أسس الجغرافية السياسية

الدكتور/ على أحمد هارون

أستاذ الجغرافية بكلية آداب سوهاج

وعميد كلية آداب قنا سابقا

الطبعة الأولى

١٤١٨هـ / ١٩٩٨م

ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربى

٩٤ شارع عباس العقاد ـ مدينة نصر ـ القاهرة

ت ٢٧٥٢٩٨٤، فاكس ٢٧٥٢٧٣٥

٩١٠,١٣٢ علي أحمد هارون.

ع ل أ س أسس الجغرافية السياسية/ علي أحمد هارون. ـ القاهرة : دار الفكر العربي، ١٩٩٨ .

٤٧٩ ص: خ؛ ٢٤ سم .

ببليوجرافية: ص٤٦٧ ـ ٤٧١ .

تدمك : ٩ ـ ١٠٤٠ ـ ١٠ ـ ٩٧٧.

١ ـ الجغرافية السياسية. أ ـ العنوان.

تصميم وإخراج فني

محيي الشلودي

أميرة للطباعة - ت : ٣٩١٥٨١٧



مقدمة

نشأت الجغرافية السياسية مؤخرا بالقياس بغيرها من فروع الجغرافية المتعددة، بعد أن كان هذا العلم مشتتا بين كثير من العلوم الجغرافية وغير الجغرافية، وبصفة خاصة ما يرتبط بالجغرافية السياسية ارتباطا مباشرا كالسياسة والتاريخ، هذا بالإضافة إلى ارتباطه بفروع الجغرافية الأخرى.

كما يرجع تأخير ظهور الجغرافية السياسية كعلم واضح له معالمه إلى طبيعة هذا العلم الذى يركز على دراسة الدولة التى هى من صنع الإنسان، ولذلك فهى تتميز بعدم الثبات، فقد تتسع أو تنكمش، وقد تنفصل أو تتحد مع دول أخرى، وقد تضعف أو تقوى، وقد تتكون من إقليم جغرافى واحد أو أكثر من إقليم.

ولذلك كان من الطبيعى أن يرتبط بعدم ثبات هذه الدول تغيير فى محتوى هذا العلم الذى بدأ يعطى اهتماما لدراسة المنظمات والتكتلات الدولية والإقليمية المتعددة التى بدأت تظهر أخيرا، كما أصبحت الحدود السياسية تنال من الاهتمام الكثير.

وعندما بدأ هذا العلم يأخذ شكلا واضحا منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين واجه انتكاسة خطيرة، فقد حاول البعض الخلط بينه وبين الچيوبولتيك الذى روجت له المدرسة الألمانية التى وجدت فى الچيوبولتيك ما يحقق غايتها فى التوسع والعدوان، الأمر الذى أساء إلى الجغرافية السياسية وأبعد الدارسين عنها لفترة من الوقت. ولكن ما أن انتهت الحربان العالميتان وأحس المهتمون بخطورة الچيوبولتيك على مسار هذا العلم حتى بدأ الاهتمام يعود إليه

من جديد ليعطى للجغرافية السياسية مفهوما واضحا يميزها عن الچيوبولتيك، وبذلك بدأ هذا العلم فى التقدم بخطى أسرع منذ منتصف القرن العشرين، وزاد الاهتمام به إلى حد كبير فى السنوات الأخيرة، وخاصة أنه يرتبط بكثير من المشكلات الدولية التى تعددت عقب تصفية الاستعمار، وظهور المشكلات الحدودية المتعددة، والصراعات والتكتلات والأحلاف الدولية ذات الأثر الكبير على الدول التى هى مجال اهتمام الجغرافية السياسية.

ورغم ذلك فإنها مازالت تعالج موضوعاتها بوجهات نظر قد تختلف من باحث لآخر، فالبعض يتناولها من الجوانب الأصولية لهذا العلم، والبعض الآخر يتناول بعض القضايا التى يتناولها هذا العلم، أى الجوانب التطبيقية، بينما آخرون يخلطون أحيانا بين مضمون هذا العلم والعلوم الأخرى، وبصفة خاصة العلوم السياسية. ولكن رغم كل ذلك فإن الجوانب الأصولية لهذا العلم تبقى واضحة دون اختلاف فى وجهات النظر، ولهذا كان تركيزى على الدراسة الأصولية لهذا العلم. كما تناولت بعض الجوانب التطبيقية لهذه الأسس تبعا لمقتضيات الموضوع حيث يصعب على كتاب واحد أن يضم جميع جوانب هذا العلم الذى اتسع مجاله أخيرا

ولما كانت المشكلات الدولية فى السنوات الأخيرة يأتى معظمها نتيجة الحدود السياسية وبصفة خاصة بعد تصفية الاستعمار، فقد أعطيناها اهتماما خاصا وأبرزنا أهم المشكلات الحدودية المعاصرة، كما أعطينا اهتماما لدراسة التكتلات والمنظمات الدولية التى أصبح لها دور هام فى العلاقات الدولية والتوازن الدولى، وبصفة خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى. كما أفردنا فصلا خاصا لدراسة نظريات الإستراتيجية بصورها المختلفة لما لها من أهمية كبيرة فى مسار الدول.

ورغم ذلك فإن هذه تعد الطبعة الأولى،ولا ندعى لأنفسنا البلوغ بها حد الكمال، وإنما هى محاولة من جانبنا للمساهمة بنصيب فى هذا العلم الذى ينال اهتمامى الخاص بالقياس بغيره من فروع الجغرافية الأخرى، ثم لمحاولة إثراء المكتبة العربية بالمراجع اللازمة للدارسين والمهتمين بهذا العلم.

ونأمل أن تجىء الطبعات التالية ـ إن شاء الله ـ مكملة لأوجه النقص إن كان للعمر بقية. كما آمل أن تأتى الطبعات التالية بعد وضوح الرؤية، فى ظل التغيرات الدولية التى ترتبت على تفكك الاتحاد السوفيتى، وما تبع ذلك من تغير فى موازين القوى الدولية والتى لا شك سيكون لها أثرها على بعض جوانب هذا العلم الذى يرتبط بالماضى والحاضر والمستقبل.

والله نسأل أن يوفقنا إلى ما فيه الخير.

القاهرة فى محرم ١٤١٨ — المؤلف

مايو ١٩٩٧



مدخل

إلى

الجغرافية السياسية

أولا ـ ميدان الجغرافية السياسية.

ثانيا ـ تطور الجغرافية السياسية.

ثالثا ـ تعريف الجغرافية السياسية.

رابعا ـ العلاقة بين الجغرافية السياسية والچيوبولتيك.

خامسا ـ علاقة الجغرافية السياسية بالعلوم الأخرى.

سادسا ـ مناهج البحث فى الجغرافية السياسية.



أولا ــ ميدان الجغرافية السياسية

المعروف أن الجغرافية هى علم الأرض والإنسان وعلاقـتهما ببعضهما البعض من حيث تأثير وتأثر كل منهما بالآخر، وعلى هذا الأساس يدور البحث والدراسة فى هذا العلم، فـالجغرافـيـا تهتـم بدراسـة الأرض ليس لذاتها وإنما لكونـها وطنا للإنسان، ولذلك تسير الجغرافية فى اتجاهين: أحدهما طبيعى، والآخر بشرى، أى الجغرافية الطبيعية والجغرافية البشرية.

ـ وتمثل الجغرافية العلم الأصيل الذى يبحث فى وصف وربط وتعليل الظواهر الطبيعية لسطح الأرض من جهة، ودراسة العلاقات والتفاعلات بينها وبين الظواهر البشرية وحياة الإنسان من جهة أخرى، وهى تعد من العلوم القلائل التى تجمع بين الميدانين الطبيعى والبشـرى، إذ لا يمكن اعتبارهما علما طبيعـيا قائما بذاته أو علما إنسانيا بحتا، ولكنها تنتمى إلى مجموعتى العلوم الطبيعية والبشرية، ولذلك تنقسم إلى قسمين أصوليين هما: الجغرافية الطبيعية والجغرافية البشرية.

والجغرافـيون عندما يهتـمون بدراسة الأرض بشكل عام ومـا يرتبط بها من علوم طبيعـية فإنما يدرسونها من حـيث كونها عوامل تؤثر فى البيـئة التى يسكنها الإنسان الذى تضمه هذه البيئـة الذى خلق من ترابها كما يقول الله تعالى: ﴿**ومن آياته أن خلقكم من تراب ثم إذا أنتم بـشر تنتـشرون**﴾[1]. وكما تقول إلن سامبل Ellen Sample: إن الإنسـان هو نتـاج سطـح الأرض، وهو جـزء من ترابهـا، والإنسـان هو الذى سـعى فى الأرض وعاش على مـواردها، وهى التى حـددت واجباته ووجهت أفكاره، كما واجـهته بالصعاب ووضعت أمامـه العقبات، ولكن بفضل ما وهبـه الله من عقل أمكنه التفكير والبـحث عن وسائل لاستثـمار هبات الخالق والاستفادة منها، كما سعى للبحث عن حلول لما يواجهه من مشكلات وما يقف أمامه من عقبات بفضل ما وصل إليه من تقدم علمى وتكنولوچى.

ودراسة الإنـسان فى إطار هذه البيئة وتفاعله مـعها تدخل فى إطار الجغرافية البشرية Human Geography التى تتناول النشاط البشرى فى البـيئة بكل صوره.

(١) سورة الروم. الآية رقم ٢٠.

فكل إنسان فى المجتمع له دوره الذى يؤديه باعتباره عضوا فى هذا المجتمع، ويخضع للنظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى الذى يسود فيه.

ومما يميز الجغرافية السياسية Political Geography عن الجغرافية البشرية هو أن الجغرافية البشرية تهتم بدراسة العلاقة بين البيئة الطبيعية وبين المجتمع دون تقيد بالنمط السياسى القائم فى هذا المجتمع، بينما تهتم الجغرافية السياسية بالدرجة الأولى بدراسة المجتمع فى ضوء واقعه السياسى داخل الوحدة السياسية التى هى نتاج البشر. كما تختلف نظرة الجغرافية السياسية عن الجغرافية البشرية من ناحية النظرة إلى الوحدة الإقليمية، فالوحدة الإقليمية للجغرافية البشرية تتمثل فى الإقليم الجغرافى أو البيئة الطبيعية التى تعد وحدة لها شخصيتها المترتبة على تكامل عناصرها الطبيعية والبشرية. وهذا التكامل يجعل للإقليم الجغرافى كيانا متميزا رغم صعوبة تعيين حدود واضحة له، بينما الوحدة الإقليمية للجغرافية السياسية تتمثل فى الوحدة السياسية أو الإقليم السياسى بوجه عام، والدولة بوجه خاص.

فالإقليم السياسى عبارة عن وحدة إقليمية مصطنعة جاءت نتيجة للجهود التى يقوم بها السكان فى سبيل إقامة وحدة سياسية ذات شخصية متميزة عن الإقليم الجغرافى، فقد يضم الإقليم الجغرافى عددا من الوحدات السياسية أو الأقاليم السياسية، كما أن الإقليم السياسى غير مستقر، فقد يتغير من وقت لآخر تبعا للظروف السياسية لأنه من صنع الإنسان، بينما الإقليم الجغرافى يتميز بالثبات والاستقرار وبأنه يشغل مساحة كبيرة من سطح الأرض كالإقليم الاستوائي، أو الموسمى، أو إقليم البحر المتوسط. ويتميز بأنه غير محدد تحديدا دقيقا، بينما الإقليم السياسى له حدوده الواضحة تمام الوضوح.

والوحدة السياسية التى يلعب الإنسان فيها دوره السياسى لها أبعاد عديدة: فهى تعد امتدادا أفقيا إذا نظرنا إليها من ناحية الشكل أو الحجم أو الموقع أو الموارد الطبيعية[1]، كما تعد امتدادا رأسيا إذا نظرنا إليها من ناحية التفاعل الذى يقوم بينها وبين الإنسان الذى يعيش فيها، أو بينها وبين الأهداف التى يسعى إلى تحقيقها،

(١) محمد متولى ومحمد أبو العلا، الجغرافية السياسية، المكتبة الجغرافية رقم ٣، القاهرة ١٩٧٧ ص١٠

والقوانين التى يسنها، والأنشطة الاقتصادية أو الثقافية التى يمارسها. وهناك بعد ثالث وهو الزمن الذى يحدد التفاعل بين الامتداد الأفقى والامتداد الرأسى فى فترة معينة.

وتهتم الجغرافية السياسية بدراسة النظم السياسية Political System.وأى نظام سياسى يعتمد على العملية السياسية التى عن طريقها يعمل ويمارس فعالياته، كما يعتمد على منطقة جغرافية يعمل داخل حدودها ونطاقها، فلا يمكن أن يكون هناك نظام سياسى فى فراغ[1]، فالجغرافية السياسية تهتم بدراسة التفاعل بين الإقليم الجغرافى والعملية السياسية التى تعنى تتابع الأحداث السياسية أو الإجراءات التى يتخذها الإنسان لخلق النظام السياسى أو المحافظة عليه ومدى علاقتها المكانية مع تفسير ذلك.

ولا تقتصر دراسة الجغرافية السياسية على الوحدات السياسية فقط، وإنما يمكن أن تتعداها لدراسة وحدة إدارية على درجة عالية من الاستقلال الذاتى داخل هذه الدولة لها انعكاسها على سياستها مثل ولاية كويبك فى كندا، ومثل ولايات البرازيل، وكنتونات سويسرا، أو على درجة أقل من الحكم المحلى أو الاستقلال الذاتى كما فى الولايات المتحدة الأمريكية، وكميونات فرنسا.

كما تهتم الجغرافية السياسية بدراسة المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة (U.N)، أو منظمة حلف شمال الأطلنطى (NATO)، أو منظمة جنوب شرق آسيا (SEATO)، أو السوق الأوربية المشتركة (EEC)، أو منظمة التجارة الحرة (EFTA)، أو منظمة الكومنولث البريطانى، أو منظمة الوحدة الأفريقية (OAU). وهذه المنظمات وغيرها تهدف إلى الوصول بأعضائها إلى أهداف معينة من خلال معاهدات أو اتفاقيات يكون لها أثرها على الوحدة السياسية. كما تهتم الجغرافية السياسية بدراسة مبدأ توازن القوى من خلال التكتلات الدولية وتأمين المصالح الاقتصادية للدول الكبرى.

كما تتناول الجغرافية السياسية دراسة بعض الظاهرات السياسية على سطح الأرض كالحدود السياسية وأبعاد الاستعمار على هذه الوحدات، ودراسة العواصم والأنهار الدولية والممرات والقنوات الدولية.

(١) محمد إبراهيم الديب، الجغرافية السياسية، القاهرة ١٩٨٤، ص١٣.

وتهتم الجغرافية السياسية بدراسة السكان كمشكلة سياسية من خلال تباينهم اللغوى أو الدينى وأصولهم العرقية، ودراسة مفهوم الدولة والشعب والأمة، ومقومات الدولة بصورها المختلفة (الطبيعية والبشرية والاقتصادية) ومدى استغلالها لمواردها، أو مدى اعتمادها على موارد خارجية باعتبار ذلك مؤثرا فى كيان الدولة.

كما يدخل فى مجال الجغرافية السياسية دراسة مدى التماسك بين السكان فى إطار الوحدة السياسية بالإضافة إلى العلاقات الخارجية بينها وبين الدول الأخرى، فلا تستطيع أى دولة مهما كانت قدراتها أن تعيش بمعزل عن الدول الأخرى، ولذلك فإن الجغرافية السياسية تهتم بدراسة الدولة فى إطار علاقاتها بالمجتمع الدولى، وتحليل هذه العلاقات الدولية ودورها فى تطوير وتقوية الوحدات السياسية المختلفة، بل وفى كينونتها أحيانا(١)، مثل دولة إسرائيل التى نشأت أساسا اعتمادا على علاقاتها الدولية وليس على أسس جغرافية طبيعية كتلك التى نشأت على أساسها الوحدات السياسية التى تكونت بشكل طبيعى.

(1) Hartshorne, Annaals of The American Geographers, Vol. 40, 1950, pp.95 - 190.

ثانيا ـ تطور الجغرافية السياسية:

تعد الجغرافية السياسية فرعا حديثا من فروع الجغرافية، وقد بدأت تأخذ شخصيتها المستقلة فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر. ولعل من أسباب بروز هذا العلم مؤخرا هو ما ترتب على مرحلة الكشوف الجغرافية من تحولات وتغيرات فى الفكر الجغرافى بشكل عام. وقد تزامن هذا التطور والتغير مع ظهور وحدات سياسية جديدة ومحاولة اقتسام بعض الوحدات بين الدول التى سعت لاستعمارها وما ترتب على ذلك من بروز للفكر القومى ولكثير من المشكلات.

كما كان للتغيرات التى أحاطت بالكيانات البشرية وأدت إلى الارتفاع فى المستويات الفكرية والحضارية وزيادة السكان ودورها فى تضخيم حجم ومعنى ونتائج الفروقات والتباين بين البيئات والأوطان والأقاليم التى تتضمنها الوحدات السياسية[1].

ولكن الإرهاصات الأولى لهذا العلم بدأت منذ وقت طويل من خلال العلوم الأخرى ذات العلاقة بالإضافة إلى علم الجغرافية بشكل عام. ويمكننا تتبع هذا التطور على امتداد نحو ألفى سنة مضت حيث أخذ هذا التطور شكل مراحل متداخلة، وكل مرحلة منها تعبر عن فترة واضحة فى تطور الجغرافية السياسية. وقد كان للإغريق الدور البارز فى المراحل الأولى لتطور هذا العلم، كما كان لهم دورهم البارز أيضا فى إبراز الجغرافية كعلم منذ نحو ٣٠٠ق.م.

والمرحلة الأولى لتطور هذا العلم تمثل الحتم البيئى حيث كانت الإشارة إلى الجغرافية السياسية تأتى عرضية، وفى هذه المرحلة فسر العلماء السلوك البشرى ومدى علاقته بالبيئة الطبيعية، فالذكاء والمهارات الفنية لها علاقات وثيقة بالمناخ مثلا.

ويمثل هذه المرحلة أرسطو Aristotile (٣٨٤ ـ ٣٢٢ق.م) الذى تناول بالدراسة الدولة المثالية، ووحدة الدولة من خلال كتابه عن «السياسة»، فهو يرى أن الاعتبار السياسى يلعب دورا كبيرا فى تحديد حجم السكان الأمثل للدولة المثالية من أجل تحقيق الرفاهية لكل فرد فى المجتمع، فينبغى ألا يكون عدد السكان كبيرا يصعب حكمه، أو صغيرا بحيث يستضعف. كما يرى أن نجاح الدولة يتوقف على

(١) صلاح الشامى، دراسات فى الجغرافية السياسية، القاهرة ١٩٧٣، ص١٤

استغلالها لمواردها لتحقيق الاكتفاء الذاتى، وأن عاصمة الدولة يجب أن تجمع بين مزايا الدفاع وبين خدمتها لجميع أطرافها. كما ناقش أيضا وظائف الدولة والحدود السياسية، وهذا ما تهتم به الجغرافية السياسية بعد استقلالها حاليا.

ولكن الاهتمام بالمسائل الدينية فى عصور الظلام صرف العلماء عن الاهتمام بالجغرافية عموما، شأنها شأن العلوم الأخرى، وبذلك لم تتقدم كثيرا ولم تقدم فكرا جديدا خلال هذه المرحلة.

وقد تناول أفلاطون Plato (٤٢٨ ـ ٣٤٧ق.م) فى كتابه عن «الجمهورية» بعض الموضوعات التى ترتبط بالجغرافية السياسية[1]، حيث كان يرى أن «المدينة الدولة» هى الشكل المناسب للسكان، كما أشار إلى نشأة الدولة وأن وحدتها تتحقق من خلال ترابط سكانها وتجمعهم.

كما كانت الجغرافية من بين ما اهتم به أوغسطس Augustus (٦٣ق.م ـ ١٤م)، وكذلك استرابو Strabo (٦٤ق.م ـ ٢٣م) الذى أشار فى كتابه «الجغرافية» إلى أن الحكومة المركزية القوية من خلال حاكم قوى يمكن أن تقيم إمبراطورية قارية مزدهرة، ومن رأيه أن إيطاليا بسبب موقعها الممتاز ومناخها الملائم ومواردها المتعددة تعد مكانا طبيعيا ملائما لقيام دولة قوية. ويذكر أرسطو أن سكان البلاد الباردة وخاصة فى أوربا لديهم روح قوية ولكن أقل فى ذكائهم ومهارتهم، وذلك يفسر السبب فى أنهم يحيون حياة حرة دون تطور سياسى أو أى قدرة على حكم غيرهم، بينما سكان آسيا يتميزون بالمهارة والذكاء ولكن تنقصهم الروح، ولذلك يعيشون حياة التبعية والعبودية، أما اليونانيون بموقعهم الجغرافى المتوسط فيجمعون بين محاسن أوربا وآسيا فى الذكاء والروح، ولذلك أمكنهم أن يعيشوا أحرارا وأن يتقدموا سياسيا، ولديهم القدرة على حكم غيرهم إذا تحققت وحدتهم. كما أشار أرسطو إلى أن الدولة ينبغى أن تكون فى حماية قوية ضد الغزو الخارجى، كما هو الحال بالنسبة لأثينا التى كانت تقع فى حماية الجبال المحيطة بها من كل جانب، كما ينبغى أن تكون قريبة من ميناء بحرى ليفتح لها أبواب التجارة مع العالم الخارجى.

---

(1) Paul Buckholts, Political Geography, New York, 1966, p.5

وقد برز من العرب ابن خلدون (١٣٨٢ ـ ١٤٠٥م) عندما تناول ما يرتبط بالجغرافية السياسية فى مقدمته، حيث أشار إلى القبيلة والدولة والصراع بين البدو والحضر، كما ناقش نشأة الدولة وعوامل انهيارها وأثر السلالة فى تكوين الدولة.

وقد برزت الجغرافية السياسية من خلال الربط بين أثر الظروف الجغرافية فى نظام الحكم والنشاط البشرى للشعوب وميلها للحرية أو الخضوع، كما يبدو من كتابات «بودن Budin» فى القرن السادس عشر الميلادى الذى كان يرى أن شكل الجمهورية ينبغى أن يتطابق مع صفات البشر. وكذلك «منتسكيو Montesquieu» الذى يرى أن هناك صلة بين المناخ والقدرة على التنظيم والعدوان، والذى ذكر فى كتابه روح القوانين عن أثر كل من المناخ وسطح الأرض على حياة الشعوب والقوانين والنظم السياسية، فقد ذكر أن المناخ البارد يرتبط بالحرية السياسية، أما المناخ الحار فيؤدى إلى العبودية والحكم المطلق[1]، كما أن السهول الفسيحة تسمح بتكوين الإمبراطوريات، بينما تؤدى الجبال إلى الاستقلال والشعور بالحرية.

وفى منتصف القرن السابع عشر ظهر فى بريطانيا السير وليم بتى Sir William Petty وهو طبيب جراح أبدى اهتماما كبيرا بدراسة الجغرافية. وقد بدأ اهتمامه بالخرائط حيث أنشأ خريطة لأيرلند، كما اهتم بالسياسة والاقتصاد السياسى، وتناول بالدراسة أهمية الأرض والسكان فى الدولة فى كتابه عن «التشريح السياسى لأيرلند» فى عام ١٦٧٢م، كما درس أيضا العلاقة بين الدول وبيئاتها الجغرافية فى كتابه عن «أيرلند». وفى هذا الكتاب دراسة لمناطق النفوذ الدولى وشكل الدولة الجغرافى والمساحة المثلى للدولة لكى تتمكن من السيطرة على جميع أطرافها، والموقع الجغرافى للدولة وكثافة السكان وأثر ذلك فى توجيه نشاطهم الاقتصادى، كما تناول العلاقة بين الجزر البريطانية وبين أوربا، وبينها وبين ممتلكاتها، والطرق البحرية العالمية، وإليه يرجع الفضل فى إبراز أهم صفتين جغرافيتين للدولة وهما: موقع الدولة ومساحتها.

وخلال القرن التاسع عشر برز فى هذا المجال كارل ريتر Karl Ritter (١٧٧٩ ـ ١٨٨٢م) الذى كان أستاذا للجغرافية بجامعة برلين والذى اهتم بدراسة

(١) فتحى أبو عيانة، الجغرافية السياسية، الإسكندرية، ١٩٨٣، ص٢١

أثر البيئة على الثقافات والحضارات مستمدا آراءه من تلك التى وضعها داروين Darwin (١٨٠٩ ـ ١٨٨٢م) ممثلة فى نظرية التطور فى ذلك الوقت، فأخرج نظرية لتطور الثقافات والحضارات مثل النبات والحيوان، فهى تولد وتنضج ثم تموت وتفنى فى النهاية. وكما ذكر داروين فى نظريته عن قوانين الاختيار الطبيعى Natural Sellection والبقاء للأصلح Survival of The Fittest فإن ريتر كان يرى أن عناصر القوة فى الحضارة ضرورية لبقائها بين الحضارات المنافسة لها[1]، وأن الحضارة أو الثقافة لكى تعيش وتبقى حية فلابد من أن تصارع غيرها من أجل استمرارها وبالتالى عليها أن تقضى على الحضارات الضعيفة المنافسة لها.

أما المرحلة الثانية فى تطور الجغرافية السياسية فكانت تركز على دراسة الوحدات السياسية، فقد وجهت اهتمامها لدراسة الأساس الجغرافى للدولة، أو لمجموعة الدول. وكان تقدم هذه المرحلة على يد فريدريك راتزل Friedrich Ratzel الألمانى (١٨٤٤ ـ ١٩٠٤م) الذى يعد المؤسس الحقيقى للجغرافية السياسية الحديثة. وقد كان راتزل فى دراساته عن الجغرافية السياسية متأثرا بآراء داروين وبالحتم البيئى الذى كان سائدا طوال القرن التاسع عشر، والذى سيطر على فكر الجغرافيين الألمان طوال هذا القرن.

وقد ظهرت آراء راتزل فى كتابه عن الجغرافية السياسية Politische Geographie فى عام ١٨٩٧ الذى يعد نقطة البداية للجغرافية السياسية. وفى هذا الكتاب تظهر نزعة راتزل الحتمية حيث حاول أن يبرز العلاقة بين الدولة والأرض وأثر البيئة فى الدولة، وإليه يرجع الفضل فى تطوير هذه العلاقة، وفى تصنيف الآثار التى تحدثها البيئة فى قوى الدول.

وقد تناول راتزل فى دراساته أساسين هامين من أسس الجغرافية السياسية وإن كان قد سبقه إليهما وليم بتى وهما: الموقع والمساحة. فقد درس موقع الدولة على الخريطة والمجال الذى يمكن أن يتحرك فيه سكان هذه الدولة، والمدى الذى يحدد هذا المجال. فقد ذكر أن المساحة الصغيرة تعنى دولة صغيرة ضعيفة، ولذلك يجب أن تختفى الدول الصغرى لتحل محلها دول كبرى. والدولة فى تصوره تعد

---

(١) محمد متولى ومحمد أبو العلا، الجغرافية السياسية، مرجع سابق ص٢٩.

اتحادا وثيقا بين السكان وبين المساحة التى يستغلها هؤلاء السكان. فهو بذلك يرى أن الدولة فى كل مراحلها تشبه الكائن الحى الذى ينمو تبعا لقوانين الأحياء. كما ذكر فى كتابه أن نمو الدولة يبدأ من نواة صغيرة تأخذ فى الاتساع لتضم أطرافا جديدة لها. والحدود السياسية فى تصوره عبارة عن مناطق تلتقى عندها حدود الكائنات الحية الإقليمية المتوسعة، ولذلك فإن هذه المناطق تعد مناطق احتكاك قد تؤدى إلى نشوب الحروب لأنها قد تضيق لدى الدول الضعيفة وتتسع بالنسبة للدول القوية التى لديها القدرة على التوسع، ولذلك تضم بعض السكان من الأمم الأخرى الضعيفة. وقد كان ذلك تعبيرا واضحا عن رغبة الألمان فى التوسع على حساب الدول المجاورة.

كما ناقش راتزل أسس الجغرافية السياسية ومقومات قيام الدولة من موقع ومساحة وسواحل وتضاريس وغطاء نباتى، وأكد على أهمية موقع العاصمة، والظروف الحضارية، والمعتقدات الدينية، ومدى الوحدة والتفكك فى الدولة، وقلب الدولة، وأعطى للحدود السياسية أهمية خاصة حيث اعتبرها بمثابة العضو الخارجى للدولة، فهى كالجلد بالنسبة للأحياء، وهى تعطى الدليل على مراحل نمو الدولة أو ذبولها وقوتها وضعفها.

كما تناول بالدراسة مجال الدولة، ومدى توسع مساحتها، وامتداد نفوذها الثقافى والاقتصادى والسياسى، وحدود هذا النفوذ، ففى مقال له بعنوان «القوانين السبعة للنمو الأرضى للدولة» ذكر راتزل سبعة قوانين تحكم حركة الدولة فى مجالها الحيوى وهى:

١ ـ أن مساحة الدولة تنمو وتتزايد بنمو الحضارة الخاصة بها.

٢ ـ أن نمو الدولة واتساع حدودها عملية لاحقة لمظاهر التقدم الأخرى الخاصة بسكانها مثل التجارة والأفكار والنشاط التبشيرى.

٣ ـ أن نمو الدولة يتم من خلال عمليات الدمج والاستيعاب للوحدات الأصغر منها.

٤ ـ أن الحدود السياسية هى الكائن الحى الخارجى المغلف للدولة والذى يعكس نموها وقوتها ويضمن لها الأمن والحماية.

٥ ـ أن الدولة تسعى أثناء مراحل نموها إلى ضم واستيعاب الأقاليم ذات القيمة السياسية مثل السواحل والأودية النهرية والسهول والمناطق الغنية بمواردها.

٦ ـ أن الحافز للنمو الإقليمى والتوسع يأتى للدولة البدائية من الخارج ومن حضارة أعلى منها، ومعنى ذلك أن الدولة ذات المدنية الأعلى تميل إلى التوسع على حساب الدولة ذات الحضارات الأدنى.

٧ ـ أن الميل نحو التوسع الأرضى والدمج والاستيعاب ينتقل من دولة إلى دولة أخرى ثم ما يلبث أن يشتد ويتزايد بعد ذلك.

وهذه القوانين السبعة كانت أساسا قوانين خاصة بالمكان والموقع؛ لأن نشاط الإنسان وصفاته وكثافة السكان فى الدولة ليست فى نظر راتزل سوى نتاج الموقع والحجم والبيئة الطبيعية والحدود، أى أنها تعد نتاج المكان.

كما تناول راتزل دراسة الحركات البشرية والهجرات والغزوات وإنشاء المستعمرات، وبذلك يكون راتزل قد تناول فى دراسته العناصر الأساسية التى تهتم بها الجغرافية السياسية حاليا.

ولكن اهتمام راتزل بوطنه ألمانيا يمثل نقطة الضعف فى دراسته؛ لأنه أعطى مبررا للتوسع الألمانى. فقد كانت ألمانيا تعانى ضيقا فى مساحتها وتضخما فى سكانها، وفى نفس الوقت كانت محاطة بجيران لا يفصل بينها وبينهم حدود طبيعية، وكان الكثير من أبنائها يعيشون خارج حدودها، وتسعى لضمهم جميعا فى نطاقها.

وقد أخذ الألمان بأفكار راتزل كمبرر للعدوان على البلاد المجاورة، وذلك فى الثلاثينات من القرن العشرين، فألمانيا فى تصورهم كانت تتوسع على حساب جيرانها وفقا لهذا المنطق. وكان لهذا المفهوم ولادعاءات هتلر بخصوص المجال الحيوى واستغلاله لبعض المفاهيم الجغرافية بطريقة خاطئة أسوأ الأثر على الجغرافية السياسية؛ لأنه جعل العلاقة بين السياسة والجغرافية مرتبطة فى أذهان الناس بالغزو والعدوان. ولعل اهتمام الألمان بالجغرافية والجغرافيين يرجع إلى استغلالهم لهذا العلم بما يحقق مصلحتهم.

وبعد راتزل تعرضت الجغرافية السياسـية لكثير من النقد والجدل فى ضوء ما ذكره راتزل. ومن بـين من تعرضوا لآرائه هـاسنجر M. Hassinger الألمانى الذى يقول: إن هدف الجغرافـية السياسية عند راتزل هو شـرح وتصوير الدولة على أنها كينونة حية مرتبطة بالأرض، وعلى أنها جهاز متغير مع حركة التاريخ، وبذلك فإن المكان والموقع والتـغيـرات التى تطرأ على الشكل السـياسى للسكان تعـد فى نظر راتزل عوامل أساسية، بينما يقف خلفها العامل البشرى ممثلا فى صورة الشعوب.

ومن هذا يتـضح لنا أن المكان فى نظـر راتزل يلعب دورا هامـا ولكنه ليس العامل الوحـيد الذى يجب أن تنظر إليه الجـغرافية السـياسية، ويضـيف هاسنجر عوامل بشرية أخرى لهـا دورها فى الأوضاع السياسية للدولة، كـما يضيف إلى ما ذكره راتزل من كـون كيان الدولة يمنح أقاليـمها قـوى معينة، وبأن الدولة تسْتـمد قوّاها من أقاليمها وذلك فى إطار العلاقة المتبادلة بين الدولة والمكان.

ويرى أوفربك H. Overbeck الألمانى أن راتزل قد أكد على أهمـية العوامل المعنوية والإدارية للبشر إلى جانب عامـلى المكان والموقع، فهو يقول بأن راتزل قد أشار إلى هذه العوامل إشارات خفيفة فى كتـابه الأساسى عن الجغرافية السياسية، ولكن دور العوامل الأخرى يبـدو بوضوح فى دراساته وأبحاثه السيـاسية عن دول حوض البحر المتوسط والولايات المتحدة.

ومما سبق يبـدو لنا أن راتزل لم يكن متحـيزا تماما لفكرة المكان رغم تأكـيده على العامل الطبيـعى، ويؤكد ذلك جوستاف الذى يقـول: بأن راتزل قد حذر من التغالى فى فـهم دور المكان والموقع فى الجغرافيـة السياسية؛ لأن الشـعوب تساهم مساهمة فعالة فى إعطاء الدولة القيمة السياسية لها.

وواقع الأمر أن راتزل يعد أول من أدرك تعقد حياة الدولة ووظائفها، وأعطى لدراستـها الطابع العلمى، كـما أن جميـع الدارسين يتفقـون على أن راتزل تحمل مسئولية القيام بأول دراسة أصولية تعد غاية فى الأهمية عن الجغرافية السياسية.

وجـاء كلن Rudolf Kjellen السـويدى (١٨٦٤ ـ ١٩٢٢) ليـدخل بعض التعديل على فكرة أن الدولة كائن حى، فهـو يرى أن الدولة ليست كائنا حيا فقط

وإنما تعد أيضـا كائنا ذا شعور وقـدرات فكرية وأخـلاقية[1]، وقـد نقل كلن عن راتزل فكرة أن الدولة كالكائن العضوى، تكون الأرض التى يعـيش عليها الجسد، وتكون العـاصـمـة القلب والرئتين، أمـا الأنهـار والأودية والطرق فـهى الأوردة والشرايين، ومناطق التعدين والإنتاج الزراعى تعد الأطراف. وكان يرى أن أهم ما تعنى به الدولة هو القوة، وأن حياة الدولـة تعتمد على التربية والثقافـة والاقتصاد والحكم وقوة السلطان، وفى رأيه أن الجـغرافية يجب أن تسخـر لخدمة الدولة التى هى الغرض الأسمى للدراسة.

وقد كـتب كلن كتـابين أولهمـا نشر فى ليـبزج عـام ١٩١٧ بعنوان «الدولة كمظهر من مظاهر الحـياة»، والثانى فى عام ١٩٢٠ بعنوان «الأسس اللازمـة لقيام نظام سـياسى». كمـا طور أبحاثه التى عـرفت باسم «نظرية الدولة» وفـيهـا قسم الدراسات المرتبطة بالدولة إلى: السياسة الأرضية (الچيوبولتيك) والسياسة الشعوبية (الاثنوبولتيك)، والسـياسة الاجـتماعـية (السسيـوبولتيك) والسيـاسة الاقتـصادية (الأيكوبولتيك)، والسياسة الإدارية[2].

وكان كلن يرى أن الدولة فى سعيها وراء القوة ليس من الضرورى أن تتوسع إقليميا تبعا للقوانين التى تخضع لها الـكائنات الحية فقط، وإنما بإمكانها أن تستفيد من التقدم الحديث فى الثقافة وفى المهارة الفنية لكى تحقق الأهداف التى تسعى إلى تحقيـقها وهى أن يكون لها حـدود طبيعية مـلائمة ووحدة متجـانسة فى الداخل، وبذلك يعد كلن أول من استـخدم لفظ چيـوبولتيك Geopolitic ويعنى به «البيئة الطبيعية للدولة». وقد توسع الألمان فيما بعد فى تفسير مدلول هذا اللفظ بما يخدم أهدافهم، ولذلك فقـد اللفظ مدلوله العلمى وأصبح المقـصود به دراسة الدولة مع توجيه الدراسة إلى السياسة التى تخدم مـصالح تلك الدولة، وهو ما سعى لتطبيقه عمليا مؤسس الچيوبولتيك الألمانى كارل هوسهوفر فيما بعد.

وقد تأثر هوسهوفر Haushofer (١٨٦٩ ـ ١٩٤٦م) بآراء من سبقوه وخاصة بآراء كل من راتزل وكلن، وإن كـان لكلن فـضل السبق فـى استـخدام مـفهـوم الچيوبولتيك فإن هوسهوفر يعد مؤسس الچيوبولتيك الألمانى.

---

(١) محمد متولى ومحمد أبو العلا، الجغرافية السياسية، مرجع سابق ص٣١

(٢) محمد رياض، الأصول العامة فى الجغرافية السياسية والچيوبولتيكا، بيروت ١٩٧٩، ص٨٩

وكان هوسهوفر قد بدأ حياته ضابطا بالجيش الألمانى وذهب إلى اليابان كمراقب عسكرى فى عام ١٩٠٨م، وقد كان لهذه الرحلة أثرها فى تكوينه السياسى والعسكرى. فقد درس النظم اليابانية وأصبح خبيرا في شئون الشرق الأقصى والمحيط الهادى، ثم حصل على الدكتوراه فى الجغرافية عام ١٩١١م، وعين فيما بعد أستاذا للجغرافية فى جامعة **ميونيخ** فى عام ١٩٢٠، وفى عام ١٩٢٢ أسس معهد **ميونيخ** للجيوبولتيك ثم مجلة السياسة التى ظلت تنشر آراءه السياسية وجذبت إليه مجموعة من الجغرافيين الألمان ومن بينهم ابنه ألبرخت هوسهوفر.

وقد طبق هتلر الكثير من آراء هذا المعهد، وكان واضحا تأثره بآراء هوسهوفر عندما أشار إلى نظرية المجال الحيوى فى كتابه بعنوان «كفاحى» كما يبدو اهتمامه بهوسهوفر عندما عينه رئيسا للأكاديمية الألمانية ثم من تقديمه الدعم الكبير لمعهد هوسهوفر.

وقد حول هوسهوفر مفهومه عن الجيوبولتيك إلى خدمة الأغراض القومية لألمانيا، أى أن فكرة المجال الحيوى أصبحت من وجهة نظر الدولة ذاتها، وأن الدولة ينبغى أن تحقق المطالب القومية، وأن تناضل فى سبيل تحقيق هذا المجال الحيوى الذى يعد مرادفا للتوسع العسكرى. وقد كانت هذه الأفكار من الدعاوى الرئيسية التى ارتكزت عليها النازية الألمانية فى توسعها الإقليمى فى أوربا بعد الحرب العالمية الأولى.

وقد كانت نظرة هوسهوفر إلى الدولة من زاوية قومية، ولهذا كان يرى أن من المحتم أن تبتلع ألمانيا الدول الصغرى المجاورة لها. ولا شك أن هذا يعد انعكاسا لأفكار معهد ميونيخ الذى قسم الشعوب إلى: شعب سيد وهو الشعب الألمانى، وشعوب مساعدة وهى بقية الشعوب الأوربية، أما النازية فكانت ترى أقساما أخرى للناس، وهى أن أعلى البشر مرتبة هم الجرمان النورديون، ويليهم السلافيون، أما الشرقيون ففى مرتبة دون البشر، ثم يأتى من بعدهم الزنوج وهم أنصاف القردة، وأخيرا اليهود كجماعة طفيلية تحتل الدرك الأسفل فى السلم الاجتماعى.

كما تأثر هوسهوفر بآراء ماكندر حيث اتفق معه فى أهمية قلب الأرض «الهارتلاند Heart Land» ولذلك كان يأمل أن تتاح الفرصة لألمانيا لتسيطر على

هذه المنطقة، ولذلك كان يسعى من خلال الدراسات التى يقوم بها معهد ميونيخ إلى تسخير هذا العلم لخدمة ألمانيا فى التوسع[1].

وكان هوسهوفر يتفق مع آراء راتزل فى أن المحيط الهادى له أهمية إستراتيچية كبيرة وأنه منطقة من مناطق السيطرة، كما كان يتفق معه فى أن الدولة كائن حى وأنها فى حاجة إلى التوسع الإقليمى، ولكنه كان يختلف معه فى أنه كان قوى النزعة وكان يسخر فكرته لخدمة بلاده وفى تحقيق مطالبها السياسية.

وكان الجغرافيون الفرنسيون أمثال چان برنهس Jean Brunhes (١٨٦٩ ـ ١٩٣٠م) والبرت ديمانچون Albert Demangeon (١٨٧٢ ـ ١٩١٨م)، وڤيدال دى لابلاش Vidal de La Blache (١٨٤٥ ـ ١٩٤٠م) على خلاف الألمان، فهم يرون أن الدولة ليست وحدة سياسية كالكائن الحى وإنما هى وحدة ثقافية وقومية يوجهها الشعور الجماعى لسكانها، كما يرون أن البيئة لا تتحكم فى النشاط البشرى كما يعتقد أنصار الحتم البيئى أمثال راتزل وكلن، ولكنها تهيئ للإنسان بعض الفرص وعليه أن يستفيد منها أو من بعضها، كما رفضوا فكرة أن الدولة الصغيرة لا يمكنها الصمود والاستمرار، فهناك من الدول الصغرى من ساهمت فى الحضارة بنصيب كبير ومن عاشت طويلا برغم صغرها.

وقد كتب ديمانچون فى عام ١٩٣٢ قائلا: «نحن نستطيع أن نؤكد أن الچيوبولتيك الألمانية قد قوضت الروح العلمية رغم أنها حتى عهد راتزل لم تكن عدائية، لكنها بعد ذلك جنحت نحو العدوان والمتناقضات».

أما المرحلة المعاصرة فقد ركزت على دراسة الوحدات السياسية وطاقاتها وقدراتها وعلاقاتها ببعضها البعض، وممن اهتم بذلك وتلسى Darwent Whittlesey (١٨٩٠ ـ ١٩٥٦م) الذى بدأ دراسته بالتاريخ ثم شارك مع جونز فى وضع كتاب عن الجغرافية الاقتصادية عام ١٩٢٥. وقد وجه اهتمامه بعد ذلك إلى الجغرافية السياسية حيث ألف كتابا يعد من أبرز أعماله عن «الأرض والدولة The Earth and The State» كما أسهم فى وضع إطار نظرى للجغرافية السياسية، وهو يرى أن الجغرافية السياسية تهتم بدراسة اختلاف الظاهرات السياسية من مكان إلى مكان. وتعد الدولة فى مقدمة هذه الظاهرات السياسية، وأن الدولة ترتبط بظروف البيئة

(١) سنذكر المزيد من آراء هوسهوفر ومعهد ميونيخ عند دراستنا للچيوبولتيك لاحقا

التى نشأت فيها. كما اهتم بدراسة العلاقة بين الدولة والبيئة وبالتركيب الجغرافى للدولة(١) وكيف أن معظم الدول يبدأ نموها من النواة التى تضم العاصمة فى أغلب الأحيان، كما اهتم أيضا بدراسة الحدود السياسية وبنظام الحكم ومناطق المنازعات.

وأما بومان Bowman (١٨٧٨ - ١٩٥٠م) الذى يعد رائدا للجغرافيين الأمريكيين والذى عمل مديرا للجمعية الجغرافية الأمريكية خلال الفترة من ١٩١٥ - ١٩٣٥م فقد استطاع أن يطبق الجغرافية تطبيقا محكما على المشكلات السياسية والاقتصادية فى الحرب وفى السلم وذلك من خلال كتابه عن «العالم الجديد The New World» وكتابه عن «الجغرافية والجيوبولتيك Geography and Geopolitic». وقد لعب دورا هاما كمستشار فى الشئون الجغرافية للهيئة الأمريكية التى اشتركت فى مفاوضات السلام خلال الفترة من ١٩١٨ - ١٩٢٢، كما شارك فى وضع أسس الأمم المتحدة(٢). ويعد كتاب بومان عن العالم الجديد أهم ما ظهر فى ميدان الجغرافية السياسية، فلأول مرة فى تاريخ الدراسات الجغرافية استطاع أحد الجغرافيين أن يجمع فى كتاب واحد المشاكل السياسية الرئيسية فى مختلف جهات العالم وأن يدرسها دراسة تحليلية تتصل بالنظام العام فى العالم وليس كدراسات فردية. ومنذ ظهور هذا الكتاب بدأ إسهام الأمريكيين فى معالجة موضوعات الجغرافية السياسية.

كما أن ماهان Mahan (١٨٤٠ - ١٩١٤م) الذى كان ضابطا بحريا قد أكد على أهمية العامل البحرى(٣) فى تاريخ الدول، فهو يرى أن أهم عامل جغرافى يؤثر فى قوة الدولة ليس فى حجم المساحة التى تشغلها بقدر ما هى فى طول سواحلها وطبيعة موانيها. ولذلك كان يرى أن على الولايات المتحدة أن توجه أنظارها نحو سواحلها. وكان يؤكد على أن زعامة العالم فى المستقبل ستكون للدولة المتحكمة فى البحار. وكتب فى ذلك كتابا بعنوان «أثر القوى البحرية فى التاريخ». وقد كان ذلك مشجعا لروزفلت لكى يتخذ من ذلك أساسا فى سياسته الخارجية.

---

(١) محمد إبراهيم الديب، مرجع سابق، ص٤.

(٢) فريمان Freeman ترجمة عبد العزيز طريح، الجغرافية فى مائة عام، الألف كتاب رقم ٤، القاهرة ١٩٨٦، ص٢٣٢.

(3) Norman J. G. Pounds, Political Geography, Second ed., New York, 1972, p.424.

وجاء هارتسهورن Richard Hartshorne ليلعب دورا هاما فى تطور الجغرافية السياسية الحديثة، فقد ألف كتابا بعنوان« التطورات الحديثة فى الجغرافية السياسية»، فقد اعتبر فى بداية عهده أن الجغرافية السياسية هى دراسة الوحدات السياسية، أى دراسة العلاقات بين النشاط السياسى للإنسان ومؤسساته وتنظيماته من ناحية وبين الظروف الطبيعية للأرض من جهة أخرى. وتتضمن هذه الدراسة تحليلا لعناصر الدولة من حيث الموقع والمساحة والشكل والحدود واللاندسكيب الطبيعى والحضارى وتوزيع السكان والعاصمة والعلاقات بين مناطق الدولة المختلفة. كما اهتم بدراسة التشابه والاختلاف بين الظاهرات السياسية على سطح الأرض وربط بينها وبين مظاهر البيئة المختلفة فهو يقول[١]:

«Political Geography is The Science of Political Areas»

وقد اقترح هارتسهورن فى عام ١٩٣٥م منهجا مورفولوچيا لدراسة الأقاليم السياسية يقوم على تحليل الخصائص الطبيعية والحضارية للدولة كمنطقة جغرافية، ولكنه فى عام ١٩٥٠م أعاد النظر فى أفكاره لتأخذ اتجاها وظيفيا فى دراسة الأقاليم السياسية مع التركيز على قوى التباين والتجانس داخل الدولة وعلاقتها الداخلية والخارجية، وبذلك فإن الجغرافية السياسية كما يراها هارتسهورن هى تحليل القوة وتقييم الوزن السياسى للدولة بكل ما يعنى ذلك من تحليل لتركيبها وتكوينها وخصائصها الطبيعية والبشرية ومواردها وإنتاجها ومشكلاتها المختلفة، أى كل ما يؤثر على قوتها.

ومما يعطى لهذا التعريف قوته هو تركيزه على الأبعاد الجغرافية للجغرافية السياسية مما يعمق جذورها فى الجغرافية أكثر من العلوم الأخرى ذات العلاقة كالتاريخ والسياسة والاجتماع.

أما هالفورد ماكندر Halford Makinder الإنجليزى (١٨٦١ - ١٩٤٧م) فتعد نظريته عن قلب الأرض Heart Land معبرا عن اتجاه الجغرافية السياسية نحو دراسة الكتل الإقليمية كوحدة سياسية، فقد كان يرى أن الصراع النهائى للسيطرة على العالم سيكون من نصيب القوى التى تتركز فى داخل القارات اليابسة وليس للدول البحرية، وقد أتى بكثير من الأدلة على وجهة نظره[٢].

---

(1) Paul Buckholts, Political Geography, New York, 1966, p.9.

(٢) سنتناول نظرية ماكندر بشىء من التفصيل لاحقا عند دراستنا للنظريات الإستراتيجية.

وقد جاءت نظريته عن قلب الأرض ضمن مقال نشره فى عام ١٩٠٤م، ثم طورها فى شكل كتاب صدر فى عام ١٩١٩م، ثم قام بتعديل لبعض آرائه أثناء الحرب العالمية الثانية لتتفق مع تطورات السياسة العالمية للدول[١]. وقد بدأ فى هذه النظرية بالنظر إلى العالم ككل، وكان يرى العالم القديم كقارة واحدة ضخمة ذات ثلاثة أجزاء ملتحمة يتوسطها البحر المتوسط وتضم حوالى ثلثى مساحة اليابس ومعظم سكان العالم، وأطلق عليها «الجزيرة العالمية World Island»، ثم وجد أن لهذه الجزيرة العالمية قلبا يمثل محور ارتكازها أطلق عليه «منطقة الارتكاز Pivot Area»، ثم عدل هذا الاسم إلى «قلب الأرض Heart Land». وفى ضوء هذا التصور فإن قلب الأرض يضم المنطقة من حوض نهر الفولجا غربا حتى سيبيريا شرقا وقلب إيران جنوبا، وبذلك يضم مساحة كبيرة تصل إلى نحو ٢١ مليون ميل مربع، ويتميز بسهولة التضاريس والصرف الداخلى وسيادة الحشائش، فهو يضم منطقة الاستبس الآسيوى.

ويحيط بالجزيرة العالمية نطاق ساحلى أطلق عليه «الهلال الخارجى»، وبين الهارتلاند والهلال الخارجى منطقة أطلق عليها «الهلال الداخلى». ويرى ماكندر أن من يسيطر على جزيرة العالم (العالم القديم)، يستطيع السيطرة على العالم؛ لأن من يستطيع السيطرة على قلب الأرض (الهارتلاند) يستطيع التوسع على حساب المناطق الهامشية، وبذلك يستطيع استغلال جميع موارد هذه المناطق لبناء قوته العسكرية وأساطيله البحرية. ويمكن تحقيق ذلك عندما تتحد ألمانيا مع الاتحاد السوفيتى. وبذلك وصل ماكندر إلى تصوره بأن شرق أوربا يعد مفتاح الهارتلاند، وشرق أوربا منطقة صراع بين روسيا وألمانيا، وهذا الصراع لا شك ستكون له نهاية عندما ينتصر أحد الطرفين، ويترتب على ذلك السيطرة لأحدهما على قلب الأرض وما حوله. ولما كان قلب الأرض منطقة حصينة ويصعب الوصول إليها، فإن الاحتمال بأن من يسيطر على القلب هو الذى ستكون له الغلبة فى النهاية على شرق أوربا. وقد وصل ماكندر بذلك إلى نظريته الشهيرة التالية:

- من يسيطر على شرق أوربا يتحكم فى الهارتلاند (قلب الأرض).

(١) جمال حمدان، إستراتيجية الاستعمار والتحرير، القاهرة ١٩٨٣، ص١٩٤.

- ومن يسيطر على الهارتلاند يتحكم فى جزيرة العالم.
- ومن يسيطر على جزيرة العالم يتحكم فى العالم كله.

وقد جاءت الحرب العالمية الأولى والثانية مؤيدة لنظرية ماكندر حيث دار الصراع بين ألمانيا والاتحاد السوفيتى وانتهى بسيطرة الاتحاد السوفيتى على الهارتلاند وشرق أوربا، وبذلك أصبح قوة كبرى على الأرض.

ويبدو أن نظرية ماكندر ستتحقق فى السنوات القادمة بعد توحيد شطرى ألمانيا وتفكك الاتحاد السوفيتى واستقلال بعض أجزائه أمثال لاتفيا واستونيا ولتوانيا والجمهوريات الإسلامية، وابتعاد دول أخرى كانت ضمن مناطق نفوذه من خلال الفكر الشيوعى مثل بولند ورومانيا والمجر ونشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا، تلك الدول التى تسعى ألمانيا لاستقطابها لتملأ فراغ الاتحاد السوفيتى، وإذا ما استطاعت ألمانيا تحقيق هذا الهدف فإن ذلك يعد تحقيقا لنظرية ماكندر التى نالت اهتماما كبيرا من قبل ألمانيا، وبصفة خاصة ألمانيا النازية التى وجدت فى هذه النظرية ما يتفق مع طموحاتها ويساعدها على تحقيق أهدافها، ولذلك اهتمت مدرسة الجيوبولتيك الألمانية وعلى رأسها هوسهوفر بهذه النظرية واتخذتها أساسا لفلسفتها، وبصفة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد بدأ الاهتمام بالنظرة العالمية فى الدراسة السياسية يلقى تأييدا من كثير من الجغرافيين أمثال سبيكمان Spykman الذى كان أستاذا للعلاقات الدولية بجامعة ييل بالولايات المتحدة الأمريكية، وكان يرى أن الجغرافية عامل مهم فى السياسة الخارجية والعلاقات الدولية. ومن أبرز ما كتبه فى هذا المجال كتابه عن «جغرافية السلام» الذى نشر بعد وفاته فى عام ١٩٤٤م، فكان يرى أن السلام الدائم يمكن أن يتحقق عن طريق نظام دولى عام لتوازن القوى كالأمم المتحدة، كما أنه كان يتفق مع آراء ماكندر فى أن الدولة التى تسيطر على جزيرة العالم (العالم القديم) تستطيع التحكم فى العالم.

ولكن سبيكمان لم يتفق مع ماكندر فى أهمية قلب الأرض، فهو يرى أن الإمكانات الحقيقية تتركز فى النطاق المحيط بقلب الأرض، وهو النطاق الذى أطلق عليه الحافة Rımland وهو الذى أطلق عليه ماكندر فى نظريته الهلال الداخلى أو المنطقة الانتقالية الوسطى التى تعد أعظم أهمية من القلب. ففى هذا النطاق يعيش

معظم السكان وتتركز معظم الموارد، فهى تضم معظم قارة أوربا والعالم العربى وإيران وأفغانستان والصين وجنوب شرق أسيا وكوريا وشرق سيبيريا.

ويرى سبيكمان أنه لم يحدث صدام مباشر بين قلب الأرض والقوى البحرية، ولكن ما حدث من صدام كان بين القوى البحرية ومنطقة الحافة التى تفصل بين القوى البحرية وقلب الأرض (القوى البرية). وفى ضوء ذلك أعد سبيكمان نظرية أخرى وهى:

- من يسيطر على نطاق الحافة Rimland يتحكم فى أوراسيا.
- ومن يسيطر على أوراسيا يتحكم فى العالم.

ورغم تشابه الآراء فى هذه النظريات فإن كلا منها برزت فى وقت معين له ظروفه الخاصة، ويصعب تطبيق هذه النظرية فى جميع هذه الظروف، فقد قوبلت بنقد من الكثيرين؛ لأنها تتناول الأحداث التاريخية.

وممن قاموا بنقد هذه النظرية، وكذلك نظرية ماكندر، جوردن إيست Gorden East الذى كان يرى أن العالم فى الوقت الحاضر يمر بمرحلة تقدم علمى وتكنولوجى أمكنها تغيير الكثير من الظروف البيئية، ولذلك فإن من الخطأ الاعتماد على فروض وتعميمات يصعب استمرارها فى كل الظروف(١).

ومما سبق يمكننا القول بأن البيئة الطبيعية يمكنها أن تهيئ الفرص والإمكانات للدول ولكنها لا تفرض الطريقة التى تسلكها هذه الدول، وإنما على سكانها أن يختاروا الاتجاه الذى يتفق وأهدافهم التى يسعون لتحقيقها والتى تتلاءم وقدراتهم. كما أن العالم أصبح يؤلف مجموعة من الظاهرات التى يعتمد بعضها على البعض الآخر، وأى حدث فى أية دولة أو عدد من الدول سواء كان سياسيا أم اقتصاديا له تأثيره فى الدول الأخرى، وهذا يعنى أنه لا توجد جهة واحدة فى العالم يمكن أن تكون محور الاهتمام، وإنما ينبغى أن يكون الاهتمام متجها إلى أكثر من جهة، كما أن من الصعب وضع قوانين تصلح أساسا لجميع الدول فى تطورها السياسى، فليس هناك دولتان متشابهتان تمام التشابه فى ظروفهما حتى يمكن تطبيق نفس القانون، فلكل دولة ظروفها، وما يصلح لدولة لا يصلح لأخرى.

---

(١) سنتناول هذه النظريات وغيرها وما وجه إليها من نقد بشىء من التفصيل لاحقا عند تناولنا لنظريات الإستراتيجية.

ثالثا ـ تعريف الجغرافية السياسية:

لقد ظل العلماء قرونا طويلة يدرسون ويحللون العلاقات بين السلوك السياسى للجماعة والبيئة الطبيعية التى يعيشون فيها، ورغم ذلك فإن الجغرافية السياسية كعلم مستقل له ميدان خاص ومنهج متميز لم يظهر بشكل واضح إلا فى نهاية القرن التاسع عشر، ولذلك فإن إطار هذا العلم لم يتحدد إلا بالخطوط العريضة. فقد تعرض المهتمون بالجغرافية السياسية لتحديد المفهوم العام لها من خلال ما طرأ على علم الجغرافية عموما من تغير، كما ارتبط تعريفها ببعض العلوم الأخرى المرتبطة بها كالتاريخ والسياسة والعلاقات الدولية، ولذلك جاء التعريف معبرا عن وجهة نظر العلاقة بينها وبين هذه العلوم، وعن وجهة نظر ومفهوم ومجال دراسة كل مهتم بهذا الموضوع. ولكن معظم التعاريف جاءت متفقة إلى حد كبير فى المضمون رغم اختلافها فى الشكل والصياغة.

ولكن كثرة التعاريف للجغرافية السياسية تزيد الموضوع تعقيدا إذ يجب أن يتفق الجميع على تعريف جامع يقتنع به الجميع؛ لأن تعدد التعاريف وتباينها حتى من حيث الشكل يزيد الموضوع غموضا.

ومن بين أهم ما ورد من تعاريف للجغرافية السياسية ما يلى:

- يعرف ڤان ڤالكنبرج Van Valkenberg الجغرافية السياسية بأنها الدول أو الوحدات السياسية التى تتناول دراسة كل دولة كوحدة تتميز بظروف خاصة فى الإنتاج والاستهلاك، والمساهمة فى تحقيق متطلبات السكان، كما تتناول مقومات تقدم الدولة وقوتها وعلاقتها بغيرها من الدول.

- ويعرف كرسى Cressey الجغرافية السياسية بأنها: «تطبيق المبادئ الجغرافية على مشكلات السياسة الداخلية والخارجية، وهى بذلك تبحث فى الحقائق المتعلقة بالموقع والحدود السياسية والمساحة ومدى التماسك أو التجانس الداخلى للدولة».

- وبومان Bowman يعرف الجغرافية السياسية بأنها: «العلم الذى يساعد على تحديد الأسباب الجغرافية المؤثرة فى السلوك السياسى للإنسان».

- ويعرف ألكسندر Alexander الجغرافية السياسية فى كتابه بعنوان «World Political Patterns» بأنها: دراسة الأقاليم السياسية التى ينقسم إليها سطح الأرض

كظاهرة من ظاهرات سطحها وأن طبيعة وكينونة ومدى هذه الأقاليم السياسية مرهون بالاختلافات للظواهر السياسية الموجودة فى العالم، كما يرى أن الجغرافية السياسية لا تهتم بشكل وتركيب الحكومة ذاتها أو بتقسيم الوظائف بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية أو ما إذا كانت الحكومة ديمقراطية أو ديكتاتورية.

- ويرى برنهس Brunhes أن الجغرافية السياسية تعد جزءا من جغرافية التاريخ أكثر من تبعيتها للجغرافية.

- أما نورمن بوندز Norman Pounds فيعرف الجغرافية السياسية فى كتابه بعنوان «Political Geography» بأنها: العلم الذى يهتم بالدولة أو الإقليم المنظم تنظيما سياسيا من حيث الوظيفة والموارد والمساحة وعوامل أو أسباب تكوينها، وأن الدولة تسعى لتوفر لشعبها خير ما يصبو إليه من رفاهية واستقلال وحرية.

- ويرى چاكسون Jackson فى كتابه «Political and Geography Relations» أن الجغرافية السياسية هى: علم دراسة الظاهرات السياسية فى ضوء إطارها المكانى سواء أكان ذلك يتضمن تحليل الحدود السياسية والأنماط الجغرافية الناجمة عن تطبيق سلطة الحكومة أم مدى استقرار الوحدات السياسية الجديدة.

- أما إيست East فيذكر فى كتابه «The Natural of Political Geography» أن الجغرافية السياسية هى الجغرافية العامة التى تهتم بالظاهرات السياسية واختلافها من مكان لآخر متأثرة بالبيئة الجغرافية.

- ويرى مودى Moodie فى كتابه «Geography Behind History» أن الجغرافية السياسية هى: تحليل العلاقات بين البيئة والدولة من الوجهة السياسية.

- ويرى كاسبرسن Kasperson فى كتابه «The Structure of Political Geography» أن الجغرافية السياسية هى: التحليل المكانى للظاهرة السياسية.

- ويعرف كوهين Saul B. Cohen الجغرافية السياسية فى كتابه بعنوان «Geography and Politics in World Divided» بأنها: الأسلوب الخاص أو الطريقة الخاصة لدراسة العلاقات الدولية.

- ويعرف هارتسهورن Richard Hartshorne الجغرافية السياسية فى كتابه بعنوان «Political Geography in The Modern World» بأنها: دراسة العلاقة بين

الأرض فى صورة الموقع والمساحة والموارد الاقتصادية والدولة فى صورة السكان من حيث قدراتهم وآراؤهم ودوافعهم الاجتماعية فى ضوء تباين ظاهرات سطح الأرض ودراسة العلاقات بين الدول فى ضوء العوامل الجغرافية.

- ويعرف ويتلسى Whittlesey الجغرافية السياسية فى كتابه بعنوان «The Earth and The State» بأن الوحدة السياسية تعد نواة الجغرافية السياسية، وأن القيمة السياسية للدولة ترتبط ارتباطا وثيقا بالظروف المناخية التى تشغلها الدولة وبأشكال سطح الأرض وبالموارد الطبيعية فى تلك المناطق.

- ويرى جونز Jones أن الوحدة السياسية التى تهتم الجغرافية السياسية بدراستها يمكن أن تكون ميدانا لتفاعل القوى السياسية فيها. ويشير إلى أن العقائد السياسية التى يدين بها السكان يمكن أن تولد قوة سياسية فى منطقة من الأرض، وتؤثر هذه المنطقة فيما بعد فى تطوير هذه العقائد ونشرها فى مناطق أخرى.

والوحدة السياسية التى تهتم الجغرافية السياسية بدراستها والتى يلعب الإنسان فيها دوره السياسى لها أبعاد عديدة، فهى تعد امتدادا أفقيا إذا نظرنا إليها من ناحية الشكل أو الحجم أو الموقع أو الموارد الطبيعية، كما تعد امتدادا رأسيا إذا نظرنا إليها من ناحية التفاعل الذى يقوم بينها وبين الإنسان الذى يعيش فيها، أو بينها وبين الأهداف التى يسعى الإنسان لتحقيقها والقوانين التى يسنها، والنشاط الاقتصادى والثقافى الذى يمارسه عليها. وهناك بعد ثالث يتمثل فى الزمن الذى يحدد التفاعل بين الامتداد الأفقى والامتداد الرأسى فى فترة معينة.

وفى ضوء ما سبق من التعاريف للجغرافية السياسية فإنه يمكننا القول بشكل عام بأنها: دراسة العلاقات بين السلوك السياسى للإنسان وبين البيئة الجغرافية وإلى أى حد تتأثر الظروف السياسية للمجتمع بالبيئة الجغرافية التى يعيش فيها الإنسان، وإلى أى مدى أثرت فى هذه البيئة، وهى أيضا دراسة الاختلافات والتشابه بين الأقاليم السياسية التى تترتب على طبيعة الحكم فى هذه الأقاليم. ونظام الحكم أو السيطرة فى أى إقليم من الأقاليم يؤثر فى العلاقات التى تقوم بين الدول التى توجد فى هذا الإقليم، ولذلك فإن دراسة الجغرافية السياسية عند دراستها للأقاليم السياسية تتناولها باعتبارها وثيقة الصلة بالشئون القومية والدولية بالإضافة إلى كونها جزءا من ميدان الجغرافية الإقليمية.

رابعا ـ العلاقة بين الجغرافية السياسية والچيوبولتيك:

لقد ظهر اصطلاح چيوبولتيك المكون من كلمتين هما Geo وتعنى أرض وPolitic وتعنى ما يتعلق بالأرض ممثلا فى سياستها، أى أن هذا الاصطلاح يعنى الجمع بين الجغرافية والسياسة، أى أنه يقوم على الدراسة الجغرافية للدولة وسياستها الخارجية.

ومن الصعب الفصل بين الجغرافية السياسية وبين الچيوبولتيك؛ لأن اللفظ يؤدى نفس المعنى، إذ يمكن استخدام كلمة Geography كاختصار للجغرافية السياسية Political Geography ولكن هذا اللفظ ارتبط بالمدرسة الألمانية التى أسسها هوسهوفر التى أشرنا إليها من قبل نتيجة للظروف التى مرت بها ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى كما أشرنا إلى ذلك من قبل.

والواقع أن الأفكار الچيوبوليتيكية قديمة قدم الفكر الإنسانى فى حضاراته القديمة، فقد ارتبطت الأفكار الچيوبوليتيكية قديما بالظروف الجغرافية المحيطة. ويبدو أن السياسات القديمة كانت تقودها وتسيطر عليها فكرة الوحدات الجغرافية المتكاملة مثل الأودية النهرية كوادى النيل الذى تكونت فيه الدولة المصرية القديمة، أو ما بين النهرين الذى تكونت فيه دول سومر وبابل وآشور.

وفى عهود هذه الدول القديمة ظلت الصحارى والجبال مناطق متميزة بوضوح خارج الدولة أو داخل نفوذها السياسى غير المباشر. وقد أجبر ذلك هذه الدول على أن تقيم حدودا ومعسكرات لجنودها فى أقاليم الحركة المستمرة للرعاة لإجبارهم على احترام الدولة وإقامة علاقات تجارية فقط، أو لإخماد ثوراتهم وحركاتهم الغازية. ورغم ذلك فقد اجتاح الرعاة بابل وممالك العراق القديم، كما اجتاحوا مصر أمثال الهكسوس.

وقد أدى استمرار الصراع بين المناطق الجبلية حيث البداوة ومناطق الاستقرار حيث الزراعة فى منطقة الشرق الأوسط إلى تغييرات فى التركيب السياسى والعسكرى، فقد ظهرت دولة قوية فى الهضاب المحيطة كما فى هضبة إيران (ميديا والأخمينيون) حيث انتهى الصراع بين العراق والفرس بسقوط دولة بابل الثانية وامتداد الإمبراطورية الفارسية، وكما حدث فى هضبة الأناضول (الحيثيون) حيث

كان الصراع بين مصر والحيثيين الذى دفع مصر إلى اتباع سياسة چيوبوليتيكية أساسها الصراع على أرض بعيدة عن مصر، فقد امتدت سيطرة المصريين حتى أقدام جبال طوروس لكى يؤمنون المنطقة كلها حتى حدود المملكة الحيثية فى هامش هضبة الأناضول، وبذلك امتدت چيوبوليتيكية مصر وقتها لتضم الساحل الشرقى للبحر الأبيض المتوسط.

أما الچيوبولتيك لدى الإغريق فكان يرتبط بأقاليم مناخية عامة كما يبدو من أفكار أرسطو (٣٨٤ ـ ٣٢٢ق.م) الذى أكد أن موقع اليونان فى الإقليم المعتدل قد ساعد على وصول الإغريق إلى السيادة العالمية على شعوب الشمال البارد والجنوب الحار، وكان بذلك يبرز علاقة علم الجغرافية بالسياسة، وقد اعتمد أرسطو فى أفكاره على تقسيمات بارمينيدس Parmenides للأقاليم المناخية، حيث ذكر أن الإقليم المعتدل الذى يسكنه الإغريق هو الإقليم الذى يحمل عناصر القوة.

كما أن استرابو Strabo (٦٣ق.م ـ ٢١م) حاول أن يبين كيف أن عادات ومهارات الناس والوحدات السياسية قد تحددت بظروف طبيعية، كما رأى أن القوى العالمية مركزة فى الأقاليم القارية الكبيرة، وأن أوربا تعد مركز هذه القوى، كما يرى أن الجزء المسكون من العالم يتكون من ثلاث كتل قارية هى: أوربا وليبيا وآسيا، وأن أذرع المحيط وخلجانه وبحاره تشكل هذه القارات، وأن أوربا هى أكثر القارات الثلاث ملاءمة للنمو والازدهار الفكرى والاجتماعى[1]. ويعد استرابو أول من أشار فى تقسيمه إلى «العالم ذو الأهمية» الذى حدده بالمنطقة الممتدة من أعمدة هرقل (جبل طارق) إلى خليج المحيط الشرقى (البنغال)، ومن أيرنا (أيرلند) إلى سينامون (سيريلانكا)، أما الأراضى الواقعة على حدود ذلك الإقليم فلا تهم الجغرافى لأنها غير مسكونة.

وقد كان الجغرافيون القدماء يتخذون مظهرا طبيعيا واحدا على أنه حد لإقليم من الأقاليم، فقد قسم هيرودت آسيا إلى أشباه جزر.واعتبر أن الخلجان حدود، بينما كان استرابو يعد الفواصل الأرضية حدود البرزخ فى السويس بين آسيا وليبيا، وطوروس بين آسيا وأوربا.

(١) محمد رياض، مرجع سابق

وجاء بلينى Pliny ليرسم صورة چيوبوليتيكية للإمبراطورية الرومانية متخذا طريق الحركة البرية والبحرية لتحديد الإمبراطورية، وذكر أن روما تمد نفوذها الإقليمى فى اتجاهات مختلفة حول البحر المتوسط فى شكل اتفاق مع امتداد الطرق الرومانية، وعلى هذا الأساس تصبح نهايات الطرق الرومانية إطارا يحدد الدولة من أطرافها القصوى، وهناك إطار داخلى يتمثل فى طرق الملاحة فى البحر المتوسط التى سيطرت عليها روما تمام السيطرة طوال مجدها.

أما النظرة الچيوبوليتيكية العربية والإسلامية فكانت تقسم العالم المسكون المتمثل فى النصف الشمالى من الكرة الأرضية إلى قسمين رئيسيين هما: أوربا فى الشمال، وأفريقيا وآسيا فى الجنوب، وكانوا يعدون أفريقيا وآسيا كتلة قارية واحدة، ويفصل بين هذين القسمين البحر المتوسط والأسود، ويقتربان فى منطقتى جبل طارق وبحر مرمرة. ومما قوى هذا التقسيم تركز العالم الإسلامى فى جنوب وشرق هذا البحر، والعالم المسيحى فى شماله. وعلى هذا الأساس كانت الأفكار الچيوبوليتيكية العربية موجهة نحو السيطرة القارية السياسية والسيطرة التجارية (البحرية أو البرية) نحو المحيط الهندى وشرقى آسيا ووسطها ونحو شرق أفريقيا. وبذلك كانت القاعدة الإسلامية كبيرة وتشغل حيزا واسعا أرضيا أو بحريا بالمقارنة بروما.

وقد تناول هذا الموضوع ابن خلدون المتوفى فى عام ٨٨٠هـ، حيث ربط بين الظروف الطبيعية وعادات ومهارات الإنسان، فقد ربط بين ميل السكان فى وسط أفريقيا إلى الدعة والخمول فى ضوء ظروف المناخ السائد هناك، فوضع قوانين توضح تطور الدولة واضمحلالها على أساس رابطة الدم التى تجمع بين أفراد القبيلة وتشد بعضهم إلى بعض، وما يمكن أن يترتب على ذلك عند ضعف هذه الصلة، كما تناول الصراع بين البدو والحضر.

وقد جاءت أفكار الجغرافيين الأوربيين بعد ذلك متبعة لأفكار ابن خلدون مع بعض التعديل بما يتفق وظروف العصر. فقد تناول مونتسكيو فى كتابه الرابع عشر من مجموعته (روح القوانين) تأثير الظروف الجغرافية على التباين السياسى والسلوك البشرى ومدى أثرها فى تحديد التطور السياسى للدولة.

كما تناول الفيلسوف الألمانى «إيمانويل كانت» هذا الموضوع فأعرب عن اعتقاده بأن وجود «الدولة العالمية» أمر يعتمد على طبيعة الأشياء، حيث كان اعتقاده أن الطبيعة قد منحت الإنسان إمكانات العيش فى كل أجزاء العالم، وأنها هى التى بعثرت الإنسان نتيجة استمرار الحروب مما أدى إلى أن يسكن الإنسان فى معظم الجهات القابلة للسكن. وقد أدى ذلك إلى سعى الإنسان لأن ينهى حروبه بعقد صلح ليعيش فى سلام، ولذلك كان يدعو لإقامة اتحاد أوربى من الدول المستقلة يساعد على إحلال السلام فى العالم باعتبار أن أوربا فى وقته كانت مسيطرة على أقدار العالم.

وقد اعترف «كانت» فى محاضراته فى الجغرافية الطبيعية بأن الجغرافية السياسية تعد فرعا من فروع الجغرافية، وبأنها تعد أساس التاريخ، كما أكد على قيمتها التربوية، وبذلك وضع الأسس النظرية لموضوع الجغرافية السياسية الحديثة[1].

ومن الذين أسهموا فى تطور هذا الوضع فى ألمانيا «كارل ريتر Karl Ritter» الذى كانت وجهة نظره تعتبر أن القارات تعد أعضاء رئيسية لكائن حى عظيم وهو «الكرة الأرضية الحية»، ومن رأيه أن الحركات البشرية وتاريخ الشعوب تتأثر بظروف السطح والمناخ، وأن قيمة الأساس الجغرافى للإنسان تتغير تبعا لتطور قواه ولتقدم التاريخ. وكان من نتيجة اعتباره أن الكرة الأرضية تعد كائنا حيا أن ظهرت فكرة أن الدولة كائن حى التى روج لها الجيل الذى أعقبه فيما بعد، حيث اعتبروا أن الدولة شأنها شأن أى كائن حى بيولوچى، واعتبروها ظاهرة من الظواهر الطبيعية، كما أن نفس العلاقة تبقى بين الدولة والرقعة التى تحتلها من الأرض مثل علاقة أى كائن عضوى بالنسبة لبيئته.

ومن هنا بدأ العاملون فى ميدان الجغرافية السياسية يؤكدون على أهمية المساحة التى تشغلها الدولة بالنسبة لسكانها، واعتبروا أن مقدار هذه الرقعة يعد قوة سياسية بذاتها. ولذلك بدأ يظهر فى كتاباتهم تبرير سياسة التوسع الإقليمى من حيث إن هذه السياسة ما هى إلا تطبيق لقانون طبيعى، وأن ضغط السكان للشعب الذى ينمو والذى ينتهى بصراع من أجل الحفاظ على وجوده رغم وحشية هذا

(١) عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية، الكويت ١٩٧٧م، ص١٣٣

الصراع وعدم قانونيته، ما هو إلا صراع من أجل البقاء. وقد عبر عن ذلك أصدق تعبير راتزل فى نهاية القرن التاسع عشر كما أشرنا إلى ذلك من قبل، وبذلك فإن فكرة المجال الحيوى رسخت فى عقيدة ألمانيا النازية وأوحت إليها بكثير من الشعارات بحيث أصبح فى مفهومهم أن توسع الدولة حق طبيعى.

وقد كان لمعرفة راتزل الواسعة بالعلوم الطبيعية والجغرافية، ورحلاته المتعددة فى أوربا وأمريكا الشمالية دور كبير فى رقيه بعلم الجغرافية السياسية التى كانت فى نفس الوقت تعد بداية للچيوبوليتيك.

ونتيجة لدراسات راتزل الواسعة فقد ذكر مجموعة من القوانين اعتقد أن بموجبها تنمو الدول وتتوسع رقعتها الإقليمية والتى أسماها «القوانين السبعة للنمو الأرضى للدولة» التى أشرنا إليها من قبل.

والواقع أن هذه القوانين كانت تهدف لتحقيق متطلبات التوسع الألمانى، بعد أن ظهرت ألمانيا كدولة موحدة فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، والبند السابع من هذا القانون يفتح آفاقا غير محدودة أمام أطماع الألمان.

كما أن هذا القانون يعد خاصا بالمكان والموقع؛ لأن نشاط الإنسان وصفاته وكثافة السكان فى الدولة ليست فى نظر راتزل سوى نتاج الموقع والحجم والبيئة الطبيعية والحدود، أى أنها تعد نتاج المكان.

وقد فسر راتزل ذلك بقوله: «يوجد على هذا الكوكب مكان كاف لدولة عظيمة واحدة فقط»، وبذلك وضع راتزل الفكرة والأسلوب للچيوبوليتيك الألمانية التى احتفظت بالروح التى نشرها راتزل وهى روح السيطرة الاستعمارية وتنظيم القوة العالمية، وقد تبنى حكام ألمانيا ودوائرها العسكرية آراء راتزل التى أدت إلى دخول ألمانيا مجموعة من الحروب فيما بعد.

ومن الذين أخذوا بآراء راتزل فردريك نومان Friedrich Naumann كما يبدو من كتابه بعنوان «وسط أوربا» وفيه يرى أن حدود ألمانيا تمتد من بحر الشمال شمالا إلى بحر الإدرياتك جنوبا، ومن بحر البلطيق غربا إلى البحر الأسود شرقا، ومن منطقة الفلاندرز فى الغرب إلى مستنقعات بربت Pripet فى الشرق، كما كان يرى من ذلك أن السيطرة على هذه المنطقة تجعل الدولة تكتفى ذاتيا فى إنتاجها الزراعى

والمعدنى، بينما امتداد سواحلها إلى الشمال والجنوب يساعدها فى الحصول على ممتلكات تقع فيما وراء البحار على حساب الدول المجاورة[١].

لكن بول رورباخ Paul Rohrbach اعتبر أن سيطرة ألمانيا على المنطقة الوسطى من أوربا تعد محطة فى منتصف الطريق للتوسع نحو الشرق، فقد ركز اهتمامه نحو الشرقين: الأدنى والأوسط، فكان يرى أن ألمانيا لا يمكنها أن تتفوق على إنجلترا إلا إذا تحالفت مع تركيا، لذلك تحالفت ألمانيا مع تركيا قبيل الحرب العالمية الأولى وساعدت على مد الخط الحديدى فى تركيا والبلاد العربية لنقل الجنود الألمان والأتراك، إذ إن توجيه ضربة لإنجلترا فى الهند يتطلب ربط الخليج العربى بآسيا الصغرى بسكة حديد.

ثم جاء رودولف كلن R. Kjellen (١٨٦٤ ـ ١٩٢٢م) المؤرخ السويدى الذى كان أول من استخدم لفظ «چيوبوليتيك»، والذى تحول من دراسة التاريخ لدراسة الجغرافية لكى ينغمس فى دراسته العالمية وقتها، وقد تأثر إلى حد كبير بما كتبه راتزل، فقد نقل عنه مفهوم الدولة ككائن حى ولكنه وسعها كثيرا وطبقها على الوضع السائد فى ذلك الوقت، ثم ألف كتابين فى ذلك، وقد تناول فى الكتابين الكثير من الآراء المتعارضة التى تظهر فى كتابات راتزل وماكيندر، كما أن فى رأيه أن الجغرافية يجب أن تسخر لخدمة الدولة، وبذلك تتحول الجغرافية إلى چيوبوليتيك.

ورغم أن كلن هذا عالم سويدى الجنسية إلا أن ميله كان نحو ألمانيا، ولعل ذلك يرجع لوضع بلاده (السويد) حيث خشى عليها من التوسع الروسى، ولم تكن السويد تستطيع مواجهة روسيا فى سعيها لتحقيق مطامعها فى الوصول إلى المياه الدافئة على حساب السويد والنرويج، ولذلك دعا بلاده لتحقيق خطة تواجه هذا الخطر المتوقع، فطالب بضم فنلند مع كل من السويد والنرويج فى كتلة إسكندنافية، ولكن هذه الدعوة لم تجد قبولا لدى بلده، ولذلك اتجه نحو ألمانيا التى يمكنها تحقيق ذلك وخاصة أن هذا يتفق مع ميولها، وفى هذه الحالة يمكن للسويد أن تشارك ألمانيا الوقوف أمام مطامع روسيا التوسعية.

---

(١) عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية، مرجع سابق، ص١٣٩.

ولذلك ظهرت فى كتابات «كلن» وأفكاره التى تعبر عن «الچيوبوليتيك» فقد كان يرى أن الدول القوية التى تمتلك رقعة محدودة من الأرض يجب عليها أن توسع رقعتها سواء كان ذلك عن طريق الضم أم الاستعمار، ونظر إلى ألمانيا فوجدها دولة قوية، ولكنها فى الواقع لا تعد قوية؛ نظرا لأنها ينقصها ثلاثة عوامل رئيسية تتمثل فى مساحتها المحدودة، والتماسك بين أجزائها، وحرية الحركة، أما روسيا فتفتقر إلى جبهة مطلة على بحار دافئة، وإنجلترا تفتقر إلى التماسك بين أجزائها.

ولذلك وضع تصورا لحدود ألمانيا لكى تكون دولة قوية بحيث تتوافر لها كل مقومات القوة، فإن عليها أن تتجاوز حدودها وسط شرق أوربا لتشمل موانى على القنال الإنجليزى مثل ميناء «دنكرك» الفرنسى عند مدخل القنال، ومنطقة اللورين فى فرنسا، وآسيا الصغرى، وبلاد الرافدين وأوكرانيا، واستونيا ولاتفيا ولتوانيا على بحر البلطيق، كما اعتبر أن شريان الحياة لهذه الإمبراطورية الواسعة يتمثل فى سكة حديد تمتد من برلين إلى بغداد ليقطع هذا الخط الحركة بين الإمبراطورية البريطانية المتمثل فى القاهرة فى مصر وكلكتا فى الهند حيث النفوذ البريطانى، وكان يعتقد بأن قطع هذا الشريان سوف يساعد على خضوع مصروالسودان لألمانيا، وبالتالى تصبح كل منهما جزءا من المستعمرات الألمانية فى شرق أفريقيا التى كان يعدها كلن أقصى امتداد للإمبراطورية الألمانية.

ثم جاء هوسهوفر أستاذ الجغرافية بجامعة **ميونيخ** والذى تأثر كثيرا بآراء كل من راتزل وكلن وماكندر وماهان الذى يعد المؤسس الحقيقى للچيوبوليتيك، وأخطر ما كان فى فلسفة هوسهوفر هو الدعوة إلى التوسع الألمانى، وأكثر المصطلحات التى عبرت عن آرائه هى مصطلحات توسعية ذات صبغة إستراتيچية حربية. وأكثر هذه المصطلحات شيوعا تلك التى تعبر عن فكرة المجال الحيوى التى تدعو لأن يكون لألمانيا مجال تمد فيه جذورها الاقتصادية والسياسية؛ ولذلك فقد تمتع هوسهوفر بمساعدة هتلر ودعمه لمعهد **ميونيخ**.

وكانت هناك ثلاثة مبادئ تتردد فى كتابات معهد ميونيخ تحدد الإستراتيچية العامة التى كونت الخطوط الرئيسية لأفكار هوسهوفر وهى:

١ـ مبدأ الدولة العملاقة أو الكبرى التى يدعو إليها راتزل.

٢ ـ مبدأ الجزيرة العالمية التى أشار إليها ماكندر.

٣ ـ مبدأ ازدواجية القارات (واحدة فى الشمال والأخرى فى الجنوب) ويكونان معا كتلة إقليمية قارية ذات اكتفاء ذاتى، فالشمالية تقدم الإنتاج الصناعى والجنوبية تعد مجالها الحيوى فى إنتاج الخامات والتسويق.

وقد تفاعلت هذه المبادئ الثلاثة وشكلت الخطوط الرئيسية لأفكار هوسهوفر.

وقد كان هوسهوفر ينظر إلى الدولة الكبرى من زاوية قومية بحتة، لهذا يرى أن من المحتم على ألمانيا أن تبتلع الدول الصغرى غرب وشرق ألمانيا، ولا بأس من تنفيذ ذلك بقوة السلاح لتأمين سيطرة ألمانيا الكاملة على أوربا القارية.

وقد رأى هوسهوفر فى جزيرة ماكندر العالمية الإطار العام المكانى للسبطرة الألمانية، وتكوين نظام عالمى، فقد كان لمعهد **ميونيخ** هدفان فى الجزيرة العالمية، أحدهما يتمثل فى السيطرة على روسيا لتأمين الحكم الألمانى على أوراسيا، والثانى تدمير الإمبراطورية البريطانية وقوتها البحرية لتأمين السيطرة الألمانية على جميع الجزيرة العالمية.

قد اعتبر هوسهوفر أن الاتحاد السوفيتى هو بداية آسيا، ولذلك يرى أن أوربا يجب أن تتحد تحت زعامة ألمانيا كشرط أساسى لإمكان قيام اتفاقات مع الاتحاد السوفيتى على مصير أوراسيا كلها، وبذلك تستطيع ألمانيا أن تقوى مساحيا بحيث تغطى كل أوربا لتكون فى موقف القوة عندما تتفاوض مع الاتحاد السوفيتى. وهذا يعنى فى مفهوم هوسهوفر أن الاستيلاء على شرق أوربا يعد مفتاح قوة ألمانيا لإجبار الاتحاد السوفيتى على التفاوض مع ألمانيا بشأن حكم أوراسيا، كما أشار إلى ذلك ماكندر الذى أكد دور شرق أوربا كعنصر حاسم فى مصير قلب العالم.

وعموما، فإن المبادئ الأساسية التى شكلت الفكر الجيوبوليتيكى الألمانى تتمثل فيما يلى:

١ ـ الدولة كائن حى، ولذلك كان هوسهوفر يعتقد أن الأمراض التى تشكو منها ألمانيا تتمثل فى الأرض التى تحتلها، ولهذا ظهر مبدأ المجال الحيوى للدولة

الذى يدعوها إلى التوسع الأرضى لحل مشاكلها السكانية والاقتصادية والعسكرية ولتحسين موقعها وعلاقاتها المكانية.

٢ ـ مبدأ الكفاية الاقتصادية للدولة،وهو الذى يقوم على مقاييس رسمها هوسهوفر كشروط أساسية لمقومات الدولة القوية، وتتمثل هذه المقاييس فى عدد وفير من السكان، ونسبة مواليد مرتفعة، واتحاد فى السلالة، وتوازن بين سكان الريف والمدن.

ومما سبق نرى أن الچيوبوليتيك الألمانية كانت تعتمد على مخططات نظرية تعسفية تعتمد على القوة فى التطبيق، كما أنها كانت مليئة بالمتناقضات الجغرافية لأنها لاتعرف حدودا علمية تنتهى إليها، وهى بارتباطها بالتطبيق العملى للسياسة التوسعية الجرمانية لم يعد يهمها أن تواجه بالنقد العلمى، وبذلك فقدت العنصر الأساسى فى تكوينها كنظرية علمية. فقد كان الهدف الأسمى الذى تسعى إليه الدراسة بصورها المختلفة هو ما يخدم الدولة من منطلق قومى مثل الجغرافية السياسية التى سميت چيوبولتيك Geopolitik،وعلم السكان الذى أسموه ديموبولتيك Demopolitik، وعلم الاجتماع الذى أسموه سوسيوبوليتيك Sociopolitik.

وقد أساء هذا الانحراف بالجغرافية السياسية إلى هذا المفهوم (الچيوبوليتيك) وجعل البعض يتصور أن هذا العلم يعنى العدوان، وأن القوى من حقه أن يبتلع الضعيف، وأن الغاية تبرر الوسيلة، ولكن هذا المفهوم سرعان ما بدأت تتضح معالمه فى السنوات التالية من خلال المهتمين بهذا العلم من الجغرافيين من خارج ألمانيا.

وكان من بين الجغرافيين الألمان من لديهم الشجاعة للابتعاد عن الچيوبوليتيك التى جذبت العنصريين وأصحاب الفكر الحتمى فى ألمانيا مثل رونكاجلى Roncagli فى عام ١٩١٩م الذى ذكر أن الجغرافيين الألمان حاولوا استخدام الجغرافية الطبيعية كأحد الأسلحة السلوكية التى بواسطتها يتمكن الألمان من نشر سيادتهم على العالم.

ومن خارج ألمانيا كتب الجغرافى الفرنسى ديمانجون A. Demangon قائلا: «نحن نستطيع أن نؤكد أن الچيوبوليتيك الألمانية قد قوضت كل الروح العلمية رغم

أنه حتى عهد راتزل لم تكن عدائية حيث إنها قد جنحت بعد ذلك نحو المتناقضات والعداء القومى»[1].

وكما ذكر بومان Bowman «أن الچيوبوليتيك أو السياسة بسيطة ومؤكدة غير أنها بالطريقة التى عرضها كتاب وساسة ألمانيا غير صحيحة».

وبذلك يبدو الاتجاه الذى يختلف عن المفهوم الألمانى، وذلك الذى تركز على الدراسات التفصيلية للمشكلات السياسية، وذلك من خلال المهتمين بهذا الموضوع فى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد برز من المهتمين بالچيوبوليتيك من خارج ألمانيا ماهان A.T. Mahan (١٨٤٠ ـ ١٩١٤م) الذى كان قائدا بحريا نال شهرة واسعة كمؤرخ وإستراتيچى بحرى، وقد تعرض فى دراسته للموقع الجغرافى وأثره فى نمو السيطرة البحرية. وبذلك تطرق إلى الجغرافية رغم أنه ليس جغرافيا.

وأهمية كتابات ماهان تبرز من تناوله العالم كله كنظرة إستراتيچية، وقد وضح ذلك الاتجاه الجغرافى الچيوبوليتيكى لأول مرة فى كتابه «مشكلات آسيا» المنشور فى عام ١٩٠٠ الذى يركز فيه على مشكلات أوراسيا، حيث يرى أن قارات العالم الشمالية هى مفتاح السيطرة العالمية، وأن قناتى السويس وبنما هما الحدود الجنوبية لعالم الشمال المتميز بتكاثف الحركة التجارية والسياسية العالمية.

وقد أكد ماهان على أهمية العامل البحرى، فهو يرى أن لطول السواحل وطبيعة موانيها دور كبير فى قوتها، ولذلك فهو يرى أن على الولايات المتحدة أن توجه أنظارها نحو سواحلها، وكتب فى ذلك كتابا بعنوان «أثر القوى البحرية فى التاريخ» مما شجع روزفلت على أن يتخذ من ذلك أساسا فى سياسته الخارجية.

ويعد نيكولاس سبيكمان N. Spykman خليفة ماهان فى إستراتيچيته لكنه لا يتفق معه فى سيادة القوى البحرية، وقد تأثر فى أفكاره بماكندر، غير أنه كان يرى فى الهلال الخارجى الذى يحيط بالهارتلاند عند ماكندر مفتاح السياسة العالمية، ولذلك أطلق على هذه الأراضى اسم «الإطار Rimland» أو الحافة التى تضم أوربا الغربية (البحرية)، والشرق الأوسط والهند، وجنوب شرق آسيا والصين،

(١) يسرى الجوهرى وناريمان درويش، الجغرافية السياسية والمشكلات العالمية، الإسكندرية ١٩٨٩، ص١٣.

وهذا الإطار يتمتع بعدد كبير من السكان ومصادر الثروة، بالإضافة إلى استخدام البحر كخطوط حركة للتجارة والحرب. ويرى سبيكمان عكس ما يرى ماكندر، فهو يعتقد بأن من يحكم الإطار يحكم أوراسيا، وذلك بخلاف نظرية الهارتلاند، الذى يرى سبيكمان أنه قلب ميت لأنه حبيس الإطار من ناحية والتندرا من ناحية أخرى، كما أنه قليل الثروات باستثناء منطقة التركستان والأورال، وتضم أراضى جافة موحشة ومساحات كبيرة من الغابات المخروطية وأراضى الصقيع الدائم.

وعموما، نرى مما سبق أن الچيوبوليتيك علم سياسى أساسا يستمد جذوره من الجغرافية وحقائقها، ويعمل على الإفادة منها لخدمة خطط سياسية معينة فى غالبية الأحوال، ولذلك فإن هناك فرقا بين الچيوبوليتيك والجغرافية السياسية.

ويمكننا تصور الفروق بين الجغرافية السياسية والچيوبوليتيك، فالمعروف أن الجغرافية السياسية علم وصف تحليلى يعالج العلاقات المكانية والحدود والموارد وكل ما يتصل بالوحدة السياسية للدولة، أما الچيوبوليتيك فهو علم يعالج هذه الموضوعات، لكنه يعالجها من منظور قومى، أى من وجهة نظر قومية ونزعة ذاتية وفق النظرية الألمانية الخاصة بالمجال الحيوى للدولة، وعلم الچيوبوليتيك يرسم خطة لما يجب أن تكون عليه الدولة، بينما الجغرافية السياسية تدرس كيان الدولة حسب الواقع، وبينما تهتم الجغرافية السياسية برسم صورة الدولة فى المستقبل فى ضوء الماضى والحاضر، فإن الچيوبولتيك يرسم حالة الدولة فى المستقبل، وفى الوقت الذى يكون فيه الچيوبولتيك متطورا وقابلا للتغيير فإن الجغرافية السياسية ثابتة مستقرة فى نظرتها، والچيوبولتيك يدرس العلاقة بين الأرض والدولة والسياسة العالمية من وجهة نظر قومية ضيقة مغرضة، بينما تقوم دراسة الجغرافية السياسية لها على أساس موضوعى قائم على العدل. والچيوبولتيك علم يعتمد على فلسفة القوة والسيطرة، بينما الجغرافية السياسية تدرس مقومات قوة الدولة دراسة لا تتأثر بالدوافع القومية.

وتعد الجغرافية السياسية مرآة الدولة، فهى تعكس صورتها الحقيقية، بينما نجد الچيوبولتيك يجعل الجغرافية فى خدمة الدولة ويعتنق فلسفة خاصة هى فلسفة القوة، وأن الضرورة لا تعرف قانونا، ولذلك تحاول أن تجد المبررات للسلوك السياسى لها.

وهوسهوفر الذى يعد قـائدا للچيوبولتـيك من خلال معهـده الذى أنشأه فى **ميونيخ** لهذا الغرض يعرف الچيوبولـتيك بأنه: دراسة علاقات الأرض ذات المغزى السياسى. وكما ذكرنا من قبل فهو يرى أن الچيوبولتيك يعطى الحق للدولة الكبيرة لكى تنمو على حساب الدول الضعيـفة، وأن كل دولة هى التى تحدد المساحة التى تكفى لشعبها، ولكنه لم يحدد المقيـاس الذى يقاس به مدى كفاية المساحة للسكان سوى كثافـة السكان بالنسبة للدولة، فهو يرى أن الچيـوبولتيك يدرس المساحة من وجهة نظر الدولة.

ومما سبق يبدو لنا إلى أى مدى أصبح الچيـوبولتيك ضيق الهدف يسعى إلى تحقـيق الأهداف القومـية بطريقـة ذاتية، وبذلك يكون قـد أخطأ فى تقديـر عامل الزمن، فلم يضع فى اعتـباره أن الدولة والخريطة السيـاسية للعالم إنما هـى وظيفة للزمن، بمعنى أنها ثمرة للتطور التاريخى وميراث من الماضى، وأى محاولة لتعديل هذا الوضع تؤدى إلى الحرب.

ولذلك اهتزت الثقة فى علـم الچيوبولتيك؛ لأنه شوه الحقائق الجغرافية وأساء استـعمالها بهـدف تحقيق أهداف ذاتيـة ومصالح قومـية، وارتبط بفكرة استـخدام الحقائق الجغرافية من أجل التوسع، وقد انعكس ذلك على الجغرافية السياسية فأدى إلى إهمالـها بعض الوقت حيـث ربط البعض بينهـا وبين الچيوبولتـيك، ولذلك يحاول البعض الآن إدخال تعـديلات على مفهوم الچيوبولتيك وتصـحيح مسارها وأهدافها وقيمها، ولكن ذلك يحتاج إلى وقت طويل حتى يستعيد هذا العلم الثقة مرة أخرى عندما يفهم الفـهم الصحيح ويدرس على منهج علمى سليم، وفى هذه الحالة يعد امتدادا للجغرافية السياسية وتطبيقا لها على العلاقات الخارجية للدول.

خامسا ـ علاقة الجغرافية السياسية بالعلوم الأخرى:

تركز الجغرافية السياسية على النشاط السياسى للإنسان فى إطار بيئته الطبيعية وتفاعله معها، ولذلك فهى تعتمد فى الكثير من المعلومات على غيرها من العلوم ذات الصلة بالبيئة بالإضافة إلى الجغرافية وهى العلم الذى تنتمى إليه.

ورغم انفصال الجغرافية السياسية كفرع مستقل من فروع الجغرافية له شخصيته التى تميزه إلا أنها على صلة بالجغرافية بصفة عامة وبالجغرافية الاقتصادية والتاريخية والإقليمية بصفة خاصة.

فالجغرافية السياسية ترتبط ارتباطا وثيقا بالجغرافية الاقتصادية، بل إنها طوال مراحل تطورها الأولى نمت من خلال الجغرافية الاقتصادية؛ لأن دراسة الظروف الاقتصادية للدولة داخل حدودها السياسية تعد من المقومات الأساسية لقيامها، كما أنها تلعب دورا كبيرا فى رسم حدودها السياسية وتحديد علاقتها بالدول الأخرى.

والجغرافية التاريخية تهتم بدراسة الظروف وأنماط العلاقات السياسية التى كانت سائدة فى الماضى، وهذا ما تحتاج إليه الجغرافية السياسية لربط الماضى بالحاضر، إذ لا يمكن دراسة العلاقات الداخلية والخارجية للدولة دون الرجوع إلى الماضى، ومن هنا جاءت أهمية الجغرافية التاريخية بالنسبة للجغرافية السياسية؛ لأن الدول تعد ظاهرات سياسية من صنع الإنسان، ولذلك فهى عرضة للتغير، وهذا التغير موضوع الجغرافية التاريخية، ولا يمكن للجغرافى أن يتجاهل هذا التغير، بل إن فهم الخريطة السياسية غير ممكن دون فهم الجغرافية التاريخية، لأن عنصر الزمن أساسى بالنسبة للجغرافية بصفة عامة، كما يعد أساسيا فى علاقات الشعوب ببعضها البعض، وبالبيئات التى تعيش فيها، وبالتالى فإن له أثره على الدولة، وعلى علاقاتها الخارجية؛ لأن الدولة تتغير بتغير سكانها وتغير علاقاتها ببيئاتها، وتغير حدودها السياسية، وتغير نمط استغلالها لمواردها الاقتصادية ونظمها السياسية، ولذلك تصبح الجغرافية التاريخية ذات أهمية بالنسبة للجغرافية السياسية.

أما الجغرافية الإقليمية فتدرس الإقليم الجغرافى من جوانبه الطبيعية والبشرية، كما تقوم الجغرافية السياسية بدراسة هذه الجوانب فى الدولة داخل حدودها السياسية، ولذلك فإنها تقدم للجغرافية السياسية بعض المعلومات التى تحتاج إليها فى كثير من الأحيان.

والتاريخ من العلوم ذات العلاقة بالجغرافية السياسية، وكثيرون من علماء الجغرافية السياسية يتتمون أصلا إلى التاريخ، أو على صلة وثيقة به، فالتاريخ يهتم بدراسة الأحداث والعلاقات بين الدول فى سياق تتابعها فى الماضى، بينما يتركز اهتمام الجغرافية السياسية على دراسة الخصائص السياسية للبيئة فى الوقت الحاضر. ودراسة هذه الخصائص يصعب فهمها دون معرفة الماضى، وفى ضوء معرفة الماضى وفهم الحاضر يمكن وضع تصور للمستقبل فى هذا الإطار، ولذلك يصبح ما يقدمه التاريخ للجغرافية السياسية مهما جدا.

ويرى راتزل أن الجغرافية السياسية هى التفسير الجغرافى للتاريخ، ولا يمكن تصور دراسة لحرب من الحروب أو دولة من الدول دون دراسة الظروف البيئية ومدى تأثيرها فى سير الأحداث. وكما ذكر چون سميث J. Smith فإن الجغرافية بدون التاريخ تعد جثة لا حراك فيها، كما أن التاريخ يضل بغير الجغرافية ويصبح كأنه عابر سبيل لا يعرف لنفسه مستقرا.

وهناك علاقة بين الجغرافية السياسية والعلوم السياسية، ولا أدل على ذلك من ارتباط صفة السياسة بالجغرافية،والصفة عادة تتبع الموصوف؛ نظرا لأن الموضوع فى أسسه العامة مشترك بالنسبة لاهتمامه بالدولة.

فالجغرافية السياسية تعتبر أن الدولة عبارة عن عنصرين أساسيين هما: الأرض والشعب، ويترتب على تفاعلهما عنصر ثالث يتمثل فى الحكومة أو السلطة المنظمة لهذه العلاقة، والذى يعد نتاج هذا التفاعل بين الأرض والسكان. والجغرافية السياسية بذلك تهتم بدراسة التفاعل بين العوامل الجغرافية فى المكان وبين الظاهرة السياسية، وتعد على هذا الأساس حلقة الوصل بين الجغرافية من جانب وبين العلوم السياسية من جانب آخر.

والدارس للجغرافية السياسية يركز اهتمامه فى معرفة الدولة ومقوماتها الرئيسية؛ نظرا لأن مجال الجغرافية السياسية هو دراسة الوحدات السياسية من حيث نشأتها وتكوينها والمشكلات التى تواجهها، وبذلك فإنها تدرس التفاعلات التى تحدث بين البيئات الجغرافية المختلفة والتنظيمات السياسية المتعددة، أى أن محور الدراسة يدور حول دراسة الأراضى التى تسود فيها النظم السياسية المختلفة.

وخلافا لما سبق فإن العلوم السياسية تركز على دراسة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وعلى دراسة النظريات والمبادئ السياسية، ومدى تفاعل الإنسان معها، بينما يقوم علم الجغرافية السياسية بتحليل تلك النظريات فى ضوء المعلومات الجغرافية، لكنه لا يهتم كثيرا بتركيب الحكومة أو بتقسيم السلطات بين الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وما إذا كانت ديمقراطية أو دكتاتورية، كما يهتم علم السياسة بسيادة الدولة وقوتها، بينما تركز الجغرافية السياسية على دراسة القوة والعلاقات المكانية.

وعموما، فإن الجغرافية السياسية فى حاجة إلى العلوم السياسية لتستقى منها الكثير من المعلومات، ولذلك يجب على الجغرافى السياسى أن يهتم بدراسة مبادئ ومناهج وأساليب العلوم السياسية؛ لأن مجال اهتمامه يركز على دراسة المحددات المكانية للعملية السياسية، وإذا لم يتم ذلك فإن الدراسة ينقصها التفسير العلمى الصحيح.

كما أن من الضرورى لدارس العلوم السياسية أن يهتم بدراسة الجغرافية السياسية،لأنها تقدم له كل ما يحتاج إليه من معرفة عن المكان ومدى الاختلاف والتباين الطبيعى والاقتصادى والبشرى فيه، وعلى كل من السياسى والجغرافى السياسى أن يدرس الموضوع من وجهة نظره، فالاختلاف الأساسى الذى يميز بين العلمين هو وجهة النظر والمحور الذى يركز عليه كل من العلمين والنتائج التحليلية التى تخرج بها الدراسات.

وللعلاقات الدولية علاقة بالجغرافية السياسية باعتبار أن العلاقات الدولية التى هى فرع من فروع علم السياسة تهتم بدراسة السياسة الخارجية للدول وتفاعل هذه السياسات مع بعضها البعض، كما تهتم بدراسة التنظيم الدولى الذى تدخل فيه المنظمات الدولية الإقليمية والقانون الدولى الذى ينظم علاقة الدول ببعضها البعض وعلاقاتها بالتنظيمات الدولية، فعلماء السياسة يهتمون بالاختلافات المكانية التى قد تؤثر فى السلوك الدولى، بينما الجغرافية السياسية تهتم بالسلوك الدولى باعتبار أنه قد يؤثر فى المكان، فلا يمكن تفسير العلاقة بين دولة وأخرى دون الرجوع إلى البيئة الجغرافية لكل منهما، وبذلك فإن كثيرا من أسس العلاقات الدولية تعد موضوعات فى الجغرافية السياسية مثل توازن القوى العالمية والمنظمات العالمية والإستراتيجية العسكرية.

ورغم أن كلا من العلاقات الدولية والجغرافية السياسية تهتم بالجوانب السلوكية فى النظام الدولى إلا أن السلوك ودوافعه المباشرة يعد المحور الأساسى للعلاقات الدولية، وتركيز الجغرافية السياسية فى هذه الناحية يكون منصبا على الأسباب الجغرافية وتأثيرها على هذا السلوك.

كما ترتبط الجغرافية السياسية بالديموغرافيا Demography باعتبارها دراسة علمية لعوامل السكان وحركتهم وأصولهم العرقية، ولذلك فهى تمثل مصدرا من المصادر التى تستقى منها الجغرافية السياسية الكثير من الحقائق والمعلومات.

وللجغرافية السياسية علاقة ببعض العلوم الأخرى وإن كانت هامشية مثل الأنثروبوجرافى Anthropography، وبعلم الاقتصاد فى صورة الجغرافية الاقتصادية، وبعلم الجيولوجيا فى صورة الجيمورفولوجيا.

ومن كل ما سبق نرى مدى ارتباط الجغرافية السياسية بكثير من العلوم ذات الصلة إما بالبيئة أو بالإنسان، وكلاهما من الأساسيات التى تعتمد عليها الجغرافية السياسية.

كما أن ذلك يعنى أن الجغرافية السياسية تتطلب استيعاب نتائج العلوم المتعددة ذات العلاقة التى أشرنا إليها، وفى نفس الوقت تتطلب المهارة والقدرة على الربط بين تلك النتائج والاعتماد عليها فى مواجهة الموضوعات التى تدرسها.

سادسا ـ مناهج البحث فى الجغرافية السياسية:

هناك مناهج متعددة لدراسة الجغرافية السياسية، وتأخذ هذه المناهج فى معظمها اتجاهين رئيسيين: أحدهما يبدأ بالجانب الأصولى للدراسة وهو الذى يتناول مفهوم وميدان وأهداف وتطور طرق البحث فى الجغرافية السياسية، أى دراسة الأسس العامة للجغرافية السياسية، والاتجاه الثانى يبدأ بدراسة الوحدات السياسية، أى بالدراسة الإقليمية من منظور سياسى. وقد سار على هذا المنهج كل من ريتر وهمبولت. ومن يؤمنون بهذه الفكرة يعتقدون بأن البدء فى الدراسة بالجانب الأصولى قد لا تنطبق فى بعض جوانبها عند دراسة الوحدات السياسية، ولذلك فإن الاتجاه العام يسير فى الاتجاهين معا،وذلك بدراسة الجانب الأصولى والإقليمى فى نفس الوقت.

ومع تطور علم الجغرافية السياسية فى السنوات الأخيرة بدأت الدراسة تسير وفق مناهج متعددة، ولم تعد قاصرة على منهج واحد، بل قد تجمع بين أكثر من منهج فى نفس الوقت، وأبرز هذه المناهج: المنهج التحليلى، والتاريخى، والمورفولوچى، والإقليمى، والوظيفى.

١ ـ المنهج التحليلى Analytic Approach:

وهذا المنهج يتناول دراسة الوحدات السياسية دراسة تحليلية مع توضيح العلاقات التى تربط بين هذه الوحدات، فهو يسعى لتقدير قوة الدولة ووضع تصور مستقبلى لها، لذلك فإن هذا المنهج يفضله الكثيرون من غير الجغرافيين الذين يرون أن الجغرافية تعد عاملا من العوامل التى تساهم فى الكيان السياسى للدولة، هذا الكيان الذى يعتمد على عدة عناصر يرتبط كل منها بالآخر.

وقد قام «كوهين» Cohen الذى ساهم فى تطوير هذا المنهج بعمل حصر للعناصر الجغرافية المؤثرة فى قوة الدولة المتمثلة فى البيئة الطبيعية، والمواد الخام سواء كانت مصنعة أم نصف مصنعة أم فى شكل خام، والسكان من حيث الكم والكيف والعقيدة، والحركة ممثلة فى وسائل النقل المختلفة واتجاهات سيرها لنقل السلع والناس والأفكار، والهيكل الأساسى من حيث أهدافه وأشكاله،وذلك بتحليل الآثار التى تنجم عن التنظيمات السياسية الداخلية للدولة.

ويهدف تحليل هذه العناصر إلى الوقوف على مدى مساهمة كل منها فى قوة الدولة، وقد يمتد ليشمل أى تجمع إقليمى يضم بعض الدول.

ومن مشكلات المنهج التحليلى صعوبة تحديد وزن العناصر السابقة بالنسبة للعلاقات السياسية الخارجية والداخلية، وكذلك مدى إمكان الحصول على المعلومات اللازمة له وتقييم هذه المعلومات، فليست العبرة بمجرد الحصول على الأرقام كما يفعل الإحصائيون، وإنما المهم هو مغزى هذه الأرقام والعلاقات التى تربط بينها ومدى صحة هذه الأرقام.

٢ ـ المنهج التاريخى The Historical Approach:

يتناول هذا المنهج الجانب التاريخى للدولة حيث يركز على فهم الماضى لتحليل الأحداث الحاضرة، فهو يدرس كيف نشأت الدولة وتطورت، ثم كيف بسطت نفوذها على نطاقها الإقليمى، ثم يتناول بالدراسة حدود الدولة السياسية وكيف وصلت الدولة إلى هذه الحدود من خلال الخرائط التى توضح مراحل نمو الدولة من نواتها عبر التاريخ. ويتطلب اتباع هذا المنهج الإلمام الكامل بالمعلومات التاريخية للدولة.

واتباع هذا المنهج ليس ضروريا لكل دراسة فى الجغرافية السياسية، لكنه يفيد عند دراسة تطور شغل الدولة لنطاقها الإقليمى، ووصولها إلى حدودها السياسية للوقوف على التغيرات التى طرأت على علاقة الدولة بالأرض على مر الزمن، كما يهتم هذا المنهج بدراسة المعاهدات والاتفاقات التى تبرمها الدولة من وجهة نظر جغرافية، ومدى تأثير هذه المعاهدات على علاقة الدولة بالدول الأخرى.

وقد اتبع كثيرون من الألمان هذا المنهج فى دراستهم تأثرا بفكرة راتزل عن الدولة ككائن حى، فصاغوا لها القوانين الجغرافية التى تتبعها لتتوسع وتنمو لتصل إلى الوضع الذى تسعى إليه.

ويركز هذا المنهج على عنصر الزمن كبعد أساسى فى دراسته،وذلك بتتبع أثره فى تغيير العلاقة بين البيئة والمجتمع، فهو يدور حول الماضى لتفسيره وليس لمجرد سرد الأحداث التاريخية ليمكن فهم الأوضاع السياسية الحاضرة، والمشكلات القائمة فى ضوء الماضى.

ويتميز هذا المنهج برسم مجموعة من الخرائط التى توضح مراحل نمو الدولة فى نطاق الإقليم، فنمو الدولة من النواة ووصـولها إلى حدودها السياسيـة القائمة يحتاج إلى اتباع المنهج التاريخى.

ويتناول هذا المنهج مدى التطابق بين كل من اللاندسكيب الطبـيعى والبشرى من ناحيـة، والظاهرات السياسـية من ناحيـة أخرى ليرى إلى أى مدى قـد أوجد التاريخ ما كان يجب أن يوجد أو العكس.

وقد اتبع «وتلسى Whittlesey» هذا المنهج فى دراسته لنمـو فرنسا وتطورها التاريخى. فقد بدأ بدراسة نمو فرنسا من نواتها الأولى إلى أن وصلت إلى صورتها الحالية مع الربط بين هذا النمو وبين البيئة الطبيعية للإقليم.

٣ ـ المنهج المورفولوچى The Morphological Approach :

ويركز هذا المنهج على دراسة الوحدات السياسيـة من حيث نظمها السياسية وذلك بدراسـة التنظيمـات التى تعود إلى الاتفـاق والتعـاون سواء على المسـتوى الداخلى ممثلا فى الأقاليم الإدارية للدولة أو الإقليـمى ممثلا فى التكتل الإقليمى أو العالمى ممثـلا فى المنظمات الدولية، وبذلـك فإن هذا المنهج يتناول وصف وتفسـير العـلاقات الداخليـة والخارجـية للدولة فى ضـوء الجغـرافية، كـما يتنـاول دراسة الخصائص المورفـولوچية (الشكل والموقع والحدود السياسـية)، ودراسة قلب الدولة والعاصمة والأقسام الإدارية والسكان والموارد الاقتصادية للدولة.

ويرى البعض أن هذا المنهج ليس معقدا كغيـره من المناهج الخاصة بالجغرافية السياسـية، فعند دراسة قلب الدولة تبـعا لهذا المنهج فإن الأمر يحـتاج إلى تحديد موقعه ومـوضعه وشكله وامتداده، كمـا يرى البعض أن اتباع هذا المنهج يؤدى إلى الإيمان بالحتم البيئى،ولا يؤدى إلى نتائج ذات مغـزى كتلك التى يحققها فى دراسة الچيـمورفـولوچيا، ولذلك فـإن هارتسهـورن الذى وضع أساس هذا المنـهج عام ١٩٣٥ رفضه فى عام ١٩٥٠ مفضلا عنه المنهج الوظيفى.

٤ ـ المنهج الوظيفى The Functional Approach :

يركز المنـهج الوظيفى على دراسـة الوظيفـة التى تؤديها الدولة أو الأقـسام الإدارية التى تضمها، فتتناول الدراسة تحليل الوظائف التى تقوم بها الدولة كحماية

الوطن من أى عدوان خارجى وتماسك أجزائه والعمل على ترابط السكان اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، وتثبيت كيان الدولة فى إطار المنطقة التى تشغلها.

وتبعا لهذا المنهج فإن الدراسة تحدد عناصر قوة الطرد المركزية التى تؤدى إلى عدم ترابط أجزاء الدولة كالحواجز الطبيعية من جبال وغابات وصحارى، أو الجوانب البشرية كتخلخل السكان أو ندرتهم فى بعض المناطق، أو اختلاف العقيدة أو الجنس أو اللغة، أو وجود أقليات غير راضية عن وضعها تفصل بين أجزاء الدولة مع الأمة، والمعاهدات التى تحقق للدولة العيش فى سلام داخل حدودها السياسية.

كما يتناول هذا المنهج تحليل مبرر وجود الدولة، فإن لكل دولة سببا ومبررا لوجودها، فالدولة التى تفقد مبرر وجودها تضعف أمام الثورات الداخلية وهجمات الأعداء مثل أثيوبيا (الحبشة) عندما كانت تسيطر على أرتيريا التى استطاعت الاستقلال لأنها لا تقتنع أساسا بفكرة قيام دولة أثيوبيا، ومثل البدو الذين ينتشرون فى الصحارى ولا يشعرون بالولاء الكامل للدول التى يعيشون ضمن حدودها.

ويهتم هذا المنهج كذلك بدراسة مقومات الدولة كاللغة والدين والجنس وتحديد نواة الدولة، ومدى مساهمة هذه النواة فى تأسيس الدولة، وكذلك دراسة التنظيم الداخلى للدولة سواء كان فى شكل أقاليم أم مقاطعات أم ولايات، ومعرفة أوجه الاختلاف والشبه بين هذه الأجزاء، ثم دراسة العلاقات الخارجية للدولة فى صورها المختلفة، كالعلاقات السياسية أو الاقتصادية، والحدود السياسية من حيث مدى قبولها من الدول المشاركة فى هذه الحدود.

ونظرا لأن هذا المنهج يركز على دراسة الدولة فقد لقى قبولا من الكثيرين لاتباعه فى دراسة الجغرافية السياسية.

٥ ـ المنهج الإقليمى Regional Approach .

يقوم هذا المنهج على أساس دراسة العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية ثم يضفى على هذه الدراسة طابعا سياسيا، وذلك بتناول التاريخ السياسى للدولة

وتقسيماتها الإدارية ومشكلاتها وتحليل حدودها السياسية وعلاقاتها مع الدول الأخرى، وهو بذلك يشبه الجغرافية الإقليمية، فإن الدولة تعد إقليما سياسيا واضح الحدود.

وقد اتبع «بومان Bowman» هذا المنهج فى كتابه «The New World» وتبعه الكثيرون، ويبررون اتباعهم لهذا المنهج بأن دراسة الدولة تحتاج إلى معلومات جغرافية كثيرة، وهذا ما يوفره هذا المنهج، ولذلك فإن من يسلك هذا المنهج يقوم بعرض معلومات كثيرة بعضها له علاقة بموضوع الدراسة، والبعض الآخر ليست له صلة به.

ورغم اختلاف المناهج المذكورة فى معالجتها لدراسة الجغرافية السياسية فإنها تلتقى جميعا فى عنصر واحد هو «المكان»؛ وذلك لأن المكان يلعب دورا هاما فى كثير من الظاهرات الجغرافية والسياسية. فرغم ثبات المكان فى حقيقته المجردة فهو عنصر متحرك ومتغير بصفة مستمرة من حيث ارتباطه بالإنسان،لأن الإنسان فى جوهره عنصر متحرك. وعلى ذلك يجب أن نكيف المكان بعلاقاته التى هى ما يدور حوله البحث فى العلوم الجغرافية عامة، والبشرية والسياسية بصفة خاصة.

ويمكننا أن نلمس دور التغير بالنسبة للمكان فى الدراسة التى قام بها ماكندر Mackinder حينما أجرى تعديلا على نظريته الخاصة بقلب الأرض مرتين، وكذلك جوتمان Gottman عندما تناول عامل الحركة الذى يساعد على فهم الدوافع والملزمات المؤدية إلى خطط وسياسات معينة، فقد أكد جوتمان على أن الحركة والأفكار القومية تعدان القوة الرئيسية فى الجغرافية السياسية، فهو يفهم الحركة على أنها تشمل المواصلات والنقل والتجارة الدولية، وبدون الحركة تنعدم العلاقات الدولية، فالحركة عامل متغير، ويترتب على هذا العامل تغيرات جذرية على المكان فيحوله من عنصر ثابت إلى عنصر نشط متغير ومتحرك.



الفصل الثاني

الدولة

أولا ـ مفهوم الدولة.

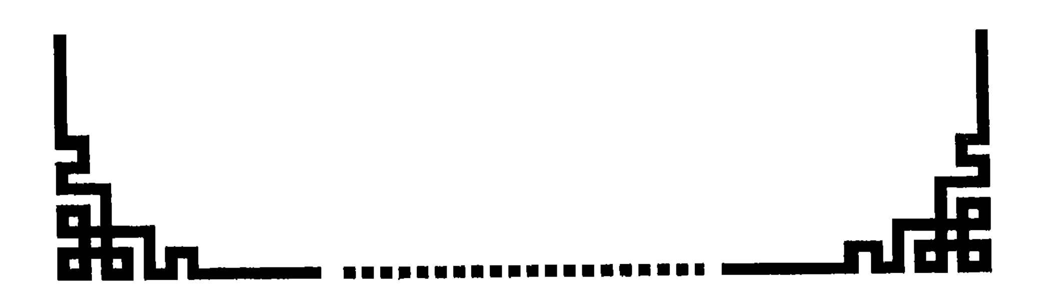
ثانيا ـ الدولة والأمة.

ثالثا ـ نشأة الدولة ومراحل تطورها.

رابعا ـ الدول الحاجزة.

خامسا ـ العواصم.

سادسا ـ القلب و النواة فى الدولة.



أولا ـ مفهوم الدولة:

تعد الدولة أقوى النظم والمؤسسات الاجتماعـية، كما تعد من أعقد الأنظمة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية.

ويرى اليونانيـون أن الدولة تعد نظاما أو مـؤسسة طبـيعية وضـرورية، فهى طبيعية بمعنى أنها نشأت من الغرائز الأولية عند الإنسان ثم نمت تدريجيا.

وفى ذلك يقـول أرسطو: «إن الإنسان بالطبـيعـة كائن سـياسى، فـالأسرة الأصلية فى رأيه قـد تطورت حتى أصبحت قـرية، وعندما ترابطت مجمـوعة من القرى نشأت المدينة أو الدولة، فكل مدينة أو دولة هى عمـل من أعمال الطبيعة»، وكما يرى أرسطو أيضـا أن كيان الإنسان لا يتحقق إلا بمعيـشته فى دولة، والدولة تستمـد جذورها من الدوافع الطبيعيـة عند الإنسان، ولا يمكنه اقتلاعهـا بسهولة، فالإنسان يولد فى الدولة ولايختارها عادة، كما أنه ليس من حقه الادعاء بالانفصال عنها، فهى ضرورية لنمو الإنسان وتطوره، وبدون الدولة لا يمكنه بلوغ الكمال.

كما يذكر أرسطو أن الـدولة أتت إلى الوجود أولا لكى يمكننا أن نعيش، ثم استمـرت فى الوجود لكى نعيش عيـشة سعيدة، وهو يفـسر ذلك بأن الدولة تأتى إلى الوجود لتلبية الحاجات الضرورية للحياة، ثم تستمر فى الوجود من أجل الحياة الطيبة، أى أن إرضاء الحاجات الاقتصادية هو السبب الرئيس فى وجود الدولة أول الأمر، واستمرارها بعد ذلك يصبح لا غنى عنه من أجل حياة سعيدة[1].

وقد عبـر عن نفس هذه المعانى أفلاطون حيث يرى أن ضـرورة قيام الدولة تستند إلى حقيقة أنه لا يستطيع إنسان أن يكتفى اكـتفاءً ذاتيا، فحاجته إلى التعاون الاجتماعى والجهد الجماعى فى مرحلة معينة من مراحل التطور إنما تعبر عن نفسها فى الدولة.

وحديثا عرفها راتزل بأنها: «جـزء من الأرض ومجموعة من البشر انتظمت كوحدة لها اتجاه وشعور خاص وفلسفة أو فكرة واضحة محددة».

---

(١) محمد عبد المعز نصر، فى النظريات والنظم السياسية، بيروت ١٩٨١، ص١٠.

ويعرف نورمان بوندز N.Pounds الدولة بأنها: «تتكون من أرض وشعب ونظام حكومى له سلطة على شعبه وأرضه، وأن ذلك الشعب يختلف عن الشعوب الأخرى فى الروابط التى تربط بعض أفراده مع بعضهم الآخر، ولهم شعور متجانس ضمن إطار المميزات التى يتميزون بها اجتماعيا وحضاريا أو عنصريا».

ويعرف ألكسندر Alexander الدولة بأنها: «هى أساس التكوين لنظام العالم السياسى، وكل دولة لها ميزة خاصة بها فيما يتعلق بطبيعة أرضها ومدى انتفاع الشعب الذى يسكن هذه الأرض، ثم العلاقات القائمة بين تلك الدولة وبقية دول العالم».

ومن رجال القانون عرفها بلنتشلى Bluntechli السويسرى: «بأنها جماعة مستقلة من الأفراد يعيشون بصفة مستمرة على أرض معينة وبينهم طبقة حاكمة وأخرى محكومة»[1].

كما عرفها الفرنسى كاريه دى ملبيرج Carre' de Malberg: «بأنها مجموعة من الأفراد مستقرة فى إقليم معين، ولها من التنظيم ما يجعل للجماعة فى مواجهة الأفراد سلطة عليا قاهرة وآمرة».

ويعرفها بونار Bonnard الفرنسى: «بأنها وحدة قانونية دائمة تتضمن وجود هيئة اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة فى مواجهة أمة مستقرة على إقليم محدد، وتباشر الدولة حقوق السيادة بإرادتها المنفردة وعن طريق استخدام القوة المادية التى تحتكرها».

ويعرفها اسمان Esmein: «بأنها التشخيص القانونى للأمة».

أما الإنجليزى هولاند Holland فيعرفها: «بأنها مجموعة من الأفراد يقطنون إقليما معينا ويخضعون لسلطان الأغلبية أو سلطان طائفة منهم».

ويعرفها الرئيس الأمريكى الأسبق ولسن Welson: «بأنها شعب منظم خاضع للقانون يقطن أرضا معينة».

---

(١) محمد كامل ليلة، النظم السياسية،الدوله والحكومة، القاهرة، ص٢٢. بدون تاريخ.

ويعرفها وحيد رأفت: «بأنها جماعة من الناس تقطن على وجه الاستقرار أرضا معينة من الكرة الأرضية وتخضع لحكومة منظمة تتولى المحافظة على كيان تلك الجماعة وتدير شئونها ومصالحها العامة».

كما يعرفها عبد الحميد متولى: «بأنها عبارة عن ذلك الشخص المعنوى الذى يمثل قانون أمة تقطن أرضا معينة والذى بيده السلطة العامة».

ومما تقدم من تعريفات للدولة ومن غيرها رغم اختلافها فإن الأركان الأساسية للدولة تنحصر فى ثلاث نقاط: جماعة بشرية (شعب)، وإقليم يضم هذا الشعب، وسلطة حاكمة ذات نفوذ على هذا الشعب.

والصورة الحالية التى تظهر بها الدول المختلفة فى الخرائط هى أحدث صورة من الصور العديدة التى مرت بها تلك الدول عبر تاريخها الطويل، وقد لا تكون آخر صورة لها، فقد تتسع مساحة بعض الدول، وينكمش بعضها الآخر، وربما تختفى بعض الدول وتظهر دول جديدة لم يكن لها وجود من قبل، ولا شك أن ذلك ينعكس على الحدود السياسية لهذه الدول التى تتغير تبعا لذلك.

والتغير فى الحدود السياسية قد يحدث نتيجة لاتفاق سلمى، أو نتيجة لحرب يخضع فيها الضعيف للقوى، وقد استقرت معظم حدود الدول بعد أن حددت تحديدا دقيقا، وأصبح أى تغيير فى الحدود السياسية لا يتم إلا بعد موافقة الدول المجاورة من خلال اتفاقات يرضى عنها الجميع، وقد تكون من خلال تدخل دول أخرى،وربما تدخل بعض المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة إذا كانت هناك منازعات بين الدول المجاورة، كما هو الحال فى تحديد الحدود السياسية بين إسرائيل والدول المجاورة لها، أو فى الحدود المتنازع عليها بين الصرب والبوسنة وكرواتيا التى ظهرت عقب تفكك دولة يوغوسلافيا، أو الحدود بين العراق والكويت عقب حرب الخليج.

وتعد الدولة الموضوع الأساسى للجغرافية السياسية، فحولها تدور الدراسة؛ لأن الدولة هى المظهر البارز لكل وحدة سياسية ذات مظهر خاص بها من حيث موقعها ومظاهرها التضاريسية، ومساحتها، وشكلها سواء كانت معمورة كليا أو جزئيا، ومستوى علاقتها بالدول الأخرى على المستوى الإقليمى أو العالمى، ونظام

الحكم القائم فى هذه الدولة، وسكانها من حيث الكم والتوزيع، والتكوين الأثنوغرافى والديانة والنشاط الاقتصادى، والمستوى الثقافى والحضارى.

والدول تختلف فيما بينها من حيث تملكها لكل أو بعض الإمكانات، وكلما توافرت هذه الإمكانات بالصورة المثلى كلما زادت قوة وأهمية هذه الدولة بالمقارنة بغيرها من الدول التى لا تتوافر لها مثل هذه الإمكانات.

ولذلك نشأ ما يسمى بالدول الكبرى والدول الصغرى، أو الدول المتقدمة والدول المتخلفة، والدول المستقلة ذات السيادة والدول التابعة المرتبطة اقتصاديا بغيرها.

وعلى هذا الأساس، وكما ذكرنا من قبل فإنه يمكن تعريف الدولة بأنها: «إقليم منظم تنظيما سياسيا بطريقة عملية بواسطة شعب متوطن أو مستقر، وله حكومة ذات سلطة تنفيذية على الإقليم».

ولذلك لكى يكون للدولة كيان خاص لابد أن تتوافر لها عوامل رئيسية لقيامها ولا يمكن أن يطلق عليها لفظ دولة دون هذه العوامل وهى:

١ ـ مساحة من الأرض تفرض عليها السيادة ومعترف بها من المجتمع الدولى، والأراضى التى تفرض عليها الدولة سلطتها لا تقف عند اليابس فقط، وإنما تتعداه لتشمل الغلاف الجوى المحيط بها، ومساحة محدودة من المسطحات المائية للبحار والمحيطات المجاورة (المياه الإقليمية) تكون معلنة لدول العالم، فلا يمكن أن يطلق اسم الدولة على المستعمرات أو المحميات الخاضعة للوصاية الدولية؛ لأن شئونها الداخلية والخارجية ترسم وتدار من الخارج.

٢ ـ وجود شعب يعيش على الأرض التى تسيطر عليها الدولة معيشة دائمة، وتوجد بين هذا الشعب روابط قوية تجعل منه وحدة سياسية متماسكة سواء كانت هذه الروابط دينية أو جنسية أو لغوية، أو تعتمد على أهداف ومصالح مشتركة؛ لأن ذلك يدفع هذا الشعب إلى التماسك والعيش على أرض واحدة فى هدوء وترابط.

٣ ـ سلطة سياسية من خلال تنظيم سياسى بواسطته تستطيع الدولة ممارسة وظيفتها داخل وخارج حدودها السياسية، ورسم سياستها الداخلية والخارجية إذ

لابد من وجود السلطة التى يخضع لها جميع أفراد الشعب وتكون مسئولة عن استغلال موارد الدولة وتوفير الحماية والأمن لها ضد أى اعتداء خارجى أو اضطراب داخلى. فالدول لا تستكمل وحدتها واستقلالها إذا لم تكن تملك القوة اللازمة لحمايتها.

والدول كأقاليم سياسية فى الجغرافية السياسية تختلف فى مضمونها ودراستها عن الأقاليم التى يدرسها المخططون فى دراسة الجغرافية الاقتصادية مثلا، نظرا لأنه ليس هناك تداخل بين الأقاليم السياسية.

وتتحدد حدود الدولة تحت مظلة سيادة الدولة عند حدودها التى تمثل النافذة التى تطل بها على جاراتها، أو الحدود الإقليمية لمياهها.

والتداخل عادة بين الإنسان والأرض فى نطاق الدولة تحت سيادة وسيطرة حكومية يخلق أقساما إدارية أو سياسية فرعية أحيانا داخل حدود الدولة، وقد تختلف هذه الأقسام الفرعية فى شكلها ووظيفتها.

ثانيا ـ الدولة والأمة:

سبق أن انتهينا إلى أن الدولة عبارة عن إقليم منظم تنظيما سياسيا بواسطة شعب متوطن أو مستقر، وله حكومة ذات سلطة تنفيذية تنظم العلاقة بين الشعب فى إطار هذا الإقليم والعلاقة بين هذا الإقليم والأقاليم الأخرى.

أما الأمة فإنها جماعة تربط بين أفرادها اللغة المشتركة والرغبة فى العيش معا نتيجة الإحساس المتشابه نتيجة تراث مشترك من العادات والأخلاق والذكريات، واتحاد المدنية،وروابط ترجع إلى الدين واللغة والجنس. وهذه الجماعة باستقرارها فى بقعة معينة من الأرض تتوثق الصلات بين أفرادها وتشتد بينهم الروابط وتقوى بمضى الزمن.

فالأمة تتكون من جماعة تستقر فى منطقة معينة، وبمضى الزمن يرتبط أفراد هذه الجماعة بروابط متعددة تقوى من وحدتهم، وتزيد التآلف بينهم. فوجود هذه الجماعة واستقرارها فوق أرض معينة مع الرغبة المشتركة فى العيش معا والعمل على تحقيق أهداف مشتركة يؤدى إلى نشأة الأمة.

ومن العوامل التى تساعد على تكوين الأمة وتطورها وحدة اللغة والجنس والدين والعادات والتقاليد والمصالح والذكريات والمشاعر المشتركة. وليس شرطا أن تتوافر كل هذه العوامل لكى توجد الأمة، وإنما يكفى وجود بعضها الذى يشكل العناصر الأساسية لنشأة الأمة، وهى الجماعة البشرية، والإقليم والرغبة المشتركة لأفراد الجماعة فى العيش معا، تلك الرغبة التى تتولد عند الأفراد وتتجمع بينهم نتيجة تضامن عوامل وعناصر متعددة تختلف أهميتها من أمة لأخرى حسب ظروف كل منها. ولذلك نجد أن أمما تكونت على الرغم من اختلاف أفرادها فى الجنس واللغة والدين مثل الأمة البلچيكية والأمة السويسرية والأمة الأمريكية.

فالأمة السويسرية غير متحدة فى الجنس أو اللغة، فهى تتكون من ثلاث مناطق: ألمانية وفرنسية وإيطالية، ولكل منطقة لغتها الخاصة بها، وكذلك البلچيكية التى تضم اللغة الفرنسية لغة الوالون،والفلمنكية لغة الفلاندرز، والألمانية لغة الجزء الذى اقتطع من ألمانيا وضم إلى بلچيكا بعد الحرب العالمية الثانية.

أما الأمة الأمريكية فتضم مجموعة من الأجناس المختلفة التى كونت أمة قوية ذات حياة مشتركة ومصالح تجمع بينها.

ومما تقدم نرى أن الأمة تشترك مع الدولة فى عنصرى الشعب والإقليم، لكنها تختلف عنها فيما يتعلق بالحكومة التى تعد ركنا من أركان الدولة،وبدون الحكومة لا يمكن أن توجد دولة، أما الأمة فلا يشترط فيها تكون هذا الركن. وإذا توافر هذا الركن فى الأمة فإنها تصبح دولة. وهدف كل أمة أن تكون دولة مستقلة، أى أن تصل الأمة إلى أن تكون دولة واحدة مستقلة، بمعنى أن تتفق الدولة مع الأمة.

وقد يتكون من الأمة عدة دول، وقد يدخل جزء من أمة مع دولة أخرى. وقد تستمر الأمة موزعة بين عدة دول ولا تستطيع الوصول إلى تكوين دولة مستقلة مثل الأمة الألمانية، ودولة النمسا، ودولة تشيكوسلوفاكيا عندما تكونت، وبلچيكا والدانمرك، ومثلها الأمة العربية الموزعة بين عدة دول.

ورغم ذلك فإن الأمة من حيث تعريفها وتحديدها تعد من المسائل غير المحددة فما زال يكتنفها شىء من الغموض عند الباحثين فى هذا الموضوع، ذلك لاختلاف ظروفهم وأحوالهم المختلفة وأوضاعهم التى نشئوا فيها. فليس من الطبيعى أن يعتبر المفكر الأمريكى وحدة الجنس أساسا فى تكوين الأمة؛ لأن الأمريكيين ينتمون إلى أجناس متعددة. ومن هنا كان الاختلاف فى تعريف الأمة وبيان مقوماتها.

فبعض المفكرين الفرنسيين يعرف الأمة بأنها: «مجموعة من الناس تسكن أرضا واحدة وترجع إلى أصل واحد، ولها مصالح مشتركة منذ وقت بعيد، ويتحدث سكانها لغة واحدة».

بينما يرى المفكر الألمانى اشبنجلر بأن «الأمة ما هى إلا وحدة روحية وليست وحدة لغوية أو سياسية».

ويعرفها المفكر الإيطالى «مانشينى» بأنها: «مجتمع طبيعى من الناس يرتبط بعضه ببعض بوحدة الأرض والأصل والعادات واللغة نتيجة الاشتراك فى الحياة وفى الشعور الاجتماعى».

وتعريفات العرب القدامى للأمة لم تكن واضحة ولا محددة، فقد جاء تعريف الأمة فى معاجم اللغة العربية بأنها: «جماعة من الناس، والجيل والقرن، وأهل الزمان الواحد،وغير ذلك من الشروح».

وجاء الإسلام ليشير إلى الأمة بقوله تعالى: ﴿إِنَّ هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون﴾، أى أن الأمة الإسلامية أمة واحدة تتحد فى الإسلام كدين.

ويرى كثيرون أن الأمة ما هى إلا مجموعة من الخصائص والمزايا والطباع والعادات والتقاليد والنظم الاجتماعية التى تنطبع على مر الأجيال بدرجات متفاوتة فى نفوس مجموعة تجمعهم وحدة لغوية وأدبية وتاريخية وروابط مشتركة من ذكريات وآمال ومصالح ومؤثرات إقليمية يتمم بعضها البعض الآخر دون أن تتأثر بوحدة الأصل والجنس، وهذا التعريف يجمع بين ما قيل من تعريفات بشأن الأمة.

وفى وقتنا الحاضر وفى ضوء ما قيل يمكننا القول بأن: «الأمة هى مجموعة من الناس ذات لغة مشتركة وثقافة موحدة ومصالح مشتركة بحيث يمكن من خلال هذه العوامل تمييز أمة عن غيرها من الأمم».

وقد ظهرت عدة نظريات فلسفية تبحث فى أساس نشأة الأمم مثل النظرية الألمانية للفيلسوف الألمانى« فخت Fichte»، والنظرية الفرنسية للفيلسوف الفرنسى رينان «Renan» والنظرية الماركسية الروسية للزعيم السوفيتى ستالين[1]. وكل نظرية من هذه النظريات ترجع نشأة الأمة إلى عامل معين، فالنظرية الألمانية تقيم الأمة على أساس اللغة،بينما النظرية الفرنسية تقيمها على أساس إرادة الأفراد ومصالحهم المشتركة فى العيش معا، أما النظرية الماركسية فترجع الأمة إلى وحدة الحياة الاقتصادية. وهذه النظريات وإن كانت تتضمن جانبا من الصواب إلا أن كل نظرية منها لا تصلح بمفردها لتكون أساسا لنشأة الأمم.

١ ـ النظرية الألمانية:

ظهرت هذه النظرية فى ألمانيا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وانتقلت منها إلى معظم الدول الأوربية، ويعد «فخت Fichte» من أشهر المنادين

(١) محمد كامل ليلة، النظم السياسية، القاهرة ١٩٧١، ص٤٧.

بهذه النظرية. وتذهب هذه النظرية إلى أن العامل الأول فى تكوين الأمة هو وحدة اللغة، وذلك باعتبار أن اللغة تعد من أهم الصفات التى تميز الإنسان عن الحيوان بعد العقل بالطبع. وأن اللغة هى التى تساعد على نمو الحياة الاجتماعية وتوسع نطاقها فى الزمان والمكان، و لما كانت جميع الأقوام تتكلم وتنطق إلا أنها لا تتكلم لغة واحدة وإنما تتحدث بلغات مختلفة، ولذلك فإن الأمم التى ينقسم إليها البشر يتميز بعضها عن بعض باللغة التى تختص بها دون غيرها، فاللغة تعد بمثابة القلب والروح من الأمة، والشعوب التى تتكلم لغة واحدة تكون ذات قلب واحد وروح مشتركة، ولذلك فهى تكون أمة واحدة، ويجب تبعا لذلك أن تكون دولة واحدة.

وقد تطورت هذه النظرية لتأخذ طابعا سياسيا، حيث ذهب «فخت» إلى القول بأن كل الذين يتكلمون باللغة الألمانية يؤلفون أمة واحدة، ويجب على أبناء هذه الأمة الألمانية أن يؤمنوا بهذه الحقيقة وأن ينبذوا ما بينهم من فوارق أخرى، وأن اللغة والأمة أمران متلازمان، فاللغة تجعل من المتكلمين بها جماعة متماسكة موحدة.

وقد أدت هذه الأفكار إلى تصرفهم على هذا الأساس، فكافحوا حتى كونوا دولة واحدة بعد أن كانوا موزعين على مجموعة من الدول، ثم جاءت الوحدة الألمانية بمثابة تطبيق لهذه الأفكار التى تنحصر فى أن الأقوام الذين يتكلمون لغة واحدة مشتركة يعدون أمة واحدة وذلك على أساس الوحدة اللغوية، ولذلك فإن من حقهم تكوين دولة واحدة.

وقد تأثرت بعض الدول بهذه النظرية مثل إيطاليا التى سعت إلى توحيد البلاد التى يتكلم سكانها اللغة الإيطالية، كما كان استقلال البولنديين واتحادهم على أساس أن الناطقين باللغة البولندية يعدون أمة واحدة. كما أن بعض الدول الحديثة التى تكونت فى أوربا منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر قامت على أساس الوحدة اللغوية مثل اليونان ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وألبانيا.

وقد أدى قيام الدول الحديثة على أساس وحدة اللغة إلى تفكك الإمبراطوريتين العثمانية والنمساوية إذ إنهما تضمان شعوبا كثيرة غير متحدة فى اللغة، فقد كان لكل شعب لغته الخاصة مما أدى إلى خروج جميع الناطقين بغير

التركية من حوزتها، كما خرجت جميع الشعوب التى تتكلم بغير الألمانية من دائرة نفوذ الإمبراطورية النمساوية.

ولكن هذه النظرية انتقدت من قبل بعض الباحثين الذين رأوا عدم صحتها مستندين على بعض الوقائع مثل سويسرا وبلچيكا المتعددى اللغات رغم وحدة كل منهما، كما أن هناك بعض الأمم التى تمزقت رغم وحدة لغتها مثل دول أمريكا الشمالية التى انفصلت عن إنجلترا رغم وحدة اللغة فيهما وهى الإنجليزية.

ورأى بعض النقاد لهذه النظرية أن اللغة ليست أهم الصفات التى تميز الإنسان، فهناك ما هو أهم منها مثل العاطفة والمشيئة وهى عوامل تعد أكثر تأثيرا فى تكوين الأمم من العامل اللغوى، فاللغة فى اعتقادهم تعد من العوامل الثانوية لنشوء الأمة.

ورغم ما وجه إلى هذه النظرية من نقد، إلا أن وجود الأمم التى يتكلم أبناؤها لغات متعددة، ووجود أمم انفصلت عن بعضها رغم اتحاد اللغة لا يعنى عدم صواب هذه النظرية، ولا يصح أن يؤدى هذا النقد إلى استبعاد اللغة كعامل أصيل جوهرى فى نشوء الأمم. فقيام دولتى سويسرا وبلچيكا بوضعهما المعروف يرجع إلى ظروف تاريخية وسياسية داخلية وخارجية، ولا يمكن الاعتماد عليهما كدليل على عدم تأثير اللغة فى قيام الأمم.

كما أن انفصال الولايات المتحدة عن إنجلترا رغم وحدة اللغة يرجع إلى أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية. فجميع سكان الولايات المتحدة انحدروا من مختلف الدول وكانوا ينتمون إلى أمم مختلفة، ولكنهم امتزجوا معا فى ظروف خاصة أحاطت بهذه البلاد ولا يوجد مثيل لها فى دول أخرى، ولذلك لا تعد دليلا على عدم ارتباط الأمة باللغة.

٢ ـ النظرية الفرنسية:

وتقوم هذه النظرية على أساس أن العامل الجوهرى فى تكوين الأمة يتركز فى إرادة السكان ومشيئتهم المشتركة فى العيش معا، والذى نادى بهذه النظرية هو «إرنست رينان Ernest Renan». وقد نشأت هذه النظرية كرد فعل للنظرية الألمانية التى كانت تتعارض مع أطماع فرنسا وأهدافها الاستعمارية، بل تعرض مصالحها للخطر.

وقد هاجم رينان النظرية الألمانية وقلل من دور اللغة فى تكوين الأمم، كما حاول استبعاد العامل التاريخى ودوره فى تكوين الأمة، فالأمة عند رينان عبارة عن روح وجوهر معنوى متصل بالماضى ومرتبط بالحاضر ومتطلع إلى المستقبل، وهذه الأمور مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا وثيقا بحيث يتولد عنها تضامن واسع النطاق بين الأفراد، فالرغبة فى المعيشة المشتركة، والاشتراك فى تراث من الذكريات الماضية، والسعى بقصد زيادة ذلك التراث. كل ذلك يعد الأساس الأول فى تكوين الأمة. فهذه العوامل الروحية تعد أكثر أهمية فى تكوين الأمة من أى عامل آخر من العوامل المصطنعة. وبذلك تكون رغبة الشعوب ومشيئتها هى المعيار السليم الذى يجب الاعتماد عليه فى تكوين الأمة وتقرير المصير، ولذلك فإن هذه النظرية تجعل للإرادة المشتركة للأفراد الأساس الأول فى نشوء الأمة.

والملاحظ أن هذه النظرية تعتمد على الإرادات الفردية، وبذلك تعتمد على أساس مزعزع، فقد تكون هذه الإرادات غير واعية فتجنح إلى التفرقة والتشتت، كما أن مشيئة البشر لا تبقى ثابتة على حال واحدة، بل تتغير تبعا لتغير الظروف المحيطة بها، كما تتأثر بالدعايات المختلفة القائمة أحيانا على الخداع والإغراء وأحيانا على الإقناع السليم. ونظرا لكون المشيئة فى هذه الحالة متغيرة ومتقلبة، فإنها لا تصلح لتكون العامل الأساسى فى تكوين الأمة.

والواقع أن النظرية الفرنسية خاطئة فى جوهرها؛ لأنها جعلت من النتيجة سببا وأساسا؛ ذلك أن فكرة الإرادة المشتركة تأتى كنتيجة لتكوين الأمة، ولا تكون سببا لنشأتها، فالأفراد يريدون العيش المشترك عندما ينتسبون إلى أمة واحدة، ويميلون إلى التفرق عندما يكون انتسابهم لأمم مختلفة.

والواقع أن الأمم لم تتكون إلا نتيجة لوحدة اللغة بالنسبة لمجموعة من الأفراد، وبناء على التاريخ المشترك الذى مرت أحداثه على هذه المجموعة. وبذلك فإن هذه النظرية لا تصلح لتفسير نشأة الأمم.

٣ ـ النظرية الماركسية (نظرية وحدة الحياة الاقتصادية):

ترى هذه النظرية أن المصالح الاقتصادية هى القوى الموجهة والمحركة للحياة السياسية والاجتماعية، ولذلك تعد وحدة المصالح الاقتصادية الأساس الأول فى تكوين الأمة إذ إنه لا أمة بدون حياة اقتصادية مشتركة.

والواقع أن الجوانب الاقتصادية ذات أثر قوى فى أحداث التاريخ واتجاهاته، وهى تلعب دورا هاما فعالا فى حياة الأفراد والجماعات. ولكن رغم ذلك فإنه من المغالاة أن يتخذ من العامل الاقتصادى الدعامة الأولى فى نشأة الأمة، وأن تجعله حجر الزاوية فى بناء صرحها.

فالمصالح الاقتصادية يمكن أن تكون عاملا للربط، كما أنها كثيرا ما تكون سببا فى الخلاف وعاملا للفرقة بين أناس آخرين وأحداث الحياة السياسية والاجتماعية. والحياة الاقتصادية ليست كل شىء بالنسبة للإنسان، وإنما توجد العوامل الفكرية والعاطفية والنزعات الإنسانية التى تقوم بدور هام، وتحدث أثرا فعالا فى حياة الأفراد والجماعات بجانب المسائل الاقتصادية. وهذه العوامل المعنوية تؤثر فى الحياة الاقتصادية وتكييف اتجاهاتها فى أحيان كثيرة. والأحاسيس القومية والعواطف الوطنية تتجرد من الماديات وتسمو عليها، فهى لا ترتبط بالمنافع والمصالح الاقتصادية.

ولا شك فى أن الأفراد إذا كانوا يهدفون فى تصرفاتهم إلى تحقيق المنافع الذاتية والمصالح الشخصية، واستحوذت فكرة المنفعة على عقولهم وسيطرت على أعمالهم، فإن ذلك يؤدى حتما إلى تفكك الروابط الاجتماعية داخل الأمة بدلا من تماسكها، بينما الملاحظ أن المشاعر الوطنية والقومية والعواطف تدفع الناس إلى إنكار الذات والتضحية بالنفس فى سبيل الذود عن مقدسات الوطن وحماية الأمة من أعدائها، كما تهون على الأفراد الجود بالنفس احتسابا للوطن ومحافظة على كيان الأمة، كما تدفعهم إلى التضحية بالمسائل الاقتصادية. والتاريخ ملىء بصور البطولات والتضحيات التى لم تلق بالا إلى المنافع المادية، وإنما كان هدفها تحقيق المعانى السامية والحفاظ على تراث الأمة.

وفى الواقع تعد المصالح الاقتصادية ذات أهمية بالنسبة إلى تكوين الأمة ولكنها أقل فى أهميتها من العوامل الأخرى التى تسهم فى نشوء الأمم؛ وذلك لأنها تخضع عادة لسلطان الحكومات. ومعنى ذلك أن الشعوب تستطيع أن تحافظ على لغتها وأن تحمى تاريخها أمدا طويلا، ولكنها لا تستطيع مقاومة سيطرة الحاكمين من الناحية الاقتصادية.

وقد اهتم الزعيم السوفيتى «ستالين» بهذه النظرية واعتبرها من الأسس الضرورية لتكوين الأمة، وبدأ فى الترويج لها منذ عام ١٩١٣.

والواقع أن تركيز ستالين على الجانب الاقتصادى يرجع إلى المذهب الماركسى الذى يقوم على أساس تعليل وتفسير الوقائع التاريخية والحوادث الاجتماعية بالعوامل الاقتصادية، وصارت ترجع كل أمر إلى الاقتصاد، ولم تعر أى اهتمام للعوامل الفكرية، فتخطت بذلك التفكير حدود الحقيقة وبعدت عن المنطق والصواب، وبالتالى فقدت قيمتها. وبالتالى فإن وحدة المصالح الاقتصادية لا تصلح لأن تكون أساسا من أسس نشوء الأمم؛ وذلك لأن المصالح الاقتصادية تعد نتيجة من نتائج تكوين الأمم وليست عاملا من عوامل تكوينها..

وفى ضوء ما ذكر يمكننا القول بأن أهم العناصر أو الأسس التى تقوم عليها الأمة تنحصر فى اللغة ووحدة التاريخ، وهذا ما استقر عليه الرأى عند كثير من الباحثين. وهذا الاتجاه يجمع بين النظرية الألمانية التى تأخذ بوحدة اللغة، وبين النظرية الفرنسية التى ترى أن وحدة التاريخ من شأنها أن تؤدى إلى وحدة المشاعر والآلام والآمال والثقافة مما يشعر الأفراد بأنهم أبناء أمة واحدة متميزة عن الأمم الأخرى، ويدفعهم هذا الوضع المتميز إلى الإرادة والمشيئة والرغبة المشتركة فى العيش معا كما يرى رينان فى النظرية الفرنسية.

وأنصار فكرة التوفيق بين النظريتين الفرنسية والألمانية يستبعدون الدين ووحدة الحياة الاقتصادية والبيئة الجغرافية كمقومات أساسية لنشوء الأمة. ففيما يتصل بالدين يلاحظ أن بعض الأمم نشأت دون التقيد بالدين أو المذاهب المختلفة، ويعتمدون فى رأيهم هذا على وحدة ألمانيا التى جمعت بين الكاثوليك والبروتستانت، كما أن وحدة الدين والمذهب لم تمنع انفصال المجر عن النمسا، والنرويج عن السويد، كما أن اتحاد المسلمين مع المسيحيين فى ألبانيا ظل قائما بعد انفصالها عن الدولة العثمانية الإسلامية.

ولكن لا يمكن إهمال جانب الدين كأحد مكونات الأمة، بل يعد عاملا هاما من عوامل نشوئها، وليس أدل على ذلك من قول الله تعالى كما ذكرنا: ﴿إن هذه

أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون﴾[1]، وقوله تعالى: **﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر﴾**[2]، وفى قوله تعالى: **﴿كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين﴾**[3].

وبالتالى لا يمكن الجرى وراء النظريات التى تستبعد هذا العامل الهام، وإنما نستطيع أن نقول أن اللغة والتاريخ المشترك إلى جانب الدين من العوامل الأساسية لتكوين الأمم.

وفى نفس الوقت فإن الحياة الاقتصادية والأصل الجنسى والبيئة الجغرافية لا شك أنها تعد من العوامل المساعدة التى تلعب دورا هاما فى نشوء الأمم إلى جانب الأسس التى أشرنا إليها.

---

(١) سورة المؤمنون، الآية ٥٢.
(٢) سورة آل عمران، الآية ١١٠.
(٣) سورة البقرة، الآية ٢١٣.

ثالثا ـ نشأة الدولة وتطورها:

إن كل دولة من الدول لم تقم فجأة دون مقدمات، بل مرت بمراحل مختلفة وتطورت عبر تاريخها الطويل، وتمكنت من خلال هذه المراحل من تعيين حدودها السياسية. وكل دولة تسير فى مسار مختلف عن غيرها من الدول تبعا لظروف كل منها، فتطور الولايات المتحدة الأمريكية يختلف عن تطور فرنسا والمملكة المتحدة ومصر، كما أن تطور ألمانيا يختلف عن تطور دول غرب أوربا. وقد يكون التطور من مرحلة أدنى إلى مرحلة تالية، وقد يكون عودة إلى مرحلة سابقة.

ورغم الاستقرار النسبى للحدود السياسية فى الفترة الأخيرة، فقد يحدث تغير لها نتيجة اتفاق سلمى، أو نتيجة وحدة بين بعض الدول المتجاورة، أو نتيجة لتمزق بعض الدول، أو نتيجة لحرب من الحروب يخضع فيها القوى للضعيف. ولا شك أن أى تغيير فى الحدود السياسية لدولة أو تعرضها لعدوان، أو توسعها أو انكماشها يلقى بظلاله على هذه الدولة، وبالتالى له تأثيره على المرحلة التى تمر بها.

ويرى هنتنجتون E.Huntington أن الدول تنقسم من خلال مسارها التاريخى إلى أربع مراحل: مرحلة الطفولة، ومرحلة الشباب، ومرحلة النضج، ومرحلة الشيخوخة.

١ ـ مرحلة الطفولة أو النشأة Young:

إن الدولة التى تعد فى مرحلة الطفولة ليس بالضرورة أن تكون فى بداية نشأتها، وإنما قد تكون نشأتها منذ سنين طويلة، لكنها تعد حديثة نتيجة أحداث جديدة تجعلها تعيد تكوينها من جديد، كأن يحدث تغيير فى حدودها السياسية، أو اتباع أساليب جديدة فى حكمها أو نظمها السياسية والاقتصادية. فالاتحاد السوفيتى كان يعد دولة ناشئة فى مرحلة الطفولة بعد الحرب العالمية الأولى، أى عقب قيام الثورة الشيوعية فى عام ١٩١٧، والصين كذلك كانت تعد دولة ناشئة بعد الحرب العالمية الثانية وقيام ثورتها الشيوعية فى عام ١٩٤٩ بعد أن بلغت مرحلة الشيخوخة قبيل الحرب العالمية الثانية، كما تعدُّ بولند دولة ناشئة بعد الحرب العالمية الأولى، ومصر وبعض الدول العربية تعد دولا ناشئة بعد استقلالها عن الدولة العثمانية،

وبعض الدول الأفريقية تعد دولا ناشئة عندما توحدت فى عام ١٨٧٠، وبعض الجمهوريات السوفيتية التى كانت ضمن الاتحاد السوفيتى قبل تفككه مثل أوكرانيا والجمهوريات الإسلامية تعد ناشئة بعد استقلالها.

وجميع الدول فى مرحلة الطفولة تتشابه فى كونها تسعى لتطوير نفسها وتعيين حدودها السياسية وتحسين علاقاتها بجيرانها، كما تعمل على الابتعاد عن المشكلات العالمية، ولا تفكر فى التوسع الخارجى أو العدوان، ولكنها تتبع سياسة الدفاع، وقد تضطر للهجوم لحماية نفسها، أو لاستعادة أرض مغتصبة منها.

٢ ـ مرحلة الشباب أو القوة Adolescence:

أثناء عملية بناء الدولة وتطويرها قد تطرأ ظروف جديدة تدريجيا أو فجائيا، فتتحول الدولة من مرحلة النشأة (الطفولة) إلى مرحلة الشباب، وتبلغ الدولة هذه المرحلة عندما تنتهى من تكتيل أجزائها المختلفة والتأليف بين مجموعاتها البشرية التى تعيش فيها. وعادة ينظر إلى مثل هذه الدول على أنها مصدر للأخطار التى تهدد العالم؛ لأن الدول التى تمر بهذه المرحلة تتميز بالشعور بعدم الرضا أو الاقتناع بالواقع وبحدودها ومواردها الحالية، ولذلك تسعى إلى فتح أسواق جديدة والحصول على موارد جديدة، والمواد الخام اللازمة لصناعاتها، ولذلك تسعى لتوسيع نفوذها السياسى والاقتصادى خارج حدودها السياسية. وقد حدث ذلك عندما سيطر الاتحاد السوڤيتى على جميع الدول الصغيرة وخاصة دول بحر البلطيق (لاتفيا ولتوانيا واستونيا) الواقعة على حدوده الغربية، وعندما سيطر على أجزاء من العالم الإسلامى فى جنوبه الغربى، وكما حدث بالنسبة لألمانيا قبيل الحرب العالمية الأولى ١٩١٤، وقبيل الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩، عندما ضمت إليها النمسا وتشيكوسلوفاكيا.

وكما حدث لليابان التى بلغت تلك المرحلة فى عام ١٩٣٥ عندما امتد نفوذها إلى جنوب شرق آسيا وشمالا حتى جزر سخالين، وتوغلت غربا فى منشوريا والصين، كما بلغت هذه المرحلة إيطاليا فى عام ١٩١١ عندما هاجمت الإمبراطورية العثمانية وضمت إليها بعض أملاكها فى أوربا وأفريقيا.

وليس من الضرورى أن تتحول الدول من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الشباب، فقد تتحول الدولة القديمة التى فى مرحلة النضج أو الشيخوخة إلى مرحلة الشباب، وذلك بالكشوف الجديدة أو الاختراعات الحديثة كما حدث بالنسبة لأسبانيا والبرتغال، فقد تحولتا إلى مرحلة الشباب عقب كشف طريق رأس الرجاء الصالح حول أفريقيا، وكشف العالم الجديد مما ساعد على التوسع فى المناطق الجديدة وتوافر فرص الاستغلال، وكما حدث أيضا بالنسبة لبريطانيا أثناء القرن التاسع عشر ونتيجة تطورها الصناعى الذى أدى إلى رغبتها فى الحصول على المواد الخام وتوفير أسواق لتصريف منتجاتها، وبذلك سعت للسيطرة على مناطق فى كل من أفريقيا وجنوب شرق آسيا لتحقيق هذا الغرض، وكذلك بالنسبة لألمانيا واليابان وإيطاليا قبيل الحرب العالمية الثانية.

وقد أدت فترة الشباب إلى كثير من الحروب بين بعض الدول التى تمر بهذه المرحلة، فأحياناً يكون حكام هذه الدول من الديكتاتوريين أو العسكريين الذين يسعون إلى افتعال الأسباب لإشباع رغباتهم وإرضاء طموحاتهم، كما حدث بالنسبة لألمانيا،مما يؤدى فى كثير من الأحيان إلى قيام الاضطرابات والثورات والاستعداد فى الدول الأخرى سعيا لمواجهة الاعتداء الخارجى وهذا بدوره يحولها إلى مرحلة الشباب.

٣ ـ مرحلة النضج Maturity:

عندما تتمكن الدولة فى مرحلة الشباب من تحقيق أهدافها فى التقدم والتنمية الاقتصادية فإنها تصل إلى مرحلة النضج، ولكن استمرارها فى مرحلة الشباب قد تطول وقد تقصر تبعا لظروفها، فقد تنهزم أو تحدث فيها بعض الاضطرابات مما يعطل تقدمها ويعوق تطورها ويجعلها تنتقل إلى مرحلة الشيخوخة بدلا من مرحلة النضج.

وتمر الولايات المتحدة الأمريكية بهذه المرحلة بعد أن توسعت وتطورت اقتصاديا وقويت عسكريا، وكذلك فرنسا وبريطانيا بعد أن حصلتا على الكثير من الموارد من مستعمراتهما وفتح كل منهما الأسواق الخارجية فى هذه الدول المستعمرة، كما ارتبطت كل دولة منهما بالدول التابعة لها باتفاقيات سياسية اقتصادية لتبقى

العلاقات قائمة مع هذه الدول بعد أن أصبح الاحتفاظ بها كمستعمرات غير ممكن. وقد نمت الدولتان وقويتا اقتصاديا وأصبحتا فى مرحلة النضج.

وتعد اليابان أيضا فى مرحلة النضج رغم فقدانها الكثير من مستعمراتها؛ وذلك لأنها ركزت فى خططها التنموية على أساس واقعها وفى ضوء علاقاتها الجديدة مع الدول الأخرى.

والدول التى تمر بهذه المرحلة تسعى عادة للسلام، وتكون مهمتها الأساسية هى الدفاع عن ممتلكاتها،ولا تسعى للهجوم كما يحدث فى مرحلة الشباب وإنما تهاجم فقط للدفاع عن نفسها.

٤ ـ مرحلة الشيخوخة Old Age:

عندما تضعف الدول وتتفكك ولا تستطيع الاحتفاظ بمستعمراتها وبمناطق نفوذها، وعدم قدرتها على السيطرة على مناطقها الواسعة التى قد تختلف دينيا أو لغويا أو عرقيا، فإنها بذلك تصبح فى مرحلة الشيخوخة كما حدث بالنسبة لتركيا قبيل الحرب العالمية الأولى عندما فقدت الكثير من أراضيها، وكما حدث للاتحاد السوفيتى بعد أن انفصلت عنه بعض أجزائه فى الفترة الأخيرة، وكما حدث للإمبراطورية العثمانية التى قامت على أنقاضها تركيا الحديثة.

والمعروف أن الدول تتباين تباينا واضحا فى القوة الاقتصادية والسياسية والقدرة فى التأثير على غيرها من الدول والمساهمة فى توجيه الأحداث السياسية فى العالم، وكذلك فى القدرة على المساهمة فى السلام والأمن الداخلى ودرجة الاستقلال الخارجى ونوع الحكومات وطريقة الحكم. وهذا التباين مرجعه إلى اختلاف المراحل التى تمر بها هذه الدول، وإلى العوامل ذات التأثير على قوة كل دولة والتى ترجع إلى الظروف الطبيعية أو البشرية أو إلى أسباب بعضها داخلى والآخر خارجى،أو إلى مستوى علاقاتها بالدول الأخرى، وهذا ما سنتناوله بالتفصيل فى الفصول التالية.

رابعا ـ الدول الحاجزة Buffer States:

تعرف الدول الحاجزة بأنها دول صغرى تقع بين دول كبرى، وتقوم بوظيفة الفصل بين هذه الدول لتكون عائقا وحاجزا دون الاعتداء من إحداهما على الأخرى، وهذا الاعتداء لا يحدث من الدول الحاجزة نفسها ولكن من الدول المجاورة الأخرى(1). وليس بالضرورة أن تكون الدولة الحاجزة صغيرة، ولكنها قد تكون كبيرة مثل تايلاند وأفغانستان.

وفكرة المناطق الحاجزة فكرة قديمة مارستها الجماعات البدائية، فعند هذه المجتمعات كانت الحدود عبارة عن مناطق غير مأهولة بين مناطق الاستقرار والتجمعات البشرية، ولذلك لم تكن هذه مناطق اتصال، بل تعد مناطق فصل بين هذه الجماعات، فحيث تنتهى مناطق السكنى تنتهى حدود المجتمع.

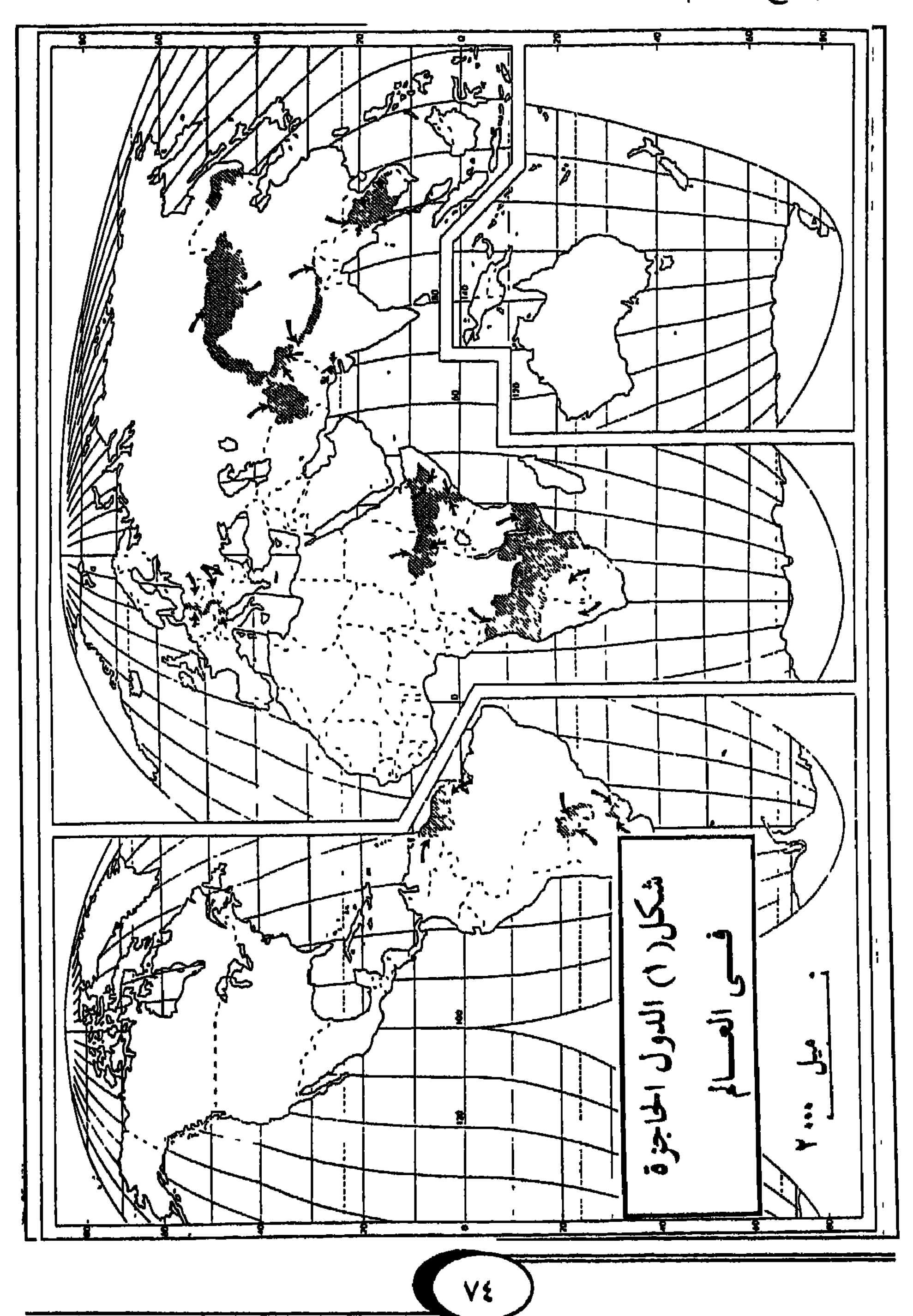
وفى خلال فترات الحروب تصبح هذه المناطق الحاجزة نطاقات أمان تفصل بين هذه الدول؛ لأن هذه المناطق الخالية تعد أحسن وسائل الدفاع؛ ولأن العدو كان عليه أن يخترق هذه المناطق الوعرة لمسافات طويلة قبل أن يهاجم الدولة المجاورة.

وقد تطور الأمر لأن تصبح هذه المناطق الفاصلة دولا حاجزة بين القوى المتصارعة،وذلك بتشجيع من الدول الكبرى نفسها، كما حدث عندما قامت بلچيكا وهولند ولوكسمبورج بدور الدول الحاجزة بين فرنسا وألمانيا، وكذلك بالنسبة لبولند وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا كدول حاجزة بين وسط أوربا والاتحاد السوفيتى. (شكل ١).

وخلال القرن التاسع عشر عندما كانت الهند تحت النفوذ البريطانى، خشيت بريطانيا من توسع النفوذ الروسى فى شمال الهند، فأنشأت بينها وبين روسيا مناطق حاجزة تتمثل فى أفغانستان وفى شريط ضيق منها يتمثل فى واخان Wakhan الذى يمتد شرقًا حتى سنكيانج Sinkiang فى الصين،وكذلك نيبال Nıpal وسيكيم Sikkim وبوتان Bhutan كدول حاجزة على جبال الهملايا بين الصين والهند الخاضعة لبريطانيا وقتها،وكذلك بالنسبة لسيام (تايلاند الحالية) كدولة حاجزة بين النفوذ الاستعمارى الإنجليزى فى بورما والنفوذ الاستعمارى الفرنسى

(1) Norman J.G. Pounds, Political Geography, Sec. edi , U.S.A, 1972, p.63.

فى الهند الصينية (ڤيننام وكمبوديا ولاوس)، ومثل إنشاء دولة أورجواى على مصب نهر لابلاتا بالاتفاق بين النفوذ الأسبانى فى الأرجنتين، والبرتغالى فى البرازيل لمنع الصدام بينهما فى هذه المنطقة.



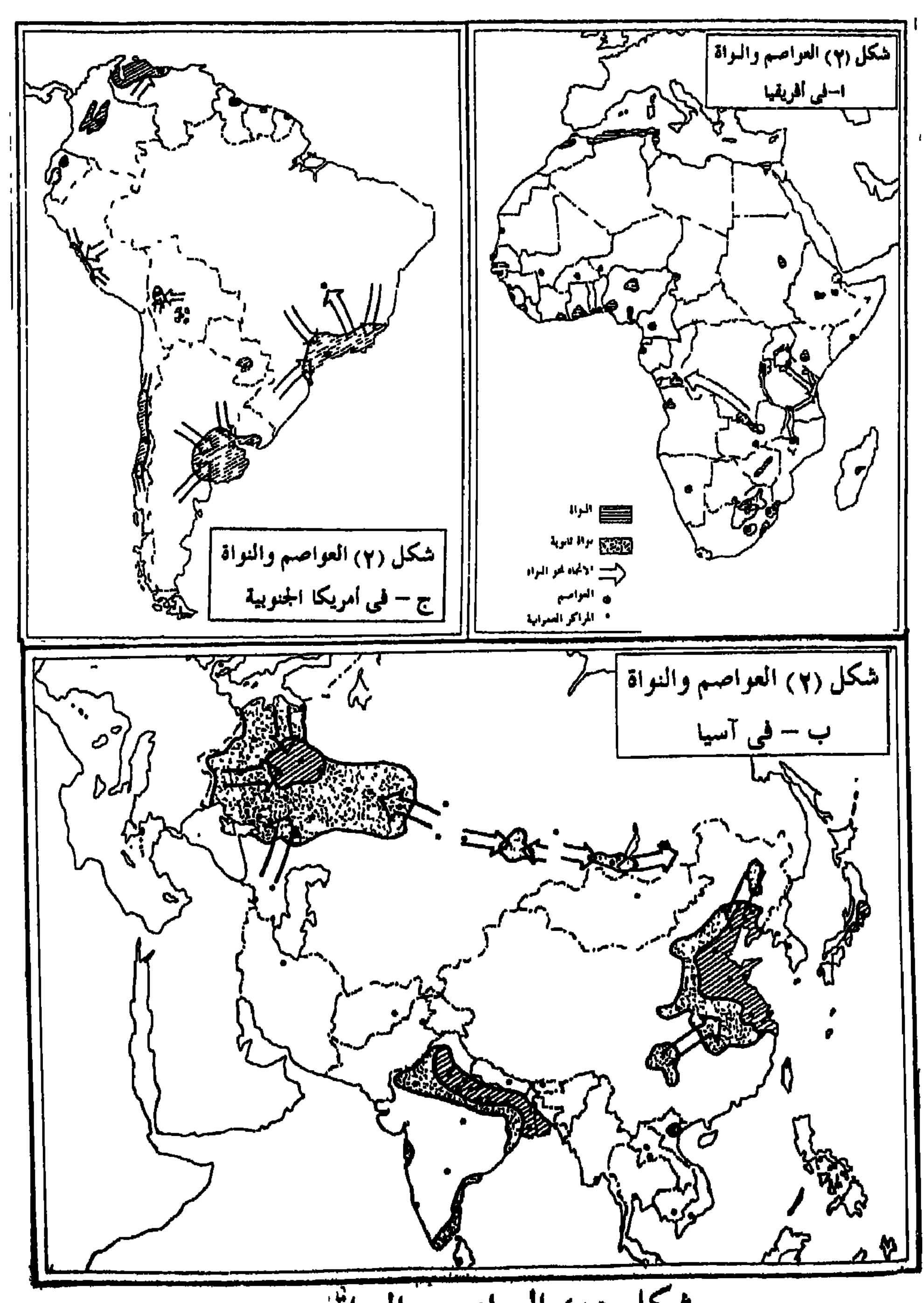
شكل (١) الدول الحاجزة فى العالم

خامسا ـ العاصمة Capital:

العاصمة هى عادة أكبر مدن الدولة وهى عادة تكون مقرا للحكومة ورئاستها وسلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، كما تضم مقر سفارات الدول الأجنبية، وهى المركز الثقافى والتجارى، حيث تضم المؤسسات الكبرى فى الدولة، كما أنها تكون مركزا رئيسيا لشبكة النقل والمواصلات، وهى مركز القوة والنفوذ فى الدولة حتى يمكنها السيطرة على جميع أجزاء الدولة بما فيها المناطق الهامشية وحمايتها من الاعتداء الخارجى.

واختيار العاصمة يخضع لمجموعة من الاعتبارات، ولو أن هذه الاعتبارات لا تعد أساسا ثابتا فى جميع الأزمان، فقد كان يفضل للعاصمة موضع القلب لتكون فى حماية من الاعتداء الخارجى، لكن الوضع الآن أصبح مختلفا بعد تطور الأسلحة الحديثة التى لا يبعد عنها أى مكان، كما أن كثيرا من الدول وخاصة المستعمرة كانت تفضل اختيار عواصمها على السواحل لتكون مركزا لتجارتها الخارجية؛ لأنها كانت تستطيع حماية هذه العواصم فى حينها. ولذلك ليست هناك قاعدة ثابتة لاختيار العواصم (شكل ٢)، فهى تخضع لظروف تختلف من دولة لأخرى، بل قد تتغير هذه الظروف من وقت لآخر فى نفس الدولة، فتنتقل العاصمة من مكان لآخر فى نفس الدولة، كما حدث عندما نقلت تركيا عاصمتها من إستانبول إلى أنقرة عقب زوال الإمبراطورية العثمانية، وكما نقلت البرازيل عاصمتها من ريو دى چانيروRio de Janeiro إلى برازيليا Brasilia داخل البلاد، ومثل اختيار باكستان لمدينة إسلام آباد عاصمة لها بدلا من كراتشى لتبتعد عن كشمير المتنازع عليها مع الهند، وكما نقلت إيران عاصمتها من أصفهان إلى طهران، ونقل المغرب عاصمته من مراكش إلى فاس ثم إلى الرباط، ونقلت أثيوبيا عاصمتها من «انكوير» إلى «انتوتو» ثم إلى «أديس أبابا».

وقد تتوزع سلطة العاصمة بين أكثر من مدينة كما فى بوليفيا حيث تعد لاباز La Paz العاصمة الرئيسية وفيها مقر الحكومة، بينما تعد مدينة سوكر Sucre العاصمة القانونية حيث مقر القضاء، وكما هو الحال فى هولند حيث تعد



شكل (٢) العواصم والنواة

أمستردام العاصمة، وإلى جانبها مدينة لاهاى حيث مقر البرلمان، وفى جنوب أفريقيا حيث مدينة كيب تاون Cape Town التى تضم السلطة التشريعية (البرلمان)، بينما السلطة التنفيذية (الحكومة) فى بريتوريا Pretoria، والسلطة القضائية فى بلوموفنتين Bloemofontein.

ولكن الموقع المتوسط للعاصمة هام جدا؛ لأن العاصمة تعد قلب الدولة النابض وتمتلك الفكر، لأنها تجذب إليها الشباب والعلماء، ولذلك ينبغى أن تكون فى أكثر المواقع أمانا وقدرة على الحماية. ومن المواقع المثلى المتوسطة للدولة مدريد فى أسبانيا، ووارسو فى بولند وبرن فى سويسرا، وباريس فى فرنسا، وبرلين فى ألمانيا، والخرطوم فى السودان.

واختيار موقع العواصم يرجع لعدة عوامل أهمها:

١ ـ العامل التاريخى:

قد يكون اختيار العاصمة فى منطقة النواة؛ وذلك لأن هذه المنطقة تعكس العادات والتقاليد والقيم الروحية والتاريخية للدولة، مثل باريس عاصمة فرنسا وروما عاصمة إيطاليا، والقاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية، والرياض عاصمة المملكة العربية السعودية.

وقد ترتب على اختيار هذا الموقع كثرة السكان وانتشار الصناعات المختلفة وزيادة النشاط التجارى،وبالتالى اتساع مساحة العاصمة مما يؤدى إلى مشاكل كثيرة مثل مشكلة المواصلات الداخلية والإسكان والتلوث وإعداد شبكة ضخمة لمياه الشرب والصرف لمواجهة تضخم المدينة. وقد حدث هذا بالنسبة للقاهرة وباريس وروما، لكن من الصعب نقل العاصمة إلى موقع آخر لارتباط مواقعها الحالية بقيم تاريخية تتميز بها هذه المدن، غير أن بعض الدول أهملت هذا العامل ونقلت عواصمها فعلا مثل الهند التى نقلت العاصمة من باتنا Batna قرب دلهى إلى كلكتا Calcuta تبعا لرغبة المستعمر البريطانى الذى دخل من هذه المنطقة، لكنها نقلت إلى نيو دلهى بعد استقلال الهند، وفى الاتحاد السوفيتى نقل بطرس الأكبر العاصمة فى بداية القرن الثامن عشر من موسكو الموقع التاريخى إلى مدينة لينن‌جراد (سانت بطرس) المطلة على الغرب لتيسير الاتصال بدول غرب أوربا، ولكن العاصمة عادت مرة أخرى إلى موسكو بعد الثورة الشيوعية عام ١٩١٧.

٢ ـ سهولة المواصلات:

أحيانا يراعى فى اختيار العاصمة موقعها المناسب لسهولة المواصلات بين أجزاء الدولة، وقد يكون هذا الموقع متوسطا مثل مدريد عاصمة أسبانيا وأنقرة عاصمة تركيا والرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، أو أن يكون على نهر ملاحى هام مثل ڤيينا عاصمة النمسا التى تقع على نهر الدانوب الذى تعتمد عليه فى تجارتها الخارجية بصفة خاصة، وموقع الخرطوم عند ملتقى النيل الأبيض مع النيل الأزرق، وموقع باريس على نهر السين، والقاهرة على نهر النيل.

وقد تقع العاصمة على أحد البحار النشطة تجاريا وخاصة عندما يكون توجه الدولة نحو الخارج كما حدث عندما اختار الاستعمار بعض الموانى الأفريقية عواصم للدول ليسهل إدارة التجارة الخارجية للمستعمرات مثل لاجوس فى نيجيريا، وأكرا فى غانا، وداكار فى السنغال، ونواكشوط فى موريتانيا، ومثل الجزائر فى الجزائر، وسايجون فى ڤيتنام وريو دى چانيرو العاصمة السابقة للبرازيل، وبوينس أيرس عاصمة الأرچنتين.

٣ ـ الحماية والدفاع:

يعد عامل الحماية والدفاع من أهم العوامل فى اختيار موقع العاصمة؛ لأن كل دولة تعطى اهتماما كبيرا للدفاع عن نفسها وقت الحروب، وبصفة خاصة عن العاصمة قلب الدولة، ولذلك تحاول الدول أن تكون عواصمها بعيدة عن الحدود ومحصنة بالدرجة التى تمكنها من الحماية. ومن الأمثلة على ذلك اختيار أنقرة عاصمة لتركيا، كما نقلت البرازيل عاصمتها من ريو دى چانيرو على الساحل إلى برازيليا فى الداخل.

٤ ـ المركز التجارى:

أحيانا يتم اختيار العاصمة تبعا لموقعها فى منطقة صناعية أو سهلية خصبة مثل باريس ولندن والقاهرة؛ وذلك لأن العاصمة عادة تنمو ويكثر سكانها مما يزيد من حاجتها إلى المنتجات الزراعية والصناعية لمواجهة الاستهلاك اليومى، ولذلك يفضل أن تتوافر فى المناطق المحيطة بالعاصمة حاجة السكان من الخضر والفاكهة واللحوم والألبان والمنتجات الصناعية، فعندما يبعد موقع العاصمة عن المناطق

الزراعية والصناعية يصبح من الضرورى نقلها من المناطق البعيدة مما يرفع أسعارها، وقد يتوقف وصول هذه السلع وقت الأزمات، وخاصة إذا كانت السلع تستورد من الخارج.

٥ ـ السيادة القومية:

عندما تتعدد القوميات داخل الدولة وتكون إحداها قوية فإنها تحرص أن تكون العاصمة فى منطقتها مثل «موسكو» التى اختيرت عاصمة الاتحاد السوفيتى التى تقع فى منطقة «السلاف» أقوى قوميات الاتحاد السوفيتى، والتى استمرت عاصمة لروسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتى، وكذلك بلغراد عاصمة يوغوسلافيا التى كانت عاصمة الصرب قبل أن تقوم بدورها الكبير فى توحيد البلاد وقيام دولة يوغوسلافيا، وقد استمرت بلغراد عاصمة للصرب بعد تفكك يوغوسلافيا إلى مجموعة من الدول.

كما توجد أنواع من العواصم الفيدرالية المحايدة بين الولايات التى تمثلها مثل الولايات المتحدة الأمريكية التى اقتطعت مائة ميل مربع من ولاية ماريلاند Maryland، ومثله من ولاية فرچينيا Virginia لتكون مدينة واشنطن Washington العاصمة الفيدرالية للولايات المتحدة على أن تكون محايدة، وذلك عندما كانت حدود الولايات المتحدة لا تتجاوز جبال الأبلاش الواقعة فى شرق الولايات المتحدة حاليا، فقد كانت واشنطن فى مركز الولايات الثلاث عشرة فى عام ١٧٩٠، بينما هى اليوم بعيدة جدا عن خط المركز، ولكنها ظلت العاصمة بعد توسع الدولة لتدخل العامل التاريخى فى هذا الموضوع.

وفى كندا كانت المنافسة شديدة بين المتكلمين بالإنجليزية والمتكلمين بالفرنسية، ولذلك تقرر فى عام ١٨٥٨ أن يبقى البرلمان أربعة فصول فى تورنتو Toronto وأربعة فصول فى مدينة كويبك †Quebec نظرا لعدم الاتفاق بين الطرفين على موقع محايد يرضى كلا منهما، ولكن فى عام ١٨٦٧ تم الاتفاق على أن يكون البرلمان فى موقع محايد على الحدود بينهما وهو مدينة أوتاوا †Ottawa العاصمة الفيدرالية الكندية.

وفى أستراليا كانت المنافسة بين كل من مدينة Sydney ومدينة ملبورن Melbourne لاجتذاب العاصمة إلى كل منهما، لكن الدستور فى عام ١٩١١ حدد منطقة محايدة كعاصمة للدولة وقد وقع الاختيار على كانبرا Canberra كعاصمة لأستراليا.

وقد يؤدى نمو أو تقلص مساحة الدولة إلى تغير العاصمة، فقد انتقلت عاصمة أسبانيا من يورجوس إلى ڤالدوليد وتوليدو ثم أخيرا إلى مدريد. وكما حدث بالنسبة لتركيا عندما نقلت عاصمتها فى البداية من قونيا إلى بروسه ومنها إلى أورنه وبعدها إلى إسطنبول ثم أخيرا إلى أنقرة.

٦ ـ الموقع المتوسط:

إن الموقع المتوسط للعاصمة يساعد على إدارة أمور الدولة فى سهولة ويسر، كما يساعد على حمايتها من السقوط فى حالة الحرب لأن ضياع العاصمة يحطم الروح المعنوية للدولة ويعنى استسلامها للعدو، كما أنه يساعد على التوازن بين مصالح أجزائها.

وليس من الضرورى أن يكون التوسط هندسيا أو جغرافيا، وإنما التوسط يجب أن يكون حيويا، فالمركز المتوسط الهندسى أو الجغرافى يختلف عن التوسط الحيوى فليس من الضرورى أن يكون التوسط الهندسى هو التوسط الحيوى فى الدولة. وعادة تكون العاصمة فى منطقة القلب الحيوى فى الدولة (الاكيومين) أى فى منطقة النواة النووية التى هى مركز الثقل السكانى، ومثال ذلك مدريد فى أسبانيا، وبرن فى سويسرا، وأنقرة فى تركيا، ووارسو فى بولند.

وقد يتغير الموقع المتوسط للعاصمة أحيانا نظرا لاتساع الدولة أو انكماشها مثل واشنطن التى كانت فى موقع متوسط من قبل لكنها ليست كذلك الآن نظرا لتوسع الولايات المتحدة غربا وجنوبا، وكذلك بالنسبة لبرلين التى كانت تتوسط ألمانيا من قبل ولكن بعد اقتطاع أجزاء من ألمانيا وضمها لبولند لم تصبح برلين فى موقع متوسط الآن.

ومما سبق نرى أن اختيار موقع العاصمة لا يعتمد على عامل واحد وإنما غالبا يرجع إلى عدة عوامل ربما يكون تأثير أحدها أقوى من الآخر، ويلاحظ من

اختيار موسكو عاصمة لروسيا اعتمادا على عوامل تاريخية وقومية وموقع متوسط بالنسبة لروسيا الأوراسية، وكما فى باريس حيث العامل التاريخى والمتوسط.

وهذا يعنى أن العوامل السابق ذكرها لاختيار العاصمة هى عبارة عن محاولة لتقسيم مدن العواصم بصورة قد تبعد عن الحتمية، ولذلك فإن دراسة كل عاصمة كحالة خاصة أمر ضرورى نظرا لأننا نتعامل مع أمور ترتبط بالإنسان والحضارة وهذا ليس ثابتا فى جميع الدول. ورغم ذلك فإن هناك بعض السمات المشتركة بين العواصم مثل باريس ولندن والقاهرة.

سادسا ـ القلب و النواة فى الدولة Core Area:

الدول عادة لا توجد فجأة وإنما تنشأ ثم تنمو ببطء؛ لأن عملية النمو تحتاج إلى وقت طويل لتصل حدودها إلى دول أقوى منها فيتوقف بذلك نموها وتأخذ الشكل والحجم الذى استطاعت الوصول إليه.

وبعض الدول نمت وتوسعت ثم وقف نموها لا لضعف منها الحصول على الأراضى ولكن لرغبتها فى عدم ادخال أقليات كبيرة إلى جسم الدولة، كما أن هناك بعض الدول التى لم تنشأ نتيجة لرغبة من سكانها وإنما نتيجة لرغبة الدول العظمى التى تهدف لتفكيك دولة من الدول كما هو الحال بالنسبة لتمزيق تركيا بعد الحرب العالمية الأولى أو لتقسيم كل من كوريا وفيتنام إلى دولتين؛ ولذلك تختلف أحجام وأشكال الدول.

ومعظم الدول فى نشأتها بدأت فى أول أمرها من منطقة صغيرة تعرف «بالنواة Core Area» ومن هذه النواة بدأت تنطلق فى جميع الاتجاهات، ولكن بعض الدول لم تبدأ بالنواة مثل بلچيكا وهولند، وألمانيا فى أوربا، فقد نشأت هذه الدول نتيجة الرغبة فى التوازن بين الدول الأوربية.

وتتميز منطقة النواة عادة عن بقية أجزاء الدولة بكثافة سكانها ووفرة إنتاجها وخصوبة أراضيها وموقعها الجغرافى المتميز وسهولة مواصلاتها. وبتطور منطقة النواة تزدهر ويكثر عدد سكانها فتتحول إلى منطقة صناعية، فيؤدى ذلك بالتالى إلى النمو والازدهار مما يدفع الكثير من السكان إلى ترك قراهم والانتقال إلى منطقة النواة للعيش فى مجتمع صناعى متقدم. وعندما تصبح المنطقة غير قادرة على تحقيق رغبات السكان المتزايدة فإنها تتجه إلى المناطق المجاورة للحصول على المواد الخام والأيدى العاملة وتفتح أسواقا جديدة لمنتجاتها وبذلك يبدأ التوسع نحو المناطق المحيطة بمنطقة النواة، وقد تسعى المناطق الفقيرة للارتباط بمنطقة النواة للاستفادة من إمكاناتها كما حدث فى كل من بولند وسويسرا والولايات المتحدة.

ويعد راتزل أول من تناول منطقة النواة فى الجغرافية السياسية حيث ذكر أن كل دولة تبدأ من خلية أرضية تنمو حولها بما يضاف إليها من سكان وأراض

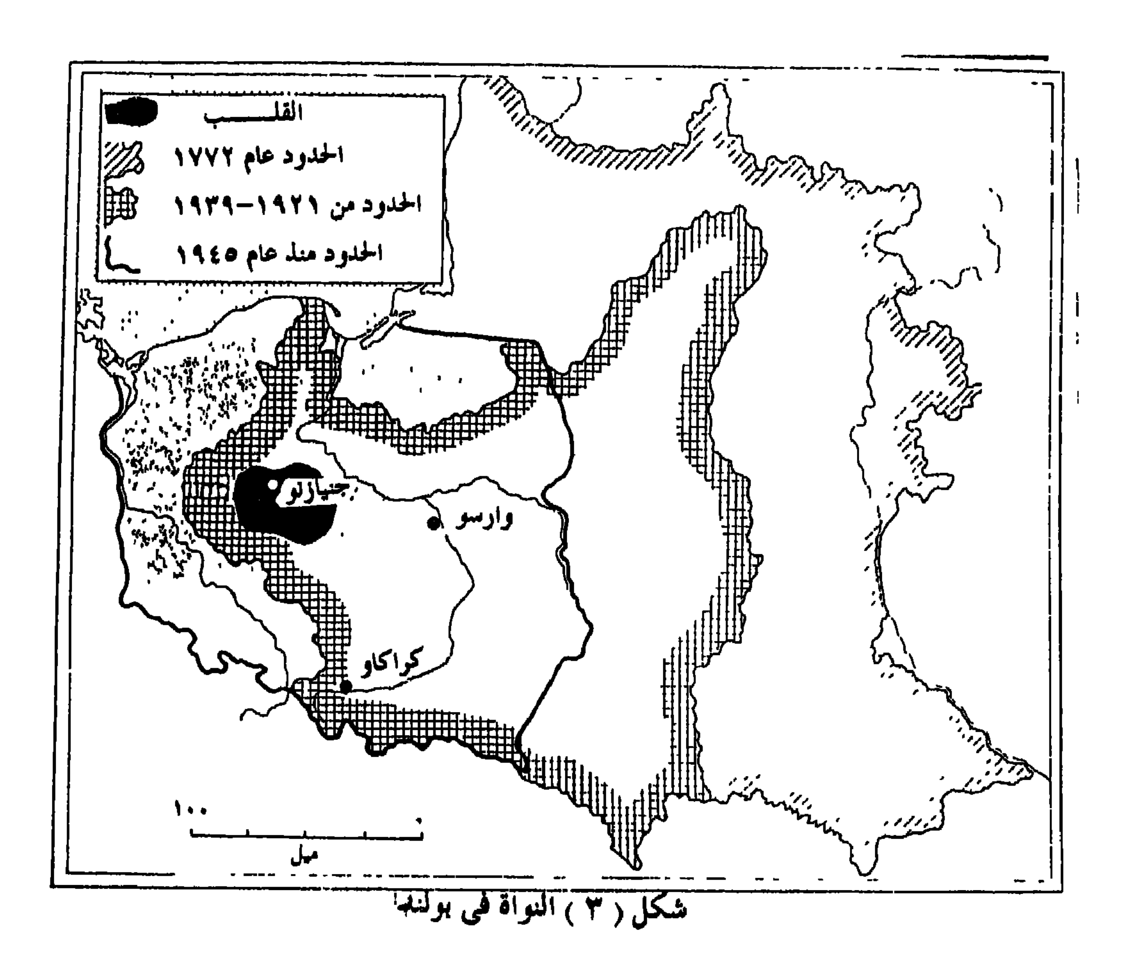
لتصبح دولة، وتقع العاصمة عادة فى منطقة النواة كما فى مصر حيث توجد القاهرة فى منطقة النواة التى تعد القاهرة الكبرى، ومدينة باريس حيث إقليم باريس الذى هو منطقة النواة بالنسبة لفرنسا، وحوض التيمز فى المملكة المتحدة حيث توجد لندن العاصمة.

وتختلف معايير تحديد منطقة النواة من دولة لأخرى، ولذلك يصعب وضع معايير تنطبق على كل دولة فلكل دولة ظروفها الخاصة، وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تضم النواة المدن الكبرى الواقعة على الساحل الشرقى للدولة والمناطق الصناعية المجاورة لها كما يضم أكبر شبكات النقل.

ونظرا لوقوع العاصمة عادة فى منطقة النواة فإنها بذلك تصبح مركزا للحكومة المركزية حيث تؤخذ القرارات المتعلقة بالدولة سواء ما يتعلق منها بالداخل أو ما يتعلق بالدولة على المستوى العالمى، ورغم ذلك فإن بعض النويات قد لا تضم العاصمة مثل برازيليا التى تبعد عن النواة.

ومنطقة النواة قد تنتقل من منطقة إلى أخرى، ورغم ذلك تبقى مناطق نواة مركزية وأخرى ثانوية كما فى فرنسا وروسيا وبولند (شكل ٣)، ففى نيجيريا ثلاث نويات فى جنوبها الشرقى وجنوبها الغربى وشمالها، وفى الولايات المتحدة نويتان، إحداهما الأساسية على الساحل الشرقى والأخرى على الساحل الغربى، وفى مصر توجد نواة واحدة أساسية هى القاهرة الكبرى.

وهناك بعض الدول التى نشأت فجأة دون أن تكون لها نواة حقيقية مثل الباكستان،ومثل الدول التى نشأت نتيجة انقسام أو انشطار دولة أصلية، مثل انقسام ألمانيا أو كوريا، وهناك بعض الدول لم تتح لها فرصة الانتشار والتمدد فاستمرت على حالها فى حدود منطقة النواة مثل المجر وهايتى. وبعض الدول التى تأثرت بالاستعمار تقع مناطق النواة فيها على السواحل ومنها انتشرت إلى الداخل.



شكل (٣) النواة فى بولنده



العوامل المؤثرة فى الـــدولـــة

أولا ـــ العوامل الطبيعية

الموقع ـــ المناخ ـــ سطح الأرض ـــ شكل الدولة ـــ المساحة ـــ الأنهار ـــ المضايق والقنوات الدولية.

ثانيا ـــ العوامل البشرية

السكان ـــ الدين ـــ اللغة ـــ الجنس ـــ التكوين الاثنوغرافى ـــ الأقليات ـــ النشاط الاقتصادى.



أولا ــ العوامل الطبيعية Physical Factors:

تتأثر الدولة بمجموعة من العوامل منها الطبيعية مثل: الموقع والحجم والشكل والمناخ وسطح الأرض وعالمها الحيوى. وهذه العوامل تكسب الدولة ميزات معينة إذا توافرت فيها، وتسبب لها الكثير من المشكلات إذا كانت هناك ثغرات فى هذه العوامل الطبيعية، أو نقاط ضعف تجعلها تؤثر فى كيان الدولة، كما أن هذه العوامل تلعب دورا كبيرا فى توجيه سياسة الدولة، وفى المقومات الاقتصادية لها. وسنحاول فيما يلى تحليل هذه العوامل الطبيعية من وجهة نظر الجغرافية السياسية لأهميتها فى تقييم الدولة.

١ ـ الموقع Location:

يعد الموقع الجغرافى من العوامل الهامة المؤثرة فى نشاط الدولة، وعلى اتجاهات سكانها وسلوكها السياسى. ويقصد بموقع الدولة تحديد مكانها بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض وهو ما يعرف بالموقع الفلكى، وموقعها بالنسبة لليابس والماء، وبالنسبة للدول المجاورة.

أ ـ موقع الدولة بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض:

عند تحديد موقع أى دولة نذكر عادة أن هذه الدولة تقع بين دائرة عرض معينة تقع فى طرفها الجنوبى وأخرى عند طرفها الشمالى، وكذلك تحديد خطين من خطوط الطول يلامسان حدود هذه الدولة من الشرق ومن الغرب. وعندما تكون الدولة المراد تحديدها صغيرة المساحة مثل موناكو أو الفاتيكان وغيرهما من الدويلات الصغرى فيكتفى فى هذه الحالة بذكر خط طول واحد ودائرة عرض واحدة.

وتحديد موقع الدولة بالنسبة لدوائر العرض أهم من الموقع بالنسبة لخطوط الطول؛ وذلك لأن دائرة العرض هى التى تؤثر فى المناخ، وبالتالى فى تباين النشاط البشرى على سطح الأرض وفى النشاط السياسى ثم في أهمية الدولة سياسيا.

ولو نظرنا إلى الدول الكبرى فى العالم حاليا لوجدنا أنها تتمتع بموقع مثالى بالنسبة لدوائر العرض، فجميعها يقع فى العروض المعتدلة، وهذه العروض تساعد على التقدم والنشاط، ولذلك نجد الدول الكبرى مثل دول غرب أوربا والولايات المتحدة الأمريكية تمتاز بتقدم اقتصادى وسياسى ملموس.

وبمقارنة ذلك بالدول التى تقع فى الأقاليم المدارية الحارة، كما هو الحال فى دول أمريكا اللاتينية، وبعض دول أفريقيا، وجنوب شرق أسيا، نجدها ذات ظروف صعبة نتيجة لهذا الموقع الذى ترتب عليه قلة النشاط البشرى بالمقارنة بدول العروض المعتدلة. ويقتصر النشاط البشرى فى هذه العروض على المناطق المرتفعة منها، حيث يخفف ارتفاعها من شدة حرارتها مثل كينيا وأوغندة ودول شرق أفريقيا وبعض الهضاب الأفريقية فى النصف الجنوبى. كما يتركز سكان هذه العروض فى مناطق الهضاب فى البرازيل وإكوادور وكولمبيا والمكسيك.

وتختلف قدرة الإنسان على التلاؤم مع أنواع المناخ المختلفة، فالمعروف أن الإنسان كان فى الماضى أقل قدرة على التلاؤم مع ظروف المناخ البارد المعروف فى أوربا حاليا. ولعل ذلك كان سببا من الأسباب التى أدت إلى جعل المنطقة فى مصر وفلسطين والعراق منبت الحضارات القديمة، أما الآن فقد أصبح الإنسان قادرا على التأقلم مع ظروف المناخ بوسائله المختلفة.

ب ـ موقع الدولة بالنسبة لليابس والماء:

إن موقع الدولة بالنسبة لليابس والماء له أهمية كبرى، فالعوامل البحرية والقارية تؤثر فى الدولة، وعلى أساس موقع الدولة من البحر واليابس تتوقف مجموعة العلاقات التى تربط هذه الدولة بغيرها كما تحدد طبيعة هذه الدولة ووظيفتها الرئيسية.

والمناطق الساحلية والجزرية عادة أقل قارية فى مناخها من المناطق الداخلية، وأكثر قربا من المواصلات البحرية السهلة الرخيصة، مما يشجع على النشاط التجارى البحرى، أما الدول الداخلية فتشعر بالعزلة وتسعى للوصول إلى البحار المفتوحة للتجارة طول العام، وقد يدفعها موقعها الداخلى إلى المنازعات والحروب مع الدول التى تفصلها عن البحر، ولذلك تسعى الدول الداخلية من أجل

الحصــول على واجهة بحــرية حتى وإن كانت ضيــقة، كمــا حدث بالنسبــة لبولند للوصول إلى بحر البلطـيق، وبالنسبة للأردن للوصول إلى خليج العقـبة، وكذلك بالنسبة لزائير للوصول إلى المحيط الأطلنطى.

والواجهة البحــرية للدولة تختلف أهميتها من مكان لآخــر، فهناك واجهات بحرية عديمة القيمة مثل السواحل الشــمالية لكل من روسيــا وكندا لوقوعهـما على المحيط المتجمد الشمــالى رغم طول هذه السواحل، وذلك بخلاف أهمية السواحل المطلة على بحر البلطيق أو البــحر الأسود وبحر الشمال والبــحر الأبيض المتوسط، وكذلك بــالمقارنة بسواحــل كندا المطلة على البحــيرات العظمى وعلى نهــر السنت لورانس.

وتضعف أهمية الواجهة البحــرية إذا كانت تطل على بحار أو بحيرات مغلقة مثل بــحر قزوين وبــحيرة آرال وبلــكاش فى آسيا، وبــحيرة فــيكتوريا وتــشاد فى أفريقيا.

كمــا تتوقف قيمــة الجبهة البــحرية على الظهيــر الخلفى للساحل، فالظهــير الخلفى لساحل البــحر الأحمــر المصرى يبعــد عن وادى النيل حيث مراكــز الإنتاج والعــمران بمســافات طويلة، وكــذلك بالنسبــة للســاحل الشرقى المطل على بحــر الإدرياتيك حيث توجد جبال الألب الدينارية الوعــرة، وذلك بخلاف ظهير ساحل البحــر المتوسط التونسى أو المغــربى، أو ظهير ســواحل بحر الشمال كــدول غرب أوربا.

وقد تكون الواجهة مفتوحة على مسطحات مائية واسعة، ولكنها تختلف فى أهميتهــا، فالسواحل المطلة على المحيط الأطلنطى أكثــر أهمية من تلك المطلة على المحيط الهــادى بالنسبة للســواحل الأمريكية. وكلمــا كان للدولة أكثر من واجــهة بحرية كلمــا زادت أهميتهــا مثل فرنسا المطلة على البــحر المتوسط وبحر الــشمال والمحيط الأطلنطى مما جعلها مفتوحة على جميع الجهات، ومثلها مصر المطلة على البحر المتوسط والبحر الأحمر، والمملكة العربية السعودية المطلة على البحر الأحمر والخليج العــربى، والولايات المتحــدة الأمريكــية والمكســيك المطلتان على المحــيط الأطلنطى والمحــيط الهادى وخليج المكســيك، وتركيا المــطلة على البحــر المتوسط

والبحر الأسود، والمملكة المتحدة واليابان المفتوحتان على العالم لموقعهما الجزرى. هذا بخلاف الدول ذات الواجهة البحرية الواحدة مثل دول شمال أفريقيا (ليبيا وتونس والجزائر) ومعظم دول غرب أفريقيا، ومثل إكوادور وبيرو فى أمريكا الجنوبية، وبولند المطلة على بحر البلطيق والسودان وأرتيريا على البحر الأحمر.

والدول ذات الواجهة البحرية الواحدة تختلف أهميتها من مكان لآخر مثل بولند المطلة على بحر البلطيق الذى يتجمد ماؤه شتاء بخلاف هولند المطلة على بحر الشمال المفتوح على دول العالم طول العام.

وتمتاز المناطق الساحلية بأنها عادة أرقى حضاريا من المناطق الداخلية وذلك لارتباطها بالعالم الخارجى وتأثرها وتفاعلها مع تيارات الحضارة والتقدم كما كان الحال بالنسبة لفينيقيا التى كانت من أرقى مناطق الشرق الأدنى القديم، وكذلك اليونان بحضارتها الإغريقية، وإيطاليا بحضارتها الرومانية ومصر بحضارتها الفرعونية القديمة، ولا يقتصر ذلك على الماضى وإنما يمتد إلى الحاضر.

والموقع الساحلى يؤثر فى اقتصاد الدولة الساحلية وفى مصالحها المختلفة، فقد كان لهذا الموقع دور كبير فى قوة بريطانيا وامتداد نفوذها، ومثلها فرنسا واليابان ومن قبل أسبانيا والبرتغال، وكما ذكرنا بالنسبة لليونان وإيطاليا.

ويبدو أثر الموقع الساحلى أكثر وضوحا بالنسبة للنرويج ذات الطبيعة الجبلية الفقيرة فى مواردها الزراعية، ولكنها ذات ساحل متعرج طويل تمكنت من استغلاله إلى حد كبير فى شكل صناعة السفن وصيد الأسماك وإعداد أسطول تجارى كبير بخلاف الحال بالنسبة للسويد الواقعة على بحر البلطيق الذى يتجمد فى شهور الشتاء مما جعلها تعتمد بالدرجة الأولى على مواردها الزراعية ولا تعتمد كثيرا على البحر، وبذلك تقل أهمية البحر بالنسبة لها بالمقارنة بالنرويج.

كما تزداد أهمية الموقع البحرى بالنسبة للدول التى تقع على المضايق والممرات مثل تركيا التى تضم مضيقى البسفور والدردنيل اللذين يربطان البحر الأسود ببحر الأدرياتيك المؤدى للبحر الأبيض المتوسط، وممرات الدانمرك (السوند والمضيقين الصغير والكبير) وهذه الممرات تفصل بين السويد والدانمرك، كما تربط بين بحر البلطيق وبحر الشمال المؤديين للمحيط الأطلنطى، وكما تبدو من أهمية

الدول المطلة على مضيق جبل طارق الذى يصل بين البحر المتوسط والمحيط الأطلنطى. وكذلك تبرز أهمية الدول المطلة على مضيق هرمز الذى يصل الخليج العربى بالمحيط الهندى، وهو الذى أعطى أهمية كبيرة لدولة عمان، وأيضا مضيق باب المندب الذى يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندى وهو الذى أعطى أهمية كبيرة لليمن والقرن الأفريقى (الصومال وجيبوتى وأرتيريا).

وتبدو كذلك أهمية الموقع بالنسبة للدول المطلة على القنوات المائية مثل قناة السويس بالنسبة لمصر، وهى التى ربطت البحر المتوسط بالبحر الأحمر، وقناة بنما التى ربطت المحيط الأطلنطى بالمحيط الهادى، وقناة كيل بألمانيا وهى التى تربط بحر البلطيق ببحر الشمال عبر ألمانيا.

وبقدر ما أعطت هذه الممرات والقنوات من أهمية كبيرة للدول المطلة عليها فقد كانت سببا فى كثير من النكبات فى بعض الأحيان لهذه الدول كما حدث بالنسبة لمصر من جراء قناة السويس، وبالنسبة لبنما من جراء قناة بنما، وكذلك بالنسبة لأسبانيا التى ما زال جبل طارق محتلا من بريطانيا بسبب هذا المضيق الذى كان يهم بريطانيا إلى حد كبير من قبل، كما عانت تركيا طويلا فى صراعها مع الاتحاد السوفيتى بسبب مضيقى البسفور والدردنيل.

وقد انعكس الموقع البحرى على أسلوب الدفاع الذى تعتمد عليه الدولة، فبينما تعتمد الدولة البحرية على الأساطيل البحرية والغواصات، فإن الدول القارية تركز على الطائرات والقوات البرية.

والدول القارية التى تفتقر إلى وجود سواحل لها تعانى من هذه العزلة، فقد حالت ظروفها دون وصولها إلى البحر. ويوجد فى العالم عدد كبير من الدول الحبيسة. ففى أوربا تعد من الدول الحبيسة كل من سويسرا وتشيكوسلوفاكيا (التى انقسمت أخيرا إلى دولتين) والنمسا والمجر ولوكسمبرج، وفى أفريقيا تكثر الدول الحبيسة حيث توجد كل من تشاد ومالى والنيجر وفولتا العليا وأوغندا وزامبيا وزمبابوى وبتسوانا وليسوتو وسوازيلاند ورواندا وبوروندى وأفريقيا الوسطى، وفى أمريكا الجنوبية كل من بوليفيا وبارجواى، وفى آسيا كل من أفغانستان ونيبال ومنغوليا وسكيم وبوتان ولاوس، وبذلك تضم أفريقيا أكثر من نصف الدول الحبيسة فى العالم (شكل ٤).

شكل (٤) الدول الحبيسة

ونتيجة لما تعانيه الدول الحبيسة فقد تم توقيع معاهدة برشلونة[1] فى عام ١٩٢١ التى شارك فيها ٣٢ دولة تؤيد حرية العبور عبر أراضيها من قبل الدول الحبيسة مقابل تقاضى رسوم مرور لسلع هذه الدول. وقد تم عقد مؤتمر للدول الحبيسة من خلال الأمم المتحدة فى عام ١٩٥٨ لمناقشة هذا الموضوع حيث أكد هذا المؤتمر على أهمية وضرورة المرور البرى للدول الحبيسة لاتصال هذه الدول بالبحر عن طريق الأنهار أو الممرات والمعابر الأرضية، وفى نفس الوقت أعطت لدول العبور الحق فى منع مرور السلع والأشخاص التابعة لدول أخرى قد يترتب على عبورهم ضررا أمنى لدول العبور، وقد تأكد ذلك أيضا فى مؤتمر المكسيك عام ١٩٨٢.

وترجع فكرة إعطاء معابر أرضية للدول الحبيسة فى الدول الساحلية إلى نهاية القرن التاسع عشر عندما وقعت النمسا والمجر اتفاقا فى عام ١٨٦٧ يعطى للمجر حق استخدام معبر أرضى للوصول إلى بحر الإدرياتيك، كما أعطى مؤتمر برلين الخاص بأفريقية فى عام ١٨٨٥ الحق لمستعمرة ألمانيا فى جنوب غرب القارة فى معبر أرضى إلى نهر الزمبيزى الدولى لتصل إلى المحيط، وكذلك حصلت بلغاريا على معبر أرضى إلى بحر إيجة فيما بين عامى ١٩١٣، ١٩١٩، وحصلت فنلند من روسيا فى عام ١٩٢٠ على ممر يربطها ببتسامو Petsamo على المحيط القطبى، ولكنها أعادته إليها فى عام ١٩٤٥، كما حصلت زائير على ممر يربطها بالمحيط الأطلنطى من الجولا بمساحة ميل مربع مقابل أربعمائة ميل مربع فى الداخل، وذلك لتنمية ميناء متادى Matadi على مصب نهر زائير. وبعد الحرب العالمية الأولى حصلت بولند (الدولة الحديثة النشأة وقتها) على ممر أرضى (ممر دانزج) عبر ألمانيا إلى بحر البلطيق، وكان هذا الممر من الأسباب الأساسية لاندلاع الحرب العالمية الثانية. وحصلت العراق على مخرج إلى الخليج العربى فى عام ١٩٢٢، وحصلت الأردن على مخرج إلى خليج العقبة، وحصلت كولمبيا على ممر عبر بيرو للوصول إلى نهر الأمزون.

وأحيانا تقوم بعض الدول الحبيسة بالوصول إلى البحار والمحيطات عن طريق الأنهار الصالحة للملاحة، فالنهر الملاحى طريق وهبه الله للإنسان لكى يستخدمه

(١) محمد إبراهيم الديب، الجغرافية السياسية، مرجع سابق، ص١٠١.

فى الوصول إلى البحر، ولا يجوز لإنسان أن يقف دون ذلك، وقد ظهرت فكرة الأنهار الدولية كطرق ملاحية لحل مشكلة الدول الحبيسة فى القرن الثامن عشر عندما طالبت الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٧٩٥ بأن يكون لها حق ملاحى فى نهر المسيسبى عبر المكسيك الذى كانت تسيطر عليه أسبانيا فى ذلك الوقت، كما طالبت بأن يكون لها حق ملاحى فى نهر سنت لورنس فى عام ١٨٢٣ . وقد تحقق لها ذلك بموجب اتفاقية فى عام ١٨٧١ بينها وبين بريطانيا نيابة عن كندا، وقد توسعت هذه الاتفاقية لتشمل البحيرات العظمى والقنوات المتصلة بها. كما تستخدم الدول الحبيسة فى أوربا نهر الدانوب.

وأحيانا تستخدم بعض الدول الأنهار عبر دول أخرى رغم وقوعها على الساحل، وذلك لبعض المزايا النسبية أو لحسن العلاقة مع الجيران أو لاختصار الطريق الملاحى مثل ألمانيا التى تستخدم نهر الراين فى هولند كمخرج لتجارتها رغم وجود سواحل لها على بحرى البلطيق والشمال، وكذلك بيرو التى تستخدم نهر الأمزون عبر البرازيل للوصول إلى المحيط الأطلنطى رغم وقوعها على المحيط الهادى.

جـ ـ الموقع بالنسبة للدول المجاورة:

إن لموقع الدولة بالنسبة للدول المجاورة دورا كبيرا فى الجغرافية السياسية لهذه الدولة، فإذا كانت الدولة صغيرة وتقع بين دولتين كبيرتين متحاربتين فإن أراضيها تكون عرضة للاختراق وميدانا للقتال مثل بولند التى اختفت من خريطة العالم أكثر من مرة نظرا لموقعها بين كل من ألمانيا والاتحاد السوفيتى قبل تمزقه، وكذلك بلچيكا التى احتلتها ألمانيا لتتمكن من الدخول إلى فرنسا.

وموقع الدولة فى منطقة التوتر الدولى يجعلها عرضة للمشكلات الدولية أكثر من الدول البعيدة، مثل الدول الأوربية التى قاست من جراء الحربين العالميتين، ومثل دول الشرق الأوسط التى قاست وما زالت تقاسى من جراء موقعها بين مراكز دول القوى العالمية.

كما أن موقع الدولة الإستراتيچى يجعلها عرضة لأطماع الدول الكبرى، كما هو الحال بالنسبة لمصر واليمن وسنغافورة وبنما ومنطقة جبل طارق. وموقع

ألمانيا واشـتراكها فى الحـدود مع عدد من الدول جعلهـا دائما عرضـة للصراع مع جيرانها، كـما أدى موقع فرنسا المواجه لألمانيا إلى الحذر والحـيطة من اعتداء ألمانيا وإلى نقل كثير من الصناعات التى كان يمكن أن تقوم فى شمال فرنسا نظرا لوجود حـقول الفـحم هناك إلى جـهات بعـيدة عن الحـدود مع ألمانيـا، وكذلك الاتحـاد السوفيتى قبل تمزقه الذى قام بتنميـة صناعاته فى شرق الأورال خوفا من الهجمات الأوربية.

وكلما كانت حدود الدول المتنافسة أو المتنازعة بعيدة عن بعضها البعض كلما قلت المنازعات والحروب بينها مثل بريطانيا واليابان.

وتتأثر الدول المتجاورة بأحجام بعضهـا وعدد سكانها وبقوتها أو ضعفها، إذ إن كل هذه المميـزات تنعكس على علاقـات الدول ببعضـها البـعض وبسياسـتهم الخارجية وبمجرى الأحداث التاريخية.

وأحيانا يؤدى تجاور الدول إلى التعاون فيما بينها، وهذا التعاون يؤدى بدوره إلى القوة وإلى الـتقدم الاقـتصادى كـما هو الحـال فى دول غرب أوربا وفى دول الخليج العربى. وقد يحـدث العكس فتعتدى الدول الكبـرى على الدول الصغرى كما حدث عـندما اعتدى العراق على الكويت، وعندما اسـتولى الاتحاد السوفيتى سابقا على جزء كبير من دول شرق أوربا، ومن دول العالم الإسلامى فى جنوبه، واليابان التى احتلت منشوريا وأجزاء من الصين وجنوب شرق آسيا.

٢ ـ المناخ Climate:

يلعب المناخ دورا هاما فى تحـديد قيمـة الدولة وأهميتهـا السياسيـة، فرغم التقدم الـبشرى الذى بلغه الإنسـان فى العصر الحديث إلا أنه لم يسـتطع السيطرة على المناخ سيطرة كاملة. فليس بقدرة الإنسـان أن يخفف أو يزيد كمية الأمطار أو أن يمنع العواصف المدمرة، والمناخ يحدد نوع المحصول ونوع النشاط البشرى. ففى المناطق الاسـتوائيـة المطيـرة يميل الإنسـان إلى الكسـل والخـمـول، وتكون التـربة فقيـرة نظرا لتحللها واستمـرار غسلها تبعا لغـزارة الأمطار وارتفاع درجـة الحرارة، كـما تجـرف الأمطـار التـربة وتنقلهـا من مكان إلى آخـر، ولذلك تفقـد التـربة خصوبتها وصلاحيتـها للإنتاج الزراعى، ولا تصلح بذلك للزراعة البدائية المتنقلة.

أما الزراعة المتقدمة فلا توجد إلا فى المناطق المرتفعة حيث تعتدل درجة الحرارة تبعا للارتفاع. وتنتشر المزارع العلمية لإنتاج الكاكاو والمطاط والموز نظرا لملاءمة هذه المحاصيل للمناطق الاستوائية.

وفى المناطق شديدة البرودة تتجمد التربة فترة من الوقت مما يقصر فترة الانبات وبالتالى يجعل هذه المناطق غير صالحة للزراعة، كما أن الإنسان فى هذه المناطق يعانى من شدة البرودة مما يجعله يقضى معظم وقته بحثا عن أساليب التدفئة وعن غذائه غير المتوافر، كما أن الحياة الحيوانية فى هذه المناطق تقتصر على ذلك النوع الذى يستطيع الحياة فوق الجليد أو فى المياه. وتبعا لذلك نجد هذه المناطق فقيرة فى قيمتها الاقتصادية إلا فى حالة توافر المعادن، أو فى حالة استخدامها كقواعد عسكرية أو لتجارب الأسلحة الجديدة.

كما أن الجفاف عامل من عوامل تأخر الدول نظرا لانعدام المياه، وتكاد تكون الحياة فى المناطق الصحراوية قاصرة على مناطق الواحات أو مناطق التعدين. ورغم المحاولات التى تجرى لاستغلال الصحارى فى الوقت الحاضر فما زال مجال تعميرها محدودا.

مما سبق نرى أن المناطق الاستوائية أو الشديدة البرودة أو الصحراوية يصعب أن ينشأ فيها مجتمع متقدم أو أن تقوم فيها دولة عظمى.

ونظرة لخريطة العالم السياسية نجد أن الدول المتقدمة تكاد تكون قاصرة على الدول التى تقع فى المناطق المعتدلة، مثل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، ودول غرب أوربا وجنوب أفريقيا. وقد كان لذلك أثره على النشاط البشرى فى هذه الدول وبالتالى على الأهمية السياسية لها.

وقد كان للمناخ أثره فى جلب الاستعمار واستقراره فى بعض المناطق، فعندما وصل المستعمر الأوربى إلى أفريقيا، اختار الجهات المرتفعة ذات المناخ المعتدل لإقامته، وطرد الرجل الأفريقى إلى المناطق المنخفضة الحارة التى يمكنه العمل والعيش فيها. وفى شمال أفريقيا (المغرب والجزائر) وفى جنوب أفريقيا شجعت الظروف المناخية الرجل الأوربى على العيش والسعى للاستمرار فى هذه المناطق.

وللمناخ أثره الكبير فى سير العمليات الحربية، فقد ساعدت الثلوج الكثيفة التى يتميز بها الاتحاد السوفيتى على هزيمة الجيوش الفرنسية بقيادة نابليون، والجيوش الألمانية فى الحرب العالمية الثانية، ولولا غزارة الأمطار تبعا لظروف المناخ الموسمى الذى تتميز به منطقة جنوب شرق آسيا لما استطاع الڤيتناميون هزيمة الجيوش الفرنسية وحصولهم على الاستقلال، ولما استطاعوا مقاومة الجيش الأمريكى فى ڤيتنام وإرغام الولايات المتحدة الأمريكية على مغادرتها، كما كان لسقوط الأمطار الغزيرة على الجيش الفرنسى ومعداته فى عام ١٨١٥ دور كبير فى هزيمة فرنسا فى معركة ووترلو، واختارت ألمانيا شهر يونيه فى زحفها على الاتحاد السوفيتى حيث تكون الأرض أكثر تماسكا مما يساعد على سير الدبابات الألمانية، كما اختارت شهر أبريل لغزو النرويج للاستفادة من العواصف التى تهب فى ذلك الوقت لتكون ستارا على عملياتها الهجومية، واختار اليابانيون الفترة من مارس إلى مايو لإرسال جيوشهم إلى بورما حيث تكون فترة الرياح الموسمية الشتوية الخارجة من القارة الآسيوية. وقد استفادت بريطانيا من الضباب فى انسحابها من دنكرك أثناء الحرب العالمية الثانية.

والتشابه فى المناخ عادة يؤدى إلى الترابط بين الدول المتشابهة فى المناخ، وبين أجزاء الدولة الواحدة،ويبدو ذلك من تشابه المناخ فى كثير من الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية مما يشجع على الترابط بين هذه الدول من ناحية وبين أجزاء كل دولة من ناحية أخرى،ونفس الشيء بالنسبة لدول جنوب شرق آسيا، ودول المغرب العربى.

٣ ـ سطح الأرض Relief:

لسطح الأرض دور كبير فى تقدير قيمة الدولة وفى النواحى الإنتاجية والعسكرية والسياسية، فالسهول تساعد إلى حد كبير مع توافر المياه فيها على الإنتاج الزراعى، وبالتالى تؤدى إلى كثرة السكان كما هو الحال فى سهول الهند، وباكستان، وسهول النيل فى مصر والسودان، وسهول المسيسبى فى الولايات المتحدة، وسهول البو فى إيطاليا. فتركيز نشاط الإنسان يكون عادة فى السهول إذا لم تكن هناك ظروف مناخية تعوق ذلك، كما تساعد السهول على تسهيل حركة

النقل والمواصلات، مما يؤدى إلى سهولة انتقال السكان والتجارة. ويؤدى ذلك إلى الوحدة الثقافية والترابط الفكرى بين المواطنين فى مختلف مناطق الدولة. كما يساعد على سيطرة الحكومة على أجزاء الدولة.

وليست السهول دائما عامل تقدم فهناك سهول واسعة فى سيبيريا وفى كندا، ولكن الظروف المناخية تقلل من أهميتها.

أما المناطق الجبلية فهى أقل صلاحية للتوطن البشرى باستثناء المناطق الاستوائية، وذلك رغم غناها بالمعادن، ولذلك نجد الدول الجبلية فقيرة فى إنتاجها الزراعى. وقد سعت اليابان للتوسع بحثا عن السهول فى الحرب العالمية الثانية للحصول على مناطق منتجة زراعيا، ولإيجاد أسواق لمنتجاتها حيث يكثر السكان فى السهول. كما كان للطبيعة الجبلية فى كل من لبنان واليونان والنرويج أن سعى سكان هذه الدول إما للهجرة مثل اللبنانيين واليونانيين، أو للاتجاه صوب البحر عوضا عن عدم توافر السهول المنتجة كما فى النرويج.

وتؤثر مظاهر سطح الأرض فى حياة السكان بالدولة، حيث لها دور كبير فى تماسك الدولة وتفككها، وفى نوع نظام الحكم الذى يناسب طبيعة الدولة. فسهولة سطح الأرض تساعد على الترابط والانصهار حيث يكونون ثقافة واحدة تميزهم عن غيرهم، كما يتشابهون فى عاداتهم وتقاليدهم، وذلك بخلاف تعقد سطح الأرض الذى يعوق الاختلاط ويمنع التلاحم والامتزاج، كما يساعد الأقليات على الانفصال، ويعوق تنفيذ القوانين وسيادة الأمن والطمأنينة بين أجزاء الدولة، ولكنها فى نفس الوقت تساعد على الدفاع عن الدولة إذا تعرضت لغزو خارجى، فقد استطاعت الجزائر مقاومة الاستعمار الفرنسى بمساعدة الطبيعة الجبلية للبلاد، كما كان للطبيعة الجبلية دورها الهام فى نجاح أفغانستان أمام الغزو السوفيتى.

وتضرس الأرض يؤدى إلى تنوع النبات تبعا لاختلاف ارتفاع الأرض وتبعا لتعرضها لأشعة الشمس واتجاه الرياح وكمية الأمطار الساقطة، فالجانب الأكثر تعرضا للشمس والأغزر مطرا يكون أوفر نباتا من الجانب الآخر من المرتفعات، ويبدو ذلك بوضوح من مقارنة السفوح الشمالية والجنوبية لجبال الهملايا فى شمال الهند حيث تتميز الجهة الشمالية للجبال بوجود منطقة الاستبس الصحراوية بينما

تتميز الجهة الجنوبية بغناها بالغابات الموسمية، هذا بالإضافة إلى تنوع النبات رأسيا تبعا للارتفاع إلى أن يصل إلى خط الثلوج الدائم حيث تختفى النباتات تماما، ولهذا انعكاسه على مستوى الدخل القومى للدولة.

ولظاهرات السطح أثر كبير فى اتجاه الحدود السياسية، فالحدود السياسية المثالية هى تلك التى تطابق الحدود الطبيعية، وهذا ما تفتقر إليه دول المناطق السهلية التى تجد صعوبة فى تخطيط حدودها السياسية مما اضطر بعض الدول إلى إقامة الأسوار لتفصل بينها وبين الدول المجاورة كما حدث فى سور الصين العظيم. وبصفة خاصة فى المناطق المكتظة بالسكان.

٤ ـ المساحة Space:

لا شك أن المساحة التى تشغلها الدولة لها أثر كبير فى القيمة السياسية لها، فلا تستطيع الدولة أن تصل إلى مصاف الدول العظمى إلا إذا كانت كبيرة المساحة، فكلما كبرت مساحة الدولة زادت موارد الثروة الاقتصادية مما يعطى الفرصة لتنوع الإنتاج، كما يعطى الدولة فرصة أكبر فى نموها الاقتصادى والسياسى. واتساع مساحة الدولة يعتبر المجال الحيوى الذى تواجه به الدولة زيادة عدد سكانها وخاصة إذا كانت تلك المساحة من النوع الذى تتوافر فيه وسائل الإنتاج. أما صغر مساحة الدولة فلا يسمح بالتقدم الاقتصادى والاجتماعى. وزيادة عدد السكان عن الحدود المناسبة لمساحة الدولة يضطر السكان للهجرة للخارج، أو تحدث اضطرابات داخلية وانخفاض فى مستوى المعيشة.

والمساحة الكبيرة وحدها لا تكفى لتقدم الدولة، فقد تكون مساحة الدولة كبيرة ولكن الجزء الأكبر منها مناطق جليدية أو صحراوية غير منتجة وتقف عقبة أمام وسائل النقل وإنشاء الطرق مما يعوق الإنتاج ويعرقل الدفاع عن الدولة كما فى كل من مصر وليبيا والجزائر والمملكة العربية السعودية وموريتانيا وكندا. أما إذا كانت الدولة كبيرة المساحة وتتمتع بموارد متعددة وكثافة سكانية مناسبة موزعة على هذه المساحة بدرجة متوازنة وقدرة تكنولوچية وعلمية عالية فإن ذلك يساعد على تقدم الدولة، كما هو الحال بالنسبة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية. بخلاف الحال فى كل من كندا والبرازيل وأستراليا حيث المساحة الواسعة لكن ينقصها عدد

السكان الكافى المتوازن مع هذه المساحة لاستغلالها، فالقيمة الحقيقية للمساحة لا تقاس بالكيلو متر المربع، وإنما بقدر ما تضمه هذه المساحة من ثروات وكثافة سكانية مناسبة لاستغلال هذه الثروات.

وتختلف مساحة الدولة على مر التاريخ، وذلك تبعا لظروفها السياسية وقدرتها على حماية حدودها أو ضعفها وتعرضها للعدوان أو قدرتها على التوسع كما حدث بالنسبة للاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية.

وتختلف دول العالم من حيث المساحة وعدد السكان ولهذا علاقة كبيرة بقوة الدولة، ومعظم دول العالم من النوع الصغير أو المتوسط المساحة. وتعد الدول الأوربية من الدول ذات المساحة المتوسطة والصغيرة، ومثلها دول أمريكا الوسطى والبحر الكاريبى، ومعظم الدول الأفريقية، والدول الأسيوية فيما عدا الصين والهند.

وتضم أوربا عددا من الدول القزمية وهى من بقايا النظام الإقطاعى، ووجدت لتؤدى وظائف معينة ولا يمكنها الاعتماد على نفسها، ولكنها تعتمد على غيرها من الدول المجاورة من حيث الدفاع والأمن والشئون الخارجية، مثل موناكو التى وضعت تحت الحماية الفرنسية منذ عام ١٨٦١، وذلك بموجب معاهدة فى هذا الخصوص، كما عقدت معاهدة صداقة واحتواء بين سان مارينو وإيطاليا منذ عام ١٨٦٢، وهناك اتحاد جمركى بين كل من سويسرا وليختنشتين حيث تمثلها سويسرا دبلوماسيا فى الخارج، وأيضا أندورا التى تخضع لفرنسا، والفاتيكان مركز المسيحية التى تقع فى روما بإيطاليا. وفى أفريقيا توجد سوازيلاند، وليسوتو ورواندا وبوروندى وريومونى وتوجو وغينيا، وفى آسيا سكيم وبوتان.

ولمساحة الدولة دورها فى حالة الحرب حيث تستطيع الدول كبيرة المساحة المناورة بإخلاء جزء من أرضها لكسب الوقت ثم الاستعداد والقيام بهجوم مضاد لاستعادة ما فقدته وربما أكثر. وقد اتبعت روسيا هذا الأسلوب فى حربها مع فرنسا ومع ألمانيا. وحدث نفس الأسلوب مع اليابان والصين، فقد استولت اليابان على الموانى والمدن الساحلية الصينية والمراكز الصناعية لكنهم لم ينجحوا فى القضاء على المقاومة الصينية، فقد كان الصينيون يحاربون اليابانيين مع التراجع غربا،

ونقلوا عاصمتهم وهاجر عدد كبير من السكان غربا، وكان ذلك عاملا حاسما فى تشتيت قوة اليابان وهزيمتها فى النهاية.

وتساعد المساحة الكبيرة الدولة على إقامة المراكز الصناعية والحيوية بعيدا عن حدودها كما حدث بالنسبة لفرنسا عندما نقلت مراكز الصناعة بعيدا عن حدودها مع ألمانيا، وكما نقل الاتحاد السوفيتى مراكز صناعاته الرئيسية بعيدا عن دول شرق أوربا.

والدولة ذات المساحة الكبيرة وخاصة ذات الكثافة السكانية العالية يصعب احتلالها والسيطرة عليها، أما الدول ذات المساحة الصغيرة فلا تستطيع الدفاع عن نفسها كما حدث مع هولند فى حربها مع ألمانيا، فقد احتلتها ألمانيا خلال أربعة أيام، ولذلك تحاول الدول الصغرى أن تبدأ بالهجوم فى حالة الحرب وذلك لتبعد الحرب عن أرضها، كما حدث بالنسبة لإسرائيل حيث كانت تبدأ دائما بالعدوان لنقل المعركة إلى أرض الدول المجاورة لها حتى لا تتأثر طاقاتها الإنتاجية، وخدماتها المختلفة، وسكانها المدنيون، ولتكسب مجالا أرضيا أوسع يمكنها من المناورة العسكرية.

والمتفق عليه أن الدول التى تبلغ مساحتها مليون ميل مربع فأكثر تسمى بالدول العملاقة أو ذات الحجم الكبير جدا Giant States مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين والهند، وأما الدول التى تتراوح مساحتها بين النصف مليون والمليون ميل مربع فتسمى بالدول الكبرى Large States والدول التى تتراوح مساحتها بين المائة ألف ونصف المليون ميل مربع فتسمى الدول المتوسطة الحجم Midium States، وأما الدول الصغيرة الحجم التى تتراوح مساحتها بين عشرة آلاف ومائة ألف ميل مربع فتسمى دول صغيرة الحجم Small States، وأما التى تقل عن عشرة آلاف ميل مربع فتسمى دول صغيرة جدا أو قزمية Micro States مثل لكسمبرج (٩٩٨ ميل مربع) وسان مارينو (٢٤ ميل مربع) وموناكو (٦, ميل مربع).

ولو أن هذا التقسيم لا يعد نهائيا فهناك من يختلف معه مثل هارم دوبليه الذى يرى أن الدول العملاقة هى التى تتجاوز المليون ميل مربع، بينما الدول

الكبرى تتراوح بين ١٤٠ ألف إلى المليون ميل مربع، وذات الحجم المتوسط بين ٦٠ ألف و١٤٠ ألف ميل مربع، والدول الصغرى تتراوح بين ١٠ آلاف و٦٠ ألف ميل مربع، والدول الصغرى جدا هى التى تقل عن عشرة آلاف ميل مربع.

والواقع أن هذا التقسيم من حيث المساحة وليس من حيث القوة الفعلية للدولة، فكندا أكبر مساحة من الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها لا تعد كبرى أو عملاقة من حيث القوة الفعلية، وإنما فقط من حيث المساحة، ومثلها السودان وأستراليا والمملكة العربية السعودية والجزائر على سبيل المثال، بينما بريطانيا وفرنسا واليابان تعد دولا كبرى من حيث القوة الفعلية بينما هى ليست كذلك من حيث المساحة.

٥ ـ شكل الدولة The Shape of The State:

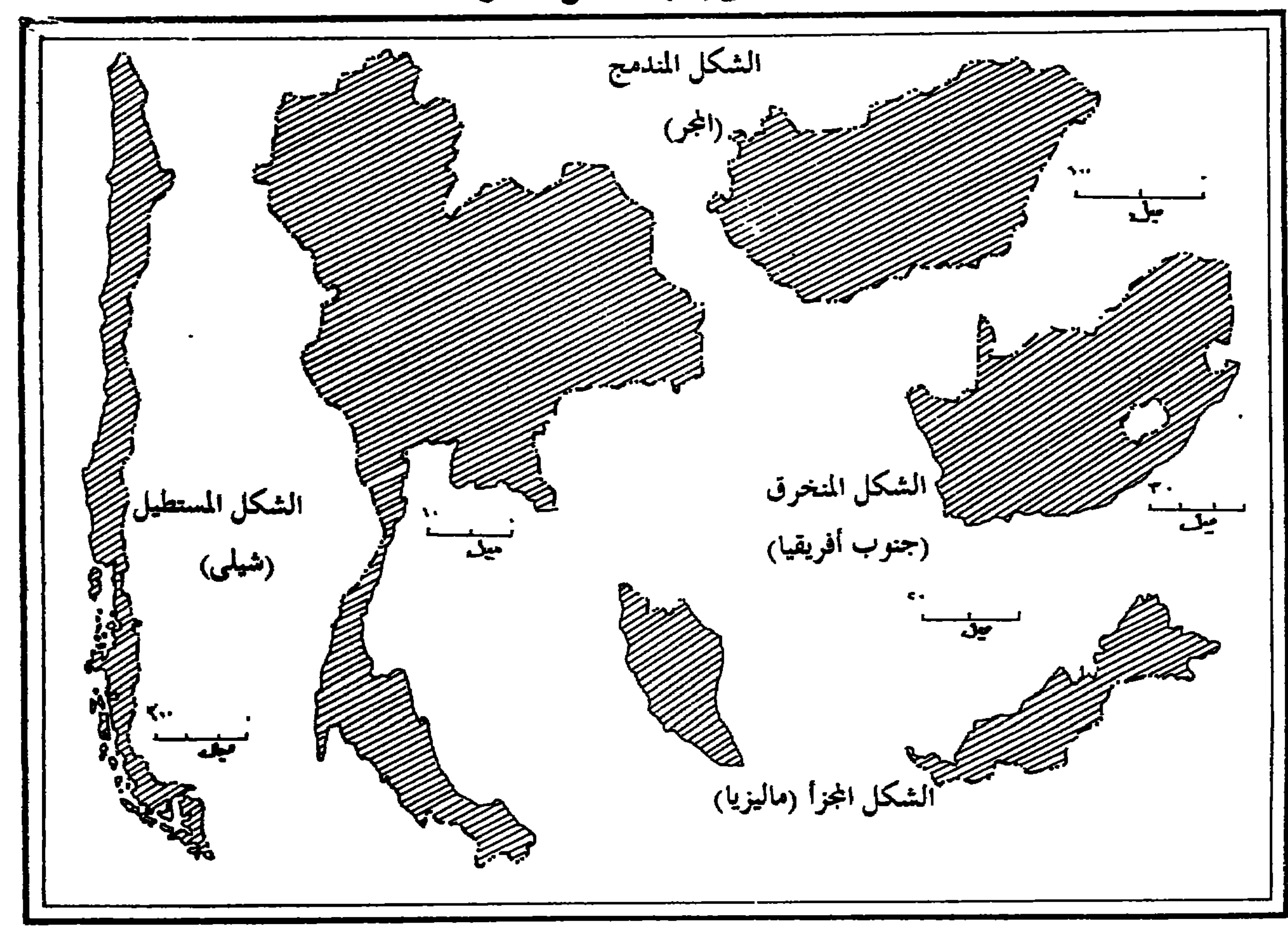
إن معظم الدول نمت من نواة صغيرة تبلورت فيها قوميتها، ومن هذه النواة انتشرت واتسعت حتى انتهت إلى حدود معينة تبعا لظروف جغرافية وتاريخية تختلف من دولة لأخرى.

والشكل المثالى للدولة أن تكون متماسكة متصلة الأجزاء وأن تكون هذه الحدود منتظمة بقدر المستطاع، وأقرب الأشكال للمثالية هو الشكل الدائرى أو المربع والأشكال القريبة منهما.

وأهمية هذه الأشكال المثلى تتركز فى ملاءمتها لأغراض الإدارة والدفاع والحكم؛ لأن الإدارة والحكم من نقطة مركزية على أبعاد متساوية يجعل السيطرة على أجزاء الدولة وحمايتها أمرا سهلا، كما أن جميع حدود الدولة تصبح متكافئة فى عدم قابليتها للاختراق، الأمر الذى يحمى هذه الدولة من الغزو الأجنبى. كما أن التماسك المساحى لأراضى الدولة يساعد على التلاحم والتكامل بين أجزائها.

ودول العالم تختلف فى أشكالها من دولة لأخرى (شكل ٥) وتبدو فى مجموعها بشكل عام على الوجه التالى:

شكل(٥) شكل الدولة



أ ـ الشكل المندمج (المنتظم) Compacted States:

إن الدول المندمجة تتميز بتماسك أجزائها بحيث لا يفصل بينها مناطق بحرية أو يكون بها أو لها جيوب بالدول الأخرى أو تكون لها أجزاء معزولة فى أراضى دولة أخرى. وحدود الدولة المندمجة ليست طويلة بالنسبة لمساحتها، مما يسهل عملية الدفاع عنها، والمحافظة على وحدتها واستقلالها. ومن الدول ذات الشكل المثالى فرنسا وسويسرا وبلچيكا ورومانيا وبولند والمجر ومصر وأورجواى.

والشكل المثالى للدولة يوفر لجيوشها المساحة الكافية للحركة والمناورة أو التقهقر ونقل الإمدادات بسهولة ويسر فى حالة الحرب، كما يساعد على إنشاء شبكة نقل ومواصلات جيدة بالدولة؛ وفى حالة السلم تسهل حركة النقل والتجارة، كما تستطيع الحكومة التحكم فى كل أجزاء الدولة بسهولة وبالتالى تحول دون انفصال أجزاء منها، كما أن الدولة المندمجة تساعد على انصهار السكان فى بوتقة واحدة مما ينمى الشعور القومى فى الدولة.

وبعض الدول تبدو مندمجة، لكن يظهر فيها البروز مما يجعلها تواجه بعض المشاكل إما لأن الجزء البارز يكون أهم جزء فى الدولة أو لأنه بعيد عن المركز كما يبدو من زائير حيث تأخذ الشكل المندمج فيما عدا منطقتين حيويتين، بل تعدان أهم مناطق زائير وهما: كاتنجا فى جنوب شرق الدولة حيث يوجد النحاس واليورانيوم وهما أهم موارد الدولة، والمنطقة الأخرى فى الغرب حيث تقع العاصمة والجهاز الإدارى. وتبدو هذه المنطقة فى شكل بروز يصلها بالمحيط الأطلنطى عن طريق متادى، وعادة يرجع السبب فى وجود البروز أو النتوء إلى ما يلى:

ـ حرمان الدولة من الوصول إلى الساحل مثل زائير كما ذكرنا من قبل ومثل بولند عندما أعطيت الممر البولندى (ممر دانزج) للوصول إلى بحر البلطيق.

ـ أن يفصل بين مناطق نفوذ دولتين كبيرتين مثل نتوء واخان بأفغانستان Wakhan Strip الذى أنشئ ليفصل الاتحاد السوفيتى فى الشمال عن مناطق النفوذ البريطانى فى الهند فى الجنوب.

ـ أن يحرم دولة من الوصول إلى البحر كنتوء بروسيا قبل الحرب العالمية الأولى الذى كان يفصل بولند عن بحر البلطيق.

- أن يصل دولة بنهر دولى مثل نتوء كابريفس Caprivis الذى يصل بين أفريقيا الجنوبية الغربية (ناميبيا) بنهر الزمبيزى والذى يسمى بقرن الماعز، وقد أصبح هذا الجزء هاما جدا بعد أن أنشأت فيه دولة جنوب أفريقيا العنصرية قاعدة عسكرية للدفاع عنها وذلك قبل تحرر جنوب أفريقيا من سيطرة البيض.

ب - الشكل المستطيل Elongated States:

يؤدى شكل الدولة المستطيل إلى كثير من المشكلات، حيث تطول الحدود السياسية مما يجعل احتمال تعرضها للخطر ممكنا إذ يصعب مراقبتها والدفاع عنها، كما أن الصلة بين العاصمة وبقية أجزاء الدولة قد تعترضها بعض العقبات الطبيعية ويصعب أن تكون على أبعاد متساوية من أطرافها وخاصة إذا كانت الدولة شديدة الاستطالة مثل شيلى أو النرويج أو إيطاليا.

ويؤدى الشكل المستطيل إلى التباين الحضارى كما يبدو بين جماعات اللاب فى شمال النرويج وبقية سكان الدولة، وأحيانا يؤدى هذا التباين الحضارى إلى الاختلاف السياسى كما يبدو من اختلاف جماعات الإيوى الموجودة فى جنوب توجو فى نظرتها السياسية عن تلك الموجودة فى الشمال، وكذلك تؤدى شدة الاستطالة إلى تنوع فى البيئات الطبيعية مما يؤدى إلى التباين فى الإنتاج الزراعى والحيوانى. وقد يترتب على هذا نزعة انفصالية لبعض أجزاء الدولة وخاصة فى غياب السلطة القادرة على السيطرة فى حالة تباعد أطراف الدولة.

والدول المستطيلة بعضها يمتد على طول الساحل مثل شيلى والنرويج والأرجنتين وفيتنام، وهذه الدول وخاصة شيلى والنرويج تعانى من عدم وجود خطوط سكك حديدية تغطى الدولة، ولذلك تعتمد على الملاحة البحرية فى الاتصال بأجزاء الدولة المختلفة، وهذه الوسيلة معرضة لمخاطر البحار والمحيطات التى تخضع لحالة البحر والظروف المناخية ومشاكل المد والجزر، أو العدوان على المياه الإقليمية لهذه الدول.

أما الدول المستطيلة الداخلية مثل تشيكوسلوفاكيا قبل انقسامها أخيرا ولاوس والنمسا فتتميز بوجود الحواجز الجبلية الممتدة على طول تلك الدول مما يعوق حركة المواصلات، وهذا بدوره يؤثر على العلاقة بين شعوب تلك الدول،

فقد أدت الحواجز الجبلية فى تشيكوسلوفاكيا إلى فصل الشعبين المتكون منهما الدولة وإلى عدم اندماجهما وتلاحمهما رغم مضى وقت من الزمن على توحيدهما ثم إلى انقسام الدولة أخيرا، وفى النمسا نفس الشىء حيث طالب الإقليم الغربى منها بالانفصال والانضمام إلى سويسرا نظرا لبعد المسافة بينه وبين العاصمة فيينا وقربه من سويسرا.

جـ ـ الشكل المجزأ Fragmented States:

إن تماسك الدولة فى مكان واحد يعد من أهم مقومات وحدتها والسيطرة على أراضيها وسهولة إدارتها، بينما تمزق الدولة وتجزئتها يعد ضعفا إستراتيجيا، إذ يصعب التحكم فى وقت السلم فى كل الأجزاء، كما يصعب الدفاع عنها فى وقت الحرب، ويقل احتكاك الناس ببعضهم البعض فى الدول المجزأة وبالتالى يضعف تماسكهم.

والدول المجزأة تنقسم إلى تجزئة بحرية وبرية:

١ ـ التجزئة البحرية وتتمثل فى مجموعة من الجزر التى تطول حدودها وبالتالى تواجه مشكلة عدم القدرة على الدفاع عن نفسها بالإضافة إلى صعوبة تحديد مياهها الإقليمية وحمايتها، حيث إن ضيق المسافة بين الجزر ووقوعها على طرق التجارة الدولية يجعل الدول البحرية الكبرى تطالب بتدويل الممرات الدولية حتى لا تقف المياه الإقليمية للدولة حجر عثرة فى سبيل التجارة الدولية، كما أن جيوشها سوف تتوزع على جميع سواحل الجزر فى حالة الاعتداءات الخارجية مما يضعف قوة الجيش، وقد يحدث صراع بين الجزر عند اختيار عاصمة الدولة فى أى جزء من أجزائها.

ويترتب على الربط بين هذه الجزر كثير من الصعوبات وكثير من النفقات كما فى كل من اليابان والفلبين وأندونيسيا والمملكة المتحدة، ففى أندونيسيا آلاف الجزر، والربط بين هذه الجزر والإبقاء على الروابط السياسية والقومية شىء ضعيف جدا، وكثيرا ما تقوم الاضطرابات وتظهر الدعوة للانفصال كما حدث عندما طلبت سومطرة أن تنفصل عن الدولة، وكذلك عندما انفصلت المناطق التى كانت خاضعة لليابان على السواحل الأسيوية، والأجزاء التى كانت تابعة للسويد على سواحل البلطيق.

٢ ـ التجزئة البرية وتتمثل فى تجزئة الدولة بريا بحيث تفصل بين هذه الأجزاء دول أخرى مثل دولة باكستان بعد استقلالها عن الهند، حيث قسمت إلى باكستان شرقية وباكستان غربية،وكان ذلك يمثل نقطة ضعف فى الدولة انتهى بانفصال القسم الشرقى ليصبح دولة بنجلاديش، والجزء الغربى الذى أصبح جمهورية باكستان الإسلامية، وكما حدث عندما اتحدت مصر وسوريا لتصبحا معا «الجمهورية العربية المتحدة» التى لم تستمر سوى أربع سنوات حيث انفصلت سوريا وعادت كما كانت دولة مستقلة وذلك نتيجة انفصال أجزاء الدولة عن بعضها البعض، وكذلك انفصال آلاسكا كولاية من الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن استمرار هذا الجزء وعدم محاولته الانفصال عن الدولة الأم مرجعه إلى ضعفه بحيث لا يستطيع الانفصال عن الدولة الأم، كما يفصل بحر مرمرة تركيا إلى قسمين أحدهما أسيوى والآخر أوربى.

٣ ـ وهناك دول تضم أجزاء برية وبحرية ومنها اتحاد ماليزيا الذى يضم شبه جزيرة الملايو البرى الذى يعد امتدادا لقارة آسيا كما يضم صباح وسرواك، ومثل إيطاليا التى تضم شبه الجزيرة الإيطالية وجزيرتى صقلية وسردينيا؛ والدانمرك التى تضم شبه جزيرة جتلند وجزيرة فن والجزيرة الصغرى والكبرى فى بحر البلطيق، والإمارات العربية المتحدة فى الخليج العربى.

د ـ الشكل المنخرق Perforated States:

أحيانا توجد بعض الدول محصورة فى داخل دولة أخرى أشبه بجزيرة محاطة بالدولة الأخرى من جميع الجهات بحيث لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق الدولة المحيطة بها مثل الفاتيكان فى إيطاليا وغامبيا فى السنغال وسان مارينو فى إيطاليا وسوازيلاند وليسوتو فى جنوب أفريقيا.

والدولة التى تكون فى مثل هذا الوضع عادة تكون فى موقف ضعيف، وتقع دائما تحت تهديد الدولة المحيطة بها، ولذلك ينبغى أن تكون دائما على علاقة طيبة بها، وقد اضطرت غامبيا إلى إقامة اتحاد مع السنغال فى عام ١٩٨٢ باسم «سنغامبيا» تجنبا لما تعانيه من جراء هذا الموقع.

وأحيانا توجد أجزاء من دولة فى داخل دولة أخرى وتأخذ صورا مختلفة، فقد تكون منفصلة تماما عن الدولة الأم وتحاط بدولة أخرى من جميع الجهات

بحيث لا يمكن الوصول إليها إلا بالمرور في الدولة المحيطة بها مثل برلين الغربية التي كانت محاطة بألمانيا الشرقية رغم تبعيتها لألمانيا الغربية قبل أن تتحد ألمانيا بشقيها الشرقي والغربي أخيرا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.

وقد تأخذ شكل جيب أو لسان أو نتوء يمتد من الدولة في دول أخرى مثل جيب واخان Wakhan الممتد من أفغانستان شرقا ليفصل بين روسيا والباكستان (مناطق نفوذ الاستعمار البريطاني سابقا)، ومثل الكمرون الممتد حتى بحيرة تشاد، والنتوء اليوناني الممتد من بلغاريا وبحر إيجة» ومثل اللسان الذي يطلق عليه قرن الماعز Caprivis Finger في الشمال الشرقي لجنوب غرب أفريقيا الذي يمتد شرقا حتى نهر الزمبيزي والذي يفصل بين أنجولا وزامبيا في الشمال وبتسوانا لاند في الجنوب.

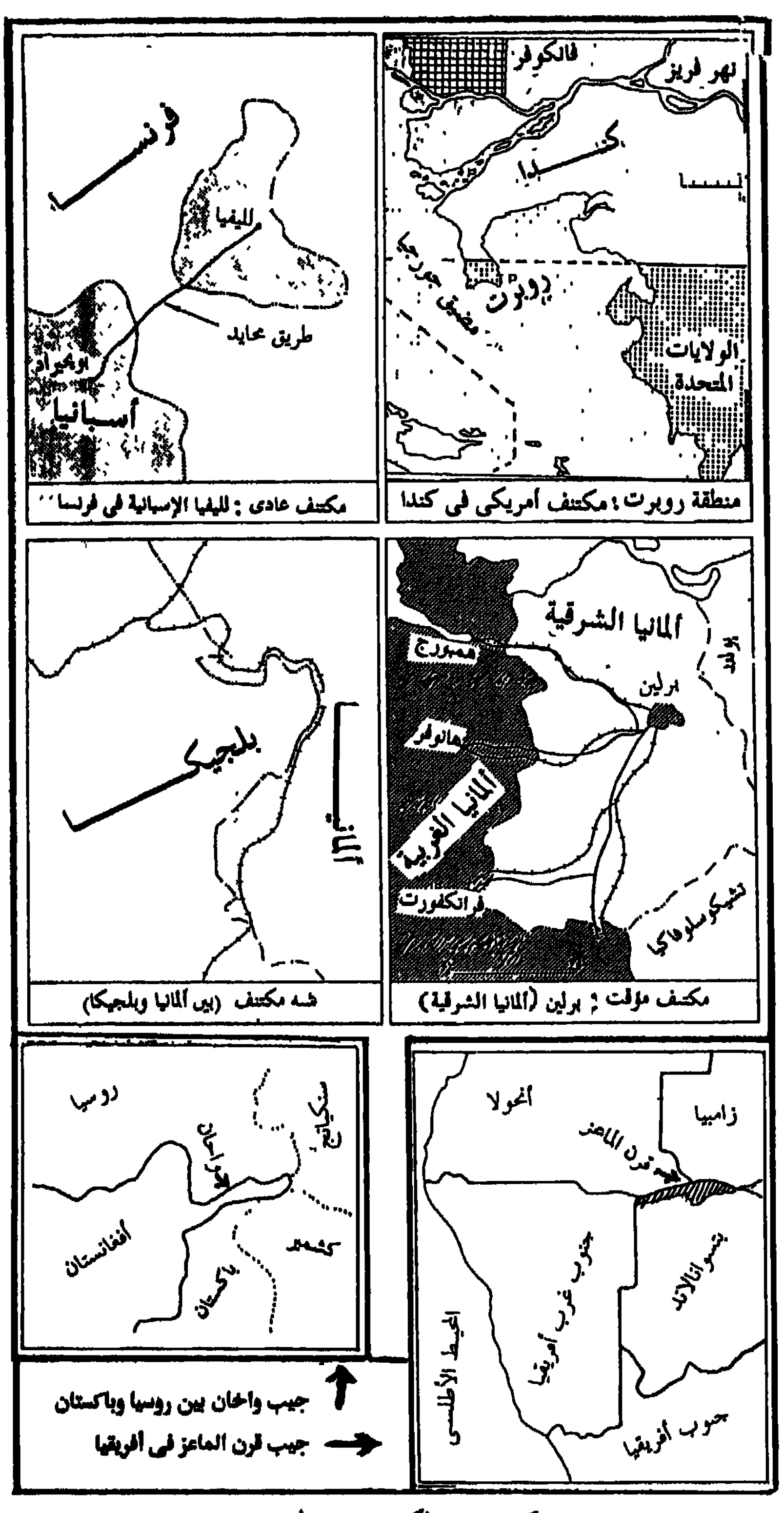
ويطلق على الجزء الذي يقع في دولة رغم تبعيته لدولة أخرى اسم «مُكْتَنِفْ Exclave»، وبالنسبة للدولة المحيطة به يسمى «مُكْتَنَفْ Enclave». ومن هذه المكتنفات لليڤيا Llivia الواقعة في فرنسا وتتبع أسبانيا[1]، وكذلك كامبيوني Cam-pione التابعة لسويسرا وتقع في إيطاليا، وأكبر المكتنفات عددا توجد على طول الحدود بين الهند وبنجلاديش.

وتسبب هذه المكتنفات (شكل ٦) والجيوب الكثير من المشكلات بين الدول المشتركة فيها مما يوجب عقد اتفاقات بينها بخصوص الاتصال بها وإدارتها نظرا لصعوبة موقعها بالنسبة للدولة الأم والدولة التي تحيط بهذا المكتنف أو الجيب.

٦ ـ الأنهار Rivers:

إن أهمية النهر بالنسبة للدولة تعتمد على طبيعة هذا النهر من حيث انحداره وطوله، ومقدار ما يحمله من مياه، وما ينتهي إليه هذا النهر، إذا كان سينتهي إلى بحار مغلقة كبحر قزوين، أو بحار مفتوحة كالبحر الأبيض المتوسط، أو ينتهي إلى محيط، وهذه أيضا تختلف من محيط لآخر. كما أن لطبيعة وادي النهر والظروف الطبيعية التي يمر بها مجراه أثرها الهام.

(1) Haim J. de Blij, Systematic Political Geography, New York 1973, p.42.



شكل (٦) المكتنفات والجيوب

وللأنهار جوانب متناقضة، منها السلبى كالفيضانات المدمرة، ومنها الإيجابى الذى يتمثل فى إرساباتها الغنية ومياه الرى المستمدة منها للزراعة، وكوسيلة للنقل والمواصلات، وقد كان لها الفضل فى نشأة الحضارات القديمة كتلك التى نشأت على ضفاف نهر النيل فى مصر، وعلى نهرى دجلة والفرات فى العراق؛ وكما كان لها الفضل فى نشأة بعض الوحدات السياسية التى قامت على ضفافها. كما أنها لعبت دورا هاما كحدود سياسية تفصل بين الدول. ومعظم الحدود السياسية التى ظهرت قديما بين بعض دول أوربا كانت حدودا نهرية، كما كانت سببا فى كثير من المشكلات بين الدول المتنازع عليها أو بسببها.

وللأنهار أهمية أخرى فهى تستخدم فى التخلص من المواد غير المرغوب فيها كصرف المجارى، وصرف المياه الزائدة عن حاجة الرى، أو مياه الأمطار التى تزيد عن حاجة الزراعة، وقد تستخدم فى الحصول على الطاقة الكهربائية المائية التى تعد من أرخص مصادر الطاقة.

وقد كانت وسيلة للتقدم البشرى باعتبارها طرقًا للمواصلات، كما كانت تتبعها الهجرات فى كثير من الأحيان، فقد كان نهرا سنت لورنس والمسيسبى فى الولايات المتحدة الأمريكية من المحاور التى امتدت على امتدادهما الممتلكات الفرنسية فى أمريكا الشمالية، فقد توغل المكتشفون الفرنسيون إلى داخل القارة عن طريقهما.

وكما تكون الأنهار عامل وصل، فإنها أحيانا تكون عامل فصل، بل تصبح من العوامل التى تساعد على وحدة الدولة، وذلك عندما تكون ذات اتساع كبير بحيث لا يمكن إقامة الكبارى عليها، أو تكون شديدة الانحدار بحيث لا تسمح بالملاحة، أو أن تعترضها الجنادل والشلالات، أو أن يكون المجرى بشكل خانق.

وبعض الأنهار يجرى فى دولة واحدة، وهذا النوع يعد من الأنهار الداخلية أو الوطنية، ومنها ما يجرى فى أكثر من دولة وهو ما يسمى بالأنهار الدولية، وهذا ما ينال اهتمام الجغرافية السياسية لما يترتب عليه من ضرورة الاتفاق بين الدول المطلة على هذه الأنهار على طرق استغلالها حتى لا تضار إحداها. والاتفاق يركز أساسا على الاستخدام الملاحى لهذه الأنهار، كما يركز على أسلوب توزيع مياه الأنهار المشتركة وطرق استغلالها.

أ ـ الملاحة فى الأنهار الدولية:

كانت الأنهار تستغل فى الملاحة منذ أقدم العصور، فقد كانت تعد المسالك الرئيسية فى كثير من الأحيان للكشف عن المناطق المجهولة، كما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت أنهارها التى تنحدر من جبال الأبلاش والمتجهة غربا عاملا مساعدا للتوسع غربا، وللوصول إلى المسيسبى، كما ساعدت على التوغل فى أمريكا الجنوبية عن طريق نهر الأمزون، ونفس الشىء فى نهر النيل الذى ساعد على كشف بعض مجاهل أفريقيا. كما استغلت الأنهار على نطاق واسع فى أوربا.

وقد كانت الملاحة تتعرض للصعاب نتيجة الضرائب الباهظة التى كانت تفرضها الدول التى كان النهر يجرى فى جزء من أرضها بدرجة قد تزيد عن قيمة السلعة المحمولة، ولذلك أخذت الدول تسعى لمواجهة هذه المشكلة، وذلك بإقرار مبدأ حرية الملاحة فى جميع أجزاء الأنهار الدولية الصالحة للملاحة من المنبع إلى المصب لكل الدول التى تمر بها هذه الأنهار. وكانت فرنسا من أولى الدول التى دعت إلى حرية الملاحة فى الأنهار الدولية كما حدث بالنسبة لنهر الشيلد الذى ينتهى فى أنفرس Anverse ببلچيكا الذى يعد أول نهر دولى يسمح فيه بالملاحة لجميع الدول التى تقع عليه بعد أن كان مغلقا بواسطة الهولنديين، ولكن فرنسا استطاعت أن ترغم هولند فى عام ١٧٩٢ على أن تطلق حرية الملاحة فى هذا النهر،وبذلك أصبح هذا النهر يعد ملكية مشتركة لجميع الدول التى يمر فى أراضيها.

وقد تبع ذلك مجموعة من الاتفاقات الدولية بشأن الملاحة فى الأنهار الدولية وأهمها ما يلى:

١ ـ عقب الحرب النابليونية انعقد مؤتمر ڤيينا عام ١٨١٤ بهدف إعادة الاستقرار فى أوربا؛ وقد تضمنت قرارات المؤتمر بعض الجوانب الخاصة بحرية الملاحة فى الأنهار الدولية المتمثلة فى أنه على الدول التى يفصل أراضيها أو يعبرها نهر ملاحى أن تعقد اتفاقيات فيما بينها، على أن تكون الملاحة حرة على طول مجارى الأنهار من النقطة التى تصلح فيها للملاحة حتى المصب، ولا يمنع

استخدامها على أحد طالما كان الاستخدام للأغراض التجارية. وقد طبق ذلك على أنهار الميز والشلد والراين وروافدها.

٢ ـ عقب حرب القرم عقدت معاهدة باريس فى عام ١٨٥٦، وفى هذه المعاهدة أقرت حرية الملاحة فى نهر الدانوب على أسس الملاحة الدولية التى أقرها مؤتمر ڤيينا فى عام ١٨١٤، وذلك لما لأهمية نهر الدانوب الذى يمر بثماني ل تمتد من ألمانيا فى وسط أوربا إلى رومانيا فى جنوبها الشرقى على البحر الأسود. وقد كانت الملاحة فى هذا النهر لفترة طويلة تخضع لإرادة الدول التى يجرى فيها، إلى أن تقرر فى هذه المعاهدة إنشاء هيئة خاصة تتولى تنظيم الملاحة فى هذا النهر وهى «اللجنة الأوربية للدانوب». وقد أعيد تنظيم الملاحة فى الدانوب بعد الحرب العالمية الأولى فى معاهدة ڤرساى، وطبقا لاتفاقية خاصة فى باريس عام ١٩٢١.

٣ ـ فى عام ١٨٦٨ عقب امتداد حدود فرنسا إلى نهر الراين أصبح هذا النهر يمر بدول سويسرا وألمانيا وفرنسا وهولند، فعقدت اتفاقية مانهايم Manheim التى نصت على إزالة جميع القيود التى كانت مفروضة على الملاحة فى هذا النهر وأصبح مفتوحا للملاحة الدولية.

٤ ـ فى عام ١٩١٩ عقدت معاهدة ڤرساى التى تعد أول معاهدة تحتوى على قواعد ذات طبيعة عامة بشأن الأنهار الدولية، فقد أضافت ثلاثة أنهار لقائمة الأنهار الدولية المتفق عليها فى أوربا،وهى أنهار: الألب والأودر والمجرى الأعلى للدانوب. وقد تكونت لجنة مشتركة لكل نهر منها لتنظيم الملاحة والإشراف عليها.

٥ ـ فى عام ١٩٢٠ عقدت معاهدة لتنظيم الملاحة الدولية فى أنهار: نيمن Niemen، وڤستولا Vistula، وموراڤا Morava، وتيسا Tisa، وبروت Prut بحيث يسمح بالملاحة فى هذه الأنهار لجميع الدول.

٦ ـ فى عام ١٩٢١ عقد اتفاق فى برشلونة على أن تكون الملاحة الدولية، قاصرة على الأنهار الدولية الصالحة للملاحة وعلى القنوات الجانبية التى تنشأ للتغلب على العقبات التى تعترض هذه الأنهار، كما نص الاتفاق على أن تكون الرسوم التى تدفع لاستخدام هذه الطرق المائية تخصص للإنفاق على الخدمات

وإقامة الأرصفة وتعميق وتحسين الممرات المائية، وعلى أن تكون قيمتها مقبولة، والمعاملة بالتساوى بين جميع المنتفعين بهذه الممرات.

٧ - فى عام ١٨٤٧ اتفقت إيران وتركيا باعتبار أن العراق كان جزءا منها فى ذلك الوقت على الاستخدام المشترك لنهر شط العرب لكل من العراق وإيران، ولكن الحد السياسى كان يسير مع الشاطئ الإيرانى ولم يكن فى وسط مجرى النهر. وعندما اكتشف البترول وأنشئت معامل البترول فى المنطقة زادت أهمية شط العرب، ومن هنا بدأت إيران تسعى لتعديل الحد السياسى وتحريكه ليكون وسط النهر. وقد نجحت إيران فى تحقيق ذلك فى عام ١٩٧٤ بالاتفاق الذى تم بين الدولتين فى الجزائر، والذى بموجبه أصبح الحد السياسى يسير وسط النهر، وأصبحت حقوق الملاحة من حق الدولتين. وفى مقابل ذلك تتخلى إيران عن مساندة الأكراد وتتوقف عن افتعال حوادث الحدود بين الدولتين.

٨ - فى عام ١٨٤٨ عقدت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقا مع المكسيك للاستخدام المشترك لنهر ريو جراند Rio Grande ونهر كلورادو Colorado.

٩ - فى عام ١٨٥١ اتفق مع البرازيل على السماح لبيرو بالملاحة الدولية فى نهر الأمزون للوصول إلى المحيط الأطلسى، ولغيرها من الدول التى تستخدم هذا النهر للأغراض التجارية.

١٠ - فى عام ١٨٧١ عقدت اتفاقية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين بريطانيا نيابة عن كندا بشأن حرية الملاحة فى نهر سنت لورنس، وقد توسعت هذه الاتفاقية لتشمل البحيرات العظمى والقنوات التى أنشئت لتسهيل الملاحة بها.

١١ - فى عام ١٨٨٥ اتفق على أن يفتح الكونغو روافده أمام جميع الدول، وامتدت هذه الاتفاقية لتشمل نهر النيجر، واتسعت فيما بعد لتضم الأنهار الداخلية وبحيرات وسط أفريقيا لتصبح جميعها مفتوحة أمام الملاحة الدولية.

ب - تقسيم مياه الأنهار الدولية:

إن الأنهار تصبح ذات أهمية كبيرة وبصفة خاصة فى المناطق الجافة، حيث يعد النهر شريان الحياة فى الدول التى يمر بها، كما فى مصر والباكستان والعراق. وعندما يكون جريان النهر بأكمله فى داخل الدولة لا تكون هناك أية مشكلات

حيث يعد النهر مياها داخلية، لكن المشكلة تظهر عندما يجري النهر فى أكثر من دولة، كما فى هولند التى تتحكم فى دلتا أنهار الراينْ والشلد والميز. فقد حدث الكثير من المشكلات بين هولند وبلچيكا بشأن الأنهار المشتركة بينها كنهر الميز ونهر الشلد بسبب كميات المياه التى تسحب من هذه الأنهار إلى القنوات، وكما يحدث بالنسبة لاستخدام مياه نهر النيل الذى يجرى فى مجموعة من الدول وينتهى فى مصر، ومثل نهر السند وروافده فى كشمير والهند وباكستان، ومثل نهرى دجلة والفرات التى تشارك فى مياههما تركيا والعراق، كما تشارك سوريا معهما فى مياه نهر الفرات، ومثل مياه نهر سنت لورنس المشترك بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتطلب الأمر تنظيم استخدام مياه البحيرات العظمى التى تؤثر فى مستوى جريان نهر سنّت لورنس البالغ الأهمية فى حركة الملاحة. ونظرا لازدياد الحاجة للمياه تمشيا مع زيادة عدد السكان، ثم ظهور عامل آخر وهو الاستفادة من بعض الأنهار فى توليد الطاقة الكهربائية، فقد أصبح من الضرورى وضع ضوابط لاستخدام مياه هذه الأنهار،ولذلك وضعت القوانين التى تنظم استخدام مياه الأنهار الدولية، وتنص هذه القوانين على «أن الدولة ليس من حقها إيقاف أو تحويل مجرى النهر الذى يجرى منها إلى دولة مجاورة، كما أنه ليس من حقها أن تستخدم مياه النهر بأى شكل يؤدى إلى الإضرار بمصالح دولة مجاورة أو يمنعها من الانتفاع السليم بمياه النهر».

ولذلك فقد عقدت مجموعة من الاتفاقيات الدولية التى تتناول تقسيم المياه التى تجرى فى الأنهار الدولية، ومن هذه الاتفاقيات ما يلى:

١ ـ اتفاق بين السويد والنرويج فى عام ١٩٠٥ حول تقسيم الموارد المائية المشتركة بينهما بالطريقة التى تضمن عدم الإضرار بمصلحة أى طرف منهما.

٢ ـ اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك على تقسيم مياه نهر ريو جراند Rio Grande بينهما.

٣ ـ اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا حول الاستفادة من مياه نهر ملك Milk ونهر سانت مارى Saint Marie، حيث اتفقت الدولتان على استغلال الموارد المائية التى تجرى فى كل منهما بالصورة التى تحقق مطالبها بشرط عدم الإضرار بمصالح الدولة الأخرى.

٤ ـ اتفاق بين فرنسا وإيطاليا فى عام ١٩١٤ حول استغلال مياه نهر روچا Roga وروافده فى توليد الطاقة الكهربائية فى كل منهما.

٥ ـ اتفاق فى عام ١٩٢٢ بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك حول تقسيم مياه نهر كلورادو Colorado بينهما.

٦ ـ اتفاق فى عام ١٩٦١ بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بشأن تقسيم مياه نهر كولومبيا Columbia الذى ينبع من جبال روكى ثم يجرى فى مناطق جافة، وبذلك تصبح الحاجة ماسة إلى مياهه، ولذلك نصت الاتفاقية على بناء السدود على هذا النهر وروافده الرئيسية فى جبال روكى لتنظم جريانها والاستفادة من مياهها سواء فى مشروعات الرى أو توليد الطاقة الكهربائية.

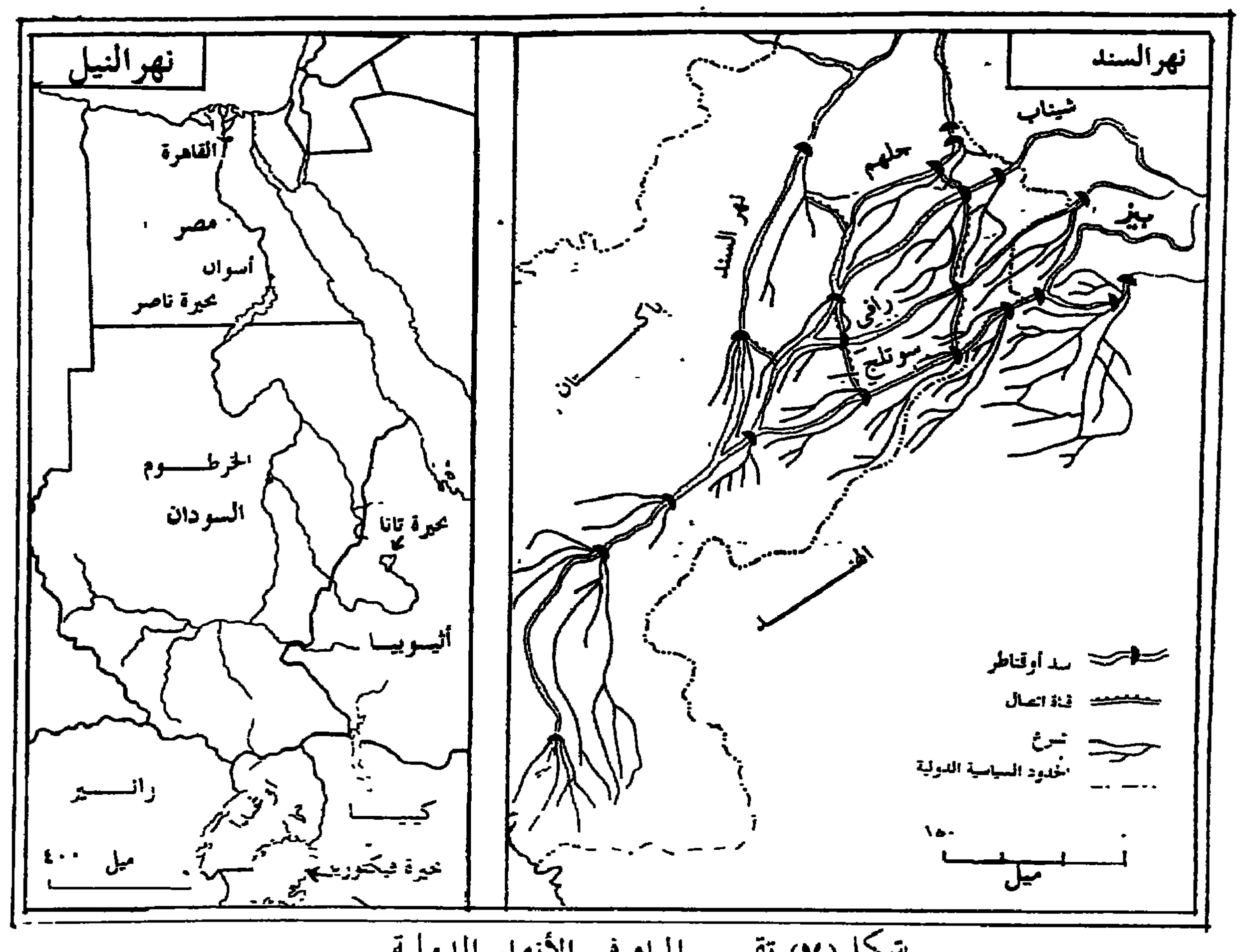
٧ ـ اتفاق فى عام ١٩٠٧ بين كمبوديا ولاوس وتايلاند وفيتنام لتنظيم استغلال مياه نهر الميكنج Meking المشترك بينهم.

٨ ـ اتفاق فى عام ١٩٦٠ بين الهند وباكستان لتنظيم الاستفادة من مياه نهر السند وروافده يقضى بأن تستفيد الهند من مياه الروافد الشرقية للنهر (رافى Ravi وبيس Beas وسوتليج Sutlej) لرى الأراضى الواقعة إلى الجنوب من رافد سوتليج Sutlej وذلك فى مقابل أن تقوم الباكستان باستغلال مياه جهلوم Jehlum وشيناب Chenab التى تخرج من الهند أو كشمير الهندية، وبذلك تم تقسيم المياه بين الهند وباكستان بحيث يصبح اعتماد باكستان على الروافد الغربية، بينما تكون مياه الروافد الشرقية بأكملها من نصيب الهند، وذلك رغم حاجة الباكستان الماسة للمياه الأمر الذى يدعوها لإقامة السدود والمشروعات الهندسية الضرورية لتنظيم الاستفادة من المياه بأقصى قدر ممكن (شكل ٧).

٩ ـ اتفاق بين مصر والسودان لتنظيم استغلال مياه نهر النيل والذى سنتناوله بشىء من التفصيل فيما يلى:

اتفاقية نهر النيل بين مصر والسودان:

نظرا للأهمية الكبيرة لنهر النيل فإن مصر تسعى دائما لتأمين حقوقها فى مياهه منذ وقت طويل وذلك بالاتفاق مع الدول المستفيدة من نهر النيل وبصفة خاصة السودان (شكل ٧) الذى يعد الدولة الوحيدة التى تشارك مصر من حيث



شكل (٧) تقسيم المياه في الأنهار الدولية

الحاجة المستمرة إلى المياه نظرا لتمتع السودان بمساحات كبيرة من الأراضى الصالحة للزراعة وبصفة خاصة فى إقليميها الأوسط والشمالى، كما أن نهر النيل يعد المصدر الأساسى للمياه بالنسبة لمصر، فمصر تعد «هبة النيل» كما أشار إلى ذلك هيرودوت قديما، ولهذا السبب كان توجه مصر نحو الجنوب حيث منابع النيل بهدف تأمين وصول المياه والحيلولة دون وقوع منابع النيل فى أيدى قوى أخرى معادية لمصر.

ولذلك سارت جهود مصر فى هذا المجال بخطوات عديدة وما زالت حتى الوقت الحاضر كما يبدو مما يلى[١]:

* كانت مصر مهيمنة على حوض النيل وذلك منذ أن ضم محمد على السودان إلى مصر ومن بعده إسماعيل الذى امتدت فتوحاته إلى مديرية خط الاستواء (أوغندا حاليا) إلى أن وقعت مصر تحت الاحتلال البريطانى فى عام ١٨٨٢، وبالتالى أصبح حوض النيل تحت سيطرتها فيما عدا أثيوبيا التى استقلت فى عام ١٨٩٦ بعد طرد الإيطاليين منها[٢].

* بعد أن أصبحت مصر والسودان تحت السيطرة البريطانية قامت كل من بريطانيا وإيطاليا بتوقيع بروتوكول روما فى ١٥ أبريل ١٨٩١[٣] الخاص بتعيين الحدود بين أرتيريا والسودان والذى نصت مادته الثالثة على تعهد الحكومة الإيطالية بالامتناع عن إقامة أية أعمال على نهر العطبرة قد يكون من شأنها التأثير على كمية مياه النهر باعتباره أحد الروافد الأساسية التى تغذى النيل المصرى بالمياه وقت الفيضان.

* اتفاقية أديس أبابا فى ١٥ مايو ١٩٠٢ بين بريطانيا وأثيوبيا والتى تعهد بموجبها ملك أثيوبيا بعدم إقامة أية مشروعات على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو على نهر السوباط يكون من شأنه التأثير على نهر النيل وبألا يسمح بإقامة مثل هذه المشروعات إلا بعد الاتفاق مع الحكومتين البريطانية والسودانية.

(١) على أحمد هارون. الموارد المائية والتنمية الزراعية فى مصر ندوة الجغرافية والتخطيط الإقليمى ٢٥ - ٢٧ فبراير ١٩٩٢ - جامعة الإسكندرية

(٢) لجيب فهمى سعيد أزمة مياه السيل: تطورها واقتراحات حلها ندوة أزمة مياه النيل. ٢٤،٢٥ مارس ١٩٩٠ - كلية الزراعة - جامعة القاهرة

(٣) حامد سلطان. القانون الدولى العام فى وقت السلم دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٩، ص٥٥٦

* معـاهدة لندن فى مايو ١٩٠٦ بـين كل من بريطانيا وبلچيكا التى نصت مادتهـا الثالثـة على تعهد الحكومـة المستـقبلة للكونغو بعـدم السماح أو إقـامة أى إنشاءات على نهر السمليكى (أحد روافد نهر النيل) أو بالقرب منه يكون من شأنه إنقاص حجم المياه الداخلة إلى بحيرة ألبرت دون موافقة حكومة السودان.

* اتفاق ١٣ ديسمبر ١٩٠٦ بين كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا الذى تنص مادته الرابعـة بتعهـد أطرافه بالمحـافظة على وحدة أثيوبيـا وعلى مصالـح بريطانيا ومصر فى حوض النيل وخاصة ما يتعلق منها بتنظيم مياه النهر وروافده.

* معاهدة ٣ فبراير ١٩١٥ بين كل من بريطانيا وبلچيكا التى تحددت بموجبها حدود السودان مع كل من أوغندا والكونغو، كما تعهدت كل من السودان والكنغو (زائير) واوغندا بعدم اتخاذ أى إجراء يحد من تصـرفات نهر سمليكى وإيسالجو أو خفض مناسيب بحيرة ألبرت[1].

* اتفاق بين بريطـانيا وإيطاليا فى شكل مـذكرات فى الفـترة من ١٤ ـ ٢٠ ديسمبـر ١٩٢٥ والذى اعترفت فيـه إيطاليا بحقوق الأولوية المائيـة لكل من مصر والسودان على النيلين الأزرق والأبيض وروافدهما إلى جانب تعهدها بالامتناع عن القيام بأى عمل يكون من شأنه تعديل حجم المياه فى هذه الأنهار.

* اتفاقيـة ٧ مايو ١٩٢٩ والتى كانت فى شكل مـذكرات متبادلـة بين مصر وبريطانيا نيـابة عن السودان، تلك المذكـرات التى عرفت باتفاقـية ميـاه النيل عام ١٩٢٩ والتى كان موضوعها الأساسى تقسيم مياه النيل بين مصر والسودان، والتى اعترفت فيها بحقـوق مصر التاريخية فى مياه النيل، كما أقرت فـيها مصر بحقوق السودان فى المياه الكافـية لنموه طالما كانت حـقوق مصر من ميـاه النيل مصونة لا تمس، وعلى أساس ضمان الكميات اللازمة للـرى فى مصر وقتها والتى بلغت نحو خمسة مليون فدان قدر لها ٤٨ مليار م^{3} مقابل ٤ مليار م^{3} للسودان.

* اتفاقية لندن فى ٢٢ نوفمبر ١٩٣٤ بين بريطانيا (باعـتبارها صاحبة السيادة على تنجانيقا)، وبلچـيكا (باعتبارها صاحبة الـسيادة على رواندا وبوروندى) بشأن نهر كاجيرا. وقد نظمت هذه الاتفاقية الانتفاع بمياه نهر كاجيرا على النحو الذى لا يضر بمصالح الدول الأخرى.

(١) لجيب فهمى سعيد، مرجع سابق، ص٤

* اتفاقية عـام ١٩٣٢ بين مصر وبريطانيا بشأن مشـروع خزان جبل الأولياء الذى نصت عليه الاتفاقية . . وقد قدرت الطاقة التخزينية لهذا المشروع بنحو ٣,٥ مليار م^{3} من المياه سنويا.

* اتفاقيــة «سد أوين» فى ٣٠ مايو ١٩٤٩ بين كل من مصر وبـريطانيا نيابة عن أوغندا والتى وافقت مصر بموجـبها على قيام هيئة كـهرباء أوغندا للقيام بإدارة السد على مخـرج بحيرة ڤيكتوريا، كمـا تتولى تنظيم تصريف الميـاه تحت إشراف المهندس المقيم المصرى.

* اتفاق بين مصر وبريطانيا فى شكل مذكرات مـتبادلة بينهما فى ٢٠ فبراير ١٩٥٠ من أجل التعاون المشترك فى مجال الأرصاد الجوية والمائية فى نطاق حوض النيل[1].

كمـا واصلت حكومـات ما بعـد ثورة يوليو ١٩٥٢ اهتـمامـها بنهـر النيل وحرصهـا على تأمين حصولها على المياه اللازمـة لمصر، لكن تأمين منابع النيل لـم يعد من خلال إخضـاعها أو من السيطرة عليها كمـا كان عليه الحال فى ظل حكـم أسرة مـحمـد علي،وإنما من خـلال تحريرها من الاسـتعـمار وصـداقة الشـعوب والحكومات فى كل من السودان وأوغندا وكينيا وغيرها من دول حوض النيل، وإن كـانت السودان قـد اختـصت بعلاقـات متـميـزة وذلك للاعتـبارات التـاريخيـة والچيـوبوليتكـية التى خلقت نوعـا من التكامل التاريخى والـطبيعى بـين السودان ومصر، إذ يعد السودان عـمقا إستراتيچيا حيـويا للأمن القومى المصرى، بالإضافة إلى وضع السودان الخاص بالنسبة لمسألة مـياه النيل بالمقارنة بغيره من دول الحوض الأخرى.

فالســودان يكاد يكون الدولة الوحـيدة حتى الآن من بين دول حـوض النيل التى تشارك مصر من حيث حـاجتها المستمرة إلى المياه حيث تعتـمد إلى حد كبير على الرى وخاصــة فى إقليمها الأوسط والـشمالى. كمـا أن السودان تكاد تكون الدولة الوحـيدة من بين دول حـوض النيل التى تتمـتع بتوافـر الأراضى الصــالحة للزراعة أو القابلة للاستزراع.

---

(١) أحمد حسن الرشيدى ـ مياه النيل فـى سياسة مصـر الخارجية، ندوة أزمة مـياه النيل، ٢٤، ٢٥ مارس ١٩٩٠ ـ كلية الزراعة ـ جامعة القاهرة، ص١١.

وتمشيا مع هذه الظروف تخلت مصر عن فكرة ضم السودان. وتنفيذا لذلك عقدت اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ مع بريطانيا والتى حصل السودان بموجبها على استقلاله فى يناير عام ١٩٥٦.

وقد تبع استقلال السودان العمل على التعاون الثنائى بين مصر والسودان بهدف الانتفاع بمياه النيل على النحو الذى يرعى مصالح البلدين، ولذلك قامت مصر بالتشاور مع حكومة السودان من أجل إقامة مشروع السد العالى والتى انتهت باتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩ التى عقدت بين مصر والسودان، تلك الاتفاقية التى أكدت حق مصر التاريخى فى مياه النيل طبقا لاتفاقية عام ١٩٢٩، كما أنها وضعت إطارا قانونيا لتنظيم العلاقة بين البلدين فيما يتصل بمياه النيل على النحو التالى:

* تقوم مصر بإنشاء السد العالى جنوب أسوان، ويقوم السودان بإنشاء خزان الروصيرص على النيل الأزرق.

* توزع حصيلة مخزون مياه السد العالى على أساس ١٤,٥ مليار م^{3} سنويا للسودان مقابل ٧,٥ مليار م^{3} سنويا لمصر وما زاد عن ذلك يقسم مناصفة بين البلدين.

* يتعاون البلدان فى مواجهة دول حوض النيل الأخرى فيما يتعلق بمشروعات تنظيم وضبط واستغلال مياه النيل.

* تقدم مصر تعويضا للسودان قدره ١٥ مليون جنيه مصرى مقابل الأضرار التى تترتب على إنشاء بحيرة السد العالى.

كما تقوم مصر باتباع سياسة متوازنة فيما يتعلق بالصراع الداخلى فى السودان أو الصراعات الإقليمية بين دول حوض النيل، حيث تتجنب الانحياز إلى طرف من الأطراف، بل تسعى إلى تقريب وجهات النظر بين هذه الدول وتسعى للصلح بينها بقدر طاقتها، بالتعاون بين هذه الدول، ذلك التعاون الذى أخذ شكلا تنظيميا عرف «بمنظمة دول الإندوجو» وهو الذى يضم مجموعة دول حوض النيل (مصر والسودان وأثيوبيا وكينيا وتنزانيا وأوغندا وزائير وبوروندى ورواندا).

(١) علاء الحديدى، السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه النيل، ندوة أزمة مياه النيل، ٢٤، ٢٥ مارس ١٩٩٠، كلية التجارة ـ جامعة أسيوط ص١٥.

٧ ـ المضايق والقنوات الدولية:

أولا ـ المضايق الدولية:

المضيق عبارة عن ممر مائى طبيعى ضيق يفصل بين إقليمين ويصل بين مسطحين مائيين، وهذا التعريف الجغرافى للمضيق ليس مطابقا لتعريفه القانونى، فليس كل مضيق جغرافى يخضع لأحكام القانون الدولى لارتباط ذلك بمشكلة اتساع المياه الإقليمية لكل دولة التى لم تحسم حتى الآن على المستوى الدولى.

وارتباط موضوع اتساع المياه الإقليمية بتعريف المضيق الدولى ينبثق من أن الدولة تفرض سيادتها الكاملة على المياه الإقليمية، ولا يقيدها فى هذه الممارسة إلا التزامها بالسماح بحق المرور البرىء لسفن الدول الأخرى. وهذا الامتداد للمياه الإقليمية ما زال الاختلاف بشأنه قائما. فمن بين الدول من يعد مياهه الإقليمية بثلاثة أميال بحرية ومن الدول من يصل بها إلى مائتى ميل، وبعض الدول تتراوح بين الاثنين. وهنا تبرز المشكلة،فهل هذا الامتداد للمياه الإقليمية يشمل المياه التى تشكل المضيق الذى قد يقل أو يزيد عن امتداد المياه الإقليمية للدولة؟. إن امتداد المياه الإقليمية فى المضايق لن يستقر إلا بعد الاتفاق حول امتداد المياه الإقليمية، وهذا ما زال حتى الآن يعد أمرا صعبا.

وقد ارتكز مفهوم المضيق الدولى فى البداية على المفهوم الجغرافى للمضيق، أى على فكرة وصل المضيق لمسطحين مائيين، وقد ورد هذا المفهوم فى اتفاقية قانون البحار التى وضعها معهد القانون الدولى عام ١٨٩٢، ثم جاء بعد ذلك فى مؤتمر لاهاى للسلام عام ١٩٠٧، كما ورد فى اتفاقية كوبنهاجن عام ١٨٥٧ التى نظمت المرور فى المضايق الدانمركية ومعاهدة بوينس أيرس عام ١٨٨١ المرتبطة بمضيق «ماجلان»، ومعاهدة واشنطن عام ١٨٤٦ التى فتحت مضيق «جُون فوكا» للملاحة الدولية[1].

وفكرة الاعتماد على المفهوم الجغرافى للمضيق تستند على منطق سليم، إذ كيف يمكن إعاقة الملاحة فى هذه المضايق الطبيعية التى تعد مداخل للبحار التى تخضع لحرية الملاحة.

---

(١) عمر عبد الفتاح خليل. مضيق تيران فى ضوء أحكام القانون الدولى. القاهرة ١٩٨٠، ص١٤

ولكن معيار المضيق الدولى أخذ اتجاهـا آخر فى الفترة الأخيرة وذلك لظهور مشكلة مرور السفن الحربيـة فى المضايق الدولية وما ترتب على مرورها من شكوك وجدل، فلـم تكتف الدول بأن يكون المضيق رابطا بـين البحار الـعامة فـقط لكى يسمح بمرور السفن الحربية، وإنما لابد أيضا أن يكون طريقا للمواصلات البحرية، أى مستخدما للملاحة الدولية،وذلك بناء على حكم أصدرته محكمة العدل الدولية فى عام ١٩٤٩ بـشأن النزاع الإنجليـزى الألبانى فى مـضيق «كورفو» الواقع على الحدود الألبانية اليونانية. وقد جـاء مؤتمر البحار بجنيف عام ١٩٥٨ فأكد ذلك بأن توسع فى مفـهومها بأن أخـضع المضايق التى قلما تستـخدم للمرور لقاعـدة حرية الملاحة.

ضوابط المرور فى المضايق الدولية:

رغم تأكيد حرية المرور فى المضايق الدوليـة، غير أن تطبيق هذا الحق يشوبه عدم الاستـقرار، وهذا يرجع إلى عدم الاتفـاق على معايير توضح ذلك لصـعوبة التوفيق بين متطلبات المـلاحة الدولية ومصالح الدول الشاطئية فى ميـاهها الإقليمية العامة، وفى المضايق بصفة خاصة.

ونظرة إلى كلمـة «مرور برىء» يفـهم منها أن كلمـة «مرور» تمثل المصـالح الدولية فى مرور حر غير معرقل؛ وكلمة «برىء» تشير إلى أن يكون هذا المرور عبر المضيق غير ضار بسلامة ونظام وأمن الدول الشاطئية.

وحق المرور فى المضايق يعنى حق السفن فى العبور بعد أن بدأت رحلتها فى المضيق إلى آخر نقطة خارجة عنه، وبالتالى فهو أضيق فى مفهومه من مفهوم حرية الملاحة التى تشـمل الإبحار بين الموانى الواقعـة فى المضيق، فالمرور يرتبط بوظيـفة المضايق الجـغرافيـة فى كونه يربط بين البـحار العامـة، ولذلك فإن البـقاء والتنقل والرسو والتردد بين مناطق المضيق تخرج عن مفهـوم المرور، وهى غير مسموح بها إلا فى حالة الضرورة الملاحية أو باستخدام القوة.

وعلى السفن المارة فى المضـيق أن تلتزم باحترام القـوانين والنظم التى تسنها الدولة الشـاطئية مـثل القوانين الملاحـية والصـحيـة وقوانين الأمن والحفـاظ على الثروات الطبيعية الحية وغير الحية. كما أن للدول الشاطئية الحق فى منع المرور غير البـرىء، وفى وضع النظم والقواعـد التى تنظم بها المرور عـبر المضـيق لتضـمن سلامتها وأمنها وحماية مصالحها.

وعلى الدول الشاطئية عدم عرقلة المرور البرىء، كما أنها ملزمة بالتحذير من أى أخطار ملاحية فى مياهها الإقليمية.

ومما سبق نرى أن مبدأ فتح المضايق الدولية للمرور البرىء أصبح قاعدة مستقرة من قواعد القانون الدولى. ولم يعد من حق الدولة الشاطئية أن تحصل على رسوم على السفن الأجنبية لمجرد عبورها فى المضايق التى تقع فى مياهها الإقليمية وتصل بين مسطحين مائيين من البحار العامة أو التى تصل بين البحار العامة بالمياه الإقليمية لدولة ثالثة.

وعلى الرغم من هذا الاستقرار فإن هناك خلافا حول هذا المبدأ من حيث ضوابطه وحدوده، وحقوق السفن وواجباتها، وكذلك الدول الشاطئية ومدى حقها فى إيقاف المرور إذا تعارض مع أمنها، كما أن هناك غموضا فى مفهوم المرور بالنسبة للسفن الحربية والسفن الذرية وحاملات النفط التى تسبب أضرارا لدول المضيق.

ونظرا لهذه الظروف فقد نادت بعض الدول بأن يطبق هذا الحق فى كل مضيق على حدة حسب ظروفه؛ وذلك لأن القواعد التى تصلح لمضيق قد لا تصلح لآخر،لاختلاف الظروف السياسية والإستراتيچية والجغرافية والچيولوچية ومدى أهمية كل مضيق للجماعة الدولية. ويؤكد ذلك ما نراه من اختلاف فى القواعد التى نظمت الملاحة عبر المضايق التركية والدانماركية وجبل طارق ومضيق ماجلان ومضيق تيران.

وهناك مشكلة ترتبط بالمضايق وهى عدم حسم موضوع المياه الإقليمية لارتباطه بالمضايق. فهناك نحو ١١٦ مضيقا فى العالم ستفقد طابعها الدولى وتصبح مياها إقليمية إذا امتدت المياه الإقليمية بشكل عام إلى ١٢ ميلا،وسوف يزاد عددها إذا امتدت المياه الإقليمية إلى أكثر من ذلك، وبذلك سيكون موضوع المركز القانونى للمضايق قد ارتبط بمشكلة امتداد المياه الإقليمية بعد أن كانت هذه المضايق تسمح بحرية المرور.

وفى ضوء هذا سيقتضى الأمر تطوير حق المرور البرىء، إما بالتوسع فى سلطات الدولة أو الدول الشاطئية المطلة على المضيق، أو التضييق فى هذه السلطات،وفى كلتا الحالتين ستتأثر فكرة حرية المرور البرىء.

ولذلك ظهر اتجاه جديد فى مؤتمر البحار الذى انعقد فى كراكاس Caracas عام ١٩٧٤ وهذا الاتجاه تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ومعظم الدول البحرية الكبرى على أساس أن حرية العبور فى المضايق الدولية هى شرط جوهرى لابد من تحقيقه حتى يمكن الأخذ بامتداد المياه الإقليمية إلى ١٢ ميلا، كما برزت اتجاهات أخرى لا تتفق مع هذا المفهوم، وتتمثل هذه الاتجاهات عموما فيما يلى:

١ ـ اتجاه يحاول هدم فكرة حق المرور البرىء التقليدية المتعارف عليها وإحلال مفهوم حرية العبور محلها، وبذلك يقلل من سلطات الدولة الشاطئية فى مياهها الإقليمية، ويتزعم هذا الاتجاه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ـ سابقا ـ والدول البحرية الكبرى.

٢ ـ اتجاه آخر يرى أن قواعد المرور البرىء التى استقرت عبر السنين، وتم إقرارها فى مؤتمر لاهاى عام ١٩٣٠، واتفاقية جنيف عام ١٩٥٨ تعد كافية وليس هناك مبرر لاستبدالها بقواعد أخرى حيث تمثل الحد الأدنى الضرورى للحماية والأمان، ويتزعم هذا الاتجاه أسبانيا والصين ومعظم الدول النامية.

٣ ـ اتجاه وسط تتزعمه يوغوسلافيا وإيطاليا يرى ضرورة مراعاة أمن الدول الشاطئية مع إيجاد نظام خاص ينظم المرور فى المضايق التى تصل بين البحار العامة فقط.

٤ ـ اتجاه آخر تراه دول الأرخبيلات وتتزعمه أندونيسيا، ويرى التمسك بقواعد حق المرور البرىء بل ينادى بإعادة صياغة هذا الحق حتى يؤخذ فى الاعتبار احتياجات الدول الشاطئية لحماية نفسها ضد أخطار التلوث بالنسبة للسفن التجارية، وكذلك سفن الصيد بشرط عدم الصيد فى المياه الإقليمية، وكذلك بالنسبة للسفن الحربية والغواصات، حيث يشترط بالنسبة للغواصات أن تكون الملاحة على السطح، ثم ضرورة تقييد السفن الحربية بقوانين الدول الشاطئية ومنح الدول الشاطئية سلطة طرد هذه السفن فى حالة انتهاكها لهذه القوانين. وقد كانت أندونيسيا تتمسك برأيها الذى أعلنته فى مؤتمر جنيف والذى عارضته الدول البحرية الكبرى والذى يتلخص فى أن المياه الواقعة بين وحول الجزر الأندونيسية تعد مياها

داخلية أندونيسـية وبالتالى لا تعامل كمـضايق دولية، ونتيجـة لذلك ليس للسفن الأجنبية حق المرور البـرىء فيها، كمـا عارضت أندونيسيا حق الطيـران فوق المياه الإقليـميـة لأن هذا يخرج من نطاق قـانون البـحر وقـد سبق تنظيـمه من خـلال اتفاقيـات الطيران، ثم لخطورة السماح للطائرات الحربيـة بالمرور فوق أقاليم الدول البحرية مما يسـبب مشاكل أمنية لهـذه الدول من حيث ضرورة قيامـها بإنشاء نظم وقائية ضد حوادث الطائرات.

المرور العابر Transit Passsage:

ومن خلال هذه الاتجاهات المتـعارضة جاءت محاولة التوفـيق بينها فى مؤتمر قانون البحار عام ١٩٧٣، وفى دورته الثالثة بچنيف عام ١٩٧٥، ودورة نيويورك عـام ١٩٧٦، كمـا ظهرت فكرة المرور العـابر Transit Passsage للمضـايق التى تستخدم الملاحة الدولية بين بحرين عامـين أو بين منطقة اقتصادية وبحر عام. وقد تم تفصيل هذا المفهوم فى مواد المشروع الذى وضع فى دورة المؤتمر الثالث بچنيف عـام ١٩٧٥، وفى نيـويورك عـام ١٩٧٦ على أن تلتـزم السـفـن والطائرات عند ممارستها للمرور العابر بما يلى:

أ) أن تمر بسرعة دون تأخير.

ب) أن تلتزم بالصور العادية للمـرور، إلا إذا اضطرت إلى غير ذلك بسبب القوة أو الضرورة.

جـ) أن تمتنع عن اسـتخـدام القوة أو التـهديد باسـتخـدامهـا ضد سـلامة واستقلال الدولة المطلة على المضيق.

د) أن تحترم القوانين والأنظمة التى تسنها الدولة الشاطئية وأن تلتزم بالأنظمة والإجراءات المتفق عليها دوليا والخاصة بالسلامة فى البحر والتصادم ومنع التلوث.

هـ) أن تلتزم بما تحدده الدولة الشاطئية من ممرات العبور.

و) أن تراعى الطائرات القواعد الجوية الموضوعة بمعرفة منظمة الطيران المدنى الدولية.

وفى ضوء الاتجاهات الحديثة فى مسألة المضايق والتى برز من خلالها مفهوم جديد هو المرور العابر بجانب حق المرور التقليدى البرىء يلاحظ ما يلى:

أ ـ إن مفهوم المرور العابر يقترب من المرور البرىء فى أنه لا يجب أن يضر بأمن وسلامة الدولة الشاطئية.

ب ـ إن مفهوم المرور العابر مقصور على المضايق التى تصل أجزاء من البحار العامة، أما المرور البرىء فتخضع له المضايق التى تصل أجزاء البحر العام بمياه إقليمية لدولة أجنبية.

جـ ـ إن مفهوم المرور العابر يشمل حق الطيران ويكاد يكون ذلك هو الفارق الواضح بين المرور العابر الذى أتت به الاتجاهات الحديثة وبين حق المرور البرىء التقليدى.

د ـ إن المرور العابر لا يجب أن يعاق، أى أن اعتبارات أمن وسلامة الدولة الشاطئية قد لا تعد سندا لإعاقة المرور العابر، وهذا يختلف عن المرور البرىء.

هـ ـ إن نظام المرور العابر لا يمس الوضع القانونى لمياه المضيق الذى يمارس فيه، ولا يمس ممارسة الدولة الشاطئية لسيادتها واختصاصاتها على هذه المياه وقاعها وباطن الأرض أو ما يعلوها من فضاء جوى.

موقف الدول العربية من قانون البحار:

أمام الاتجاهات الحديثة والمتغيرات التى ظهرت مؤخرا فى قواعد القانون الدولى للبحار وجدت الدول العربية نفسها ملزمة بأن تعطى لهذا الموضوع اهتماما، فهى تعد ذات موقع بحرى ممتاز حيث تقع شواطئها على ثلاثة مضايق هامة وهى: مضيق باب المندب مدخل البحر الأحمر الجنوبى وقناة السويس، كما أن مصر والسعودية تشتركان فى مدخل مضيق تيران المدخل الشمالى الثانى للبحر الأحمر بعد قناة السويس. هذا بالإضافة إلى مضيق هرمز الذى يربط الخليج العربى بالمحيط الهندى وإلى الأهمية الإستراتيجية للمحيط الهندى والبحر الأبيض المتوسط الملاصقين للوطن العربى.

ومن أجل ذلك أعطت جامعة الدول العربية اهتماما لهذا الموضوع، فأعادت النشاط للجنة قانون البحار التابعة لها والتى كانت قد توقفت تماما بعد مؤتمر جنيف للبحار عام ١٩٥٨، فبدأت مناقشة هذا الموضوع فى عام ١٩٧٣ وعقدت عدة دورات، وكان القرار فيما يرتبط بموضوع المضايق على الوجه التالى:

(أ) تأجيل انضمام الدول العربية لاتفاقية جنيف للمياه الإقليمية.

(ب) تأييد مبدأ حرية الملاحة فى المضايق والخلجان التى تصل بين بحرين عالميين والمستعملة منذ القدم طريقا للملاحة الدولية دون غيرها من الممرات المائية.

(جـ) العمل مع الدول الصديقة على إحباط المحاولات التى تهدف إلى السماح بحرية المرور فى المضايق التى لا تصل بين بحرين عالميين، أو عبر الخلجان التاريخية التى لم يجر العرف على استخدامها منذ القدم للملاحة الدولية.

(د) توجيه الدعوة للخبراء لاتخاذ قرار موحد فى مسألة الملاحة عبر المضايق الدولية.

(هـ) على الجامعة العربية أن تزود اللجنة بالبحوث والدراسات المرتبطة بالمضايق البحرية التى تطل عليها.

ويتضح من هذا القرار الخلط فى الصياغة بين مشكلة المرور فى المضايق الدولية ومشكلة الخلجان التاريخية من حيث أحقية المرور البرىء بحيث يجب التعرف على طبيعة المياه وما إذا كانت مياها إقليمية أو داخلية، لكن القرار جاء متفقا مع الاتجاهات العامة لقانون البحار بأن المضيق الدولى هو الذى يصل بين بحرين عالميين ويستخدم للملاحة الدولية منذ القدم.

وفى عام ١٩٧٤ عقدت اللجنة الخاصة عدة اجتماعات شارك فيها كل من مصر والأردن والجزائر ودولة الإمارات العربية والمملكة العربية السعودية والسودان وسوريا والصومال والعراق وقطر وعمان والكويت وليبيا واليمن وأصدرت التوجيهات التالية:

(أ) إن هناك اتجاها إلى إقرار مبدأ حرية العبور فى هذه المضايق بالنسبة للملاحة التجارية سواء البحرية أو الجوية.

(ب) لم تصل اللجنة إلى قرار فيما يتصل بالملاحة الحربية والغواصات والطائرات الحربية، وقد رفعت الأمانة العسكرية لجامعة الدول العربية تقريرا فى هذا الصدد وأوصت الدول العربية بالأخذ بها فى ضوء الاتجاهات التالية:

أ ـ تأييد الأخذ بالاثنى عشر ميلا امتدادا للمياه الإقليمية مع التحفظ بالنسبة لخليج العقبة كخليج تاريخى.

ب ـ الأخذ بحق المرور البرىء الذى يقتصر على السفن التجارية فقط مع عدم إغفال الاتفاقية التى تنظم حق المرور البرىء فى الحرب أو فى وقت الطوارئ أو التهديد بنشوب حرب.

جـ ـ يكون مرور السفن الحربية فى المياه الإقليمية بشرط الإذن المسبق وليس مجرد إخطار.

د ـ الأخذ بفكرة المرور البرىء فى المضايق ورفض فكرة حرية العبور عبر المضايق؛ نظرا لأن الدول المطلة على المضيق لا يمكنها مراقبة حركة السفن الحربية الأجنبية بدقة فى حالة تطبيق المرور الحر.

ولكن الدول العربية لم تؤيد جميعها هذا الاتجاه فقد برز انقسام فى الرأى حيث أظهرت العراق والكويت والسعودية والإمارات العربية الرغبة فى تأييد فكرة حرية العبور فى المضايق الدولية لتأمين نقل صادراتها من البترول عبر المضايق الدولية عموما وفى مضيق هرمز بصفة خاصة تأمينا تحميه نصوص القانون الدولى، وكذلك للخوف من القدرة العسكرية الإيرانية بعد احتلالها للجزر الواقعة فى مدخل مضيق هرمز وتحكمها فى المرور فيه، وبذلك فمن المحتمل أن تقوم إيران بعرقلة مرور البترول العربى عبر المضيق أو أى سفن أخرى عسكرية تابعة للدول العربية فى الخليج.

ولكن مصر وعمان والمغرب أيدت فكرة المرور البرىء ورفضت فكرة حرية العبور، وكان فى الذهن وقتها مشكلة مضيق تيران خوفا من أن يخضع لفكرة المرور الحر. ولكن فى الواقع أن الأمر مختلف بين مضيق هرمز ومضيق تيران؛ وذلك لأن مضيق هرمز مضيق دولى يصل بين بحرين عالميين ويستخدم للملاحة الدولية كطريق هام وضرورى للتجارة الدولية للعالم كله وخاصة بعد أن أصبح البترول مصدرا عظيما للطاقة لدول العالم، ولذلك فإن التوسع فى قواعد المرور البرىء يلائم التطورات التى تشهدها منطقة الخليج من اكتشافات بترولية كبيرة ولسد حاجة المجتمع الدولى ورغبته فى مرور أكثر حرية مما قررته قواعد المرور البرىء.

أما مضيق تيران فهو يصل بين بحر عام وخليج يقع كله فى المياه الإقليميه للدول المطلة عليه، كما أن وظيفته إشباع حاجات ملاحة الدول الحبيسة. فميناء

العقبة يعد المنفذ الوحيد للأردن على خليج العقبة، أما ميناء إيلات فليس كذلك لأن إسرائيل تملك موانى أخرى على البحر الأبيض المتوسط.

مما سبق نرى أن هناك اختلافا جوهريا بين الاتجاهين ولذلك لم تفلح الجامعة العربية فى الوصول إلى رأى موحد تلتزم به الدول العربية بشأن المرور فى المضايق الدولية،فقد ظهر الخلاف جليا بين دول الخليج العربى التى تؤيد فكرة المرور الحر، وبين مصر والدول العربية الأفريقية التى تمسكت بقواعد المرور البرىء، ولم يطرأ أى تغيير على موقف هذه الدول، ولكن الدول العربية وافقت على نظام المرور العابر كما نص عليه قانون البحار الذى أشرنا إليه من قبل.

أهم المضايق الدولية:

سبق أن تناولنا القواعد العامة التى تحكم المضايق الدولية من حيث حق المرور البرىء أو حرية المرور ثم مدى استقرار هذا الحق، ثم ما ثار من خلافات حول ضوابط هذا الحق.

وقد فتحت المضايق للملاحة الدولية وهذه نقطة اتفاق، إلا أن القواعد التى نظمت الملاحة فى كل منها على انفراد قد اختلفت ، كما أن وسيلة تأمين حق المرور فى هذه المضايق قد اختلفت أيضا. وفيما يلى سنتناول دراسة للمضايق الدولية الهامة التى نظمتها اتفاقيات خاصة وهى: المضايق التركية ومضايق ماجلان ومضيق جبل طارق والمضايق الدانماركية، ولكن هناك عددا كبيرا من المضايق كما يبدو من الجدول رقم (١) بالإضافة إلى المضايق المذكورة التى سنتناولها بالدراسة.

١ ـ المضايق التركية:

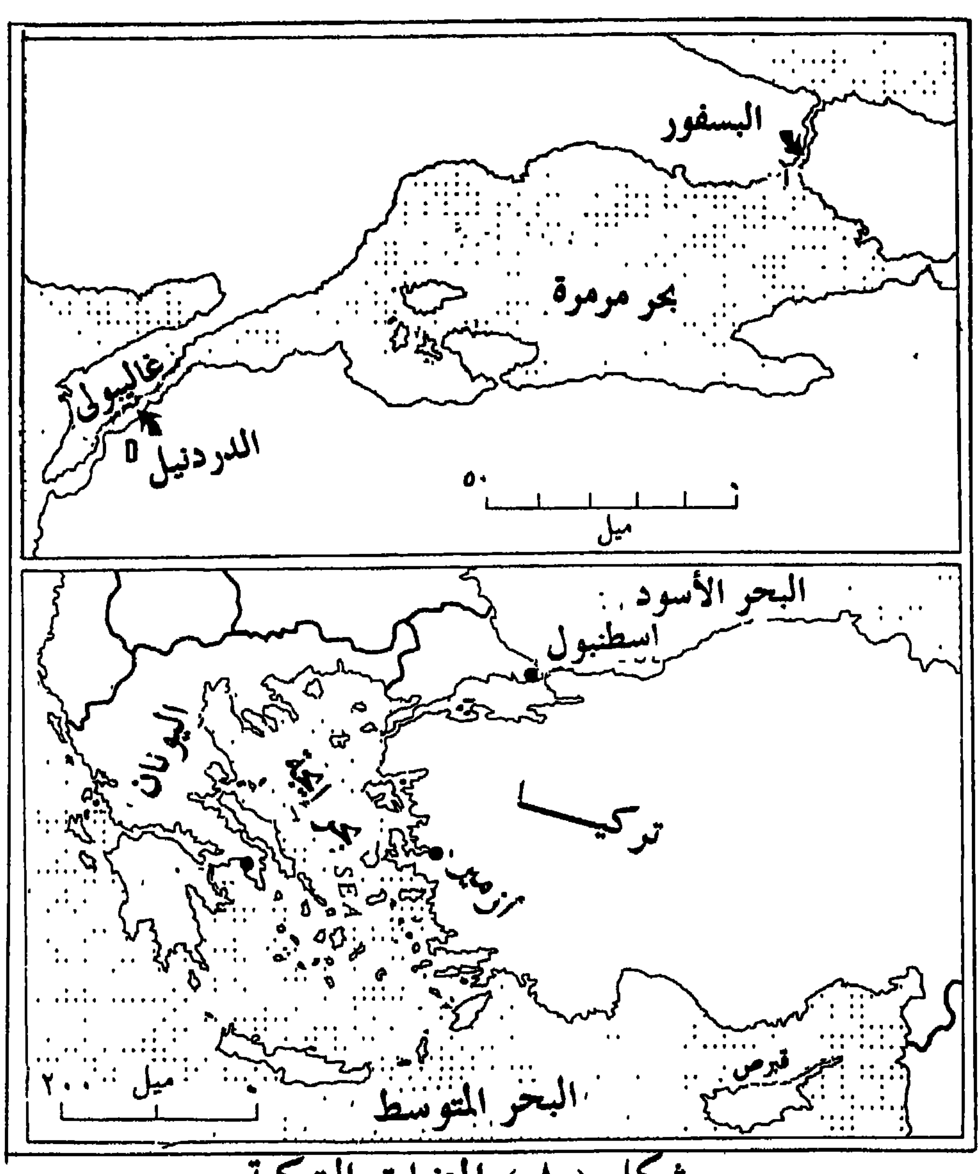
تعنى المضايق التركية البوسفور والدردنيل وبحر مرمرة الذى يصل بينهما، وتربط هذه المضايق البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط، (شكل ٨) وتحدها تركيا من الجانبين، الجنوبى منها يقع فى قارة آسيا والشمالى يقع فى قارة أوربا، وبذلك فإن هذه المضايق تفصل بين أوربا وآسيا وهى من أكثر المضايق تعقيدا.

ومضيق الدردنيل الذى يصل البحر المتوسط ببحر مرمرة يبلغ طوله نحو ٤١ ميلا، بينما عرضه يتراوح بين أربعة أميال وأقل من ميل (٧٥٠ ياردة)،

جدول ١

أهم المضايق الدولية فى العالم

المضيق	الدول الشاطئية	أقل عرض للمضيق بالميل
مضيق دوڤر Strait of Dover	المملكة المتحدة وفرنسا	٢١
مضيق مسينا Strait of Messina	إيطاليا	٢
مضيق أترانتو Strait of Otranto	إيطاليا وألبانيا	٤٥
مضيق سكاجراك Skagerrak Strait	الدانمرك والنرويج	٧٠
مضيق كاتيجات Kattegat Strait	الدانمرك والسويد	٣٨
المضيق الشمالى North Channel	المملكة المتحدة	١٢
مضيق صقلية Sicilian Strait	إيطاليا وتونس	٩٠
مضيق باب المندب	اليمن وأرتيريا والصومال	٢٠
مضيق تيران	مصر والمملكة العربية السعودية	٣
مضيق هرمز	عمان وإيران	٤٠
مضيق ملقا Strait of Malaca	ماليزيا وأندونيسيا	٢٥
مضيق بالك Palk Strait	الهند وسيرلانكا	٢٥
مضيق فورموزا (تايوان) Formosa Strait	الصين وتايوان	٩٠
مضيق توشيما Tusshima Strait	كوريا واليابان	٩٥
مضيق تورز Torres Strait	أستراليا ونيو غينيا	٩٠
مضيق باس Bass Strait	أستراليا	١٣٠
مضيق جبل طارق Gibraltar Strait	المغرب وأسبانيا والمملكة المتحدة	٨,٦
مضيق ماجلان Magellan Strait	شيلي والأرجنتين	٢
مضيق البسفور Bosporus Strait	تركيا	٦٠٠ ياردة
مضيق الدردنيل Dardanelles Strait	تركيا	٧٥٠ ياردة
مضيق السوند Sound Strait	السويد والدانمرك	٣



شكل (٨) المضايق التركية

والبسفور الذى يصل البحر الأسود ببحر مرمرة أقل منه حيث يبلغ طوله ١٨,٦ ميلا وعرضه يتراوح بين ميلين و ٦٠٠ ياردة، وبحر مرمرة الذى يصل بينهما يبلغ طوله نحو ١٥٠ ميلا وأقل عرض له نحو ٤٠ ميلا.

وتشكل هذه المضايق أهمية كبيرة لتركيا، فمنذ عام ١٤٥٣ عندما قامت تركيا باحتلال القسطنطينية Constantinople فأصبحت سيطرتها كاملة على جانبى هذه الممرات المائية وبالتالى على حركة الملاحة عبر هذه المضايق. وقد انتهت هذه السيطرة باتفاق «كتشك كناردى» عام ١٧٧٤ بعد أن أصبحت روسيا تشاركها فى شواطئ البحر الأسود، وبالتالى سمح بمرور السفن التجارية عبر المضايق التركية.

وقد حاولت بعض الدول الاستفادة من هذا الوضع بالحصول على حق السماح لسفنها التجارية بالمرور عبر المضايق التركية، لكن تركيا لم تسمح إلا فى حدود ضيقة عندما سمحت لكل من فرنسا وبريطانيا بالمرور فى عامى ١٧٩٩، ١٨٠٢، ولكن ذلك كان اعتمادا على حسن العلاقة، كما كان قاصرا على سفن معينة وبأحجام محددة.

وفى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر سمح للدول بمرور السفن التجارية عير المضايق ولكن ذلك كان تحت قيود تركية. وكانت روسيا تسعى للحصول على مرور حر دون قيود أو عراقيل من تركيا، وقد تحقق لها ذلك فى اتفاقية «الإدريانوبل» عام ١٨٢٩. ولكن ذلك قوبل باعتراض من الدول الكبرى وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فى محاولة منهما لحصر نشاط روسيا فى البحر الأسود وعدم السماح لها بالخروج إلى البحر المتوسط وهو ما تسعى إليه روسيا.

وقد تبع ذلك اتفاقية دولية فى عام ١٨٤١ سمح بموجبها بفتح المضايق أمام جميع السفن التجارية ولا يسمح بالسفن الحربية فيما عدا السفن الحربية التركية[1]. وقد حاولت تركيا وضع العراقيل أمام السفن العابرة وذلك بعدم السماح بالعبور ليلا وبالحصول على إذن مسبق، وفى حالة مخالفة ذلك تصبح معرضة لإطلاق النار عليها.

(1) Norman J G. Pounds, Political Geography, New York, 1972, p. 289.

وفى عام ١٨٥٦ أبرمت اتفاقية باريس وفيها تم وضع قواعد من شأنها تحييد البحر الأسود، كما تضمنت نصوصا تحد من القوة العسكرية لكل من تركيا وروسيا فى البحر الأسود، وأعطت لتركيا الحق فى فتح المضايق للسفن الحربية التابعة للدول الصديقة، بالإضافة إلى استثناء دول أخرى من قاعدة المنع من المرور وهى الدول التى لها تمثيل دبلوماسى مع تركيا، وللدول الأعضاء فى اللجنة الأوربية للدانوب الحق فى إرسال سفينتين حربيتين للقيام بالعمل هناك.

ثم جاءت اتفاقية لندن فى عام ١٨٧١ التى وسعت من حق تركيا فى رقابة المضايق وأعطت للسلطان التركى الحق فى فتح المضايق وقت السلم للسفن الحربية للدول الصديقة ولسفن الحلفاء، ونتيجة لذلك حاولت روسيا الضغط على تركيا للمرور عبر المضايق دون عراقيل، كما حاولت تعديل قواعد اتفاقيتى باريس ولندن السابقتين، فقام الأسطول البريطانى بالتمركز فى بحر مرمرة إلى أن تم توقيع معاهدة صلح بين روسيا وتركيا فى مارس عام ١٨٧٨ .

ومع بداية الحرب العالمية الأولى ودخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا والنمسا، قامت تركيا بغلق المضايق ومنعت حملة غاليبولى Gallipoli من العبور فى عام ١٩١٥ لمساعدة حليفتهم روسيا، وقد وضح من ذلك الأهمية الكبيرة لهذه المضايق.

وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى انعقدت الهدنة بين الحلفاء وتركيا فى ٣٠ أكتوبر عام ١٩١٨ وصمم الحلفاء المنتصرون على ضرورة فتح المضايق أمام الملاحة الدولية دون قيود، وتم توقيع معاهدة سيڤر Sevres فى عام ١٩٢٠ التى نصت على ما يلى[1]:

١ ـ نزع سلاح المضايق وتحريم إقامة تحصينات حربية فيها وفى بحر مرمرة والجزر الواقعة فيه.

٢ ـ تحييد المضايق وذلك بإنشاء لجنة سميت لجنة المضايق وتتكون من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان والولايات المتحدة الأمريكية وبلغاريا وتركيا

(١) عمر عبد الفتاح خليل، مرجع سابق.

وتختص بالخدمات فى المضايق كالفنارات والإرشاد والخدمات الصحية وتولى مهمة تأمين حرية المرور فى المضايق.

٣ ـ تقسيم شواطئ المضايق بين كل من تركيا واليونان، ولكن هذا كان شكليا حيث كانت المضايق خاضعة للرقابة العسكرية لقوات الدول الكبرى.

٤ ـ إقرار حرية الملاحة فى المضايق للسفن التجارية والحربية على السواء فى وقت السلم والحرب مع بعض القيود على السفن الحربية وهى منع السفن من حمل مواد حربية أكثر من الضرورى، وعدم بقائها فى المضايق أكثر من ٢٤ ساعة إلا فى حالة الضرورة ما عدا السفن التى تعمل بتكليف من عصبة الأمم.

٥ ـ السماح بحرية الطيران التجارى والحربى مع حق تركيا فى منع المرور الجربى للدول المتحاربة أو المحايدة فى حالة الحرب.

وبذلك تكون هذه الاتفاقية قد حققت أهداف الدول الكبرى فى منطقة المضايق التركية بتحييدها، بل بتولى حمايتها باحتلالها المباشر.

وفى ١٠ مايو ١٩١٩ نشبت معركة بين تركيا واليونان عقب احتلال اليونان لإقليم «سميرنا» التركى بتأييد من الدول الكبرى ثم تقدمت فى آسيا الصغرى. لكن تركيا بعد عقدها معاهدة مع روسيا فى ١٦ مارس ١٩٢١ تأمينا لموقفها ضد العدوان بدأت حرب التحرير التركية فى ٢٤ أغسطس ١٩٢١ واستطاعت إعادة أقاليمها المحتلة، ثم حاولت استرداد منطقة المضايق من سيطرة الحلفاء، وقد ترتب على ذلك سحب القوات الفرنسية والإيطالية وعقد هدنة بين كل من تركيا واليونان فى ١٤ أكتوبر عام ١٩٢٢، وعقد مؤتمر لوزان فى ٢٤ يوليو ١٩٢٣ لتوقيع اتفاقية لوزان للسلام، واتفاقية أخرى ملحقة بها خاصة بالمضايق التركية. وقد أقرت هذه الاتفاقية بما يلى:

أ ـ حرية مرور السفن التجارية فى وقت السلم والحرب مع التزام السفن التجارية بإعطاء بيانات عن جنسيتها ووجهتها، وفى وقت الحرب يجب الا تقوم السفن التجارية بأى مساعدة لأعداء تركيا، ولتركيا الحق فى تفتيش هذه السفن للتأكد من ذلك.

٢ ـ للسفن الحربية الحق فى المرور وليس حرية الملاحة فى وقت السلم بشرط ألا تتعدى قوتها أقصى قوة لأسطول أى دولة من دول البحر الأسود، كما أن لها حق المرور فى وقت الحرب إذا كانت تركيا محايدة بشرط عدم قيامها بأى عمليات عدوانية فى المضايق.

٣ ـ حرية المرور للسفن المحايدة إذا كانت تركيا فى حالة حرب.

٤ ـ التزام الطائرات بأن يكون مرورها حتى مسافة ٥ كيلومترات على جانبى المضيق.

٥ ـ السماح بمرور الغواصات بشرط عدم الطفو فوق سطح المياه.

٦ ـ نزع سلاح جميع شواطئ ومياه المضايق ومياه بحر مرمرة فيما عدا خمس جزر فى بحر مرمرة.

٧ ـ تقوم الدول الأطراف فى هذه الاتفاقية بمهمة الدفاع عن المضايق وضمان مبدأ حرية الملاحة بالاشتراك مع مجلس الأمن التابع لعصبة الأمم.

ويبدو من هذه الاتفاقية تجريد تركيا من حقها فى ممارسة سيادتها على المضايق،وذلك انعكاسا لهزيمتها فى الحرب العالمية الأولى، ولذلك سعت تركيا للتحرر من هذه القيود بالعمل على إنهاء هذه الاتفاقية.

ونظرا لظهور إيطاليا كقوة بحرية منذ عام ١٩٣٥ لتهدد النفوذ البريطانى فى شرق البحر المتوسط ولمحاولة إيجاد توازن بين المصالح المتصادمة فى المضايق التركية وهى مصالح دول البحر الأسود باعتبار أن المضايق تعد المدخل الوحيد لهذه الدول، ومصالح تركيا وأمنها باعتبارها المالكة لشواطئ هذه المضايق، ثم لمراعاة حرية الملاحة التجارية لجميع الدول، ولذلك رأت بريطانيا أن من مصلحتها الاتفاق مع كل من تركيا والاتحاد السوفيتى لتعديل معاهدة لوزان لتحاشى القواعد التحررية التى أتت بها هذه المعاهدة، ولاستعادة تركيا لسيادتها على المضايق.

ولذلك تم توقيع اتفاقية «مونترو» فى عام ١٩٣٦ التى أعادت لتركيا سيادتها على المضايق حيث تضمنت هذه الاتفاقية ما يلى:

١ ـ الحرية الكاملة لمرور السفن التجارية لجميع الدول فى وقت السلم مع وجود نظام الإرشاد الاختيارى ومع حق تركيا فى فرض رسوم مقابل الخدمات التى تؤديها فى المضايق، ومع ضرورة وقوف جميع السفن قرب فتحة المضايق للخضوع للإجراءات الصحية.

٢ ـ وفى وقت الحرب التى لا تكون تركيا طرفا فيها يسمح للسفن التجارية بالعبور تماما مثل وقت السلم، أما إذا كانت تركيا طرفا فى الحرب فيسمح للسفن التجارية بالمرور على ألا تقوم بمساعدة الدول المتحاربة معها، وعلى أن يكون المرور نهارا فقط، وعلى أن تلتزم السفن بالطرق التى تحددها تركيا فى كل حالة.

٣ ـ بالنسبة للسفن الحربية وقت السلم فيسمح بالمرور لسفن الإضاءة، والسفن الصغيرة التى لا تزيد حمولتها على ألفى طن، والتى لا يزيد تسليحها على مدفع واحد، عيار ٦ بوصة، ولا تكون مجهزة لحمل الطوربيد، ولا تزيد سرعتها عن ٢٠ عقدة. أما السفن المساعدة التى تستعمل لأعمال الخدمات فيشترط ألا يزيد تسليحها على مدفع عيار ٦ بوصة، وثمانية مدافع عيار ٣ بوصة، وألا تزيد سرعتها عن ٢٢ عقدة، وعلى ألا تزيد حمولة السفن عن ١٥ ألف طن، ولا يزيد عددها عن ٩ سفن فى وقت واحد، ولكنها سمحت لدول البحر الأسود بمرور السفن التى تزيد عن ذلك، كما سمح للسفن المدعوة لزيارة تركيا، والسفن المكلفة من عصبة الأمم، والتى تقوم بمساعدة دولة معتدى عليها، والسفن المصابة، وبعض سفن النقل اليابانية. وفى جميع الأحوال يجب إخطار تركيا مسبقا قبل المرور بأربعة عشر يوما للسفن الأجنبية وثمانية أيام للسفن التابعة لدول البحر الأسود، وذلك باستثناء السفن التى تقوم بمهام إنسانية والمكلفة من عصبة الأمم والمدعوة لزيارة تركيا والمكلفة بمساعدة دولة معتدى عليها.

٤ ـ بالنسبة للسفن الحربية وقت الحرب عندما تكون تركيا ليست طرفا فيها، فلا يسمح للسفن الحربية التابعة للدول المتحاربة إلا إذا كانت هذه السفن مكلفة من عصبة الأمم، أو هدفها مساعدة دولة معتدى عليها، وللسفن الحربية التابعة لدول متحاربة الحق فى المرور بهدف العودة إلى قواعدها. وإذا كانت تركيا طرفا فى الحرب فلها سلطة مطلقة فى منع السفن الحربية من المرور فى المضايق.

٥ - يسمح بالمرور للطائرات المدنية فوق المضايق بشرط الالتزام بالطرق التى تحددها تركيا خارج المناطق المحظورة، وعلى أن تخطر تركيا قبل المرور بثلاثة أيام، وبالنسبة للطائرات الحربية فإن الأمر متروك لتقدير تركيا.

وبذلك تكون هذه الاتفاقية قد أعادت لتركيا سيادتها على المضايق كما أنهت نظام نزع السلاح فى المضايق، حيث أصبح من حقه تسليح المضايق وإقامة التحصينات، وكذلك أعادت القاعدة العثمانية القديمة التى حافظت عليها تركيا والتى تقضى بأن لتركيا الحق فى منع السفن الحربية من المرور فى المضايق التركية وقت الحرب.

وبعد أن انقلبت موازين القوى فى العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت روسيا دولة عظمى فى العالم، وسادت التوترات بين المعسكرين الشرقى والغربى، أصبح من أهداف روسيا الأساسية تحقيق حلمها القديم فى الخروج إلى المياه الدافئة، ولذلك طلبت إجراء تعديل على معاهدة مونترو، فعقدت معاهدة صداقة مع تركيا فى مارس عام ١٩٤٠، وجددت رغبتها فى فرض سيطرتها العسكرية على منافذ البحر الأسود مراعاة لأمنها، حيث طالبت فى مارس عام ١٩٤٦ بالسماح بالملاحة التجارية فى المضايق أمام جميع الدول، وبفتح المضايق فى كل الأوقات أمام السفن الحربية التابعة لدول البحر الأسود، مع غلقها أمام الدول الأخرى إلا فى حالات خاصة يتفق عليها، وعلى أن تشترك روسيا مع تركيا فى الدفاع عن المضايق وتأمين حرية الملاحة فيها، وعلى أن يكون وضع النظام القانونى للمضايق من شأن تركيا ودول البحر الأسود فقط.

ولكن ذلك لم يجد قبولا من تركيا أو الدول الأخرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا التى وقفت أمام سيطرة روسيا على المضايق مؤيدة لموقف تركيا.

٢ - مضيق ماجلان Strait Of Magellan:

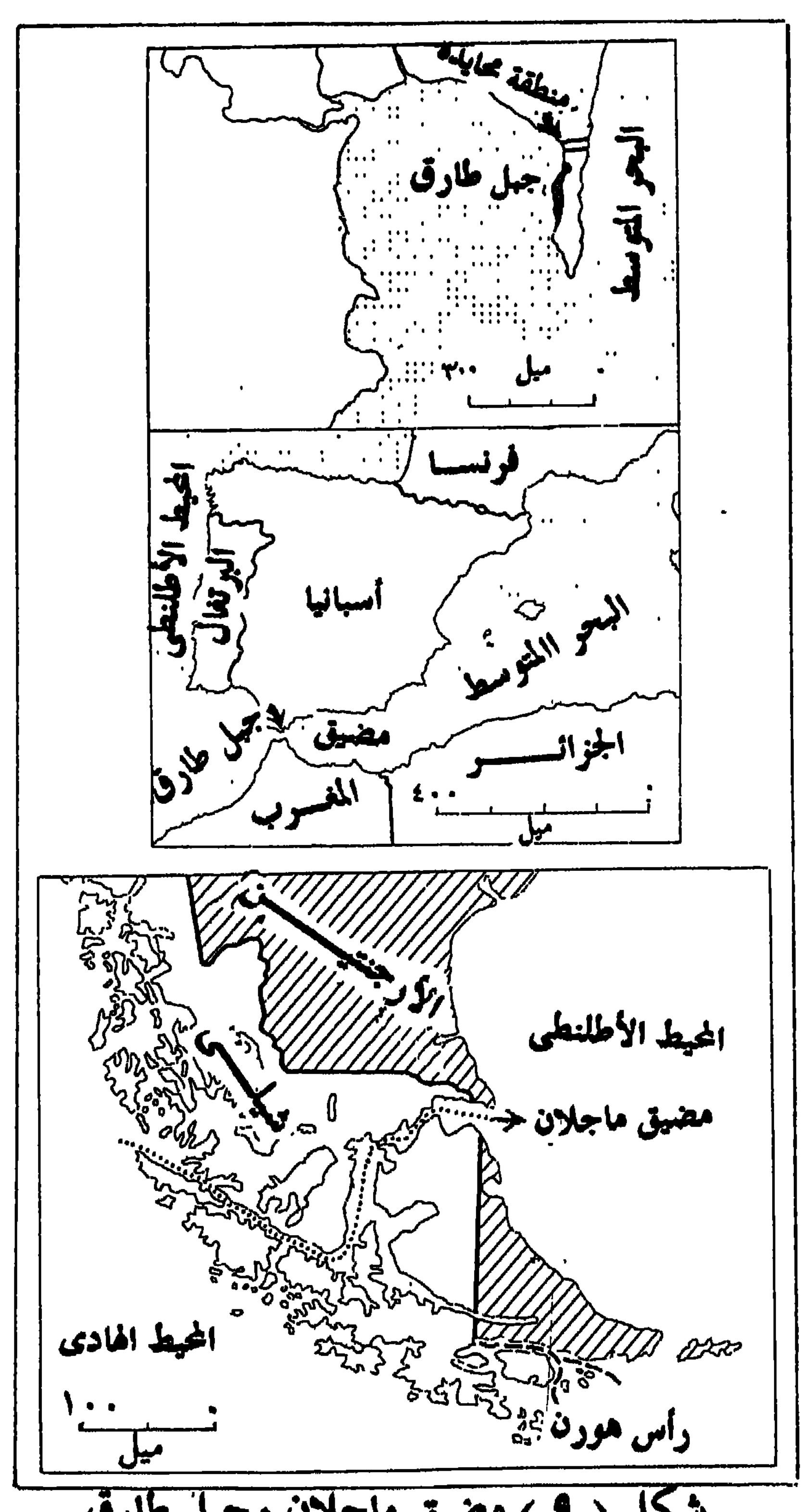
يقع مضيق ماجلان فى الطرف الجنوبى لقارة أمريكا الجنوبية، ويصل المضيق بين الجزء الجنوبى من المحيط الأطلنطى بمياه المحيط الهادى، ويعد من المضايق الدولية تطبيقا للقانون الدولى الخاص بالمضايق الدولية حيث يربط بين بحرين عالميين.

ويبلغ طول هذا المضيق نحو ٣٥٧ ميلا (شكل ٩) وتبلغ فتحته الشرقية نحو سبعة أميال،ويتراوح عرض المضيق بشكل عـام بين ميلين وخمسة عشر ميلا، ويقع معظمـه فى جمـهورية شيلى مـا عدا الجـزء الشرقى منه فهـو يقع فى جمـهورية الأرجنتين. والحـد الفاصل بين الدولتين يقطع المضـيق عند رأس إسبـريتو سـانتو Cape Esprito Santo فى الـشـاطئ الجـنوبى الـشرقى للـمضـيق، ودنجـنيس Dungeness فى الشـمـال. ويفـصل المضـيق بين القـارة الرئيسـيـة وبين جـزيرة تيرادلفيوجو Tierra Del Fuego فى الطرف الجنوبى للقـارة، وأهم مدينة تقع على الجزء الشرقى من المضـيق هى مدينة بونتا أريناس Punta Arenas (ماجلان سابقا) وهى التى اكتشـفها ماجلان عـام ١٥٢٠م، ويتميز المضيـق بشدة العواصف، وهو ليس فى أهميـة المضايق التركيـة أو مضيق جـبل طارق؛ نظرا لأن بالإمكان تفاديه والإبحار حول رأس هورن Cape Horne، ولكنه يعد أقصر وأكثر أمانا من الطريق حول رأس هورن.

وقد كان لهذا المضـيق أهمية كبيرة فى القرن التاسع عـشر، ولكنه فقد هذه الأهمية بعد فتح قناة بنما عام ١٩١٤.

وقـد استـقرت مـشكلة الحدود بين شـيلى والأرجنتين بعـد نزاع طويل بدأ باستيلاء شيلى على المضيق عام ١٨٤٣، ثم محاولة الأرجنتين فرض سيادتها على المدخل الشرقى للمضيق، وقد تم حل المشكلة باتفاق بيونس أيرس Puenes Aires عام ١٨٨١، وذلك بعـد تدخل الدول الكبرى فى المفـاوضات على أسـاس تحديد المضيق وتحييده باعتباره ممرا دوليا وضروريا للملاحة الدولية. وقد تبنى هذه الفكرة كل من بريطانيا وفرنسـا وقد اقترحت بريطانيا أن تضمن الدول البـحرية الكبرى حماية المضـيق والمحافظة على حياده نظرا للتشكـك فى قدرة شيلى والأرجنتين فى المحافظة على حياده.

وقد كان مفـهوم تحييد المضيق من وجهـة نظر الدول الكبرى هو منع تحصين المضيق وفتحه باستمرار للملاحة لجميع أنواع السفن. ولكن ذلك لم يكن متفقا مع رغبة شيلى والأرجنتين حيث ترى كل من شيلى والأرجنتين ضرورة تحصين المضيق للدفاع عنه؛ ولأن التدخل الدولى فى عدم تحصين المضـيق يعد فقدانا للسيادة على المضيق.



شكل (٩) مضيق ماجلان وجبل طارق

وقد جاء فى اتفاقية بيونس أيرس مبدأ حرية الملاحة فى مضيق ماجلان لسفن كل الدول فى كل الأوقات، ولكن رغبة شيلى والأرجنتين لم تكن متوافرة فيما يتعلق بالسماح للسفن الحربية بالمرور فى السلم وفى الحرب بشرط ألا تكون تابعة لدولة متحاربة مع الدول الشاطئية للمضيق. وقد قبلت شيلى هذا التفسير للمادة الخامسة من الاتفاقية على أن تمنح السفن الحربية للدول المتحاربة بالمرور فى المضيق وقت الحرب مع حق شيلى فى منع سفن أعدائها من المرور إذا كانت متحاربة، مع أن نفس الاتفاقية منعت تحصين المضيق، وذلك بقصد تأمين الملاحة فى المضيق دون فرض قيود من الدولة الشاطئية، ولكن منع التحصين من شأنه أن يحرم الدولتين الشاطئيتين من حق الدفاع عن نفسهما فى حالة نشوب الحرب بينهما وبين الدول الأخرى.

وقد برزت مساوئ هذا الوضع أثناء الحرب العالمية الأولى عندما قامت شيلى فى ١٥ ديسمبر ١٩١٤ بإصدار قانون يتناول الوضع فى مضيق ماجلان وذلك بأن تكون المناطق التى تزيد على ستة أميال خاضعة لسيادة شيلى. وقد أقدمت شيلى على هذه الخطوة لحماية حيادها الذى أعلنته فى الحرب العالمية الأولى.

وقد كان هذا الاتجاه من شيلى فى فرض سيادتها على المضيق بأكمله دون النظر إلى اتساعه، أو بعبارة أخرى مد مياهها الإقليمية أكثر من ثلاثة الأميال المحددة، يعد تصحيحا لنقص كان قائما فى اتفاقية بيونس أيرس؛ لأن تحييد المضيق وحرمان الدول الشاطئية من إقامة التحصينات كان هدف الدول الكبرى للسيطرة على المضيق، وللوقوف أمام أى تدخل من قبل الدول الشاطئية، ولكن تحريم تسليح المضيق وتحصينه من قبل الدول الشاطئية يعد حرمانا لها من الدفاع عنه وقت الحروب وفقدانا لسيادتهما على أرضهما.

٣ـ مضيق جبل طارق The Strait Of Gibraltar:

يعد مضيق جبل طارق من المضايق الدولية الهامة فهو الذى يصل بين المحيط الأطلنطى والبحر الأبيض المتوسط (شكل ٩) ويتميز بكثافة الملاحة؛ نظرا لأنه المخرج إلى دول غرب أوربا والعالم الجديد وتمر به جميع السفن المتجهة إلى دول

البحر المتوسط أو من وإلى قناة السويس أو المضايق التركية ثم إلى البحر الأسود والدول المطلة عليه أو إلى البحر الأحمر ثم المحيط الهندى أو الخليج العربى.

ويفصل مضيق جبل طارق بين أسبانيا وجبل طارق فى الشمال وبين المغرب فى الجنوب، ويبلغ طوله نحو ٣٣ ميلا وعرض مدخله الشرقى نحو ١٣ ميلا وأضيق نقطة فى المضيق تبلغ نحو ٨,٦ ميل، وعمقه نحو ٦٠٠ قدم، ويعد سهلا من حيث الملاحة لعدم وجود جزر أو شعب مرجانية تعترض الملاحة.

ونظرا لهذه الأهمية الإستراتيجية لمضيق جبل طارق فقد استولت عليه إنجلترا فى عام ١٩٠٤ كما فكرت ألمانيا فى الاستيلاء عليه أثناء الحرب العالمية الأولى. وأثناء احتلال بريطانيا لقناة السويس كان بوسعها السيطرة على الملاحة فى البحر المتوسط بقفل مضيق جبل طارق وقناة السويس أمام الملاحة.

وتأتى أهمية مضيق جبل طارق نتيجة لموقعه ،وتحكمه فى مدخل البحر المتوسط، رغم أنه لا يتمتع بمزايا تجارية أو اقتصادية. كما أنه فقد أهميته الإستراتيجية بعد انتهاء التنافس والصراع الدولى بين الدول الكبرى وخاصة بين فرنسا وبريطانيا وألمانيا وقت النفوذ الاستعمارى الواسع فى جنوب شرق آسيا وفى أفريقيا، ثم الصراع مع الاتحاد السوفيتى للوقوف أمام توسيع نفوذه فى المياه الدافئة التى كان يسعى إليها.

وقد ساد منطقة المضيق نزاع بين فرنسا وبريطانيا حول فرض السيادة والرقابة على المضيق، فقد كانت فرنسا تسيطر على الساحل الجنوبى للمضيق أثناء احتلالها للمغرب العربى وبريطانيا على جبل طارق، وبالتالى فإنهما معا طرفان فى السيطرة على المضيق، وقد حسم هذا الخلاف بينهما بأن تعهدت بريطانيا بضمان احترام حرية الملاحة فى قناة السويس وفقا لأحكام اتفاقية ١٨٨٨، وتعهدت فرنسا بعدم إقامة تحصينات أو أى أعمال تعوق حرية الملاحة فى المضيق، كما تضمنت هذه الاتفاقية نفس المبدأ بين فرنسا وأسبانيا.. وقد ظل هذا الاتفاق ساريا بين جميع الأطراف ولم تحدث أى مشكلات بسبب الملاحة فى المضيق.

والملاحظ أن بريطانيا وفرنسا لم يسمحا بإقامة أية تحصينات على جانبى المضيق من قبل الدول الشاطئية تحت ستار حرية الملاحة وتأمينها؛ وذلك لاستغلال

ضعف الدولتين (المغرب وأسبانيا)، بينما فى واقع الأمر يعد المضيق دوليا من حيث القانون الدولى للملاحة ولكن للدول الشاطئية حق السيادة على مياهها الإقليمية.

وتطالب أسبانيا باستعادة جبل طارق من بريطانيا ولكنها ترفض ذلك، وقد سلكت أسبانيا جميع السبل لاستعادة جبل طارق المحتل من قبل بريطانيا وخاصة أنه فقد الأهمية التى احتلته بريطانيا من أجلها. وقد عرضت أسبانيا على بريطانيا منطقتى «سبته ومليله» فى جنوب المضيق الواقعتين فى دولة المغرب ولكنهما خاضعتان لأسبانيا، ولكن بريطانيا رفضت ذلك. وبعرض الموضوع على الأمم المتحدة أعلنت لجنة تصفية الاستعمار فى عام ١٩٦٤ تطبيق مبدأ حق تقرير المصير فى جبل طارق ولكن بريطانيا تقف دون تنفيذ ذلك، وما زال الموقف بين بريطانيا وأسبانيا تشوبه الغيوم بسبب جبل طارق.

٤ ـ **مضايق الدانمرك** The Danish Straits:

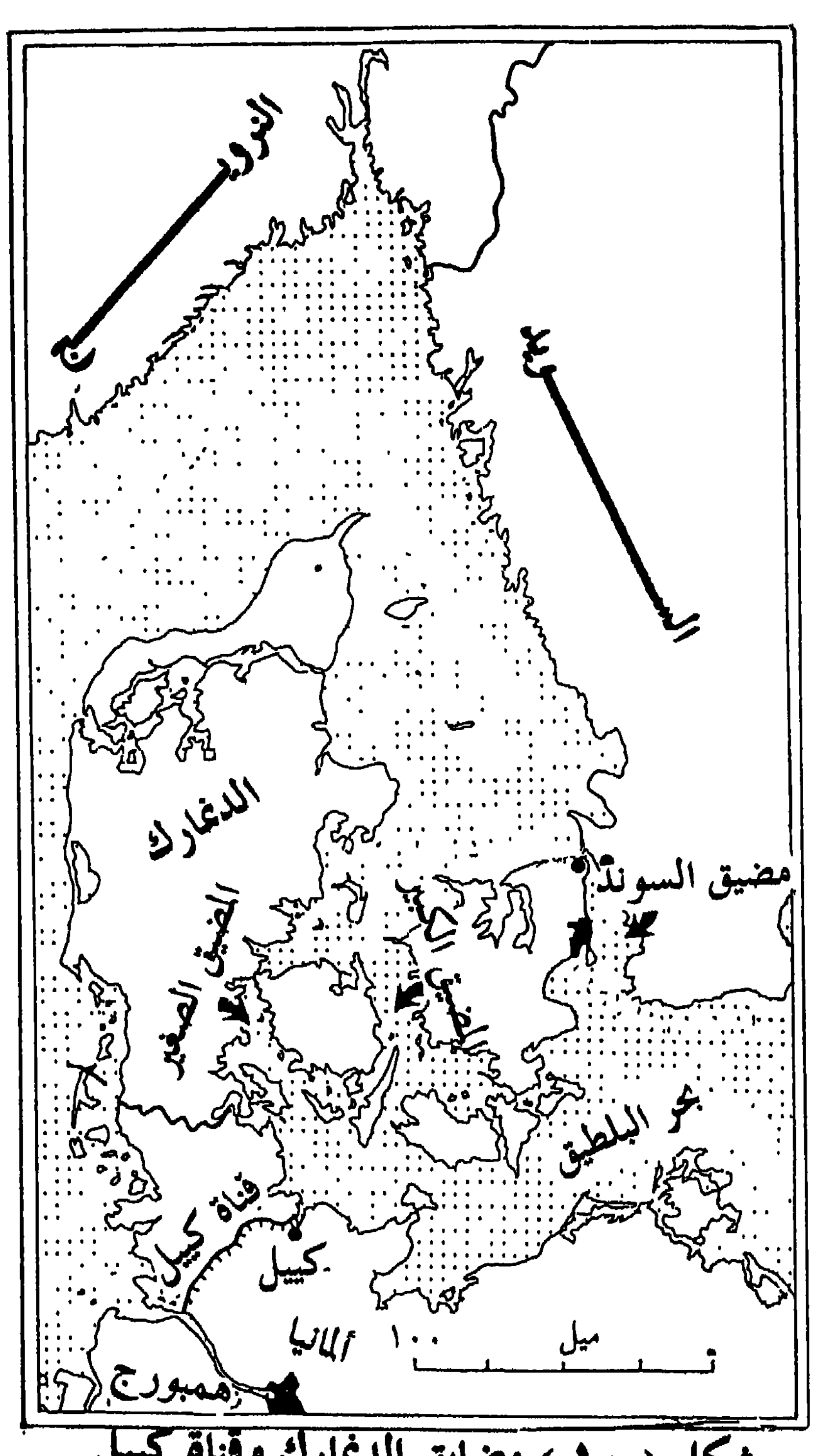
تصل هذه المضايق بين بحر الشمال وبحر البلطيق، وتتكون هذه المضايق من ثلاثة ممرات مائية متوازية (شكل ١٠) وهى على الوجه التالى:

أ ـ **المضيق الصغير** Little Belt: ويفصل بين شبه جزيرة الدانمرك (جتلند Jutland) وجزيرة فن Fyn وهو أصغر المضايق وأصعبها من حيث الملاحة، واستعماله محدود.

أ ـ **المضيق الكبير** Great Belt: ويفصل هذا المضيق بين جزيرتى فن وريلند Zealand وهو أوسع وأعمق وأيسر من حيث الملاحة بالنسبة للمضيق الصغير.

أ ـ **مضيق السوند** Sound: ويقع بين جزيرة زيلند والسويد وهو أهم المضايق جميعها وأيسرها وأكثرها من حيث حركة الملاحة وهو يعد أقصر الطرق بين بحر البلطيق وبحر الشمال ويبلغ طوله نحو ٥٨ ميلا وعرضه فى أضيق نقاطه نحو ٣ أميال وهو المضيق الرئيسى لحركة الملاحة البحرية.

وقد تأثر المركز القانونى لهذه المضايق بوضع بحر البلطيق تحت سيطرة دولة واحدة وهى الدانمرك حتى منتصف القرن السابع عشر. وقد ظل مبدأ منع السفن الحربية من الدخول عبر المضايق سائدا حتى هذا التاريخ، كما كانت الدانمرك تقوم بتحصيل رسوم على السفن التجارية لمجرد العبور حيث اعتبرت أن هذا يعد حقا



شكل (١٠) مضايق الدنمارك وقناة كييل

من حقـوق السيادة. وقد تأكـد هذا وفق اتفاقات دوليـة كانت الدانمرك طرفا فيـها على مدى ثلاثة قرون سابقة حتى منتصف القرن السابع عشر.

وفى عام ١٦٤٧ تمكنت السويد من غزو الشاطئ الشـرقى للمضيق واعترفت الدانمرك للسويد بسيـادتها على الشاطئ الشرقى بموجب اتفاقيـة للسلام عقدت فى «روسكيلو» فى ٢٧ فبراير عام ١٦٥٨.

وبعد أن أصبـحت روسيا هى القوة العظمى فى بحر البلطيق بعـد انتصارها فى حرب الشمال العظمى من عام ١٧٠٠ إلى عام ١٧٢١، وأصبحت حريصة على تأمين وضعهـا فى بحر البلطيق[1]، وذلك بعـد أن ادعت أن بحـر البلطيق بحـر مغلق، ويمنع دخـول السفن الحربيـة إليه عبر المضـايق الدانمركية إلا بموافـقة الدول الشاطئية له.

وقد زاد النفوذ الروسى فى بحر البلطيق بعد أن تمكنت روسيا من غزو فنلند المطلة على هذا البحر عـام ١٨٠٩. ولكن سياسة البحر المغلق التى أعلنتـها روسيا أثارت الدول البحـرية وفى مقدمتـها بريطانيا التى حاولت اقـتحام البحـر فى عام ١٨٠١، بعد أن قامت بقصف مدينة كوبنهاجن بالمدفعية وذلك على أساس أن منع دخول السفن الأجنبية لهذا البحر ليس لـه ما يبرره، ويعد مخالفا للقانون الدولى. ولكن الدول الشاطئـية لبحـر البلطيق كانت تبـرر منعها للسـفن الأجنبية الحـربية بالدخول اعتمادا عـلى ضيق المضايق الدانمركية وأنها تعد ميـاها إقليمية ولا ينطبق عليهـا القانون الدولى، لكن روسـيا فى واقع الأمـر كانت تهدف إلـى السيطرة، وليكون لها حـرية الحركة داخل بحر البـلطيق، وهذا ما يتعارض مع رغـبة الدول الكبرى وقتها.

وقاعدة تحصيل رسوم لعبور السفن عبر المضايق لم يعد لها وجود قانونى بعد أن تقاسمت السويد والـدانمرك السيادة على المضيق الرئيسى للعبـور (السوند)، فقد كانت الدانمرك تقوم بتحصيل الرسوم حتى اتفاقية كوبنهاجن وبعد أن أصبح للسويد الشاطئ الشرقى لمضيق السوند، وبالتـالى لم يعد تحصيل الرسوم من حق الدانمرك وخاصة أن السويد لم تطالب من جانبها برسوم للعبور.

(١) عمرو عبد الفتاح خليل، مرجع سابق، ص٧١.

لكن الملاحظ أن اتفاقية كوبنهاجن كانت تعنى بإلغاء الرسوم بالنسبة للسفن التجارية ولم تشر إلى السفن الحربية، وبالتالى فقد كانت الدانمرك تحاول تحصيل رسوم على أساس أن الاتفاقية لم توضح ذلك بالنسبة للسفن الحربية.

وفى عام ١٩٢٥ أقر القانون السويدى بحق السفن الحربية فى المرور فى مضيق السوند فى وقت السلم، وأعطى الحق أيضا للطائرات الحربية فى الطيران فوق الجزء السويدى.

ومما سبق نرى أن مضيق السوند قد فتح للملاحة بالنسبة للسفن التجارية دون أى قيود بمقتضى اتفاقية كوبنهاجن ١٨٥٧ وبمقتضى القانون السويدى الذى أشرنا إليه، كما فتح بالنسبة للسفن الحربية نتيجة موافقة كل من السويد والدانمرك.

والملاحظ أن المضايق الدانمركية تشبه المضايق التركية إلى حد كبير، لكن تركيا استطاعت أن تأخذ حقها كاملا فى اتفاقية مونترو أكثر مما حصلت عليه كل من السويد والدانمرك بالنسبة لمضيق السوند مثل حق الطيران الذى جعلته اتفاقية مونترو فى يد تركيا، ومثل السلطات التى حصلت عليها تركيا بالنسبة للسفن التجارية،وذلك بحق فرض قيود من حيث معرفة حقيقة السفينة ووجهتها ومراقبتها وذلك غير متوافر بالنسبة لمضيق السوند الذى أعطى الحق للمرور دون أية قيود من قبل الدول الشاطئية.

ثانيا ـ القنوات الدولية:

القنوات عبارة عن مضايق، لكنها مضايق صناعية، ولذلك فهى تتميز بأنها أضيق من المضايق الطبيعية وبأنها شقت بمعرفة الإنسان، ويتم المرور فيها مقابل رسوم تسدد للجهة المالكة للقناة.

وبعض القنوات شقت لتصل بين بحر وآخر، ومستوى الماء بها فى مستوى سطح البحر، ولذلك فهى ملحية مثل قناة السويس وقناة كييل Kiel وقناة كورنث Corinth. ومثل هذه القنوات عادة سهلة فى العبور ولا تستغرق وقتا طويلا، وذلك بخلاف بعض القنوات التى تنشأ فى مناطق فوق مستوى سطح البحر مثل قناة بنما التى تعتمد على مياه الأنهار التى تنصرف إليها من المناطق المحيطة، ولذلك فإن مياهها عذبة، كما أنها تعتمد على الأهوسة التى تقام على امتداد القناة لكى تنظم حركة العبور.

وهناك قناة أخرى تربط بين بحر البلطيق والبحر الأبيض الروسى لكنها أقل أهمية من هذه القنوات؛ نظرا لأنها تعد قناة داخلية ولأنها لم تفتح للملاحة الدولية واستخدامها محدود ويكاد يقتصر على روسيا.

وهناك قناة صغيرة سبق أن حفرت في شبه جزيرة «كالكيديكى Khalkidhiki» شمال اليونان، ولكن هذه القناة أهملت منذ وقت طويل[1].

وفيما يلى سنتناول بالدراسة القنوات الدولية الهامة:

١ ـ قناة السويس:

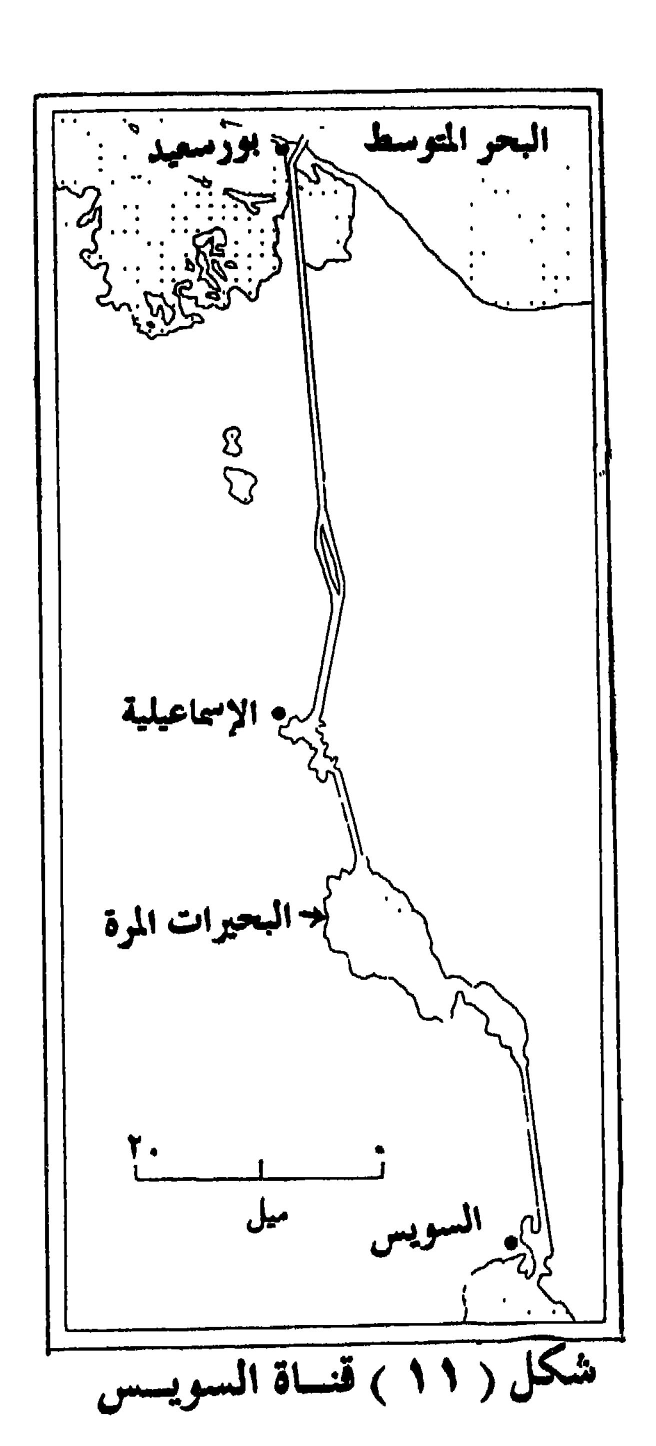
تعد قناة السويس من أهم القنوات الملاحية فى العالم من حيث موقعها، (شكل ١١) وحركة المرور بها، فهى تربط دول غرب أوربا بدول شرق وجنوب شرق آسيا مرورا بدول البحر المتوسط والبحر الأحمر. وقد لعبت دورا كبيرا فى قصر المسافة بين موانى غرب أوربا والهند إلى نحو ٥٠٠٠ ميل، كما قصرت المسافة أيضا بين هذه الموانى ودول الشرق الأقصى التى كانت تسلك طريق رأس الرجاء الصالح.

ويرجع إنشاء قناة السويس إلى عام ١٨٦٩ عندما أعطيت كامتياز من قبل سعيد باشا حاكم مصر وقتها إلى صديقه فرديناند ديلسبس الفرنسى الذى أسس شركة قناة السويس شركة مساهمة ومعظم رأسمالها كان فرنسيا، وكانت بريطانيا من مساهمى هذه الشركة، وقد كانت مصر محط أنظار فرنسا منذ القدم منذ الحملة الفرنسية بقيادة نابليون فى نهاية القرن ١٨، كما كان حلم بريطانيا أيضا، وها هو الحلم قد تحقق لكليهما بالسيطرة على القناة.

ويبلغ طول القناة نحو مائة كيلو متر، وأدنى عرض لها نحو ٢٠٠ قدم، وتمر ببعض البحيرات مثل بحيرة التمساح قرب مدينة الإسماعيلية والبحيرات المرة فى وسطها تقريبا. وتقع على القناة ثلاث مدن هامة وهى: بورسعيد فى شمال القناة وتقع على مدخلها المطل على البحر الأبيض المتوسط، والإسماعيلية إلى الجنوب منها، ثم مدينة السويس المطلة على خليج السويس مدخل البحر الأحمر.

---

(1) Norman J. G. Pounds, Political Geography, New York, 1972, p. 293.



شكل (١١) قنــاة السويــس

وقد لعبت القناة دورا كبيرا فى تعمير المنطقة المجاورة لها. كما لعبت دورا كبيرا فى تاريخ مصر الحديث. وبقدر ما أفادت مصر اقتصاديا وأعطتها أهمية إستراتيجية بقدر ما جلبت لها الكثير من المشكلات بل واحتلالها واحتلال مصر أخيرا من قبل بريطانيا.

وقد أعطت مصر امتيازا للشركة لمدة ٩٩ عاما يبدأ من تاريخ افتتاحها عام ١٨٦٩، وساهمت مصر بجهد كبير فى حفر القناة وراح ضحيتها الكثير من الأرواح وقت الحفر. وقد سعت بريطانيا ليكون لها نصيب كبير فى هذه الشركة نظرا لأهميتها، وحتى لا تكون لفرنسا اليد الطولى فى التحكم فى هذا الشريان الحيوى، ولذلك استغلت بريطانيا ما كانت تمر به مصر من أزمة اقتصادية ترتب عليها ديون لبريطانيا على مصر، ولكى تحصل بريطانيا على ديونها التى لم تستطع الوفاء بها تمكنت من شراء أسهم مصر فى شركة القناة وبذلك ارتفع نصيبها إلى نحو ٤٤ ٪ من أسهم الشركة.

ونظرا لأهمية القناة للملاحة الدولية فقد اتفقت تسع دول من بينها بريطانيا وفرنسا ومصر على توقيع معاهدة القسطنطينية عام ١٨٨٨ التى تقضى بأن تكون قناة السويس مفتوحة للملاحة الدولية وقت السلم والحرب ولجميع أنواع السفن التجارية والحربية، وقد التزمت الدول المالكة للشركة بهذا الاتفاق.

ورغم ما وصلت إليه بريطانيا من سيطرة على القناة فقد سعت إلى المزيد من السيطرة وذلك باحتلال القناة بل واحتلال مصر كلها بحجة حماية قناة السويس ضد أى عدوان خارجى حتى لا تتعطل الملاحة، وبحجة أن مصر لا تستطيع حماية القناة، وبذلك ازداد النفوذ البريطانى فى مصر بل فى المنطقة بأسرها. وظل هذا الوضع حتى عام ١٩٥٤ بعد جلاء بريطانيا عن مصر عقب ثورة يوليو ١٩٥٢.

وفى يوليو عام ١٩٥٦ أممت مصر شركة قناة السويس على أن يعوض المساهمون فى الشركة عن الفترة الباقية التى تنتهى فى عام ١٩٦٨، وهى نهاية فترة الامتياز (٩٩ عاما).

وقد كان هذا التأميم مثيرا بالنسبة لبريطانيا وفرنسا، حيث سعت الدولتان باعتبارهما أكبر ملاكى الشركة إلى استعادة القناة مرة أخرى، واستخدموا فى ذلك

كل سبل الضغـوط السياسية، ولكنها لم تفلح رغم إثارة الرأى العام بأن مصر لا تستطيع إدارة القناة وبالتالى تتأثر حركة الملاحة الدولية، كما ادعوا بأن مصر قد لا تحترم اتفـاقية القسطنطينيـة لعام ١٨٨٨ التى تقضى بحرية الملاحـة فى القناة لجميع الدول. فقد استغلت الدولتان العداء بين مصر وإسرائيل وخشية إسرائيل من عرقلة الملاحة أمام السفن الإسرائيلية، وهذا حق طبيعى لمصر بأن تمنع الدول التى تعد فى حالةحرب معها من المرور فى القناة. وهذا ما قامت به مصر فعلا.

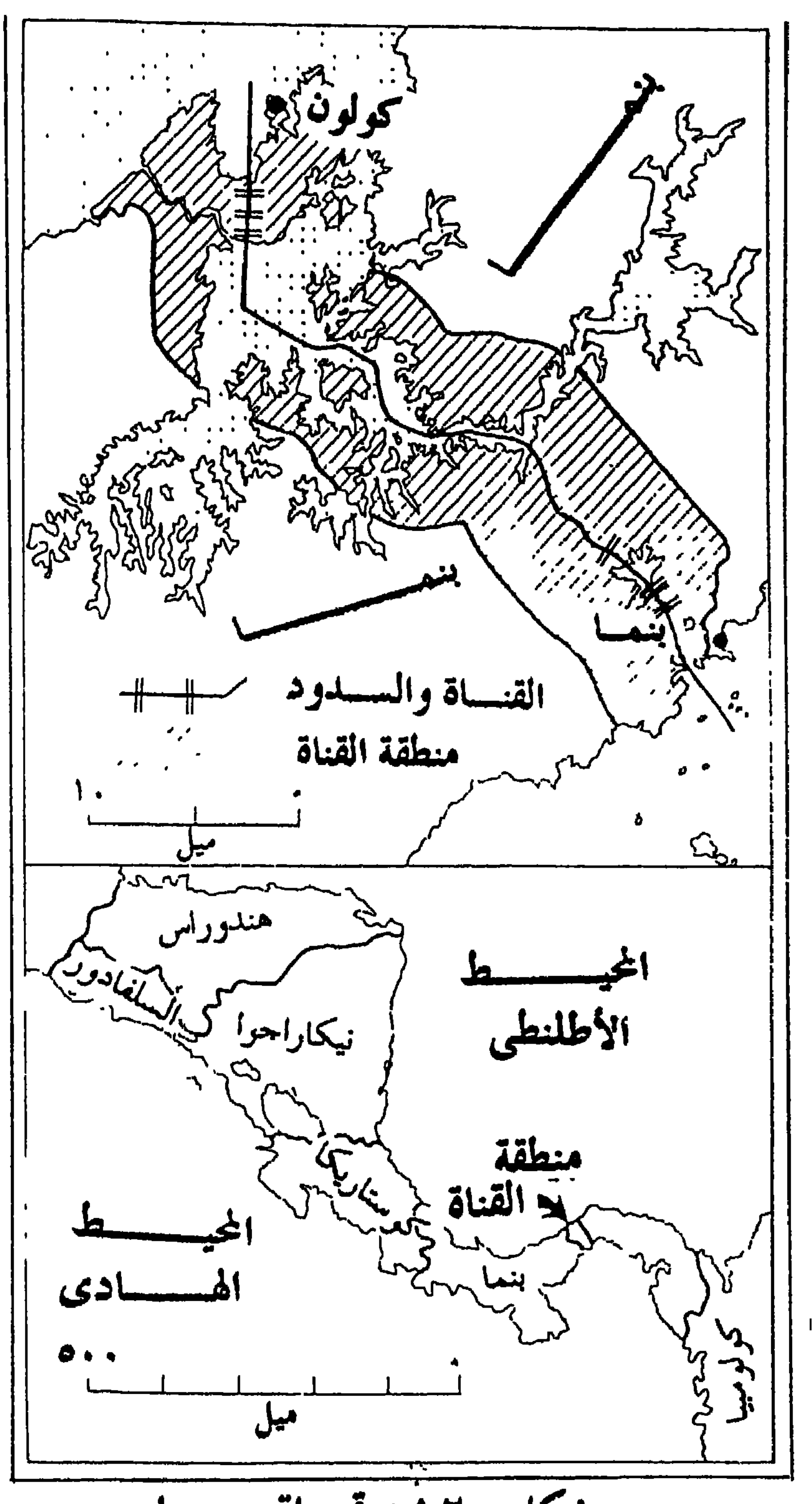
ولذلك اتفقت الدول الثلاث (بريطانيا وفـرنسا وإسرائيل) على العدوان على مصـر لاستـعادة القـناة بالقوة،وذلك فى عـام ١٩٥٦، ولكن هذه الحرب انتـهت بانسحاب الدول المعتدية، واستمـرار تأميم القناة، ونجحت مصر فى إدارتها إلى أن أغلقت أثناء العدوان الإسرائيلى على مصر فى يونيه عام ١٩٦٧.

وقد أستمـرت القناة مغلقة طوال احتلال إسرائيل لسـيناء وحتى عام ١٩٧٥ عندما أعيد فتحها للملاحة مـرة أخرى واستعادت نشاطها، بل أصبحت فى وضع أحسن مما كانت عليه حيث تم توسيعها وتعميقها أكثر من مرة لتتمكن من استقبال الناقلات العملاقة، ولم تعد هناك مشكلة مع إسرائيل من حيث الملاحة بعد اتفاقية كامب ديفيـد عام ١٩٧٨ التى أنهت حالة الحرب بين مصر وإسـرائيل، وأصبحت الملاحة الدولية متاحة دون قيود لجميع الدول وتمشيا مع اتفاقية عام ١٨٨٨.

٢ ـ قناة بنما Panama Canal :

إن قناة بنما مثل قناة السويس، فقد شقت لتفادى المرور حول جنوب أمريكا الجنوبية عبر مضيق ماجلان أو حول طريق رأس هورن Cape Horn الذى يستغرق وقتا طويلا، بالإضـافة إلى زيادة تكلفة النقل وذلك للوصول إلـى المناطق الواقعة غرب الأمريكتين أو إلى الدول الآسيوية وبصفة خاصة دول شرق آسيا.

وإنشاء قناة بنما كان أصعب كثيرا من إنشاء قناة السويس؛ نظرا لأن قناة بنما فوق مسـتوى سطح البحر وتمر بمناطق وعرة وبمستـويات للسطح تختلف من مكان لآخر وتعتمد على المياه التى تنصرف إليها من المناطق المجاورة لها وهى مياه عذبة، ولتفادى هذه الصعـوبات ولصعوبة تعميق القناة للوصول إلى مسـتوى سطح البحر فقد أنشئـت مجموعة من الأهوسة على امـتداد القناة (شكل ١٢)، وهذا من شأنه



شكل (١٢) قناة بنما

تشكيل صعوبة كبيرة فى العبور حيث يحتاج إلى وقت أطول فى العبور، كما أن تكلفة إقامة الأهوسة وإدارتها وصيانتها وأمنها تشكل زيادة فى النفقات وبالتالى زيادة فى رسوم العبور. ولهذا السبب فإن قناة بنما لم تحل نهائيا محل مضيق ماجلان حيث تقوم بعض السفن العملاقة باستخدام مضيق ماجلان بدلا منها وذلك رغم زيادة حركة المرور عبر القناة فى السنوات الأخيرة.

والقناة أنشأتها الولايات المتحدة الأمريكية على مساحة مؤجرة من بنما عام ١٩٠٣ على شريط حول القناة على امتداد عشرة أميال عرضا تمارس عليها الولايات المتحدة سيادتها، والقناة نفسها مسموح بالمرور عبرها لجميع السفن التجارية والحربية لجميع الدول بدون استثناء، وينطبق عليها ما ينطبق على قناة السويس بموجب اتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨. والقناة تحت الحماية الكاملة للولايات المتحدة الأمريكية.

والاتفاقية بين الولايات المتحدة وبنما تقضى بأن تستعيدها بنما فى نهاية عام ١٩٩٩، وقد سعت كثيرا أن تستعيدها قبل هذه الفترة لكن دون جدوى، ولكنها تحصل مقابل الوضع الحالى على عائد محدود ومساعدة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لحين تسلمها للقناة.

وقد ظهر الاهتمام بحفر قناة بنما من قبل فرديناند ديلسبس عام ١٨٨٠ حيث أبدى رغبته فى حفر هذه القناة كما حدث بالنسبة لقناة السويس. وقد بدأ الحفر فعلا وانتهى من نحو ثلث المشروع وأنفق نحو ٣٠٠ مليون دولار، وكان ذلك أكثر بكثير من تقديراته الأولية للمشروع بالإضافة إلى أمراض المناطق الحارة التى قضت على عدد كبير من العمال والصعوبات الهندسية التى واجهته مما أدى إلى توقف المشروع.

وقد تزامن ذلك مع سيطرة الولايات المتحدة على الفلبين وهاواى مما جعل الولايات المتحدة تولى اهتمامها بقناة بنما لربطها بالشرق الأقصى والدفاع عن مصالحها فى المحيط الهادى، ولذلك قامت بشراء امتياز فرنسا لحفر القناة ودفعت لها قيمة ما أنفقته، بالإضافة إلى قيمة الأدوات بموقع القناة مقابل ٤٠٠ مليون دولار.

ويبلغ طول قناة بنما نحو ٦٥ كم، ويتراوح عرضها بين ١٠٠، ٣٠٠ متر. وقد كان لتأميم مصر لقناة السويس عام ١٩٥٦ أثره على العلاقة بين بنما والولايات المتحدة الأمريكية والتى انتهت بعقد اتفاقية سبتمبر ١٩٧٧ التى تنهى سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على قناة بنما وإقليمها بعرض عشرة أميال فى ديسمبر عام ١٩٩٩، على أن تمنح حكومة بنما الولايات الأمريكية حق تشغيل وتنظيم الملاحة وحمايتها والدفاع عنها حتى التاريخ المذكور، وعلى أن تترك حرية الملاحة بالقناة لجميع السفن ولجميع الدول دون تمييز.

وقد ظلت هذه القناة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من الناحية الاقتصادية والإستراتيجية لأنها تطل على محيطين (الأطلنطى والهادى) وبذلك سهلت الاتصال بين أساطيلها فى هذين المحيطين الذى لم يكن ممكنا من قبل دون الدوران حول رأس هورن. ولزيادة تأمين حركة الملاحة فى القناة اشترت الولايات المتحدة الأمريكية جزر ڤرچين Virgin من الدانمرك عام ١٩١٧ وهى جزر صغيرة تشرف على مداخل البحر الكاريبى من الشرق، كما أنشأت قواعد لها فى جزر بهاما وچاميكا وترينداد وهذه جميعا ممتلكات بريطانية، كما أنشأت قاعدة لها فى نيوفوندلاند التابعة لكندا وبذلك أحكمت حلقة الدفاع عن ساحل المحيط الأطلنطى.

ورغم أهمية قناة بنما، إلا أن أهميتها لم تعد حيوية وإستراتيچية كما كانت من قبل، فلم يعد يمر بها أكثر من نحو ٥ ٪ من حجم التجارة العالمية نظرا للتطور الذى طرأ على حجم الناقلات العملاقة التى يصعب عبورها بقناة بنما الذى تعترضه الأهوسة ولضيق القناة وبطء الملاحة.

ولذلك فقد فكرت الولايات المتحدة الأمريكية فى حفر قناة فى مستوى سطح البحر فى أمريكا الوسطى، وقد اقترحت لذلك ثلاثة مواضع للقناة الجديدة فى كل من كولمبيا ونيكارجوا وكوستاريكا، ولكن هذا المشروع يعيبه أنه فى حالة تنفيذه فى كولومبيا فإن القناة سيصبح طولها نحو ١٦٥ كم، ولذلك فإن قناة بنما رغم ما تمثله من صعوبات فإنها أفضل من حفر قناة أخرى فى المواقع المشار إليها رغم ما تم الاتفاق عليه بين كل من نيكارجوا والولايات المتحدة الأمريكية ليكون لها حق حفر قناة عبر نيكارجوا بديلا لقناة بنما، وما زال هذا الاتفاق قائما بينهما، وربما تفكر الولايات المتحدة الأمريكية فى تنفيذ هذا الاتفاق مستقبلا بعد نهاية حقها فى إدارة القناة الذى ينتهى عام ١٩٩٩.

٣ـ قناة كييل Kiel Canal :

لقد شـقت ألمانيا قناة كيـيل فى جنوب شبه جـزيرة الدانمرك (جتلند) وذلك لتقصير المسافة بين الموانى الألمانية الواقعة على بحر البلطيق وبحر الشمال، ولتفادى المرور عبر المضايق الدانمركية والدوران شمال شبه جزيرة الدانمرك (شكل ١٠).

وقد تم افتتاح هذه القناة عـام ١٩١٤، ولم تكن ترتبط بأى اتفاقات دولية، والهـدف من إنشائهـا تجارى وإستـراتيجـى بالدرجة الأولى، وقـد استمـرت تحت السيطرة الألمانية حتى عام ١٩١٩.

ولكن معاهدة فرساى Versailles بعد نهـاية الحرب العالميـة الأولى فرضت على ألمانيا أن تفتح هذه القناة للملاحة الدوليـة السلمية دون قيود، ثم أعقب ذلك صدور قـرار محكمة العدل الدوليـة بأن تكون قناة كييل قناة دوليـة يسمح بالمرور عبرها لجميع السفن التجارية والحربية وبدون استثناء أو قيود من ألمانيا.

وفى عام ١٩٣٦ ألغت ألمانـيا اتفاقـية فرساى من جانبـها، وسمـحت فقط للدول الصديقة بالعبـور، ولكنها عادت بعد نهاية الحرب العالمية الثـانية وسمحت لجميع السفن بالعبور بدون استثناء وذلك بدون اتفاقات تنظم أو تلزم ألمانيا بذلك.

٤ـ قناة كورنث Corinth Canal :

لقد شـقت قناة كورنث لتـفصل منطقـة بيلوبونيس Peloponnese عن بقية اليونان ولأسباب تشبه مـا شقت من أجله القنوات الأخرى. وقد شقت هذه القناة لتقصير المسافة بين شـرق وغرب اليونان ولربط الموانى الواقعة على بحر الأدرياتيك ببحر إيجة، ولتفادى العبور جنوب اليونان الأطول والأصعب.

ولو أن هذه القناة أقل أهمية من القنوات الأخرى، لكن الســفن التى عبرتها فى عام ١٩٣٨ بلغت ٧٨٠٦ سفينة، ولكن هذه الســفن كانت من النوع الصغير، والعبـور فى هذه القناة تضطر إليه الســفن لتفادى العـبور حول جـنوب اليونان لما يعترض ذلك الطريق من عقبات ومخاطر.

وهذه القناة لا تحقق ما تحققه القـنوات الأخرى من ربط بين البحار الهامة أو المحيطات بقدر ما تحقق مزايا خاصة لليونان.

ثانيا ـ العوامل البشرية:

تعد العوامل البشرية من أهم العوامل المؤثرة فى الدولة، فمعظم المشكلات السياسية التى يعانى منها العالم تعود إلى الجانب البشرى أساسا، وبدون العامل البشرى لا تتحقق فاعلية العوامل الأخرى. ويتركز العامل البشرى فى السكان والدين والجنس واللغة والتركيب القومى (الأثنوغرافى) والنشاط الاقتصادى:

١ ـ السكان:

كما ذكرنا من قبل يعد السكان من بين مكونات الدولة الأساسية وبالتالى فإن قوة الدولة النسبية تعتمد على حجم السكان، والتاريخ شاهد على ذلك. فجميع الدول التى توسعت والتى تقدمت وقويت تعتمد على سكانها إلى حد كبير، فالولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا والمملكة المتحدة وفرنسا واليابان وإيطاليا جميعها دول تتمتع بكثرة سكانها،ولذلك عندما توافرت لها عناصر القوة الأخرى كان للسكان دورهم الهام والفعال فى تقدم هذه الدول.

وقد كان للتفوق السكانى للاتحاد السوفيتى أثره فى هزيمة ألمانيا فى الحرب العالمية الثانية، كما كان التوسع الاستعمارى البريطانى والفرنسى يعتمد على الكثرة السكانية فى هذه الدول، وكما كانت الكثرة السكانية فى نفس الوقت سببا من أسباب الاستعمار.

لكن الكثرة العددية للسكان ليست دائما مصدر القوة إذا لم تتوافر لها جوانب أخرى كالمستوى العلمى والتقدم التكنولوچى والروح المعنوية العالية والتماسك السياسى وزيادة قوة العمل المنتجة مع توافر الموارد لدى الدولة مما يجعل للسكان أهمية خاصة. أما كثرة السكان مع ضيق موارد الثروة لدى الدولة فيصبح مشكلة كبيرة تعوق تقدم الدولة وتؤدى إلى الكثير من المشكلات الداخلية، وبذلك تصبح الكثرة السكانية عامل ضعف كما تكون عامل قوة.

وينبغى أن يكون توزيع السكان فى الدولة بانتظام فى جميع أرجائها، فكلما كانوا منتشرين فى جميع أرجاء الدولة كلما كان ذلك أفضل، ولو كان انتشارهم

فى منطقتين متباعدتين تفصل بينهما بعض الفواصل الطبيعية كالصحارى أو الغابات أو الجبال أو وقوع دول أخرى بـين شطرى الدولة، فإن ذلك قد يؤدى إلى التفكك وإلى محاولة من جانب منهما الانفصال عن الدولة كما حدث فى كل من باكستان عندما انفـصل الجزء الشرقى مكونا بنجـلاديش، وكما حـدث فى نيجيـريا عندما حاول الإقليم الشمـالى الشرقى (بيافرا) الانفصال عن الدولة، ومـثلها فى الكنغو (زائير حـاليا) عندما حـاول الإقليم الشرقى (كـاتنجا) الانفصـال عن الدولة عقب الاستـقلال مـباشرة. وفى نفـس الوقت تعد المنطقـة المخلخلة السكان خطرا على الدولة ونقطة ضعف وخاصة أثناء الحروب.

وتركز السكان فى المدن الكبـرى يعد خطرا على الدولة، ففى حـالة الحرب تكون هذه المدن عرضة للدمار وهدفا للأعداء، كما أن كثرة سكان المدن الكبرى قد يسـاعد علـى حدوث الاضطرابات وعـدم الاسـتقـرار وإلى الأزمـات فى السكن والعمل.

ويعتـمد الإنتـاج الاقتصـادى للدولة على سكانها، فـالدولة كثـيرة السكان وكثـيرة الموارد تسـتطيع استغـلال مواردها كـالولايات المتحدة الأمـريكية وروسـيا والصين، بينما الدول كـثيرة الموارد قليلة السكان تعتـمد على العمالة الأجنـبية فى استـغلال مـواردها مثل أسـترالـيا وكندا ودول الخليج العـربى. وفى نفس الوقت تساعد كثرة السكان على توافر السوق المستهلكة لإنتاجها.

كما تلعب الكثرة السكانية دورا هاما فى الدفاع عن الدولة حيث يجد الجيش ما يحتاج إليه من جنود لجبهات القتال، فمهما تقدمت الأسلحة وقلت حاجتها إلى القوة البشـرية من حيث العدد فإن حـاجتها تظل قائمـة للعمل فى الجبهـة الخلفية للإمداد والتمـوين وللجنود والمشاة وحماية وتطهـير مواقع القتـال. كما أن الدولة المكتظة بالسكان تصعب هزيمتـها، فلم يكن بإمكان اليابان أن تستمر فى احـتلالها للصين، وكـذلك ألمانيا عند احـتلالها لبـعض الدول الأوربية فـإن استـمرارها فى احتلال هذه الدول فوق طاقتها، وكذلك عند احتلال هولند لأندونيسيا

وأهمية السكان ليـست بكثرتهم وإنما بمدى فاعليتهم وإنتاجـيتهم أى بالكيف وليس بالكم، فـقوة العـمل هى المؤثرة، وارتفاع نسـبة من هم فى سن العـمل له

دوره الكبير فى زيادة الإنتاج وبالتالى زيادة قوة الدولة، والعمر الإنتاجى يختلف من دولة لأخرى تبعا للمستوى الصحى والاجتماعى ودرجة التقدم العلمى والتكنولوچى، ففى الدول المتقدمة تمتد سن العمل لتشمل شريحة كبيرة من السكان من الذكور والإناث، حيث تشغيل الآلة فى معظم الأحيان لا يتطلب سنا معينة بقدر ما يحتاج إلى الخبرة والمهارة، بينما فى الدول المتخلفة تقل نسبة من هم فى سن العمل نظرا للاعتماد على القوة البدنية، ولذلك تبدأ متأخرة فى الشباب عندما يكتمل عودهم وتنتهى مبكرة، ولذلك فإن فاعلية السكان فى الدول المتقدمة أكثر منها فى الدول المتخلفة. وعندما تتقدم الدول المتخلفة وتبدأ فى استخدام الآلات تقل حاجتها للعمالة اليدوية، وتبدأ فى مواجهة مشكلة البطالة إذا كانت من الدول كثيرة السكان.

وتوزيع السكان فى العالم ليس موزعا بطريقة متوازنة، فإن ما يربو على نصف سكان العالم يتركز فى الصين واليابان والهند وباكستان وروسيا وبنجلاديش وأوربا، بينما تمثل هذه المناطق نحو ١٥٪ من مساحة اليابس فى العالم. ولذلك فإن الزيادة السكانية فى هذه المناطق تمثل مشكلة كبيرة حيث لا تتسع المساحة لمواجهة الزيادة السكانية.

٢ ـ الدين:

المفروض أن يكون الدين هدى للناس يرتفع بمستواهم الثقافى والحضارى والإنسانى، ولكن الكثير من الحروب التى نشبت ترجع إلى المنازعات الدينية. كالحروب الصليبية والنزاع بين الهند وباكستان، وأحيانا بين أتباع الدين الواحد كما هو الحال بين الكاثوليك والبروتستنيت فى أيرلند.

وكلما تقدمت الدول وارتفع مستواها الثقافى كلما قلت المنازعات فى داخل الدولة الواحدة وبين الدولة وغيرها من الدول بسبب الدين، ولذلك لم تعد الحدود السياسية عند تخطيطها مرتبطة بالدين فى كثير من الأحيان، فالدين يربط بين الدول دون مراعاة للحدود السياسية المصطنعة، ولعل الدين الإسلامى خير دليل على ذلك فهو يربط بين دول العالم الإسلامى جميعها دون مراعاة لانتمائهم القومى؛ لأن الدين الإسلامى لا يفرق بين مسلم وآخر إلا بالتقوى، فلا شك أن

العاطفة الدينية تربط الشعوب بعضها بالبعض الآخر عبر الحدود السياسية، دون مراعاة لأية ظروف أخرى، فهناك عاطفة تربط بين دول العالم الإسلامى اعتمادا على الدين، وهناك عاطفة تربط بين اليهود أينما وجدوا، وبين الكاثوليك ممثلا فى الفاتيكان حيث مقر الزعامة الدينية للكنيسة الكاثوليكية.

ويضم العالم اليوم عددا من الديانات والمعتقدات من أبرزها الديانات السماوية الثلاث: الإسلام والمسيحية واليهودية، ثم تأتى غير السماوية ومنها البوذية والهندوسية. والدين الإسلامى يضم نحو ٢٠٪ من سكان العالم ينتشر معظمهم فى أفريقيا وآسيا ثم تأتى الأقليات فى بقية قارات العالم.

والمسيحية تضم نحو ثلث سكان العالم ويمثلون مذهبين متصارعين هما: الكاثوليك والبروتستنت، بينما تتركز الديانة اليهودية فى إسرائيل وأقليات تنتشر فى مختلف دول العالم وخاصة فى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية.

والدول من حيث سيادة الدين بها وعلاقة ذلك بالظروف السياسية تنقسم إلى ما يلى:

أ ـ الدول التى يسود فيها دين واحد بنسبة تتجاوز ٩٠٪ من سكانها مثل الدين الإسلامى فى الدول العربية فى أفريقيا وآسيا ما عدا لبنان، وفى تركيا وإيران وأفغانستان وأندونيسيا. كما ينطبق على بعض الدول المسيحية (الكاثوليكية) فى كل من أسبانيا والبرتغال وإيطاليا وفرنسا ودول أمريكا الوسطى والجنوبية، وأيضا على بعض الدول (البروتستنتية) مثل السويد والنرويج وفنلند وأستراليا وجنوب أفريقيا وبريطانيا.

وفى هذه الدول حيث تسود ديانة واحدة يحدث تلاحم بين سكانها ولا ينتظر أن يكون الدين سببا فى حدوث الاضطرابات والضعف فى هذه الدول، وقد تكون هناك أقليات، ولكنها إن وجدت فتكون قليلة التأثير وعديمة الفاعلية حيث لا تتجاوز نسبتها ١٠٪ من السكان،ولذلك تسعى هذه الأقلية الدينية للتكيف والتعاون مع الأغلبية كما فى مصر حيث توجد الأقلية المسيحية.

ب ـ الدول التى تضم أكثر من ديانة أو مذهب لكن الغلبة فيها لدين أو لمذهب دون غيره بحيث يشمل ما بين ٦٠ إلى ٧٠٪ من سكان الدولة. ففى

الولايات المتحدة الأمريكيـة يوجد نحو ٦٥٪ من سكانها من البروتستـانت والبقية الأخرى كاثولـيك ويهود وقلة مسلمة، وكـذلك أيرلند الشمالية التى تضم أغـلبية بروتستـانتية وأقلية كـاثوليكية تمثل مشكلة كـبيرة لكل من أيرلند والمملكة المتـحدة بشكل عام، وفى بلچيكا حيث الفلمنك والبروتستنت والوالون و(الكاثوليك).

وقد استغل الاستعمار والـتدخل الأجنبى تعدد الديانات فى الدول المستعمرة ليعـمل على تعميق الخـلافات بينها وبالتالى تـزيد المشاكل والاضطرابات فى هذه الدول.

جـ ـ وهناك دول تتعدد فيها الديانات بحيث لا تتغلب مجموعة على أخرى وبالتالى تتعايش هذه الديانات ولا تشكل خطرا كبـيرا كما فى كندا حيث الناطقون بالفـرنسيـة من الكاثوليك بينمـا الناطقـون بالإنجليـزية من البروتسـتنت، ومثلهـا سويسرا، لكن الخـلاف على أساس دينى، فى الدولتين لا وجود له. وفى كل من العراق ولـبنان يظهر الخـلاف على أساس دينى. فـفى العراق بين طائفـة الشيـعة والسنة من المسلمين، وفى لبنان بين الشيعـة والسنة من جانب وبين المسلمين بصفة عـامـة والمارونيين من جـانب آخـر. وكـذلك فى الهند حـيث تتـعـدد الديانات والمعتقدات ومنها المشكلة بين الهندوس والمسلمين التى انتـهت بانفصال باكستان من الهند، وما يـجرى من خلاف بين السـيخ ومحـاولتهم الانفصـال عن الدولة على أساس عقائدى، وكـما حدث عندما انقسمت يوغوسلافـيا السابقة إلى ثلاث دول على أسـاس دينى إلـى البـوسنة والهـرسك (مـسلـمـون) والصـرب (أرثوذكس) والكروات (كاثوليك).

وتبدو أهمـية الدين فى تماسك الدولة عندما تكون الدولة بأكـملها على دين واحد كما فى المملكة العربية السـعودية، حيث الدين الإسلامى الذى يسود الدولة بأكملها مما ساعد على تماسك الدولة لا على تفككها وتمزقها كما يحدث فى الدول متعددة الديانات.

٣ ـ اللغة:

تعد اللغة أهم الروابط التى تلعب دورا كبيرا فى توحيد الشعوب التى تنتمى إلى الأمة، فهى وسيلة التعبير والتفاهم ونقل الأفكار والحضارة، فاللغة العربية هى

العامل الهام الذى ربط بين الشعوب العربية وجعلهم أمة واحدة إلى جانب الدين الذى ألف بين قلوبهم فأصبحوا بنعمته إخوانا.

وأفراد الشعب الذين يشتركون فى لغة واحدة يتقاربون ويتعاطفون فيما بينهم بخلاف الشعب الذى جمع بين أناس يتكلمون أكثر من لغة فإن ذلك يدعو إلى انفصال المجموعات بعضها عن بعض وبالتالى يعد نقطة ضعف فى الدولة. وقد تجمع اللغة الواحدة بين أكثر من دولة كاللغة الإنجليزية المنتشرة بين الدول العربية واللغة الأسبانية المنتشرة فى أسبانيا وفى معظم دول أمريكا الوسطى والجنوبية.

وتزداد اللغة أهمية كلما كانت أوسع انتشارا حيث تعمل على الترابط والتلاحم بين الناطقين بها، بينما تصبح مشكلة كبرى عندما تتعدد اللغات فى داخل الدولة الواحدة، ويستثنى من ذلك سويسرا التى يوجد بها أربع لغات رسمية هى: الفرنسية والألمانية والإيطالية والرومانية، وتتساوى جميع هذه اللغات فى الحقوق، وجميعها يستخدم فى البرلمان، ورغم ذلك فلا يشكل التعدد اللغوى مشكلة فى الوقت الحاضر لسويسرا نظرا لما وصلت إليه من مستوى ثقافى وحضارى، ولتوافر عوامل أخرى ومصالح مشتركة تشجع على التلاحم بين سكانها.

ولكن بلچيكا تختلف عن سويسرا، ففى بلچيكا توجد ثلاث لغات إحداها فرنسية وهى لغة الوالون، والأخرى فلمنكية وهى لغة الفلاندرز، بالإضافة إلى لغة ثالثة ألمانية وهى تستخدم لدى قلة على الحدود الألمانية، لكن الصراع قوى بين الناطقين بالفرنسية الذين يتجهون صوب فرنسا والناطقين بالفلمنكية الذين يتجهون صوب هولند.فكل مجموعة تستخدم لغتها التى تعد رسمية فى المعاملات الرسمية والتعليم، وكل قطاع يستخدم لغته على كل المستويات فى قطاعه، وقد وصل الخلاف لدرجة الدعوة إلى استقلال كل منهما عن الآخر، هذا بخلاف الناطقين بالألمانية رغم قلتهم فإنهم يستخدمونها فى تعاملهم وكلغة تعليم فى المدارس، ومما يساعد على استمرارها موقعها المجاور لألمانيا فإن ارتباطها بألمانيا قوى إلى حد كبير.

وفى العراق توجد اللغة العربية واللغة الكردية التى يستخدمها نحو ٣٠٪ من سكان العراق الأكراد الذين حصلوا على استقلال ذاتى فى إقليم كردستان شمال

العراق، يمارسون فيه حكما ذاتيا ويستخدمون لغتهم الكردية محليا جنبا إلى جنب مع اللغة العربية.

وتعد أفريقيا من القارات شديدة التعقيد لغويا، بل يذهب البعض إلى أنها قد تكون نقطة الضعف الكبرى فى بناء القومية فى الجزء الأكبر من أفريقية؛ وذلك لأن القارة تضم عددا من اللغات واللهجات، لأن المستعمرات كانت تتكلم لغة المستعمر لها بالإضافة إلى لغتها الأصلية. وقد حاول المستعمر إضعاف اللغة الوطنية ونشر لغته، ولذلك فإن كثيرا من الدول بعد استقلالها ظلت تتحدث لغة المستعمر، كالمستعمرات الفرنسية مثل السنغال وتوجو وزائير، ومثل المستعمرات البريطانية فى نيجيريا وغانا وكينيا وأوغندا وجنوب أفريقيا.

وفى دول المغرب العربى (المغرب والجزائر وتونس) توجد ثلاث لغات (العربية والفرنسية والبربرية)، فعندما استعمر الفرنسيون المغرب أدخلوا لغتهم وحاولوا إضعاف اللغة العربية وذلك بإدخال اللغة الفرنسية وتشجيع اللغة البربرية (لغة جنوب المغرب العربى) وهى لهجة أكثر منها لغة. ولهذا تقوم الدولة حاليا بالتعريب حتى تتغلب على هذه المشكلة.

وتعد اللغة من مشكلات الصومال الأساسية حاليا بعد الاستقلال، فاللغة الإنجليزية تسود فى الصومال البريطانى والفرنسية فى الصومال الفرنسى، والإيطالية فى الصومال الإيطالى، بينما تنتشر اللغة العربية إلى جانب هذه اللغات الثلاث، ولا شك أن ذلك يعد نقطة ضعف فى الكيان السياسى للصومال.

وتزداد اللغة تعقيدا فى قارة آسيا، ففى الهند العديد من اللغات واللهجات المحلية، ولكن الاستعمار البريطانى أدخل اللغة الإنجليزية، وظلت هذه اللغة هى السائدة رسميا دون سائر اللغات حتى بعد استقلال الهند عام ١٩٤٧، رغم محاولة الهند إدخال اللغة الهندية التى يتكلمها نحو ٤٠٪ من سكان الهند. لكن ذلك لم يجد موافقة عند المجموعات الأخرى، وفى الباكستان كانت تسود اللغة البنجالية فى باكستان الشرقية والأوردو فى الغرب، وكان ذلك من بين العوامل التى ساعدت على انفصال الجزء الشرقى من باكستان ليصبح دولة بنجلاديش منذ عام ١٩٧١.

كما تتعدد اللغات فى الفلبين وفى بورما وماليزيا وفيتنام وتايلاند وأندونيسيا رغم سيادة اللغة الإنجليزية فى معظم هذه المناطق،بالإضافة إلى اللغات المحلية وخاصة لغة الملايو الأكثرها انتشارا فى جنوب شرق آسيا.

وفى الصين يفهم الصينيون بعضهم بعضا عندما يكتبون، لكنهم لا يفهمون بعضهم كثيرا حينما يتكلمون؛ وذلك لأن اللغة الصينية تستخدم رمزا لكل كلمة، وهذه الرموز يختلف نطقها من مكان لآخر.

وفى أوربا لا توجد دولتان تتكلمان لغة واحدة باستثناء ألمانيا والنمسا، وقد تمتد اللغة من دولة إلى أخرى كالألمانية التى تمتد إلى أجزاء من سويسرا وبلچيكا وتشيكوسلوفاكيا، والفرنسية التى تمتد لأجزاء من بلچيكا وسويسرا، والإيطالية التى تمتد لأجزاء من سويسرا والأرچنتين.

أما فى الأمريكتين فتبدو البساطة اللغوية، فهناك ثلاث لغات رئيسية تمتد من خليج هدسن شمالا إلى رأس هورن جنوبا: الإنجليزية فى الشمال والأسبانية والبرتغالية فى الجنوب. ويعد الحد السياسى بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك حدا لغويا يفصل بين الإنجليزية والأسبانية. ولكن يستثنى من ذلك اللغة الفرنسية التى تسود فى إقليم كويبك فى كندا، والإيطالية فى أجزاء من الأرجنتين والألمانية فى أجزاء من البرازيل، والهولندية والإنجليزية فى بعض جزر الهند الغربية.

ولا شك أن العالم فى حاجة إلى لغة يفهمها الجميع، ولذلك تجرى المحاولات لإيجاد لغة مشتركة يفهمها الجميع وتصبح لغة عالمية بين الدول وهى لغة الإسبرانتو Lingua Franca وهى اللغة التى يحاول البعض نشرها ولكن لم تجد نجاحا ملموسا حتى الآن نظرا لقلة المتحمسين والمشجعين لها لأنها لغة مصطنعة وليست أصيلة وتحتاج إلى جهد كبير لكى تنجح.

٤ ـ الجنس:

إن كل جنس بشرى يضم جماعة تتصف بصفات جسمية معينة تميزهم كمجموعة وتفصلهم عن غيرهم من الجماعات البشرية الأخرى. وتنقسم الأجناس الموجودة فى العالم إلى ثلاث مجموعات بشرية كبرى، كالمجموعة القوقازية والمجموعة المغولية والمجموعة الزنجية، ولكل مجموعة صفاتها الخاصة التى يمكن

التعرف عليها، وتوجد داخل كل مجموعة فروع عديدة، ولا توجد مجموعة من هذه المجموعات نقية على الإطلاق بسبب الهجرات البشرية التى استمرت عبر العصور ما قبل التاريخية والتاريخية.

وقد أدت الهجرات إلى عملية اختلاط واسعة بين أفراد الجنس البشرى، لكن فكرة التمييز العنصرى بقيت، فهى قديمة قدم الإنسان نفسه، فالإغريق اعتقدوا أنهم أحسن الشعوب، كما يعتقد اليهود أنهم شعب الله المختار، كذلك كان يعتقد الفرس، وكان الرومان يرون أن ما عداهم همج متبربرون وكان ذلك يرجع إلى ما وجدوا أنفسهم عليه من تفوق إدارى وحربى.

كما ظهر هذا التمييز بين العرب أنفسهم الذين كانوا يرون تفوقهم على الفرس وغيرهمُ إلى أن جاء الإسلام فقضى على هذه العنصرية حيث لا فضل لعربى على أعجمى إلا بالتقوى، ثم ظهر التمييز العنصرى على أشده لدى الألمان حينما كانت الدعاية النازية تقول بسيادة العنصر الجرمانى أو النوردى جسميا وعقليا، وقد نادى هتلر بأن الشعوب الشرقية أحرى بها ألا تعيش وإن عاشت يجب أن تدرب كما تدرب الكلاب الصغيرة.

ويظهر التمييز العنصرى فى أستراليا التى تمنع هجرة الملونين إليها، وفى إسرائيل حيث يتكون السكان من خليط من الغرب والشرق، ويستغل الغربيون اتجاه الحكومة نحو محاباتهم للحصول على امتيازات أكثر، وكذلك فى معاملة الإسرائيليين للعرب في الأرض المحتلة قبل عام ١٩٤٨ التى تعد ضمن إسرائيل الحالية.

وقد كان التمييز العنصرى على أشده فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث كان الزنوج يحرمون من حقوقهم، وظلوا طويلا يطالبون بحقوقهم إلى أن تمكنوا أخيرا من الحصول على بعضها وما زال الإحساس نحو الزنوج مختلفا رغم ذلك.

وفى جنوب أفريقيا الذى كان أول عهدها بالأوربيين فى عام ١٦٥٢ عندما أسست شركة الهند الهولندية مدينة الكاب لتكون ملجأ لسفنهم فى طريقها إلى جنوب شرق آسيا، ثم شجعت الشركة الملاحين الهولنديين على الاستقرار وفلاحة الأرض واستطاعوا بمضى الوقت الاستقرار والتوغل فى الداخل، واصطدموا

بالبشمن وأجلوهم عن وطنهم إلى صحراء كلهارى، كما سلبوا من الهوتنتوت مراعيهم ومواشيهم، وجلبوا الزنوج من شرق أفريقيا ومدغشقر إلى جانب بعض العناصر من الملايو، وقد اختلط هؤلاء جميعا بالهوتنتوت حيث تكونت طبقة ملونى الكاب الذين يعرفون بالرحبوت[1]، كما اختلط الهولنديون بسكان اتحاد جنوب أفريقيا ونتج عن ذلك الاختلاط بعنصر «البوير». وقد حل الإنجليز محل الهولنديين بعد ذلك في الاتحاد وتغلغل نفوذهم ثم سيطرتهم الكاملة فيما بعد.

وقد توسع البوير شمالا فاصطدموا بقبائل البانتو الذين تغلغلوا من جهة الشمال ودارت حروب بينهما استمرت لفترات طويلة.

ورغم أن المواطنين من جنوب أفريقيا يمثلون نحو ٧٥٪ من عدد السكان إلا أن نصيبهم نحو ١٠٪ من مساحة الأرض الزراعية بالدولة، كما أنهم كانوا محرومون من مزاولة حقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية حيث كان البيض يمارسون معهم أشد أنواع التفرقة العنصرية، فكانت هناك قوانين للفصل بين العنصرين فى المواصلات وفى التعليم، بل يتعلم الأفريقيون إلى مستوى معين، وليس لهم حق الإضراب، بل حرموا من بعض الحرف الفنية، كما يمنع جلوس الأبيض مع الأفريقى فى مكان عام دون تصريح بذلك، وحرم القانون على الأفريقى الذى يسكن إحدى المدن منذ ولادته أن يبقى معه ابنة متزوجة أو ابن يزيد سنه عن الثمانية عشر عاما دون تصريح بذلك، كما أن حرية المواطنين فى الخروج والدخول من المدن كانت مقيدة.

ولا شك أن مثل هذا الوضع ينعكس أثره على تماسك الدولة، فهو يشكل نقطة ضعف فى كيانها، ولن يحلها إلا اعتبار الوطنيين الأفريقيين مواطنين لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات التى يتمتع بها البيض.

لكن الوضع بدأ فى التغير أخيرا، بعد أن استطاع الوطنيون بعد صراع طويل أن يحصلوا على حقوقهم بعد أن أمسك بالسلطة أول وطنى وهو نيلسون مانديلا، وبدأ التعايش بين البيض والوطنيين، لكن ذلك يحتاج إلى وقت طويل حتى يمكن التلاحم بين كل منهما.

(١) محمد عبد الغنى سعودى، الجغرافيا والمشكلات السياسية، القاهرة ١٩٧٧، ص٥٧.

وقد كـان لنظرية داروين أثرها بالنسبـة للبيض الذين رحبـوا بها واعتـبروها مؤيدة لسـياستـهم على حساب الشعـوب الضعيـفة، فقـد جاءت هذه النظرية فى الوقت الذى كانت فيه الدول الكبـرى مهتمة بتأسيس إمبراطورياتهـا الاستعمارية، فساعدت الرجل الأبيض على تبرير أعماله بأن استـغلها فى مجال السياسة الدولية لتبرير أعماله العدوانية.

ولعل السبب فى تمسك الأوربيين بهذه النظرية أنهم وجدوا الجماعات الملونة تتقدم حتى أصبحت خطرا على المستـعمر، فنادت بطرده وسلبه المميزات التى كان يتمتع بها دونهم.

ولا شك أن الدولة التى تضم أكثـر من مجموعـة جنسية كما رأينا بـالنسبة لجنوب أفريقـيا أو يوغوسلافـيا أو الولايات المتحـدة الأمريكية تعـانى من مشكلة التلاحم بين هذه المجموعات.

وقد عـارضت الأديان السـماوية هذا التـمييز العنصـرى، فالإسـلام نادى بالمساواة، فكلنا لآدم وآدم من تراب، ولا فضل لعربى على أعـجمى إلا بالتقوى، كما نادت المسيحية بالإخاء.

والواقع أنه لا فرق بين إنسان وآخـر فى الجنس البشرى، والتفـرقة العنصرية هى من صنع الإنسـان، وقد أثبت العلم الحـديث والواقع الملمـوس أنه ليس هناك فرق فى القوة الذهنية والبـدنية بين المجموعات البشرية، ولكن السـياسة العنصرية المتطرفة هـى التى دفعت مجـموعة إلـى التعالى على المجـموعـة الأخرى. ولعل الزنوج فى أمريكا خير دليل على ذلك،فقد كـان الزنوج يعاملون معاملة خاصة لا يشاركون فى النشاط العام للسكان، وعندما أخذوا حقوقهم وبدأوا المشاركة الفعلية أبدعوا فى كل الميادين شأنهم شأن البيض.

٥ ـ التركيب القومى (الأثنوغرافى):

المقصود به تلك الشعوب والقوميات التى توجد داخل إطار الوحدة السياسية (الدولة)، فلهذا أهميـة كبيرة فى الوزن السياسـى للدولة، وهذا يجرنا إلى تعريف الشعب والأمة والقومية، فالشعب تعبيـر بشرى يحمل معنى أضيق نطاقا من تعبير الأمة، كالشعب المصرى والشعب الجزائرى والسورى والأردنى، فكل منها وحدات

تكون الأمة العربية، كما أن الأمة الهندية تتكون من عدة شعوب صغرى داخل شبه الجزيرة الهندية، ولكل مجموعة منها ثقافتها ولغتها وديانتها الخاصة بها، ولكن كل منها يساهم فى تكوين الأمة الهندية وكذلك الحال بالنسبة للصين.

ولا توجد الأمة إلا إذا توافر لها وحدة الشعور النفسى بين أفرادها نتيجة اتحادهم فى عدة عناصر ومنها الدين واللغة والتاريخ كما أشرنا إلى ذلك من قبل، ولكن ذلك ليس ضروريا بالنسبة للدولة، فقد تضم الدولة مجموعات مختلفة من حيث الدين واللغة والتاريخ والجنس، كما كان الحال فى الاتحاد السوفيتى سابقا وكما فى الهند، ولذلك تختلف الرابطة بين عوامل تكوين الأمة وعوامل تكوين الدولة، فالرابطة بين تكوين الدولة هى رابطة الجنسية وهى رابطة قانونية وسياسية وصناعية تخضع للظروف السياسية وتقلباتها، أما رابطة الأمة فهى رابطة القومية، وهى رابطة طبيعية وحضارية بالدرجة الأولى، فالقومية هى شعور الإنسان بانتمائه إلى أمة معينة لا تخضع للحدود السياسية للدول.

ومعنى هذا أن الشعور القومى لا يشترط فيمن يعتنقونه أن يكونوا متحدى الجنس أو اللغة أو الدين أو التقاليد، ولكن هذه جميعا لا يجب أن تنكر آثارها منفردة أو مجتمعة فى تقوية الروح القومية، فكلما توافرعنصر أو توافرت عناصر منها كانت بمثابة العمد التى توجد وتقوى بالاستقلال أو الحرية، فالقومية هى الشعور المتبادل بين الأفراد الذى يجعلهم متأثرين فى عواطفهم وسلوكهم بفكرة الولاء لوطن ما؛ لأنهم نبت أرض واحدة بصرف النظر عن ميولهم الطائفية أو الدينية أو مصالحهم الفردية، فالإحساس بالقومية بين أعضاء الأمة هو إحساس عميق لا يرتبط برابطة الجنسية بين أفراد هذه الجماعة فالشعور القومى يبقى دون تغيير مهما تغيرت الدول.

وقد كان للضغوط والأخطار الخارجية دور هام فى تكوين القومية وتماسكها كما يحدث عادة عندما تتعرض أى دولة عربية لعدوان خارجى فسرعان ما تتحرك بقية الدول العربية متضامنة معها.

ودراسة الجغرافية السياسية تتطلب فهم التكوين القومى للدولة؛ لأن الحدود السياسية أحيانا تقتطع من قومية معينة لتلحقها بقومية أخرى فينشأ ما يعرف

بالأقليات مثـل الزنوج فى الولايات المتحدة الأمريكيـة والأكراد فى العراق وإيران والنوبيين فى مصر.

والدول التى تتكون من قومية واحدة قليلة فى الوقت الحاضر، فتوسع الدولة من قوميـة واحدة تكون النواة الأصلية للدولة ونموها واتساعـها ورغبتهـا الحصول على حدود طبيعية لها قد يضطرها أحيانا إلى ضم قوميات أخرى أو شعوب أخرى تحت لوائها كما هو الحـال بالنسبة للإمبراطورية الرومانية عندمـا توسعت وبالنسبة للعراق فى تاريخه القديم، وكما حدث فى الاتحاد السوفيتى عندما ضم إليه عددا من القوميات الأخرى والتى كانت سببا من أسباب تفككه أخيرا.

والاختلاف الأثنوغرافى فى الدول يؤدى إلى التفكك وعـدم الانصهار، كما يعرقل الإدارة والحكم ويضعف القوة السياسية للدولة، ويأخذ التكوين الأثنوغرافى للدول صورا مختلفة، فقد يكون بسيطا أو ملتئما أو مركبا:

أ ـ التكوين البسيط Simple: هو ذلك التكوين الذى لا يتمـيز بالتنافر رغم تعدد الأجناس التى تضمها الدولة، فالمصريون متجانسون رغم تعدد الأجناس التى دخلت فى تكوينهم، فـقد استطاعت البـيئـة المصرية على مدى السنـين أن تلتحم بالعناصر التى دخلتها بحيث أصبحت جميـعا مصرية، فقد ذابت المجموعات التى دخلت مصر عبر التاريخ، واختلطت جميعـا بمجموعات البحر المتوسط العريقة فى البلاد، وكذلك البدو والـشعوب الإغريقية فى عصـر البطالمة، والعرب مع دخول الإسلام، والنوبيون من جنوب مـصر، والأتراك مع الدولة العثمانية، فـقد صهروا جميعا وأصبحوا مصريين.

وتعد فرنسـا نموذجا للتكوين الأثنوغرافى البسـيط، فهى متجـانسة رغم أنها تضم العناصر الأوربية التى انصـهرت خلال تاريخها الطويل، فقـد انصهر العنصر الغالى الكلتى والنوردى[1]، وامتزجت الثقافات مكونة الثقافة الفرنسية الحديثة منذ وقت طويل رغم وجـود عنصر البـاسك فى الجنوب الغربى، والبـريتون فى شـبه جزيرة بريتنى.

---

(١) محمد رياض، الأصول العامة فى الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا، بيروت ١٩٧٩، ص١٨١

ب ـ **التكوين الملتئم** Cemented: ويتمثل هذا التكوين فى جمهوريات العالم الجديد، إذ من السهل التعرف على عناصر السكان المختلفة دون عناء كبير فى أى وحدة سياسية فيه. والولايات المتحدة الأمريكية تعد أقرب هذه الوحدات إلى التجانس العنصرى باستثناء الزنوج، فقد استطاعت بفرض لغة واحدة على المهاجرين إليها تكوين شخصية أمريكية خاصة بها، وهى بمرور الزمن ستصبح أكثر تجانسا.

ويعد التكوين الأثنوغرافى لبريطانيا تكوينا ملتئما، فهناك ثلاث مجموعات تتميز كل منها بلغتها المميزة وهى الإنجليزية والغالية Welsh والأسكتلندية، ورغم ذلك فإن وحدة المصالح المادية والفرص المتكافئة أمام هذه المجموعات جعلت منها وحدة قومية متماسكة، فالمجموعات المختلفة داخل الدولة فى التكوين الملتئم مهما اختلفت لغاتها أو حضاراتها لا تشكل خطرا على الدولة ما دامت لا تسعى إلى الانفصال أو تسبب أى مشكلات للدولة.

جـ ـ **التكوين المركب** Complex: ويتمثل هذا التكوين فى الدول التى تتكون من مجموعات مختلفة لم تتلاحم، فبعضها إلى جانب بعض فى داخل الدولة، لكن كل منها يحتفظ بشخصيته الثقافية وولائه القومى لمجموعته، وربما يتميز كل منها بحواجز اقتصادية واجتماعية رغم أن الشعوب المكونة للدولة ينبغى أن تكون فى مستوى اقتصادى واحد، ولذلك فإن هذا التكوين يكون مصدر ضعف للدولة كما فى الهند ونيجيريا والباكستان وجنوب أفريقيا وكينيا ومثل التشيك والسلوفاك الذين أسسوا دولة «تشيكوسلوفاكيا». ورغم هذا فإن التشيك الأعلى ثقافة من السلوفاك هم المسيطرون على وظائف الدولة الهامة.

وفى يوغوسلافيا عندما اتحد الصرب والكروات والسلوفيون فإن السلوفيين الأقل عددا، والصرب يسكنون الجبال ولهم تقاليدهم ودورهم فى حروب الاستقلال، وهم مسيحيون أرثوذكس ويمثلون أغلب السكان، بينما الكروات كانوا جزءا من الإمبراطورية النمساوية البحرية يشاركونها فى تقدمها العلمى والثقافى والديانة المسيحية الكاثوليكية. ولا شك أن هذه المجموعات المتقاربة فى الأصل والمختلفة فى بعض الجوانب تحتاج لوقت طويل حتى تنصهر فى مجموعة واحدة.

وفى هذا التكوين المركب قد تحاول بعض المجموعات الحصول على الاستقلال الذاتى داخل الدولة أو الاستقلال الكامل عنها مثل الأكراد فى العراق والأتراك فى قبرص والعنصر الإنجليزى والفرنسى فى كندا والوالونى والفلمنكى فى بلجيكا، ومثل جنوب السودان. ولذلك تلجأ الدول فى مثل هذه الظروف أحيانا إلى نظام الاتحاد الفيدرالى لإرضاء كل مجموعة بداخلها وللحفاظ على وحدتها، بل استطاعت بعض المجموعات أن تنفصل مكونة دولا مستقلة كما حدث بالنسبة ليوغوسلافيا التى أشرنا إليها، فقد انفصلت إلى دول ثلاث هى: الصرب والكروات، والبوسنة والهرسك.

٦ ـ الأقليات:

توجد فى العالم ثلاث أقليات بشرية متنوعة، وتعود هذه الأقليات إما لوجود عناصر ضعيفة متخلفة قليلة العدد كانت تسكن فى منطقة من المناطق، ثم قدمت إلى هذه المنطقة جماعة أخرى أقوى منها وأكثر منها عددا وعدة وأرقى منها حضارة فتغلبت عليها واضطرتها إلى اللجوء إلى مناطق صعبة منعزلة انزوت وتقوقعت فيها مثل الهنود الحمر فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، والأستراليين الأصليين فى أستراليا، والعناصر الكلتية فى بريطانيا، والبريتون فى فرنسا، والفريزيان فى هولند، والقطالونيين فى أسبانيا[١].

وقد توجد الأقلية نتيجة غزو تعرضت له الدولة، وبعد نهاية الغزو تبقى بعض الموجات الصغيرة ويصبح من تبقى منها أقلية فى داخل الدولة مثل الألمان فى لوكسمبرج، وقد تكون الأقلية نتيجة نزوح جماعة كانت تقيم فى منطقة إلى منطقة أخرى مثل الأقليات العربية فى الولايات المتحدة الأمريكية أو فى الدول الأوربية وأستراليا، ومثل الألمان فى المجر وبولند.

وقد توجد الأقلية نتيجة السياسة التى تنتهجها الدولة كما حدث بالنسبة للسياسة التى اتبعتها روسيا عند قيام الاتحاد السوفيتى، وذلك بتوزيع الروس بين جمهوريات الاتحاد السوفيتى ومنحهم سلطات واسعة بهدف السيطرة على هذه الجمهوريات وصهرها وضمان استمرار ولائها. وقد أسفرت هذه السياسة عن

(١) محمد إبراهيم الديب، مرجع سابق، ص٢٧٠.

وجـود نحـو ٢٢٪ من الروس ضـمن سكـان أوكـرانيـا، ونحـو ٣٨٪ من سكان قازاخستان، و٣٠٪ من سكان ستونيا، و٢٢٪ من سكان قرغيزيا، و٩٪ من سكان لتوانيا. وتشكل هذه نسبا كبـيرة من عدد السكان يصعب انصهارها لأنهم يشكلون حالة من ازدواج الولاء بين القومـية التى ينتسبون إليها والدولة التـى يسكنون فيها وهو ما يشكل المشكلة الكبرى فى الجـمهوريات السوفيتية التى استقلت أخيرا بعد تفكك الاتحاد السوفيتى.

وكما حـدث عندما شجـعت بريطانيا على هجرة الأسكتلنديين البـروتستنت إلى أيرلند الشمالية لتـقوية البروتستنت وزيادة نسبتهم بالقياس بالكاثوليك المقيمين فيها.

وكمـا حدث بالنسـبة لهجـرة اليهـود إلى إسرائيل التى سعـت إسرائيل من ورائها إلى زيادة أعداد اليـهود داخل فلسطين ليصبح الفلسطينيـون أقلية فى داخلها بعد أن كانوا يمثلون الأغلبية، ثم فى نفس الوقت ترتب على ذلك أن اليهود الذين قدموا إلى إسرائيل أصـبحوا فيما بينهم يشكلون أقليات تتمـثل فى اليهود القادمين من روسيا، والقادمين من أوربا ومن الدول العربية وأثيوبيا.

وللأقليات أثرها فى الدولة نتيجة بعض العوامل ومنها:

أ) التوزيع الجغرافى للأقلية: فعندما تكون الأقلية واسعة الانتشار بين سكان الدولة من الأغلبيـة تقل أهميتهـا ويضعف تأثيرها واحـتمال انفصـالها عن الدولة بخلاف تركزها فى منطقة واحدة مما يساعد على قوتها وتماسكها ويجعلها مثار قلق واضطراب فى داخل الدولة.

ب) وطن الأقلية: إن للوطن الذى تنتمى إليه الأقليـة دورا كبيرا فى أثرها. فعندما تكون الأقلية منتـمية فى أصولها التاريخية إلى دولة تحـيط بها وتعد امتدادا قوميا لها فإنها تصبح مـثار خطر على الدولة، وكذلك عندما تكون الأقلية تاريخيا تعود إلـى أصول قديمة امـتصـتهـا الدولة الأم، فإن هذه الأقليـة تسعى للمطـالبة بحقوقها المغتصبة وتحاول الإبقاء على هويتها دون الانصهار فى الدولة الأم.

جـ) الخصـائص القوميـة للأقلية: عندمـا يكون هـناك اخـتـلاف فى بعض الخصـائص للأقلـية من حـيـث اللغة مثـلا، إذ عندما تكون لغـة الأقلية مخـتلفة

وتحاول الحفاظ عليها حتى لا تفقد هويتها وأصولها وتبرز المشكلات بين الأقلية والدولة الأم.

د) **القوة الاقتصادية للأقلية:** قد تكون الأقلية قوية اقتصاديا مثل الأقلية اليهودية فى الولايات المتحدة الأمريكية ذات التأثير الكبير على سياستها، ويصبح خطر هذه الأقلية كبيرا إذا كانت قوية اقتصاديا وكبيرة العدد نسبيا.

وتعد الأقليات ذات النزعة الانفصالية مصدر خطر للدولة، وتحاول الدولة من جانبها اتباع سياسة التسامح فى البداية بأن تحقق لها مطالبها إذا كانت لا تتعارض مع السياسة العامة للدولة بأن تعطيها استقلالا ذاتيا مثلما أعطت أسبانيا الاستقلال الذاتى لسكان قطالونيا والباسك قبل مجىء الجنرال فرانكو الذى أنهى هذا الاستقلال، وقد ترفض الدولة تحقيق مطالب الأقلية مستخدمة معها مختلف أساليب القمع لكبح جماحها كأن تحرم من بعض الحقوق الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية والمدنية التى تطالب بها.

وتنقسم الأقليات إلى أقليات قومية وأقليات غير قومية[1]. والأقليات القومية هى التى تدخل فى تكوين القومية الأصلية فى الدول مثل الفرنسيين فى كندا، والإيطاليين فى الأرجنتين، والألمان فى البرازيل وشيلى. وهناك أقليات عرقية مثل الزنوج فى الولايات المتحدة الأمريكية، واليابانيين فى البرازيل، والباسك فى فرنسا، والأتراك فى بلغاريا.

أما الأقليات غير القوية فبعضها قانع وراض بوضعه فى الدولة مثل الدانمركيين والهولنديين فى ألمانيا، والكروات والسلوفيين فى جنوب شرق النمسا، والأرمن فى تركيا وسوريا، والإيطاليين على الساحل الشرقى لبحر الأدرياتيك.

والأقليات غير القانعة وهى التى تسعى للانفصال فهى التى تعد خطرا على الدولة كالأكراد فى العراق وإيران وتركيا، والأتراك فى قبرص، ومثل الأقليات الهندية فى كل من كينيا وأوغندا بشرق أفريقيا الذين وفدوا للتجارة، فقد طردوا من الدولتين نتيجة لما سببوه من مشكلات فى الدولة.

---

(١) محمد رياض، مصدر سابق، ص١٨٢.

وقد تكون الأقليـة الأقليـة على أساس دينى مثل الأقـلية المسلمة فى روسـيا والهند والصين والفلبين، ومـثل الكاثوليك فى أيرلند الشـمالية، أو لغوية مـثل الناطقين بالفرنسية فى كندا، أو الناطقين بالألمانية فى بلچيكا وفى بولند وسويسرا.

ويمثل الأكراد مثلا حيا للأقليات ذات التأثير فى الدول التى تضمها كما يبدو مما يلى:

مشكلة الأقليات الكردية:

يشكل الأكراد شعبا مـتميزا فى ملامحه وخصائصه وتاريخـه ولغته وثقافته، كما يدين غالبيتهم بالدين الإسلامى السنى، وهدفهم الأساسى هو إقامة دولة كردية فى منطقة كردستان تجسيدا لحلمهم القومى وخصوصيتهم التاريخية والقومية.

ويتـوزع الأكراد حـاليـا بين خـمس دول (تركـيا والعـراق وإيران وسـوريا وأرمينيا).

ففى تركيا توجد أكبر نسبة من الأكراد حيث يبلغ عددهم نحو عشرة ملايين نسمة، يشغلون مساحة كبيـرة من كردستان تبلغ نحو ١٩٢ ألف كم مربع، ويتركز هذا العدد فى شرق تركيا وعلى جانبى الحدود العـراقية الإيرانية من الحدود التركية جنوبا حتى الخط الذى يصل خانقين العراق بمدينة كرمنشاه.

ويضم العراق نحو مليونى نسمة من الأكراد يشغلون نحو ٧٢ ألف كم مربع من كردستان الواقعة شمالى العراق، ويتركزون فى المحافظات الشمالية (السليمانية وأربيل ودهوك) كمـا يشكلون نحو نصـف سكان محافظة كـركوك بالإضـافة إلى وجود بعضهم فى بغداد والكوت ومحافظة العمارة.

وفى إيران يعيش الأكراد فى مساحة تبلغ ١٢٥ ألف كم مربع من كردستان، ويبلغ عددهم نحو المليـون نسمة، يتركزون فى ولايتى كرمنشـاه وأذدلان ومقاطعة لورستان. ولوقوع هؤلاء فى شمال شرق العـراق فإنهم يشكلون نزاعا مستمرا بين العراق وإيران.

أما أرمـينيا فـتضم نحو ١٥٠ ألف نـسمة من الأكـراد يتركـزون فى أريفان وأردهان.

ومنطقة كردستان التى تضم الأكـراد والموزعة بين الدول الخمس، عبارة عن منطقة جبلية وعرة، تقع فى جنوب غرب آسيا، وتبلغ مساحتها نحو ٢٩٨ ألف كم مربع، يقع معظمها فى تركيا (٦٥٪)، بينما يضم العراق نحو ١٥٪ من مساحتها، وإيران نحو ٧,٥٪، وسوريا نحو ٢٪، وأرمينيا ١٪.

وتوزيع هذا التجمع الكردى الذى تضمه قوميـة واحدة وله خصائص متميزة رغم تمزقه بين أكـثر من دولة، ولكنها تأخـذ شكل حزام حدودى متـقارب أعطى الفرصة فى إمكان توحيد هذا الشتات فى دولة واحدة. وقد كان هذا سببا فى كون هؤلاء عامل توتر وقلق للدول التى يقـيمون فيـها، بل سببا من أسـباب النزاع بين هذه الدول، ومن جانب آخـر، فهم يشكلون سبـبا أساسيـا فى النزاع بين العراق وإيران، وبين العراق وتركيا، وبين تركيا وسوريا، وبين إيران وتركيا.

ويمثل الأكراد أكبـر مشكلة بالنسبة لتركـيا بصفة خاصـة حيث يشكلون نحو ٦٥٪ من جملة أكراد كردستان، كما يشكلون جزءًا كبيرا من سكان تركيا يبلغ نحو ٢٠٪ من سكانها. ومما زاد من هذه المشكلـة تعقيدا فى تركـيا عدم اعتراف تـركيا بالقومـيات والطوائف الموجودة فى تركـيا ومن بينهم الأكراد، بل سـعت الحكومة التركيـة إلى اضطهاد الأكراد والتنكيل بهم مما دفع الكثيـرين منهم إلى الهروب إلى الدول المجـاورة. وقد ظل هذا الوضـع المتوتر إلى أن اعـتـرفت تركيـا بالقـوميـة الكردية، وسـمحت لهم بتـعلم اللغـة الكردية أخيـرا، كمـا سمـحت لهم بطرح قضيتهم فى إطار ديمقراطى، وكمـا أنشأت شريطا حدوديا بعمق نحو ٥كم وبطول الحدود التـركية العـراقية بدعـوى حمايـة أكراد تركيـا وعدم اندماجـهم مع أكراد العراق، وفى نفس الـوقت أبرمت اتفاقا مع العـراق يعطى الحق لأى من الدولتين فى تعقب الأكراد الفارين إلى الدولة الأخرى.

ويتركز هـدف الدول الخمس فى منع قيام دولة كـردية وعدم إحياء القـومية الكردية، وهذا هو السـبب الرئيسى الذى يحـارب الأكراد من أجله والذى يـسبب التـوتر المستـمر بين الدول التى تضـمهـم، وبالتالى المشكلات الحـدودية بين هذه الدول.

٧ ـ النشاط الاقتصادى:

المقصود بالنشاط الاقتصادى هو استغلال إمكانات الدولة الاقتصادية ممثلة فى كل ما تملكه من موارد أو ما يمكنها الحصول عليه لتنفيذ إستراتيجيتها، ويأتى فى مقدمة ذلك الموارد الغذائية والمعدنية والقوى المحركة، وما يمكن أن تقوم به الدولة من صناعات.

أ ـ الموارد الغذائية:

إن توفير الموارد الغذائية للدولة يعد عاملا أساسيا، لأنه يحافظ على سيادتها وعلى حرية اتخاذها للقرارات الهامة؛ لأن الجوع ونقص الغذاء يعد من عوامل ضعف الدول.

والدول فى هذا الإطار بعضها يضم من الموارد الغذائية ما يكفى، أى أنها تكتفى ذاتيا ولديها فائض، والبعض الآخر ليس لديه ما يكفى لمواجهة حاجة سكانه من الغذاء مما يضطره لاستيراد ما ينقصه من الغذاء، فجميع الدول تنتج الغذاء لكن بدرجات متفاوتة.

ولكن مستوى توافر الغذاء، فى الدول ليس مستقرا فبينما كانت بعض الدول لديها ما يكفيها من الغذاء بل كان لديها فائض للتصدير، نجدها أصبحت فى حاجة إلى الاستيراد، مثل الاتحاد السوفيتى وقت أن كان يحتل مكانته الكبيرة كإحدى القوى العظمى، فقد أصبح نقص الغذاء وبخاصة القمح يعد من نقط ضعفه، فقد أصبح مستوردا له بعد أن كان مصدرا.. وما زالت روسيا (التى هى أكبر دول الاتحاد السوفيتى بعد تفككه) فى حاجة إلى استيراد القمح، وقد كان لذلك دوره فى سياستها الخارجية، بل فى تغيير فكرها السياسى بشكل عام من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين.

وفى الواقع أن من الصعب وجود دولة يمكنها الاكتفاء الذاتى الكامل، إذ الملاحظ أنه حتى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التى تعد من أبرز الدول اعتمادا على نفسها فى الغذاء لما تضمه من مساحة واسعة تنتج الكثير وتحقق فائضا للتصدير إلى الخارج، مما أعطاها قوة وسيطرة على كثير من الدول ذات الحاجة إلى

الغذاء، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فإنها تفتقر إلى بعض الغلات التى تنتجها المنطقة الاستوائية؛ لأن موقعها الجغرافى حرمها من هذه الغلات، ومثل المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا التى تعتمد على استيراد الكثير من الموارد الغذائية.

وفى الواقع يصعب تحديد الدول بشكل قاطع فى هذا الإطار، فبعض الدول التى يمكنها الاعتماد على مواردها الغذائية اليوم قد لا تستطيع ذلك بعد سنوات؛ نظرا لزيادة سكانها وعدم زيادة مواردها الغذائية بمعدل زيادة السكان.أو أنها قد تتفكك كما حدث فى الاتحاد السوفيتى، وكما حدث لألمانيا وقت أن تمزقت إلى شطرين (الشرقية والغربية)، فقد فقدت ألمانيا الشرقية المصدر الأساسى للإنتاج الغذائى، مما أضعف ألمانيا بعد أن انفصل عنها الجزء الشرقى، لكنها عادت إلى قوتها بعد أن توحدت أخيرا.

وعموما، يمكننا القول أنه كلما توافر للدولة الموارد الغذائية بشكل كاف كلما كان ذلك من عوامل قوتها،/لأن اعتماد الدول على غيرها يعد من عوامل ضعفها وخصوصا أثناء الحروب وما يترتب عليها من حصار للدول ذات الحاجة للغذاء، فإن ذلك يعد أحد الأسلحة وقت الحروب بصفة خاصة.

فأثناء الحرب العالمية الأولى استطاعت الغواصات الألمانية حصار بريطانيا لتمنع عنها الإمدادات الغذائية حتى كادت تشرف على مجاعة، كما قام الحلفاء بقطع الإمدادات الغذائية عن ألمانيا، مثل السكر الذى كان تحت سيطرة الحلفاء وقتها مما أدى إلى السعى لمواجهة هذا الموقف فكان أن ظهرت زراعة البنجر ليحل محل قصب السكر فى إنتاج السكر وقتها ثم استمر بعد الحرب (فرب ضارة نافعة).

ب ـ الموارد المعدنية:

يختلف توافر الموارد المعدنية فى الدول بالمقارنة بالموارد الغذائية، لأن توزيعها أقل انتظاما من توزيع الأراضى الزراعية، فلا توجد دولة لديها اكتفاء ذاتى فى جميع المعادن مهما بلغت قوتها واتساعها، فإذا كان الحديد منتشرا فى كثير من الدول فإن البوكسيت (المادة الخام للألمونيوم) يتركز فى أستراليا وغينيا وجاميكا،

كما يتركز السنيكل فى كوبا ونيو كاليدونيا وروسيا وكندا، وكما يتركز الكروم فى زمبابوى وجنوب أفريقيا، والموليبيدنم فى شيلى والولايات المتحدة الأمريكية، والتنجستن فى الصين، والكوبالت فى زائير وزامبيا.

ولذلك تتصارع الدول الكبرى للسيطرة على الدول التى تضم بعض المعادن الهامة التى تفتقر إليها هذه الدول؛ لأن تقدمها الصناعى مرهون بمدى توافر المواد الخام اللازمة لها.

وللاستفادة من التعدين فإن الأمر يتطلب توافر مقوماته الأساسية من خبرة ورأسمال وقوى عاملة وسوق. . .إلخ، وقد لا يتوافر كل هذا فى كثير من الدول، وبقدر ما يتوافر من هذه المقومات بقدر ما يستفاد من هذه المعادن، وبقدر ما يمثل توافر الموارد المعدنية عوامل قوة للدولة، فإنه يكون سببا فى وضعها تحت سيطرة الدول الكبرى وفى دائرة نفوذها، بل كان ذلك سببا فى احتلال الكثير من هذه الدول من قبل.

جـ ـ القوى المحركة:

وتضم القوى المحركة الفحم والبترول والغاز الطبيعى والكهرباء واليورانيوم، وهذه تختلف فى توزيعها من دولة لأخرى، فرغم أن الدول المنتجة للبترول تقرب من مائة دولة فى العالم، لكن تركزه فى نحو عشر دول من دول العالم تضم نحو ٨٠٪ من الإنتاج العالمى، كما أن الفحم ينتشر فى مجموعة من الدول لكنه يتركز فى قليل منها، فالولايات المتحدة الأمريكية والصين تنتجان نحو ٦٠٪ من الإنتاج العالمى من الفحم.

وتلعب القوى المحركة دورا هاما فى قوة الدولة، وقد ظهر ذلك بوضوح عندما استخدم البترول كسلاح فى حرب السويس بين مصر وإسرائيل عام ١٩٥٦، وفى الحرب مع إسرائيل فى عام ١٩٧٣، عندما خفضت الدول العربية إنتاجها من البترول المصدر للخارج مما دفع الدول المساندة لإسرائيل إلى التراجع عن ذلك وفى مقدمتها دول غرب أوربا (فرنسا وهولند وبلچيكا وألمانيا) نظرا لأهمية البترول بالنسبة لهذه الدول.

والإحساس بأهمية القوى المحركة (البترول والفحم والغاز) دفع الدول التى لا تتوافر لديهـا إلى البحث عن بدائل لها ممثلا فى طاقـة الرياح أو الطاقة المائية أو الطاقة النووية، كما دفع دول بحر الشـمال (النرويج وهولند والمملكة المتحدة) إلى البحث عن البـترول فى أعمـاق بحر الشمـال، وقد نجحت هذه الدول فـعلا فى إنتاجه ودخلت أخيرا ضمن الدول المنتجة للبـترول بعد أن كانت تعتمد أساسا على استيراده.

د ـ الصناعة:

تعد المقدرة الصنـاعية للدولة أحد العوامل المؤثرة فـى قوتها السياسـية، فلا يمكن أن تكون هناك قوة عسكرية إذا لم تساندها قوة صناعية لإنتاج الآلات الحربية ومعدات الحرب، ولعل قوة بريطانيا وتمكنهـا من إنشاء إمبراطورية واسعة لا تغرب عنهـا الشمس تعـود إلى الصناعة المعـتمـدة على الفحم والحـديد، ونفس الشىء بالنسبة لألمانيا التى كانت صناعة الحديد والصلب والصناعات الكيماوية من عوامل قوتها قبل الحرب العالمية الأولى.

ولعل قوة الصين ومواجـهتها لكثـرة سكانها ترجع إلى اهتمامهـا بالتصنيع، ومثلها جنوب أفريقيا التى استطاعت الصمود أمام الضغط العالمى عليها لفترة طويلة من جراء التـمييز العنصـرى بها، كما أن قـوة اليابان الاقتـصادية تعتمـد بالدرجة الأولى على الصناعة.

فالصناعة تساعد الدولة على رفع مستوى مـعيشة سكانها، وذلك باستخدام فائض الإنتاج باستثماره فى الدول الأجنبية، أو توزيعه على الشعب بزيادة المرتبات والأجور أو تقليل ساعات العـمل والتوسع فى الخدمات الاجتماعيـة لرفع مستوى الرفاهية، ثم فى خلـق جيش قوى حيث تستطيع تمويل الإنفـاق العسكرى وتصنيع أدوات الحرب.

وكلما تقدمت الدولة صناعيا كلمـا قل اعتمادها على الدول الأخرى. وتعد صناعة الحديد والصلب من أهم الصناعات التى تعطى الثقل السياسى للدولة، فهى من الصناعات الإستراتيجية المتمـثلة فى صهر وتكرير المعادن وتشكيلها وبناء السفن والصناعات الهندسـية والكيماوية والأسمنت، ثم يأتـى بعد ذلك صناعة الأدوات

الكهربائية والمواد الغذائية والغزل والنسيج وغيرها من السلع الاستهلاكية. وكلما تنوعت الصناعات فى الدولة بشكل متوازن كلما أعطى ذلك للدولة ثقلا سياسيا مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والمملكة المتحدة واليابان وفرنسا، حيث تنتج هذه الدول ما يفيض عن حاجتها لتقوم بتصديره للخارج، وبالتالى يتحقق لها عائد ضخم، بالإضافة إلى تنمية علاقاتها بالدول المستوردة لمنتجاتها، كما أنها تعد فى نفس الوقت سوقا لبعض المواد الخام التى تستوردها من الدول غير الصناعية، وكل ذلك من شأنه أن يرفع من قوة الدولة ويعلى شأنها بين دول العالم.

ونظرا لما للصناعة من أهمية كما ذكرنا فإن الدول النامية تسعى جاهدة لدخول ميدان الصناعة، لكن بعض الصعوبات التى تعترض هذه الدول ومن أبرزها عدم توافر بعض مقومات الصناعة فى بعضها، كأن تكون المادة الخام أحيانا أو رأس المال اللازم، أو العمالة ذات المهارة الفنية، أو مدى قدرتها على المنافسة مع الدول الصناعية التى قطعت شوطا كبيرا فى هذا المجال، ثم وهو الأهم سيطرة الدول المتقدمة على السوق العالمى والنقد الدولى، ولذلك فإن مثل هذه الدول تحتاج إلى وقت طويل، وإلى جهد كبير، وإلى علاقات طيبة بين الدول حتى يمكنها التقدم فى هذا المجال.



الحدود السياسية

أولا ـ نشأة الحدود السياسية وتطورها.

ثانيا ـ أهمية الحدود السياسية.

ثالثا ـ تصنيف الحدود السياسية.



أولا ــ نشأة الحدود السياسية وتطورها:

إن الحدود السياسية الممتدة بين الدول تعد ظاهرة بشرية من ظواهر المدنية الحديثة حتى عندما تكون هذه الحدود مطابقة لحدود أقاليم طبيعية واضحة.

والحدود السياسية تظهر على الخرائط كخطوط رفيعة تحدد الدول، ولكن الواقع ليس كذلك، فالحد السياسى عبارة عن مسقط رأسى يقطع الغلاف الجوى والتربة وما تحت التربة للدول المتجاورة، ولكن هذا الفاصل يظهر على سطح القشرة الأرضية كخطوط.

والحد السياسى يعنى المنع والفصل بين الدولة والدول المجاورة، وفى إطار هذه الحدود السياسية تمارس الدولة سلطاتها، ويكون لها حق الانتفاع بها واستغلالها. وقد كانت هذه الحدود من قبل عبارة عن نقط معينة تنفذ منها التجارة وتقوم عندها محطات لتحصيل الضرائب. وكانت هذه النقاط تعرف بالثغور أيام الدولة الإسلامية فى القرون الوسطى.

وقد كانت الدولة عبارة عن وحدات تسعى لتحصين نفسها من الغارات بأسوار قوية بهدف الحماية بالدرجة الأولى، وليس لتحديد مناطق النفوذ، كما حدث فى الصين التى أقامت سور الصين العظيم لحمايتها من غارات التتار والمغول الذين كانوا يغيرون عليها من وقت لآخر، وكما أقام الرومان الحوائط عند الأطراف الشمالية لإنجلترا لمواجهة غارات الأسكتلنديين، وكذلك أقاموا الأسوار بين نهرى الراين والدانوب لصد غارات الصقالبة. وكانت هذه الوحدات تترك فيما بينها وبين جيرانها مناطق تعرف بالتخوم Frontiers.

وقد اختار الإنسان الفواصل الطبيعية التى يصعب اجتيازها إلا من خلال نقاط معينة أقام عندها مراكز للدفاع والمراقبة بالدرجة الأولى، ثم لتحصيل الضرائب على التجارة المارة بهذه المراكز بالدرجة الثانية، والتى كانت تعرف بالثغور أيام الدولة الإسلامية فى القرون الوسطى كما ذكرنا من قبل.

وقد كانت الإمبراطورية الرومانية تربط التخوم بداخل الدولة بطرق معبدة بالحجارة ليسهل عليها سير الجيوش والعربات المحملة بالمؤن والذخائر التى عرفت باسم الطرق الرومانية القديمة المشهورة التى جاء منها المثل المشهور بأن «كل الطرق تؤدى إلى روما».

وقد كانت منطقة التخوم هذه تتفق مع فكرة منطقة الانتقال الجغرافية التى كانت تحيط بالدول وبنويات القوميات الصغيرة[1] المتبلورة فى أوطانها الأصلية التى كانت فى عزلة عن جيرانها وراء مستنقع أو داخل غابة مثل القومية البولندية التى تعد أساس دولة بولند التى نشأت وراء مستنقعات البربت، ودوقية موسكوفا التى نشأت فى نطاق الغابات النفضية.

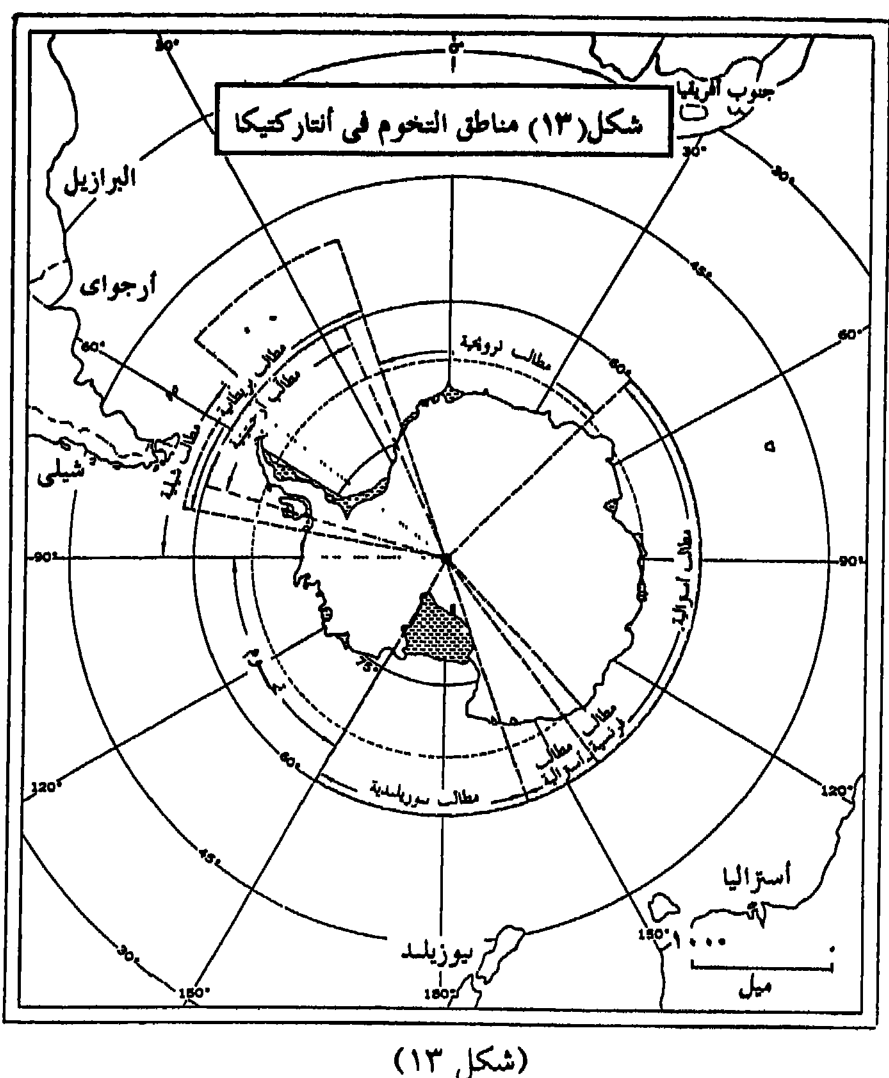
ومناطق التخوم تتفق ومناطق الاتصال بين الحضارات المختلفة، أو بين القوميات الكبرى، ولذلك قد تنمو فى مناطق التخوم قوميات جديدة تعتمد على اختلاط الحضارتين، أى أنها مناطق التقاء ثقافية وقومية مثل كوريا ومنشوريا ومنغوليا الخارجية وسيكيانج التى تفصل الصين عن روسيا. فقد تأثرت هذه المناطق بدرجات متفاوتة بالحضارة الصينية، وكذلك مثل ڤيتنام وتايلاند وبورما التى تفصل بين الثقافة الهندية والصينية، ومثل دول بحر البلطيق ودول شرق أوربا التى تفصل بين روسيا ودول غرب أوربا، ومثل وادى الراين الذى يعد منطقة تخوم طبيعية بين فرنسا وألمانيا، وجبال الألب التى تعد منطقة تخوم بين إيطاليا وفرنسا.

ونظرا لتزايد السكان بشكل ملحوظ فى السنوات الأخيرة، فقد ترتب على ذلك زيادة فى الطلب على الأراضى الزراعية لاستغلالها للحصول على المزيد من الغذاء، وكانت التخوم تعد المتنفس لتوسيع الرقعة الزراعية، ولذلك أخذت كل دولة تتوسع على حساب التخوم المجاورة لها. لذلك كان من الضرورى أن تتحدد مناطق نفوذ كل دولة، وإلى أى مدى يمكن أن تمتد سيادتها، أى تحديد الخط الذى يفصل بين سيادة دولة عن سيادة دولة أخرى، وبالتالى لم يعد للتخوم وجود، إلا إذا اعتبرنا أن منطقة المياه المحايدة فى المحيطات أو قارة إنتاركتيكا أو الفضاء الخارجى الذى يخرج عن نطاق سيطرة الدولة مناطق تخوم؛ نظرا لأنها جميعا لا

---

(١) دولت صادق وآخرون، الجغرافيا السياسية، القاهرة ١٩٨٢، ص١٢٠.

تعد ملكا لأحد رغم أن بعض الدول تسعى لأن يكون لها سلطان فى مثل هذه المناطق، كما هو الحال بالنسبة لإنتاركتيكا (شكل ١٣). وإذا تحقق للدول ما تطالب به فى إنتاركتيكا فإن الفواصل بين المناطق التى تطالب بها الدول تصبح حدودا سياسية وليست تخوما.



(شكل ١٣)

والدولة الحديثة لابد لها من حدود سياسية تبين المدى الذى يمكن أن تمتد إليه سيادتها واللغة التى يتكلمها شعبها، والعملة التى تميزها عن غيرها، والجيش الذى

يدافع عنها، ولكن التخوم في واقع الأمر لا يمكن تحريكها أو زحزحتها، فقد تفقد بعض الخصائص التي أعطتها صفة التخوم، ولكنها تظل في موقعها على عكس الحدود السياسية التي تتغير وتتبدل تبعا لظروف منطقة الصدام.

والتحول في مفهوم الحدود السياسية الذي كان سائدا قديما إلى المفهوم الذي أصبح سائدا في العصور الحديثة يرتبط ارتباطا كبيرا بظهور دول القوميات، حيث يجب عند تخطيط الحدود مراعاة الوضوح في الحدود، بحيث يراعى الأصول الجغرافية كالقوميات واللغات والظروف الاقتصادية، لأن الحد المثالي هو الذي يفصل بين شعبين مختلفين، ولا يخلق مشكلات بين الدولتين المتجاورتين.

وفي الواقع لا يوجد في العالم الحد السياسي الذي يجمع بين المميزات المطلوبة جميعا؛ لأن بعض هذه الحدود ظهر نتيجة ظروف تختلف عن غيرها، فبعضها نتيجة حروب أو ضغوط مختلفة، أو في شكل تحالف أو غير ذلك من الأسباب. ولذلك فرغم محاولة زيادة الوضوح في تحديد الحدود السياسية إلا أنها عرضة للتغيير؛لأن معظم الحدود غالبا قومية، والفصل بين القوميات المختلفة يصعب أن يكون دقيقا، لأن المجموعات السكانية تعيش مختلطة ببعضها البعض على الجوانب الهامشية الفاصلة بينها، ولذلك فإن تغيير خط الحدود المعتمد على القوميات يكون عرضة للتغيير، وذلك تبعا لاختلاف وتطور ميزان القوى على جانبيه.

وقد كان راتزل من أوائل الجغرافيين الذين تناولوا تعريف الحدود السياسية في كتابه «الجغرافيا السياسية» فهو يذكر أن «نطاق الحدود هو المكان الذي يشير إلى نمو أو تقلص الدول، ففي الدول القوية يظهر ارتباط وثيق بين نطاق الحدود وقلب الدولة، وأي إضعاف لهذا الارتباط يؤدي إلى ضعف الدولة، ولذلك فإن على الدول أن تقوي من وسائل دفاعها عن الحدود، ويساعدها على ذلك اتخاذها من الظاهرات الطبيعية كالجبال والأنهار مناطق الحدود، بالإضافة إلى نوع السكان والموارد الاقتصادية والبناء السياسي داخل الدولة كمقومات للحدود السياسية الجيدة.

وقد أشارت سامبل في عام ١٩١١ إلى أن الطبيعة تكره خطوط الحدود والانتقالات الفجائية، بل إن كل القوى الطبيعية تتكاتف ضد مثل هذه الخطوط،

وإذا حدث فاصل لأى سبب من الأسباب فإن القوى الطبيعية تبدأ على الفور فى إزالة هذا الخط، وذلك بخلق أشكال انتقالية تتمثل فى منطقة الحدود.

وقد ذكر هولديك Holdich فى كتابه «التخوم والحدود السياسية» فى عام ١٩١٦، أن الطبيعة لا تعرف خط الحدود، وأن للطبيعة تخومها، لكنها تكره الخطوط وخاصة الخطوط المستقيمة.

كما ذكر المحامى الفرنسى لا برادل La pradelle فى كتاب له عن التخوم فى عام ١٩٢٨ بأن الحدود والتخوم أمران مختلفان، فهو يرى أن التخوم قائمة كأمر واقع قبل تحديد الحدود، وأنها تعد بيئة انتقالية لها صفاتها الخاصة الاقتصادية والسياسية والقانونية. ويقسمها إلى ثلاثة أقسام وهى: المنطقة الحدية التى يمر فيها خط الحدود، ونطاق الحدود الممتد على جانبى الحدود، ويخضع كل جانب منه لقوانين الدولة التى ينتمى إليها، ثم الجوار وهو الذى يضم جانبى الحد السياسى.

أما الجغرافى الفرنسى آنسل Ancel فى عام ١٩٣٦ فيقول: «ليس الإطار أى الحدود هو المهم وإنما ما يحتويه هذا الإطار، فهو يرى أن المشكلة ليست مشكلة حدود بقدر ما هى مشكلة أمم، كما يحدث بالنسبة للقبائل البدوية التى ليس لها حدود، فالسيادة على الأرض مرتبطة بالمجتمع البدوى أكثر من الارتباط بالأرض نفسها، لكنه فى النهاية يؤكد بأن الحدود عبارة عن خط توازن بين قوتين، وهى الخط الفاصل بين العضوين الخارجيين لدولتين متجاورتين.

وممن تناولوا تعريف الحدود السياسية والتخوم جونز Jones فى عام ١٩٣٢، ومودى Moodie فى عام ١٩٤٣، وفيشر Fisher فى عام ١٩٤٩. وجميعهم يتفقون على أن الحدود السياسية تمثل الخطوط الفاصلة بين سيادتين مختلفتين، وعلى أن التخوم عبارة عن أقاليم الحدود التى تمثل منطقة انتقالية بين دولتين متجاورتين.

وجميع الآراء التى تناولت تعريف الحدود تركز على أن الحدود السياسية هى الخطوط التى نشأت بشكل متعمد بهدف الفصل بين دولتين. وهذا الشكل لم تصل إليه القوى السياسية أو القومية إلا بعد صراع بين المصالح والقوى فى كل دولة، وهذا يعنى أن الحدود السياسية الحالية تعد طغيانا على مناطق التخوم القديمة بهدف اقتسامها حتى آخر نقطة يمكن الوصول إليها من كلا الجانبين.

ويؤدى الحد السياسى بين الدول إلى إحداث تغييرات جغرافية فى منطقة الحدود. وقد تصبح الحدود عوائق اقتصادية تؤدى إلى اختلاف فى ظروف المنطقة التى يقسمها الحد السياسى تبعا للمستوى الاقتصادى والاجتماعى لكل دولة من الدول التى تقع على جانبى الحد السياسى، كما فى الحدود السياسية البلچيكية الفرنسية حيث يظهر اختلاف فى الجانبين، ففى الجانب الفرنسى نجد نطاقا من حقول القمح لا يظهر بنفس الصورة فى بلچيكا، وليس ذلك لعدم ملاءمة ظروف بلچيكا لزراعة القمح، وإنما تبعا للسياسة العامة لكل دولة. كما يؤدى ربط مناطق الحدود بمواصلات جيدة إلى داخل الدولة إلى استثمار واستغلال موارد المناطق الحدودية، بينما تحرم مناطق الحدود من الاستخدام إذا خلت من طرق المواصلات الحديثة.

وهنا يظهر الفارق واضحا على جانبى الحد السياسى بين الدولتين كما هو الحال بين كل من فرنسا وأسبانيا، فإن فرنسا تستغل مناطق حدودها فى منطقة البرانس، بينما أسبانيا لا تستغلها بنفس المستوى نظرا لعدم ربطها بشبكة مواصلات جيدة.

ثانيا ــ أهمية الحدود السياسية:

للحدود السياسية دور كبير فى تحديد مناطق نفوذ الدولة وأهمية كبيرة تبدو فيما يلى:

١ ـ الحماية والأمن:

إن الحد السياسى يقف أمام الغزو الخارجى وتقام عنده عادة وسائل الدفاع والتحصينات ضد أى اعتداء، كما يحدد مناطق نفوذ كل دولة وبالتالى يمنع الصدام. وعنده تتم مراقبة الدخول إلى الدولة ومنع دخول الخطرين على أمنها كالمجرمين والمهربين والمخربين، وكذلك مراقبة ومنع خروج من يسيئون إلى الدولة، والفارين من أحكام أو مخالفات داخل الدولة، ومن يفدون إليها بمعتقدات وأفكار لا تتناسب وظروفها، والقيام بالحجر الزراعى،وذلك بمنع دخول الآفات الزراعية ضمن واردات الدولة من المحاصيل الزراعية حماية لإنتاجها الزراعى.

كما يتم من خلال الحدود السياسية الحجر الصحى بمراقبة ومنع دخول الأمراض والأوبئة الخطرة على حياة السكان.

٢ ـ حماية الإنتاج الاقتصادى:

توضع المراقبة على السلع الصادرة والواردة للدولة وذلك بوضع القيود على السلع الصادرة إذا كانت الدولة فى حاجة إليها، أو بفرض ضرائب على الواردات حماية للسلع المحلية ومنع دخول السلع التى تضر باقتصاد الدولة، وتحصيل رسوم جمركية على الواردات التى تمثل جانبا هاما من الدخل القومى لبعض الدول.

٣ ـ تنظيم التبادل التجارى بين الدول:

وذلك بمراقبة مرور السلع عبر أراضى الدول الساحلية من قبل الدول الحبيسة التى لا تقع على بحار، وتنظيم حركة الهجرة بين الدول، ومراقبة حركة الرعاة فى المناطق الصحراوية، وكذلك مراقبة تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية بين الدولة وغيرها.

ثالثا ـ تصنيف الحدود السياسية:

إن تخطيط الحدود السياسية عادة يتم تبعا للظروف التالية:

أ ـ حدود تسبق سكنى الإنسان وهى التى رسمت قبل تعمير مناطق الحدود مثل الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

ب ـ حدود رسمت بعد تعمير منطقة الحدود وروعى فيها رغبة السكان وتناسقهم من حيث اللغة أو الدين أو الأصول العرقية مثل الحدود بين الهند وباكستان.

جـ ـ حدود فرضت على الدول دون مراعاة لاختلاف الدين أو اللغة أو الحضارة أو رغبة الشعوب كالحدود السياسية بين دول العالم العربى، وبين الدول الأفريقية، وبين ألمانيا والدول المجاورة لها.

وسواء كانت الحدود السياسية قد خططت قبل تعمير المناطق الحدية أو بعد التعمير وروعيت فيها رغبات السكان أو فرضت فرضا فإنها تأخذ صورا مختلفة تبعا لطبيعة المنطقة الحدية أو الظروف التى فرضتها.

وقد قام بول بوكهولتز **Paul Buckholts** بتصنيف الحدود السياسية على الوجه التالى[1]:

١ ـ الحدود السياسية الطبيعية Physical Feature Boundaries:

الحدود السياسية الطبيعية هى التى تتبع ظاهرات طبيعية كالجبال أو الصحارى أو البحيرات أو الخلجان والأنهار والمستنقعات وهذه الظاهرات الطبيعية بالإضافة إلى خطوط السواحل **Coast lines** تسمى حدودا سياسية طبيعية، وهى تمثل حواجز طبيعية أمام حركة السكان، وفى هذه المناطق عادة تقل الكثافة السكانية.

(1) Paul Buckholts, Political Geography, New York, 1966, p 85.

٢ ـ الحدود الهندسية Geometrical Boundaries:

وهذه الحدود تأخذ شكل خطوط مستقيمة، أو مثلثات، أو داوئر ولا تتأثر بالظواهر الطبيعية التى تقف أمامها، وقد تكون مثل هذه الحدود مناسبة حينما يندر السكان.

وفى المناطق التى استقلت حديثا بدأت تظهر عيوب هذه الحدود الهندسية وخاصة فى أفريقيا، حيث كثير من الحدود قد خططت تبعا لرغبات المستعمرين فى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وكان ذلك دون مراعاة للظروف البيئية ورغبات السكان. ونحو نصف الحدود السياسية الأفريقية يعد حدودا هندسية، ومعظمها فى مناطق صحراوية جافة مثل حدود موريتانيا ومالى والجزائر وليبيا والنيجر وتشاد.

٣ ـ الحدود البشرية Anthropogeographic Boundaries:

وهذا النوع من الحدود معقد إلى حد كبير ومن الصعب تحديده. وفى المناطق المستقلة حديثا تبرز الحدود القبلية، وفى كثير من المناطق تبرز حدود لغوية ودينية واقتصادية، وهناك حدود حضارية تطورت على مر السنين.

ويعد كورزون Curzon أول من أشار إلى تصنيف الحدود على أساس طبيعى Morphology أو صناعى وذلك فى عام ١٩٠٧، فهو يرى أن الحدود السياسية إما حدود حاجزة أو فاصلة، وإما حدود اتصال وحركة. وعلى هذا الأساس تقسم الحدود السياسية الصناعية إلى ما يلى:

١ ـ **حدود فلكية Astronomical Boundaries**: وهى التى تتبع خطوط الطول ودوائر العرض مثل الحد السياسى بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية الذى يحدد بخط طول ٤٩° غربا، ومثل الحد بين مصر والسودان المحدد بدائرة عرض ٢٢° شمالا، وبين مصر وليبيا الذى يسير مع خط طول ٢٥° شرقا.

٢ ـ **الحدود الهندسية Geometrical Boundaries**: وهى التى تربط بين نقطتين معينتين بخط مستقيم، أو تلك التى تربط بين عدد من النقاط فى شكل أقواس وخطوط مستقيمة.

٣ ـ **حدود بشرية حضارية**: وهى التى ترتبط بالظاهرات البشرية مثل اللغات والديانات والقوميات والسلالات.

وقد جاء فوست Fowcett فى عام ١٩١٨ ليهاجم فكرة أن هناك حدودا صناعية وأخرى طبيعية، ولكن ليس على أساس إلغاء الفكرة من أساسها وإنما على أساس أن الحدود تتطور وتتغير وقد تلحق فى بعض مساراتها بظاهرات طبيعية كالأنهار والجبال، فهو بذلك يرى أن تطور الحدود أمر طبيعى؛ لأن وظيفة الحدود الأساسية هى حماية الدولة عسكريا وتجاريا، كما أنها منطقة اتصال الدولة بالأخرى، فهى بذلك تعد منطقة الاتصال والتبادل، ويرى فوست أنه حينما ترتبط الحدود بمنطقة حاجزة طبيعيا كالجبال فإن ذلك يؤدى إلى نشأة حدود الانفصال. ويرى فوست ثلاثة اتجاهات فى تطور الحدود السياسية:

١ ـ اتجاه إلى تدقيق شديد فى تخطيط الحدود السياسية ومساراتها.

٢ ـ اتجاه إلى ترابط شديد بين الحدود السياسية والحدود اللغوية.

٣ ـ اتجاه إلى رسم الحدود السياسية فى مناطق الانفصال.

وباستثناء الاتجاه الأول فإن الحدود السياسية رغم اتجاهها إلى التقارب من الحدود اللغوية إلا أن معاهدات الصلح بعد الحرب العالمية الأولى دفعت الحدود السياسية الألمانية والنمساوية بعيدا عن حدودها اللغوية. ومن أجل تجنب مشكلة الأقليات النمساوية والألمانية أعيد توزيع السكان من جديد، ولذلك هاجر الألمان من بولند والتيرول الإيطالى تحت الضغط السياسى الذى كان أقوى من الاتجاه الطبيعى للحدود السياسية، وكذلك فإن رسم الحدود فى مناطق الانفصال لم يمنع الصدام بين القوميات مثل خط الحدود الذى رسم بين النمسا وإيطاليا فى عام ١٩١٩ فى التيرول الإيطالى الذى اقتطع أقلية نمساوية كبيرة فى هذه المنطقة الجبلية، وكذلك فإن إنشاء دولة تشيكوسلوفاكيا وتخطيط حدودها مع ألمانيا فى مناطق الانفصال المتمثلة فى جبال الهارتز وغابة بوهيميا قد أدى إلى اقتطاع ألمان السوديت عن ألمانيا وأدخلهم فى تشيكوسلوفاكيا.

وهناك تصنيف للحدود السياسية على أساس وظيفى،ويقصد به التصنيف على أساس العلاقات الحضارية،أى علاقة الحدود بالمظاهر البشرية كأنماط الاستيطان

واستخدام الأرض وتوزيع السكان وقت تخطيط الحد السياسى وفى ضوء ذلك يمكن تصنيف الحدود السياسية إلى الأقسام التالية[1]:

١ ـ الحدود السابقة Antecedent Boundaries:

وهى الحدود السابقة لجميع المظاهر الحضارية للدولة، وبعد نمو الدولة فإن عليها أن تتكيف مع هذه الحدود التى وضعت من قبل أن تشق الطرق وتنشأ مراكز العمران. وينتمى إلى هذا النوع من الحدود ذلك الذى يفصل بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية غرب البحيرات العظمى الذى خطط عندما كان هناك عدد محدود من الصيادين والتجار من الهنود الحمر القليلين فى هذه المنطقة، وقد أصبح هذا الحد اليوم يفصل بين المدن والمزارع والمدارس وجميع المنشآت التى أقيمت بعد تخطيط الحد السياسى؛ وذلك لأن تحديد الحد السياسى كان سابقا لهذه المنشآت (شكل ١٤).

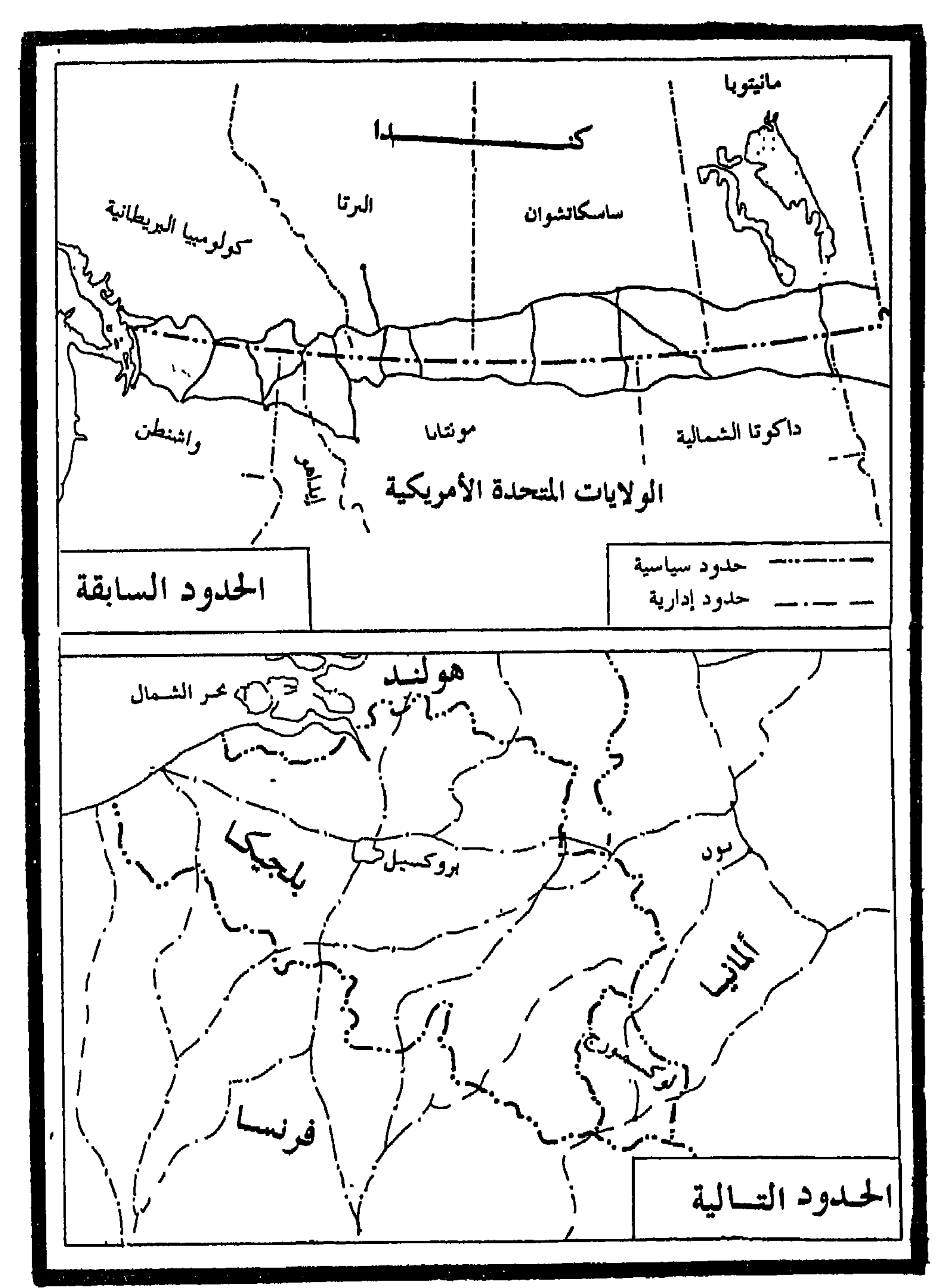
ويرى هارتسهورن Hartshorne أن وجود قلة من الهنود الحمر من الصيادين وجامعى الجلود فى منطقة الحدود يشكلون بداية الاستيطان، ولذلك فإنه يفرق بين الحدود السياسية السابقة Antecedent Boundaries والحدود السياسية الرائدة Pioneer Boundaries التى نشأت فى وقت لم يكن فيه أى نشاط بشرى وكانت خالية تماما من السكان،وقد أطلق عليها الأرض العذراء Virginal مثل الحدود السياسية التى نشأت بين كندا والاسكا بموجب معاهدتين فى عام ١٨٢٥، ١٨٧٢م.

٢ ـ الحدود اللاحقة أو التالية Subsequent Boundaries:

بعض الحدود السياسية تظهر الملامح الحضارية على المنطقة الحدية نظرا لكونها خططت عقب تكون القوميات أو الملامح الحضارية التى تميز جانبى الحد السياسى. وهذه الحدود تتفق غالبا مع اللغات والديانات والقوميات مثل الحدود بين شيلى والأرجنتين التى أنشأها الملك إدوارد السابع، والحدود بين الهند وباكستان وبين بلجيكا وهولند (شكل ١٤)، وكالحدود بين المتكلمين باللغة الألمانية فى سويسرا وبين ألمانيا، وكذلك الذين يتكلمون الفرنسية فى سويسرا وبين فرنسا.

---

(1) Stephen B. Jones, Boundary Concepts in The Setting of Place and Time, Annals of The Association of American Geogrphers, Vol 49, 1959, p.p 241 - 255.



شكل (١٤) الحدود السياسية السابقة والتالية

وكذلك بين الذين يتكلمون اللغة الألمانية فى ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية وقت انفصال ألمانيا إلى شقين (شرقية وغربية)، ويمكن أن تنطبق على الدول العربية فى وضعها الراهن حيث اللغة العربية.

٣ ـ الحدود السياسية المفروضة Superimposed Boundaries:

وهذه الحدود وضعت بعد استقرار السكان وتوطنهم، ولكن تحديدها لايخضع للظروف الحضارية أو القومية القائمة فى منطقة الحدود، مثل الحدود السياسية التى أنشئت فى أفريقيا وآسيا وأمريكا، تلك الحدود التى فصلت القبيلة إلى شقين أو ثلاثة، مثل الحد السياسى الذى تمثل فى الحائط الذى كان فاصلا بين برلين الشرقية وبرلين الغربية، ومثل الحد السياسى الذى فصل ألمانيا إلى شقين شرقية وغربية، ومثل الحد السياسى بين كل من الصومال وأثيوبيا الذى فصل الشعب الصومالى إلى شقين موزعين بين الصومال وأثيوبيا وبين الصومال وكينيا، وينطبق ذلك على الشعب الفلسطبنى الذى يقيم فى إسرائيل والشق الآخر الذى يقع فى فلسطين حاليا فى ضوء تطبيق الحكم الذاتى للشعب الفلسطينى فى قطاع غزة والضفة الغربية ومثل هذا النوع من الحدود يترتب عليه الكثير من المشكلات.

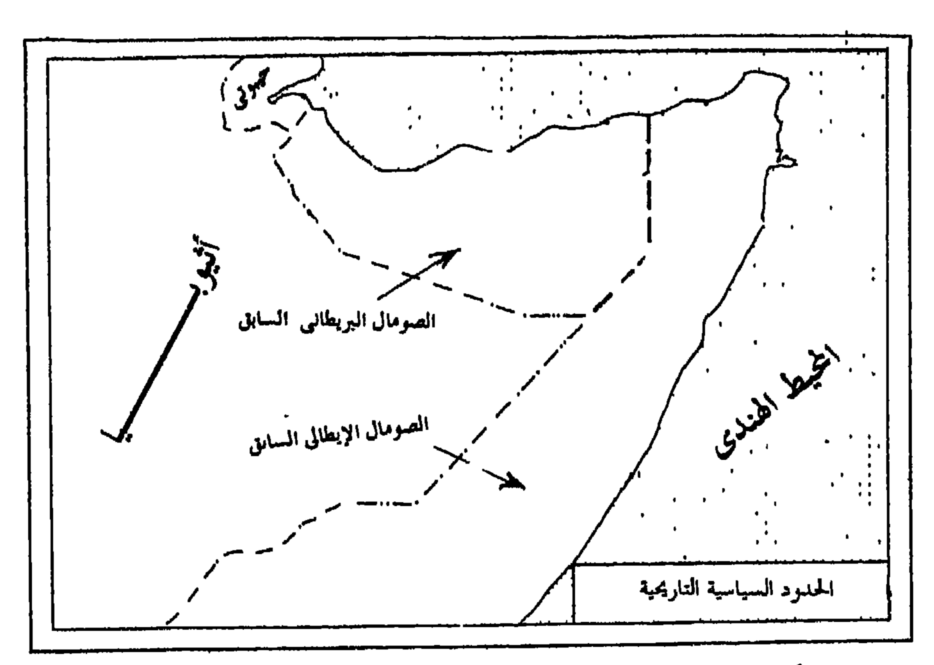
٤ ـ الحدود التذكارية (التاريخية) Relic Boundaries:

أحيانا تختفى الحدود السياسية من الخريطة لبعض المناطق كدول تبعا للتغيرات التى تحدث نتيجة تحول بعض المستعمرات إلى دول مستقلة، مثل الصومال الذى تكون من مستعمرتين (الصومال البريطانى والصومال الإيطالى) (شكل ١٥) ومثل الحدود البولندية والألمانية السابقة قبل أن تتغير هذه الحدود إلى بولند الحالية التى تطل على بحر البلطيق، ومثل حدود الإمبراطورية العثمانية فى شرق أوربا من قبل. فلا شك أن هذه الحدود القديمة تترك ملامحها على هذه المناطق، وقد تنحول إلى حدود إدارية فى بعض الدول.

كما يعد من هذا النوع من الحدود ذلك الحد الذى اقترحه البابا عندما قسم الأجزاء غير المسيحية من العالم بين أسبانيا وفرنسا بموجب اتفاقية عرفت باتفاقية تورديزيلاس Tordesillas[1] فى عام ١٤٩٤. وبموجب هذه الاتفاقية تم الفصل بين

---

(١) تورديزيلاس Tordesillas قرية تقع شمال غربى أسبانيا على نهر دورو



شكل (١٥) الحدود السياسية التاريخية فى الصومال

ممتلكات الأسبان والبرتغال على أساس الحد الذى يتفق مع خط يقع إلى الغرب من جزر الرأس الأخضر بمقدار ٣٧٠ فرسخا (الفرسخ = ٣ أميال)، وبهذا الخط قسمت أمريكا الجنوبية بين أسبانيا والبرتغال، غير أن البرازيل امتدت اليوم كثيرا نحو الغرب أبعد من هذا الخط الذى اتفق عليه بين أسبانيا والبرتغال.

أما هوسهوفر فيؤكد على أهمية الحدود السياسية الحصينة، ولذلك كان يدعو إلى إنشاء حدود عسكرية قوية على شكل إطار خارجى يحيط بحدود الحضارة الألمانية لتجنب الغزو، ولذلك صنف هوسهوفر الحدود السياسية على هذا الأساس بما يسمى حدود الهجوم، وحدود الدفاع، وحدود النمو، وحدود التدهور.

ورغم تعدد وجهات النظر فى تصنيف الحدود السياسية فإنها بشكل عام إما أن ترتبط بالظاهرات الطبيعية كالجبال والأنهار والبحار والبحيرات والصحارى، أو بالظاهرات الفلكية كخطوط الطول ودوائر العرض، أو أن تكون هندسية مرتبطة بالظاهرات البشرية كاللغة والدين والأصول العرقية. وفى ضوء ذلك سنتناول تصنيفها على الشكل التالى بشكل عام:

١ ـ الحدود السياسية الطبيعية Physical Feature Boundaries:

لقد استخدمت الظواهر الطبيعية كالجبال والأنهار والبحار والصحارى كحدود سياسية منذ زمن بعيد، وذلك لأن فيها الحماية للإنسان وعائقا ضد أي هجوم خارجى، ولذلك كانت الدول تسعى دائما لتدفع بحدودها إلى ظاهرات طبيعية لحماية حدودها. فقد كان الاعتقاد السائد بأن الحدود الطبيعية هى أفضل أنواع الحدود، ولكنها فقدت بعض أهميتها الدفاعية أمام التقدم التكنولوچى فى أسلحة الحرب التى لاتقف أمامها عقبات فى الوقت الحاضر.

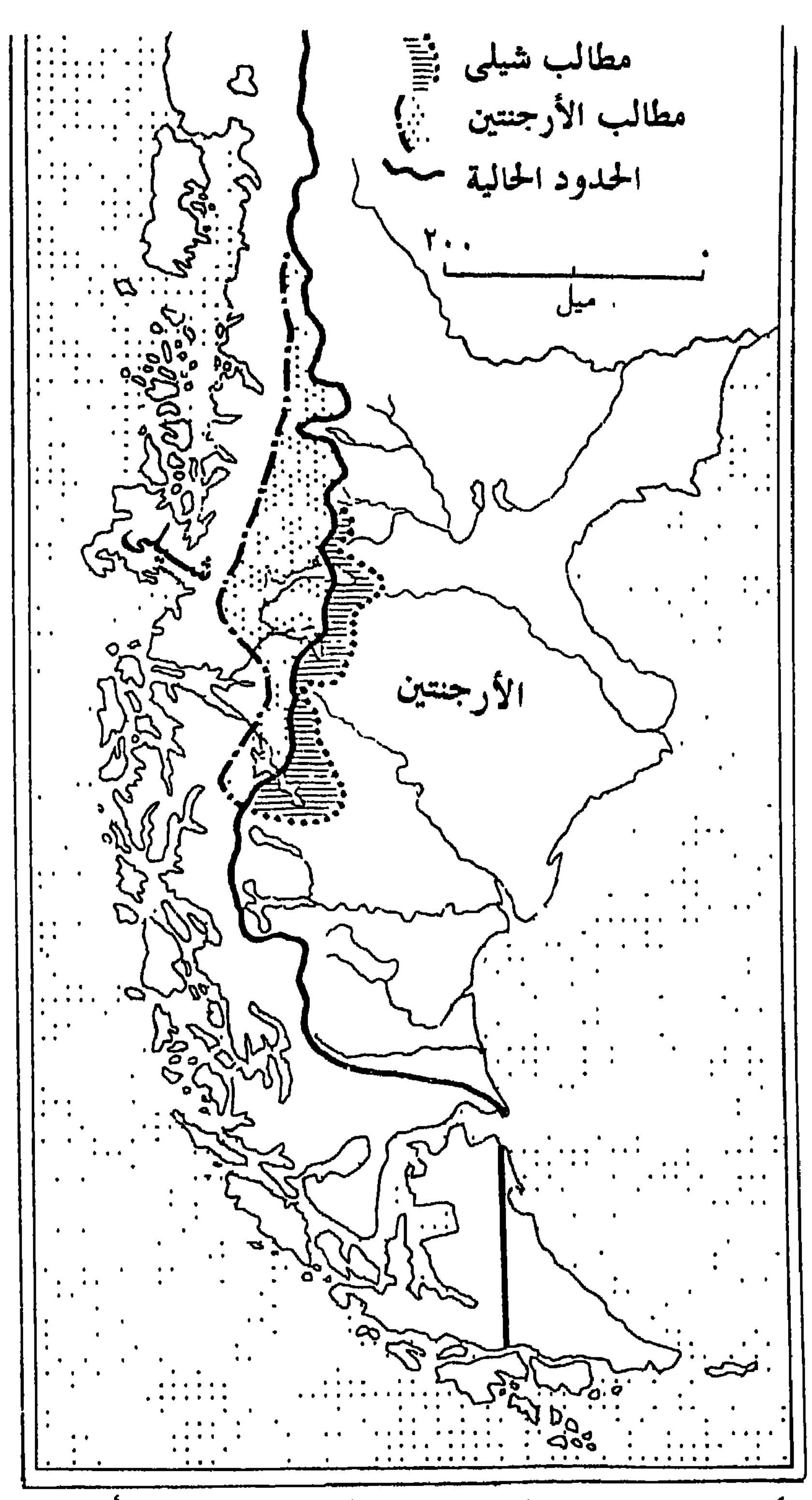
وقد كانت الدول التى لا تتوافر لديها الحدود السياسية الطبيعية تسعى لحماية نفسها بتشييد الحصون على طول الحدود لتقوم مقام العوائق الطبيعية، كما فعلت الصين عند بناء سور الصين العظيم الذى شيد فى القرن الثالث قبل الميلاد فى المناطق المنخفضة بالشمال والشمال الغربى للصين، ومثل الجدران التى شيدها الرومان على بعض قطاعات نهرى الدانوب والراين، ومثل الحائط الذى شيدوه فى شمال إنجلترا، كما يمتد حائط تراجان[1] بين رومانيا وروسيا من جبال ترانسلفانيا فى الغرب حتى البحر الأسود فى الشرق. وقد ظل هذا الحد لفترة طويلة محددا للدولة الرومانية.

أ ـ الحدود فى الجبال:

تعد الجبال عائقا أمام حركة الانتقال من أحد جوانبها إلى الجانب الآخر، كما تعد خطوط دفاع يمكن أن تستفيد بها الدولة فى إقامة التحصينات ضد أى غزو خارجى. ومن أمثلة الحدود الجبلية، جبال البرانس بين فرنسا وأسبانيا، وجبال الهملايا بين الصين والهند، وجبال الأنديز بين شيلى والأجنتين (شكل ١٦)، وجبال الألب بين إيطاليا وكل من النمسا وفرنسا، وجبال زاجروس بين إيران والعراق، وطوروس بين العراق وتركيا.

ويعترض تخطيط الحدود السياسية فى المناطق الجبلية بعض المشكلات، مثل تحديد موقع الحد السياسى إذا كان سيسير مع أعالى الجبال، أو مع خط تقسيم المياه. وقليلا ما يتفق خط تقسيم المياه مع القمم تمام الانطباق، أو هل يسير الحد السياسى بموازاة سفوح الجبال، وما هى المشاكل السياسية والاقتصادية التى يمكن أن تترتب على اختيار أى منهما.

(١) محمد إبراهيم الديب، مرجع سابق، ص٣٦١



شكل (١٦) الحدود السياسية مع الجبال بين شيلى والأرجنتين

وقد يبدو من الطبيعى أن تسير الحدود السياسية مع خطوط تقسيم المياه بحيث تكون لكل دولة حرية التصرف فى منابع أنهارها، وخاصة أن مناطق المنابع مؤهلة لتكوين مصادر عظيمة للطاقة الكهرومائية، لكن الأمور ليست دائما كما يتمنى الإنسان، فالجبال ليست دائما خالية من السكان، ولذلك لا يمكن التصرف فيها دون مراعاة لظروف السكان اللغوية والحضارية، فقد تضم المنطقة الجبلية جماعة من السكان متجانسة فى تكوينها الحضارى واللغوى، ثم تأتى الحدود السياسية فتقسمها إلى مجموعات كل منها ينتمى إلى دولة.

وحتى فى المناطق التى تعد نموذجية للحدود الجبلية فإنها لا تخلو من مشكلات مثل جبال الهملايا بين الهند والصين، ، فهى ليست الحد الفعلى للقومية الصينية أو الهندية، فهناك تسرب للمغول عبر السفوح الجنوبية للهملايا مما يجعل معظم الهملايا خارجة عن الحدود القومية للهند، وكذلك هناك اختلاط بين الهندوس والبوذيين، ولذلك تضعف قيمة الحدود الطبيعية.

وجبال الألب لم تكن حدودا للإمبراطورية الرومانية إلا فى فترات محدودة، وسرعان ما نفذ الرومان عبر ممرات الألب إلى بافاريا والنمسا، كما صعد الإيطاليون إلى جبال الألب حيث يعيشون فى جنوب سويسرا، وكما هبط النمساويون فى منطقة التيرول صوب السفوح الجنوبية المطلة على سهل لماردى الإيطالى.

كما أن جبال البرانس لا تعد فاصلا حقيقيا بين فرنسا وأسبانيا، لأن الرعاة الذين يسكنون الجبال ينتقلون بقطعانهم عادة إلى السفوح الشمالية والجنوبية حسب مواسم الرعى، ولذلك ظلت مشكلة حدود البرانس معلقة بين فرنسا وأسبانيا لفترة طويلة من عام ١٦٥٩ حتى نهاية القرن التاسع عشر عندما اتفقت الدولتان على السماح للرعاة بالتنقل على السفوح المختلفة، ولذلك لا تعد جبال البرانس حدا فاصلا وإنما تعد منطقة اتصال حدية أشبه بالتخوم.

وكذلك الحال فى جبال الأنديز حيث الحدود السياسية بين شيلى والأرجنتين، فإن الأنهار التى تنحدر غربا نحو المحيط الهادى تنحت نحتا تراجعيا فى اتجاه المنبع، وبذلك تتراجع صوب الحواف الشرقية لجبال الأنديز لتوسع من

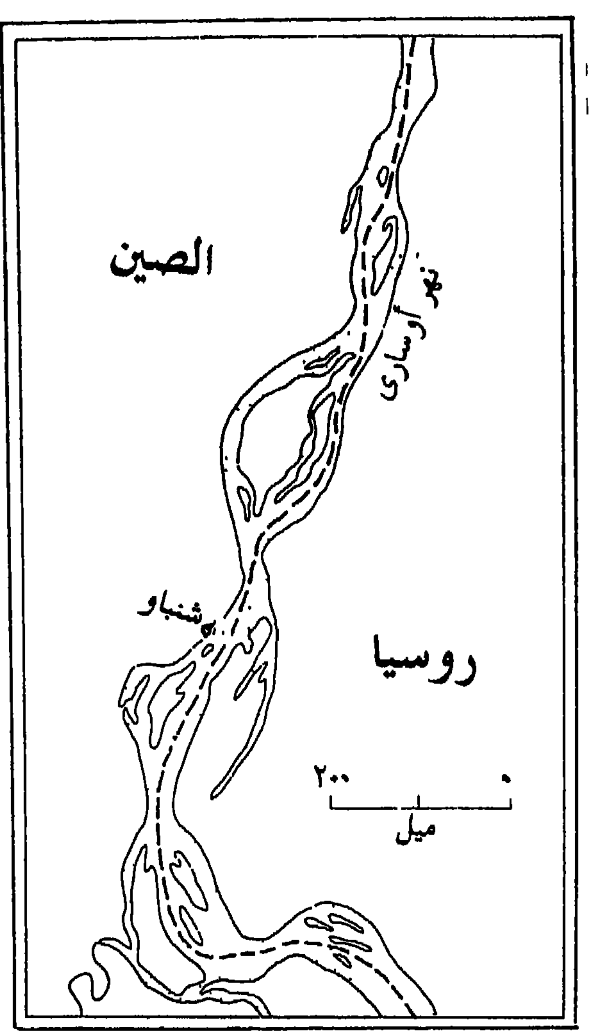
نطاق تصريفها، وبالتالى ظلت الحدود السياسية بينهما مثارا للنزاع لفترة طويلة إلى أن أمكن تسويتها أخيرا فى عام ١٩٠٢.

ب ـ الحدود فى الأنهار:

يعد النهر عائقا طبيعيا يمكن أن يتخذ حدا سياسيا للفصل بين الدول، وقد توسعت الإمبراطورية الرومانية قديما لكى تسير حدودها السياسية مع الأنهار، وخصوصا عندما كانت الأنهار تفيض على الجانبين وتشغل مساحات واسعة تعوق حركة السكان فقد كانت فى مثل هذه الظروف تعد حواجز طبيعية تقف أمام الغارات المتجهة إليها. وقد كان نهر الدانوب ونهر الراين من أهم خطوط الدفاع التى حمتها من القبائل المغيرة عليها من وسط آسيا. وقد سارت بعض الدول على هذا المنوال فى رسمها للحدود السياسية، كما اتفق فى مؤتمر ڤيينا عام ١٨١٥ (بعد الحروب النابليونية) على اتخاذ مجارى الأنهار حدودا سياسية مثل نهر ريو جراند Rio Grande الذى يفصل بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، ومثل نهر أورجواى Uraguay الذى يفصل بين الأرجنتين وبارجواى، ونهر بارانا Parana الذى يفصل بين بارجواى والبرازيل، ومثل نهر الكونجو الذى يفصل بين زائير والكونغو برازفيل، ونهر سمليكى بين أوغندة وزائير، ومثل نهر زمبيزى بين زامبيا وزمبابوى، ونهر أسارى Ussuri بين روسيا والصين (شكل ١٧).

ولكن رغم ما يبدو من صلاحية النهر كحد سياسى طبيعى من حيث الشكل العام إلا أنه ليس حدا مثاليا دائما لأن الأمر يعتمد على طبيعة النهر والمناطق التى يمر بها، فهل يجرى النهر فى منطقة سهلية أو فى منطقة وعرة أو أخدودية؟ وهل هو نهر عريض هادئ أم أنه ضيق المجرى متدفق التيار؟ وفى ضوء هذه الظروف يمكن تحديد هل هو فعلا عامل فصل أم أنه عامل وصل؟

إن النهر عادة يكون فى أجزائه العليا غير صالح ليكون حدا سياسيا طبيعيا لأن له مجموعة من الروافد الصغيرة سريعة الانحدار والتى تتأثر كثيرا بالأمطار أو الثلوج أو الينابيع، كما أنه يجرى فوق منطقة مرتفعة مضرسة تكون غالبا منطقة انتقال حدية واسعة، ولذلك فإن مجارى الأنهار الوسطى والدنيا هى الأجزاء التى يكون النهر قد اتخذ فيها مجرى واحدا محددا هى التى يمكن أن تتخذ حدا سياسيا.



شكل (١٧) الحد السياسى النهرى بين الصين وروسيا

كما يمكن أن يتخذ النهر حدا سياسيا فى مناطق النهر التى تعترضها الجنادل والشلالات كما هو الحال فى المنطقة الواقعة على نهر الدانوب حيث تلتقى الحدود التى تفصل بين رومانيا وبلغاريا ويوغوسلافيا (قبل تقسيمها) وذلك لصعوبة المواصلات فى هذه الجهات، كما يستخدم نهر الراين كحد سياسى بين فرنسا وألمانيا، وبين سويسرا والنمسا. كما يمكن اتخاذ النهر كحد سياسى فى المناطق حديثة التعمير قبل أن تكتظ بالسكان.

ولكن الأنهار ليست دائما صالحة كحدود سياسية، فهى غير مستقرة، وقد تغير مجراها كما حدث بالنسبة لنهر ريو جراند الذى يفصل بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك الذى غير مجراه عند منطقة أرتستاس Artestas Banco التى كانت تابعة للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٩٨، ولكن النهر عندما غير مجراه وكون بحيرة مقتطعة أصبحت هده المنطقة تابعة للمكسيك، كما غير نهر الراين مجراه بين سويسرا والنمسا بعد عام ١٨٩٢، ولكن الدولتين اتفقتا على أن تظل الحدود بين الدولتين على أساس المجرى القديم، لكن ذلك التفاهم ليس من السهل أن يكون بين جميع الدول فى الظروف المشابهة وخصوصا فى حالة أهمية النهر لأى منهما.

كما أن تحديد الحد الفاصل فى النهر تعترضه الكثير من المشكلات. فهل يسير الحد على جانب من جوانب النهر؟ أو يسير وسط النهر؟ أو أنه يسير وسط المجرى الملاحى للنهر؟

لقد اتفق على أن يسير الحد السياسى فى وسط النهر على أبعاد متساوية من الشاطئ إذا كان النهر غير صالح للملاحة، وإذا كان النهر صالحا للملاحة فإن الحد السياسى يسير مع وسط المجرى الملاحى للنهر. ولا شك أن المشكلة ما زالت باقية فإن النهر قد يكون صالحا للملاحة فى فصل من الفصول وليس كذلك فى فصول أخرى، كما أن تحديد النهر الصالح للملاحة وغير الصالح أمور يصعب تحديدها، وكما أن مستوى مياه النهر وتحديد غاطس السفن المارة أمور يمكن أن تسبب الكثير من المشكلات. كما أن حرية الملاحة فى النهر تحتاج إلى الكثير من الرقابة وحسن التعامل بين الدولتين وغيرهما من الدول التى تستخدم هذا النهر الملاحى وخاصة إذا كان النهر دوليا كنهر الدانوب.

وإذا كان الحد يسير مع أحد جانبى النهر فإن ذلك يعد إجحافا بالدولة التى حرمت من النهر سواء من مياهه للرى أو الملاحة أو توليد الطاقة الكهربائية وصيد الأسماك. كما أن صيانة ضفة النهر فى هذه الحالة تصبح أمرا صعبا، والنهر أحيانا يفيض على جانبيه، فقد يغرق بعض المناطق وقت الفيضان، وقد ينحت فى أحد الجوانب فيفقدها بعضا من مساحتها وفى نفس الوقت يرسب فى بعض المناطق

فيزيد من مساحتها على حساب الدولة الأخرى، وهنا تثار المشكلات فى كيفية معالجة هذا الموقف. كما أن هناك أمورا قد تثار بسبب وجود بعض الجزر فى مجرى النهر، فكيف يكون وضعها بين الدولتين؟

جـ ـ الحدود فى البحيرات:

تشبه البحيرات الأنهار فى كونها يمكن اعتبارها عامل فصل بين الشعوب المجاورة لها. ورغم ذلك فقد كانت بعض البحيرات عامل ربط بين الشعوب المجاورة لها كما حدث فى منطقة بحيرة لوزرن Lozern بسويسرا، فهى تعد نواة لسويسرا حيث التقت حولها الأقاليم الأربعة التى تكون سويسرا، كما ساعدت بحيرة مالار Malar بالسويد على الوحدة السياسية حولها حتى الوقت الحاضر.

ولعل دور البحيرات كعامل ربط بين الشعوب المحيطة بها يرجع إلى الدور الاقتصادى الذى يقوم به، فعلى مائها العذب يعتمد الاقتصاد مثل البحيرات العظمى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ولكندا، فهى أحسن وسيلة للنقل، وتقع عليها أهم المدن الصناعية فى الولايات المتحدة وكندا.

لكن البحيرات يمكن أن تكون عامل فصل بين الدول عندما تكون فى منطقة بعيدة عن التجمع البشرى، وعندما تكون صغيرة وقليلة الأهمية، أو تعيش حولها قبائل بدائية لا تعرف للحدود أهمية. وفى هذه الحالة لا تكون للحدود أهمية كعامل ربط بقدر ما هى عامل فصل.

وقد كانت المشكلة هى فى موقع الحدود السياسية بالنسبة للبحيرة، فإن وجود الحدود داخل البحيرة يحدد لمواطنى الدول المجاورة أين تنتهى مناطق سيطرتهم واستغلالهم للبحيرة سواء فى الملاحة أو الصيد أو الحفاظ على المياه من التلوث حيث تلجأ بعض الدول إلى إلقاء مخلفات الصناعة فى البحيرات مما يلوث مياهها. كما أن تنظيم الملاحة وتحصيل الضرائب من السفن يجب أن يوضع فى الاعتبار عند تخطيط الحدود السياسية.

وقد قامت الكثير من المشكلات عند تحديد الحدود السياسية للبحيرات، فبعض الدول تسعى لأن تكون الحدود السياسية مع الشواطئ بحيث تصبح مياه البحيرة فى حوزتها، بينما يطالب البعض الآخر بأن تكون الحدود فى وسط البحيرة.

وقد أمكن فى النهاية الوصول إلى اتفاق على أن ترسم الحدود على شكل شبكة من الخطوط التى تمتد بين كل زاوية من زوايا البحيرة مع مراعاة جميع التعاريج ثم تنصف تلك الخطوط.

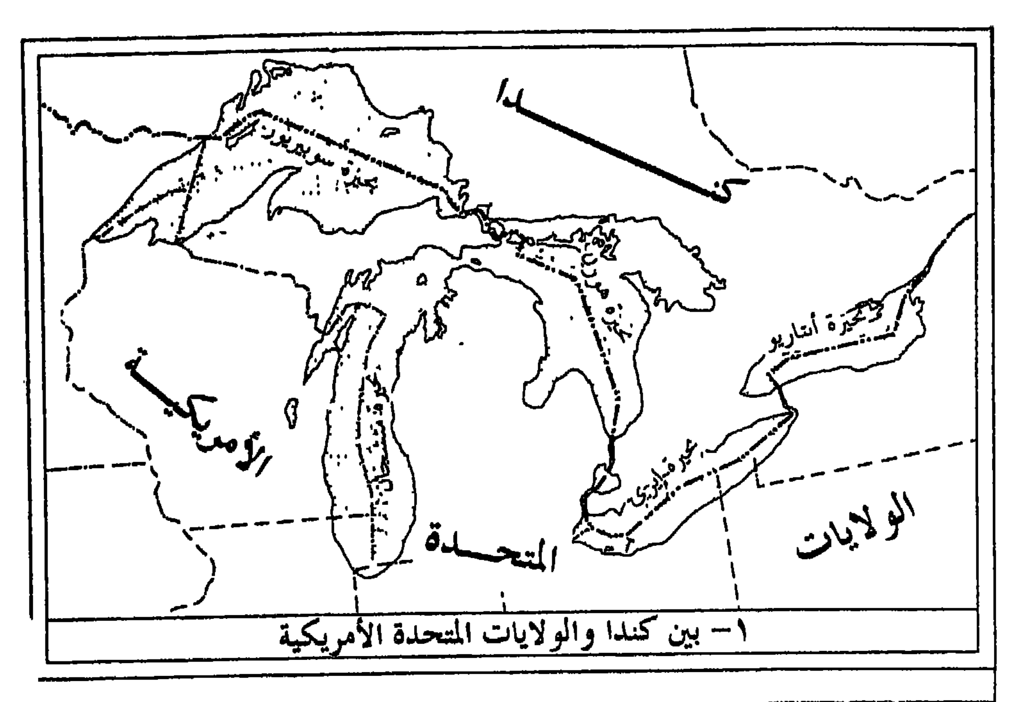
وقد عقدت اتفاقيات بين دول شرق أفريقيا المتاخمة للبحيرات الكبيرة فى هذه المنطقة لتحديد نصيب كل دولة من المسطحات المائية لهذه البحيرات. وبالنسبة لبحيرة فكتوريا أمكن تقسيمها إلى عدة أقسام غير متساوية ليس بناء على الخطوط الوسطى وإنما بناء على خطوط الطول ودوائر العرض التى تنتهى بها الحدود على شواطئ البحيرة.

كما يتفق الحد السياسى بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا مع بحيرات سوبريور Superior وميتشجان Michigan وهورن Horon وإيرى Erie وأنتاريو Ontario (شكل ١٨)، وهذا الحد السياسى لا يمثل مشكلة بين الدولتين فى الوقت الحاضر نظرا لما بينهما من علاقات طيبة وحسن جوار.

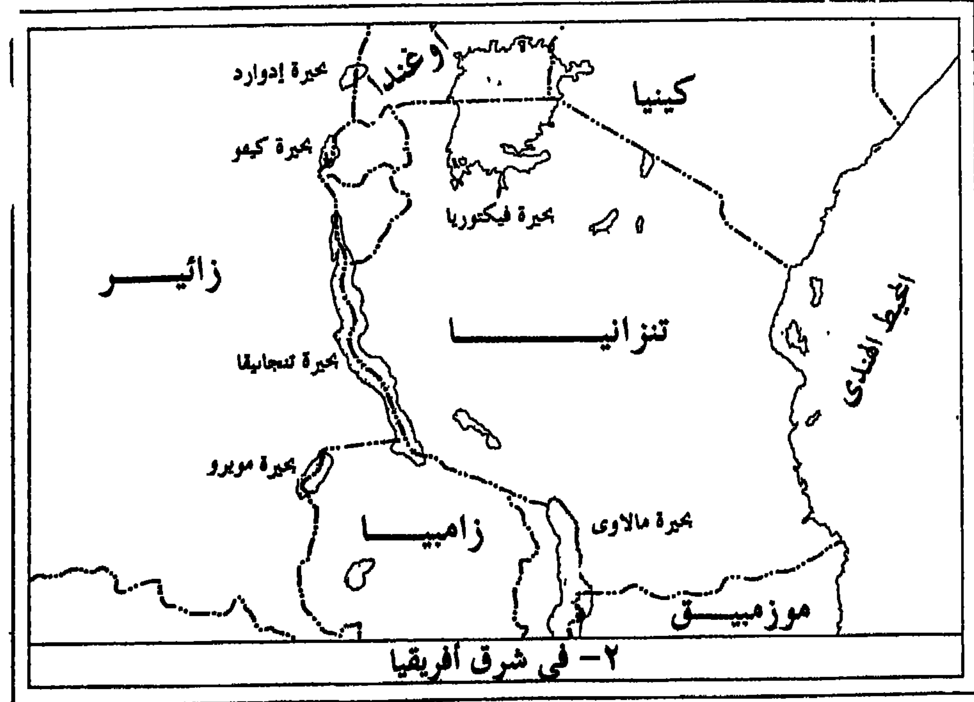
وفى سويسرا تتفق أجزاء من حدودها مع البحيرات مثل بحيرة لوجانو Lugano وماجوار Maggoire بين إيطاليا وسويسرا، ومثل بحيرة فيكتوريا بين تنزانيا وأوغندا، وبحيرتى ألبرت وإدوارد بين أوغندا وزائير، وبحيرة تنزانيا بين تنزانيا وزائير.

د ـ الحدود السياسية فى المستنقعات:

تتميز المستنقعات عن الأنهار والبحيرات فى أنها ليست عامل اتصال، وإنما تعد عامل فصل بين الدول وخصوصا عقب سقوط الأمطار وازدياد مساحتها فعندما تمتد المستنقعات لمساحات كبيرة فإنها تعد منطقة دفاع عن الدولة حيث تقف عقبة أمام الجيوش المهاجمة، ولذلك كانت تفضل كحدود سياسية فى الماضى مثل مستنقعات البربت التى اتخذت كحدود سياسية بين روسيا القيصرية وبولند، ومثل مستنقعات بحيرة كيوجا التى تعد حدودا طبيعية حامية لمملكة بوجندا القديمة فى الشمال. كما كانت مستنفعات شواطئ أفريقيا الغربية عاملا مساعدا على حماية هذا الجزء لفترة طويلة حيث صرفت عنه الأنظار.



١- بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية



٢- فى شرق أفريقيا

شكل(١٨) الحدود السياسية على البحيرات

وقد كان العامل الأساسى لاستخدام المستنقعات كحدود سياسية فى الماضى هو صعوبة عبورها، وعدم جاذبيتها، وقلة سكانها، وإذا ما قضى على هذه المبررات فإنها تفقد أهميتها، ويبدو ذلك بعد أن أمكن تجفيف هذه المستنقعات واستخدام الجيوش الحديثة للأسلحة التى لا تقف أمامها هذه المستنقعات، كما أن هذه المستنقعات كانت تفقد أهميتها شتاء فى المناطق الباردة حيث تتجمد المياه ويصبح الانتقال فوقها فى هذه الحالة ممكنا.

هـ ـ الحدود السياسية فى الغابات:

تعد الغابات من عوامل الفصل والحماية بين الشعوب؛ وذلك لأنها مناطق قليلة السكان. ولو أن الغابات فى الوقت الحاضر لم تعد لها نفس الأهمية كحد فاصل لإزالة مساحات كبيرة منها وخاصة فى الإقليم الشمالى المعتدل لاستخدامها فى الزراعة، ولشق الطرق خلالها، ولإمكان اختراقها بوسائل المواصلات المختلفة، هذا بخلاف الوضع فى الإقليم المدارى فإن الغابات ما زالت تعد عامل فصل وحماية بين الدول؛ نظرا لأنها مناطق غير مزدحمة بالسكان لتصبح عامل ضغط على هذه الغابات كما فى غابات وسط أفريقيا فى منطقة الكونغو وفى منطقة الأمزون فى أمريكا الجنوبية.

والحدود السياسية فى أقاليم الغابات تعترضها بعض الصعوبات والتى منها: هل يوضع خط الحدود بحيث يتفق مع حدود الغابة، أو يرسم ليكون داخل الغابة نفسها، ولكل من الحالتين صعوبتها من حيث التنفيذ والرقابة.

ومن أمثلة الحدود السياسية التى تتفق مع الغابات تلك التى تفصل بين سويسرا وفرنسا، وبين لتوانيا وبولند، وبين روسيا ولتوانيا.

ومما يزيد من صعوبة الغابات كحدود سياسية أن بعض الغابات فى المناطق المعتدلة الباردة تنمو فى المناطق الجبلية الوعرة القليلة الاستخدام والسكن، وبذلك تضيف عاملا آخر يزيد من صعوبتها كحد سياسى.

و ـ الحدود السياسية فى الصحارى:

تعد الصحارى من الظاهرات التى يمكن أن تفصل بين الدول المتجاورة. وقد لعبت الصحارى دورا هاما فى حماية المدنية القديمة من غزو الأعداء كما حدث

بالنسبة لمصر حيث كانت الصحراء الشرقية والغربية الدرع الواقى من الغزو الخارجى لوادى النيل ودلتاه، كما ساعدت الصحارى المحيطة بالعراق على حماية حضارته القديمة.

ولكن رغم هذه الأهمية فإن الصحارى بدأت تفقد أهميتها فى الفترة الأخيرة شأنها شأن الغابات والمستنقعات نظرا لفقدانها الأهمية الدفاعية بعد تطور الأسلحة الحديثة كما حدث أثناء الحرب العالمية الثانية التى دارت رحاها فى صحراء مصر الغربية، كما أنها لم تعد خالية من السكان كما كانت من قبل بعد أن اشتد التركيز عليها بحثا عن المعادن أو لاستصلاحها من أجل الزراعة، ثم بعد أن أمكن شق الطرق عبرها واستخدام وسائل النقل المختلفة.

وتأخذ الحدود السياسية عبر الصحارى خطوطا مستقيمة قد لا تسير مع خطوط ودوائر العرض كما هو الحال بالنسبة للحد السياسى بين مصر وليبيا الذى يسير مع خط طول ٢٥ْ شرقا، وبين مصر والسودان الذى يسير مع دائرة عرض ٢٢ْ شمالا. وقد تأخذ الحدود السياسية خطوطا مستقيمة بغض النظر عن الارتباط بخطوط الطول ودوائر العرض، كتلك التى تفصل بين ليبيا وتشاد، وبين الجزائر وكل من النيجر ومالى وموريتانيا.

ومما ساعد على ذلك ندرة السكان فى الصحارى، كما أن اهميتها بالنسبة للمعادن والتوسع الزراعى لم تكن قد برزت وقت تخطيطها.

ويشكل البدو مشكلة عند اتخاذ الصحارى كحدود سياسية؛ وذلك لأنهم يتخذون من الرعى نشاطا رئيسيا لهم. وهذا النوع من النشاط لا تقف أمامه الحدود السياسية نظرا للارتباط القبلى بين سكان الصحارى، كما أن نقط الارتكاز والمياه والقواعد التى يعتمد عليها لحماية الحد السياسى الصحراوي ليست متوافرة بدرجة كافية مما يجعل أمر الرقابة عليها أمرا صعبا.

ز ـ الحدود السياسية الفضائية:

يعد النطاق الفضائى فوق النطاق الإقليمى للدولة (سواء كان يابسا أو مسطحا مائيا) مكملا لسيادة الدولة التى تمتد فى الفضاء الخارجى كما تمتد إلى أسفل فى القشرة الأرضية إلى ما لا نهاية.

ومن السهل أن يمتد سلطان الدولة فى نطاق القشرة الأرضـية قدر ما تستطيع الوصول إليـه من عمق، ولكن سـيطرتها على الفضـاء أمر صـعب فى إطار تقدم علوم الفضاء واسـتخدام الفضاء الخـارجى بدرجة كبيرة بحـيث لم يعد ممكنا لأى دولة حمـاية فضائها الخـارجى وهذا ما تتطلبه الحدود السـياسية ومـا وضعت من أجله.

وقد برز هنا سؤال،إلى أى مدى يمكن تحديد الحـدود الرأسية لسيادة الدولة؟ هل تمتـد سيادة الدولـة بلا حدود إلى السـماء؟ أو أن هناك تحـديدا لهذه السـيادة الرأسية كمـا هو الحال بالنسبة للحدود البحرية وأعـالى البحار؟ بمعنى: هل للدولة سقف؟

وحتى الآن ما زالت هذه الأسـئلة دون إجابة، لأن التكنولوچيا الفـضائية فى تغير سـريع ومستمر،وأى حل لهـذا الموضوع ينظر إليه كحل مـؤقت. فهناك عدة نظريات ظهرت لمعالجة الحدود الفضـائية للدولة، إحداها تنظر إلى الفضاء الخارجى للدولة نظرتها لأعالى البحار، على أساس أنها تخص العالم أجمع، ونظرية أخرى ترى أن الفضاء الخارجى للدولة وكل ما بعـده يعد تحت سيادة الدولة، وهذا يعنى أن لكل دولة أن تطلب من الدولة صاحبة السيادة أن تسمح لـها باستخدام فضائها للأقمـار الصناعيـة، وسفن الفـضاء، أما النظرية الثـالثة فـهى توفق بين النظريتين السابقتين، وهو أن الفـضاء الخارجى للدولة يعد تابعا لها، لكنه مـسموح للمرور البرىء مثل المياه الملاصقة للمياه الإقليمية للدولة، ولكن هذا يعد حلا مؤقتا وليس نهائيا. وبذلك يبـقى السؤال دون إجابة قاطعة تحل المشكلـة. وبذلك تبقى مشكلة الحدود الفـضائية للدولة كحـدود المياه الإقليميـة غير محـددة بشكل نهائى. برغم المؤتمرات العديدة التى عـقدت لهذا الغـرض فى أعوام ١٩١٩، ١٩٢٨، ١٩٤٤، ١٩٤٧ التى انتهت جميـعها دون أن تعطى أى حقوق محـددة للدول فى استخدام الفضاء الخارجى لدولة من الدول.

ولكن الواقع الآن هو أن الدولة تسـتطيع التحكم فى فـضائهـا الخارجى فى النقل الجوى والحدود الفضائية التى تستطيع السيطرة عليـها ورقابتها رقابة دقيقة فى حدود إمكاناتها، أما الذى يلى ذلك فلا يقـدر على حمايته إلا الدول الكبرى التى

تجوب سفنها الفضائية هذا النطاق الذى يعامل كمنطقة تخوم أو كما تعامل منطقة أعالى البحار High Seas حاليا، وخصوصا أن سيطرة الدول على فضائها الخارجى تماما يعد أمرا صعبا، وخصوصا بالنسبة للدول التى تمتد مياهها الإقليمية إلى ٢٠٠ ميل من شأنه أن يضيق مساحة الفضاء الخارجى للدول العظمى التى تستخدمه على نطاق واسع كالولايات المتحدة الأمريكية.

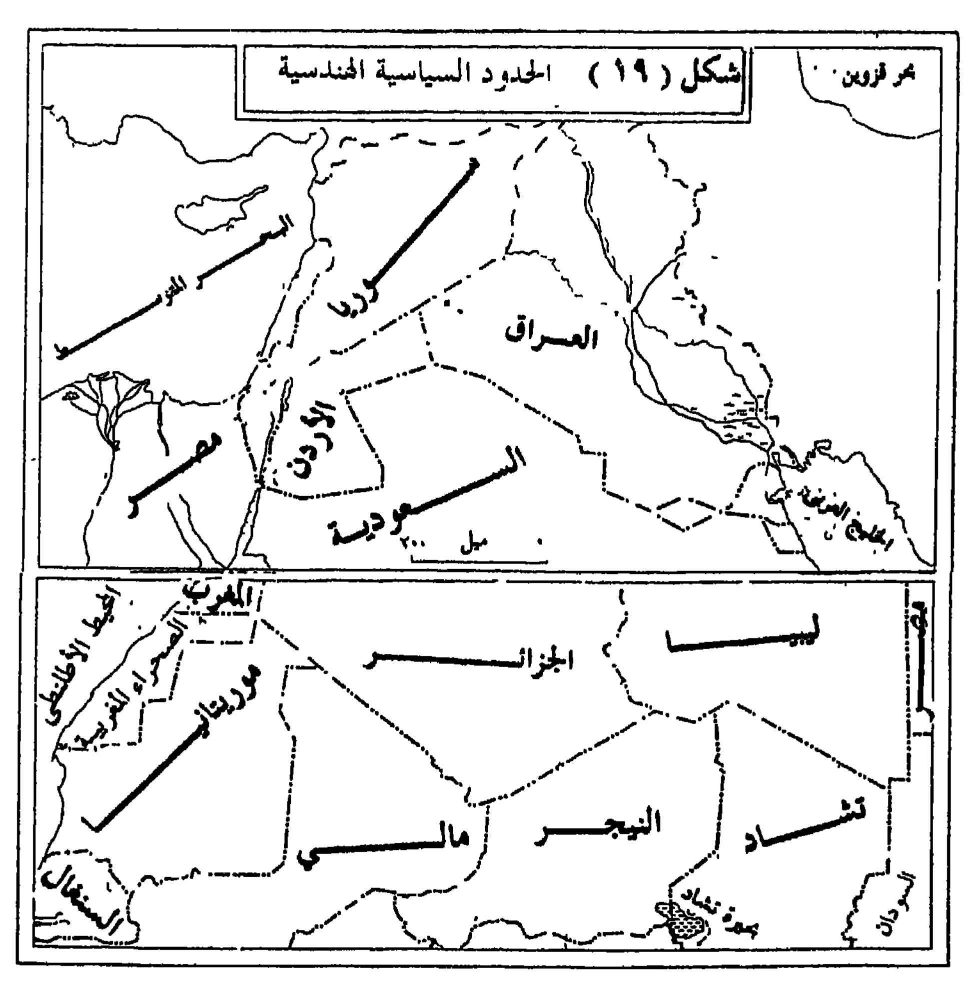
٢ ـ الحدودالسياسية الهندسية Geometrical Boundaries:

كما ذكرنا فإن الحدود السياسية الهندسية قد تكون فلكية، وهى التى تتفق مع خطوط الطول ودوائر العرض مثل الحد السياسى بين مصر والسودان الذى يتفق مع دائرة عرض ٢٢° شمالا وخط طول ٢٥° شرقا الذى يعد حدا سياسيا بين مصر وليبيا، وكذلك الحد السياسى بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية الذى يتفق مع دائرة عرض ٤٩° شمالا، وبين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية الذى يتفق مع دائرة عرض ٣٧° شمالا.

وهناك حدود سياسية هندسية تأخذ شكل خط مستقيم[1] أو متكسر أو دائرى، مثل كثير من الحدود السياسية فى أفريقيا التى هى من صنع الاستعمار التى تفصل بين ليبيا وتشاد، وبين المملكة العربية السعودية وكل من الأردن والعراق، وبين الجزائر وموريتانيا، وبين الصومال وأثيوبيا، وبين أنجولا وزامبيا، وبين موزمبيق وزامبيا، وبين تنزانيا وكل من كينيا وأوغندا (شكل ١٩).

ومن السهل تخطيط الحدود الهندسية من حيث الشكل، ولكن عند تنفيذها على الطبيعة تكون غاية فى الصعوبة أحيانا. ويبدو ذلك بوضوح عندما تمر هذه الحدود بمنطقة عامرة بالسكان مثل منطقة الحد السياسى بين مصر والسودان الذى كان يمر بمنطقة وادى حلفا جنوب مصر قبل أن تغمر بمياه بحيرة ناصر التى ترتبت على إنشاء السد العالى. وقد تكون المنطقة الحدية غنية بمعدن من المعادن مثل المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية، غير أن هذه المنطقة لم تكن مثار نزاع بين الدولتين نظرا لحسن الجوار بينهما حيث اتفق على تقسيم عائد المنطقة المحايدة من البترول بينهما.

(1) Paul Buckholts, Political Geography, New York, 1966, p. 86.



وحتى عندما تكون الحدود السياسية الهندسية تمر عبر الصحراء التى تخلو من الحياة البشرية ومن المياه فى معظم أجزائها والتى تعد ميزة بالنسبة لهذا النوع من الحدود نظرا لخلوها من أسباب النزاع، ولكنها فى الواقع لا تخلو من المشكلات، لأن حماية الحد هنا وتحديده تحتاج إلى جهد كبير وإلى نفقات باهظة ووقت طويل، ونفس الشىء إذا كان الحد السياسى يمر بمنطقة غابية.

وتعد الخطوط المستقيمة تلك التى تفصل بين الجزر أو بين مناطق النفوذ فى البحار الضيقة مثل الحد الذى يفصل بين ألاسكا وسيبريا الذى يتكون من خطين مستقيمين يتصلان بزاوية منفرجة فى مضيق بيرنج Bering، ومثل الحد الذى يفصل بين جزر الفلبين والجزر التالية لأندونيسيا، ومثل الحدود التى تفصل بين الدول المطلة على المحيط المتجمد الشمالى والجنوبى التى تنتهى فى القطبين (شكل ١٣).

ولا نشكل الحدود السياسية الهندسية أى مشكلات بين الدول المجاورة إذا كان تخطيطها سابقا للاستقرار البشرى فى المنطقة، ولو أن هناك بعض الحدود السياسية الهندسية أو الفلكية لا تشكل عقبة فى علاقات بعض الدول مثل ذلك الذى بفصل بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا الذى يسير مع دائرة عرض ٤٩° شمالا ويمتد لمسافة ١٥٠٠ ميل، والحد السياسى بين كندا وألاسكا الذى يتفق مع خط طول ١٤١° غربا.

ولكن كثيرا من الحدود الهندسية وبصفة خاصة فى أفريقيا أدت إلى المنازعات بين الدول مثل الحدود بين مصر والسودان، وبين الصومال وكل من أثيوبيا وكينيا، ومثل الحدود التى فصلت الشعب الأيفى، ومثل الحد السياسى بين مصر وليبيا الذى فصل واحة جغبوب عن مصر.

٣ ـ الحدود البشرية الحضارية Anthropogeographic Boundaries:

يعد هذا النمط من الحدود أفضل أنواع الحدود لارتباطه بالجانب الأثنوغرافى، فهى تفصل بين الشعوب المختلفة من حيث اللغة أو الدين أو الأصول العرقية أو التاريخ المشترك. لكن ذلك لا يتوافر إلا فى عدد قليل من الدول. ويرجع ذلك إلى الاختلاط والتداخل بين الشعوب فى نطاق الحدود بحيث يصعب عمل فاصل واضح وعازل تماما بين شعبين متجاورين. كما أن تخطيط الحدود عادة يتم على أساس مصالح اقتصادية أو حربية. ولذلك فإن تخطيط الحدود على الأساس الأثنوغرافى يتطلب تخطيطا دقيقا للمواصلات والمدن ومظاهر السطح المختلفة التى تتفق والجانب الأثنوغرافى. وهناك دعاوى تطالب بأن تتفق الجدود السياسية مع الحدود البشرية المختلفة كالسلالة واللغة والدين، وهذه الدعاوى فى الواقع تعد أقرب للمنطق من تلك الدعاوى التى تربط الحدود السياسية بالظاهرات الطبيعية.

وأحيانا يتفق هذا النوع من الحدود مع الظاهرات الطبيعية، مثل الحد السياسى بين فرنسا وأسبانيا الذى يسير مع جبال البرانس التى ساعدت على اختلاف اللغة والعادات والتقالبد والجنس على جانبى الحد، نظرا لهذا الحاجز الطبيعى الذى يفصل بين الدولتين منذ وقت طويل.

ويوجـد هذا النوع من الحدود فى بعض دول وسط أوربا حـيث تعد اللـغة وهى إحدى الصفات الحضارية أساسا فى رسم الحدود السياسية بين بعض الدول.

ومن العوامل الأسـاسية التى تسـاعد على نجـاح هذا النمط من الحدود، أن يكون تخطيطها سابقا لوصول العناصر البـشرية إليها، كالحدود بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية غرب البحيـرات العظمى رغم التشابه فى اللغة والأصول العرقية وبيئة الوطن الأم. وقـد يحدث تخطيط الحدود ثم يتم تبادل وتهجيـر للسكان كما حدث عند تحديد الحدود السياسية بين بولند وتشـيكوسلوفاكيا عقب الحرب العالمية الثانيـة، وكما حـدث من تبادل للسكان بين اليـونان والأتراك بعد الحرب العـالمية الأولى، وكما حدث بين الهند وباكستان.

وفى الواقع قلمـا يكون هناك نقـاء حضـارى كـامل حيث لابد من وجـود أقليـات، ولكن هذه الأقليات تقل خطورتهـا ويتضـاءل أثرها إذا كانـت الغالبـية العظمى من أحد الشعـوب فى جانب والغالبية العظمى للشـعب الآخر فى الجانب الآخر مثل الحدود السياسـية بين ألمانيا والدانمرك التى روعى فى تخطيطها أن تكون الأغلبية الألمانية فى جانب والدانمرك فى جـانب آخر من الحدود، وكان هناك أقلية ألمانية فى الدانمرك وأخرى دانمركية فى ألمانيا،ويمكن زوال خطر هذه الأقليات بمضى الوقت، ولكن ذلك يحتاج لوقت طويل حـتى يتم الانصهار، وإذا لم بحدث هذا الانصهار وتظل الأقلية محافظة على شخصيتها ومناوئة للدولة المضيفة فإنها تصبح خطرا عليها، ومـحاولة صهرهم بالعنف تؤدى إلى الاضطرابات وعدم الاسـتقرار كما أشرنا إلى ذلك من قبل.

وفى الواقع إن توحـيد أبناء قـوميـة واحدة مـتجـانسة سـلاليا أو لغـويا أو اقتصاديا ليس سهلا فهو لا يتم إلا بواسطة صـراع سياسى وعسكرى تترتب نتيجته على القوة المنتصرة، حيث يحاول المنتصـر عادة ضم أبناء قوميته التى كانت خارج حدوده، وقد يتخذ من هذا السبب مبررا للاستيلاء على مزيد من الأراضى لتحقيق هذا الغرض ولذلك قد تلجأ بعض الدول من قبيل التبرير إلى خلفية تاريخية ربما ترجع إلى قرون أو آلاف السنين. ومن هذه الأمثلة ألمانيا النازية التى طالبت بحدود قومـية، فاحتلت النـمسا عسكريا عـام ١٩٣٨ بادعاء توحـيد الأوصال،وفى نفس

العام ضمت إقليم السوديت التشيكوسلوفاكى إلى أن سقطت جمهورية تشيكوسلوفاكيا فى صورة حكومتين: ألمانية فى بوهيميا وسلوفاكية موالية لألمانيا فى سلوفاكيا. هذا بالإضافة إلى ما أثير من مشكلات من قبل الحكم النازى إزاء الأقليات الألمانية فى كل من بولند وفرنسا والدانمرك وبلچيكا والتى كانت من مبررات الحرب العالمية الثانية.

والمعروف أن الظاهرات البشرية متغيرة وليست ثابتة مثل الظاهرات الطبيعية، ولذلك فإن الحدود السياسية التى ترتبط بالظاهرات البشرية تعد مؤقتة.

وهناك بعض الصعوبات فى تحديد مفهوم السلالة الذى يعد من الظاهرات البشرية التى قد يعتمد عليها فى تخطيط الحدود السياسية، فالسلالة فى الواقع فى شكل حدود وقوالب جامدة لا وجود لها، فهى عبارة عن ظاهرة انتقالية لعدد من الصفات المورفولوچية والوراثية، فالعنصرية الآرية كانت تصف الآرى النقى بصفات محددة مثل الشقرة وطول القامة والعيون الزرقاء، ولكن هتلر الذى كان يعد من أشد الدعاة للعنصرية الآرية لم تكن تنطبق عليه الصفات الآرية. وكذلك الحال بالنسبة لادعاء العنصرية اليهودية المبنية على النقاء العنصرى، فإن هذا الادعاء لا يتفق مع الاختلاف الواضح فى شكل الأنف عند اليهودى الألمانى بالمقارنة باليهودى الروسى أو الفرنسى أو يهودى المغرب والشرق الأوسط واليهود السود فى الولايات المتحدة الأمريكية. وما زال هذا الاختلاف قائما بين المجموعات السلالية الأخرى.

وإذا نظرنا إلى اللون كعامل مميز للتفريق بين السلالات فإنه قد يبدو التمييز واضحا بين المجموعات القوقازية والزنجية فى أفريقيا، ولكن رغم ذلك فإن هناك تداخلا بين المجموعتين فى النطاق الانتقالى بحيث يصعب الفصل بينهما فى شكل حد سياسى، ومن هنا يصعب تحديد السلالة كعامل محدد بين المجموعات البشرية.

وقد تكون اللغة أحسن حالا من السلالة فى التحديد، ولو أن اللغة أحيانا تتكون من لهجات مختلفة، وأحيانا تتعرض اللهجات لغزو من اللهجات المجاورة فى شكل مفردات واستخدامات لغوية مشتركة من اللغتين، كذلك التداخل بين اللغة العربية واللغة الفارسية فى العراق.

ونفس الشيء بالنسبة للأديان التى تتداخل فى بعض المناطق ويبدو ذلك بوضوح فى المشكلة القائمة بين البوسنة والهرسك والصرب وكرواتيا التى ترتبت على تفكك دولة يوغوسلافيا، وهذه المشكلة القائمة على أساس دينى بين مسلمى البوسنة والهرسك والمسيحيين من الصرب والكروات، وحتى فى إسرائيل التى قامت على أساس دينى، فقد حاولت تهجير وإخلاء الدولة من المسلمين والمسيحيين لكنها لم تستطع ذلك، وأخيرا بقيت الديانات الثلاث بشكل متداخل فى إسرائيل بحيث يصعب عليها الفصل بين هذه الديانات فى شكل حدود سياسية وبالتالى أصبح لزاما عليها التعايش فيما بينها، ومثلها فى الباكستان وفى الهند.

ومما سبق نرى أن الحدود السياسية التى تتفق مع السلالة أو اللغة أو الدين تعد لا وجود لها فى صورة حدود سياسية فاصلة فصلا دقيقا إلا فى أضيق الحدود وفى حالة توافر نطاقات انتقالية طبيعية واسعة يمكن أن يتوافر بها نوع من التجانس الحضارى سواء كان دينيا أو لغويا أو سلاليا.

ومحاولة الفصل بين المجموعات البشرية ليس جديدا فقد بدأ قديما وفى صور مختلفة، ومنها محاولة الصين إقامة سورها العظيم الذى بلغ طوله نحو ٢٥٠٠كم لكى يحمى الصين من المغول الرحل فى صحراء منغوليا، ومحاولة الرومان بناء السور الألمانى من نويفيد على الضفة الشرقية لنهر الراين إلى كيلهايم على نهر الدانوب وذلك لفصل باڤاريا والدولة الرومانية عن الفبائل الجرمانية، كما بنى الرومان سور «هادريان» فى شمال إنجلترا بين نيو كاسل وكارليزل عام ٢٢م الذى استمر لمدة ثلاثة قرون لصد غزوات البكتس Picts.

وقد ظلت هذه الفكرة قائمة وإن تغيرت من حيث الشكل، ومنها خط ماچينو الذى أنشأه الفرنسيون لمواجهة الألمان، وخط سيجفريد الذى أنشأه الألمان فى مواجهة ماچينو عبر الراين.

ولكن رغم هذه المحاولات وضخامة هذه الأسوار ومتانتها ومحاولة حمايتها أو خطوط الدفاع العسكرية فإنها لم تستطع القيام بمهمة الحماية والفصل إلا لفترات زمنية محدودة ثم انهارت أمام خطوط الحركة البشرية المستمرة التى تصر على تجاوز العقبات التى تقف أمامها وذلك فى شكل غزو أو هجرة أو ارتباط اقتصادى أو فى

شكل أفكار وأنظمة حكم، كما حدث عندما قام المغول بغزو الصين وحكمها برغم السور العظيم الذى شيد ليقف أمام حركتهم نحو الصين، كما اجتاحت القبائل الجرمانية الأسوار التى شيدها الرومان،وحتى العوائق الطبيعية مثل جبال الألب أو نهرالراين لم تقف أمام تقدمهم، كما هزم الألمان فرنسا رغم وجود خط ماچينو، وهزم الحلفاء ألمانيا رغم خط سيجفريد. وقد ترتب على هذا تغيرات أثنوغرافية عميقة وخصوصا فى المناطق الحدية وبذلك لم تعد لهذه الفواصل الأهمية التى أنشئت من أجلها.

ونظرة إلى خريطة تطور الحدود السياسية فى أوربا خلال الفترة من ١٩١٤ ـ ١٩٤٥ قبل الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية يبدو لنا بوضوح ما طرأعلى الحدود السياسية من تغيير،وكل ذلك كان له أثره على التكوين الأثنوغرافى لشعوب هذه الدول لدرجة أنه أصبح من الصعب جدا فى الوقت الحاضر أن يعاد تخطيط الحدود السياسية على أساس أثنوغرافى.

٤ ـ الحدود البحرية Maritime Boundary Delimitation:

الحدود البحرية تعد غاية فى الأهمية للدولة، فكل دولة ساحلية تحتاج إلى الحماية وتوفير الأمن والأمان من ناحية البحر، فهى ضرورية لحماية الدولة من الناحية الصحية حيث يمكن رقابة الأفراد والسلع الصادرة والواردة التى قد تكون خطرا على الدولة، كما يمكن عن طريقها السيطرة على التهريب ومراقبة خروج ودخول الهاربين من العقوبات والمخالفين للقانون، وأيضا مراقبة التجارة الخارجية لتسير وفق القوانين التى تنظمها الدولة حيث معظم السلع سواء الصادرة أو الواردة تتم عن طريق النقل البحرى. كما تلعب الحدود البحرية دورا هاما فى تحديد مناطق الصيد، واستغلال الثروات المعدنية فى قاع المياه المجاورة للدولة كالبترول والغاز كما فى سواحل مصر فى خليج السويس أو فى الخليج العربى كما فى السعودية.

وتقوم الحدود البحرية بنفس دور الحدود البرية ولو أنها تختلف عنها فى ناحية هامة وهى أن الحدود البرية غالبا يكون أثرها وفاعليتها بين دولتين متجاورتين، بينما الحد السياسي البحرى تتأثر به عدة دول، فهو الحد البحرى

للدولة الساحلية، وفى نفس الوقت يفصلها عن أعالى البحار التى هى مجال اهتمام جميع الدول، حيث يكون لكل دولة الحق فى استخدامها، وبذلك تكون الحدود البحرية بين الدولة وجميع الدول المستخدمة لأعالى البحار، وأى اعتداء على منطقة أعالى البحار يعد اعتداء على جميع دول العالم، وليس على الدولة الساحلية المجاورة فقط. ولعل ذلك يبدو بوضوح عندما قامت فرنسا بإجراء التجارب النووية فى عام ١٩٩٥ فى أعالى البحار بالقرب من أستراليا ونيوزيلند، فقد احتجت معظم دول العالم المجاورة وغيرالمجاورة على هذه التجارب، وذلك لأن منطقة التجارب تهم دول العالم لأن الخطر يتأثر به الجميع.

وسواحل البحار تعد حدودا ساسة طبيعية جيدة، لكن أهمية هذه الحدود تبرز فى مدى تناسب اليابس مع المسطح المائى المطل عليه، وعلى نوع البحار التى تطل عليها أراضى الدول المجاورة. فلا شك أن الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط أو بحر الشمال تختلف عن تلك المطلة على بحر قزوين أو البحر الأسود. كما أن الدول المطلة على سواحل الأطلنطى تختلف أهمية السواحل بالنسبة لها عن تلك المطلة على المحيط المتجمد الشمالى، وحتى تلك الدول المطلة على الخلجان فإن أهمية السواحل تختلف فيما بينها، فسواحل الدول المطلة على خليج المكسيك أو كما يسمونه البحر المتوسط الأمريكى تختلف عن الدول المطلة على الخليج العربى أو خليج بنغال.

كما أن أهمية السواحل تتغير من وقت لآخر، فقد زادت أهمية سواحل البحر الأبيض المتوسط بعد فتح قناة السويس، ومثلها سواحل دول خليج المكسيك بعد فتح قناة بنما، وهذا الوضع بقدر ما يعطى أهمية للدول المجاورة بقدر ما يشكل خطرا عليها أحيانا كما حدث فى محاولة الدول الكبرى السيطرة على الدول المجاورة لهذه المسطحات المائية الهامة.

وقد تتغير أهمية السواحل تبعا لسياسة الدول الساحلية واتجاهاتها فى علاقاتها الخارجية الاقتصادية والتجارية والسياسية، وكذلك تبعا لتغير خلفية السواحل اقتصاديا وعمرانيا، كما يبدو من تطور أهمية سواحل البحر الأبيض المتوسط منذ الفينيقيين ومن بعدهم الرومان ثم فرنسا وخصوصا عندما احتلت

الجزائر والمغرب وبعض دول غـرب أفريقيا، ثم عندما احـتلت بريطانيا جبل طارق وبعض جزر البـحر المتوسط ومـصر، كمـا زادت أهمية سـواحل دول الخليج بعد ظهور البترول فى هذه الدول.

وأحيـانا تكون السواحل قليلة الأهمـية عندمـا تكون شواطئهـا وعرة أو لا تصلح لإنشـاء الموانى أو ذات مناخ لا يصلح لسكنى الإنسـان مثل سـواحل غرب أفريقـيا، ومعظم سواحل البـحر الأحمر وخلـيج العقبة ومـعظم شواطئ النرويج وأيسلند، ومـثلهما شـواطئ ألاسكا، وغرب كندا، وجـرينلند، وسواحـل شيلى الجنوبية، وسواحل بحر البلطيق الذى تتجمـد مياهه خلال فصل الشتاء. وفى هذه الحالة تضطر الدول إلى محـاولة التغلب على هذه العوائق وهذا يكلفهـا الكثير من النفقات.

ولكن رغم صغـر الواجهات البـحرية أو الشـواطئ الوعرة أو ذات الظروف المناخية القـاسية إلا أنها أحسن حالا من تلك الدول التى لا تملك واجـهات بحرية مثل سويسرا والنمسا والمجر ولكسمبـرج فى أوربا، وتعتمد فى ذلك على علاقتها الطيبة بالدول المجاورة، هذا بخلاف جمهورية مالى التى تواجه مشكلة عزلتها عن البحر وذلك لـعدائها للسنغال المطل على السـاحل الأطلنطى، ومثلها زامبـيا التى تواجه نفس المشكلة لعـدائها مع موزمـبيق التى تفصل بينهـا وبين المحيط الهندى، ونفس الشىء بالنسبة لتشاد التى ترتبط بالساحل عن طريق نيجيريا.

تحديد المياه الإقليمية:

رغم وجود الدول القـديمة فى الماضى فإن الحـدود السياسـية البحـرية لهذه الدول كانت عـبارة عن مناطق انتقال ولـيست خطوطا فاصلة فصـلا دقيقا، فـقد كانت هذه الخطوط غـالبا مفـتوحة أمـام الغزوات البحرية المـفاجئة وأمـام غزوات القراصنة. ولـذلك كانت وسيلة الدفـاع ضد هذا العـدوان هى ترك منطقة خـالية مقفـرة بين خط الساحل والمدن والعمران فى الداخل لكى تكون عـاملا من عوامل الإنذار المبكر للسكان ليتمكنوا من التجمع والاستعداد للدفاع عن الدولة ضد الغزو المفاجئ، ولذلك كانت العـواصم والمدن التجارية الساحليـة لا تقام على الشواطئ

مباشرة إلا إذا كانت الدولة قوية ويمكنهـا الدفاع عنها. ويبدو ذلك من إنشاء مدينة روما على بعد عشـرين كيلو مترا من الساحل، وأثينا التى أنشئـت على بعد ثمانية كيلومترات.

ولكن هذا النوع من الحذر لم يكن مجديا وكافـيا للدفاع عن المدن الساحلية بعد نمو الأساطيل البحرية وظهور الأسلحة الحديثة، وخاصة أن بعد المدن التجارية عن السواحل يعوق الحـركة التجارية، ولذلك أصبح من الضرورى عـمليا أن تقام المدن التجارية على السواحل، وبالتالى كان من الضرورى أيضا العمل على حماية هذه المدن وذلك بإبعاد العدوان القادم إليها مـن البحر،وذلك بأن تكون لها السيادة على شريط مائى بامتـداد شواطئها بحيث تمارس فيه الدولة سـيطرتها الكاملة تماما كما هو فى اليابس، ولـوضع حد لسيطرة الدول الكبرى البحرية على البـحار كما كان الحال بالنسبة لأسبانيا والبرتغـال اللتين تقاسمتا المسطحات المائية، ومن بعدهما بريطانيا وفرنسا وهولند ثم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى فيما بعد. ولكن المشكلة فى كيفية تحديد المدى الذى يمكن أن تمتد إليه سيطرة الدول الساحلية داخل المسطحات المائية المجاورة التى تعرف بالمياه الإقليمية.

والمياه الإقليمية كفكرة تطبيقية فى الحدود السياسية مرت بتاريخ طويل ومعقد وغير متفق عليه من كافة الدول. فقد بدأت الدول تنظر إلى المياه المجاورة لها على أنها مناطق تقع تحت سـيادة الدولة شأنها شأن اليـابس، فى حين كانت هناك آراء ترى أن المسطحات البحرية لا يمكن اعتبارها ملكا لأحد فيما عدا الخلجان والمضايق التى يمكن اعتبارها مـياها داخلية. وفى القرن السادس عشـر ادعت كل من أسبانيا والبرتغال السيادة على مساحات واسعة من المحيطات.

وفى القرن الثـالث عشر أصدرت النرويـج أمرا بمنع السفن من دخول مـياه النرويج شـمال برجن Bergen إلا بعد الحصـول على تصريح، كما كـانت دوقية ڤينسيا تعتـبر الإدرياتيك مـياها إقليمـية تابعـة لها، وكمـا ادعت كل من أسبـانيا والبرتغال فى القرن السادس عشر السيادة على مياه المحيطات، وادعت بريطانيا فى القرن السابع عشـر ملكيتها للبحار المحيطة بهـا والتى تفصلها عن أوربا، وأعلنت الدانمرك عام ١٦٩١ أن شواطئها لمدى الرؤية بالعين يقع تحت سيادتها.

وفى عام١٧٠٢م نشر القانونى الهولندى فان بنكر شوك Van Bynkershock كتابا بعنوان «السيادة البحرية De Dominio Maris» وفيه أشار إلى أن البحر ملك للجميع، ولكن السيادة على المناطق البحرية المجاورة من حق الدولة المطلة على هذا البحر، وحدد المسافة التى تمتد إليها هذه السيادة بثلاثة أميال بحرية[1] وهو المدى الذى يمكن أن تصل إليه طلقة المدفع الساحلى وقتها، كما ظهرت فكرة أخرى ترى وجوب تحديد مساحة تمتد إليها سيادة الدولة من أجل الصيد.

وفى عام ١٧٨٢ أعلن قانونى إيطالى أن المياه الإقليمية يجب أن تكون بعرض ثابت وهو ثلاثة أميال بحرية لجميع الدول معتمدا فى ذلك على مدى قذيفة المدفع الساحلى، وطلب أن يلى المياه الإقليمية منطقة محايدة تكون بعرض مساو لضعف المياه الإقليمية. وفى عام ١٧٩٣ أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بدء إنشاء منطقة محايدة فى المياه بعرض ثلاثة أميال.

ولكن التنفيذ الفعلى لمبدأ تحديد الثلاثة أميال واجه صعوبات كثيرة فى التنفيذ؛ وذلك لأن بعض الدول لم توافق على هذا المبدأ، كما أنه يفتقر إلى توفير القوة التى تلزم الدول على احترامه، كما أن تحديد الثلاثة أميال وهى مدى قذيفة المدفع الساحلى لم تعد كما كانت من قبل، فقد تجاوزت ذلك بكثير، بل أصبحت هناك صواريخ عابرة للقارات.

والقانون الدولى الحالى يعترف بأن من حق الدول المتاخمة للبحار أن تبسط سلطانها على شريط من مياه البحر يمتد لمسافة معينة من الساحل ويعرف هذا الشريط بالمياه الإقليمية. ولكن الدول تختلف فى تحديد مسافة هذا الشريط، بل قد يختلف التحديد فى نطاق الدولة الواحدة بحسب الغرض الذى من أجله تريد فرض سلطانها على جزء من مياه البحر المتاخمة، فبعض دول أمريكا اللاتينية تحدد ثلاث مناطق: الأولى مسافتها ثلاثة أميال تدخلها ضمن الممتلكات الوطنية، والثانية خمسة أميال لمباشرة اختصاصها الجنائى، والثالثة ١٢ ميلا لممارسة إجراءات أمنها البوليسى والإشراف على تنفيذ قوانينها المالية.

---

(١) الميل البحرى يساوى ١٨٥٢ مترا.

وفى الوقت الحاضر لا يوجد تنظيم دولى عام تتحدد بمقتضاه المسافة التى يجب ألا تتعداها الدولة فى تعيينها لمياهها الإقليمية، بل ترك للدول مطلق الحرية فى تحديد مياهها الإقليمية تبعا لما يحقق مصلحتها الوطنية.

والدول فى تحديد المياه الإقليمية تأخذ ثلاثة اتجاهات:

أ - الاتجاه الأول: وهو الذى تدافع عنه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهولند،وهو الذى يحدد المياه الإقليمية بثلاثة أميال بحرية.

ب - الاتجاه الثانى: يتمثل فى عدم الاقتناع بتحديد الثلاثة أميال وإنما تجاوزتها إلى أربعة أميال مثل السويد والنرويج، أوستة أميال مثل إيطاليا وإسرائيل، أو ١٢ ميلا مثل مصر والمملكة العربية السعودية، بل إن بعض الدول توسعت فى مياهها الإقليمية إلى ٢٠٠ ميل مثل بيرو وشيلى.

جـ - الاتجاه الثالث: يعترف بالثلاثة أو الستة أميال بحرية ويزيد عليها منطقة إضافية لا يظهر فيها سلطان الدولة المتاخمة بنفس الصورة التى يظهر فيها بالنسبة للمياه الإقليمية. ومسافة هذا الشريط الإضافى يترك تحديدها لإرادة الدولة الساحلية منفردة أو بالاتفاق. وقد تبنت هذا الاتجاه فرنسا التى أصدرت مرسوما فى عام ١٩٣٩ باعتبار المنطقة الإضافية المجاورة تمتد لمسافة ستة أميال، وإيطاليا التى أصدرت قانونا عام ١٩١٢ باعتبار هذه المنطقة عشرة أميال.

وقد عقدت المؤتمرات العديدة لوضع حد لهذا الاختلاف،ومنها مؤتمر موناكو عام ١٩٢٩، ومؤتمر لاهاى عام ١٩٣٠، ومؤتمر چنيف عام ١٩٥٨، ومؤتمر البحار الذى عقد عام ١٩٧٣، ومؤتمر المكسيك فى عام ١٩٨٢. وجميع هذه المؤتمرات لم تصل لتحديد ثابت للمياه الإقليمية،ولكنها نجحت فى تحديد حد أدنى للمياه الإقليمية وهو ثلاثة أميال بحرية، كما اتفق على تحديد نقطة البداية لقياس المياه الإقليمية وهى التى تبدأ من الخط الذى يصل إليه أدنى منسوب للمياه عند حدوث الجزر بالنسبة للشاطئ الطبيعى، أو من وراء الحواجز أو الأرصفة المحيطة بالموانى، أو الأحواض البحرية. وتعد الخلجان التى لا يتجاوز عرضها حدود المياه الإقليمية للدولة مياها داخلية، كما يحسب عرض المياه الإقليمية للجزر التابعة للدولة بالقرب من شواطئها على أساس أن لكل جزيرة مياهها الإقليمية تبعا لعرض المياه الإقليمية المحددة للدولة، وإذا تجاوزتها تصبح مياها محايدة.

وهناك طرق ثلاث لقياس المياه الإقليمية على الوجه التالى:

١ ـ طريقة التشابه (ربليكا) Replica:

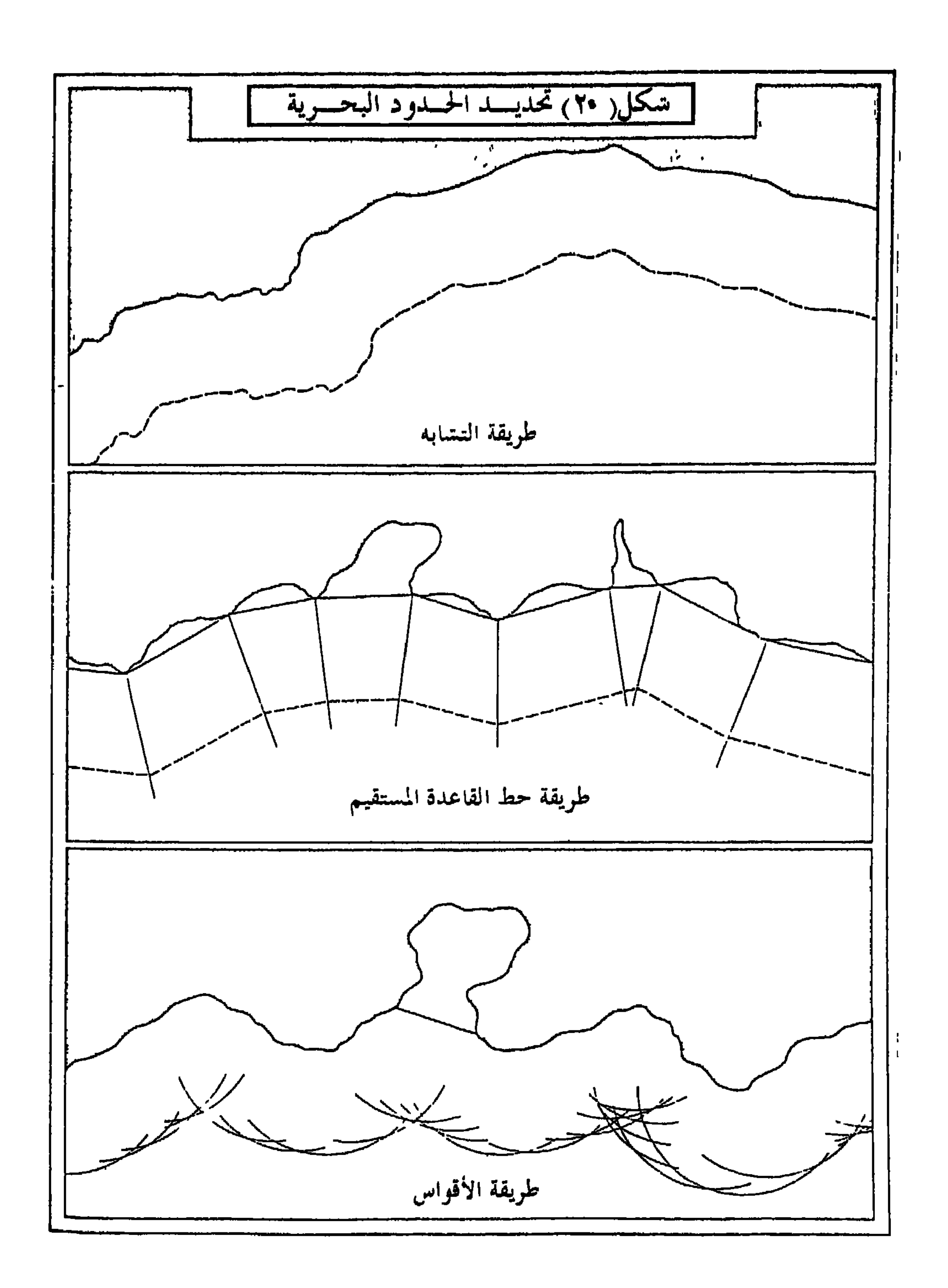
وهذه الطريقة تتميز بتخطيط الحدود البحرية للدولة بحيث تأخذ نهاية المياه الإقليمية من ناحية البحر نفس مسار خط الساحل فى تعرجاته أو استقامته (شكل ٢٠). وهذه الطريقة وخصوصا عندما تكثر التعرجات والفيوردات تسبب مشكلات يصعب حلها حيث سيترتب عليه تعرج الحد البحرى مع أعالى البحار وبين أشباه الجزر. وأى بروز لخط الساحل سيترتب عليه إبعاد الحد البحرى وبالتالى عدم تساوى استقامة حدود المياه الإقليمية. ويمكننا تصور إلى أى مدى يمكن أن يتسبب ذلك فى المشكلات حيث يصعب تفادى ذلك والالتزام باتباع التعرجات عند الصيد أو من قبل السفن العابرة الأخرى.

٢ ـ طريقة خط القاعدة المستقيمة The Straight Baseline:

وفى هذه الطريقة يتم رسم الحدود للمياه الإقليمية على أساس رسم خطوط مستقيمة تربط بين نقطة وأخرى على امتداد الساحل، وأى خلجان أو ثنيات على امتداد الساحل إذا كانت لا تتجاوز عرض المياه الإقليمية تعد مياها داخلية ويتجاوزها خط القاعدة. والمشكلات التى يمكن أن تترتب على هذه الطريقة أقل بكثير من تلك التى تترتب على الطريقة السابقة (طريقة التشابه) نظرا لأنها أكثر وضوحا.

٣ ـ طريقة التطويق (الأقواس) The Envelope Method:

وحدود المياه الإقليمية تبعا لهذه الطريقة تعتمد على رسم أقواس بحيث تكون قاعدتها حدود المياه الداخلية وخط الساحل الذى يعد بداية المياه الإقليمية، ثم تحدد المياه الإقليمية بأنصاف أقطار لهذه الأقواس تساوى عرض المياه الإقليمية التى تعتمد عليها الدولة. وقد أقرت هذه الطريقة فى مؤتمر لاهاى عام ١٩٣٠. ولكن تخطيط حدود المياه الإقليمية عموما يعترضه الكثير من الصعوبات، فهى من ناحية أعالى البحار تأخذ أشكالا هندسية ولا توجد علامات تحددها بدقة كاليابس، كما أن الساحل ليس خطا مستقيما وإنما تتخلله مصبات الأنهار والخلجان


شكل(٢٠) تحديد الحدود البحرية
طريقة التشابه
طريقة حط القاعدة المستقيم
طريقة الأقواس

والتعرجات، وكما أن خط الساحل نفسه يخضع لحركة المد والجزر فهو ليس خطا ثابتا، ولذلك يعد منطقة انتقالية تنحصر بين اليابس والماء ويخضع عرضها للمد والجزر.

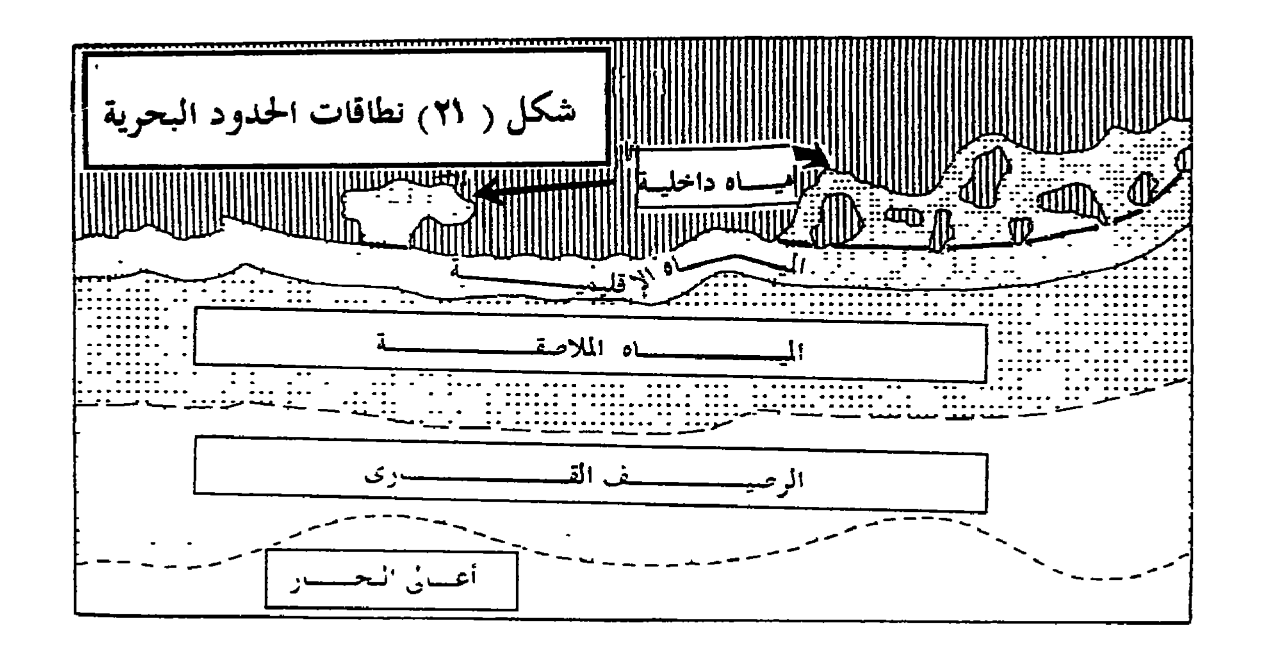
والمعروف أن حركة المد والجزر تختلف من ساحل لآخر تبعا لطبيعة الحافات ومعدل انحدارها صوب البحر، ولذلك كان هذا الموضوع محل نقاش فى مؤتمر موناكو فى عام ١٩٢٩، ومؤتمر لاهاى ١٩٣٠ حيث تقرر أن يبدأ قياس خط القاعدة الذى يحدد أدنى جزر فى فصل الربيع، ثم عدلت هذه القاعدة على أساس أن يبدأ القياس من متوسط أدنى الجزر

ومن خلال المؤتمرات المتتالية وما قامت به محكمة العدل الدولية فى لاهاى والمحاولات التى قامت بها الدول الساحلية لفرض سيادتها على عدة مناطق من البحر خارج حدود المياه الإقليمية لأهدافها الخاصة فقد أمكن تحديد خمسة نطاقات (شكل ٢١) بجوار السواحل على الشكل التالى:

(١) المياه الداخلية Internal Waters: وتضم الخلجان ومصبات الأنهار،وهذه تعد جزءا من الدولة تعامل كاليابس تماما وإذا وجدت جزر فإنها تعد جزءا من الدولة أيضا إذا كان الفاصل بينها وبين يابس الدولة لا يتجاوز المسافة المتفق عليها لمياهها الإقليمية،وبالتالى يعد الفاصل بين الجزيرة والدولة كالمياه الداخلية.

(٢) المياه الإقليمية Territorial Waters: وهذه المنطقة هى التى تحدد الحد السياسى البحرى للدولة، وفيها تمارس الدولة سيادتها كاليابس ويختلف عرض المياه الإقليمية من دولة لأخرى كما ذكرنا. وفى نطاق المياه الإقليمية تخضع جميع السفن والأفراد لقوانين الدولة صاحبة السيادة على اليابس المجاور، ولا يسمح بمرور السفن الأجنبية إلا بموافقة الدولة.

(٣) المياه الملاصقة Continguous Waters: وهى تلى المياه الإقليمية، وفيها تمارس الدولة صاحبة السيادة على المياه الإقليمية جميع أشكال الرقابة التى تراها كالحماية الجمركية ومنع التهريب الجمركي أو الأشخاص والرقابة الصحية والإجراءات الخاصة بالهجرة. وقد تقرر فى مؤتمر جنيف عام ١٩٥٨ أن المياه



شكل (٢١) نطاقات الحدود البحرية

الملاصقة تعد جزءا من أعالى البحار إلا إذا كانت هناك اتفاقات بخصوصها معترفا بها من الأطراف صاحبة المصلحة فى هذا النطاق. ولذلك فليس من حق الدولة أن تمنع المرور فى المياه الملاصقة.

ويبدأ نطاق المياه الملاصقة بعد المياه الإقليمية وبحد أقصى للاثنين معا ١٢ ميلا، فإذا كانت المياه الإقليمية ثلاثة أو ستة أو تسعة أميال تزاد إلى ١٢ ميلا، وتصبح المسافة التالية للمياه الإقليمية مياها ملاصقة، وعندما تكون المياه الإقليمية ١٢ ميلا فلا يصبح للدولة أى حق فى مياه ملاصقة للمياه الإقليمية.

(٤) **المياه المحايدة** Neutral Waters: وأحيانا يطلق على هذا النطاق اسم نطاق الأمان Security Zone وبعض الدول تدعى على هذا النطاق حقوقا معينة مثل منع الصيد البحرى ومرور السفن الحربية وممارسة العمليات العسكرية. ومن هذه الدول بيرو وشيلى التى تدعى كل منهما امتداد نطاقها المائى إلى ٢٠٠ ميل ولا تسمح فيه لأساطيل الصيد الأجنبية بممارسة نشاطها فى هذا النطاق، ومثلهما إكوادور وكوستاريكا، كما ادعت كوريا سيطرتها على نطاق يمتد إلى مائة ميل، وفى عام ١٩٤٦ توسعت الأرجنتين فى نطاقها البحرى ليبلغ ٢٨٠ ميلا فى منطقة جزر فولكلاند Folkland.

ولا يوجد نص واضح يحدد هذه المياه المحايدة، ولذلك فإن كل دولة تعمل حسب قوتها وإمكاناتها، فهى تتصرف حسب الواقع وليس بحكم القانون، وهذا ما يؤدى إلى المنازعات العديدة بين الدول البحرية.

والملاحظ أن مناطق المنازعات الدولية هى مناطق الصيد الغنية فى المحيط الأطلنطى الشمالى بين النرويج وجزر فارو وأيسلند وجرينلاند ولبرادور ونيوفوندلاند ومنطقة الأطلنطى المغربية السنغالية. ومن حق الدول التى تعتمد عليها فى الصيد، ولكن الادعاءات التاريخية لأساطيل الصيد الأخرى تقف عقبة أمام ذلك وخاصة الدول الصغرى منها.

(٥) **أعالى البحار** High Seas: وهذه المنطقة لا سلطان لأحد عليها وإنما تعد ملكا مشاعا لجميع الدول بدون قيود، وهى التى تمارس الدول الكبرى فيها إجراء التجارب النووية عادة. وفى الواقع تعد المياه الملاصقة والمياه المحايدة جزءا من

أعالى البحار، لكن لكل منهـا قيود على الاستخدام بخلاف منطقـة أعالى البحار التى لا قيود على استخدامها.

الرصيف القارى Continental Shelf:

الرصيف القارى موضـوع فى غاية التعقيد، فالحدود السيـاسية على اليابس تأخذ شكلا رأسـيا إلى أعلى فى الفـضاء وإلى أسفل فى الـقشرة الأرضـية. لكن المطالبة برصيف قارى موضوع جديد ظهر حـديثا بشكل غير مسبوق حيث الحدود السياسية للدول لاتأخـد وضعا رأسيا وإنما تأخذ شكلا أفقيـا وموازيا لقاع البحر، ولذلك فـإن الحـد البـحرى يـتكون من ثلاثة خطوط أحـدها رأسى يفـصل الميـاه الإقليمية عن أعـالى البحار، وآخر يأخذ شكلا أفقيـا فى أعلى الرصيف القارى، والثالث رأسى إلى أسفل من نهـاية الحد البحرى، والرصيف هنا يصـبح عبارة عن قاع البحر الذى تغطيه مياه البحر بمائتى متر (شكل ٢١) وهو يمثل مرحلة انتقال من اليابس إلى البحر.

وتتميـز هذه المنطقة عادة بغناها الحـيوى، نظرا لما يترسب عليـها من أملاح ومواد غذائيـة تحملها الأنهار من اليابس، كـما تتميز بقلة عـمقها بحيث يختـرقها الضوء، وتحتوى على نسبة عالـة من الأكسچين. وكل هذا من شأنه المساعدة على أن يكون الرصيف القارى مرتعا للأسماك.

كما أن قرب الرصـيف القارى من اليابس يجعل احتمال توافر المعـادن فيها قائما إلى حد كـبير كما فى البترول الذى ظهـر فى الخليج العربى وخليج السويس وخليج المكسيك وبحر الشمال.

ونتيـجة للأهـمية التى ظهـرت للرصيف القارى نظرا لموارده فقد بدأ الخلاف حولها حيث ستزداد فيها الإنشاءات الدائمـة والمؤقتة بحثا أو استغلالا للمعادن من قبل الدول المجاورة صاحبة الحق فى الرصيف القـارى والمحتمل أن تزداد مستقبلا، وهذا ما دعا ڤان باينكرشوك Van Bynkershock إلى أن يناقش هـذا فى نظريتـه دون أن يضع فى اعتبـاره أن هذا الوضع عمليا عرضة للتطور إلى أن يأخـذ وضعا مستمرا وثابتا للدولة مما يدعوها إلى المطالبة بأن تكون حدود مياهها الإقليمية تنتهى بنهاية الرصيف القارى، وهذا يترتب عليه ثلاث نتائج: الأولى هى أن يثبت امتداد

المياه الإقليمية، والتانية هى أن يكون هناك نزاع على ضم الرصيف القارى كما فى بحر الشمـال، والثالثة هى أن الدول التى ليس لديها رصـيف قارى سوف تطالب بتعويض لها بتوسيع مناطق سيادتها فى البحر.

وفى الواقع قـد وصلنا الآن إلـى هذه النتـائج، فـقـد أعلنت كل من غـانا وسيريلانكا أنهما سـتمدان المنطقة الآمنة Conservation Zone إلى مائة مـيل فى البحر، وباكستان أعلنت عن استغلالها لرصيفها القارى.

ونجدر الإشارة إلى ما أعلنه ترومان عـام ١٩٤٥ عندما أعلن سيادة الولايات المتحدة الأمريكيـة على الرصيف البحرى وما تحتـه «الرصيف القارى»، أى أنه مد المياه الإقليمية إلى نهاية الرصيف الـقارى، مما شجع كثيرا من الدول أن تأخذ نفس المسار وبذلك أصبح الرصيف الفارى بحارا داخلية.

وبدأت المنازعـات فى النـزايد، ولـذلك بدأت دول غـرب أوربا فى تحـديد الرصيف القارى فيما بينها فى السنوات الأخيرة، وقد روعى فى دول جنوب شرق آسيا ذات الأشكال أشباه الجزر والجررية النى توجد فى مناطق ذات مسطحات مائية محدودة التى تنـصارع عليها الدول المجاورة والدول ذات المصـالح فى هذه المنطقة مثل الولايات المتحدة الأمـريكية التى حصلت من فيتنام الجنوبية عام ١٩٧١ على حق البحث عن البترول فى رصيفها القارى.

ومن الأمور التى تسبب المنازعات على الرصيف القارى تحديدها بعمق مائتى متر، فقد يمتد المسطح المائى إلى الداحل مسافات بعيدة عن الساحل حتى يصل إلى عمق المائتى متر، وهذا ما دعا الولايات المتحـدة الأمريكية لأن تطالب بمد رصيفها الفارى حتى ١٠٠ مـيل من الشاطئ، بينما لم تستطع إكـوادور وغيرها من الدول المجاورة فى أمريكا اللاتينية المطالبة بمثل ذلك.

وقد تـقرر فى مـؤتمر قانون البـحار بجنيف عـام ١٩٥٨ بأن سيـادة الدولة المجاورة تظل سارية عـلى الرصيف القارى حتى إذا لم تستـغل هذه الدولة موارده الطبـيعيـة، ولا يمكن لدولة أحرى أن تسـتغل هذه الموارد بدون اتفـاق مع الدولة المجاورة صـاحبة الحق، كـما يجب على الدولة التى تسـتغل الرصـيف القارى ألا

تعرقل حركة الملاحة والصيد والأنشطة الأخرى التى تمارس فى أعالى البحار، وتعد هذه الدولة مسئولة عن سلامة السفن وعدم التعرض لها بما تقيمه من منشآت لاستغلال موارد الرصيف القارى.

وقد ظهرت بعض المشكلات فى مجال استغلال الرصيف القارى التى ترتبط بالكائنات البحرية المستقرة وشبه المستقرة فى قاع البحر كالمحار واللؤلؤ والإستاكوزا كما حدث بين فرنسا والبرازيل حينما فسر كل منهما الأمر لصالحه لصيد الإستاكوزا من الرصيف البرازيلى لاعتقاد فرنسا بأن الإستاكوزا تسبح بينما ترى البرازيل أن الإستاكوزا تمشى. وقد عرض الأمر على التحكيم وكسبت البرازيل القضية،وبالتالى توقفت فرنسا عن الصيد من الرصيف البرازيلى. وحدث نفس الشيء عندما منعت أستراليا اليابانيين من صيد اللؤلؤ من الرصيف القارى.

ولكن الواقع أن السيادة على منطقة الرصيف القارى تتوقف على قوة الدولة أكثر من أى شيء آخر ما دام لم يتم صدور قانون دولى ينظم هذا الوضع ويحمى حقوق الدول الساحلية وخاصة الضعيفة منها.

وتظهر مشكلات المياه الإقليمية فى صيد الأسماك، وإن كانت هذه المشاكل لا تظهر إذا كانت السفن صغيرة، ولكننا فى العصر الحديث أمام سفن الصيد الضخمة التى تجوب البحار بحثا عن الأسماك لشدة الطلب عليها كعنصر غذائى هام.

والمعروف أن حق الصيد مكفول للدول فى مياهها الإقليمية، أما الصيد فى مياه إقليمية لدولة أخرى فتكون عقوبته القبض على الصيادين وتوقيع الغرامات عليهم، ومثل هذه القضايا متعارف عليها فى محاكم المدن الساحلية كما فى غرب أوربا. ولكن هذا لا يمنع من أن تسمح دولة لسفن دولة أجنبية بالصيد فى مياهها، ولكن بشرط أن ينص على ذلك فى اتفاقية أو معاهدة، ولو أن بعض الدول تعجز عن ممارسة هذا الحق، كما هو الحال بالنسبة لدول غرب أوربا التى تمارس الصيد فى مياه أيسلند وفى مياه أستراليا الشمالية غير المحمية والتى كان يستغلها الصيادون اليابانيون قبل الحرب العالمية الثانية.

وفى السنوات الأخيرة طالبت كثير من الدول الساحلية بحظر الصيد فى مياهها الإقليمية بهدف حماية حرفة الصيد فى الدولة، ومنع اختفاء وانقراض أنواع

معينة من الأسمـاك، ولذلك طرد الصيادون اليابانيون من مياه بحـر أوختسك بعد الحرب العالمية الثانية، كما منعوا من الصيد فى مياه أستراليا الشمالية.

ولكن بعد أن أصبحت البحار والمحيطات تمثل جزءا رئيسيا من حياة الإنسان بعد أن زاد عدده، وبعد أن أصبحت الأرض الصالحة للزراعة والإنتاج الحيوانى غير كافـية فى كثـير من المناطق، وبعد التـقدم الكبيـر الذى بلغه الإنسـان فى أساليب الصيد أصبح من الطبيعى حدوث المنازعات فى استـغلال مياه البحار إما لاستغلال المعادن كما ذكرنا، وإما للصيد. ويبدو ذلك من المنازعات التالية:

النزاع فى بحر الشمال:

إن هناك بعض الدول المطلة على بحر الشمال تعتمد اعتمادا كبيرا على صيد الأسمـاك مثل أيسلند التى يـشكل صيد الأسـماك جـزءا هاما من دخلهـا القومى والجزء الأكبر من صادراتها.

ولذلك سـعت لمد ميـاهها التى أجـهدت من الصـيد حـتى نهاية الرصـيف القارى، وحددت ذلك بمسافة ٤ أمـيال عام ١٩٥٢، ثم زادت هذه المسافة إلى ١٢ ميلا بعد ذلك فى عام ١٩٥٨.

ونظرا لأن المياه الأيسلندية كانت مسرحا للصيد من السفن الأجنبية فقد قوبل قرار أيسلند بالاحتجـاج وخاصة من قبل بريطانيا حيث المنطقة التى تقدر مـساحتها بنحو ٦٦٠ ميلا مربعا محرمة على الدول الأجنبية من الصيد، ولذلك حرمت هذه الدول من صيد أسماك الباكلاه والهادوك الذى تتميز به هذه المنطقة. ولذلك قامت بريطانيا بالصـيد فى المناطق الممنوعة تحت الحـماية المسلحة وعـرفت هذه الحوادث باكتشاف البتـرول فى عام ١٩٧٤ نرتب عليه الاهتـمام بملكية الرصـيف القارى.
وخاصة ليسبوس Lesbos والدوديكانيـز، وإذا تحقق ذلك لتركـيا تصـبح طرفا فى مياه ايسلند.

كما قام نزاع آخر بين بريطانيا والنرويج؛ وذلك لأن خطوط القاعدة لتحديد المياه الإقليمـية للنرويج التى حددت فى عام ١٩٣٥ كانت تبعـد عن الساحل بنحو عشرة أميال، ثم امتدت بعد ذلك لمسافة أربعة أميال فى المنطقة التى تعودت السفن البريطانية على الصـيد فيها مما دفع بريطانيا إلى عرض الأمـر على المحكمة الدولية التى أعطت الحق للنرويج فى السيادة على مياهها وحرمت بريطانيا من الصيد.

النزاع فى مياه البحر الأبيض المتوسط:

إن حوض البحر الأبيض المتوسط يتوسط مجموعة من الدول البحرية ذات العلاقة بالنشاط البحرى سواء تلك الدول الأوربية أو الأفريقية أو الآسيوية. ولذلك تظهر من حين لآخر بعض المنازعات بين هذه الدول من جراء التنافس فى البحث عن المعادن أو الصيد.

ومن المنازعات ذات الخطورة فى هذا المجال ذلك النزاع المغربى الأسبانى الذى يرجع إلى عام ١٩٧٢ عندما أنكرت المغرب اتفاقا سبق توقيعه مع أسبانيا عام ١٩٦٩ بشأن صيد الأسماك، وبدأت دوريات الحراسة المغربية فى القبض على سفن الصيد الأسبانية، وازداد الموقف تعقيدا فى مارس ١٩٧٣ عندما أعلنت المغرب منطقة الصيد الخاصة بها بعرض ٧٠ ميلا، ولكن أسبانيا لم تعترف بهذا القرار، مما أدى إلى الصراع وتبادل إطلاق النار بينهما، بالإضافة إلى القبض على سفن الصيد الأسبانية وإجبارها على دفع الغرامات إلى أن تمكن الطرفان من توقيع اتفاق بينهما فى عام ١٩٧٤ الذى يعد انتصارا للمغرب. كما أن هناك منازعات بين المغرب وأسبانيا على المنطقة الفاصلة بين المغرب وجزر كنارى وآخرها فى عام ١٩٩٦ الذى تطور إلى حد كبير.

كما حدث نزاع بين إيطاليا وتونس فى عام ١٩٧٥ نتيجة لأن سفن الصيد الإيطالية تجاوزت اتفاقا سبق توقيعه بين الدولتين فى عام ١٩٧١، فترتب على ذلك تبادل لإطلاق النار بينهما، وحدث نزاع مشابه بين ألبانيا ويوغوسلافيا فى عام ١٩٧٦ عندما أطلقت يوغوسلافيا النار على سفينة صيد ألبانية، وترتب على هذا النزاع أن ألبانيا مدت مياهها الإقليمية من ١٢ ميلا إلى ١٥ ميلا.

كما حدث نزاع بين تركيا واليونان فى بحر إيجة بعد قيام شركة أمريكية باكتشاف البترول فى عام ١٩٧٤ ترتب عليه الاهتمام بملكية الرصيف القارى. وتطالب اليونان بأحقيتها فى قاع بحر إيجة بأكمله نظرا لملكيتها لمعظم جزره، وإذا اعتبرت أن مياهها الإقليمية ١٢ ميلا بدلا من ستة أميال فإن بحر إيجة جميعه يصبح مياها إقليمية لها. ولكن تركيا تعترض على ذلك وتطالب ببعض الجزر وخاصة ليسبوس Lesbos والدوديكانيز، وإذا تحقق ذلك لتركيا تصبح طرفا فى ملكية بحر إيجة ومنافسا لليونان حيث ستطالب برصيف قارى وبحقوق فى الصيد.

وتستند اليـونان فى هذا النزاع على الأمر الواقع، بيـنما ترى تركيـا ضرورة مراجعة الموقف، ولا تمانـع اليونان من عرض القضية على محكـمة العدل الدولية اعتمـادا على اتفاقية چنيف عام ١٩٥٨ التى تعـترف بوجود مياه إقليمـية ورصيف قارى للجزر وبالتالى فـهى واثقة من أحقيتهـا وكسبها للقضيـة، لكن تركيا تسعى للمفاوضات بموجب اتفاق ودى بينها وبين اليونان.

وقد اشتد هذا النزاع فى عام ١٩٧٤ عندما قامت سـفينة تركية بعملية مسح بحرى فى المنطقـة موضوع النزاع، وتصاعد النزاع فى عـام ١٩٧٦، ولكن منظمة حلف الأطلنطى استطاعت احتواء الموقف وذلك بدعوة الطرفين إلى التفاهم بهدف الوصول إلى اتفاق ودى فيـما بينهما ، وما زال هذا النزاع مستـمرا بين كل منهما دون حل.

وأكبـر مشكلة تواجه دول حوض البـحر المتوسط هى كـيفية تطبـيق قوانين البحـار فى مساحـة مائية محـدودة يحيط بها العـديد من الدول. فلو أن كل دولة اتخذت لها حدا فى حـدود مائتى ميل فإن هذا سيؤدى إلى تداخل الميـاه الإقليمية بين الدول مما يعقـد الأمور بين الدول ويصبـح مجالا للصـراع. ولكن معظم دول البحر الأبـيض المتوسط حددت ميـاهها الإقليميـة بين ٦ أميال و١٢ ميـلا ما عدا المغرب (١٥ ميلا) وألبانيا (٧,٥ ميل). ورغم ذلك فـإن المشكلات قد تظهر نتيجة موقع الجزر مثل الجـزر اليونانية القريبة من سواحل تركيا، والجـزر الإيطالية القريبة من سواحل تونس.



مشكلات الحدود السياسية

أولا ـ أسباب مشكلات الحدود السياسية.

ثانيا ـ مشكلات الحدود السياسية فى أفريقيا.

ثالثا ـ مشكلات الحدود السياسية فى آسيا.

رابعا ـ مشكلات الحدود السياسية فى أوربا.

خامسا ـ مشكلات الحدود السياسية فى أمريكا الجنوبية.



أولا ـ أسباب مشكلات الحدود السياسية:

إن مشكلات الحدود السياسية من الموضوعات التى تنال اهتمام الجغرافية السياسية لما لها من تأثير كبير فى كيان الدولة الذى هو بدوره الميدان الرئيسى للجغرافية السياسية.

ورغم تميز الحدود السياسية بالثبات النسبى إلا أنها عرضة للتعديل فى بعض الدول. وبعض التعديلات فى الحدود السياسية لا يشكل مشكلات تذكر، ويتم أحيانا فى هدوء إذا كان هذا التعديل يتم باتفاق ودى دون عنف أو صدام، وذلك فى المناطق الحدية التى لم تتبلور بعد كمناطق التخوم، أو تلك المرتبطة بروابط تاريخية ومصالح مشتركة، أو باتحاد بين دولتين متجاورتين وديا دون حروب أو تهديدات.

وأحيانا يتم تغيير الحد السياسى باستخدام العنف والتهديد بين أطراف غير متكافئة، أو نتيجة حروب تؤدى إلى تعديل فى الحدود السياسية تتفق ورغبة المنتصر على المهزوم، أو نتيجة ضغط سكانى فى إحدى الدول يدفعها إلى التوسع على حساب الدول المجاورة لمواجهة هذه المشكلة، أو نتيجة سعى لمد مناطق النفوذ للقوى الكبرى كما حدث عندما توسع الاتحاد السوفيتى على حساب الدول المجاورة أملا فى الوصول إلى المياه الدافئة.

والحدود التى يتم تخطيطها دون اتفاق ودى بين الدول المتجاورة كثيرا ما يترتب عليها منازعات تتركز فيما يلى:

١ ـ نزاع على منطقة تحاول إحدى الدول أن تسلخها من دولة مجاورة سواء كان ذلك فى اليابس أو الماء، كذلك الذى حدث بين العراق وإيران، وبين العراق والكويت.

٢ ـ نزاع بسبب الغموض فى موقع الحد، وهذا ينشأ نتيجة عدم تطابق الحد السياسى عند التطبيق مع نصوص المعاهدة والواقع على الطبيعة، مما يترتب عليه تناقض فى التفسيرات المختلفة مثل الحدود السياسية الجنوبية بين مصر والسودان.

٣ ـ نزاع على الموارد التى تقع فى المناطق الحـدودية، كأن يكون هناك منجم أو نهر للصيد أو مياه إقليمية يمارس فيها الصيد أو الملاحة أو التعدين.

٤ ـ نزاع بسبب الحـدود التى نشأت فى ظروف اخـتلفت كثـيرا عن الواقع، كأن تكون قد نشأت نتيـجة تكوين دول حاجزة تغير مفهـومها فى الظروف الحالية مثل كشمير ومثل أفغانستان.

٥ ـ نزاع بسـبب وجـود خصـائص مـعينة فى أطراف الـدولة ذات جاذبيـة للدولة، كأن تسكنها قومـية تابعة لها، أو تظهر فيها ثروة مـعدنية، أو تريد إحياء حدود قديمة كانت تضم هذه الأطراف، أو تكون إحدى الدولتين قد انفردت بتعيين حدودها دون مـراعاة حقوق ومـصالح الدول المجاورة، مثل الحـدود التى فرضت على ألمانيا بعـد الحرب العالمية الأولى، ومـثل النزاع بين الصومال وأثيوبيـا، ومثل النزاع على الصحـراء الغربية (الصحـراء الأسبانية) بين المغـرب والجزائر على هذه المنطقة التى كانت تابعة لأسبانيا قـبل استقلال دول المغرب العربى (المغرب والجزائر وموريتانيا)، ومثل النزاع بين الباكستان وأفغانسنان، وبين الهند والصين.

٦ ـ نزاع حول الـتفسـير الصـحيح للحـد السيـاسى مثل النزاع بين شـيلى والأرجنتين حول تفسير خط تقسيم المياه أو أعلى القمم الجبلية بينهما.

٧ ـ نزاع حول تحدبد المياه الإقليمية الذى لم يتفق عليه عالميا حتى الآن.

وفيـما بلى دراسة لبـعض المشـكلات الحدوديـة التى تـرتبط بالأسـباب التى أشرنا إليها.

إن مصطلح مشكلة أو نزاع فى الجغرافية السياسية لا يعنى أن هناك بالضرورة حلولا لهـذه المشكلة كـما يحـدث بالنسـبة للحلول فـى أبحاث العلوم الأخـرى كالكيمياء والفيزياء؛ لأن مشكلات الجغرافية السياسية ترتبط بعلاقات بشرية ومكانية غاية فى التعقيد متأثرة بالظروف التاريخية والاجتماعية والحضارية والاقتصادية.

ولذلك عندما يقال مشكلة حدود سيـاسية أو مشكلة أقلية فإن ذلك لا يعنى إيجاد حل سليم قاطع لها، فقد يوجد الحل لها وفق ظروف معينة تمر بها الدولة أو الدول المجاورة وسـرعان ما تعـود هذه المشكلة عندما تـتغير الظروف. وتمشـيا مع الظروف الجديدة والـدوافع المختلفة فـإن البحث يدور حـول إيجاد حل آخـر يتفق وهذه الظروف الجديدة.

ثانيا ـ من مشكلات الحدود السياسية فى أفريقيا:

١ ـ مشكلة الحدود السياسية المصرية السودانية:

إن الحدود السياسية بين مصر والسودان لم يكن لها أية دلالة، لأن الدولتين كانتا دائما ينظر إليهما كبلد واحد، وكانت أهمية الحدود بينهما قاصرة على الأمور الإدارية فقط، ولذلك كانت الحدود مفتوحة للعبور دون قيود من قِبَل مصر أو السودان.

فقد كان الطريق الممتد عبر نهر النيل أو عبر الصحراء الشرقية حيث البشارية مفتوحا وحرا بين مصر والسودان، كما كان درب الأربعين فى صحراء مصر الغربية الذى يربط منطقة كردفان ودارفور فى السودان بالواحة الخارجة بالوادى الجديد فى مصر مفتوحا للتجارة والمسافرين دون قيود.

ولم تكن هناك أى نقاط للمراقبة فى أى جزء من هذه الطرق لكى تراقب حركة التجارة أو السفر عبر الحدود بين مصر والسودان فقد كان شأنها شأن أى حركة بين منطقة وأخرى فى دولة واحدة.

وقد استقر الوضع على هذا المنوال فيما يتعلق بمواقع الحدود بين مصر والسودان حتى أوائل القرن التاسع عشر وبالتحديد حتى عام ١٨٢٠ عندما قام محمد على بضم السودان ووضعه تحت سلطته السياسية، وبذلك أصبحت حدود مصر السياسية قد امتدت جنوبا لتضم الإقليم السودانى بأكمله.

ولم يجد السلطان العثمانى وقتها مفرا من الاعتراف بسلطة الوالى المصرى على المناطق التى تم فتحها من الجنوب كما جاء فى الفرمان السلطانى الصادر فى ٢٧ مايو ١٨٦٦، وهو الذى كان يقضى باندماج السودان مع مصر فى ولاية واحدة، وقد تبعته عدة فرمانات أخرى حرصت جميعها على خضوع السودان للسلطة السياسية المصرية، وعلى عدم أحقية ولاة مصر فى التنازل عن أية امتيازات تكون قد أعطيت لهم سواء فى مصر أو فى السودان، كما منعتهم من التخلى عن أى جزء من هذين الإقليمين أو إبرام أية معاهدات سياسية بشأنهما.

وكانت مصر قد اضطرت فيما بعد تحت ضغط الثورة المهدية إلى إخلاء مديريات السودان فيما عدا مديريتى حلفا وسواكن، إلا أن هذا التراجع لم يترتب

عليه أية آثار قانونيـة تتصل بوضع الحدود السياسـية بين الدولتين. ويبدو ذلك من اعتـراف بريطانيـا باستمـرار بكون السودان يـشكل جزءا من مـصر تحت السـيادة العثمانية.

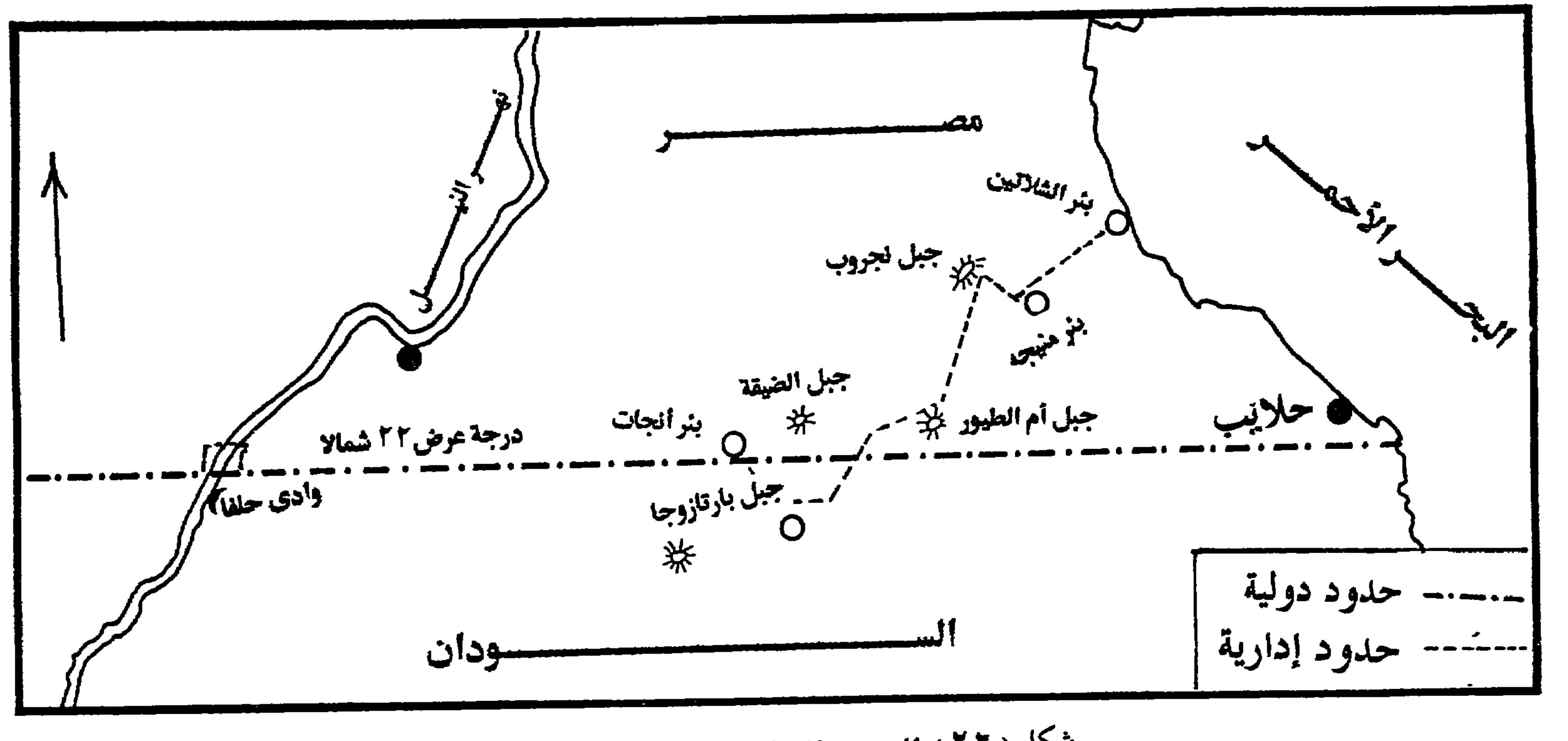
ولكن بريطانيا شـرعت منذ هزيمة الثورة المهدية فى السودان فـى بذل جهود مكثفة من أجل تقليص الحدود الجنوبية لمصر والعمل على الارتداد بها شمالا. وقد تحقـق لها ذلك بموجب مـا عرف باتفـاقيـة ١٩ يناير عام ١٨٩٩ التى وقـعت بين بريطانيا ومصر وقتـها، وهى التى عرفت باتفاقية السودان باعتـبارهما قائمتين على الحكم الثنائى المصرى الإنجليزى فى السودان.

وقـد نص هذا الاتفـاق فى مادته الأولـى على أن يطلق لفظ السـودان على جمـيع الأراضى الواقعـة جنوبى دائرة عرض ٢٢° شـمالا، وقد ظـل هذا الاتفاق ساريا حتى الآن (شكل ٢٢)

والواقع أن الخط الذى رسمـه اتفاق عام ١٨٩٩ لم تكـن له وقت إنشائه أية دلالة فانونيـة أو سباسيـة سواء من وجهـة نظر مصر، أو طبقـا لأحكام الانفاق، وذلك لأن قيمـته لم تتجاوز كونـه خطا إداريا يفصل بين إقليمين يخضـعان قانونا لسلطة سياسيـة واحدة هى سلطة الوالى المصرى وقتها، كـما يدينان بالولاء لسيادة واحدة هى سيـادة الباب العالى (الدولة العـثمانية) حتى عـام ١٩١٤، عندما آلت هذه السيادة ونطاقها الإقليمى إلى مصـر بالتطبيق لقواعد التوارث الدولى، وكذلك بالتطبيق لمعاهدة لوزان عام ١٩٢٣ التى تخلت تركيا بموجبـها عن كل حقوقها فيما كان يعرف من قبل بالولايات العثمانية.

ولكن هذا الوضع قد تبـدل منذ يناير عام ١٩٥٦ وهو تاريخ اعتـراف مصر باستـقلال السـودان، ومنذ ذلك التـاريخ فقط تحـول الخط (٢٢° شمالا) إلـى حد سياسى دولى بالمعنى القانونى.

وقد تميزت الحدود السـياسية الجنوبية لمصر بإجـراء بعض التعديلات الإدارية التى أدخلت عليها خلال الفترة القصـيرة التى تلت عملية تحديدها وهى التعديلات التى شكلت فيما بعد جوهر الخلاف بين مصر والسودان بشأنها.



شكل (٢٢) الحدود السياسية والادارية بين مصر والسودان

ويرجع السبب فى إجراء التعديلات ذات الطبيعة الإدارية على خط الحدود بين مصر والسودان بعد تعيينه فى عام ١٨٩٩ إلى الرغبة فى جمع شمل القبائل التى تعيش على جانبى الحدود وإخضاعها لنظام إدارى واحد. وهذه القبائل تنقسم إلى مجموعتين كبيرتين منهما مجموعة قبائل البشارية التى يعيش معظمها فى السودان إلى الجنوب من خط الحدود، ومن المصلحة ضم منطقة علبه للسودان، لكى تطبق على سكانها النظم الإدارية التى تطبق على بقيتهم فى السودان. وبناء على ذلك أصدر وزير الداخلية المصرى قرارا إداريا فى ١٤ نوفمبر عام ١٩٠٢ بتعديل الحدود فى منطقة جبل علبه بحيث تصبح على النحو التالى:

١ - إخضاع المنطقة الواقعة فى الركن الجنوبى الشرقى من مصر الملاصقة للبحر الأحمر التى تعرف «بمثلث جبل علبه» أو «قطاع حلايب» للإدارة السودانية. وتشغل هذه المنطقة التى استثنيت من تطبيق الإدارة المصرية الخالصة عليها رقعة جغرافية واسعة نحو ١٢٥٠٠ كم^{٢} سلخت من مصر وضمت إلى السودان، وهى عبارة عن أرض جبلية عظيمة الارتفاع ونكثر بها الصخور النارية ذات القيمة الاقتصادية الكبيرة، كما تسقط بها الأمطار مما يوفر حياة نباتية غنية، فهى تعد جزيرة خضراء فى الوسط الصحراوى المجاور لها. وتشكل هذه المنطقة ما يشبه المثلث المتساوى الساقين، قاعدته يبلغ طولها نحو ٣٠٠ كم تمتد مع دائرة عرض ٢٢ْ شمالا، وطول كل من ضلعيه الشرقى الملاصق للبحر الأحمر والغربى المحاور للصحراء نحو ٢٠٠ كم. ويبدأ الخط من نقطة على ساحل البحر الأحمر قرب بئر الشلاتين، ثم يتجه جنوبا بغرب لمسافة ٥٨ كم نحو بئر منيجه، ثم يتجه نحو الشمال الغربى لمسافة ٢٨ كم إلى جبل نجروب، ثم نحو الجنوب الغربى لمسافة نحو ٧٠ كم إلى جبل أم الطيور، ثم جنوبا مع انحراف قليل نحو الغرب لمسافة ٢٤٠ كم حتى يلتقى مع الحد السياسى الذى يمتد مع دائرة عرض ٢٢ْ شمالا.

٢ - تنفيذا لاتفاق ١٨٩٩ فإن دائرة عرض ٢٢ْ شمالا يمر بمدينة حلفا، والمنطقة التى تتوسط مدينة حلفا عبارة عن أراضى زراعية حول نهر النيل، وتتسع الرقعة الزراعية شمال حلفا بينما تضيق إلى الجنوب منها، وإذا رسم خط الحدود كما هو متفق عليه فإن الأراضى الخصبة الواسعة نسبيا تقع فى الجانب المصرى،

وسيتبع هذا تركز الجزء الأكبر من السكان فى الجانب المصرى، وبالتالى سيكون الاعتماد الأساسى فى منطقة وادى حلفا على الجانب المصرى سواء من حيث الأرض المزروعة أو التركز السكانى.

ومن أجل ذلك كان السعى لتعديل الحدود فى هذه المنطقة تعديلا يكفل ضم الجزء الشمالى الذى يمتد إلى مسافة ٢٥ كم إلى الجزء الجنوبى من الحدود، وبالتالى خضوع هذه القرى وما يتبعها من أراضى زراعية ومن يقيم بها من سكان لإدارة السودان.

وبناء على ذلك أصدرت وزارة الداخلية المصرية فى ٢٦ مارس ١٨٩٩ قرارا إداريا يقضى بأن تمر الحدود الإدارية بقرية أدندان الواقعة على الشاطئ الشرقى للنيل، وبقرية فرسى الواقعة على الشاطئ الغربى للنيل. وبمقتضى هذا التعديل تكون مصر قد تخلت عن مساحة من الأرض الزراعية تبلغ نحو ٤٠٠٠ فدان، وعن عشرة قرى، وعدد من السكان يبلغ نحو ١٣٠٠٠ نسمة لتكون جميعها تحت الإدارة السودانية، وكان ذلك تحت الضغط البريطانى.

ورغم أن النزاع حول هذه المنطقة يعد منتهيا فى ضوء ما انتهى إليه مشروع السد العالى من إغراق جميع منطقة وادى حلفا وأصبحت جزءا من بحيرة ناصر، لكن النزاع حولها يدور حول الصيد فى المنطقة التى كانت من قبل تحت إشراف الإدارة السودانية، فالسودان يعد المنطقة ما زالت تابعة له رغم زوال الأسباب بعد إغراقها بمياه بحيرة ناصر.

٣ ـ حاولت بريطانيا تغطية موقفها بعد ضم منطقتى علبه ووادى حلفا للسودان، وذلك باقتراح ضم منطقة جبل بارتازوجا الذى يقع جنوب الحد السياسى (٢٢° شمالا) فى منتصف المسافة بين جبل علبه ونهر النيل، وهى منطقة فقيرة وأصغر مساحة حيث تقل عن نصف مساحة جبل علبه (٦٠٠ كم٢)، ولكن الهدف هنا كان بحجة ضم جماعات العبابدة المقيمين فى السودان إلى بقيتهم فى الجانب المصرى لتطبق عليهم القوانين الإدارية المصرية.

وبناء على ذلك أصدر وزير الداخلية المصرى قرارا فى ٤ فبراير عام ١٩٠٢ بضم المنطقة المحيطة بجبل بارتازوجا إداريا إلى مصر بنفس المبدأ القائم على فكرة

توحيد القبائل المنتمية إلى أصل واحد ويعيش معظمهم فى مصر، ولأن المنطقة جنوب دائرة عرض ٢٢ْ شمالا تعد سودانية، فإن إشراف مصر يكون فى هذه الحالة إداريا شأنه شأن المناطق الواقعة إلى شمال الحد السياسى الخاضعة إداريا للسودان.

وكما سبق القول فإن النزاع على الحدود بين مصر والسودان يعد الأول من نوعه بعد استقلال السودان. وقد بدأ هذا النزاع فى أواخر يناير عام ١٩٥٨ عندما أرسلت الحكومة المصرية بمذكرة إلى حكومة السودان أشارت فيها إلى أن قانون الانتخاب الذى أصدرته حكومة السودان توطئة لإجراء الانتخابات البرلمانية فى السودان فى ٢٧ فبراير عام ١٩٥٨ قد خالف اتفاق عام ١٨٩٩ بشأن الحدود المشتركة بين الدولتين، وذلك لإدخاله ألمنطقة الواقعة شمال مدينة حلفا والمنطقة المحيطة بحلايب وشلاتين الواقعتين على ساحل البحر الأحمر ضمن الدوائر الانتخابية السودانية. وقد طالبت المذكرة بحق مصر فى استعادة المناطق الواقعة تحت الإدارة السودانية شمال دائرة عرض ٢٢ْ شمالا إلى سيادتها.

وقد كانت هذه المناسبة فرصة لكل طرف لعرض وجهة نظره وبيان الأسانيد القانونية التى يعتمد عليها فى إثبات حقه فى السيادة على المناطق التى يشرف عليها وبصفة خاصة منطقة حلايب، كما أتاحت الفرصة للباحثين للاجتهاد فى مناقشة هذه الأسانيد القانونية وبيان مدى صحتها.

وقد ظهر التناقض فى المواقف بين كل من الدولتين فى هذا الخصوص. فقد أصرت الحكومة السودانية على أنها صاحبة السيادة على المناطق المذكورة التى استمرت تحت إدارتها نحو ستين عاما، ولذلك فإن من حقها إدراج هذه المناطق ضمن دوائرها الانتخابية. وعلى الجانب الآخر فإن مصر ترى عدم قانونية هذه المطالب السودانية،وعلى أن واقعية استثناء المناطق المتنازع عليها من الخضوع للنظام القانونى والإدارى المصرى وإخضاعها للإدارة السودانية لا يمكن أن ينفى كون هذه المناطق ضمن نطاق السيادة المصرية، وإسناد الإدارة للسودان بموافقة مصر لا يعد مبررا كافيا لاكتساب حق السيادة على الإقليم من قِبَل السودان.

وتحاول كل من مصر والسودان إبراز الحجج والأسانيد لإثبات حقهما فى هذه المناطق المتنازع عليها، وفيما يلى الحجج والمواقف التى تعتمد عليها كل دولة بالنسبة للمناطق المتنازع عليها:

أولا ـ الموقف المصرى:

لقد تأسس الموقف المصرى على الحجج والأسانيد التالية:

١ ـ ترى مصر أن التعديلات الإدارية قد تمت بهدف التيسير على القبائل التى نعيش على جانبى خط الحدود، وهى بذلك تعد قرارات إدارية صدرت استجابة لرغبات المسئولين المحليين فى المناطق المتنازع عليها.

٢ ـ لم يحدث أن أبرمت مصر أية اتفاقات دولية بينها وبين السودان أو بريطانيا لإضفاء الصفة الدولية على هذه التعديلات، وذلك على خلاف القاعدة العامة المتبعة فى هذا الخصوص والتى تقضى بأن تعديلات الحدود لا يمكن أن تتم قانونا إلا بموجب اتفاقات دولية وذلك تنفيذا لاتفاقية ڤيا المبرمة فى عام ١٨٧٨ بشأن التوارث الدولى والتى تحرم على الدول التنصل من أية اتفاقية مرتبطة بالحدود السياسية تكون سلطات الاحتلال قد وقعت عليها نيابة عنها.

ولكن ما حدث عبارة عن قرارات إدارية ببعض التعديلات فى خط الحدود المتفق عليها وفقا لاتفاقية ١٨٩٩ الدولية، واعتمادا على اتفاق بين السودان وهيئة المساحة المصرية عام ١٩٠٩ قام بمقتضاه الطرفان برسم خريطة للمنطقة أشير فيها إلى خط الحدود السياسية وفقا لدائرة عرض ٢٢ْ شمالا جنبا إلى جنب مع خط آخر اصطلح على تسميته بالحدود الإدارية فى ضوء التعديلات التى أشرنا إليها.

٣ ـ إن الادعاء بأن مصر قد تنازلت عن سيادتها على المناطق المتنازع عليها شمال دائرة عرض ٢٢ْ شمالا يفتقر إلى الدليل المقنع، لأن المعروف أن مصر كانت خاضعة لسيادة الباب العالى (الدولة العثمانية) وقت إجراء التعديلات، ولم تكن تستطيع التنازل أو بيع أو رهن أى جزء من أراضيها إلا بموافقة الدولة العثمانية وهو ما لم يحدث.

٤ ـ إن الحق المصرى فى مناطق النزاع قبل حصول السودان على استقلاله فى يناير عام ١٩٥٦ كان يعد قائما كما يبدو من الخرائط التى كانت تصدرها هيئة المساحة المصرية النى أشرنا إليها وذلك حتى عام ١٩٥٨ عندما قررت الحكومة المصرية إغفال الإشارة إلى الحدود الإدارية والتمسك بحقها فى إطار الحدود السياسية المعترف بها دوليا، كما أن إصرار السودان على الإشارة إلى الحدود الإدارية كان يلقى معارضة مستمرة من جانب مصر.

٥ ـ وفقا للقانون الدولى فإن التنازل عن الإقليم لا يكون صحيحا وملزما قانونا إلا بموافقة الأطراف المعنية على ذلك صراحة.

٦ ـ إن الموقف المصرى يعتمد على فكرة أساسية وهى أن السودان لم يكن يباشر إلا اختصاصات محدودة فى المناطق الواقعة إلى الشمال من خط عرض ٢٢ْ شمالا، وهى اختصاصات اقتضتها الضرورات العملية لتنظيم شئون السكان على جانبى الحدود، وهذه الاختصاصات لم تصل إلى الدرجة التى تستحق معها أن تكتسب صفة أعمال السيادة.

٧ ـ إن مصر سبق أن أصدرت قرارا إداريا بضم منطقة كورسكو المجاورة لنهر النيل والتى تنحصر بين النيل بخط مستقيم يمتد من جبل بارتازوجا فى الجنوب حتى كورسكو الواقعة على نهر النيل فى الشمال من خط الحدود السياسية الدولى، ولكن السودان أهمل هذه المنطقة لفقرها ولأنها أشد جفافا من المناطق الأخرى ولم يكن فى ضمها للسودان أى نفع ظاهر، فتقرر إعادتها إلى مصر، وصدر فى عام ١٩٠٧ قرار بإعادة هذه المنطقة إلى مصر،وذلك بجعل الحدود الإدارية فى هذه المنطقة تتفق مع الحدود السياسية الدولية بدلا من انحرافها شمالا نحو كورسكو فإذا كان للسودان حق رسمى فى هذه المناطق فلماذا يتنازل عنها، ثم لماذا يصدر القرار من جانب مصر دون اتفاق دولى.

٨ ـ إن مصر وحدها هى التى كان لها وجود ظاهر فى معظم المنطقة المتنازع عليها طوال الفترة التى تلت إجراء التعديلات الإدارية المشار إليها وحتى استقلال السودان. وقد طالبت بتعديل الحدود مرارا.

ومن أهم مظاهر الوجود المصرى أن هناك شركة مصرية (شركة علبه المصرية) تعمل فى مجال استخراج المعادن فى هذه المنطقة. وقد أنشئت هذه الشركة فى عام ١٩٥٤ وظلت تباشر عملها حتى أدمجت فى شركة النصر للفوسفات عام ١٩٦٣.

ويعود النشاط التعدينى المصرى فى المنطقة الواقعة إلى عام ١٩١٥ فقد أصدرت مصر منذ عام ١٩١٥ حتى عام ١٩٨٠ نحو ٨٠ ترخيصا للبحث والتنقيب فى المنطقة لاستغلال الثروة المعدنية، كما رفضت عشرة تراخيص منها سبعة

تراخيص لشركة شرق السودان السودانية، وكانت تأخذ فى الاعتبار أن كل ما يحدث شمال دائرة عرض ٢٢° شمالا يتم فى أرض مصرية، وكانت تخطر السودان فقط بما يصدر من تراخيص لكى يتولى الإداريون المشرفون على المنطقة تأمين المرخص لهم. فكيف يطلب السودان الترخيص لبعض شركاته بينما لا يعترف بحق مصر فى هذه المنطقه. كما أن مصلحة المساحة أصدرت أحد عشر ترخيصا لشركة النصر للفوسفات للبحث عن المعادن فى وسط وغرب منطقة حلايب منذ بداية عام ١٩٨٠. وكل هذا من شأنه أن يرد على حجة السودان التى تعتمد على مبدأ التقادم فى الحيازة لهذه المنطقة وعدم مطالبة مصر بها.

ثانيا ـ الموقف السودانى:

يرى السودان أن المناطق المتنازع عليها الواقعة شمال دائرة عرض ٢٢° شمالا قد أصبحت جزءا لا يتجزأ من السودان وأنها لم تعد أرضا مصرية، بل هى أرض سودانية خالصة،وذلك استنادا على بعض الحجج والأسانيد التى من أبرزها ما يلى:

١ ـ إن السودان ممثلا فى دولتى الإدارة الثنائية ظل يدير هذه المناطق منذ إجراء التعديلات الإدارية على خط الحدود الذى أنشئ بناء على اتفاق ١٨٩٩، ويرى السودانيون أن السودان قد قام من خلال الحيازة الفعلية لهذه المناطق بمباشرة كافة أعمال السيادة التى تعد دليلا حاسما على انتقال السيادة إليه فيما يتعلق بهذه المناطق.

٢ ـ لو فرض أن التعديلات التى أدخلت على خط الحدود كانت ذات صفة إدارية بحتة، إلا أن قبول مصر لاستمرار السودان فى إدارة هذه المناطق وعدم الاعتراض على هذا الوضع طوال الفترة ما بين عامى ١٨٩٩، ١٩٥٨ يدل على أن مصر قد تنازلت عن حقوقها السيادية فى هذه المناطق، كما يعد ذلك سندا للسودان للتمسك بالمناطق المذكورة تأسيسا على فكرة التقادم القائمة على مبدأ الحيازة الفعلية وغير المنقطعة من السودان من جانب، وعدم وجود معارضة لهذه الحيازة من مصر من جانب آخر.

٣ ـ إن مصر عندما اعترفت بالسودان كدولة مستقلة ذات سيادة عام ١٩٥٦ ، لم تشر فى اعترافها إلى أية تحفظات بشأن الحدود. وهذا يعنى إما أنها كانت ترى عدم وجود أية مطالب لها فى هذه المناطق، أو أنها قد تنازلت عن هذه المطالب. كما أن مصر لم تعترض على المذكرة التى بعث بها السودان إليها فى يناير عام ١٩٥٦ ، والتى أشار فيها صراحة إلى أنه يحتفظ بموقفه الخاص فبما يتعلق بجميع الاتفاقيات التى عقدتها نيابة عنه دولتا الإدارة الثنائية

٤ ـ إن السودان يتمسك بمبدأ المحافظة على الحدود الموروثة منذ عهد الاستعمار، فالسودان قد ورث حدوده الحالية ومنها حدوده الشمالية عن دولتى الإدارة الثنائية (مصر وبريطانيا). كما يرى السودان أن مبدأ قدسية الحدود الموروثة قد أكدت عليه منظمة الوحدة الأفريقية فى ميثاقها الذى تم إقراره صراحة من جانب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية فى اجتماعه الأول بالقاهرة فى يوليو عام ١٩٦٤ ، ولم تعترض مصر عليه كما اعترضت كل من الصومال والمغرب فى ذلك الوقت.

وأمام تلك الحجج والأسانيد من كل جانب فإن الأمر بتطلب ضرورة معالجة النزاع حول هذه القضية فى إطار من الأخوة وحسن الجوار ولتحقيق المصالح المشتركة بينهما بعد أن أصبح الشعبان المصرى والسودانى يشكلان كيانا اجتماعيا واحدا لما بينهم من صلات القربى والمصالح المشتركة.

فالأمر لا يحتاج إلى تصعيد على المستوى الدولى، وهذا ما قامت به السودان عندما تقدم السودان بشكوى لمجلس الأمن ضد مصر عقب قيام السودان بالموافقة لشركة كندية بالتنقيب فى منطقة علبه، وهذا ما اعترضت عليه مصر نتيجة عدم أحقية السودان فى تجاوز الإشراف الإدارى، وأصرت مصر على ممارسة حقها فى المنطقة مما دعا السودان للتقدم بشكوى لمجلس الأمن فى ٢٧ ديسمبر عام ١٩٩٢ ، وقامت مصر بالرد على هذه الشكوى فى حينه وما زال النزاع قائما بين الدولتين.

٢ ـ مشكلة الحدود السودانية الكينية:

ترجع مشكلة الحدود السودانية الكينية إلى المنطقة التى تأخذ شكل مثلث يقع أقصى الجنوب الشرقى للسودان عند التقاء الحدود السودانية الكينية الأثيوبية الذى تبلغ مساحته نحو ٢٤٦٠ كم٢، وهو إقليم غنى بالحديد يطلق عليه «مثلث إليمى Elemi».

وقد بدأ النزاع بين السودان وكينيا على مثلث «إليمى» منذ عام ١٩٣٨ حينما قررت بريطانيا التى كانت تسيطر على الدولتين وقتها إعطاء سلطة الحكم الإدارى على هذا المثلث لكينيا رغم أن بريطانيا كانت قد قررت من قبل فى عام ١٩١٤ أن هذا المثلث يقع ضمن الأراضى السودانية.

ولما كانت الدولتان تحت السيطرة البريطانية فقد ظل الوضع على حاله إلى أن استقلت السودان عن مصر فى عام ١٩٥٦، ثم استقلت كينيا عن بريطانيا بعد ذلك فى عام ١٩٦٣، وبدأت الدولتان فى رسم خرائطهما الخاصة، فظهر مثلث إليمى فى الخريطة الرسمية لكل منهما، فظهرت الأزمة بين الدولتين ولكنها ظلت كامنة، ولكنها كانت تبرز من حين لآخر نظرا لعدم الاستقرار فى جنوب السودان واتهام السودان لكينيا بمساعدة جنوب السودان.

ولكن النزاع بلغ أشده فى عام ١٩٨٨ عندما نشرت كينيا خريطة جديدة قامت فيها بتوسيع مساحة المثلث لتصل إلى نحو ٦٢٢٥ كم٢ مما أثار حكومة السودان التى أعلنت أنها ستلجأ إلى القانون الدولى لاسترداد حقوقها وأنها تملك الوثائق الدالة على ذلك. كما أعلنت كينيا أنها تعد أن هذا المثلث جزءا لا يتجزء من أراضيها وأنه سيبقى كذلك، وإن إثارة هذا الموضوع من قِبَل السودان ترجع للضغوط التى تتعرض لها السودان من جانب الحركة الشعبية فى جنوب السودان

ولكن بعد سقوط نظام الحكم فى أثيوبيا التى كانت تساعد كينيا، وسقوط نظام حكم الصادق المهدى فى السودان إثر انقلاب قام به عمر البشير عاد النزاع بين الدولتين من جديد ،وبصفة خاصة لتمنع الدعم لحركة التمرد فى جنوب السودان الذى كان يقدم لها من كينيا وأوغندا، وقررت أنها ستقدم الدعم للمعارضة الكينية إذا لم توقف دعمها لجنوب السودان.

ولكن المشكلة ظلت مستمرة دون حسم،ولكنها غير مثارة حاليا نظرا لانشغال السودان بأوضاعه الداخلية وبصفة خاصة مشكلة تمرد جنوب السودان التى استمرت طويلا دون حل.

٣ ـ مشكلة الحدود الليبية التشادية:

لقد ارتبطت تشاد على مر العصور بمراكز السيطرة والنفوذ فى ليبيا، فالقسم الأوسط من تشاد الذى يضم المراكز الرئيسية فى تشاد يضم نحو نصف مليون من السكان ذوى الأصل العربى، وهؤلاء يشكلون نحو ١٢ ٪ من سكان تشاد.

وترجع المشكلة الحدودية بين ليبيا وتشاد إلى هذا القطاع (واحة أوزو) الذى تبلغ مساحته نحو ١١٤ ألف كم^{2} إلى بداية القرن العشرين عندما احتلت فرنسا تشاد عقب الحرب العالمية الأولى. فقد تنازلت عن واحة أوزو الإيطالية التى كانت تحتل ليبيا وقتها وذلك بموجب معاهدة «لافال يوسولينى» التى سميت رسميا «معاهدة روما لتنظيم المصالح الفرنسية والإيطالية فى أفريقيا» فى ٧ يناير عام ١٩٣٥. فقد نصت هذه المعاهدة على تنازل فرنسا لإيطاليا عن واحة أوزو.

وبعد الحرب العالمية الأولى تنازلت إيطاليا عن جميع حقوقها وامتيازاتها فى أفريقيا، وبذلك لم يعد لها حق مناقشة حدود مستعمراتها السابقة ومنها ليبيا.

وفى عام ١٩٥٠ أصدرت الأمم المتحدة قرارها رقم ١٩٢ الذى نص على أن تحديد حدود ليبيا باعتبارها من المستعمرات الإيطالية يتم من خلال المفاوضات بين ليبيا وبين فرنسا التى تسيطر على تشاد. وبناء على ذلك فقد تم توقيع معاهدة صداقة وحسن جوار بين فرنسا وليبيا فى عام ١٩٥٥ جاء فيها «أن الحدود التى تفصل ليبيا عن تشاد هى المنصوص عليها وقت استقلال المملكة الليبية»، وبذلك وضع قطاع أوزو داخل تشاد.

ولكن ليبيا لم تقتنع بذلك وظلت تطالب بهذا القطاع حيث الروابط التاريخية والدينية والعرقية التى تربط بينه وبين سكان جنوب ليبيا، فهم يعدونه جزءا من ليبيا حتى قبل أن تتنازل عنه فرنسا لإيطاليا.

فقبل الاستعمار الفرنسى لتشاد كانت هناك علاقات تجارية بين ليبيا وتشاد كما كان السنوسيون قد تمركزوا فى المناطق الشمالية من تشاد وأخذوا يمارسون

نشاطهم السياسى والدينى، كما احتكروا النشاط التجارى بين تشاد ودول البحر المتوسط، وانضم إليهم أولاد سليمان والعديد من قبائل العرب والتوبو والجرعان والزغاوة، وجميعهم ساهموا فى مقاومة الاحتلال الفرنسى حتى نوفمبر عام ١٩١٣ عندما سقطت المنطقة التابعة لهم فى أيدى الفرنسيين.

وقد مرت العلاقات الليبية التشادية منذ ذلك الحين بالعديد من التطورات التى تحولت إلى مشكلة ذات أبعاد متعددة حيث تمسكت ليبيا بأحقيتها فى قطاع أوزو وتجلى ذلك بدخول قواتها العسكرية إلى القطاع فى عام ١٩٧٣ وأعلنت ضمه إلى ليبيا.

ونتيجة للضغوط الدولية والإقليمية، وبعد العديد من جهود الوساطة وتدخل منظمة الوحدة الأفريقية، فقد تمكن الطرفان (ليبيا وتشاد) من إقرار اتفاق فى أغسطس عام ١٩٨٩ بالجزائر يقضى بحل خلافاتهما بالطرق الودية وعلى أن يطرح الخلاف على محكمة العدل الدولية فى حالة تعذر الوصول إلى حل بالطرق السلمية.

وقد وافق الجانبان على تشكيل لجنة مشتركة لمتابعة تنفيذ هذا الاتفاق، ولكن وجهات النظر اختلفت بين كل منهما، وبذلك تعثرت جهود الوساطة وتبودلت الاتهامات إلى أن اجتمعت اللجنة مرة أخرى فى مارس عام ١٩٩٠ فى ليبرفيل عاصمة الجابون انتهت إلى تشكيل لجنة فرعية لتخطيط الحدود فى قطاع أوزو، ولكن هذه الاجتماعات واللجان لم تسفر عن اتفاق يرضى الطرفين، ولذلك لم يعد هناك من حل سوى اللجوء إلى محكمة العدل الدولية وهو ما انتهى إليه اجتماع قمة ليبية تشادية فى أغسطس عام ١٩٩٠.

ومع سقوط نظام الرئيس حسين حبرى فى ديسمبر ١٩٩٠ تحسنت العلاقات بين الدولتين بعض الشىء، ولكن مشكلة قطاع أوزو ما زالت دون حل نتيجة لما تعانيه ليبيا من ضغوط ترتبت على قضية لوكربى والحصار الذى فرض على ليبيا، الأمر الذى شغلها عن هذه المشكلة حاليا.

٤ ـ مشكلة الحدود بين الصومال وإثيوبيا وكينيا:

يشغل الصومال القرن الأفريقى الذى يحده البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندى من الشمال والشرق، كما يحده حد سياسى عبارة عن خط منتظم يبدأ من مصب نهر تانا فى كينيا إلى ميناء چيبوتى. ويتوزع الشعب الصومالى بين جمهورية الصومال وچيبوتى (الصومال الفرنسى) وبين أثيوبيا وكينيا. وقد استقل الصومال الفرنسى مكونا دولة چيبوتى المستقلة، وبقى النزاع الحدودى بين الصومال من جانب وبين كل من أثيوبيا وكينيا من جانب آخر.

ورغم عدم وجود وحدة سياسية من قبل حيث كان الصومال ممزقا كما ذكرنا، لكن الصوماليين جميعا يتفقون فى اللغة العربية والدين الإسلامى بالإضافة إلى الاقتصاد القائم على الرعى بالدرجة الأولى، حيث تعد الإبل الحيوان الرئيسى فى الشمال وأجزاء من الجنوب، كما تعد الماشية الحيوان الرئيسى فى الجنوب، بينما يسود رعى الأغنام فى جميع أجزاء الإقليم. كما كانت هناك ظروف تتطلب اتحاد الشعب الصومالى تتمثل فى مواجهة قبائل الجالا فى كينيا والمسيحين فى أثيوبيا

وتوجد الزراعة كحرفة ثانوية إلى جانب الرعى حيث تتوافر التربة الفيضية والموارد المائية، وحيث تعيش جماعات الساب التى تمارس زراعة الذرة الرفيعة والسمسم والقطن والفول اعتمادا على الرى والمطر. وفى هذه المناطق حيث الاستقرار توجد حدود سياسية واضحة، أما فى مناطق الرعى فإن الحدود متحركة وتخضع لحركة الرعاة وقوة القبائل ومدى احتياجاتها.

وتتبع قبائل الصومال نمطين من أنماط الرعى أحدهما يتمثل فى الهجرة صيفا إلى إقليم هود فى أثيوبيا عندما نكون مراعى سهول الصومال غبر كافية، والثانى فى الجنوب حينما تكون الهجرة الفصلية للرعاة خلال الفصل الجاف نحو الأراضى السهلية فى الجنوب حيث نهرا جوبا وشبيلى دائما الجريان، ثم يعود الرعاة إلى مراعى المناطق الساحلية خلال فصل المطر القصير فى شهرى أبريل ومايو، وفى شهرى أكتوبر ونوفمبر عندما يصبح اختراق الحدود الصومالية الأثيوبية أمرا ضروريا لبعض القبائل.

وفرض الحدود السياسية الحالية للصومال يرجع إلى الفترة من ١٨٨٥ ـ ١٩٠٠ بواسطة كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، عندما حصلت بريطانيا على محمية كينيا والصومال البريطاني، كما حصلت فرنسا على الصومال الفرنسي (جيبوتي) وإيطاليا على الصومال الإيطالي.

وقد فصلت هذه الحدود بين القبيلة الواحدة وبين المراعي الشتوية والمراعي الصيفية. فقد نصت المادة الرابعة من الاتفاقية الإيطالية الأثيوبية (الحبشة) في عام ١٩٠٨ على أن يمر خط الحدود إلى الشمال الغربي من جوبا وشبيلي بحيث تكون أراضي إقليم أوجادين ضمن أثيوبيا. وقد ترتب على هذا الحد الكثير من المشكلات على حدود أراضي القبائل بخلاف الحدود بين الصومال البريطاني والأثيوبي الذي أعطى للصوماليين حق العبور إلى مراعيهم التقليدية في إقليم هود في أثيوبيا تبعا للمعاهدة البريطانية الأثيوبية في عام ١٨٩٧.

ورغم وجود الحدود السياسية بين الصومال وكينيا فقد استمر الصوماليون في ضغطهم على قبائل الجالا في شمال شرق كينيا وفي زحزحتهم نحو غرب نهر جوبا، ولكن عدد الصوماليين قد انخفض في كينيا بعد تنازل بريطانيا لإيطاليا عن الجزء الواقع بين نهر جوبا وحدود الصومال الإيطالي لمكافأة إيطاليا على اشتراكها في الحرب العالمية الأولى. واتفق على أن يكون خط الحدود على بعد نحو ٦٠ ميلا شرقي نهر تانا، ومنعت هجرات الصوماليين إلى الغرب من هذا الخط حماية لقبائل الجالا من ضغط الصوماليين، وبذلك ترتب على هذا الوضع الكثير من المشكلات الحدودية.

وقد اشتد النزاع بين كينيا والصومال منذ عام ١٩٦١ عندما طالب الصوماليون بعمل استفتاء لتقرير المصير في شمال كينيا تحت إشراف الأمم المتحدة؛ وذلك لأن الصوماليين في كينيا برغم ارتباطهم دينيا وحضاريا بجمهورية الصومال، فإن خط الحدود السياسية الهندسي يفصل بين المراعي الصيفية والمراعي الشتوية للقبائل، كما أن الإقليم يغلب عليه الصوماليون ويبعد عن بقية كينيا. ولكن كينيا ترفض من جانبها هذا الاستفتاء حيث يصعب أن توافق على فصل هذا الجزء الذي يشغل نحو ٢٠ ٪ من مساحتها.



شكل (٢٣) مشكلة الحدود الصومالية

وقد قام نزاع على الحـدود بين إيطاليا وأثيوبيا عـام ١٩٣٥، وفى نفس العام احتلت إيطاليا أثيوبيا، وبذلك ربطت بين الشـعب الصومالى فى الصومال الإيطالى الذى احتلته عام ١٩٤٠ وأوجادين بعد احتلالها لأثيوبيا.

ورغم استقـلال أثيوبيا إلا أن بريطانيا استـمرت فى إدارة إقليم هود وبذلك استـمر الشعب الصـومالى تحت النفوذ البـريطانى حتى عـام ١٩٥٠ عندما وضع الصـومال الإيطالى تحت الوصـاية من قِبَل الأمم المتحـدة. وقـد حاولت إيطاليـا الوصول إلى اتفاق بشأن موضوع الحدود مع أثيوبيا ولكن دون جدوى. وقد بدأت وحدة الصومال فى التفكك عام ١٩٥٤ عندما ضم إقليم هود وبعض مناطق أخرى

لأثيوبيا تبعا للمعاهدة التى أبرمت بين بريطانيا وأثيوبيا التى أعطت للصومالين البريطانى والإيطالى الحق فى إقامة جمهورية صومالية مستقلة.

ورغم ما ترتب على ذلك من قيام جمهورية الصومال المستقلة ووحدة شعب الصومال فإن النزاع بين الصومال وأثيوبيا قد ازداد، فقد ادعت أثيوبيا أنه ليس من حق الصومال وراثة حقوق أعطيت لبريطانيا، وهى حقوق الرعى فى إقليم هود، وتبع ذلك محاولة أثيوبيا ضمان ولاء الصوماليين الذين يدخلون ضمن الحدود الأثيوبية وبالتالى نشب النزاع بين أثيوبيا والصومال والذى خفت حدته نتيجة الصراع الداخلى بين الصوماليين أنفسهم. ولكن المشكلة الحدودية بين الصومال وبين كل من كينيا وأثيوبيا ما زالت قائمة دون حل وقابلة للانفجار فى أى وقت عندما تستقر الأوضاع داخل الصومال وينتهى الصراع فيما بينهم.

مشكلات الحدود السياسية فى المغرب العربى:

تعد منطقة المغرب العربى فى شمال أفريقيا مثلا صارخا على ظهو مشكلات الحدود بين دولها كنوع من مخلفات الاستعمار، حيث استعمرت أسبانيا شمال المغرب، بينما استعمرت فرنسا جنوبه، كما استعمرت كلا من الجزائر وتونس وموريتانيا.

ولكن فرنسا كانت تعتبر وجودها فى الجزائر وجودا دائما باعتبارها جزءا من فرنسا، بينما كانت تعتبر وجودها فى كل من المغرب وتونس وجودا مؤقتا فى طريقه إلى الزوال.

كما كانت فرنسا تسعى لفصل المناطق الصحراوية لهذه الدول لتجعل منها دولة قائمة بذاتها تخضع لها، وذلك بعدما أثبتت الأبحاث أن هذه المناطق غنية بالثروات المعدنية من بترول وحديد وفوسفات، ولذلك كانت فرنسا تتلاعب بقضايا الحدود بين دول المغرب العربى وخلقت نوعا من التداخل والاختلاط وعدم الوضوح بهذه الحدود مما أدى إلى النزاع وإثارة الخلاف بين دول المنطقة، كما كان له أثره فى عرقلة مسيرة الوحدة بين دول المغرب العربى.

وكذلك كان الحال بالنسبة لأسبانيا التى احتلت فى المغرب كلّا من إفنى وطرفاية والساقية الحمراء ووادى الذهب وبعض جزر البحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى مدينتى «سبتة ومليلة» وذلك إما لكونها غنية بالمعادن وخاصة

الفوسفات أو بالثروة السمكية، وإما لأنها مدن ساحلية ذات مواقع إستراتيجية وتعد قواعد بحْرية دفاعية مثل «سبتة ومليلة» التى تحول دون محاولة المسلمين العودة إلى الأندلس.

وقد اختلفت حدة مشكلات الحدود بين دول المغرب العربى تبعا لنوع كل مشكلة. فمشكلات الحدود بين تونس والجزائر، وبين تونس وليبيا، وبين ليبيا والجزائر تميزت بالهدوء النسبى حتى انتهت هذه الدول إلى حسم خلافاتها للحفاظ على العلاقات الطيبة والإبقاء على حسن الجوار، بينما بلغت مشكلة الحدود بين المغرب والجزائر درجة كبيرة من التصعيد حتى أدت إلى الاشتباك المسلح بينهما سواء كان الخلاف بسبب النزاع على الحدود بينهما أوبسبب ما حدث فى منطقة «تندوف»، أو لكون الجزائر طرفا غير مباشر فى النزاع على منطقة الصحراء المغربية «الصحراء الأسبانية». وفيما يلى سنتناول هذه المشكلات التى حدثت فى المغرب العربى.

٥ ـ مشكلة الحدود بين الجزائر وتونس:

إن مشكلة الحدود بين الجزائر وتونس ترجع إلى الخلاف حول النقطة رقم «٢٣٣» التى تسلمتها الجزائر من الإدارة الفرنسية بعد الاستقلال، رغم أنها تابعة لتونس على حد قولها، وهى تمثل رقعة تبلغ مساحتها نحو ١٧ كم^{2}، وترى تونس أن حدودها الجنوبية مع الجزائر ليست مطابقة للخرائط الواردة بالاتفاقيات التى عقدت بشأن تخطيط الحدود بين تونس والجزائر، وأن الإدارة الفرنسية بالجزائر قامت أثناء حرب التحرير بإخفاء الحدود الحقيقية لمصلحتها ووضعت يدها على نقطة حدود العلامة «٢٣٣» رغم مخالفة ذلك لتخطيط الحدود وترى تونس أن ضآلة مساحة النقطة «٢٣٣» والإطار المغربى وروابطه تفرض على الجزائريين تسليم هذه الرقعة لتونس.

ولكن الجزائر كانت ترد على ذلك بأنها ورثت هذه الحدود عن فرنسا، وهى الحدود التى يعترف بها حاليا ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية[1]. ويعد المساس بها

(١) يقضى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية بأن تبقى الحدود على حالتها التى كانت عليها أيام أن كانت الدولة تحت الاستعمار ولا يجرى عليها أى تعديل

تهديدا لاستقرار دول كثيرة، ولذلك فإن تسليم هذه الرقعة لتونس يعد سابقة خطيرة يفتح الباب أمام دول أخرى، نظرا لوجود مشكلات مشابهة فى مساحات شاسعة مع جيران آخرين، وأن الجزائر لا تطالب بشىء سوى احترام الأوضاع القائمة عند استقلالها، مع استعداد الجزائر للتعاون مع تونس فى نطاق المغرب العربى بشرط عدم إثارة هذه المشكلة.

ورغم ذلك، فإنه خلال البحث عن البترول من جانب الدولتين فى المنطقة التى تقع جنوب العلامة «٢٣٣» التى تعرف باسم «حاسى بورما» وقعت اشتباكات وتم حشد قوات البلدين بسبب عدم وضوح خط الحدود. ولكن هذا الخلاف أمكن تلافيه بسرعة حيث تمت اتصالات سريعة بين الدولتين وشكلت لجنة عسكرية لبحث هذا الموضوع، وانسحبت الحشود العسكرية لكل منهما تجنبا للصدام العسكرى ورغبة فى عدم تضخيم الخلاف الذى أسند حله إلى هذه اللجنة العسكرية التى شكلت.

وقد أدى وقوع حرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل إلى تهدئة الخلاف بين الدولتين، حيث أظهرت تونس حرصها على تحسين العلاقات مع الجزائر فى ظل الظروف التى تسود العالم العربى وقتها، ولذلك ظل موضوع مشكلة الحدود متوقفا لمدة ثمانى سنوات. ولكن بعد استئناف الاتصالات بين الدولتين أمكن الوصول إلى اتفاق اعترفت بموجبه تونس بالحدود التى كانت موجودة منذ عام ١٩٦٢، ووضع مشروع الاتفاق لتوضيح خط الحدود فى «البورما» واستغلال المنطقة لصالح الطرفين، كما تم ربط خط أنابيب البترول من منطقة البورما الجزائرية إلى خط أنابيب «عين أميناس» الذى ينتهى فى ميناء «السخيرة» التونسية، وإمداد تونس بالغاز الجزائرى، وبحث إمكانية توصيله إلى أوربا عبر تونس.

وقد وقعت تونس والجزائر فى ١٩ مارس عام ١٩٨٣ معاهدة للوفاق والإخاء بينهما نصت المادة الثانية منها على أن يتعهد الطرفان بالامتناع عن اللجوء إلى التهديد أو استعمال القوة لتسوية الخلاف الذى قد ينشأ بينهما، آخذين فى الاعتبار أصالة الروابط التاريخية التى تجمع بين الشعبين، وحفاظا على تعاون أخوى مثمر وإرساء للسلم الدائم بينهما الذى يقوم على احترام متبادل للوحدة الترابية وحرمة الحدود الوطنية، والسيادة والاستقلال لكل منهما بالطرق السلمية.

٦ ـ مشكلة الحدود بين الجزائر وليبيا:

كانت العلاقات بين ليبيا والجزائر تتسم دائما بالهدوء نظرا للدعم الكبير الذى قدمته ليبيا للجزائر أثناء ثورتها ضد الاستعمار الفرنسى، ولذلك لم تكن المشكلة الحدودية بين الدولتين بنفس حجم المشكلات الحدودية مع الدول الأخرى. ولذلك كانت المشكلة الحدودية بينهما يجرى تأجيل تخطيطها من وقت لآخر لتجنب وقوع صدام بينهما بسببها.

وقد كانت الأحداث التى وقعت بين الجانبين تتمثل فى اختراق الدوريات الجزائرية للحدود الليبية عند قرية «أمباس» فى منطقة الحدود الجزائرية الليبية مما اعتبرته ليبيا توغلا لمسافة نحو سبعة كيلو مترات داخل أراضيها. وكانت الجزائر تستند فى توغلها فى الأراضى الليبية ووضع علامتين للحدود إلى اتفاقية عام ١٩٥٧ المعقودة بين ليبيا والإدارة الفرنسية الخاصة بتحطيط الحدود بين البلدين والتى اعتمدتها الجمعية الوطنية فى فرنسا. كما قامت فرنسا بتسجيلها فى الأمم المتحدة. وكانت وجهة نظر ليبيا فى هذه الاتفاقية تتمثل فى أن الاتفاقية عقدت تحت إلحاح من الحكومة الجزائرية المؤقتة فى ذلك الوقت منعا لإثارة المشكلات أثناء حرب التحرير الجزائرية، ولأن الاتفاقية تضمنت تنازلات خشيت معها الحكومة الليبية التى عقدتها إثارة الرأى العام عند عرضها على البرلمان الليبى، ولذلك لم يتم التصديق عليها، وبذلك تكون الاتفاقية غير مستكملة لشكلها القانونى نتيجة عدم عرضها على البرلمان الليبى

وقد اتفق الجانبان على تشكيل لجنة مشتركة بينهما لتخطيط الحدود وذلك للاعتبارات التالية:

١ ـ إن الجزائر ترغب فى قيام هذه اللجنة بتخطيط الحدود وفقا لاتفاقية عام ١٩٥٧

٢ ـ إن ليبيا لا ترغب فى الدحول فى منازعات مع الجزائر حول الأساس الذى سيتم عليه التخطيط، ولذلك تراخت فى موضوع تشكيل اللجنة.

٣ ـ كانت الجزائر تعمل على تأكيد تمسكها بتخطيط الحدود التى وضعتها اتفاقية عام ١٩٥٧ وذلك بقيام دورياتها العسكرية من وقت لآخر بإعادة وضع علامات الحدود.

٤ ـ اتخذت ليبيا من حرب عام ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل مبررا لعدم ملاءمة الوقت لمثل هذه الموضوعات.

٥ ـ نظرا لعدم وجود خرائط لدى ليبيا فقد استدعت خبيرا سويسريا ليقوم بعملية المسح الطبوغرافى للمنطقة.

ولذلك حتى نهاية عام ١٩٦٧ ظل موضوع الحدود بين الجزائر وليبيا معلقا على تعيين الجانب الليبى لأعضائه فى اللجنة وانتهاء عملية المسح الطبوغرافى.

وكانت الجزائر تثير الموضوع من وقت لآخر، بينما كانت ليبيا لا ترغب فى الدخول فى منازعات مع جيرانها. وهكذا مرت مشكلات الحدود بين ليبيا والجزائر بهدوء ولم نترتب عليها صدام عسكرى أو سياسى، ولكنها لم تحسم حتى الآن، فما زالت معلقة دون حل نهائى منعا للصدام.

٧ ـ مشكلة الحدود بين تونس وليبيا:

إن مشكلة الحدود بين ليبيا وتونس لم تشهد نزاعا مسلحا بينهما أو صراعا سببها، ولكن الأزمة بدأت منذ قيام ثورة الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٩، عندما تم ترحيل نحو ٨٠ ألف عامل تونسى من ليبيا لأسباب سياسية ترجع إلى اختلاف نظم الحكم فى الدولتين، ثم تفجرت المشكلة مرة أخرى فى عام ١٩٧٦ عندما قامت ليبيا بترحيل ثلاثة عشر ألفا من العمال التونسيين، وتجددت فى عام ١٩٧٧ بسبب الخلاف حول «الرصيف القارى» فى المياه الإقليمية، ولكن تدخل الجامعة العربية بينهما أوقف النزاع. ولكن تونس رفعت بشأنه دعوى ضد ليبيا أمام محكمة العدل الدولية حول حقوقها فى منطقة الرصيف القارى فى البحر الأبيض المتوسط الذى يحتمل أن يكون أحد مصادر البترول، ولكن محكمة العدل الدولية رفضت طلب تونس فى عام ١٩٨٥ نتيجة حكم كان قد صدر فى عام ١٩٨٢ بشأن الحدود بين البلدين فيما يخص الحقوق البحرية. وقد وقعت كل من تونس وليبيا فى ٢٧ فبراير عام ١٩٨٢ اتفاقا بهذا الخصوص حيث اعتبر فرصة لإنشاء علاقات طيبة بين البلدين، وبذلك انتهت مشكلة الحدود بينهما.

٨ ـ مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب:

إن مشكلة الحدود بين المغرب والجزائر تعتبر من أكثر مشكلات المغرب العربى تعقيدا نظرا لأنها أدت إلى خلق نزاع انتهى إلى صدام مسلح بين الدولتين منذ عام ١٩٦٣. فقد اختلفت الدولتان حول منطقة «تندوف» التى كانت تحت يد الجزائر عند استقلالها، والتى كانت المغرب تعدها جزءا من أراضيها واقتطعتها فرنسا وضمتها للأراضى الجزائرية؛ نظرا لأن المغرب كانت تحت الحماية الفرنسية مؤقتا، بينما كانت الجزائر تعدها جزءا من فرنسا، مما جعل من هذه مشكلة بعد نجاح الجزائر فى التحرر من فرنسا، ولا سيما أن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية أقر ببقاء الحدود بين الدول الأفريقية على الوضع الذى كانت عليه عندما كانت فى حوزة الاستعمار لمنع الصدام بين الدول الأفريقية بعد استقلالها.

وقد استند المغرب على ما عرضته فرنسا أثناء الثورة الجزائرية من رغبة فرنسا بتسوية المشكلات الحدودية، لكن المغرب رفضت النقاش فى هذا الموضوع قبل أن تتحرر الجزائر. وقد تم الاتفاق فى هذا الخصوص بين المغرب وحكومة الجزائر المؤقتة وقتها على أن يتأجل البحث فى موضوع الحدود إلى ما بعد انتصار الثورة الجزائرية، وقد اعتبر المغرب هذا الاتفاق مع الجزائر على أنه اعتراف جزائرى بأن للمغرب حقوقا على جزء من الأراضى الجزائرية المتاخمة فى منطقة «تندوف».

وقد اكتسبت منطقة «تندوف» أهمية خاصة كعامل مؤثر فى علاقات البلدين بعد أن تأكد وجود خام الحديد فيها بنسبة تبلغ نحو ٧٥ ٪ وبكميات ضخمة وهو بالإضافة إلى إنتاج موريتانيا يمثل نحو ٥٠ ٪ من احتياجات دول السوق الأوربية المشتركة من الحديد المستورد. وقد أوصت الشركة المنتجة بنقل الحديد بعد استخراجه إلى ميناء «أغادير» المغربى لقربه من «تندوف»، ولكن الحكومة الجزائرية رفضت ذلك وأصرت على نقله عبر أراضيها من ميناء «وهران» فى غرب الجزائر.

وكانت المغرب قد وقعت اتفاقا سريا فى عام ١٩٦٢ مع شركة فرنسية أخرى للقيام بنفس الأبحاث التى قامت بها الشركة الفرنسية الأخرى فى الجزائر بهدف الاستغلال المشترك لحديد المنطقة بين المغرب والجزائر، ولكن هذا الاتفاق لم يحالفه النجاح.

وقد زاد من تعقيد المشكلة اختلاف أنظمة الحكم، فالمغرب يحظى بتأييد الغرب وبخاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، بينما يتحالف النظام الجزائرى مع المعسكر الشرقى الاشتراكى.

وقد تعقد الموقف عندما رأت الجزائر أن قوات طلائع استكشاف مغربية قد توغلت إلى أن وصلت إلى منطقة «حاس البيضا» فى سبتمبر عام ١٩٦٣ وأخذت تتوغل خلف الحدود الجزائرية إلى مسافة نحو ٥٠ كم، الأمر الذى أثار الجزائر وتأزم الموقف إلى أن عقد اجتماع بين الدولتين فى أكتوبر عام ١٩٦٣ فى مدينة «وجدة» انتهى إلى الاتفاق على ترك الموضوع لبحثه فى اجتماع على مستوى القمة بين الدولتين. ولكن القتال تجدد مرة أخرى فى بلدة «بونو» و«حاس بيضا» و«تنجوب» و«حاس بغير» الأمر الذى اعتبره المغرب اعتداء من القوات الجزائرية على الأراضى المغربية، واتفق على تشكيل لجنة مشتركة بينهما لمناقشة المشكلة، ولكن الأمر تطور وتكررت الاشتباكات المسلحة بين الدولتين فى مثلث حاس البيضا وتنجوب وبرج لطفى، وبذلك دخل النزاع مرحلة جديدة جعلت كلا من الطرفين يحشد ما لديه من قوات، واستطاعت القوات المغربية الاستيلاء على «حاس البيضا وتنجوب» ولم يستطع أى من الجانبين تقديم ما لديه من وثائق تؤيد حقه لأن الوثائق الخاصة بهذه المناطق فى حوزة فرنسا منذ احتلالها للدولتين.

وقد حاولت الدولتان الحصول على هذه الوثائق من فرنسا ولكنها راوغت فى تلبية هذا الطلب بحجة أن عملية البحث عن هذه الوثائق تحتاج إلى وقت طويل، ولذلك تمسكت الجزائر بحجة قانونية «وضع اليد».

وقد تدخلت جامعة الدول العربية فى هذا النزاع لمعالجة الموقف فى أكتوبر عام ١٩٦٣ وأصدرت قرارا بوقف العمليات العسكرية، ودعوة الدولتين إلى سحب قواتهما العسكرية إلى مراكزها السابقة قبل نشوب القتال، وتشكيل لجنة وساطة لفض النزاع، ووقف الحملات الدعائية لضمان خلق جو من الهدوء والاستعداد النفسى لحل النزاع.

وقد تشكلت لجنة الوساطة من البلدين المتنازعين ومن كل من ليبيا وتونس ولبنان، وأصدرت اللجنة قراراتها بوقف إطلاق النار وسحب قوات الطرفين

المتنازعين إلى ما وراء الحدود، وعلى أن تتعهد الجزائر بعدم وضع قوات فى «حاس البيضا وتنجوب» بعد انسحاب القوات المغربية منها، ثم عقد اجتماع بين الطرفين لحل المشكلة بالطرق السلمية، كما عقد مؤتمر فى «باماكو» يوم ٢٩ أكتوبر عام ١٩٦٣ حضره رؤساء الجزائر والمغرب وأثيوبيا ومالى حيث تقرر فى هذا المؤتمر وقف القتال بين الدولتين فى منتصف ليلة ٢ نوفمبر عام ١٩٦٣، وتحديد منطقة منزوعة السلاح بواسطة لجنة رباعية من ممثلين للدول الأربع المشتركة فى المؤتمر، وتعيين مراقبين من الدولتين لضمان سلام وحياد هذه المنطقة، وتشكيل لجنة تحكيم يتولى وزراء خارجية دول منظمة الوحدة الأفريقية اختبارها، وتكون مهمتها تحديد المسئولية عن بدء العمليات العسكرية بين البلدين ودراسة مشكلة الحدود بينهما، ووقف الحملات الدعائية، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لكل منهما. لكن المغرب رفضت الانسحاب من «حاس البيضا وتنجوب» وطالبت بإجراء استفتاء فيهما، وهذا ما رفضته الجزائر، ولذلك لم يتوقف القتال بينهما إلا فى يوم ٤ نوفمبر ١٩٦٣

وكان من نتيجة هذا الصراع أن الجزائر استفادت من عرضه على منظمة الوحدة الأفريقية التى كان عدد كبير من أعضائها يتعاطف معها ويتمسك بتوصيات مؤتمر «داكار» بضرورة حل المشكلات الحدودية فى أفريقيا بالطرق السلمية، بينما كان أهم مكسب للمغرب هو الاعتراف بوجود مشكلة حدود بينها وبين الجزائر ويجب تسويتها وهو ما سعت إليه طويلا أثناء الثورة الجزائرية وبعد الاستقلال.

وقد تم بحث النزاع فى اجتماع منظمة الوحدة الأفريقية فى ١٥ نوفمبر عام ١٩٦٣ والذى انتهى إلى تشكيل لجنة تحكيم لدراسة المشكلة وتقديم المقترحات للطرفين لتسوية المنازعات.

وقد انعقدت لجنة التحكيم فى يناير عام ١٩٦٤، وانتهت إلى تحديد المنطقة المنزوعة السلاح بين الطرفين، وأمكنها عقد اتفاق بين الجزائر والمغرب فى ١٩ فبراير عام ١٩٦٤ تضمن عودة قوات البلدين إلى مواقعهما الأصلية قبل الاشتباكات وقد تم تنفيذ ذلك بالفعل. وقد واصلت اللجنة جهودها لحل النزاع بشكل نهائى، فعقدت عدة اجتماعات كان من نتيجتها تحسن العلاقات بين الدولتين.

ولكن التـوتر عاد من جـديد عندما أعلنت الجـزائر فى ٨ مايـو عام ١٩٦٦ تأميـم مناجمهـا ومن بينهـا منجـم «غارة جـبيلات» الذى يقـع فى المنطـقـة التى تطالب بها المغـرب، وقد اعتبر هذا التـأميم انتهاكـا لمهمة لجنة التحكيم الأفـريقية الخاصة بنزاع الحدود بين الدولتين.

ولكن الجـزائر اعتـبرت أن هذا التـصرف من جـانبهـا من صمـيم السيـادة الجزائرية على أراضيها، وهكذا تجدد النزاع بين الجانبين. وقد عقدت جلسات لجنة التحكيم الأفريقية لبـحث الموقف فى أديس أبابا فى ٢٦ يوليو عام ١٩٦٦ وأحالت اللجنة الأمر إلى البلدين للاتفاق على حل فيما بينهما، ولذلك بقيت أسباب النزاع قائمة.

ومما زاد من الخلاف التصريح الذى أدلى به مندوب الجزائر فى الأمم المتحدة بضرورة اشتراك الجزائر فى أى إجراء يخص الصحـراء المغربية (الصحراء الأسبانية) مما اعتبرته المغرب يشكل تنسيقا بين الجزائر وموريتانيا وأسبانيا ضد المغرب.

وقد ظل الأمـر كذلك إلى أن توصل الجـانبان إلى إبرام اتفـاق لإعادة رسم الحدود بموجب معـاهدة «إيفران» فى ١٥ يناير عام ١٩٦٩ وصدر تصريح مـشترك فى ٢٧ يناير عـام ١٩٧٠ بهذا المعنى، وانتـهى الأمر بتـوقيع اتفـاقيـة الحدود بين رئيسى الدولتين علـى هامش مؤتمر القمـة الأفريقى بالرباط، وقد صـادقت الجزائر على هذا الاتفـاق فى مـايو ١٩٧٣، بينمـا صادقت عـليه المغـرب فى ٢٢ يونيـو ١٩٩٢. وبذلك انتهت مشكلة الحدود بين الدولتين.

٩ ـ مشكلة الحدود بين المغرب وموريتانيا:

كان الزعيم علال الفـاسى ينادى قبل استقلال المغرب بخـريطة للمغرب بعد حصوله على استقلاله عام ١٩٥٦ بحيث تجعل المغرب الكبير يمتد حتى نهر السنغال جنوبا، وصحراء مالى شرقا، وإلى ما يعـرف اليوم باسم دولة موريتانيا التى كانت تعرف باسم «أشنقيط» قبل أن تطلق فرنسا عليها هذا الاسم الجديد عام ١٨٩٩.

وقد كانت الاتصالات بين المغرب وموريتانيا وثيقة حتى الاحتلال الفرنسى، فقد كانت مـوريتانيا (أشنقيط) تخضع للمـغرب دينيا وسياسيا ورسـميا عن طريق البيعة التى كانت تمثل النظام الإسلامى لوحـدة الدول والشعوب. ولكن بعد انتهاء

الحرب العالمية الأولى بدأت فرنسا تفكر فى تأسيس دويلات فى غرب أفريقيا وحكومات محلية يرأسها الحاكم العام الفرنسى. وكانت موريتانيا تعد من أفريقيا الغربية كما كانت ممثلة بعضو فى الاتحاد الفرنسى، وعضو آخر فى الجمعية الوطنية الفرنسية.

وقد ضمت فرنسا مناطق مغربية إلى موريتانيا نتيجة للحكم الذاتى الذى كانت فرنسا تمنحه لأفريقيا الغربية، وتكونت حكومة موريتانية برئاسة المختار ولد داده كدولة متحدة مع فرنسا فى عام ١٩٥٧.

وفى هذا الوقت كانت فرنسا تكون إمبراطورية جديدة على نمط نظام الكومنولث البريطانى، وقد ضمت موريتانيا إلى هذه المجموعة الجديدة. وفى ٢٨ نوفمبر عام ١٩٦٠ قررت فرنسا منح موريتانيا الاستقلال وعينت رئيس الحكومة وقتها (المختار ولد داده) رئيسا للجمهورية، فاعترضت المغرب على هذا الوضع ورفعت قضية إلى الأمم المتحدة ضد فرنسا التى سلخت موريتانيا من الأراضى المغربية مما يعد اعتداء على الوحدة المغربية، وقد أيدت معظم الدول العربية موقف المغرب. ولكن الأمر انتهى فى النهاية باستقلال موريتانيا، بل وانضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة فى ٢٧ أكتوبر عام ١٩٦١ رغم معارضة المغرب.

ويرى المغرب أن فرنسا استخدمت موريتانيا للضغط على المغرب فى أراضيه الصحراوية التى كانت تحتلها أسبانيا (الصحراء الأسبانية)، فقد طالبت موريتانيا بجزء من هذه الصحراء باعتبارها أرضا موريتانية. ولذلك رأى المغرب التغاضى عن موضوع موريتانيا حرصا على إسترجاع الصحراء من حوزة أسبانيا وخصوصا بعد أن أصبحت موريتانيا دولة مستقلة معترفا بها من الدول كما أصبحت عضوا هى منظمة الأمم المتحدة، وكذلك حرصا من المغرب على توفير علاقة طيبة مع جيرانه ليتفرغ لاسترجاع الصحراء.

ولذلك قامت المغرب بدعوة موريتانيا لحضور المؤتمر الإسلامى الذى دعا إليه المغرب بعد محاولة إسرائيل إحراق المسجد الأقصى فى عام ١٩٦٩. وقد كان حضور موريتانيا فرصة لاجتماع ملك المغرب بالرئيس الموريتانى، الأمر الذى كان يعد اعترافا صريحا من قبل المغرب بدولة موريتانيا واستقلالها. وقد تأكد هذا الاعتراف بتبادل السفراء بين الدولتين.

وقد تطور التعاون بين الدولتين بإبرام معاهدة أخوة وحسن جوار وتعاون تضمنت الحرص على حل المنازعات بالطرق السلمية وعدم استخدام العنف. كما وقعت كل من المغرب وموريتانيا «اتفاقية مدريد» التى استرجع المغرب وموريتانيا بموجبها سيادتهما على الساقية الحمراء ووادى الذهب، ثم تنازلت موريتانيا عن حقها فى الصحراء وانسحبت منها فاحتل المغرب ما كان يخص موريتانيا من هذه المنطقة.وبذلك انتهت مشكلة الحدود بين المغرب وموريتانيا.

١٠ ـ مشكلة سبتة ومليلة:

لقد كان لموقع المغرب المتميز أثره فى ظهور المطامع الاستعمارية التى سعت إلى السيطرة على مداخل البحار والمحيطات. فالمغرب يطل على مضيق جبل طارق، كما كان معبرا للاستعمار الأوربى نحو أفريقيا. وقد انفردت المغرب بميزة خاصة بين المستعمرات، فقد قسمت بين أكثر من قوة استعمارية، فمدينة طنجة بحكم تحكمها فى مدخل مضيق جبل طارق خضعت للإدارة الدولية، كما أن فرنسا لم تستطع تمهيد طريقها إلى المغرب إلا بعد أن وقعت اتفاقيات مع كل من إيطاليا وإنجلترا وأسبانيا التى أدى تدخلها إلى تدويل المسألة المغربية. كما قامت بريطانيا أثناء مفاوضاتها مع فرنسا بتوقيع اتفاق ودى فى عام ١٩٠٤ تم بموجبه إبعاد فرنسا عن الشمال المغربى المتحكم فى مضيق جبل طارق وذلك بإعطائه لأسبانيا

وقد كانت مدينة «سبتة» ذات أهمية كبيرة مثل طنجة، فقد كانت القاعدة التى انطلق منها المسلمون عبر المضيق إلى أسبانيا وذلك بحكم موقعها الجغرافى الممتاز وقربها من شواطئ أسبانيا.

وكذلك كانت أهمية مدينة مليلة التى لعبت دورا هاما فى اقتصاد المغرب. ومن هنا جاءت أهمية كل من سبته ومليلة للمغرب بخلاف مناطقه الأخرى. ولم يجد المغرب صعوبة فى استرجاع مناطقه المستعمرة كما وجد فى محاولاته المستمرة لاسترجاع سيطرته على سبتة ومليلة لتمسك أسبانيا بهما.

ففى عام ١٥١٥ استعاد المغرب مدن «الصويرة»، وفى عام ١٥٤١ استعاد «أغادير»، وفى عام ١٥٤٩ استعاد «أسفى وأزمور»، وأصيلة فى عام ١٥٥٠. كما

استطاع بعد حصوله على الاستقلال فى عام ١٩٥٦ تحرير المناطق التى كانت خاضعة لأسبانيا مثل «طرفاية» فى عام ١٩٥٨، وإفنى فى عام ١٩٦٩، والصحراء فى عام ١٩٧٥.

ولذلك تعد قضية استرجاع سبتة ومليلة غاية فى الأهمية للمغرب الذى يسعى لاسترجاعهما من أسبانيا التى احتلت سبتة فى عام ١٤١٥، ومليلة فى عام ١٤٩٧.

ومدينة سبتة تعد مدينة ساحلية تبعد عن أسبانيا بنحو ٢٢ كم، وتمتد من الشرق إلى الغرب بنحو كيلومترين، ومن الشمال إلى الجنوب بنحو ١,٥ كم، وتضم نحو ٧٥ ألف نسمة، ويبلغ السكان المغاربة نحو ٤٠ ٪، حصل بعضهم على الجنسية الأسبانية، ويسكن معظمهم فى الأحياء الشعبية ويعملون بالأعمال الشاقة، وتعتمد المدينة فى توفير حاجتها من المياه الصالحة للشرب على الينابيع المغربية.

أما مدينة مليلة فتقع شمال شرق المغرب على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، وتبلغ مساحتها نحو ١٢ كم^{٢}. وتعانى هذه المدينة أيضا من نقص المياه الصالحة للشرب، ولذلك تحصل عليها من الينابيع المغربية، وتضم نحو ثلاثين ألف نسمة من السكان المغاربة يشكلون نحو نصف سكانها.

ولم يتوقف المغرب عن مطالبته بالمدينتين، وبصفة خاصة بعد استقلاله، فقد طلب المغرب رسميا فى عام ١٩٦٠ عودة مناطقه المحتلة، ولكن أسبانيا ترفض ذلك بحجة أنها لها حق الملكية للمدينتين لطول مدة الاحتلال، ولأن معظم سكانها من الأسبان، وأنهما غير مسجلتين ضمن الأراضى غير المستقلة التى سجلتها الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، كما تستند على حيازتها المستمرة غير المتقطعة بهما (حق التقادم المكتسب).

ولكن المغرب ترى أن احتلال أسبانيا للمدينتين هو احتلال استعمارى، وأن المغرب لم تتوقف عن المطالبة بهما، كما أن أسبانيا هى التى قامت بطرد السكان الأصليين من المغاربة واستبدلتهم بالأسبان، وهؤلاء لا يمكن اعتبارهم سكانا أصليين تبعا للفصل ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

وقد عرض المغرب هذه المشكلة رسميا على الأمم المتحدة فى يناير عام ١٩٧٥، على أساس طرح مشكلة سبتة ومليلة باعتبارهما من الأراضى التى يجب تصفية الاستعمار فيهما، الأمر الذى رفضته أسبانيا. ولكن مجلس الأمن طلب من كل من أسبانيا والمغرب تطبيق البند ٨٣ من ميثاق الأمم المتحدة الذى يقضى بتسوية الخلافات الثنائية عن طريق الحوار بينهما.

وفى عام ١٩٨٥ ظهرت فى سبتة مليلة مشكلتان، وهما محاولة السكان الأسبان الحصول على الحكم الذاتى وتسيير الحكم فى المدينتين وعلى ألا يكون للمغاربة أى حقوق فى تسيير المدينتين، والمشكلة الثانية تتمثل فى القانون المنظم للأجانب الذى أصدرته أسبانيا والذى يلزم الأجانب فى أسبانيا بالحصول على إذن إقامة يجدد كل خمس سنوات وذلك للتخلص منهم عند الحاجة. والمشكلة هنا فى أن الأسبان يعتبرون المغاربة أجانب يتوجب عليهم الحصول على إذن بالعمل، والمغاربة يرفضون ذلك باعتبارهم السكان الأصليين، وبالتالى فهم لا يحصلون على تصاريح للعمل كأجانب، كما أن أسبانيا لا تعترف بهم كمواطنين أصليين من حقهم الحصول على جوازات سفر تثبت هويتهم. ولا تمانع أسبانيا من حصول المغاربة على الجنسية الأسبانية للتمتع بحق المواطنة والتملك المحرومين منه حاليا، لكن السكان المغاربة يرفضون ذلك.

ولكن المغرب يحاول أن يجد حلا لهذه المشكلة بالطرق الودية، فهو يسعى للحفاظ على العلاقة الطيبة مع أسبانيا للإبقاء على حسن الجوار والمصالح المشتركة، وكذلك تفعل أسبانيا التى تحرص على عدم تصعيد الموقف مع المغرب كما يبدو من مساعدتها للمغرب فى تنازلها عن الصحراء المغربية التى كانت تحت سيطرتها، كما تعلم أسبانيا أن المدينتين تعتمدان على المياه من المغرب، وكذلك الأيدى العاملة والسوق، كما تعتمد أسبانيا اعتمادا أساسيا على الثروة السمكية فى المغرب حيث تعمل سفن الصيد الأسبانية فى المياه الإقليمية المغربية.

لكل هذا بقيت مشكلة سبتة ومليلة خامدة وخصوصا أن المدينتين ليس لهما مردود اقتصادى هام سواء بالنسبة للمغرب أو أسبانيا.

١١ ـ مشكلة وادى الذهب والساقية الحمراء (الصحراء المغربية):

تمتد هذه المنطقة على الحافة الغربية للصحراء بمساحة تبلغ ١٢٦٦ كم٢، وتشرف على المحيط الأطلنطى بساحل يبلغ طوبه ١١٢٥ كم. وهذا الساحل غنى بثروته السمكية نظرا لمرور تيار كنارى البارد بجواره، كما تتميز بارتفاع درجة حرارة الجهات الساحلية التى تمتد لمسافة عشرة كيلو مترات فى الداخل، وكما تتمبز أيضا بارتفاع نسبة الرطوبة وتحولها إلى ندى لبلا مما يساعد على إنعاش الحياة النباتية ممثلة فى الحشائش فضلا عن إمكان زراعة بعض المحاصيل. أما فى الداخل فهى صحراء تتميز بجفافها، وكبر مداها الحرارى اليومى، وبظهور ملامح الصحراء الچيمومورفولوچية.

والهضبة لا يزيد ارتفاعها عن ٦٠٠ متر تغطيها أحيانا الأحواض الرملية، كما تغطيها أحيانا أخرى المنخفضات والأودية الجافة. وتنتهى الهضبة إلى البحر أحيانا بجروف حادة كما هو الحال عند رأس بوجادور.

ويبلغ عدد سكانها نحو ٦٠ ألفا من بينهم نحو تسعة آلاف من السكان المستقرين والباقون من البدو الرحل. والسكان جميعهم خليط من العرب والبربر. وينتمى هؤلاء البدو إلى ثلاث مجموعات كبرى هى: التكنا على حدودها مع دولة المغرب، وقد أصبحوا الآن شبه مستقرين فى الواحات يمتلكون الأراضى الزراعية، والرقيات فى الوسط والجنوب ما بين حدود موريتانيا والجزائر، والمغاربة وهم خليط من العرب والبربر ويعيشون قرب حدود موريتانيا. وتتجول إحدى القبائل على طول الساحل بحثا عن الصيد البحرى الثمين، وباستثناء هذه القبيلة فإن الباقين يرعون الأغنام والماعز والإبل. وقد تدهورت طرق القوافل التى كانت تمر بالمنطقة من قبل، وكذلك التجارة التى كانت تقوم بها، التى لم يبق منها إلا مبادلة الحبوب فى الواحات بالماعز والأغنام.

وقد كانت تعيش بهذه المنطقة جالية أوربية أسبانية فى معظمها وتقدر بنحو خمسة عشر ألف نسمة فى عام ١٩٧١، ويتمركزون فى الإقليم الساحلى وفى الشمال وخاصة فى الميناء الرئيسى، وفى مدينة العيون العاصمة، ومعظم هؤلاء من الموظفين ومنهم نحو تسعة آلاف جندى يتوقف بقاؤهم حسب الظروف السياسية.

وقد كان البرتغاليون أول من وصلوا إلى سواحل هذه المنطقة فى عام ١٩٣٤، ثم فى الداخل فى عام ١٩٤٥، ولكن فقر المنطقة لم يكن جاذبا لهم، بينما استقر الأسبان فى جزر كنارى فى النصف الأول من القرن الخامس عشر. واستمرار هذه المنطقة بالنسبة للأسبان حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ليس إلا محطة على طريق الأطلنطى. وفى مؤتمر برلين أمكن لأسبانيا أن تضم الإقليم الساحلى رسميا من رأس بوجادور إلى رأس بلانكو «الأبيض» فى عام ١٩١٢.

ورغم ذلك فقد ظل الداخل لا يجد اهتماما يذكر من قِبَل الأسبان إلى أن تقدمت القوات الفرنسية من موريتانيا، ومن جنوبى المغرب، وعقدت الاتفاقية الفرنسية الأسبانية للحدود عام ١٩١٢، ورغم ذلك لم يصل الأسبان إلى سمارة فى الداخل إلا فى عام ١٩٣٤، بل كانت أول زيارة للجنرال فرانكو (الرئيس الأسبانى) للإقليم فى عام ١٩٥٠.

وقد ظلت الساقية الحمراء ووادى الذهب تعدان من أفقر جهات العالم، حيث لا تقوم سوى الحياة الرعوية أو شبه الرعوية. ولم يكن فى الإمكان قيام الزراعة المستقرة إلا فى واحات الساقية الحمراء فى الشمال حيث تزرع الذرة والخضراوات والفاكهة، ولذلك كان صيد الأسماك هو المصدر الرئيسى للدخل فى هذه المنطقة، ولكن المستفيد الأكبر هم الأسبان الذين يجمعون الصيد ويتجهون به إلى جزر كنارى حيث يعلب فى المصانع المقامة هناك.

غير أن الحال بدأ فى التغير بسبب الثروة المعدنية وقوامها الفوسفات والحديد. وتعتبر رواسب الفوسفات فى بواكراع من أغنى الرواسب العالمية، إذ يقدر احتياطيها بنحو ٦٠٠ مليون طن، وترتفع فيه نسبة المعدن إلى نحو ٣٠٪.

وقد بدأ الإنتاج فى عام ١٩٧٢ بإنتاج مبدئى قدره ثلاثة ملايين طن. ومن مشكلات استغلال المعدن المشكلة القائمة فى مطالبة المغرب بهذا الإقليم باعتباره جزءا من المغرب، ومن مشكلاته أيضا ندرة الماء الذى يتطلبه تركيز المعدن، ثم تسهيلات النقل الذى يشكل جزءا هاما فى نفقات الإنتاج، ولكن من المنتظر استغلال هذا الاحتياطى الكبير بدرجة اقتصادية بعد استقرار الأوضاع السياسية.

وقد اكتشفت خامات الحديد والفحم فى وسط وادى الذهب، وهناك تخطيط للبحث عن الألومنيوم والنحاس والزنك والمنجنيز. وهكذا تحولت هذه المنطقة الصحراوية القاسية المقفرة الطاردة للسكان إلى منطقة غاية فى الأهمية وتتركز حولها الأنظار.

وقد كان أول خطر على الوجود الأسبانى هو استقلال المغرب عام ١٩٥٦، الذى بدأ منذ عام ١٩٥٧ فى إرسال الفدائيين لإزعاج الوجود الأسبانى فى المنطقة واستمرت المغرب فى الضغط على أسبانيا من ناحية، ومن ناحية أخرى تم عرض القضية على الأمم المتحدة التى اتخذت عدة إجراءات من أهمها القرار الصادر فى ديسمبر عام ١٩٦٧ الذى يقضى بأحقية دولة المغرب فى إفنى، والثانى الخاص بالصحراء والذى يقرره ضرورة عمل استفتاء بين السكان لتقرير مصيرهم.

وقد وعدت أسبانيا بإعطاء الإقليم حق تقرير المصير، ولكن هذا الوعد كان فى ظل ظروف أزمة أسبانيا مع بريطانيا بشأن جبل طارق، وحاجة أسبانيا إلى تأييد الدول الآسيوية والأفريقية، ولكنها تراخت بعد ذلك فى تنفيذ الوعد، وبدلا من ذلك أخذت تدعو رؤساء القبائل الأفريقية للارتباط بأسبانيا ضد المغرب،كما كانت تقوم بقمع المظاهرات الوطنية كما حدث فى بلدة العيون فى يونية عام ١٩٧١، حيث قتلت فيها عددا كبيرا من الوطنيين وقبضت على زعماء قبيلة الرقيات.

أما الدول المجاورة للصحراء وهى المغرب وموريتانيا والجزائر فقد اهتمت اهتماما كبيرا بالصحراء، وزاد التعاون فيما بينها بخصوص هذا الموضوع منذ عام ١٩٦٩ بفضل المفاوضات التى تمت بين المغرب والجزائر وموريتانيا والتى أدت إلى اجتماع «تلمسان» مع الملك الحسن الثانى والرئيس الجزائرى (بومدين) والرئيس الموريتانى (مختار ولد دادة) فى مايو عام ١٩٧١، وكذلك معاهدة التعاون بينهم التى وقعت فى يونية عام ١٩٧١. وفى يناير عام ١٩٧٢ عقد وزراء خارجية الدول الثلاث اجتماعا لوضع برنامج لتحرير الصحراء ليوضع أمام رؤساء الدول الثلاثة.

ولكن أسبانيا قامت بمواجهة هذا الضغط بالوسائل التالية:

١ ـ محاولة إغراء الزعماء المحليين بضرورة الارتباط بأسبانيا.

٢ ـ الادعاء بأن سكان الصحراء الأسبانية هم الذين يقررون مصيرهم ولا شأن للدول الخارجية بهم،وذلك حتى تنفرد وحدها بالإقليم.

٣ ـ محاولة التفاهم مع المغرب لإشراكها فى استخراج الفوسفات بالإقليم ومحاولة إرضاء الجزائر بعقد صفقات لشراء الغاز الطبيعى.

٤ ـ محاولة الوقيعة بين المغرب وموريتانيا من ناحية، وبين المغرب والجزائر من ناحية أخرى، وذلك بإشاعة أن المغرب وموريتانيا يريدان اقتسام الإقليم فيما بينهما.

٥ ـ استعراض القوة العسكرية سواء أمام السكان المحليين أو أمام كل من المغرب وموريتانيا.

والواقع أنه رغم الادعاءات المختلفة للدول المجاورة فلا شك أن فوسفات الصحراء وثروتها المعدنية الأخرى تمثل بالنسبة للجزائر مصدرا لتنويع الإنتاج ومخرجا على الأطلنطى، وكذلك بالنسبة لموريتانيا التى اشتدت وطأة الجفاف فيها، بينما يمثل فوسفات الصحراء منافسا خطيرا لفوسفات المغرب.

ورغم قرار الأمم المتحدة فقد استطاعت أسبانيا البقاء منتهزة فرصة الخلاف بين أعدائها الثلاثة، وصدرت عدة قرارات أخرى بهذا الشأن حتى عام ١٩٧٣، وكلها تؤكد القرارات السابقة.

وقد اجتمع وزراء خارجية المغرب والجزائر وموريتانيا فى نواكشوط فى مايو للوصول إلى اتفاق، وأعلنوا موافقتهم على مبدأ تقرير المصير وإن كان هذا من الناحية الظاهرية. وأبلغت السلطات الأسبانية الأمم المتحدة أنها تنوى عمل استفتاء لتقرير المصير فى النصف الأول من عام ١٩٧٥، ولكن المغرب أعلنت أنها رغم موافقتها على تقرير المصير فإن استقلال الصحراء سيجد معارضة تامة من جانبها، كما استمرت موريتانيا والجزائر فى موقفهما بتأييد حرية تقرير المصير.

وبينما كانت مظاهر الاحتكاك مستمرة بين الدول الثلاث، أعلنت حكومة أسبانيا فى نوفمبر عام ١٩٧٥ أنها توافق على أن يقسم الإقليم بين كل من المغرب وموريتانيا، ولكن الجزائر عارضت ذلك بشدة. وقد وافقت الجمعية العامة

للأمم المتحدة على اتفاقية مدريد بين أسبانيا وكل من المغرب وموريتانيا، كما أيدت منظمة الوحدة الأفريقية حق تقرير المصير.

وتقوم الأمم المتحدة بإجراءات حق تقرير المصير الذى تقف أمامه عقبة كبيرة تتمثل فى إثبات هوية سكان المنطقة، فكلما يتحدد يوم الاستفتاء لتقرير المصير يفاجأ القائمون على ذلك بظهور أعداد كبيرة موفدة من الدول المجاورة بحجة أنهم من أبناء المنطقة ولهم حق الاشتراك فى الاستفتاء مما يشكل عائقا أمام تنفيذه، فيؤجل إلى موعد آخر، وهكذا حتى الآن لم يتم تحديد موقف الصحراء.

ولكن بعض الجماعات من سكان الصحراء المؤيدين من الجزائر وموريتانيا أعلنوا من جانبهم قيام دولة تسمى «جمهورية الصحراء الإسلامية» وأعلنوا عاصمتها مدينة العيون، وحاولوا الحصول على تأييد من دول العالم ومن الأمم المتحدة، ولكن المغرب تعارض ذلك بشدة وتقف أمام تنفيذه ولم يُعْتَرَفْ بالدولة المعلنة حتى الآن رغم كل المحاولات التى يقوم بها الداعون إليها من خلال إذاعة خاصة بهم ومن خلال اتصالات يحاولونها حيث لم تستند على سند قانونى ممثل فى حق تقرير المصير الذى تشرف عليه الأمم المتحدة والذى يجب أن يشارك فيه جميع سكان الإقليم، وبذلك تبقى المشكلة قائمة دون حل لها.

١٢ ـ مشكلة الحدود بين موريتانيا والسنغال:

لقد كانت كل من موريتانيا والسنغال خاضعتين للاستعمار الفرنسى لفترة طويلة. وقد أقامت فرنسا حدودا إدارية بينهما فى عام ١٩٠٥، وأكدت ذلك فى مرسوم صدر فى عام ١٩٣٣. وكان هذا الحد الفاصل يمر على الضفة الشمالية لنهر السنغال.

ورغبة من فرنسا فى إنشاء كيان سياسى يفصل بين المغرب والسنغال، فإنها أعلنت عن قيام دولة موريتانيا فى عام ١٩٦٠، وتحول الحد الإدارى إلى حد سياسى يفصل بين الدولتين، لكنه تعرض للتعديل باتفاق الطرفين عام ١٩٧٢ ليكون فى وسط النهر وذلك لإمكان الاستفادة المشتركة من مياه النهر.

ولكن هذا الحد السياسى الذى فرض على الدولتين لم يكن فاصلا دقيقا، فقد كانت هناك حركة تنقل دائمة بين الدولتين وخاصة بين الذين يعيشون على

جانبى النهر حيث التداخل العرقى بين القبائل العربية والزنجية. وقد سعت موريتانيا فى تعريب البلاد والتلاحم مع الدول العربية،ونجحت فى ذلك إلى حد بعيد مما أثار القبائل الزنجية التى شكلت جبهة لمقاومة ذلك التيار وذلك بمساعدة السنغال والتى انتهت بانقلاب فاشل ضد الحكومة عام ١٩٨٧ مما أدى إلى توتر شديد بين الدولتين.

وبينما كان السنغال يعانى من أزمات اقتصادية فإن موريتانيا كانت تقوم بإنشاء بنية اقتصادية أكثر تماسكا اعتمادا على المساعدات الاقتصادية التى كانت ترد إليها من الدول العربية. وقد سعت إلى إنشاء سدى «ياما ومنقالى» على مصب نهر السنغال في منطقة التقاء الحدود السنغالية الموريتانية. ولا شك أن هذا المشروع سيكون له أثره الكبير فى تطوير المصالح المشتركة بين الدولتين لأنه سيقلل من نسبة الملوحة فى مياه النهر ويزيد الرقعة الزراعية ويوفر احتياجات الدولتين من المياه العذبة، كما سيساعد على توليد الطاقة الكهربائية اللازمة للمشروعات الصناعية. ولكن السنغال عارضت المشروع رغم أهميته بالنسبة لها عندما رأت أن موريتانبا ستكون أكثر استفادة من هذا المشروع.

كما أن تطوير ميناء نواكشوط عاصمة موريتانيا ومنافسته لميناء داكار الذى يحتكر حركة التجارة البحرية فى المنطقة كان له دوره فى إثارة السنغال ضد موريتانبا.

وقد كانت منطقة الحدود المشتركة هى مسرح الصراع بين الدولتين حيث التنافس على امتلاك مصادر الإعاشة والسيطرة عليها المتمثلة فى مصادر المياه ومناطق الرعى والمنافسة بين ميناء كل دولة منهما فى مجال التجارة البحرية.

وقد بدأت أعمال العنف بين الدولتين فى مايو عام ١٩٨٩ من جانب الموريتانيين الذين طردوا من المناطق التى كانوا مستقرين فيها فى السنغال، كما طرد السنغاليون من موريتانيا ردا على ذلك. وقد ترتب على ذلك حركات بين سكان الحدود تأخذ شكل عصابات مسلحة على الجانبين وبصورة أكبر من السنغال ضد موريتانيا، ثم تطورت إلى احتضان السنغال للمعارضة الموريتانية التى أخذت طابعا سياسيا ضد الحكم القائم فى موريتانيا منذ يوليو عام ١٩٨٩ وذلك انطلاقا من الأراضى السنغالية ومن معسكرات اللاجئين الموريتانيين. وقد أسفر هذا الصراع

عن إنشاء جماعات مضادة للحكم الشرعى فى موريتانيا ممثلة فى جبهة الغلام التى تنتمى إليها قوات تحرير موريتانيا وجبهة الفورام Furam التى تضم العناصر الزنجية فى موريتانيا، وجبهة الفروديم Fruidem وهى التى تضم عناصر من السود والعرب (المور).

وقد عانت موريتانيا كثيرا من الغارات التى كانت تشنها عصابات البول المحترفة وهم أولئك الموريتانيون والسنغاليون المطرودون من الجانبين تساندهم بعض الجماعات السياسية المسلحة ضد موريتانيا، مما اضطر موريتانيا لتسليح أهالى القرى على الجانب الموريتانى من نهر السنغال وهى المناطق المعرضة لهجمات العصابات، وهى المناطق التى أخليت من سكانها الأصليين وأعيد تعميرها بآخرين جدد من الحراثين والمور.

وقد أسفر هذا الصراع بين موريتانيا والسنغال عن خسائر مادية ضخمة لكل منهما حيث سقط الكثير من القتلى، بالإضافة إلى السلب والنهب وإشعال الحرائق بين الجانبين، كما كان لكبر حجم الجالية الموريتانية فى السنغال وتشجيع السنغال لهذه الجالية والجماعات المعارضة للحكم فى موريتانيا أثره فى زيادة حجم الخسائر فى موريتانيا.

ورغم عضوية كل من السنغال وموريتانيا فى عدد من المنظمات الدولية والإقليمية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة دول غرب أفريقيا الاقتصادية (مجموعة الدول الناطقة بالفرنسية)، ومنظمة دول حوض نهر السنغال، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامى، لكنها جميعا ليس لها أثر إيجابى فى وقف الصراع بين الجانبين الذى ما زال قائما دون حسم.

ثالثا ـ من مشكلات الحدود السياسية فى آسيا:

١ ـ مشكلة لواء الأسكندرونة:

تعد المنطقة المعروفة بلواء الإسكندرونة الواقعة بين سوريا وتركيا محل نزاع كامن بين الطرفين، فهى تختفى تحت السطح لاعتبارات عديدة لا تسمح بإثارتها من قِبَل سوريا فى الوقت الحاضر، ولكنها فى نفس الوقت تعد مشكلة قابلة للانفجار فى أى وقت تبعا لسير الأحداث بين الدولتين وللظروف المحيطة بكل منهما.

ويرجع النزاع على هذه المنطقة إلى القرار الذى أعلنه قائد الحملة الفرنسية على الشام فى عام ١٩٢٠ بتقسيم منطقة الانتداب الفرنسى فى الشام إلى أربع وحدات وهى: لبنان الكبير، ودولة حلب (وتشمل الأسكندرونة)، وأراضى اللادقية ثم دمشق. وبعدها بفترة توحدت ألوية حلب ودمشق واللاذقية فى دولة واحدة هى سوريا، وبذلك تعد منطقة الأسكندرونة باعتبارها جزءا من حلب ضمن دولة سوريا.

وقد أصبحت منطقة الأسكندرونة مثار قلق لسوريا حيث كان يسكنها خليط من العرب والأتراك والأكراد، ولذلك فإن تركيا كانت ترى أن ضمها لسوريا يعد ضربة موجهة لها. وعندما تم التوقيع على المعاهدة الفرنسبة السورية عام ١٩٣٦ كان من بين نصوصها التأكيد على وحدة سوريا السياسية التى تضم الأسكندرونة، فأعلنت تركيا اعتراضها على هذه المعاهدة وأعلنت العداء الصريح والرفض لأن تكون الأسكندرونة جزءا من سوريا.

وقد استمر التوتر قائما إلى أن تم عرض القضية على عصبة الأمم التى أوصت بمنحها حكما ذاتيا، وعلى أن تقوم سوريا بعلاقاتها الخارجية. وقد استمرت توصية عصبة الأمم إلى أن عقدت معاهدة بين تركيا وفرنسا فى ٢٣ يونية عام ١٩٣٩ تنازلت بمقتضاها فرنسا عن لواء الأسكندرونة حسب حدوده من قبل عصبة الأمم ليكون تابعا لتركيا،وذلك بعد أن ظهرت بوادر قيام الحرب العالمية الثانية، والتى كانت فرنسا تسعى لتأييد تركيا وانغماسها فى الحرب، ولذلك فإن فرنسا كانت ترى أن تنازلها عن الأسكندرونة يعد مكافأة لتركيا لكسبها إلى جانب الحلفاء. ولكن سوريا لم تعترف بهذه المعاهدة، وتعد الأسكندرونة جزءا من سوريا حتى الآن.

وعندما كانت الأسكندرونة تابعة للدولة العثمانية كان هناك تعايش بين القوميات المختلفة فى المنطقة من العرب والأتراك والأكراد، ولكن عقب قيام دولتين (سوريا وتركيا) ولكل منهما قومية ولغة مختلفة بدأ الصراع على الإقليم وخاصة أن سوريا ترى أن التصرف الفرنسى فى تسليم الأسكندرونة لتركيا يعد خطأ كبيرا لحدوثه بعد قرار عصبة الأمم، ولعدم القيام باستفتاء بين أهلها.

ولكن سوريا رغم اعتراضها وعدم اعترافها بضم الأسكندرونة لتركيا فإنها لا تثير هذه القضية فى الوقت الحاضر، نظرا للتحديات التى تواجهها من قِبَل إسرائيل، والدور الإقليمى لسوريا، والبناء الداخلى. ولكن هذه القضية رغم أنها تعد خامدة وغير مثارة فى الوقت الحاضر، إلا أنها يمكن إثارتها فى ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية، وخاصة أن تركيا تستخدم قضية مياه نهرى دجلة والفرات كعوامل ضغط للتأثير على سوريا وللمساومة مستقبلا إذا ما أثيرت هذه القضية.

٢ ـ مشكلة الحدود السياسية العراقية الإيرانية:

يرجع النزاع على الحدود بين العراق وإيران إلى زمن بعيد، وإن كان قد اشتد منذ بداية التنافس العثمانى الإيرانى فى أوائل القرن السادس عشر الميلادى.

فبعد أن انتهت إيران من الحملات المتتالية التى شنها عليها المغول بدأ نزاع آخر بينها وبين العثمانيين للسيطرة على العراق، فأحيانا تنتصر إيران فتضم إليها العراق، ثم سرعان ما تنتصر الدولة العثمانية فتضم إليها العراق.

فقد كانت منطقة عربستان فى القرن الرابع قبل الميلاد تعد جزءا من مملكة البابليين الذين بنوا فيها مدينة سوس Sus التى أطلق عليها الإيرانيون اسم «شرش دانيال» بعد الاستيلاء عليها عام ٣٠٩ ق.م على يد الملك سابور.

وبعد الفتح الإسلامى لها هاجرت إليها العشائر العربية من قلب الجزيرة العربية واستقرت فيها وبدأت فى استغلال أراضيها الخصبة. وظلت تحت سيطرتهم من بداية حكم الخلفاء الراشدين حتى العهد العثمانى، ولم تستطع إيران أن تفرض سيطرتها على عربستان رغم محاولاتها المستمرة لما تتمتع به من قوة. فقد كانت جميع المنطقة شرق شط العرب تؤلف إمارة عربية منذ بداية القرن السابع عشر يحكمها مبارك بن عبد المطلب الذى كان مستقلا عن إيران والأتراك والذى دخل فى تحالف مع البرتغال التى امتد نفوذها إلى الخليج العربى وقتها.

وقد توسعت مناطق النفوذ العربية فى المنطقة على يد الشيخ سليمان رغم المحاولات المستمرة التى كان يقودها الشاه كريم فى عام ١٧٥٧ التى باءت بالفشل.

وقد استطاعت قبائل كعب العربية السيطرة على البصرة التى كانت خاضعة للحكم العثمانى وضمتها إلى هذه المنطقة. ونتيجة للحرب بين العثمانيين وإيران

عقـدت معـاهدة «أرضروم الأولى» فى ٢٨ يولـية عام ١٨٢٣ ثبـت بموجبهـا خط الحدود السابق الاتـفاق عليه فى معاهـدة «زهاب» عام ١٦٣٩ السابق توقيـعها مع السلطان مراد الـرابع العثمـانى التى وافق بمقتضـاها على أن يكون الحد السـياسى بينهما هو الحالى تقريبا.

ورغم هذه المعاهدة فقد فشلت إيران فى السيطرة على منطقة عربستان، كما عجزت الدولة العثمانية فى فرض سيطرتها على المنطقة. وكان العثمانيون يشجعون إيران على السيطرة عليها مقابل تنازل إيران عن منطقة السليمانية فى العراق للدولة العثـمانية، وبذلك تم توقـيع اتفاقية «أرضـروم الثانية» فى ٣١ مـارس عام ١٨٤٧ والتى تضمنت تنازل إيران عن منطقـة السليمانية عـلى أن تعترف الدولة العثـمانية بسيادة إيران على مـدينة المحمرة وميناثها، وعلى جزيرة عـبدان والأراضى الواقعة على الضفـة الشرقيـة، وليس لإيران حق السيطرة على أى قسم آخـر ولو كان فى الضفة الشرقية من شط العرب، وهذا يعنى أن تعود للعراق وليس لإيران.

ولكن أهل عربـستان عـارضوا كل محـاولة من جانب إيران للسـيطرة على المنطقة إلى أن أصدرت إيران مرسومـا ملكيا فى عام ١٨٥٧ يقضى بأن تكون إمارة عربستـان للحاج جابر بن مرداد ولأبنائه من بعده، وأن يـكون لإيران ممثل تنحصر مهـمته فى الشـئون التجـارية فقط. ورغم أن هذا يعد اعـترافا ضـمنيا باستـقلال عربستـان إلا أن أهل عربستان ظلوا غير مـعترفين بهذا وظلوا محتـفظين بسيادتهم الكاملة على المنطقة وعلاقـاتهم الخارجية المستقلة إلى أن تجـدد الخلاف مرة أخرى بين إيران وتركيا عام ١٩١٣.

وخلال الفـترة من ١٨٩٦ ـ ١٩٢٥ ظهـر الشيخ خزعل الـذى يعد من أهم الشخصيات العربية التى ظهرت فى منطقـة عربستان وجنوبى العراق، فقد استطاع مد حكمه على كل منطقـة عربستان بعد قضائه على المشـايخ الآخرين، كما وقف أمام الاحتلال الإيرانى. وقد قام بعقد مـعاهدة مع بريطانيا عام ١٩١٤ كما حدث مع مشـايخ الخليج العربى، ومعـاهدة ثانية بعد اكـتشاف البـترول تتيح لبـريطانيا استخدام جزيرة عبدان لبناء مصفاة بترولية، ومد خطوط أنابيب البترول عبر أراضيه إلى عبدان التى بدأت مصفاتها عام ١٩٢٠.

وقد استمر تعامل بريطانيا مع الشيخ خزعل ولم تعقد أية معاهدات مع إيران بخصوص مصفاة البترول فى جزيرة عبدان مما يعطى دليلا على اعتراف إيران بواقع عربستان فى ذلك الوقت.

ولكن الموقف تغير بعد الحرب العالمية الأولى بعد تقسيم الوطن العربى إلى مناطق نفوذ خاضعة لبريطانيا وفرنسا وانفصاله تماما عن السيادة العثمانية، وأصبح العراق خاضعا للانتداب البريطانى. وعرضت بريطانيا وقتها على الشيخ خزعل حكم العراق على أن تتحد العراق مع عربستان، ولكن بريطانيا سرعان ما تراجعت عن هذا العرض خشية من طموح الشيخ خزعل الكبير وتوسع نفوذه، بل أوعزت إلى إيران للضغط عليه للحصول على حقوق فى المنطقة، كما أن الشيخ خزعل نفسه رفض هذا العرض بعد أن تكشفت له نوايا بريطانيا وإيران.

وفى هذه الفترة بدأ الضغط الروسى يزداد على إيران حيث كانوا يسعون من خلالها للوصول إلى الخليج العربى. ولذلك تغير اتجاه بريطانيا نحو مساندة إيران للوقوف أمام التوسع الروسى مما جعلهم يتفقون مع إيران على الإطاحة بالشيخ خزعل وقد أمكن ذلك فعلا عندما احتل الجيش الإيرانى عربستان عسكريا واعتقل الشيخ خزعل وعين بدلا منه ابنه عبد الله الذى رفض التعاون مع إيران، فسجن مع والده فى طهران إلى أن اغتيلا معا فى ١٩٣٦/٥/٢٢.

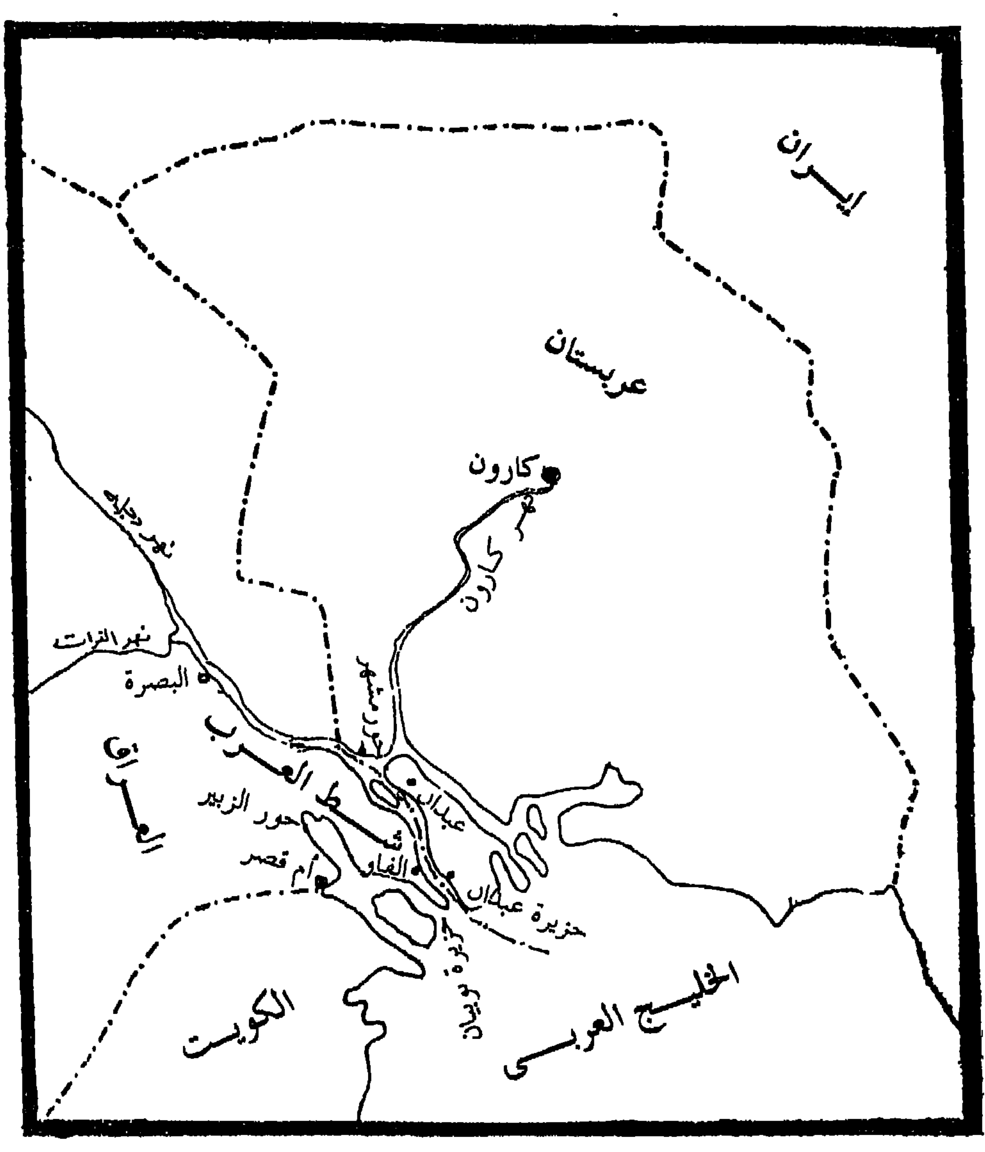
وقامت ثورات عديدة ضد السيطرة الإيرانية بدأت عقب اعتقال الشيخ خزعل والتى أطلق عليها «ثورة الغلمان» عام ١٩٣٥ وانتهت بثورة «بنى طرف» عام ١٩٤٥، ولكن إيران استطاعت إخماد هذه الثورات، وبذلك تحققت لها السيطرة الكاملة على عربستان رغم المحاولات التى ما زالت مستمرة من قِبَل أهل عربستان.

ولكن طموح إيران لم يكن قاصرا على عربستان فقط، فقد أخذت تطالب العراق بجعل شط العرب مشتركا بينهما، واستمر الخلاف إلى أن استغلت إيران ضعف العراق نتيجة المشكلات الداخلية حتى أمكنها توقيع معاهدة ١٩٣٧ التى أعطتها حق الاشتراك مناصفة فى ملاحة شط العرب لمسافة أربعة أميال تبدأ من شمال مدينة عبدان وعلى أن تكون لمسافة سبعة أميال أمام عبدان. كما أصبح تحت السيادة الإيرانية كل من: جزيرة محلة والجزيرتان الواقعتان بين جزيرة محلة

والضفة اليسرى من شط العرب، وكـذلك الجزر الأربع الواقعة بين شطيط ومادية، والجزيرتان الواقعتـان مقابل منيوحى التابعتان لجـزيرة عبدان. وبذلك يكون العراق قد خسر جزءا من ممتلكاته، كمـا فقد سيطرته المطلقة التى كانت له فى وسط شط العرب.

ورغم ما حصلت عليه إيران من مكاسب إلا أنها استمرت تطالب بمساحات تتجاوز الأراضى والمياه المتـفق عليها زاعمة أن حقهـا فى شط العرب أكبر من حق العراق اعتمـادا على أن معظم السفن التى تدخله تقصد الموانى الإيـرانية. فأخذت تعمل على فرض مكاسب جديدة، وذلك بإعلانها أن خسرو أباد ميناء بحرى تابع للمحمرة التى أطلقـوا عليها اسم «خورمشهر»، فـاعترضت العراق على ذلك لأن كل مياه شط العرب فى منطقـة هذا الميناء خاضعة للسيادة العراقـية، كما أن إيران ضمت جزءا من مـياه العراق الإقليميـة عندما أعلنت عن منح امتيـازات لشركات أجنبية للتنقيب فى رقعتين شاغرتين تجاه ساحل إيران، رغم أنهما داخل مياه العراق الإقليمية، بل سبق للعراق نفسها أن عرضتها على شركات البترول فى عام ١٩٦٠ بعد أن تخلت شركة النفط العراقية عن امتيازها فيها.

مما سبق يلاحظ أن تخطيط الحدود العراقـية الإيرانية فى شط العرب لم تراع فيـها الأسس الطبـعـيـة أو البشـرية والاقتـصادية بالإضـافة إلى عـدم التزام إيران بالمعاهدات الخـاصة بالحدود، كمـا أن العراق قد خسـرت خسارة كبيـرة سواء من حيث سيادتها على شط العرب، أو من حـيث العوائد التى تحصل عليها عن مرور السفن، وكما خسرت من جراء ضم منطقة عربستان لإيران، تلك المنطقة التى تعد من أهم مناطق إيران البترولية، والتى تتميز بموقـعها الإستراتيجى المكمل للعراق، فهى تكون وحدة طبيـعية مع العراق حيث تتشابه فى سـهلها الرسوبى الذى تكون بفعل إرسـابات أنهار دجلة والفرات والكـارون التى كونت منطقة سـهلية مسـتوية وخصبة صـالحة للزراعة، وحتى فى الأراضى المنخفـضة التى تملؤها المياه والأهواز والمستنقعات فهى تعد امتدادا لمستنقعات جنوب العراق، ومناخها يشبه مناخ جنوب العراق من حـيث الصيف الشـديد الحرارة العديم الأمطار والشـتاء المعـتدل القليل المطر. وتبلغ مسـاحة منطقة عربستـان نحو ١٦٠ ألف كم^{٢} بطول نحـو ٤٢٠ كم وعرض نحو ٣٨٠ كم، وتضم نحو مليونين من السكان العرب (شكل ٢٤).



شكل (٢٤) الحدود السياسية بين العراق وإيران

أما سكان منطقة عربستان فمعظمهم من العرب ويتكلمون اللغة العربية رغم ما يشوبها من كلمات فارسية نتيجة سياسة إيران التى تهدف إلى سيادة اللغة الفارسية فى التعليم والثقافة. وينتمى معظم هؤلاء السكان إلى قبائل كعب وآل محيسن العربية الذين بنوا مدينة المحمرة، وكانوا يؤلفون إمارة مستقلة هناك

ويحكمونهـا بأنفسهم بالإضافة إلى بعـض القبائل العربية الأخـرى كبنى تميم وبنى طرف، ولهؤلاء جميعا علاقات وثيقة بجنوب العراق.

ورغم ما نقـوم به إيران من إزالة لعروبة المنـطقة بإسكان الفرس فـى منطقة عربستان، وبصفة خاصة فى مدن الأهواز والمحمرة، فإن العرب يشكلون نحو ٩٠٪ من سكان المنطقة، برغم مـا تمارسه إيران من سياسة الإرهـاب والنفى ومحاولات طرد العشائر العـربية من الأراضى الزراعية وإحلال الفرس مـحلهم، ومنع التعامل التجـارى مع العرب، وقـصر حـركة التجـارة على الشركـات الفارسـية، وإبدال التسميـات العربية بأخرى فارسية، مـثل مدينة المحمرة التى سميت «خـورمشهر»، والناصرية التى سـميت «الأهواز» والدورق التى سـميت «شادكـان» والحويزة التى سميت «دشت ميشان» ونهر زهرة الذى سمى «هنديجان»، كما منع التعامل باللغة العربية داخل المدن والدوائر الحكومية والمحاكم ممـا يضطر العرب للاستعانة بالفرس لحل قضاياهم والدفاع عنهم.

من هنا نرى إلى أى مدى يوجد ترابط كبير بين عربستان والعراق، وإلى أى مدى نعـد الحدود السـياسـية مـصطنعة ولا تمثل فـاصلا، فلم يراع فى تحطيـطها الظروف الطبيعبـة أو البشرية أو الاقتصادبة وبالتالى عـدم الاستقرار الذى أدى إلى النزاع المستمر بىن سكان المنطقـة وإيران من جانب، وبين العراق وإيران من جانب آخر، حـيث ترى العراق أنها صـاحبة حق تاريخى فى هذه المنطقـة. هذا الصراع الذى انتهى بحـرب استمـرت من عام ١٩٨٠ حتى عـام ١٩٩٠، ولم تتوقف إلا بنشوب حرب الخليج التى أشعلها العـراق باحتـلاله للكويت فى أغسطس من عام ١٩٩٠.

٣ ـ مشكلة الحدود السعودية اليمنية:

تعد اتفـاقيـة الطائف لعام ١٩٣٤ الموقـعة بين الملك عبـد العزيز بن سـعود والإمام يحيى إمام المملكة المتوكلية اليمنيـة الأساس المعتمد عليه فى عملية تخطيط الجزء الأكبر من الحـدود اليمنية السعودية. ولكن الملابسات الخاصة بهـذه الاتفاقية وعدم وضوح عملية تجديدها عام ١٩٧٤، وتعدد التفسيرات الرسمية وغير الرسمية

المتعلقة بهذه الاتفاقية، ثم بعض الآراء نحو الحقوق التاريخية، كل هذا جعل من قضية الحدود بين الدولتين قضية معقدة وتحتاج إلى حل حاسم ينهى هذه الآراء المختلفة.

ولكن هذه القضية مثل قضايا الحدود المتعددة بين دول الوطن العربى تخضع للاعتبارات السياسية التى تلعب دورا هاما فى احتواء الأزمة عندما تثار فى لحظة تاريخية معينة.

واتفاقية الطائف المشار إليها تضمنت مبادئ ومعانى ليس فقط فى تخطيطها، وإنما فى تنظيم العلاقة بين المملكة العربية السعودية واليمن. وقد وقعت هذه الاتفاقية عقب المواجهة العسكرية التى حدثت فى عام ١٩٣٤ فى أجزاء من إمارة الأدارسة فى غرب وجنوب منطقة عسير بين قوات الملك عبد العزيز بن سعود وقوات الإمام يحيى. ومن بين الدوافع لتلك المواجهة العسكرية ادعاءات السيادة من قِبَل الإمام يحيى على تلك الإمارة باعتبارها تابعة للمخلاف السليمانى التابع تاريخيا لحكام صنعاء، بينما كان أميرها الحسن بن الأدريسى قد وقع اتفاقية حماية مع السعودية فى عام ١٩٢٦، وهى التى عرفت باسم «اتفاقية مكة» التى تضمنت تعهدا من الملك عبد العزيز بالدفاع عن أراضى عسير الواقعة تحت سيطرة الأدارسة.

فقد جاء فى الاتفاقية التى وقعت فى ٢١ أكتوبر عام ١٩٢٦ بين كل من سلطان نجد وبين الإمام الحسن بن على الإدريسى «بأن يعترف الإدريسى بأن الأراضى الخاضعة له تكون تحت سيادة ملك الحجاز وسلطان نجد، وجاء فيها أيضا أنه لا يجوز لإمام عسير (الإدريسى) إعلان حرب أو إبرام صلح إلا بموافقة ملك الحجاز وسلطان نجد، ولا يجوز له أيضا منح أى امتياز اقتصادى أو التنازل عن أى جزء من أراضى عسير دون موافقة ملك الحجاز. وفى مقابل ذلك يعترف ملك الحجاز بسلطة إمام عسير الحالى على الأراضى الخاضعة له مدة حياته ومن بعده لمن يتفق عليه الأدارسة، وأن تكون إدارة بلاد عسير الداخلية والنظر فى شئون عشائرها من تنصيب وعزل وغير ذلك من الشئون الداخلية من حقوق إمام عسير. ويتعهد ملك الحجار ونجد بمواجهة كل تعد داخلى أو خارجى يقع على أراضى عسير، ويتعهد الطرفان بالمحافظة على هذه المعاهدة والعمل بها»(١).

(١) صالح عون هاشم الغامدى، العلاقة السعودية اليمنية، الإسكندرية ١٩٩٢، ص١٤

وبعد هذه المعاهدة التى تركت للإمــام الإدريسى الشئون المالية والإدارية ثبت فشل الإدارة الإدريسيــة فى إدارة الأمور وجباية الأمــوال مما دفع الإدريسى فى عام ١٩٣٠ إلى نقل الشئون الإدارية والمالية إلى الملك عبد العزيز ليكون مسئولا عنها، وبذلك أصبحت جيزان إحدى مقاطعات «مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها» وانضمت بعد ذلك كل المقاطعات السعودية فى مملكة واحدة باسم «المملكة العربية السعودية» وبويع عبد العزيز آل سعود ملكا عليها وذلك اعتبارا من ٢٢ سبتمبر عام ١٩٣٢.

وكان الإدريسى عندمــا شعر بفــقدان السلطة على المنطقــة قد حاول القــيام بالعصيان ضــد سلطة الملك عبد العزيز عام ١٩٣١، لكن الملك عبــد العزيز أخمد هذه الثورة، فــفكر الإدريسى فى اللجوء إلى طلب الحــماية من الإمام يحــيى إمام اليــمن الذى أجاره، ومنذ ذلك الوقت بدأ التــوتر بين السعــودية واليمن ونــشوب المعارك مــن وقت لآخر ومنهــا الهجوم اليــمنى على جبــل العرو الذى كان تــابعا للأدارسة والاستيــلاء عليه وقد رأى الملك عبد العزيز أن يتــرك جبل العرو لإمام اليمن، وعلى أن يتفق على تحديد الحدود بينهما.

وفى ١٥ ديسمبر ١٩٣١ وقعت معاهدة صداقة بين الملك عبد العزيز والإمام يحيى تضــمنت أن تكون معاملــة رعايا كل من الدولتين حسب الشــرع، وضرورة تسليم المجرمين السياسيين، مــع احتفاظ كل طرف بما تحت يده من الأراضى وعدم الاعتداء على أملاك الطرف الآخر.

ولكن التوتر استــمر بعد ذلك مع استــمرار الإدريسى لاجئا لليمن وســاعيا لإثارة الفتن والمشــكلات فى المنطقــة بمســاعــدة من الــيــمن مما أدى إلى حــدوث المواجهات العسكرية بين اليمن والسعودية التى انتهت بمعاهدة الطائف فى ١٩ مايو ١٩٣٤ بين كل من المملكة العــربية السعوديــة واليمن وخصوصــا بعد إعلان قــيام المملكة العربية الــسعودية فى عام ١٩٣٢ الذى تزامن مع إعلان الملك عــبد العزيز رسميا ضم إمارة عسير بشقيها الشرقى الذى كان يحكمه آل عائض بتفويض مباشر من الملك عبد العزيز، والجنوبى الغربى الذى كــانت ولايته جزئيا تابعة للأدارسة. وقــد كان لذلك أثره لدى اليــمنيين الذين رأوا أن فى ذلك تعــديا على أرض تدين بالولاء لهم، كما أنهم يعدونها جزءا أساسيا من اليمن.

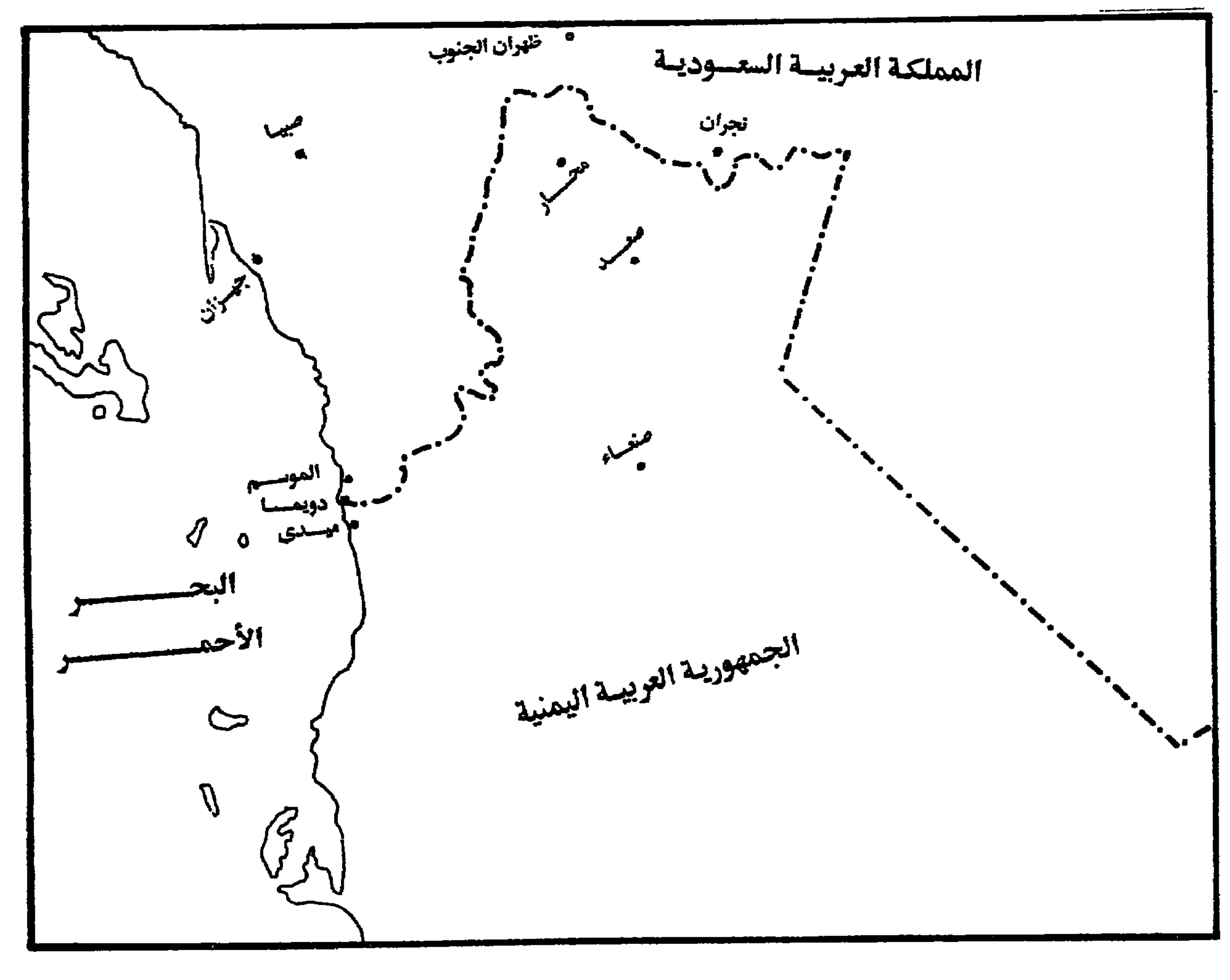
وقد جاء فى المادة الثانية من معاهدة الطائف لعام ١٩٣٤ اعترافا متبادلا باستقلال كل طرف، وأن يسقط حق كل طرف فى المطالبة بأى جزء لا يدخل فى إطار الاتفاقية المشار إليها.

كما تضمنت المادة الرابعة من الاتفاقية تحديد الحدود بين السعودية واليمن كما فى (شكل ٢٥) على الوجه التالى[1]:

«خط الحدود الذى يفصل بين بلاد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين موضح بالتفصيل الكافى فيما يلى، ويعتبر هذا الخط خطا فاصلا قطعيا بين البلاد التى تخضع لكل منهما:

يبدأ خط الحدود بين المملكتين اعتبارا من النقطة الفاصلة بين «ميدى» و«الموسم» على ساحل البحر الأحمر إلى جبال تهامة فى الجهة الشرقية، ثم يرجع شمالا إلى أن ينتهى إلى الحدود الغربية الشمالية التى بين «بنى جماعة» ومن يقابلهم من جهة الغرب والشمال ثم ينحرف إلى جهة الشرق إلى أن ينتهى إلى ما بين حدود «نقعة» و«وعار» التابعتين لقبيلة «وائلة» وبين حدود «يام» ثم ينحرف إلى أن يبلغ مضيق «مروان» و«عقبة رفادة»، ثم ينحرف إلى جهة الشرق حتى ينتهى من جهة الشرق إلى أطراف الحدود بين من عدا «يام» من «همدان بن زيد وائلى» وغيره وبين «يام» فكل ما عن يمين الخط المذكور الصاعد من النقطة المذكورة التى على ساحل البحر إلى منتهى الحدود فى جميع جهات الجبال فهو من المملكة اليمانية، وكل ما هو عن يسار الخط المذكور فهو من المملكة العربية السعودية، فما هو فى جهة اليمين المذكورة هو «ميدى» و«حرض» وبعض قبيلة «الحرث» و«الير» وجبال «الظاهر» و«شذا» و«الضيعة» وبعض «العبادل» وجميع بلاد وجبال «رازح» و«منبه» مع «عرو آل مشيخ» وجميع بلاد وجبال «بنى جماعة» و«سحار الشام يباد» وما يليها ومحل «مريصعة» من سحار الشام وعموم «سحار» و«نقعة» و«وعار» وعموم «وائلة» وكذا الفرع مع «عقبة نهوقة» وعموم من عدا «يام» و«وادعة ظهران» من «همدان بن زيد» هؤلاء المذكورين وبلادهم بحدودها المعلومة، وكل ما هو بين الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر اسمه، مما كان مرتبطا ارتباطا فعليا أو تحت ثبوت يد المملكة اليمانية قبل سنة ١٣٥٢ هـ، كل ذلك هو فى جهة اليمين فهو من

(١) نقلا عن صالح عون هاشم الغامدى مرجع سابق



شكل (٢٥) الحدود السعودية – اليمنية

المملكة اليمانيـة، وما هو فى جهة اليسار المذكـورة وهو «الموسم» و«وعلان» وأكثر «الحرث» و«الخوبة» و«الجابرى» وأكثر «العبـادل» وجميع «فيفا» و«بنى مالك» و«بنى حريض» و«آل تليد» و«قحطان» و«ظهران وادعة» وجميع «وادعة ظهران» مع مضيق «مروان» و«عقبـة رفادة» وما خلفهما من جهة الشـرق والشمال من «يام» و«نجران» و«الحضـن» و«زور وادعة» وسـائر من هو فى نجران من «وائلة» وكل مـا هو تحت «عقبـة نهوقة» إلى أطراف نجران ويام من جهـة الشرق، هؤلاء المذكورون وبلادهم بحدودها المعلومة، وكل ما هو بين الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر اسمه مما كان مـرتبطا ارتبـاطا فعليـا أو تحت ثبوت يد المملكة العـربية السـعودية قـبل سنة ١٣٥٢هـ كل ذلك هو فى جـهـة يسـار الخط المذكـور فهـو من المملكة العـربيـة السعـودية، وما ذكر من يام ونجـران و«الحضن» و«زور وادعـة» وسائر من هو فى نجران من وائلة، فهو بناء على ما كـان من تحكيم جلالة الإمام يحيى لجلالة الملك عبد العزيز فى «يام» والحكم من جلالة الملك عبد العـزيز بأن جميعها تتبع المملكة العربية السعودية، وحـيث إن «الحضن» و«زور وادعة» ومن هو من وائلة فى نجران هم من وائلة، ولم يكن دخولهم فى المملكة العربية السعودية إلا لما ذكر، فذلك لا يمنعهم ولا يمنع إخـوانهم وائلة من التمتع بالصـلات والمواصلات والتعاون المعـتاد والمتعـارف به. ثم يمتد هذا الخط من نهاية الحـدود المذكورة آنفا بين أطراف قـبائل المملكة العربية السعودية وأطراف من عـدا «يام» من «همدان بن زيد» وسائر قبائل اليمن، فللمملكة اليمانية كل الأطراف والبـلاد اليمانية إلى منتهى حدود اليمن من جمـيع الجهـات، وللمـملكة العربيـة السعـودية كل الأطراف والبلاد إلى منتـهى حدودها من جـميع الجهـات، وكل ما ذكر فى هذه المادة من نقط شـمال وجنوب وشرق وغرب فهو باعـتبار كثرة اتجاه ميل خط الحدود فـى اتجاه الجهات المذكورة، وكثيـرا ما يميل لتداخل ما إلـى كل من المملكتين. أما تعيين وتثبـيت الخط المذكور وتمييز القبائل وتحديد ديارها على أكمل الوجوه، فيكون إجراؤه بواسطة هيئة مؤلفة من عدد متساو من الفريقين بصورة ودية أخوية بدون حيف بحسب العرف والعادة الثابتة عند القبائل.

كمـا تضمنت المادة الخامـسة تعهد الطرفين بعـدم إقامة أى بناء مـحصن فى مسافة خمسة كيلو مترات على جانبى الحدود، وتضمنت المادة الثامنة عدم استخدام

القوة لحل المشكلات بينهما سواء كانت بسبب هذه المعاهدة أو تفسير موادها، ويمكن الرجوع إلى التحكيم فى حالة عدم الاتفاق.

وقد حددت المادة ٢٢ من هذه الاتفاقية أن تكون مدتها عشرين عاما هجريا قابلة للتجديد أو التعديل خلال الستة أشهر السابقة لتاريخ انتهائها، وإذا لم تجدد أو تعدل تظل سارية المفعول.

وبعد توقيع هذه الاتفاقية تم تشكيل لجنة خاصة قامت بتعيين مواقع الحدود ووضع العلامات التى بلغ عددها ٢٤٠ عمودا على امتداد الخط الممتد من بين ميدى على الجانب السعودى والموسم فى الجانب اليمنى إلى حافة الربع الخالى.

ولم تثر أى خلافات بين الجانبين نحو تجديد الاتفاقية فى نهاية الفترة الأولى عام ١٩٥٤، أو الفترة الثانية عام ١٩٧٤، بل صدر بيان مشترك عقب زيارة رئيس وزراء اليمن القاضى عبد الله أحمد الحجرى للسعودية جاء فيه: «اتفاق الجانبين التام على اعتبار الحدود بين الدولتين حدودا فاصلة بصفة نهائية ودائمة كما ورد باتفاقية الطائف».

وقد اعتبرت السعودية أن ذلك البيان يعد اعترافا نهائيا بتثبيت الحدود المبينة بالاتفاقية، بينما ترى اليمن أن هذا البيان لا يشكل حقوقا وإنما يعد مجرد بيان صحفى ولا يعد اعترافا بديمومة الحدود، وبالتالى فإن هذا البيان لا يلغى حق اليمن فى المطالبة بتعديل الاتفاقية فى فترة التجديد كل ٢٠ سنة.

وكل من الدولتين يعتمد على مفاهيم تاريخية حول هذه الحدود، فمن وجهة نظر السعودية: أن إمارة الأدارسة بشقيها الشرقى والجنوب الغربى كانت تدين بالولاء لأمراء الدرعية منذ قيام الدولة السعودية الأولى فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر (١٧٤٥ ـ ١٨١٨)، وأن ما حدث بعد ذلك سواء من ناحية توقيع الاتفاقيات مع آل عائض أو الأدارسة حكام هذه المنطقة أو إعلان الضم الرسمى لإمارة عسير كجزء من السعودية إنما كان أمرا طبيعيا يتفق مع الحقائق التاريخية.

أما اليمن فإنها ترى من ناحيتها أن عسير من الناحية الطبيعية تعد جزءا من اليمن كما جاء فى كتاب الجغرافيين، كما ترى أن الأدارسة قد اغتصبوا الحكم فى

الإمــارة وأن من سبــقوهــم وحكمــوا هذه المنطقة كــانوا على صلة بحكام اليــمن، وكانوا يعتــمدون على حمايتــهم، بل كانوا أحيانا يحكمونهــا باسم حكام صنعاء، وبذلك فإنهم يرون أن الجزء الأكــبر من عسير (نجــران ومرتفعات عســير) جزء من المخلاف السليمانى التابع تاريخيا لحكام صنعاء، وبذلك فإن ما ورد باتفاقية الطائف يعد تنازلا من الإمام يحيى عن أراضى يمانية، وأنها أعطيت للسعودية لرعايتها لمدة عشرين عاما قابلة للتجديد.

ولكن واقع الأمر أن اتفاقيــة الطائف تعد كغيرها من الاتفاقــات الدولية فقد أصبح لها حجيتها القانونية قبل أى حجج أخرى سواء كانت تاريخية أو غير ذلك، وبذلك تصــبح مســألة الحدود بين الدولتين مــرتبطة بشــقين: أحدهمــا ما تناولتــه الاتفاقيــة بالفعل وهذا متفــق عليه فى ضوء هذه الاتفاقــية. أما الثانى فــهو ما لم تتناوله الاتفاقيــة وهو الذى يمثل الخط الممتد من آخر نقطة تناولتها اتفــاقية الطائف والنقطة التى تلتقى عندها حدود اليمن مع كل من السعودية وعمان.

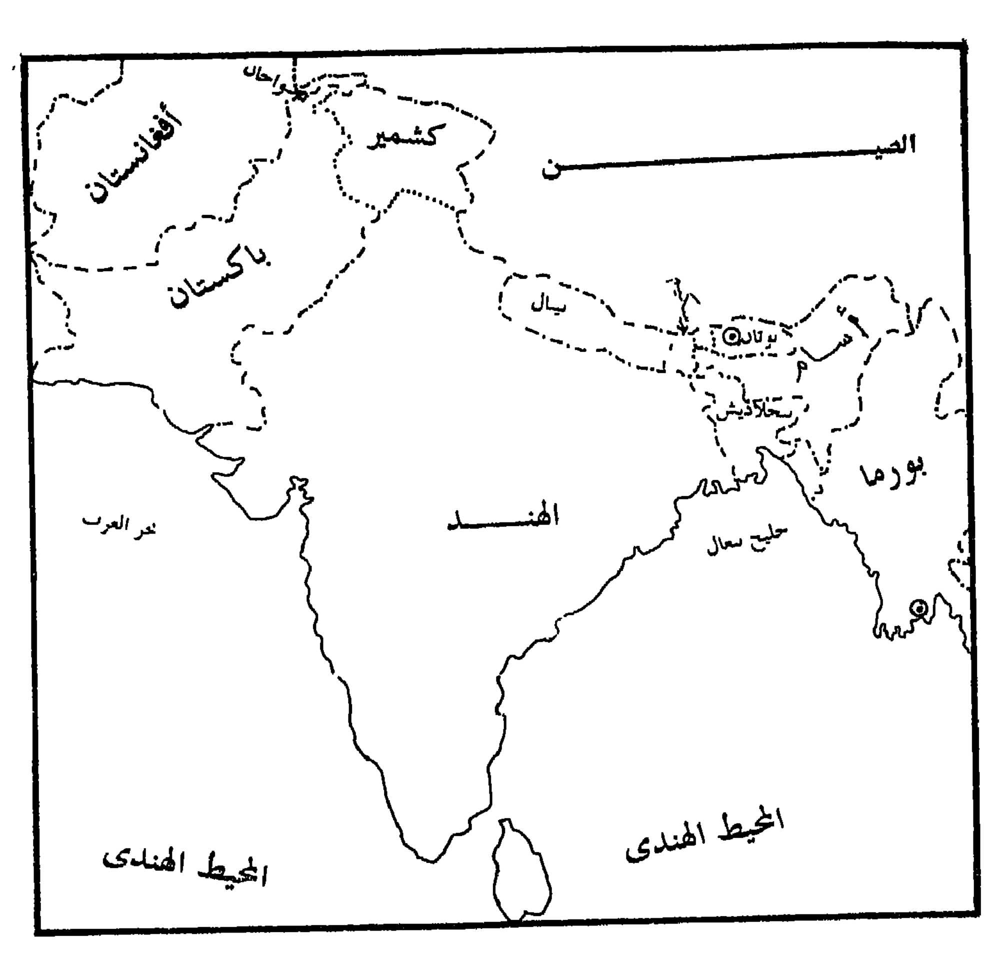
وبعد قــيام الوحدة اليمنيــة برز الاهتمام بتســوية موضوع الحدود الســعودية اليمنية، وقــد ساعد على ذلك احتــمال وجود البترول فى منطــقة الحدود التى لم تخطط بين البلدين، ومــا يمكن أن يثيره هذا من مــشكلات. كما أبدت الســعودية أيضا رغبتها فى تسوية هذا الموضوع، وقد مهدت الرغبة من الجانبين إلى عقد أول اجتماع لممثلى الطرفين فى جنيف فى يوليــة عام ١٩٩٢ بين وزير المعارف السعودى ووزير الدولة للشئون الخارجيــة اليمنى اتفقا فيه على عقد اجتــماع للخبراء لبحث تفاصــيل هذا الموضوع. وقد تتــابعت اجتماعــات الخبراء فى هذا الخــصوص، ثم تبعتها اجتماعات على مستوى القمة بين الدولتين فى عام ١٩٩٥ انتهت إلى تشكيل لجان بينــهما تعــمل على حل مشكلة الحــدود بين الدولتين فى إطار حــسن الجوار والإبقاء على العلاقة الطيبة بينهما.

٤ ـ مشكلة كشمير:

تقع كشمــير فى شمال غــربى الهند، وتنحصر بين الهند وباكــستان والصين وأفغانستان، وتبلغ مــساحتها نحو ٨٥ ألف ميل مربع. وتتميــز بأنها منطقة جبلية مرتفعــة تنقسم فيها جبــال الهملايا إلى ثلاثة أقسام: سلسلة خــارجية، ووسطى،

وداخلية، وتضم هذه السلاسل منطقتين منخفضتين هما وادى كشمير وسهل جامو. ويتراوح ارتفاعها بشكل عـام بين ألف وألفى متر من الجنوب الغربى إلى سلاسل كراكورام فى الشمال حيث يصل الارتفاع إلى نحو ثلاثة آلاف متر (شكل ٢٦).

وقد اشتهرت ولاية كـشمير فى فترة الاستعمـار البريطانى بأنها كانت مكانا مناسبا لقضـاء أجازاتهم الصيفية هرويا من شـدة الحرارة وغزارة الأمطار فى الهند حيث تغطى مـساحات كبيـرة من كشميـر بالغابات الطبيعـية كما تتـمتع بمناظرها الجميلة التى تجذب إليها السياحة.



شكل (٢٦) مشكلة كشمير

ويرجع النزاع بين الهند وباكستان على كشمير إلى أغسطس عام ١٩٤٧، وإلى ما قامت به بريطانيا وقت أن كانت الهند بمفهومها الواسع تحت السيطرة البريطانية. فقد قامت بريطانيا بتقسيم الهند إلى قسمين رئيسيين فى أغسطس عام ١٩٤٧ هما: جمهورية الهند وتضم الأغلبية الهندوسية، والثانية الباكستان التى تضم الأغلبية المسلمة. وفى نفس الوقت قسمت الباكستان إلى قسمين: باكستان الشرقية وباكستان الغربية. وقد ترك للإمارات الحرية فى أن تستقل أو أن تنضم إلى أى من الدولتين (الهند أو باكستان).

ورغم أن الديانة السائدة فى كشمير هى الإسلام، لكن السلطة الحاكمة كانت هندوسية، ولذلك فإن حاكم كشمير لم يكن يرغب فى الانضمام إلى أى من الدولتين فى البداية وآثر أن يبقى بعيدا عن الصراع بين الهند وباكستان.

ونظرا لأن الغالبية العظمى من سكان كشمير من المسلمين ولأن تقسيم شبه القارة الهندية تم على أساس دينى، فقد بدأت الثورة الداخلية فى كشمير ضد الهندوس، فاستعان حاكم كشمير (المهراجا) بالهند التى أسرعت بالتدخل بجيوشها فى كشمير لمساعدته، ثم تدخلت باكستان لمساعدة الشعب، واستمر القتال بين الهند وباكستان لنحو عام إلى أن توقف فى يناير عام ١٩٤٩ بعد أن تدخلت الأمم المتحدة وقسمت كشمير على أساس خط وقف إطلاق النار إلى قسمين، أحدهما يضم نحو ثلثى كشمير أصبح تحت الإدارة الهندية ويضم معظم سكان كشمير.

وظل هذا التقسيم قائما والنزاع مستمرا رغم كل الجهود التى بذلت لتسوية النزاع بينهما حيث لكل دولة حجج تعتمد عليها فى المطالبة بكشمير.

فباكستان ترى أن معظم سكان كشمير من المسلمين، كما أن هناك اتفاقا فى اللغة والعادات والتقاليد والأصول العرقية والثقافة، وكذلك لارتباط باكستان بكشمير بشبكة من الطرق وبخطوط للسكك الحديدية، وبذلك فإن توجهها التجارى نحو باكستان. كما تشترك باكستان بحدود سياسية مع كشمير أطول من مثيلتها مع الهند، ولأن أعالى نهر السند وروافده يمران فى كشمير، وانضمام كشمير إلى الهند قد يحمل الهند على التحكم فى مياه نهر السند التى تعد غاية فى الأهمية بالنسبة لباكستان. كما تعد كشمير دولة حاجزة بالنسبة لباكستان ضد أى

عدوان خارجى نظرا لأنها منطقة جبلية تعوق أى تقدم لجيوش معادية لها، وفى حالة انضمامها للهند تصبح باكستان محاطة بالهند من الشمال ومن الشرق وفى هذا خطر عليها.

أما الهند فتستند فى مطالبتها بكشمير على أن حكومة كشمير هى التى طلبت منها التدخل رسميا فى عام ١٩٤٧، كما أن الحكومة الهندية قامت بالكثير من مشروعات التنمية بكشمير منذ احتلالها وأنشأت شبكة للطرق واستصلحت الكثير من الأراضى، وترى أن من مصلحة كشمير الانضمام إلى الهند، وأن من حقها حماية الهندوس فى كشمير، كما أن موضوع مياه نهر السند التى تخشى باكستان من تحكم الهند فيها يمكن الاتفاق عليها دوليا، وهناك اتفاقية فعلية لتقسيم مياه نهر السند بين الهند وباكستان على أساس أن نصيب الهند ٢٠ ٪ وباكستان ٨٠ ٪، كما أن هناك شبكة للرى لنحو ٣٠ مليون فدان قبل التقسيم قسمها الوضع الجديد على أساس الثلثين لباكستان والثلث للهند.

وقد ظهرت اقتراحات لحل هذه المشكلة من قِبَل الأمم المتحدة على أساس وقف إطلاق النار وتحديد خط لوقف إطلاق النار، وتجريد كشمير من السلاح وسحب القوات المتحاربة إلى مواقعها قبل بدء القتال، ثم إجراء استفتاء محايد تحت إشراف الأمم المتحدة لتقرير المصير على أساس إما الاستقلال عن الدولتين أو الانضمام لإحداهما.

وهناك افتراح آخر بأن تضم الأجزاء ذات الغالبية الهندوسية والبوذية للهند وينضم الباقى لباكستان، أو ضم كل جزء من كشمير بعد وقف القتال إلى الدولة التى تسيطر عليه، وهذا ما قامت به الهند فعلا من جانبها عندما أعلنت فى عام ١٩٥٧ ضم الجزء الذى تحت سيطرتها إليها رسميا، وبدأت فى إجراء التغييرات والخدمات تمهيدا لدمجه فى الهند مما زاد المشكلة تعقيدا.

ورغم موافقة الهند في البداية على قرار الأمم المتحدة الذى يقضى بإجراء الاستفتاء فى كشمير، إلا أنها تقف أمام هذا الاستفتاء، إذ إنها تصر على أنها صاحبة الحق فى كشمير، وحتى لا يكون ذلك مبررا لإمارات أخرى تسعى للانفصال عن الهند أسوة بكشمير، وبذلك تتفتت الدولة. وهذا ما تعارضه باكستان معارضة شديدة.

وتكررت الاشتباكات بين الهند وباكستان أكثر من مرة وما زالت، وأدى ذلك إلى توغل جيوش كل دولة منهما فى أراضى الدولة الأخرى إلى أن تدخلت الأمم المتحدة وقررت سحب القوات ووقف القتال والعمل على حل المشكلة سلميا. كما بذلت الكثير من الوساطات لكن دون جدوى، وواقع الأمر أن حل مشكلة كشمير لا يمكن أن يتم إلا بحق تقرير المصير،أو أن يتم تقسيمها على أساس دينى كما تم عند تقسيم شبه القارة الهندية بين كل من الهند وباكستان.

٥ ـ مشكلة الحدود بين الصين والهند:

تعد الصين والهند من أكبر دول قارة آسيا مساحة وسكانا، ولذلك فإن من الطبيعى لتجاور مثل هاتين الدولتين أن تصطدم مصلحة كل منهما لمواجهة حاجة سكانهما، وللتباين الواضح بينهما، والتطور السياسى الذى تتميز به كل من الدولتين رغم التشابه فى كونهما متميزتين بحضارات قديمة.

وقد خضعت الدولتان خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لسيطرة القوى الاستعمارية. فقد كانت الهند تحت السيطرة المباشرة لبريطانيا، بينما كانت الصين تحت نفوذ القوى الأوربية بطريق غير مباشر.

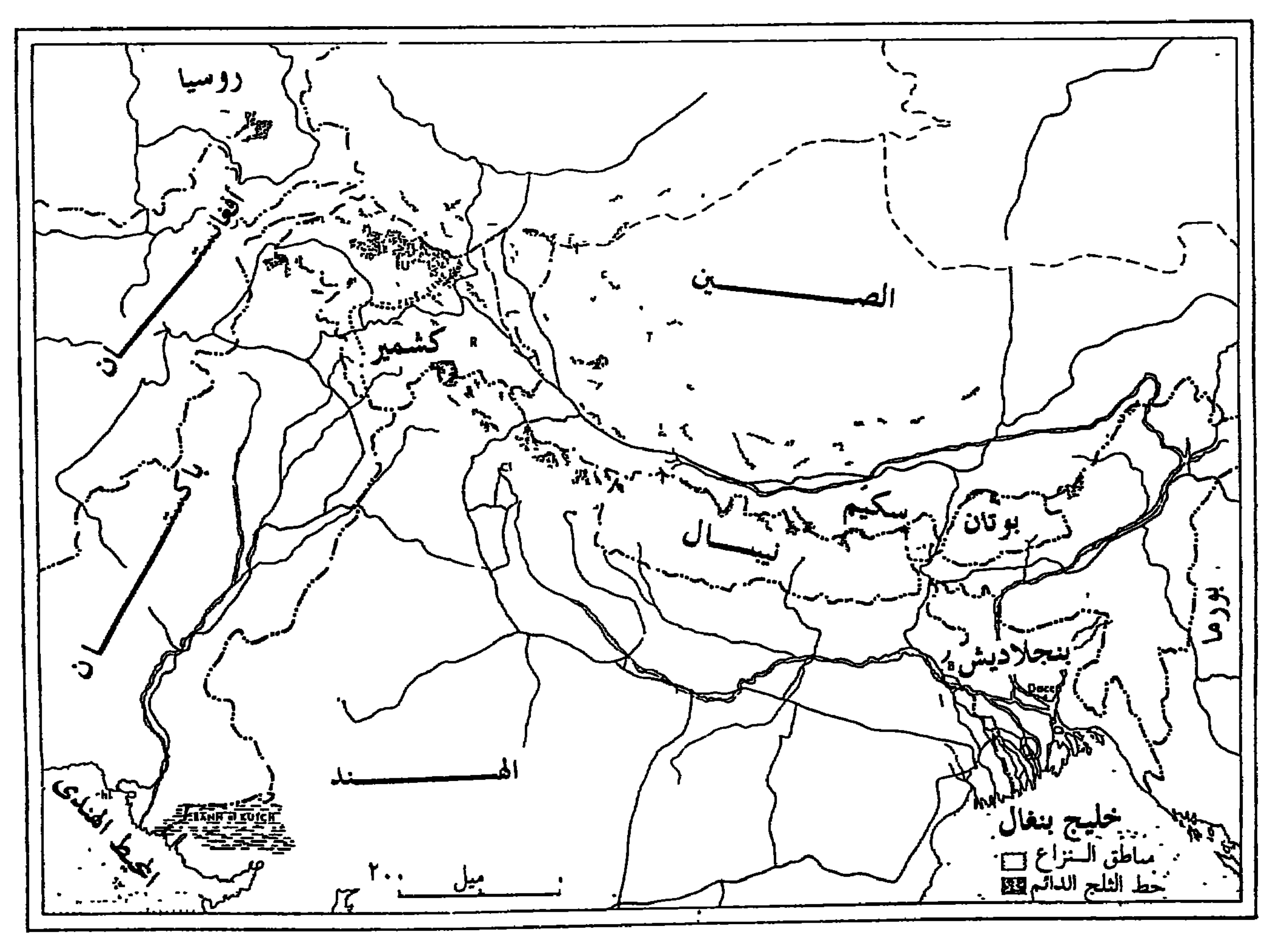
ورغم معاناة كل منهما من السيطرة الأجنبية التى كان من المفروض أن تفرض عليهما التعاون للتخلص منها، إلا أن النزاع بينهما نشب أخيرا حول الحدود السياسية بينهما، ثم تطور إلى حرب بينهما فى عام ١٩٦٢.

ولم تكن الهند أو الصين سببا مباشرا فى خلق هذا النزاع بسبب الحدود، وإنما جاء نتيجة للسلوك السياسى الذى اتبعته كل من القوى الاستعمارية البريطانية فى الهند من ناحية، وبين حكومات المانشو والجمهورية الصينية المنهارة من ناحية أخرى.

والحدود السياسية المتنازع عليها بين الدولتين تمتد لمسافة ٢٢٠٠ ميل (شكل ٢٧) وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ ـ القطاع الغربى: ويمتد لمسافة ١١٠ أميال، ويتضمن الحدود المشتركة بين كشمير من جهة وإقليم سينكيانج (التركستان الصينية) والتبت من جهة أخرى.

شكل (٢٧) مشكلة الحدود بين الهند والصين



والمنطقة الحدودية المتنازع عليها فى هذا القطاع تبلغ مساحتها ١٥٠٠٠ ميل مربع وتنقسم إلى قسمين: الأول منهما يتعلق بالجزء الواقع فى الجهة الشرقية من إقليم لاداخ المجاور لكشمير، أما الجزء الثانى من منطقة النزاع فهو الذى تشترك فيه منطقة شرق البنجاب فى حدودها مع التبت وخصوصا قرب شوشول ودمشوك التى تقع على نهر السند.

ب ـ **القطاع الأوسط**: ويمتد هذا القطاع لمسافة ٤٠٠ ميل على امتداد جبال الهملايا ابتداء من نهر سوتلج Sutlij حتى حدود نيبال. ومناطق النزاع فى هذا القطاع هى منطقة باراهوتى قرب ممر شيبكى Shipki ومساحتها نحو ٢٠٠ ميل مربع.

جـ ـ **القطاع الشرقى**: ويعد هذا القطاع من أكبر القطاعات المتنازع عليها بين الصين والهند، فهو يمتد عبر سلاسل الهملايا لمسافة نحو ٧٠٠ ميل ما بين دولة بوتان Bhutan وبورما Burma. وقد ثبتت الحدود بين الصين والهند فى هذا القطاع سابقا على أساس خط مكماهون، إلا أن الصين لم تعترف بهذا الحد وتطالب بإعادة النظر فى هذه الحدود بحيث يصبح جزءا من هذه الجبال داخل الحدود الصينية.

ومن المشكلات الطبيعية فى منطقة الحدود بين الهند والصين وقوع خط تقسيم المياه بين حوض نهر السند ونهر تاريم فى سينكيانج فى أقصى شمال ولاية جامو Jamu وكشمير، أى فى الطرف الغربى من سلسلة جبال كراكورام Kara - Koram عند التقاء الباكستان بالصين. ورغم وجود هذه الحدود كفواصل بين أفغانستان فى الغرب حتى ممر كراكورام فى الشرق طوال النصف الأول من القرن العشرين إلا أنها لم تشكل حدودا سياسية معترفا بها من قبل الطرفين.

أما إلى الشرق من المرتفعات الجبلية الشمالية من الهند فيصعب تمييز الحد الفاصل بوضوح بين مرتفعات كشمير وبين امتدادها شرقا حتى التبت. فليس هناك حاجز جبلى واضح للفصل، وإنما توجد حافات لبعض المرتفعات التى تشكل فى مجموعها هضبة التبت الواسعة التى تتراوح فى ارتفاعها بين ١٢، ١٥ ألف قدم فوق قمم المرتفعات المجاورة، بينما توجد السهول الهندية أسفل هذه القمم.

وللانتقال بين التبت والسهول الهندية لابد من اجتياز سلاسل الهملايا المعقدة لأن نطاقها مقطع إلى عدد كبير من الخوانق ذات المجارى المائية الممتدة عبر الهملايا باتجاه الجنوب حتى سهول الهند.

أما بالنسبة لسكان مناطق الحدود فإنهم يتكونون من شعوب خليطة ومجموعات متداخلة. فعلى الرغم من وجود سلاسل جبال الهملايا كحاجز بين الصين والهند، إلا أنه أمكن عبر مسالكها الضيقة مرور مجموعات صغيرة ذهابا وإيابا من كل منهما، مما أدى إلى الاندماج بين شعوب المنطقة، كما يبدو من انتقال جزء كبير من سكان نيبال واستقرارهم فى السهول. كما استقر جزء منهم فى جنوب دولة بوتان مكونين أقلية ذات نفوذ بالإضافة إلى أقلية أخري في الهند. كما انتقلت من التبت مجموعات مغولية الأصل إلى إقليم لا داخ المتنازع عليه، وإلى القطاع الأوسط على امتداد الهملايا، وكما انتقلت من التبت عناصر تبتية الأصل إلى الطرف الشرقى من نيبال.

ولذلك فإن حركة السكان هذه أدت إلى تعقيد فى التركيب السكانى فى مناطق الحدود مما أدى إلى اختلاف فى الولاء الوطنى للسكان، ولذلك أصبح تخطيط حدود سياسية فاصلة بين هذه المجموعات غير واضحة المعالم يعد أمرا صعبا، إذ من المؤكد أن تخطيط حدود سياسية فى مثل هذه المناطق سيواجه بردود أفعال من قِبَل سكان هذه المناطق نظرا للعلاقات المتشابكة بينهم كما يحدث بالنسبة للقبائل العربية فى صحارى الوطن العربى.

وقد أسهمت بريطانيا بدور كبير فى خلق مشكلات الحدود بين الهند والصين وذلك بهدف إيقاف التوغل الروسى (الشيوعى) فى اتجاه الهند، كما كانت إستراتيجية بريطانيا فى الهند تسعى لأن يكون لها نفوذ قوى فى التبت لدرجة يصبح من المستحيل أن تحل أى دولة محلها

ولذلك أصدرت السلطات البريطانية فى الهند فى عام ١٨٩٦ خرائط الحدود الهندية التى أدخلت بموجبها منطقة «أكساى تشين» ضمن الأراضى الهندية مما أثار

الصينيين المقيمين فى مقاطعة سينكيانج، غير أن النزاع الذى كان قائما بين إمارة «هنزا» التى كانت واقعة عند الحدود الشمالية الغربية من كشمير وبين الصين وما يحتمل حدوثه من تدخل روسيا فى هذا الموضوع مما دفع حكومة الهند إلى إعادة النظر فى خرائط الحدود، كما اقترحت إعطاء منطقة «أكساى تشين» وحوض «قرقاش» إلى الصين بشرط أن تعترف الصين بمطالب إمارة هنزا المتعلقة بالجزء الغربى من تاغد ومباش بامير.

ولكن بريطانيا ظلت فى تدخلها فى شئون الأقاليم المجاورة للهند فأوعزت إلى «كيرزون» نائب الملك فى الهند أن يرسل حملة إلى التبت بمجرد سماعها أن «الدلاى لاما» وقع تحت تأثير راهب بوذى روسى الأصل، وأرسلت الحملة فعلا فى عام ١٩٠٤ ودخلت العاصمة «لهاسا» فهرب الدلاى لاما على أثر ذلك إلى منغوليا واستمر بها حتى عام ١٩٠٩ عندما عاد مرة أخرى إلى لهاسا.

وأثناء وجود القوات البريطانية فى التبت عقدت بريطانيا معاهدة مع السلطات المحلية تقضى بإزالة الحواجز الجمركية بين التبت والهند وبعدم السماح للتبت أن تتنازل عن أى جزء من التبت لجهة أجنبية أخرى مما أثار الصين التى دعت الهند للتفاوض معها حول التبت، وأسفر هذا التفاوض عن توقيع معاهدة بين بريطانيا والصين فى عام ١٩٠٦ حول ما يتعلق بالتبت، ثم تبعتها معاهدة أخرى مع روسيا فى عام ١٩٠٧ وفيها اعترفت روسيا بمصالح بريطانيا فى التبت، كما اتفق على عدم الدخول فى أى مفاوضات مع التبت إلا عن طريق الصين.

وفى عام ١٩١٤ عقد مؤتمر فى مدينة «سملا Simla» الهندية بدعوة من الحكومة البريطانية لدراسة المشكلات الحدودية بين الهند والصين، وحضر هذا المؤتمر ممثلون عن بريطانيا والصين والتبت. وقد تقدمت بريطانيا بمشروع يقضى بتقسيم التبت إلى نصفين، أحدهما داخلى تديره الصين، والآخر خارجى يتمتع باستقلال ذاتى، ولكن الصين لم توقع على هذه الاتفاقية نظرا لاعتراضهم على الحدود المخططة بين الصين والتبت. وقد اعترفت اتفاقية سملا ضمنيا بخط مكماهون (ممثل بريطانيا فى المؤتمر) الذى حدد الحدود بين الهند والتبت ابتداء من بوتان باتجاه الشرق، ولكن الصين لم تعترف بهذا الاتفاق واعتبرته غير قانونى نظرا

لانسحابها من المؤتمر قبل التوقيع، واعتبروا أن توقيع التبت لا يعبر إلا عن نفسها فقط، وهذا ما لم تعترف به الصين إطلاقا، وظلت تكافح من أجل مطالبها فى التبت.

ومنذ إعلان الصين قيام جمهورية شيوعية فى عام ١٩٤٩ وهى تؤكد على حقوقها فى حدودها مع الهند، ولذلك أعلنت الصين فى عام ١٩٥٠ رغبتها فى تحرير التبت، ودخلت بقواتها أراضى التبت وأعلنت احتلالها لدولة الدالاى لاما بشكل نهائى، واعترفت الهند بذلك مما سبب نوعا من التقارب بين الصين والهند انتهى بعقد اتفاقية بينهما فى عام ١٩٥٤ تضمن الحقوق التقليدية للصين فى التبت، كما تضمنت هذه الاتفاقية الاحترام المتبادل بين الدولتين وعدم الاعتداء.

ولكن ما لبث هذا الصراع أن بدأ من جديد بين الهند والصين فى عام ١٩٥٧ ولا سيما فى إقليم لاداخ فى القطاع الغربى وذلك عند قيام الصين بإنشاء طريق «إكساى تشين» عبر الأراضى الهندية مما أثار الهند التى تقدمت باحتجاج على هذا التصرف. كما قامت الصين بتهجير عدد كبير من سكانها إلى التبت، وأنشأت شبكة كبيرة من الطرق تمتد من غرب الصين إلى لهاسا عاصمة التبت التى تمر عبر نقاط مهمة على الحدود الهندية. كما قامت بتحويل صادرات التبت إلى أسواقها بدلا من اتجاهها نحو الهند.

وقد لقيت محاولات الصين هذه مقاومة داخلية من سكان التبت انتهت بقيام حرب شاملة بينها وبين الصين فى عام ١٩٥٩، وكان من نتائجها هروب الدالاى لاما وكثيرين من أتباعه إلى بلدة «موسورى» الواقعة أسفل الهملايا شمال شرقى نيودلهى، وقد وجدوا ترحيبا من الهند، كما سمحوا لعدد كبير من سكان التبت بحق اللجوء السياسى إليها.

وقد أدت هذه الأحداث إلى توتر فى العلاقات بين الصين والهند وإلى إثارة موضوعات الحدود بينهما من جديد، وانتهى ذلك بعبور القوات الصينية لخط مكماهون بشكل مفاجئ فى عام ١٩٦٢ طالبة إجراء مباحثات حول القطاع الشرقى واعتباره مشكلة ملحة تتطلب الحل، الأمر الذى لم تقبله الهند. وانتهى الأمر بالصدام المسلح بينهما الذى اتسع نطاقه عند الحدود الشرقية.

ونظرا لعدم تكافؤ القوى بين الهند والصين استطاعت الصين التوغل بقواتها حتى نهايات سهول «براهما بترا» ثم اتسع نطاق الصدام بينهما وخاصة فى منطقة لاداخ، واستطاعت بذلك الصين إجلاء القوات الهندية من معظم نقاط الحدود، واحتلت الصين مساحة نحو ١٥ ألف ميل مربع فى منطقة لاداخ الواقعة فى القطاع الغربى، ولكنها انسحبت من القطاع الشرقى حتى خط مكماهون تجنبا للصراع مع الهند فى هذا القطاع الذى تتفوق فيه قوة الهند على الصين.

وفى عام ١٩٦٢، عقد مؤتمر «كولومبو» بدعوة من دول عدم الانحياز لحل الخلاف بين الهند والصين انتهى إلى ما يلى:

أ - فى القطاع الحدودى الغربى تنسحب القوات الصينية لمسافة ٢٠ كم من مواقعها العسكرية، وعلى أن تحتفظ الحكومة الهندية بمواقعها، وتصبح المنطقة التى انسحبت منها الصين منطقة منزوعة السلاح تدار من اتفاق بين الطرفين.

ب - فى قطاع الحدود الشرقية يبقى خط السيطرة الفعلية بمثابة خط وقف إطلاق النار بين الدولتين. أما المناطق الأخرى فى هذا القطاع فتتم تسويتها بمباحثات ثنائية بين كل منهما.

جـ - فى القطاع الأوسط تحل المشكلات المتعلقة بالحدود فى هذا القطاع بالطرق السلمية بينهما.

ولكن الصين عادت لتطالب الهند بمطالبها الإقليمية فى القطاع الشرقى الذى يقع جنوب خط مكماهون، ويرجع ذلك لاختلاف التوازن العسكرى بينهما بعد قيام الصين بتفجيرها النووى فى عام ١٩٦٤، إلا أن ذلك دفع الهند إلى السعى نحو بناء قوتها النووية لمواجهة الصين والذى انتهى بقيام الهند بتفجيرها النووى عام ١٩٧٥ مما دفع الصين إلى الإعلان عن استعدادها للتفاوض مع الهند فى كل مشكلات الحدود.

وقد تأثر الصراع بين الهند والصين بالتوازن الدولى الذى كان سائدا قبل تفكك الاتحاد السوفيتى. ولكن مشكلة الحدود لم تحل حلا نهائيا حتى الآن رغم الهدوء النسبى السائد بين الدولتين فى مناطق الحدود.

رابعا ـ من مشكلات الحدود السياسية فى أوربا.

مشكلات الحدود الألمانية:

١ ـ الحدود الألمانية البولندية:

لقد اقتطعت أجزاء من ألمانيا بعد هزيمتها ووصلت بالحدود إلى ما كانت عليه تقريبا فى عام ١٧٧٢، وكان تحديد الحدود فى المنطقة القريبة من بحر البلطيق صعبا لأن أغلبية السكان من الألمان. ولكن بولند طلبت بأن يكون لها منفذ على بحر البلطيق. وأدى هذا إلى فصل بروسيا الشرقية عن بقية الوطن الألمانى وذلك بخلق الممر البولندى (ممر دانزج) بين بروسيا الشرقية وألمانيا، وتحويل ميناء دانزج الذى يسكنه الألمان إلى ميناء آخر تحت إدارة عصبة الأمم.

وقد كان ذلك سببا مباشرا فى فصل السكان من البروتستانت فى ألمانيا عن بولند الكاثوليكية. وإلى الشمال الشرقى من روسيا الشرقية ألحقت منطقة ممل الساحلية التى يتكلم سكانها الألمانية بلتوانيا. وقد ظل سكان دانزج (٤٠٠ ألف نسمة) على ولائهم لألمانيا، كما استمروا يطالبون بالعودة إليها.

وقد أقامت بولند ميناء آخر لها (جدينيا) منذ عام ١٩٢١ لشعورها بعداء سكان دانزج لها، وقد ترتب على إنشاء الميناء الجديد توقف الحركة التجارية لميناء دانزج وإصابته بالركود الأمر الذى كان سببا واضحا فى أن يصبح مركزا هاما من مراكز الحزب النارى فى الثلاثينات.

وقد طالب سكان دانزج بعودة المنطقة لألمانيا الأم، واستغل هتلر ذلك فبدأ يدعو إلى عودة الممر والميناء إلى ألمانيا.

ومنذ بداية الحرب العالمية الثانية احتل الألمان هذه المناطق بالإضافة إلى غرب بولند، ولكن أثناء الحرب العالمية الثانية طرد الروس الألمان من هذه الأراضى أثناء تقدمهم نحو الغرب، ومن ثم امتدت الحدود البولندية نحو الغرب أكثر مما كانت عليه قبل غزو هتلر عام ١٩٣٩.

٢ ـ الحدود الألمانية الدانمركية:

تتضمن مـشكلة الحدود الألمانية الدانمركـية بعد الحرب العالميـة الأولى منطقة شلزڤيج التى اغتصـبها الألمان من الدانمرك عام ١٨٦٤. وقد شجـعت ألمانيا هجرة الألمان إليها والتوطن فيـها بغية تغيير تكوينها عام ١٩١٩ عـما كان عليه الحال فى منتصف القرن التاسع عشر حتى ولو اعتبرت عصبة الأمم أن ادعاء الدانمرك ضعيف بحيث لا يـدعو الحال إلى إجـراء استـفتاء. ولكن تم إجـراء استـفتاء فـى القسم الشمالى من شلزڤيج، وقد صوت سكان هذا القسم لصالح الدانمرك بنسبة ٣: ١، بينما صوت الجزء الجنوبى لصالح ألمانيا.

ورغم احتـجاج الدانمرك فقد قـسمت شلزڤيج إلى قسـمين. وعندمـا احتل الألمان الدانمرك عام ١٩٤٠ ضم القسم الشمالى إلى ألمانيا، ولكن الدانمرك استعادته بعد هزيمة ألمانيا فى الحرب مرة أخرى.

والواقع أن الحد السياسى فى هذه المـنطقة المتجانسة التى يعمل أهلها جـميعا بالزراعة لهو من الصعوبة بمكان. وقد تنشأ فى المستقبل مشكلة حدود بين الدولتين فى هذا القسم.

٣ ـ الحدود الألمانية البلچيكية:

وتظهر مشكلة «بوبين وملميدى» وهما بقعتـان صغيرتان شمال هضبة الأردن Arden، وفيها تنحدر الأرض نحو نهر الميز. وقد سيطرت بروسيا على هذه المنطقة عام ١٧٥١، ورغم أن معظم السكان يتكلمون اللغة الفرنسية إلا أنه بعد مرور نحو قرن من الزمان تعـرضت فيه هذه المنطقة لحـملة تهجير لصـبغهم بالصبـغة الألمانية لدرجـة أن الناطقين بالفـرنسيـة انخفـضت نسـبتـهم إلى نحـو ١٥ ٪ من السكان ومعظمهم من ملميدى.

وقد استفاد الألمان من طبيعـة أرض المنطقة المنحدرة نحو بلچيكا فى الزحف والسيطرة على المنطقة الغـربية من بلچيكا، ولذلك انتزعت منها المنطقـتين وضمتا إلى بلچيكا بعد الحرب العالمية الثانية.

٤ ـ الحدود الألمانية الفرنسية:

ويعد إقليم السار مثار نزاع بين فرنسا وألمانيا استمر لفترة طويلة. وقد كان حوض السار على امتداد تاريخ ألمانيا فيما عدا فترات قصيرة خلال حكم لويس الرابع عشر ونابليون عندما كان فيهما جزءا من فرنسا، ومعظم سكان إقليم السار من الألمان.

وتأتى أهمية إقليم السار الإستراتيچية فى أنه يؤدى إلى بوابة اللورين أى إلى ممر سهلى منخفض بين ألمانيا وفرنسا، كما تضيف أهميته الاقتصادية أهمية أخرى إلى جانب موقعه الإستراتيچى، وذلك لأنه يحتوى على مناجم غنية بالفحم مما أدى إلى قيام مصانع الصلب. كما يمثل الإقليم حلقة وصل اقتصادية بين فرنسا الغنية بالحديد وألمانيا الغنية بالفحم. فمعظم فحم السار الذى يختلط بفحم الرور البيتومينى يستعمل فى صهر حديد اللورين الفرنسى، كما يستكمل السار حاجته من المواد الغذائية من الإلزاس واللورين المجاورين.

وقد طالبت فرنسا بإقليم السار فى مؤتمر «ڤرساى» لتقليل قوة ألمانيا الاقتصادية كتعويض لها عن حقول الفحم الفرنسية فى الشمال الشرقى ضمن البلاد التى دمرها الألمان أثناء الحرب، وبالتالى لا يمكن لفرنسا المحافظة على نموها الصناعى بدون أرصدة فحمية، ولذلك اقتطعت مساحة نحو ٧٣٠ كم^{٢} من إقليم السار ووضع تحت إدارة فرنسا فى التسوية النهائية عام ١٩٢٠ لمدة خمسة عشر عاما، ومنحت فرنسا حق استغلال هذه الحقول طوال هذه الفترة.

وهنا تظهر عدة مسائل فى مشكلة السار بعد الحرب العالمية الأولى أولها: هل من الحق فصل إقليم يكون جزءا متكاملا من إقليم آخر لتضعف الوحدة السياسية؟ والثانى: هل تشعر الدولة التى ضم إليها هذا الإقليم بالقوة بنوع من الأمان عند استغلالها لإقليم دولة أخرى؟ ثم هل الإشراف الدولى على هذه المنطقة يعد كافيا لمنع النزاع فى المنطقة.

وقد كان أعضاء مؤتمر ڤرساى فى جانب أهالى السار وذلك بوضع المنطقة تحت الإشراف الدولى بدلا من ضمها إلى فرنسا، وكذلك عندما أشاروا بالاستفتاء فى عام ١٩٣٥ بعد نهاية الفترة التى وضعت الإقليم فى حوزة فرنسا، وذلك

لتحديد مصير المنطقة. وقد ظهر ضعف الإشراف الدولى واضحا فى إقليم السار بصفة خاصة، فرغم أن القوة الدولية تكون عادلة فى إدارتها عادة إلا أن سكان المنطقة الخاضعة للإشراف الدولى يكونون عادة غير راضين عن هذا التدويل، وكذلك الحال بالنسبة للقوى المتصارعة على المنطقة فإنها تكون بدورها غير راضية عن هذا الوضع. ولكن قد ترضى إحدى القوتين بالوضع الدولى إذا ما وجدت أن القوة الأخرى سوف تستولى عليها إذا ما ذهب عنها الإشراف.

وفى عام ١٩٣٥ عندما أجرى الاستفتاء بين السكان صوت نحو ٩٠ ٪ من السكان فى إقليم السار لصالح ألمانيا، وبذلك ضم الإقليم إلى ألمانيا ولم تعد فرنسا مستغلة لحقوق السار الذى كان يعد عاملا من عوامل قوة ألمانيا الاقتصادية قبل وخلال الحرب العالمية الثانية.

وقد اختلفت مشكلة السار بعد الحرب العالمية الثانية عنها بعد الحرب العالمية الأولى. فقد استلم الجيش الفرنسى هذا الإقليم من الجيش الأمريكى فى يوليو عام ١٩٤٥، وأصبحت مساحة السار بعد التعديلات فى الحدود الأكبر قليلا من الإقليم الذى ضم إلى ألمانيا عام ١٩٢٠، وبلغ سكانه نحو مليون نسمة معظمهم من الألمان. وجاءت نتائج انتخابات عام ١٩٤٧ لبرلمان السار لصالح الأحزاب التى تنشد الوحدة مع فرنسا.

وفى ديسمبر من عام ١٩٤٧ انسحبت القوات الفرنسية، وفى يناير عام ١٩٥١ أقيم حكم ذاتى فى الإقليم. وقد حاول الفرنسيون بعد الحرب العالمية الثانية إقامة كثير من الروابط مع السار، فاستغلوا الكثير من رءوس الأموال فى المنطقة، كما حاولوا تحسين مستوى المعيشة لدى سكان الإقليم وإحياء كثير من الصناعات التى كانت قائمة فيه. وما لبث أهالى السار الذين كان معظمهم راضين بالمعونات الفرنسية عام ١٩٤٥/ ١٩٤٦ أن أصبحوا غير راضين عن ارتباطهم بفرنسا. وحينما أصبحت فرنسا وألمانيا أعضاء فى حلف الأطلنطى ازدادت مشكلة السار توترا.

وتبدو أهمية السار بالنسبة لفرنسا عندما نرى أن السار أنتج فى عام ١٩٥٥ نحو ٣٢ ٪ من فحم فرنسا، ونحو ٢٦ ٪ من إنتاجها من الصلب. فقد بلغ إنتاج فرنسا من الصلب بما فيه الصلب المنتج من السار نحو ٧٥ ٪ من إنتاج ألمانيا الغربية

فى عام ١٩٥٥ ، وبانضمام إقليم السار إلى ألمانيا فقد انخفض إنتاج فرنسا من الصلب إلى نصف إنتاج ألمانيا الغربية.

وقد استقر الرأى أخيرا على إجراء استفتاء فى نهاية عام ١٩٥٥ بعد مفاوضات طويلة بين فرنسا وألمانيا، ويكون هذا الاستفتاء على أساس قبول أو رفض الإشراف الدولى للمنطقة من قِبَل منظمة غرب أوربا، ولكن أهالى المنطقة اعترضوا على الإشراف الدولى وذلك لارتباطهم بألمانيا، وإلى ازدياد قوة ألمانيا واستعادتها لقوتها، ولذلك جاءت نتيجة الاستفتاء لصالح الانضمام لألمانيا.

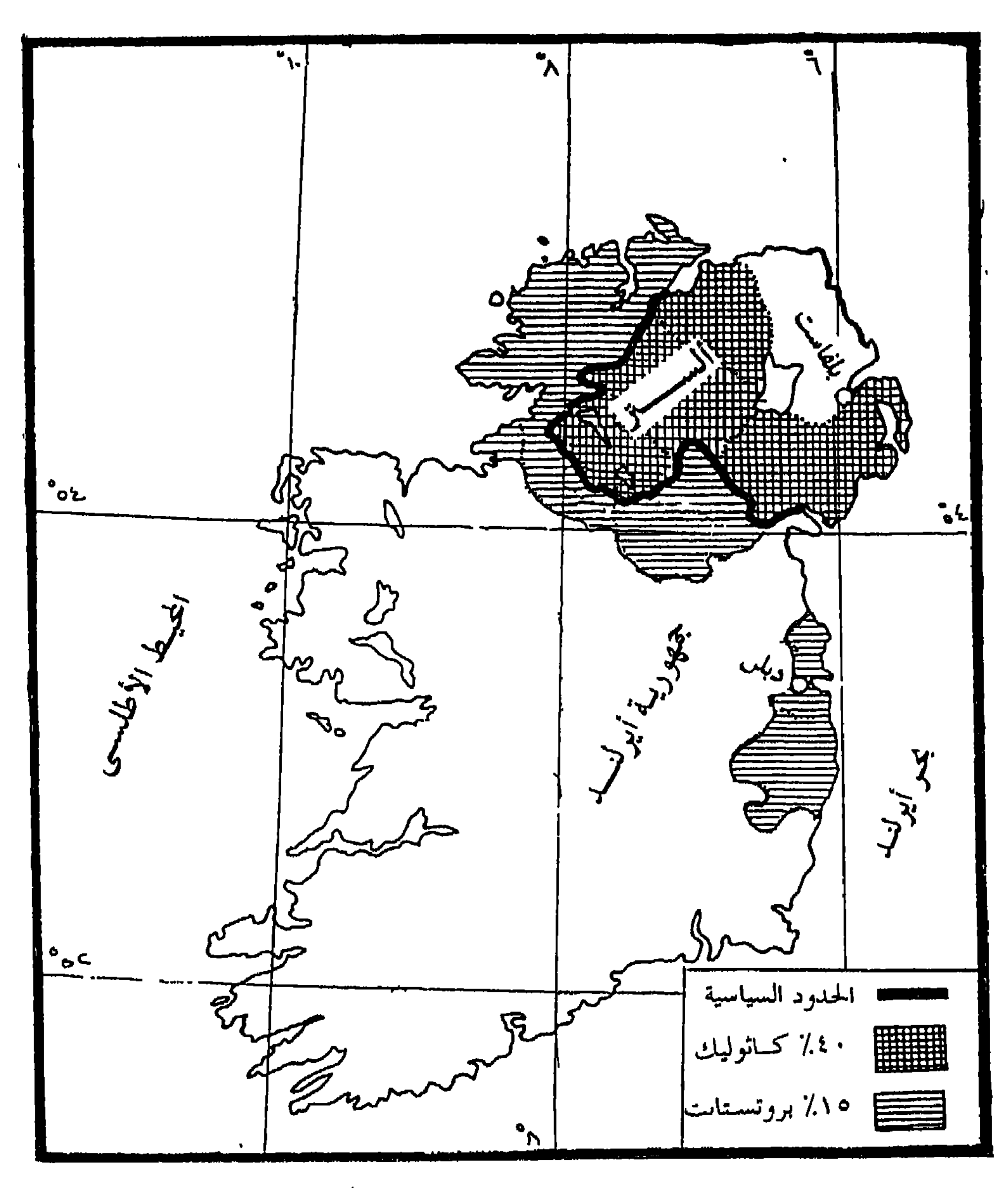
وفى يونيه عام ١٩٥٦ تم الاتفاق بين فرنسا وألمانيا على عودة السار إلى حظيرة ألمانيا الغربية فى أوائل عام ١٩٥٧ ، وأصبحت بذلك الولاية العاشرة فى ألمانيا الغربية. وفى نفس الوقت ضمنت ألمانيا لفرنسا الحصول على حاجتها من فحم السار لمدة عشرين عاما على الأقل، كما تظل التجارة حرة بين فرنسا وإقليم السار بشرط أنه إذا زادت التجارة عما كانت عليه فى عام ١٩٥٥ ، ففى هذه الحالة تجبى الضرائب على حجم التجارة الزائدة.

٥ ـ مشكلة أيرلند:

تتكون المملكة المتحدة من جزيرتين كبيرتين هما: بريطانيا وأيرلند، ومن عدد كبير من الجزر الصغيرة. وتبلغ مساحة جزر أيرلند نحو ٨٣٠٠٠ كم^{٢}، ويفصلها عن الجزيرة الكبرى (بريطانيا) بحر أيرلند Irish Sea (شكل ٢٨).

وتعتمد أيرلند اعتمادا أساسيا على الزراعة والإنتاج الحيوانى رغم صغر المساحة التى تزرع والتى لا تتجاوز ٢٥ ٪ من مساحة الجزيرة نظرا لتكوينها الجيولوجى ولسوء الأحوال الجوية. كما تتميز بقلة مواردها المعدنية. ويضم شمال أيرلند نحو ١٥ ٪ من مساحة الجزيرة ونحو ٣٥ ٪ من عدد سكانها، بينما يضم الجزء الجنوبى معظم السكان والمساحة.

ونتيجة لاختلاف المذهب الدينى حيث يدين الجزء الشمالى بالمذهب البروتستنتى، بينما يدين الجزء الجنوبى بالمذهب الكاثوليكى، فقد شجعت بريطانيا سفر الاسكتلنديين من البروتستنت إلى شمال أيرلند مما أدى اختلاف فى ظروف السكان الشماليين عن الجنوبيين.



شكل (٢٨) مشكلة أيرلند

ولذلك بدأ الصراع بين بريطانيا وجنوب وغرب أيرلند من الكاثوليك، ثم بدأت بريطانيا فى اضطهاد الكاثوليك، مما اضطر الكثيرين منهم إلى الهجرة إلى خارج البلاد، وبالتالى قل عددهم، بينما بدأ عدد سكان البروتستنت فى شمال أيرلند فى الزيادة. ومع استمرار الصراع منحت بريطانيا جنوب أيرلند الاستقلال الذاتى عام ١٩٢٠، وذلك على أساس أن يستمر ضمن مجموعة دول الكومنولث البريطانى، بينما يبقى الجزء الشمالى تابعا لبريطانيا. وقد أخذ هذا الجزء المستقل مسميات مختلفة، حيث أطلق عليه جمهورية «أيرلند الحرة» فى الفترة من عام ١٩٢٢ ـ ١٩٣٧، واسم «أيرلند» فى الفترة من ١٩٣٧ ـ ١٩٤٩، «وجمهورية أيرلند» منذ عام ١٩٤٩. ويطلق على الجزء الشمالى «الستر Alester»، وله حاكم عام تعينه بريطانيا، وعملتها وشئونها الخارجية تابعة لبريطانيا ويمثلها أعضاء فى البرلمان البريطانى (مجلس العموم).

وقد استمرالصراع طويلا بين بريطانيا وأيرلند حيث لا ترضى جمهورية أيرلند بانضمام الجزء الشمالى البروتستنتى لبريطانيا وتسعى لتوحيد الجزيرة وخصوصا أنها تتمتع بنمو صناعى وبارتفاع فى مستوى المعيشة مما يساعد على ارتفاع مستوى المعيشة على مستوى الجزيرة عند توحيدها، ولوأن هذا ليس فى مصلحة ألستر التابع لبربطانيا.

وقد أصبح من الطبيعى أن نسمع عن حوادث العنف التى يقوم بها الجيش الجمهورى الأيرلندى، وهو يعد أقدم جيش سرى يسعى لتوحيد أيرلند واستقلالها التام عن بريطانيا. وكان له الفضل فعلا فى استقلال الجزء الجنوبى عام ١٩٢٠ ويسعى الآن لتوحيد الجزيرة.

ويستخدم هذا الجيش الجزء الجنوبى ملجأ لنشاطه وبمساعدة من جمهورية أيرلند، ومن الكاثوليك المقيمين فى الجزء الشمالى (الستر)، بينما الجزء الشمالى (البروتستنتى) يتلقى مساعداته من بريطانيا باعتباره جزءا منها

وقد كان لهذا الصراع أثره على اقتصاد الجزء الشمالى بصفة خاصة لما يواجهه من أحداث متكررة يقوم بها الجيش الجمهورى، بل انتقل نشاط أفراد هذا الجيش الجمهورى السرى إلى العمل فى بريطانيا نفسها وفى مدنها الكبرى، وفى

مقدمتـها لندن التى تشهد الأحداث الخطيـرة من وقت لآخر التى يسقط على أثرها الكثير من القتلى، كما يؤثر هذا الصراع على النشاط البشرى بكل صوره.

والصراع الآن مـستمـر، حيث بريطانيا ترفض بإصـرار ضم ألستر (شـمال أيرلند) إلى الجـزء الجنوبى، والجزء الجنـوبى يصر على توحـيد الجـزيرة وعلى أن القتال سيستمر إلى أن تتوحد الجزيرة.

خامسا ـ من مشكلات الحدود السياسية فى أمريكا الجنوبية.

١ ـ مشكلة صحراء أتكاما:

تعد مشكلة صـحراء أتكاما من المشكلات الرئيسية التى تعـرضت لها أمريكا اللاتينية، وتبدو أهمـية المشكلة فى اشتراك أكثـر من دولتين فى النزاع على منطقة واحدة، وهذه الدول هى بيرو وشيلى وبوليڤيا (شكل ٢٩).

لقد كان القسم الشـمالى من صحراء أتكاما تابعا لبـيرو قبل عام ١٨٧٠ بما فى ذلك مـيناء أريكا Arica وواحة تاكنا Tacana القريبة منه، بينمـا كانت سيادة بوليڤيا على القـسم الأوسط من الصـحراء، ويتـبع القسم الجنوبى منها شـيلى. والأهمية الاقتصـادية لهذه الصحراء ضئيلة باستـثناء تعدين بعض الذهب والفضة، ثم زادت هذه الأهميـة بعد ظهور رواسب نترات الصـوديوم، مما أدى إلى الصراع على هذا الإقليم من قبل الدول الثلاث.

وقد كانت حكومتا شيلى وبيرو تقومان باستغلال هذه الأملاح التى أصبحت لها شهرة عالمية، بينما تقوم حكومة بوليڤيا بجمع الضرائب على مؤسسات التعدين التابعة لشيلى وبيرو التى تعمل فى أرضها.

ونظرا لعـدم وضوح الحدود فى هذه المنطقـة والرغبـة فى الحصـول على ما تضمه من موارد، فقد نشب الصـراع بين الدول الثلاث وتطور إلى حرب استمرت فـيمـا بين عام ١٨٧٩ ـ ١٨٨٤ هاجـمت خلالهـا شيلى كـلا من بوليڤيا وبيرو، واستطاعت شـيلى أن تمد حدودها شمالا عـلى ساحل المحيط الهادى حـتى ميناء أريكا، وبذلك سيطرت على مـخرج بوليڤيا الوحيد على المحـيط الهادى، وبذلك أصبحت شيلى تملك كل الإنتاج من نترات الصوديوم بصحراء أتكاما.

أما بيرو فقـد ظلت العلاقات بينها وبين شيلى مـتوترة، وذلك لأن المعاهدة التى أعقبت الحرب بين الـدول الثلاث (بيرو وشيلى وبوليڤيا) كانت تقضى بعمل



شكل (٢٩) مشكلة صحراء أتكاما

استفتاء فى إقليم تاكنا ـ أريكا لتحديد وضعه بين شيلى وبيرو، ولكن شيلى عارضت هذا الاستفتاء إلى أن انتهت المشكلة بتقسيم الإقليم بين كل من شيلى وبيرو بحيث أصبحت تاكنا تابعة لبيرو وأريكا تابعة لشيلى.

٢ ـ مشكلة الحدود بين شيلى والأرجنتين:

وترجع هذه المشكلة إلى اتخاذ الجبال كحد طبيعى بين شيلى والأرجنتين، فقد اتخذت سلسلة جبال الأنديز كحد سياسى بينهما. وتقضى المادة الأولى من المعاهدة التى أبرمت بينهما فى عام ١٨٨١ بأن يسير خط الحدود مع أعلى القمم الجبلية التى تعد خطا لتقسيم المياه فى نفس الوقت بين الدولتين (شكل ١٦).

ولكن نظرا لأن ارتفاع هذه الجبال فى أقصى الجنوب لا يبلغ من الارتفاع ما فيه الكفاية ليصبح حاجزا منيعا بينهما، كما أن الخط الذى يصل بين أعلى القمم لا يعد خطا لتقسيم المياه فى جميع المناطق وخاصة فى الجزء الجنوبى، نظرا لأن بعض المجارى المائية التى تنحدر غربا قد نحتت مجاريها العليا نحتا تراجعيا بحيث أصبحت تصرف مياهها على السفوح الشرقية.

والنزاع يأتى نتيجة تفسير شيلى بأن أعلى القمم يقصد به خط تقسيم المياه، بينما ترى الأرجنتين بأن المقصود به هو المعنى اللفظى فقط وليس خط تقسيم المياه، وقد توسعت دائرة الخلاف بين الدولتين إلى أن اتفقتا على تحكيم بريطانيا بينهما الذى انتهى إلى تقسيم الإقليم بينهما فى عام ١٩٠٢.

الفصل السادس

الإستراتيجية

أولا ـ تعريف الإستراتيجية وأهدافها وفروعها:

(١) تعريف الإستراتيجية.

(٢) أهداف الإستراتيجية.

(٣) فروع الإستراتيجية.

ثانيا ـ نظريات الإستراتيجية :

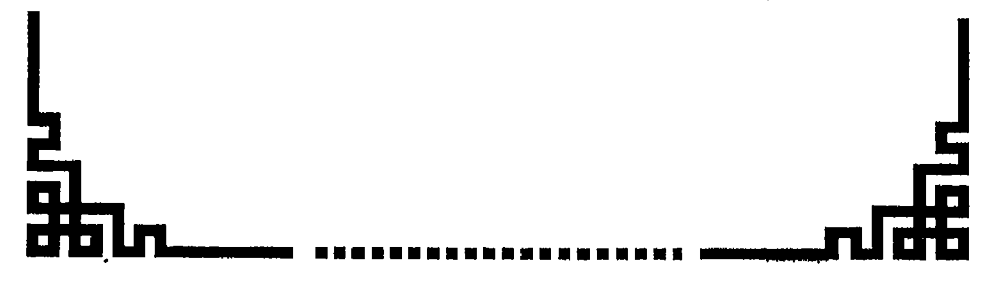
(١) نظرية القوة البحرية.

(٢) نظريات القوة البرية.

(٣) نظرية القوة الجوية.

(٤) الإستراتيجية الذرية.

(٥) الإستراتيجية غير المباشرة.



أولا : تعريف الإستراتيجية وأهدافها وفروعها :

(١) تعريف الإستراتيجية :

الإستراتيجية كلمة مشتقة من إستراتيجوس Strategus اليونانية بمعنى قائد. ويقوم بوضعها عادة القيادات العليا العسكرية، وأحيانا تستخدم لتعطى أهمية لشىء معين أو موقع معين، وهذا الاستعمال يبعدها عن معناها الحقيقى المحدد لها فى أصلها اللغوى.

وتختلف الإستراتيجية عن التكتيك Tactics، فالتكتيك هو فن القيادة فى ميدان المعركة، وكلمة تكتيك مشتقة من كلمة «تاسين» اليونانية وهى فعل يعنى «يهيئ للحرب». كما يعرف التكتيك بأنه التخطيط الذى يوضع لكسب الحرب، أى طريقة إعداد الحملة العسكرية وإدارتها لكسب الحرب، وذلك باستعمال الأسلحة فى المعركة للحصول على أكبر قدر ممكن من الفاعلية، فالتكتيك بهذا يعنى عمل القيادة على المستوى الجزئى، أما الإستراتيجية فتعنى عمل القيادة على المستوى العام.

كما تختلف الإستراتيجية عن كلمة «لوجستيك Logistics» التى تعنى فن التحركات ونقل المعدات والأسلحة والجنود إلى أرض المعركة.

أما الإستراتيجية فهى فن إعداد المعارك أى الخطة العامة لحملة عسكرية كاملة، فهى تحاول التنسيق بين التكتيك واللوجستيك للوصول إلى أهدافها وقت الحروب. ويصعب الفصل بدقة بين كل من الإستراتيجية والتكتيك واللوجستيك حيث هناك ترابط كبير بينهم لأن الجميع يخطط لهدف واحد وهو كسب الحرب.

وقد تعددت التعاريف لكلمة «الإستراتيجية»، فهى فى قاموس ويبستر Webster تعنى «العلم والفن الذى بموجبه تستخدم القوة والإمكانات العسكرية للوصول إلى الأهداف المطلوبة فى وقت الحرب».

وعرفها «بوفر Beauffre» الفرنسى بأنها : «فن استخدام القوة، سواء العسكرية أو غير العسكرية فى سبيل الهدف». فلو حدث صدام بين مجموعتين واستخدمت كل منهما القوة لكسب المعركة، فإن كيفية استخدام هذه القوة بكل صورها هى «الإستراتيجية».

ويعرفها «ليدل هارت» فى كتابه بعنوان «الإستراتيجية وتاريخها فى العالم» بأنها : «فنون توريع مختلف الإمكانات العسكرية لتحقيق هدف السياسة».

ويعرفها «كلوزفيشس» بأنها : «فن استخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب».

ويعرفها «ريمون آرون» بأنها : «فن استعمال القوى العسكرية بهدف تحقيق أغراض تحددها السياسة».

وبما أن الهدف من الإستراتيجية هو كسب المعركة؛ فإن هذا الهدف يمكن تحقيقه سلميا كما يمكن تحقيقه عسكريا، وخصوصا فى ظل التطورات الحديثة فى العلاقات الدولية، وفى ظل السلاح النووى الذى أصبح خطرا يهدد الدول المتحاربة، ولذلك يمكننا القول بأن «الإستراتيجية هى العلم والفن الذى بموجبه يمكن تجنيد كافة الإمكانات والقدرات البشرية سواء كانت اقتصادية أم سياسية أم عسكرية من أجل بلوغ مكانة قوية يمكن بها تحقيق الهدف سلميا ويدعم من القوات العسكرية».

(٢) أهداف الإستراتيجية :

كما ذكرنا فإن الإستراتيجية تهدف إلى تحقيق الغايات التى ترسمها السياسة مستخدمة فى سبيل ذلك كل إمكاناتها. والأهداف التى تحددها السياسة وتطلب من الإستراتيجية تحقيقها متنوعة.

فقد يكون الهدف من الإستراتيجية هجوميا مثل الاستيلاء على مناطق أو أقاليم معينة مثل ألمانيا فى حربيها العالميتين الأولى والثانية، ومثل إسرائيل فى عدوانها المتكرر على الدول العربية المجاورة لها.

وقد يكون الهدف دفاعيا مثل بريطانيا فى دفاعها عن نفسها فى الحرب العالمية الثانية، ومثل الدول العربية المحيطة بإسرائيل بعد توقيعها لاتفاقيات السلام مع إسرائيل.

وقد يكون الهدف إرغام العدو على أن يتفاوض دون ضرورة لفرض الهزيمة العسكربة عليه، إما لعدم وجود مصلحة فى هذه الهزيمة، أو بهدف الإبقاء على

العلاقات الطيبة فى المستقبل، مثل موقف الحلفاء من إيطاليا بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية، ومثل ما حدث من إسرائيل فى عدوانها الأخير (أبريل ١٩٩٦) على لبنان.

مما سبق نرى أن هدف الإستراتيجية ليس دائما لفرض الهزيمة العسكرية على العدو، بل لفرض إرادة الانتصار على هذا العدو سواء أكان هذا الانتصار عسكريا أم اقتصاديا أم نفسيا، فالإستراتيجية تبحث أساسا عن النصر السياسى الذى يعد النصر العسكرى أحد وسائله. فقد يحدث نصر عسكرى، لكنه قد لا يحقق نصرا سياسيا، مثل العدوان الثلاثى (فرنسا وبريطانيا وإسرائيل) على مصر فى عام ١٩٥٦ نظرا لعدم تكافؤ القوى، لكنه لم يحقق غايته فى الاستيلاء على سيناء الذى كانت تسعى إليه إسرائيل بالدرجة الأولى، أو استرجاع قناة السويس بعد تأميمها، وهو السبب المباشر فى هذا العدوان من قبل بريطانيا وفرنسا، وبذلك تعد هذه هزيمة سياسية رغم النصر العسكرى.

(٣) فروع الإستراتيجية :

فى مقدمة الفروع التى انقسمت إليها الإستراتيجية تأتى الإستراتيجية الكلية أو الشاملة، وهى التى ترسم الخطوط العريضة للحرب الشاملة. وقد أطلق عليها الأمريكيون اسم «الإستراتيجية القومية» ومهمة هذه الإستراتيجية التنسيق بين مختلف الإستراتيجيات من عسكرية واقتصادية وسياسية، وهذه الإستراتيجية من اختصاص رئيس الدولة أو القيادة العليا التى تعاونه.

وإلى جانب الإستراتيجية الكلية الشاملة توجد الإستراتيجية الكلية العسكرية، وهذه مهمتها التنسيق بين الإستراتيجية البرية، والإستراتيجية البحرية، والإستراتيجية الجوية والإستراتيجية الذرية، بالإضافة إلى حرب العصابات. ومهمة الإستراتيجية العسكرية الشاملة هى التنسيق بين هذه الشُّعَبِ جميعا التى تختلف اختلافا كبيرا فى وقت السلم عنها فى وقت الحرب.

ومهمة الإستراتيجى لا تنحصر فى وضع خطة لمعركة قادمة، بقدر ما تنحصر فى اختيار القرار الملائم لتحقيق الهدف المنشود، وقد يكون ذلك باستعمال السلاح الاقتصادى أو الدبلوماسى أو العسكرى، فعليه أن يقرر أى أسلوب يختار: الهجوم، أو الدفاع، أو حرب العصابات.

ثانيا : نظريات الإستراتيجية :

رغم أن الإستراتيجية بدأت تأخذ مكانتها كنظريات وأسس تطبيقية على أساس علمى منذ أوائل القرن العشرين، إلا أن مضمونها لا يعد حديثا، فقد مهد لهذه النظريات كثيرون من بينهم المؤرخ والطبيب والعسكرى والجغرافى، وفى مقدمتهم اليونانيون الذين يرجع إليهم كلمة «إستراتيجية» كما ذكرنا.

ومن الذين مهدوا لهذه الأمور بطريق غير مباشر «منتسيكيو» (١٦٨٩ ـ ١٧٧٥) الذى خصص الجزء الأكبر من كتابه «روح القوانين» لدراسة أثر الجغرافيا على التغير السياسى والسلوك الإنسانى.

ومن هؤلاء «هنريك فون ترتيسك»[١] الذى نادى بتوسيع رقعة الدولة عن طريق الفتح العسكرى، وهو أول من استخدم اصطلاح «المجال الحيوى». وأيضا «فريدريك لست» الذى شجع على التوسع فى الصناعة والتجارة الألمانية، ولتدعيم الاقتصاد الألمانى رأى أن ألمانيا يجب أن تمتد من بحر البلطيق شمالا إلى البحر الأسود شرقا والأدرياتيك جنوبا.

ثم جاء «راتزل» ليؤكد على مفهوم أن الدولة كالكائن الحى، وأنها تحتاج إلى النمو ولو كان ذلك عن طريق القوة باعتقاده أن المجال الإقليمى المساحى الذى تشغله الدولة له أثره فى قوتها وفى قدرتها على الاستمرار عمرا طويلا والانتشار فى مساحة أكبر، وبالتالى تستطيع أن تضم المناطق الهامة سياسيا كالسهول وأودية الأنهار والسواحل والأقاليم الغنية بالموارد الطبيعية. كما كان يرى أن الأرض تتسع لدولة عظمى واحدة فقط، وربط ذلك بالمناطق القارية التى كانت تتمتع بالقوة السياسية.

ثم جاء «رودلف كلن R. kjellen» (١٨٦٤ ـ ١٩٢٢) السويدى الذى كان أول من استخدم لفظ «جيوبولتيك» ليؤكد مفهوم أن الدولة كالكائن الحى، وتعتمد فى حياتها على شعبها وحضارتها وحكومتها واقتصادها، وأن أهم عنصر فيها هو عنصر القوة التى تعد فى نظره أفضل من القانون، كما توقع انتقال سيادة الدولة البحرية إلى الدول القارية التى سيصبح لها التحكم فى البحار مستقبلا

(١) محمد إبراهيم الديب، مرجع سابق، ص ٤٣٩

أما «هوسهوفر» الألمانى (١٨٦٩ ـ ١٩٤٦) الذى روج للجيوبولتيك وخطا بها خطوات كبيرة إلى الأمام بفضل تشجيع الألمان له وفى مقدمتهم هتلر لما فى ذلك من تحقيق لآمالهم وطموحاتهم، فقد كان مؤيدا لفكرة أن الدولة كائن حى وتحتاج إلى المجال الحيوى لتتنفس فيه ثم تمتد لتصبح دولة عظمى، وقد كانت هذه الفكرة تشجع على التوسع الإقليمى للسيطرة على أجزاء كبيرة من العالم.

وكان «هوسهوفر» يرى أن قوام القوة العسكرية التى تعتمد عليها الدولة فى توسعها يتوقف على القوات البرية والبحرية والجوية، فالقوات البرية هى التى يتوقف عليها مصير القتال لأنهم هم الذين يستولون على المجال الأرضى، أما القوات البحرية فهى ضرورية لنجاح العمليات الحربية الواسعة، ثم يأتى دور القوات الجوية التى تعد مكملة للقوات البرية والبحرية، ولم تكن القوات النووية قد برزت إلى الوجود بشكل فعال وقتها وهى التى غيرت الإستراتيجية بشكل عام فى السنوات الأخيرة.

كما كان «هوسهوفر» يرى أن الدول الموجودة فى قلب الأرض يجب أن تتكتل فى شكل دولة واحدة قوية تشرف على هذا الجزء من العالم، وأن ألمانيا هى التى يمكن أن تكون هذه الدولة. ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل شيئا بالنسبة لهوسهوفر وقتها، ولذلك لم تنل منه اهتماما يذكر.

وفى ضوء هذه الأفكار والتطلعات التى تعطى لألمانيا الأمل فى تحقيق طموحاتها نراها تسير فى طريق التوسع الإقليمى إلى الأمام، فتقترح تقسيم العالم إلى ثلاثة أقسام شمالية وجنوبية وهى العالم الجديد الذى يضم الأمريكتين، وأوربا وأفريقيا، والذى يضم أوربا وأفريقيا وجنوب غرب آسيا، ثم آسيا وأستراليا. وهذا التقسيم يؤدى إلى التكامل فى الموارد والشعوب فى كل قسم من هذه الأقسام باعتبار أن كل قسم منها يمتد من الشمال إلى الجنوب، وبالتالى يتنوع فيه المناخ والمظاهر التضاريسية والتركيب البرى مما يساعد على إيجاد نوع من التكامل والتوازن بين كل قسم من هذه الأقسام، وفى كل قسم من هذه الأقسام يمكن قيام دولة قوية، فالولايات المتحدة تسيطر على العالم الجديد، وألمانيا على أوربا وأفريقيا، واليابان تسيطر على آسيا وأستراليا.

ولكن تحقيق مثل هذه الأفكار لا يمكن أن يتم دون خوض الحروب التى تساعد على تحقيق ذلك. وخوض الحروب يتطلب وضع الإستراتيجيات اللازمة للوصول إلى هذه الأهداف، ومن هنا برزت النظريات المتتالية سواء على مستوى القوات البرية أو البحرية أو الجوية أو النووية التى فرضت نفسها مؤخرا.. وفيما يلى سنتناول أبرز هذه النظريات.

(١) نظرية القوة البحرية :

يعد «ماهان A. T. Mahan» (١٨٣٠ ـ ١٩١٤) من أوائل وأبرز من وجهوا الأنظار نحو البحر، فقد كان الأمريكى «الفرد ماهان A. T. Mahan» صحفيا وبحارا وأستاذا لتاريخ البحرية بالإضافة إلى كونه جغرافيا. وكان ماهان يعد بوليتيكيا من حيث الفكر قبل أن تظهر هذه التسمية، وقد استوحى «هوسهوفر» مبدأ ألمانيا من حيث المجال الحيوى من ماهان الأمريكى الذى كان يعتقد بأن الدولة قد تتسع أو تضمحل، فليس هناك دولة يمكنها الاحتفاظ بمساحتها إذا بقيت ساكنة بدون حراك.

ونظرية ماهان مستمدة من تجاربه وخبرته كرجل بحر، ولذلك كانت القوة الحقيقية فى نظره هى القوة البحرية، كما لاحظ ماهان أن الثورة الصناعية فى أوربا دفعت الدول الأوربية إلى الاستعمار فيما وراء البحار للحصول على المواد الخام اللازمة لصناعاتها، ولتصريف فائض إنتاجها.

ومن الطبيعى أن يتطلب ذلك إنشاء الأساطيل الضخمة لنقل التجارة والركاب بين الشرق والغرب من ناحية، ثم لحماية طرق التجارة من ناحية أخرى. كما أصبح من الضرورى إنشاء مواقع إستراتيجية لحماية طرق الملاحة. وقد ساعد على ذلك استخدام البخار بدلا من الشراع فى تسيير السفن، واستخدام الحديد بدلا من الخشب فى صناعة هذه السفن، ولذلك أصبحت البحار والمحيطات تعد عامل الربط بين المستعمرات وبين الدول صاحبة السيادة عليها.

وقد عاش ماهان فى فترة كانت فيها بريطانيا تملك أسطولا بحريا تجاريا وحربيا قويا استطاعت بواسطته تكوين إمبراطورية لا تغرب عنها الشمس، ثم السيادة على البحار والمحيطات التى تربطها بأجزاء هذه الإمبراطورية، ولم تكن

تنافسها أى دولة أخرى وقتها، وقد ساعدها على ذلك موقعها البحرى، ولذلك لم يكن غريبا على ماهان تصوره أن بريطانيا يمكنها الاحتفاظ بالزعامة العالمية لفترة طويلة بفضل ما لديها من إمكانات.

ولذلك رأى ماهان أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكنها أن تصبح قوة عالمية فى المستقبل وعليها أن تسعى إلى ذلك. ولذلك كان يدعو لزيادة قوتها البحرية بالشكل الذى يتفق مع طموحاتها، فوجود أسطول بحرى يستطيع القيام بالهجوم يمكنه ضمان سيادة الولايات المتحدة فى البحر الكاريبى والمحيط الهادى، كما يتيح لها الوصول إلى الشرق الأقصى. فقد كان البحر فى نظره يعد طريقا متسعا يمكن للإنسان أن يسير فيه فى جميع الاتجاهات، ويمكن أن يقف الأسطول البحرى دون أى حصار على الدولة وبالتالى يمكنها أن تبقى على الموانى مفتوحة لاستقبال السفن، وإبعاد الخطر بعيدا عن اليابس المكتظ بالسكان عادة.

وقد وجه ماهان بذلك نظر الولايات المتحدة للتوسع فى قارة أمريكا الشمالية، وبذلك يطبقون مفهوم المجال الحيوى الذى تدعو إليه ألمانيا، فأصبحوا يدعون للتوسع شرقا وغربا وجنوبا بحجة الوحدة الجغرافية.

وقد وجد هذا الاتجاه من يشجعه فى الولايات المتحدة أمثال «وليم سيوارد W. Seward» الذى كان يشغل منصب وزير الخارجية فى عهد الرئيس لنكولن الذى ادعى بأن هذا التوسع يعبر عن إرادة إلهية، وقد تزايد هذا الاتجاه إلى أن بدأت تظهر عقب الحروب الأهلية بعض الأفكار التى تدعو إلى إنشاء إمبراطورية أمريكية تضم الجزر الهامة فى البحر الكاريبى، وبعض الجزر فى المحيطين الأطلسى والهادى، ثم التفكير فى إنشاء قناة فى نيكاراجوا أو بنما للربط بين هذين المحيطين.

ولا شك أن ذلك كان يتطلب إنشاء قوة بحرية يمكنها تنفيذ هذه الطموحات التى كان يدعو إليها ماهان والتى وجدت آذانا صاغية فى الولايات المتحدة.

وقد أتت نظرية وأفكار ماهان فى كتب ثلاثة ألفها، أحدها بعنوان «أثر القوة البحرية على التاريخ» عام ١٨٩٠، والثانى بعنوان «أثر القوة البحرية على الثورة

والإمبراطورية الفرنسية» عام ١٨٩٢ ، وآخرها الثالث فى عام ١٩١٢ بعنوان «القوة البحرية وعلاقتها بالحرب».

وقد لاقت نظرية ماهان وآراؤه عن أهمية الأسطول البحرى قبولا وحماسا لدى الألمان باعتبار أن الأسطول البحرى يعد القاعدة التى يمكن عن طريقها الحصول على إمبراطورية واسعة كما فعلت بريطانيا، ثم لإمكان السيادة العالمية، ولذلك اندفعت ألمانيا لبناء أسطول بحرى قومى مما هدد بريطانيا ودفعها للدخول فى سباق مع ألمانيا وأسهم فى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

وقد تأثر راتزل بآراء ماهان فألف كتابا بعنوان «البحر كمصدر للعظمة القومية» عبر فيه عن عنايته بأفكار ماهان عن السيادة البحرية، كما تأثر هوسهوفر بآراء ماهان، فدعا طلاب الجيوبوليتيك لقراءة ما كتبه ماهان، واعتبر أن ماهان قد عمل أكثر من أى أمريكى لوضع الولايات المتحدة على طريق القوة العظمى.

ومن الذين يؤكدون على أهمية القوة البحرية كما يرى ماهان كان «ريتشارد هبنج Richard Hennig» وهو من أقدم العاملين مع هوسهوفر، حيث يقول : «إن الإمبراطوريات التى ظهرت قديما وفى العصور الوسطى فيما عدا الإمبراطورية الرومانية كانت جميعها تعتمد فى حركة جيوشها على اليابس، بينما تغير الوضع حديثا فأصبحت جميع القوى العظمى تستمد قوتها من أساطيلها القوية ومن سيطرتها على الطرق البحرية، وفى هذا تأكيد لآراء ماهان.

ويعطى ماهان عدة حقائق لها أثرها فى تطور القوة البحرية للدولة وعلى ضوئها يمكن تقدير قوة الدولة ومدى إمكاناتها فى هذا المضمار وهى :

(١) **الموقع الجغرافى للدولة** : وذلك من حيث سواحلها وعدد الجبهات التى تطل بها على البحر، ومدى توافر الطرق السهلة التى تربط بين هذه الجبهات ومدى تحكمها فى الطرق التجارية والقواعد الإستراتيجية وقدرتها على تهديد العدو بأسطولها البحرى.

(٢) **شكل الساحل** : ويقصد به مدى تعرجه، ومد توافر المرافئ، لأن كثرتها تعد مصدر قوة للدولة، وخصوصا إذا كانت عند مصبات الأنهار الصالحة للملاحة

لأن فى ذلك مساعدة على تيسير الحركة التجارية داخل الدولة، رغم أن ذلك يعد مصدر خطر وقت الحروب إذا لم تتوافر الحماية الكافية. كما تلعب خطوط الأعماق فى المنطقة الساحلية دورا هاما. وتزداد أهمية السواحل عندما توجد بعض الجزر أمامها لتسهيل عملية الانتقال وتقديم الخدمات والصيانة للسفن، ولتكون خطا أماميا فى حالة الحروب كما فى الجزر البريطانية.

(٣) **امتداد السواحل :** إن أطوال السواحل البحرية وسهولة الدفاع عنها وحمايتها أو عدم القدرة على ذلك له دوره الهام فى قوة الدولة البحرية.

(٤) **مساحة الدولة :** تلعب مساحة الدولة دورا كبيرا فى قوة الدولة، فهى تمثل الظهير القارى، وعندما يكون الظهير القارى كبير المساحة، وغنيا بموارده، وقليل السكان، فإنه يصبح عامل جذب للسكان مما يصرف الانتباه عن التوجه للبحر مثل فرنسا، ولكن عندما يكون الظهير فقيرا ويفتقد عوامل الجذب فإن ذلك يكون مشجعا للاتجاه نحو البحر مثل النرويج ومثل اليونان.

(٥) **حجم السكان وطبيعتهم :** وذلك من حيث الكم والكيف، فعلى السكان تتوقف قدرة الدولة على بناء السفن، وإعدادها بالرجال وخصوصا هؤلاء الذين يتجهون صوب البحر، ويتمتعون بالصفات التى تؤهلهم لذلك، وأن يكونوا ممن يتقبلون العمل فيه برغبة ذاتية بالإضافة إلى السياسة العامة للدولة.

(٦) **خصائص النظام الحكومى المطبق فى الدولة :** وهذا يلعب دورا كبيرا فى توجيه إمكانات الدولة الطبيعية والبشرية نحو البحر، وعلى نوع العلاقات القائمة بين الدول البحرية المتجاورة.

وفى ضوء هذه الاعتبارات رأى ماهان أن الولايات المتحدة تتمتع بموقع جغرافى ممتاز، ولها سواحل طويلة تطل على ثلاثة مسطحات مائية (المحيط الهادى والأطلنطى وخليج المكسيك)، كما أنها تبعد عن العالم القديم بشرقه (فى أوربا وأفريقيا)، وبغربه (فى آسيا وأستراليا)، مما يؤهلها لأن تكون دولة بحرية، ومما جعل الأسطول البحرى سواء الحربى أو التجارى أمرا ضروريا لربطها بدول العالم القديم، وفى نفس الوقت حماية الأسطول التجارى وسواحلها من أى تهديد خارجى تتعرض له.

كما كان لتمتع الولايات المتحدة بسواحل طويلة تتميز بتعرجاتها، وبالمرافئ الطبيعية الكبيرة ما يساعد على إنشاء قواعد للأسطول البحرى. كما أن شق قناة بنما يجعل الربط بين شرق وغرب الولايات المتحدة وحماية هذا الطريق عن طريق أسطول بحرى أمرا ضروريا.

كما تتمتع الولايات المتحدة بظهير قارى واسع يضم ثروات كبيرة مما يجعله جاذبا نحو اليابس، ولكن فى نفس الوقت إن هذا الظهير بالإضافة إلى طول السواحل قد يكون مجالا للمطامع ولذلك فهو يحتاج للدفاع لإبعاد هذا الخطر، وهذا يحتاج إلى أسطول بحرى يقوم بهذا الدور.

وكان ماهان يرى أن الولايات المتحدة وبريطانيا يمكنهما السيطرة على العالم عن طريق القواعد الأرضية المنتشرة على هوامش أوراسيا، نظرا لسهولة الحركة البحرية بالمقارنة بالحركة على اليابس، كما توقع أن أى تحالف بين الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وبريطانيا يمكن أن يكون رادعا فى المستقبل للصين وروسيا.

وكان ماهان يرى أن روسيا تتمتع بالسيادة القارية فى قلب آسيا، وبالتالى يصعب اقتحامها بخلاف الدول الساحلية. ولكن رغم ما لهذا الموقع من مزايا فإن له عيوبه التى تتمثل فى عدم الاستفادة من المسطحات المائية الواسعة فى العالم، وفى حركة التبادل التجارى. وهذا الذى جعل روسيا تسعى للوصول إلى ما يسمى بالمياه الدافئة لترتبط بالبحر، وقد أمكنها فعلا الوصول إلى البحر الأسود الذى ربطها بالبحر الأبيض المتوسط جنوبا، ثم الوصول إلى بحر البلطيق الذى ربطها ببحر الشمال وبالمحيط الأطلنطى غربا.

ومما يؤكد وجهة نظر ماهان فى أهمية القوة البحرية ما قامت به أسبانيا والبرتغال من قبل عند سيطرتهما على بحار العالم بفضل الأسطول البحرى، وكذلك دور بريطانيا فى الحرب العالمية الأولى، فقد أمكن عن طريق سيطرة بريطانيا على البحار حصار قوى المحور، كما أمكن نقل الإمدادات والرجال من المناطق البعيدة لتنزل فى فرنسا وبريطانيا والبلقان لمواجهة قوات ألمانيا البرية، وكانت القوة البحرية فى هذا الصراع هى العامل الحاسم فى الانتصار.

كما قضت القوة البحرية البريطانية على طموحات فرنسا بعد أن احتل نابليون مصر فى نهاية القرن الثامن عشر عندما هاجمت بريطانيا القوات الفرنسية

بأسطولها البحرى فى الإسكندرية، كما قطعت عنها الإمدادات التى تأتيها من فرنسا عبر البحر المتوسط، وبذلك كان الأسطول البحرى هو العامل الأساسى فى الانتصار على فرنسا وإرغامها على مغادرة مصر تحت هذه الضغوط.

كما انتصرت بريطانيا فى موقعة الطرف الأغر لما كان لها من سيطرة على المحيط بفضل أسطولها البحرى الذى حرم أعداءها من الاستفادة من قواتهم لمواجهة بريطانيا، كما كان للقوة البحرية أثرها الفعال فى انتصار بريطانيا فى حربها مع الأرجنتين وفى صراعهما معا على جزر فولكلاند، فقد كان حسم المعركة بفضل الأسطول البحرى.

وقد استفادت الولايات المتحدة من آراء ماهان إلى حد كبير لإدراكها لأهمية القوة البحرية فعملت بها، وأسفر ذلك عن استيلاء الولايات المتحدة على قواعد إستراتيجية ممتدة من جزر أولشيان إلى هاوائى Hawaii وإلى بنما وجزر الهند الغربية ونيوفوندلاند، ثم إنشاء أقوى أسطول بحرى فى العالم ينتشر فى البحار والمحيطات، يضم الغواصات حاملات الطائرات والمدمرات وكاسحات الألغام وزوارق الطوربيد وحاملات الجنود بالإضافة إلى أسطول تجارى كبير، مما لعب دورا كبيرا فى ربط الولايات المتحدة بالعالم وفى حرية الحركة فى أسرع وقت. كما استولت على جزيرة بورتريكو عام ١٨٩٨، وعلى جزيرة نافاسا Navassa جنوب كوبا، وعلى جزيرة مدواى Midway فى المحيط الهادى، واشترت آلاسكا من روسيا عام ١٨٦٧، وجزيرة فيرجين Virgin من الدانمرك.

وقد كان لنظرية ماهان عن الإستراتيجية البحرية بقسميها السياسى والعسكرى أصداء واسعة فى كثير من دول العالم، كما أشرنا إلى اهتمام ألمانيا بهذه النظرية من قبل، وإلى أى مدى استفاد منها هوسهوفر. كما جذبت إليها اهتمام دول أوربية أخرى بالإضافة إلى اليابان والاتحاد السوفيتى، تلك الدول التى سعت لإنشاء أساطيل بحرية لها مما حطم السيادة البريطانية على البحار والمحيطات.

ورغم ما لقيته آراء ماهان من اهتمام، إلا أن هناك من انتقد هذه الآراء مثل «هومرلى Homarlea» الصينى الأصل والأمريكى الجنسية الذى تنبأ بعدم كفاية وسائل الدفاع البريطانية لمواجهة التهديدات المتزايدة لممتلكاتها البعيدة، وأنه لا مفر

من هجوم القوى المنافسة لها فى هذه المناطق، كما أنه يختلف مع ماهان حول ما يتعلق بإستراتيجية الولايات المتحدة فى المحيط الهادى، وتوقع المخاطر التى ستتعرض لها ممتلكات الولايات المتحدة وبريطانيا وهولند فى وجه أى هجوم يابانى فى هذه المناطق رغم التفوق البحرى لهذه الدول.

كما لقيت نظرية ماهان نقدا من ماكندر الذى رأى أن موقع الجزر البريطانية القريب من القارة الأوربية هو الذى أعطى الأسطول البريطانى تلك القوة التى يسيطر بها على السياسة العالمية، وسنتناول آراء ماكندر ووجهة نظره فى القوة البحرية تفصيلا عندما نتناول نظريته البرية فيما بعد.

كما أن «فوست Fawcett» الإنجليزى انتقد نظرية ماهان فى تناقص مساحة المنطقة التى تسيطر عليها القوات البحرية مقابل اتساع المناطق الخاضعة للقوات البرية، وكان يرى أن تسيطر القوة البرية على الممرات والمضايق البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية أيضا.

ومن بين نقاد نظرية ماهان الجغرافى السياسى هارولد سبروت Hrold Sprout الذى كتب مقالا فى عام ١٩٦٣ أشار فيه إلى الفرضيات الجيوبوليتيكية المتأثرة بالتطورات التكنولوجية الحديثة. فقد أشار إلى أن ماهان لم يراع فى وقته التغيرات السريعة والمستمرة فى مجال الصناعة والنقل خلال القرن التاسع عشر، ولا سيما تطور وسائل النقل البرية واستخدام الطائرات، ولذلك حكم على الأحداث التى وقعت فى نهاية القرن التاسع عشر بعقلية القرن السابع عشر، فهو لم يدخل فى تقديره.تزايد القوة الجوية فى فرض الحصار والهجوم على الأقطار الجزرية، وأن النقل البرى سينافس النقل البحرى، وبذلك ترجح الكفة لغير صالح القوة البحرية المتمثلة فى بريطانيا وقتها.

كما انتقد ولتر ملز Walter Millis نظرية القوة البحرية لماهان من خلال تجارب الحرب الكورية ومظاهر التسابق فى التسلح بين الدول. فقد أشار فى مقال له فى عام ١٩٥١ إلى أن ماهان أعطى للقوة البحرية درجة أكثر فاعلية فى إحداث التأثيرات، فقد أعطاها صفة الاستقلال فى إحراز النصر، بينما يرى ملز تعادل القدرة المؤثرة لكل من القوة البحرية والقوة البرية فى الهجوم والحصار، فكما

تستطيع القوة البحرية ممارسة قوتها فى الحصار والتدمير وإغلاق الطرق المائية، فإن القوة البرية يمكنها عمل كل هذه المهام أيضا.

كما استخدم ماهان مصطلح «القوة البحرية» وهذا غير واقعى لأن البحار والمحيطات تكتسب أهميتها من خلال ارتباطها بالقوة البرية أيضا؛ وذلك لأن ما تهدف إليه الحرب هو احتلال الأرض والسيطرة على مواردها وسكانها.

ومما لاحظه ملز على ماهان الادعاء بإمكانية السيطرة على البحر بصورة كاملة بفضل القوة البحرية، وهذا غير واقعى، لأن من الصعب السيطرة على البحار كما يصعب السيطرة على الجو بكامله أيضا، فقد ثبتت صعوبة إصابة الأهداف فى كثير من الحالات من قبل القوات الجوية أو البحرية نظرا لزيادة القدرة على المقاومة فى السنوات الأخيرة.

وليس هناك شك فى أن التقدم التكنولوجى فى السنوات الأخيرة التى أعقبت عصر ماهان قد غير الكثير من وجهات النظر فى آراء ماهان، فقد بدأت القوات الجوية تفرض نفسها وحلت محل القوات البحرية فى الخطورة إلى حد كبير، ففى السيطرة البحرية كان الخطر يأتى إلى السواحل، أما فى السيطرة الجوية فإن الخطر ينال من كل مكان فى الدولة. كما ظهرت الصواريخ العابرة للقارات التى لا يقف أمامها أى موقع، والقوة النووية التى غبرت الكثير من مفاهيم ماهان والواقع أن الحروب وأبرزها الحرب العالمية الثانية قد أثبتت ضرورة تلاحم وتعاون القوات الثلاثة البرية والبحرية والجوية لإحراز النصر والهيمنة على اليابس الذى يعد الهدف الأساسى لجميع القوى.

(٢) نظريات القوة البرية :

لقد استمرت سيطرة القوة البحرية لفترة طويلة، ولكن التطورات العلمية والسياسية بدأت تغير من هذه النظرة منذ بداية القرن العشرين.

فإن الإستراتيجية الرومانية التى كانت تجمع بين بناء السفن وشق الطرق والقدرة العظيمة على تحرك قواتها البحرية وسفنها الحربية ساعدت روما على التفوق العسكرى على معظم شعوب العالم.

ونفس الشيء حدث للدولة الإسلامية التى استطاعت بفنونها العسكرية ومهارتها فى الفروسية أن تحقق لجيوشها التفوق على جيوش أعدائها مثل الرومان ذوى القوة العسكرية البرية والبحرية.

وفى الحرب البروسية ـ الفرنسية عام ١٨٧٠ استطاعت بروسيا أن تنقل قواتها إلى الحدود الفرنسية بالقطار مما حقق لها عنصر المبادأة والمفاجأة للقوات الفرنسية.

وكانت القوة البحرية تعتمد على السفن الشراعية فى البداية قبل استخدام السكك الحديدية منذ عام ١٨٣٠ التى تعد أسرع وسيلة للنقل. ومع نهاية القرن التاسع عشر كانت السكك الحديدية قد فرضت نفسها وتفوقت فى حركتها على الإستراتيجية البحرية فنازعت إنجلترا فى سيادتها العالمية التى أسستها بطريق القوة البحرية. ولقد كان هذا التفوق راجعا إلى السكك الحديدية التى حلت محل القوة البحرية وجعلت منها مفتاحا للسيطرة العالمية.

فقد لعبت السكك الحديدة دورا هاما فى دمج جزء كبير من آسيا بواسطة سكك حديد قامت بمدها روسيا، فقد أنشأت سكك حديد إستراتيجية ربطت بين روسيا الأوربية من ناحية وبين كل من طشقند، ومرو، وكوشكا، وأشخاباد، فوصلت بذلك بين حدود أفغانستان وإيران، وكذلك الخط الحديدى المار عبر سيبيريا الذى دعم سيطرة روسيا على مساحات سيبيريا الشاسعة ووضع قواتها البرية على سواحل بحر اليابان وبحر الصين ثم المحيط الهادى. وقد ترتب على القوة البرية الروسية نتيجة استخدام السكك الحديدية ضغط متزايد على حدود بريطانيا الإستراتيجية فى منطقة الشرق الأدنى والأوسط، وهذا الضغط لا تستطيع التنظيمات التقليدية التى تمتلكها بريطانيا كقوة بحرية أن تقف أمامه.

وقد استطاعت بريطانيا أن تتحاشى الخطر الروسى، لكنها لم تستطع تفادى الخطر الذى يواجه قوتها البحرية من قبل ألمانيا التى فكرت فى مد خط حديد الأناضول الذى يمتد حتى بغداد لنقل قوات ألمانيا البرية إلى الخليج العربى، والخط الحديدى الذى كان يربط الأناضول بالشرق الأدنى وشبه الجزيرة العربية، وبذلك انتقل تهديد القوة البرية الألمانية حليفة تركيا إلى جوار قناة السويس مباشرة. وقد

اضطر هذا التهديد بريطانيا عام ١٩١٤ لأن تقف فى وجهه ومجابهته فى فلسطين والعراق بقوات برية واسعة النطاق تكبدت فى نقلها نفقات كبيرة.

وقد كان هذا التهديد سببا أجبر بريطانيا على الدخول فى ميدان القوة البرية بعد أن لمست أهميتها وخطورتها.

ومن هنا بدأ الاهتمام بالقوة البرية من قبل الكثيرين أمثال ماكندر ومينج وقيرجريف وسبيكمان، الذين أتوا بالنظريات التى تعبر عن وجهات نظرهم فى هذا المجال والتى سنتناولها فيما يلى.

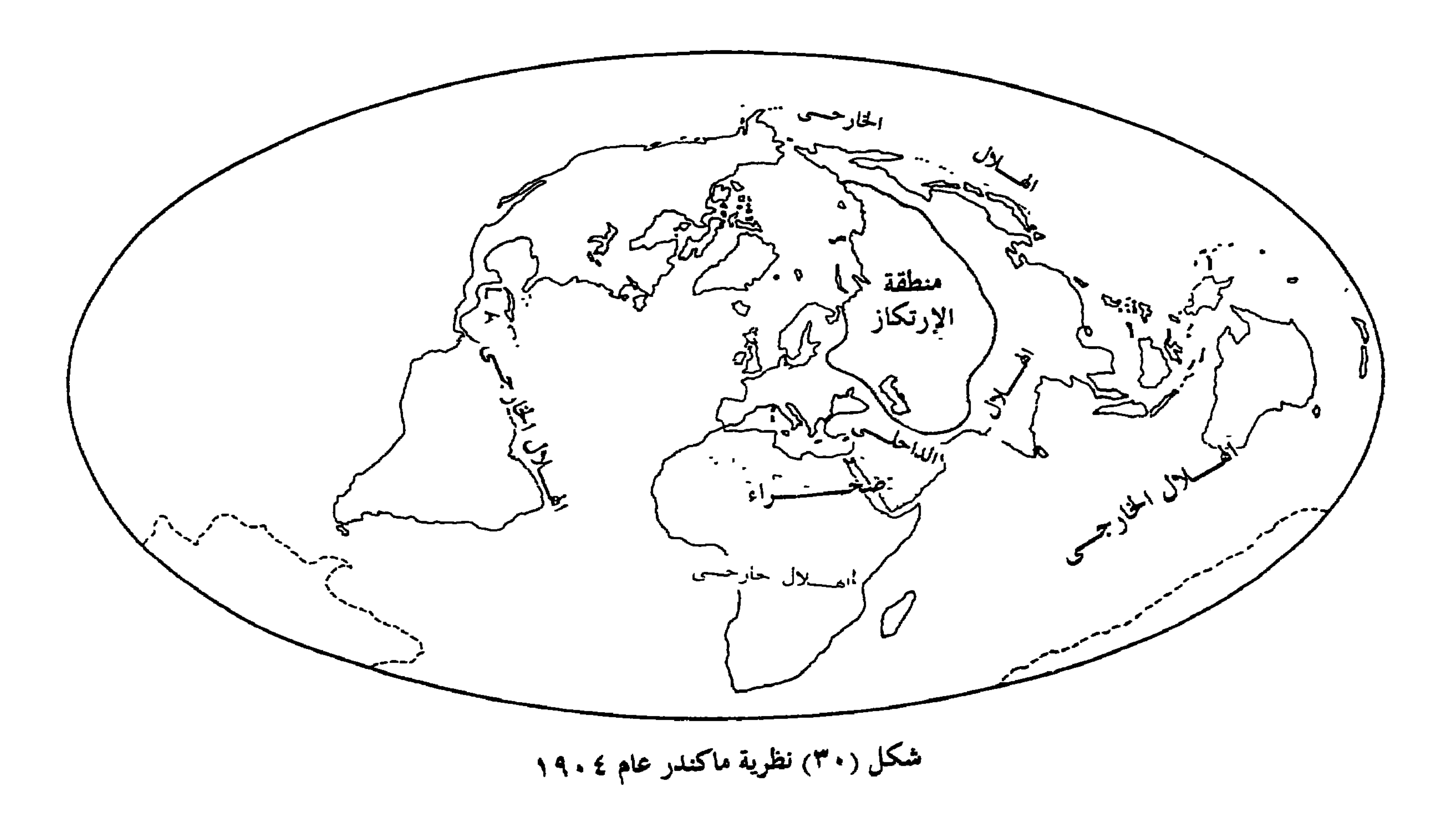
*** نظرية القوة البرية لماكندر Halford Mackinder (١٨٦١ - ١٩٤٧م):**

ماكندر عالم جغرافى إنجليزى الأصل كتب الكثير فى مجال الجغرافية السياسية، وكان أستاذا فى جامعتى أكسفورد ولندن، وشغل الكثير من المناصب الحكومية. وقد تأثر بالأحداث التى مرت فى حياته، وبالنظريات التى كانت تهتم بدراسة النزاع الدائم بين الدول لتحقيق السيطرة العالمية مثل نظرية القوة البحرية لماهان التى أشرنا إليها من قبل. كما تأثر بالحروب التى دارت بين روسيا واليابان فى منشوريا، وبالحرب بين بريطانيا والبوير فى جنوب أفريقيا.

ومن دراسته لهذه الأحداث استطاع ماكندر أن يتوصل إلى نوع من العلاقات بين الأحداث التاريخية وبين العوامل الجغرافية، فوضع نظريته المشهورة «قلب الأرض Heart Land» والتى يعبر عنها «بنظرية القوة البرية» (شكل ٣٠).

وقد وردت هذه النظرية فى بحث تقدم به للجمعية الجغرافية الملكية البريطانية فى عام ١٩٠٤م بعنوان «The Geographical pivot of history» أى الركيزة الجغرافية للتاريخ. ولم يثر أى بحث اهتمام المهتمين بالشئون الإستراتيجية والعلوم الجغرافية مثلما أثار هذا البحث. فقد دار حوله الجدل والنقاش وما زال حتى الآن، وأصبحت نظريته تدرس كموضوع أساسى من موضوعات الجغرافية السياسية والجيوبوليتيك التى أثرت بالتالى فى الإستراتيجية الألمانية.

وقد ساهمت هذه النظرية مساهمة فعالة فى ميدان الجغرافية السياسية والجيوبولتيك، حيث استطاعت أن تقيم القوى السياسية فى العالم فى ضوء



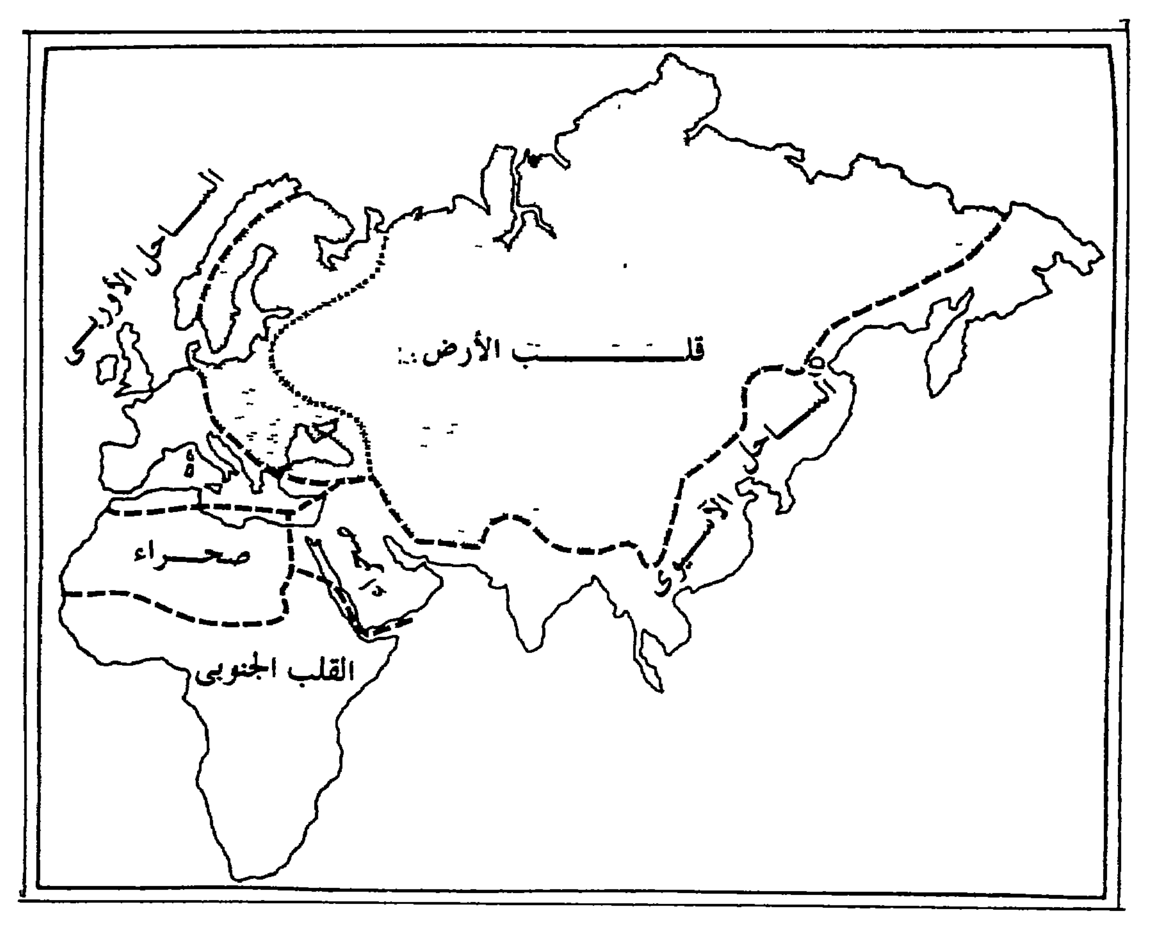
شكل (٣٠) نظرية ماكندر عام ١٩٠٤

العوامل الجغرافية الإقليمية، وعلى أساس توزيع اليابس والماء على وجه الكرة الأرضية، وحينما وضع ماكندر نظريته كان يعتقد بأن مصير الصراع المستمر لتحقيق النصر سيكون فى النهاية لصالح القوة البرية. فقد لاحظ أن نحو ثلاثة أرباع مساحة سطح الكرة الأرضية مغطى بالمياه، وأن نحو ثلثى اليابس تشغله قارات أوربا وآسيا وأفريقيا. كما لاحظ أن البحار والمحيطات متصلة ببعضها البعض ، فوصفها بالوحدة الطبيعية المتكاملة، وأطلق عليها المحيط العالمى World Ocean بدلا من أسماء المحيطات الهادى والأطلنطى والمتجمد والهندى. كما نظر إلى القارات (آسيا وأوربا وأفريقيا) كوحدة طبيعية أطلق عليها« جزيرة العالم World Island» وهذه تشغل نحو السدس من مساحة العالم، كما تضم هذه المساحة نحو ٩٠٪ من سكان العالم.

وقد لاحظ أيضا وجود سهول داخلية واسعة ضمن كتلة أوراسيا تتمتع بحماية طبيعية من مختلف الجهات، وهى السهول الممتدة من البرزخ الواقع بين بحر البلطيق شمالا والبحر الأسود جنوبا. وتمتاز هذه الأراضى السهلية بأنها ذات إمكانيات اقتصادية هائلة، وهذا السهل هو الذى أطلق عليه ماكندر فى البداية منطقة الارتكاز Pivot Area (شكل ٣٠) ثم غير هذا الاسم إلى قلب الأرض Heart Land لما يتمتع به من الخصائص الجغرافية التى تجعله فى حماية من أى عدوان خارجى (شكل ٣١).

وتتميز أنهار هذا القلب بالتصريف الداخلى مثل أنهار أوب Ob وينسى Ye-nisey ولينا lena التى تتجه شمالا نحو المحيط المتجمد الشمالى، ومثل نهر الفولجا Volga الذى يصب فى بحر قزوين Caspian Sea ، ونهرى سيحون وجيحون اللذين يصبان فى بحر آرال Aral Sea ، وهذا يعنى أن هذه الأنهار ليست فى متناول المواصلات البحرية والنهرية لأنها تنصرف نحو بحار مغلقة.

والمنافذ المائية الوحيدة التى يمكن للقوات البحرية المعادية أن تقتحم هذا القلب عن طريقها هى بحر البلطيق والبحر الأسود، رغم أن بحر البلطيق يتجمد شتاء نحو ثلاثة شهور. كما أن الحدود البرية لهذا القلب فى مأمن من أى هجوم خارجى، لوجود حواجز جبلية وهضاب تحول دون ذلك فى الشمال الشرقى من



شكل (٣١) تعديل نظرية ماكندر عام ١٩١٩

هذا القلب، ومن الجنوب يحد هذا القلب جبال هندكوش وهضاب أفغانستان وإيران والجبال الممتدة بين بحر قزوين والبحر الأسود، ثم يلى هذه الجبال هضبة أرمينيا. وفى الجنوب الغربى توجد جبال الكربات التى تشكل حاجزا دفاعيا طبيعيا. وفى الجنوب الشرقى توجد سلاسل جبلية ضيقة أهمها جبال التاى Attai وتيان شان Tien Shan التى تمتد عبرها صحارى إقليمى منغوليا Mangolia وسنكيانج Sinkiang. ثم فى الشمال يحدها المحيط المتجمد الشمالى الذى يمتد لمسافة طويلة والذى يتميز ببعده عن خطوط الملاحة وبتجمده معظم السنة باستثناء فترة قصيرة جدا خلال الصيف، وهى المجاورة للساحل فقط. والمنطقة الغربية هى التى تعد مصدر الخطر لهذا القلب، وخصوصا المنطقة الواقعة بين جبال الكربات وبحر البلطيق التى استخدمت عدة مرات للعدوان على هذه المنطقة.

كما يتميز هذا القلب بسهولة اتصاله بين القارات الثلاث، فلا يفصل آسيا عن أوربا سوى جبال آرال قليلة الارتفاع التى تعوق الصلة بين القارات حيث شمال وجنوب جبال آرال فتحتان تساعدان على الاتصال بينهما؛ كما تتصل آسيا بأفريقيا برا عن طريق سيناء، وترتبط أفريقيا بأوربا عن طريق مضيق جبل طارق والجزر المنتشرة فى البحر المتوسط، والبحر المتوسط الذى يفصل أوربا عن أفريقيا أشبه ببحيرة داخلية بين القارتين ولم يكن يمثل عقبة بينهما عبر التاريخ الطويل

وتوجد مجموعة من الجزر الكبرى تحيط بالجزيرة العالمية ممثلة فى أمريكا وأستراليا بالإضافة إلى جزر شرقى وجنوب شرقى آسيا.

كما تصور ماكندر منطقة ارتكاز أخرى تعد قلبا ثانويا لأنها تقل أهمية عن السابقة أطلق عليها «القلب الجنوبى»[(١)] وتضم هذه المنطقة أفريقيا جنوب الصحراء (شكل ٣١) ويضم هذا القلب أنهار الكونغو والنيجر والزمبيرى، وأنهارا أخرى أصغر منها كالأورانج واللمبوبو، وجميع هذه الأنهار تنبع من الداخل، ويصلح بعضها للملاحة فى مجاريها العليا، ولكن الشلالات تقف عقبة أمام الملاحة فى مجاريها الدنيا ويتصل القلبان ببعضهما البعض عن طريق بلاد العرب الممتدة من النيل غربا إلى الفرات شرقا، وهى مسافة تبلغ نحو ٨٠٠ ميل، ومن سفوح جبال طوروس فى الشمال إلى خليج عدن فى الجنوب أى مسافة تبلغ نحو ١٨٠٠ ميل،

---

(١) محمد إبراهيم الديب، مرجع سابق، ص ٤٦٦.

وتضم هذه المنطقــة ثلاثة طرق مائية هــى: البحر الأحـــمر والخليج العــربى ونهرى دجلة والفرات ونهر النيل، كــما يعد اليابس طريقا بريا يربط بين القلبــين الشمالى والجنوبى.

وقد أطلق ماكندر على المنطقة الساحليــة التى تتخذ شكل قوس يحيط بمنطقة قلب الأرض «الهلال الداخلى Inner Crescent» ويتألف هذا القــوس من سواحل أوربا الغربية، وصــحراء شبه الجزيرة العربيــة، والأقاليم الموسمية فى آســيا كالهند وجنوب شرقى آسيــا، والجزء الأكبر من الصين. ويمتــار جزء من الهلال الداخلى بأنه بحرى والآخر بأنه برى.

وتمتاز أنهار الهــلال الداخلى بأنها صالحة للملاحــة مثل أنهار الراين والإلب Elbe والدانــوب Danube واليانجتــسى Yangtze ، تلك الأنهــار التى تنصــرف نحــو البحــار المفتوحــة للملاحة العــالمية، يضاف إلى ذلك تميــزه بخصوبة التــربة وغزارة الأمطار مما أدى إلى ازدحامه بالسكان.

ويضم الهلال الداخلى من الدول الساحلية كــلا من: فرنسا وألمانيا وإيطاليا، واعتبرت كل من بريطانيا واليابان جزرا متــاخمة لسواحل غرب أوربا وشرق آسيا. وقد وجد ماكنــدر أن هناك علاقة متينة بين قلب الأرض ومنطقة الهــلال تتمثل فى الضغط من جــانب القلب نحو الهلال وسواحله، وســوف يزداد هذا الضغط عند مد السكك الحديدية التى ستساعد على ســهولة الحركة والسيطرة على أقاليم الهلال فى المستقبل.

وقد مــيز ماكندر بين الهــلال الداخلى وقوس خارجى يحــيط به أطلق عليه اسم «الهلال الخارجى Outer Crescent» ويتألف هذا القوس من معظم الدول التى تعتــمد على القوة البــحرية أمثال دول أمــريكا الشماليــة واللاتينية وأفريقــيا جنوب الصحراء الكبرى وأستراليا وبريطانيا واليابان (شكل ٣٠).

ولم يعط ماكندر أهميــة تذكر للولايات المتحدة الأمريكية عندمــا صاغ نظريته عام ١٩٠٤، لــكنه عدل من ذلك فى عــام ١٩٤٣ بعد أن وجــد الولايات المتحــدة الأمريكية قد حددت مصير الحربين العالميــتين وأصبحت القوة العالمية الكبرى، كما أصبــحت دول غرب أوربا شبه تابعــة لها، مما دعا مــاكندر إلى القول بأن الولايات

المتحدة الأمريكية هى الدولة الوحيدة التى يمكنها أن تصبح منافسة لقلب الأرض استنادا إلى إمكانياتها الكبيرة. ولكنه يميل إلى انتصار الدول البرية باعتبار أن أهمية الدول البحرية قد تضاءلت مع نهاية الكشوف الجغرافية.

وقد نظر ماكندر إلى القوة الجوية كسلاح مكمل للقوة البرية، وليس إلى جانب القوة البحرية، وذلك لأن الموقع الجغرافى لقلب الأرض يعطيه ميزة كبيرة فى الحرب الجوية. وعلى هذا الأساس سوف يصبح استخدام البحار المحيطة بقلب الأرض مستحيلا دون الحصول على موافقة قوى البر، لأن هذه القوى تستطيع أن تغلق الطرق الملاحية البحرية بواسطة القوى الجوية المقامة فى قواعدها.

والذى يتأمل فى أفكار ماكندر، يمكنه أن يدرك المخاوف التى كانت تساور العالم من نشوء دولة قارية كبرى فى منطقة قلب الأرض، فهى بذلك تملك القدرة على التوسع فى المناطق المجاورة لها فى أوراسيا، إذ إن كثرة الموارد وتنوعها فى هذه المنطقة القارية تكون كفيلة ببناء أكبر قوة حربية فى العالم تكفى لتحقيق فكرة الإمبراطورية العالمية، وبذلك سوف تصبح جزيرة العالم مسرحا كبيرا وقاعدة ضخمة للقوى البحرية والبرية والجوية يمكنها إخضاع بقية أجزاء العالم.

وقد اقترح ماكندر لتكوين هذه الدولة الكبرى أن يقوم اتحاد بين روسيا وألمانيا سواء كان ذلك بالاتفاق أو بالغزو، وكان الاعتقاد أن ألمانيا ربما تحاول غزو قلب الأرض والسيطرة عليه وبالتالى السيطرة على العالم كله، وذلك لعدم وجود عوائق طبيعية تقف أمامها. ولكنه عندما رأى تفوق الاتحاد السوفيتى فى الحرب العالمية الثانية أشار إلى أن الاتحاد السوفيتى يمكنه إذا خرج منتصرا على ألمانيا فى هذه الحرب أن يصبح أكبر دولة برية على سطح الأرض لأنه ستكون له السيطرة على قلب الأرض، وبذلك تكون الفرصة متاحة له للسيطرة على جزيرة العالم، والعالم الجديد فى هذه الحالة يكون محاصرا من الغرب ومن الشرق كجزيرة أقل وزنا وقوة بين ذراعى الجزيرة العالمية، وعلى هذا الأساس وضع نظريته على الشكل التالى :

(١) من يحكم شرق أوربا يسيطر على الهارتلاند (قلب الأرض).

Who rules east Europe, Commands the Heart land.

(٢) من يحكم الهارتلاند يسيطر على العالم.

Who rules the Heart land, Commands the world island.

(٣) من يحكم جزيرة العالم يسيطر على العالم.

Who rules the world island, Commands the world .

ويقصد ماكندر تلك الحلقة المتصلة من اليابس وهى أوربا وآسيا وأفريقيا، ويقصد بشرق أوربا تلك المنطقة المتسعة من أوربا التى تسكنها العناصر السلافية وهى التى تمتد من شرق شبه جزيرة «جتلند Gutland» حتى نهرى الدانوب Danube والفولجا وبحر آزوف Azov ، كما تشغل السويد شمالا وآسيا الصغرى فى الجنوب الشرقى، وتقع برلين وفيينا على أطرافها الغربية، أما الهارتلاند فتحديده الجغرافى معقد بعض الشيء، وينظر ماكندر إليه على أنه يضم مناطق الصرف الداخلى فى أوراسيا، وعلى أنه يضم المناطق التى يصعب على القوى البحرية الوصول إليها وقتها، إذ يعتبر أن المحيط القطبى شرق البحر الأبيض الروسى عقبة طبيعية للتحركات البشرية، وأما بحر قزوين وبحر آرال وبحيرة بيكال فهى مياه مغلقة لا تتصل بالبحار الخارجية والطرق العالمية. وعلى هذا الأساس فإن الهارتلاند أى قلب العالم يعد إقليما واحدا قاريا تفصله مناطق انتقالية عن الأقاليم الهامشية البحرية فى أوربا وآسيا، وعلى هذا الأساس كانت عزلة الهارتلاند.

وقد وضعت هذه النظرية فى وقت لم يكن فيه النطور العلمى والتكنولوجى قد وصل إلى مراحل متفوقة، ولذلك فإن ماكندر أخذ يرقب التحولات التى حدثت ويرى آثارها، إلى أن اتضحت له بعض الحقائق التى دفعته إلى إجراء بعض التعديلات فى نظريته.

التعديل الأول كان فى عام ١٩١٩ وكان مضمونه إضافة منطقة إستراتيجية أخرى تقع جنوب الصحراء الكبرى التى أطلق عليها «القلب الجنوبى» أو القلب الثانوى التى أشرنا إليها.

أما التعديل الثانى فجاء فى عام ١٩٤٣ متأثرا بالتطورات التى حدثت خلال الحرب العالمية الثانية، عندما لاحظ ماكندر أن التهديد الحقيقى يأتى من الاتحاد السوفيتى وليس من ألمانيا، وهنا استحدث ماكندر مصطلحا جديدا هو «الحوض الأوسط Midland Basin» الذى يقصد به المنطقة المحددة شمال المحيط الأطلسى وشرق الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوربا، وافترض أن يقوم وسط وشرق

أوربا الذى هو النطاق الألمانى German Realm بدور الفصل بين الحوض الأوسط من جهة وقلب الأرض من جهة أخرى، ومن أجل القضاء على القوة الألمانية المتمركزة فى الوسط دعا ماكندر إلى ضرورة التعاون بين القلب ودول الحوض الأوسط، هذا ما حدث فعلا خلال الحرب العالمية الثانية عندما اتحدت فرنسا وبريطانيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية مكونين جبهة ضد ألمانيا سميت «جبهة الحلفاء».

وفى ضوء أحداث الحرب فإن ماكندر كان يرى أن الاتحاد السوفيتى لو خرج من الحرب منتصرا على ألمانيا فإنه سيصبح أقوى قوة برية فى العالم، وسيكون بذلك القوة الدولية التى تقع فى المنطقة الدفاعية الإستراتيجية القوية، وأن قلب الأرض سيكون أكبر قلعة فيها، وسيكون للاتحاد السوفيتى لأول مرة فى التاريخ جيش قوى يمتاز بالتفوق العددى والكفاية الحربية، ولذلك فإن التهديد الحقيقى لقلب الأرض سوف يأتى من الاتحاد السوفيتى وليس من ألمانيا. وهذا الرأى جاء متأثرا بالهزائم التى تكبدتها ألمانيا من جراء غزوها للاتحاد السوفيتى عام ١٩٤١.

وفى الواقع أن ماكندر قد وجد ما يؤيد نظريته من خلال الأحداث التاريخية، فتحركات رعاة الخيل إلى أوربا وآسيا الصغرى والهند ومنشوريا والصين شاهد على الضغط الذى يخرج من القلب إلى المناطق الهامشية. ولكن إذا كان التاريخ يؤيد نظريته، فإن التاريخ نفسه شاهد على أن هناك قوى استطاعت التوغل فى منطقة القلب. فالروس راكبو القوارب الذين يبحثون عن الفراء استطاعوا التوغل فى سسريا، وكانوا أول الروس الذين عمروا سيبيريا، كما أن هناك بعضا من سكان شمال غربى سيبيريا وصلوا إليها من شمال روسيا وفنلند، كما تمكن اليابانيون حديثا من التوغل فى منشوريا ومنغوليا الداخلية.

وقد انتقد البعض نظرية ماكندر لأنها لن تأخذ بعين الاعتبار التطور التكنولوجى الذى حدث، وبما يمكن أن يسفر عنه هذا التطور من تغير فى موازين القوى. ومن أخطر التطورات التى حدثت ما طرأ على الأسلحة الحربية من زيادة فى مداها وفى سرعتها وقوتها ودقة تهديفها وتخطيها للعقبات لكى تصل إلى أهدافها، كما أن بناء القاعدة الصناعية فى قلب القارة أو فى منطقة جزرية هى

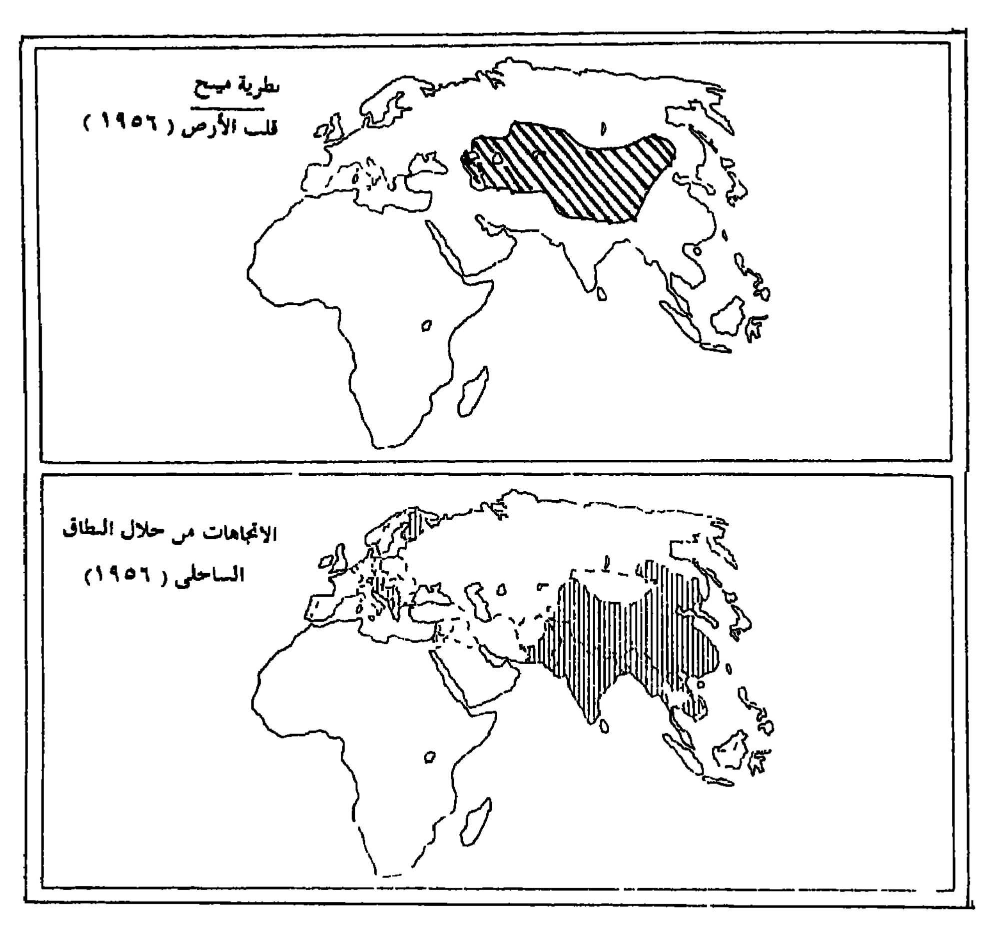
أساس القوة، لأن المهم هو أن من يمتلك القدرة الفنية والتكنولوجية يكون باستطاعته السيطرة والتفوق على الآخرين، كما أن السلاح الجوى والنووى عمل على كشف قلب الأرض للغزو وسلبه مناعته الطبيعية وعمقه الإستراتيجى الذى يتميز به.

كما لوحظ أن نظرية ماكندر لم تضع فى حسابها التغيرات الأيديولوجية التى طرأت بعد الحرب العالمية الثانية، فقد خرجت الأيديولوجية الاشتراكية من قلب الأرض باتجاهات مختلفة وأحدثت تغيرات جذرية فى الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية دون غزو عسكرى مباشر من قبل الاتحاد السوفيتى، فقد قامت ثورات شيوعية فى بعض دول العالم على نمط ثورة الاتحاد السوفيتى مثل ثورة الصين فى عام ١٩٤٩، وثورة كوبا فى عام ١٩٥١، وفيتنام الشمالية عام ١٩٥٤، وكوبا عام ١٩٦٠. ولا شك أن قيام هذه الثورات فى الهلالين الداخلى والخارجى من شأنه تدعيم موقف قلب الأرض الذى يتفق فى نفس الفكر مما يناصر دولته، وفى نفس الوقت يضعف القوى البحرية.

*** نظرية مينج Meinig :**

وهناك نقد آخر وجه لنظرية ماكندر التى تؤكد على أهمية قلب الأرض وإمكان سيطرته العالمية وذلك بالنظر إلى بريطانيا الجزرية التى استطاعت من موقعها فى غرب أوربا أن تنظم قوة بحرية تمكنت من مد نفوذها إلى مناطق الهلال الداخلى والخارجى وأن تبنى إمبراطورية عظيمة لا تغيب عنها الشمس.

وقد جاء مينج Meinig لينتقد ماكندر فى تحديده للهلالين الداخلى والخارجى وقلب الأرض على الموقع الجغرافى القارى أو البحرى، وكان يرى أن التحديد على أساس حضارى يكون من الأفضل لأن هذا المعيار أكثر ثباتا واستقرارا من مبدأ الموقع الجغرافى، وفى ضوء المعيار الحضارى فإن مينج يحدد قلب الأرض بالمنطقة الإستبسية من قارتى أوربا وآسيا المحاطة بالأقاليم الصحراوية، وقد حددها من الغرب بنهر الفولجا وبحر قزوين، ومن الشمال بالحافات الجنوبية للغابات الصنوبرية، ومن الشرق بسلاسل الجبال الداخلية لإقليم الحضارة الصينية، ومن الجنوب بالمرتفعات الجبلية الممتدة من سينكيانج إلى الهملايا إلى جبال هندكوش



شكل (٣٢) نظرية مينج

حتى بحر قزوين (شكل ٣٢) ويعتقد مينج بأن هذه المنطقة المحددة تمتاز بتشابه فى الظروف الحضارية والطبيعية، كما أنها فى موقع متوسط بالنسبة للأراضى المحيطة بها، وهى تسيطر على كل الطرق التاريخية التى تربط عدة مناطق من الهلال الداخلى مثل الصين والهند والشرق الأوسط وأوربا. وقلب الأرض على هذا الأساس أصغر من ذلك الذى تضمنته نظرية ماكندر.

كما كان لمينج وجهة نظر بالنسبة للإقليم الهامشى «Rimland» حيث قسمه إلى قسمين : قارى وبحرى (داخلى وخارجى) والفرق بينهما وظيفى وليس جغرافيا نتيجة لاتجاه الدول الذى تغير كثيرا خلال التاريخ.

فاتجاه غــرب أوربا بحرى، بينما اتجاه وسط أوربا تارة بحــرى مع ألمانيا وتارة أخرى قارى مع الاتحاد السوفيتى. كما أن يوغــوسلافيا قبل عام ١٩٨٤ كان اتجاهها نحــو قلب الأرض، وعندما اخــتلف تيــتو (الرئيس اليــوغــوسلافى) مع ســتــالين (الرئيس السوفييتى) تحولت يوغوسلافيا نحــو الاتجاه البحرى مع الولايات المتحدة. والصين كان اتجاه القسم الجنوبى منها بحريــا، بينما اتجاه المنطقة الداخلية كان قاريا وعندمــا كــانت السيطرة لأهــل الشمــال كــان اتجاه الصــين صــوب قلب الأرض، وينعكس الوضع عندما تــكون السيطرة لأهل الجنوب، وعندما تحــولت الصين إلى الشيوعية تحولت نحو قلب الأرض الشيوعى.

كما كان مينج يختلف مع ماكندر حيث كان من رأيه أن من يسيطر على قلب الأرض يمكن أن يسيطر علــى بعض دول الهلال الداخلى، بينما كــان ماكندر يرى أن من يســيطر على قلب الأرض يمكن أن يســيطر على الهــلال الد اخلى ثم على العالم كله

وعلى الرغــم من أن ماكندر قدم نــظريــة إســتراتيجية رائعة، إلا أن أهمــيتها لم تظهر إلا بعــد أن اكتشفتــها القوى البرية، ثم تبــعتها الدول البــحرية التى بدأت تهتم بهذه النظرية، وما زال النقاش دائرا حول هذه النظرية رغم كل المتغيرات التى حدثت.

ويعد ماكندر أول من استطاع أن ينظر إلى العــالم بشكل عام فى ضوء وحدة الأرض، وعلى أن العالم قــد صار عالما واحــدا، وبالتالى نظاما ســياسيــا واحدا، وكان يعد أول من وضع الجــغرافية فى خدمة الســياسة والإستراتيجيــة. كما اهتم ماكندر بالنظرة الإقليــمية التى تمثلت فى تقسيــمه الأرض إلى قلب الأرض والهلال الداخلى ثم الهلال الخارجى، وتعد هذه محاولة لتقسيم العالم إلى أقاليم سياسية.

*** نظرية سبيكمان Nicholas Spykman (١٨٩٣ ـ ١٩٤٣) :**

كان سبيــكمان أستاذا أمريكيا، وعــمل أستاذا للعلاقات الدولية بجــامعة ييل Yale الأمريكيــة، وكان اهتمــامه مركــزا على دراسة مشكــلات القوة وأثرها على العلاقات الدولية. وقد كان ممن اهتموا بالسيادة العالمية وتحليلها فى ضوء الدراسات الجغرافية، ولذلك كان تركيزه على دراسة العلاقة بين الجغرافية والسياسة الخارجية للدولة.

وقد نشر سبيكمان عددا من البحوث تتضمن أفكاره فى هذا الموضوع منها «أن الجغرافية هى العامل الأساسى لسياسة الدول الخارجية، لأن عواملها هى أكثر العوامل استقرارا، ولذلك يجب دراسة موقع أى دولة من الدول جغرافيا حتى يصبح بالإمكان معرفة سياستها الخارجية».

ومن أهم ما كتب فى هذا المجال كتابه الذى نشر فى عام ١٩٤٤ بعنوان «جغرافية السلام The Geography of peace» وذلك بعد وفاته[١]. وقد تناول فى هذا الكتاب عددا من الآراء منها : «أن القوة الوطنية هى العامل الفاصل النهائى لسلامة الدولة، ولا يتحقق السلام إلا ببناء قوة تدعمه، ولذلك لا تستطيع أن تضعه إلا الدول الكبرى» ومن آرائه أيضا : «إن الوسيلة الوحيدة لتحقيق سلام دائم هى إيجاد نظام عالمى للسلام مثل تكوين عصبة أمم مسلحة أو تكوين دولى لتوازن القوى».

كما أدرك سبيكمان عامل الزمن فى علم الجيوبوليتيك فقال : «إن مركز الدولة من الناحية الجيوبوليتيكية يتوقف على ثبوت موقعها الجغرافى وعلاقة ذلك بمراكز الثقل العالمية، وبما أن مراكز الثقل فى تغيير مستمر، فإن أهمية الموقع أيضا فى تغير مستمر تبعا لذلك».

ويرجع سبيكمان اضطراب الأمن فى العالم إلى عدم المساواة فى توزيع القوة العسكرية بين الأقطار التى تعيش فى مجموعة دولية، ولكن ليس فى ظل سلطة دولية، ولذلك فقد أتاح عدم وجود السلطة الدولية نوعا من الحرية للدول فى علاقتها الخارجية، مما أدى إلى التنافس بينها فى مجال بناء القوة. ولضمان الأمن والاستقرار الدولى يرى سبيكمان أن هناك ثلاثة طرق لتحقيق هذا الهدف وهى :

(١) طريقة فردية : وهى أن على كل دولة أن تبذل كل ما فى وسعها بشكل فردى لإقامة نظام للدفاع القومى مبنى على أساس الاحتماء بالتخوم الطبيعية كالجبال والصحارى والغابات والأنهار.

---

(١) نافع القصاب وآخرون : الجغرافية السياسية ـ جامعة البصرة (بدون تاريخ)، ص ١٤٩.

(٢) **طريقـة التعـاون الثنائى** : وهى أن يقـوم نوع من التـعـاون بين الدول، يكون قائمـا على أساس اتحاد بين دول تـكون متوازية فى القـوة، أو على أساس تقديم مساعدات من الدول القوية إلى الدول الضعيفة.

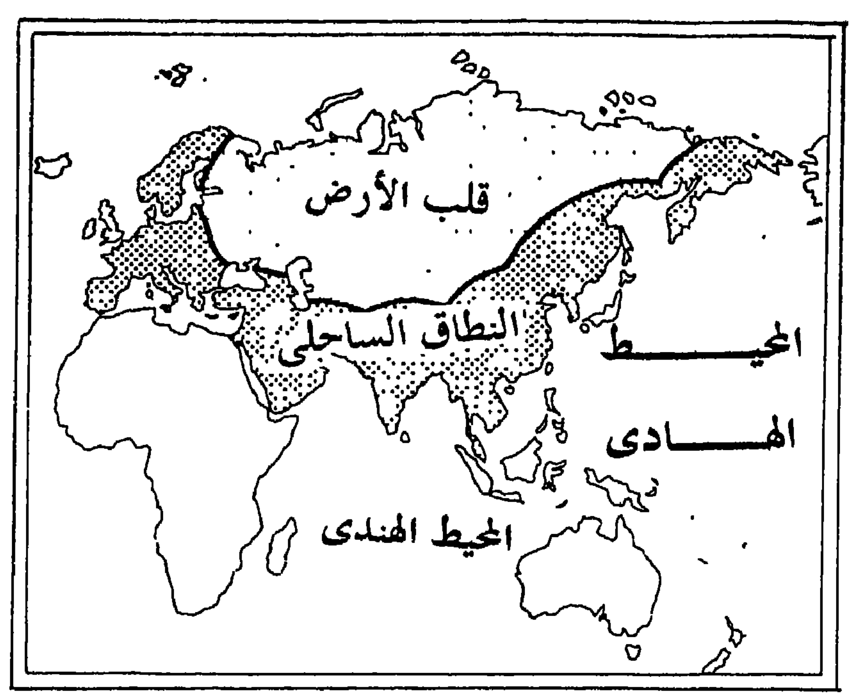
(٣) **طريقـة الأمن الجمـاعى** : وهى التى تقوم عـلى أساس مسـئولية جـميع الدول عن ضمان أمن وحماية كل دولة فى ظل نظام عالمى على غرار منظمة الأمم المتحدة.

وكان سـبيكمان يهـدف إلى إقرار السلم فى العـالم، والمظهر الرئيـسى لقوة الدولة فى نظره هو أن تستخدم هذه القوة للاحتفاظ بالسلم.

وقد تأثر سبيكمان إلى حد كبير بنظرية ماكندر، ولكنه توصل إلى استنتاجات تخالف آراء مـاكندر. فقد اتـهم سبيكمـان ماكندر بأنه بالغ كـثيرا فى أهمـية قلب الأرض، حيث كـان فى نظره أن قلب الأرض لا تتوافـر فيه المقـومات التى تؤهله ليكون فى مـركز القـيادة للعـالم. فهو يـضم منطقة شـديدة البرودة غـير مناسـبة للاستـيطان والاستـغلال الزراعى، كمـا أن هذا القلب يضم مسـاحات كبـيرة من الغابات الصنوبرية، وجزءا كبيرا منه عبـارة عن صحارى حارة وجرداء. ولا تتوافر فى هذا القلب ثروات مـعدنيـة إلا فى روسيـا الأوربية، كمـا أن أى تطور زراعى سيـبقى مركـزا فى روسيا الأوربية ومـعظم مصادر القـوى المحركة والحـديد الخام وبعض المستلـزمات الأخرى اللازمـة للصناعة يتركـز معظمـها فى روسيـا الأوربية وليس فى سيـبيريا. وكما أن سـيبيريا لا تسـاعد على تقدم وسائل النقل لـظروفها الطبيعية ولقلة سكانها بالمقارنة بروسيا الأوربية.

ولهذه الأسباب قلل سبيكمان من أهمية قلب الأرض الذى أشار إليه ماكندر وتصـور بدلا منه «إقليم الهـلال الداخلى» فـى نظرية مـاكندر والذى أطلق عليـه «النطاق الساحلى Rimland» (شكل ٣٣) باعتبار أن الدول التى يضمها هذا الإقليم تحتوى على أكثرية سكان العالم وموارده.

وقد عـبر سـبيكمان عن هـذا الإطار أو المنطقة الانتـقالية الوسطى «بمـنطقة الارتطام Crush zone» بين القـوى البـحريـة والقوى البـرية المـثلة فى الاتحـاد السـوفيـتى. وحـدد سـبيكمان النطـاق السـاحـلى «الرم لاند» بأنه يشمل كل أوربا



شكل (٣٣) نظرية سبيكمان (١٩٤٤)

ما عدا روسيـا، وشبه الجزيرة العربية والعـراق وآسيا الصغرى وإيران وأفغـانستان والهند وجنوب شرق آسيا والصين وكوريا وشرق سيبيريا.

واعتـبر سـبيكمـان أن هذا النطاق يعد منطـقة حاجـزة تفصل بين القـوتين المتصارعتين (البرية والبحرية).

وقـد اهتم سبـبكمان بهـذا النطاق السـاحلى وأعطاه أهميـة أكبـر من قلب الأرض، وذلك لأنه يضم عددا ضـخما من السكان، كـما يمتـاز بموارده الطبيعـية والاقتصادية المتنوعة، ولأهمية موقعه ولما يضمه من طرق بحرية وبرية.

وفى ضـوء هذه الأفكار انتـهى سـبـيكمـان إلى تـعديـل نظرية مـاكندر فى الإستراتيجية لتصبح على الوجه التالى :

(١) إن من يسيطر على النطاق الساحلى يتحكم فى أوراسيا.

Who controls the Rimland rules Eurasia.

(٢) من يتحكم فى أوراسيا يسيطر على العالم.

Who Rules Eurasia controls the destinies of the world.

وقد أشار سبيكمان إلى أهمية موقع كل من الجزر البريطانية والجزر اليابانية كمركزين لقوة سياسية تحف بأوراسيا من الغرب والشرق، وكان يعتقد بأن تصنيع الهند والصين يمكن أن يهدد منطقة القلب فى المستقبل، كما كان يعتبر أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأستراليا مناطق منعزلة وبعيدة، وبالتالى فإن تأثيرهما محدود.

وقد قسم سبيكمان العالم إلى قسمين : الشرقى منهما يضم قارات أوراسيا وأفريقيا وأستراليا، والغربى يضم الأمريكتين الشمالية والجنوبية، ورأى أن القسم الشرقى يطوق الأمريكتين من حيث الموقع والاتساع والشكل، وأن مساحته تزيد على ضعفى القسم الغربى، كما أنه يضم أضعاف سكان الأمريكتين، كما يضم كميات ضخمة من الفحم والحديد.

وعلى هذا الأساس كان سبيكمان يرى عدم قدرة القسم الغربى على الصمود أمام القسم الشرقى فى حالة نشوب أى حرب بينهما، ولذلك نصح الولايات المتحدة الأمريكية بأن تبذل كل ما فى وسعها بالطرق السياسية لعرقلة أى نوع من التقارب والتكتل بين آسيا وأوربا، بل دعاها لكى توجه سياستها إلى التحكم فى بعض دول منطقة النطاق الساحلى، أو على الأقل عرقلة محاولات روسيا التى تهدف إلى السيطرة على دول هذا النطاق، وفيما يتعلق بقارة أوربا وسواحلها فكان يرى أنه لا يمكن السيطرة عليها إلا بالتعاون بين القوتين البرية والبحرية أى بين روسيا وبريطانيا وأمريكا.

وحينما نشبت الحرب العالمية الثانية وبدأ النفوذ الألمانى يمتد شرقا وجنوبا، كما امتد النفوذ اليابانى غربا من منشوريا إلى سواحل الصين ونيوغينيا، شعرت الولايات المتحدة بخطورة الموقف بالنسبة لها، وازدادت مخاوفها وخاصة بعد تحالف ألمانيا مع اليابان، لأن فى ذلك تطويقا لها من الشرق ومن الغرب ثم عزلها، ثم بعد ذلك ضربها بقوة أوراسية متحدة تقضى على أمنها وقوتها واستقلالها، ولذلك كان سبيكمان يدعو الولايات المتحدة الأمريكية لدخول الحرب العالمية الثانية مبكرة لحماية نفسها، ولكى تعرقل أى محاولة لأى تكتل قوى أو ظهور دولة عظمى تنافسها الزعامة فى العالم القديم حتى لا تجبر على إشعال حرب عالمية ثالثة

مستقبلا، ولذلك دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب بالاتفاق مع الحلفاء لإيقاف التوسع الألمانى الذى كان مرشحا للسيطرة على جميع أقطار النطاق الساحلى «الرم لاند» وبالتالى على العالم كله، بسبب تفوق الألمان فى القوة البحرية والبرية والجوية عن طريق استخدامها لمجموعة من القواعد البحرية والجوية المنتشرة حول أوراسيا.

كما أوصى سبيكمان الولايات المتحدة الأمريكية بأن تقيم لقواتها قواعد عسكرية بحرية وجوية فى الجزر والبحار المحيطة بأوراسيا، وأن تقيم وزنا لموضوع توازن القوى فى أوراسيا، وهذا ما تقوم به الولايات المتحدة حاليا، حيث كانت تسعى جاهدة لعمل قواعد لها فى أوراسيا، كما ارتبطت عسكريا بدول أوربا من خلال حلف الأطلنطى، وبمحاولة تقربها من اليابان وأخيرا من خلال تفكك الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى بعد انهيار الشيوعية أخيرا.

كما أوصى سبيكمان بأن تقوم القوى البحرية ممثلة فى الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على أراضى النطاق الساحلى، وذلك بتشجيع تقسيمها إلى دويلات صغيرة بقدر الإمكان حتى تتمكن من السيطرة على هذه الدويلات. ويبدو ذلك من دور الولايات المتحدة فى تشجيع انقسام كوريا إلى دولتين، وكذلك ڤيتنام إلى دولتين، والوقوف إلى جانب إحداهما ضد الأخرى، كما كانت تشجع على قيام دولتين ألمانيتين.

كما أوصى سبيكمان القوى البحرية بأن تقف أمام توحيد دول هذا النطاق، لأن فى توحيد هذه الدول قوة، وهذا ما تخشاه الولايات المتحدة لتظل لها السيطرة والنفوذ سيرا على مبدأ «فرّق تَسُد».

كما دعا سبيكمان إلى قيام أحلاف عسكرية فى هذا النطاق، ولذلك قام حلف شمال الأطلنطى وحلف جنوب شرق آسيا لتغطية النطاق الساحلى ومقاومة القوة البرية الممثلة فى الاتحاد السوفيتى قبل تفككه، وليبقى هذا النطاق مفككا موزعا بين أكثر من حلف.

وبصفة عامة، فإن آراء سبيكمان تعد مكملة لإستراتيجية ماكندر، فقد أيقظ الرأى العام الأمريكى وقادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى أهمية وفهم العلاقة بين البيئات الجغرافية والإستراتيجية العالمية، ووضع نهاية للجدل الذى كان سائدا فى

عصره عن الدعوة لإعادة الولايات المتحدة إلى عزلتها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

*** نظرية جيمس فيرجريف J. Fairgrieve:**

قام جيمس فيرجريف بتقديم نظريته فى كتابه بعنوان : «الجغرافيا والسيادة العالمية Geography and world power» التى جاء فيها : «إن اليابس عبارة عن جزيرتين عظيمتين إحداهما جزيرة متوازية الأضلاع تمثل العالم القديم، والأخرى تضم الأمريكتين، وكلتاهما تقعان فى محيط عظيم».

وينقسم متوازى الأضلاع الذى يكون العالم القديم إلى قسمين غير متساويين تفصلهما الصحراء أكثر مما يفصلهما البحر الممتد بينهما وهما : القسم الأوربى والقسم الأفريقى[1]. ويقع فى قلب الكتلة الأوراسية السهل الأوراسى الذى تحيط به الدول الساحلية التى تفصلها عن هذا السهل فى بعض المناطق هضاب عالية أو سلاسل جبلية. وقد حمت الصحراء هذه السواحل من الخطر الزنجى.

والجزء الأوسط من هذه المنطقة بعضه سهول وبعضه هضاب، والبعض تأثر بالمدنية الحديثة والبعض الآخر بقى على الفطرة، وبحكم اتساع مساحة هذا الجزء وتوسطه أصبح يحتل مكانا متميزا فى العالم القديم والجديد، ويمكن ربط أطرافه بشبكة من السكك الحديدية لتوحيد أجزائه، كما فعلت روسيا.

وفى متوازى أضلاع العالم القديم أراضٍ تقع على حافة المحيط وتتأثر بالبحر فى تاريخها، وقد سيطرت عليه زمنا طويلا كالعرب والرومان والأسبان والبرتغال والهولنديين والإنجليز واليابانيين.

وقد ظهرت منطقة تتقابل فيها القوتان وتضم مجموعة من الدول الصغرى تعد بقايا لتنظيمات سياسية واقتصادية تنتمى لعهود قديمة، وقد تميزت كل دولة منها بخصائص موروثة أعطتها شخصية خاصة تعوق تفاعلها مع غيرها من الدول، فبقيت كدول حاجزة إما لعجزها أو لعزوفها عن التلاحم أو الاتحاد مع غيرها. ويدخل فى هذا النطاق فنلند والسويد والنرويج والدانمرك وهولنداوبلجيكا وبولند ودول البلقان وإيران وأفغانستان وكوريا والصين.

---

(١) محمد إبراهيم الديب، مرجع سابق، ص ٤٧٥.

أما الصين فهى دولة ذات موقع فريد فى أهميته، وذات مساحة عظيمة، وتتميز بتجانس سكانها الذى يجعل من الصعب على فاتحيها تمزيقها أو التفاعل معهم. وهذا الموقع الممتاز يتيح لها إمكانية السيطرة على قلب أوراسيا أكثر من ألمانيا دون تعرض لتدخل أجنبى وخصوصا أنها دولة برية أكثر من كونها بحرية.

وقلب الأرض يكاد يضم دولة واحدة هى الاتحاد السوفيتى، وهى بهذا تختلف عن النطاق الساحلى الذى يضم عدة دول، ولكن رغم ذلك فإن القلب يضم مجموعة من الأقليات والقوميات المتعددة، وهذا يشكل نقطة ضعف خطيرة فى هذا القلب، وهو ما أسفر فى النهاية عن تفكك الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٩٠ عندما أتيحت الفرصة لذلك.

وقد كانت علاقة قلب الأرض بالمناطق المجاورة لها فى الماضى عبارة عن صراع بين الرعاة والزراع، ثم تحولت إلى صراع بين القوى البرية والبحرية من أجل الوصول إلى المياه الدافئة أو الوقوف أمام ذلك.

ورغم أن قلب الأرض يعد قلعة حصينة وغير مفتوحة أمام الزراع أو أساطيل القوة البحرية، فإن هذه المناعة الدفاعية لا تعنى أنه قوة هجومية مثالية، فرغم كبر مساحته وضخامة موارده إلا أن نسبة كبيرة من هذه المساحة لا قيمة لها حضاريا إلا من حيث الثروة المعدنية والعمق الإستراتيجى.

والنطاق البحرى فى أوربا الذى يضم السويد والنرويج والدانمرك وبلجيكا وهولند وفرنسا والجزر البريطانية وأسبانيا والبرتغال وإيطاليا ودول البلقان، يقع على الهامش الذى يتميز معظمه بوفرة المطر وبخصوبة التربة، ولذلك فهو مرتفع فى كثافته السكانية وفى معدل الإنتاج، بالإضافة إلى أهمية موقعه البحرى الذى يوفر له حرية الحركة فى البحار والمحيطات المفتوحة، وأن تكون فى موقع هجومى أفضل. وقد ساعد ذلك على اندفاع بعض هذه الدول إلى بسط سيطرتها على مناطق كثيرة فى أفريقيا وآسيا ساعدها على الحصول على موارد ضخمة من هذه الدول مكنها من أن تشكل قوة اقتصادية ضخمة لم يكن لقلب الأرض ما يناظرها.

ورغم هذه المزايا، فإن النطاق الساحلى له نقاط ضعف تتمثل فى انعدام الوحدة السياسية بين أجزائه وتمزقه، وهذا الوضع لا وجود له فى منطقة القلب

الذى يتميز بالتماسك، وبالعمق الإستراتيجى الذى يفتقده النطاق البحرى الذى يتميز بضآلة مساحته.

ولذلك تحاول الدول البحرية أن تتحد لمواجهة قلب الأرض، بل لجأت إلى الولايات المتحدة للوقوف معها أمام خطره. ويؤكد هذا محاولة دول أوربا تشكيل وحدة سياسية واقتصادية، ثم دخولها ضمن دول حلف الأطلنطى الذى يجمع بين دول شاطئ شمال الأطلنطى للوقوف أمام قلب الأرض.

والدول البحرية الأوربية فقدت الكثير من مواردها الاقتصادية التى كانت تعتمد عليها من مستعمراتها مما جعلها لا تستطيع منافسة قلب الأرض دون مساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية.

أما منطقة الارتطام فتعد جسرا للمرور بين القوة البرية والقوة البحرية، وهى المجال الحتمى للمعركة بين قطبى الصراع (البرى والبحرى)، فلا يمكن لأى منهما الوصول إلى الأخرى دون العبور فوق هذا الجسر. وتضم هذه المنطقة دول شرق أوربا، ودول البلقان ثم دول الشرق الأوسط بما فيه هذه المنطقة التى تعد أكثر تمزقا من قلب الأرض والنطاق البحرى، وذلك بشكل نقطة ضعفها.

ويدور الصراع بين الجانبين (قلب الأرض والنطاق البحرى) للسيطرة على منطقة الارتطام لأنها هى التى ترجح كفة من يسيطر عليها. وتعد منطقتا الشرق الأوسط وشرق أوربا من أخطر أجزاء منطقة الارتطام، فهذه المنطقة هى التى حددت مصير الحربين العالميتين الأولى والثانية.

وقد مرت منطقة الارتطام خلال تاريخها الطويل بثلاث مراحل :

ففى المرحلة الأولى كانت المنطقة خلالها تتحول إلى حالة من الخمود السياسى عندما تقع فريسة لإحدى القوتين البرية أو البحرية.

وقد كان العالم العربى من نصيب القوى البحرية (بريطانيا وفرنسا وأسبانيا وإيطاليا) بينما كان شرق أوربا من نصيب القوى البرية.

وفى المرحلة الثانية لجأت الدول الكبرى إلى تفتيت وتجزئة دول منطقة الارتطام، كما حدث فى شرق أوربا عندما تمزقت ألمانيا والبلقان والنمسا والمجر،

وكما حدث فى الشرق الأوسط عندما تمزقت الإمبـراطورية العثمانية، وتمزق العالم العربى إلى دويلات فى أعقاب الحرب العـالمية الأولى. كما فرض على بعض دول منطقة الارتطام نوع من الحياد، مثل أفغانستان كدولة حاجزة بين قلب الأرض تحت النفـوذ الروسى من جـانب والنفـوذ البريطانـى فى الهند من جـانب آخر، ومـثل تايلاند كدولة حاجـزة بين نفوذ بريطانيا فى بورما والهند وبين الـنفوذ الفرنسى فى الهند الصينية.

أما المرحلة الثالثة فقد اسـتطاعت خلالها بعض دول الارتطام أن تتوحد تحت راية واحدة، واكتسـبت قوة كبيرة وقفت عائـقا أمام خضوعها لأحـد الجانبين مثل الدولة الإسلامـية التى ضمت جنوب غرب آسـيا وشمال أفـريقيا. كمـا استطاعت تركيا فى فترة معينة تكوين الإمبراطورية الوسطى حتى مطلع العصر الحديث، وكما حاولت ألمانيـا ذلك ولكن موقف القوى البرية والبـحرية ضدها فى الحرب العـالمية الأولى والثانية كان عائقا أمام تحقيق طموحاتها.

(٣) نظرية القوة الجوية :

لقد كان للتـقدم الذى طرأ على الطيران فى السنوات الأخيـره ودوره الفعال فى الحرب العالمية الثانية أثره الكبير على الفكر الجيوبوليتيكى. فظهرت بعض الآراء التى تهتم بدراسة القوة الجوية.

فقـد كتب مكلايش Macleish مقـالا فى عام ١٩٤٢ بعنوان «توقع الـنصر» أشار فـيه إلى أن الطائرة سوف تغيـر جغرافـية العالم وتاريخه، وأن القـوة الجوية سوف تقرر مصير النصر، فلا يشك أحـد فيما قامت به الطائرات خلال الحرب من رحـلات من قـارة إلى قـارة، أو من قـصف لأهداف لم يخطر ببـال أحـد إمكان قصفها. فالطائرة جعلت الإنسان يرى كل شىء، يرى العالم كله كرة واحدة.

كمـا نشر وليـام بوردون William Burdon مـقـالا فى عـام ١٩٤٢ بعنوان «توجه النقل الجـوى الأمريكى نحو الشمال» جـاء فيه : «بأن العشـر أو العشرين سنة القـادمة سوف تشـهد وصـول الطائرات إلى مركـز له أهميـة كبيـرة فى ثلاثة جوانب من النشاط البشرى، فقد تصبح السلاح المسيطر فى مجال الحرب، وتتفوق على الجيوش البرية والبحرية، كما ستلعب دورا هاما فى مجال النقل».

كما تناول تشارلز هارد Charles Hurd أثر القوة الجوية الجيوبوليتيكى حيث ذكر «أن القوات الجوية هى التى تحدد مجرى الحرب إلى حد كبير، كما أنها سوف تقرر مستقبل السلم أيضا».

ويعد رينر Renner من المفكرين الذين كان لهم أثرهم فى مفاهيم ومبادئ من تبعوه فى أثر القوة الجوية، فقد كان تصوره فى عام ١٩٤٤ «أن قلبا جديدا للأرض يتكون من قسمين: يحتل القسم الأول منهما قلب الأرض ممثلا فى الاتحاد السوفيتى، والثانى وهو الأصغر يمثل أمريكا الشمالية الذى بلغ منتهى الثروة والتطور. ويربط القسمين المحيط المتجمد الشمالى الذى يمثل الدائرة العظمى من دوائر العرض.

ونظرا لأن المسافات بين المناطق الواقعة على امتداد الدوائر العظمى هى أقصر بكثير من غيرها، لذلك أصبحت مناسبة لاستخدام السلاح الجوى، وخاصة أن هذا القلب أصبح معرضا لخطر الهجوم المتبادل عبر المحيط المتجمد الشمالى، ولذلك فهو يعد المدخل إلى قلب الأرض، وبالتالى السيطرة على العالم

ويعد سفرسكى من أبرز من تناول أهمية القوة الجوية كما يبدو من نظريته التى سنتناولها فيما يلى :

*** نظرية ألكسندر دى سفرسكى Alexander de Seversky :**

كان دى سفرسكى أحد رجال الفوه الجوية الروسية، وفد اقترن مفهوم القوة الجوية باسمه رغم وجود الكثيرين ممن سبفوه فى الكنانه عن أهمية هذه القوة من الناحية الجيوبولبتيكية ممن تأثر بهم، فهو يعد خير من كتب فى هذا الموضوع.

ولذلك يرجع الفضل فى تقييم القوة الجوية إلى سفرسكى، وذلك من خلال كتابه بعنوان «القوة الجوية مفتاح البقاء Air power : Key to survival» وذلك فى عام ١٩٥٠. وقد رسم فى هذا الكتاب خريطة للعالم على أساس المسقط القطبى للمسافات والانحرافات الصحيحة، وتبعا لذلك أصبح النصف الغربى للعالم يقع فى جنوب القطب، والنصف الشرقى الممثل فى أوراسيا فى شمال منطقة القطب.

وقد كان الهدف من هــذه الخريطة هو تحديد مجال قدرة القوة الجـوية التابعة لكل من الاتحـاد السوفيتى والولايات المتحـدة الأمريكيـة وإمكانية سيطـرتها على قارات العالم، بعد أن اقتنع سفرسكى بفكرة تفوق السلاح الجوى وإخضاعه القوة البرية والبحرية.

وقد حدد سفرسكى على هذه الخـريطة دائرتين صغـيرتين : الأولى منهـما تمثل القلب الـصناعى الروسى، والثـانيـة تمثل القلـب الصناعى الأمـريكى، وأمـا الدائرتان الكبيـرتان المتداخلتان فإن الأولى منهمـا تحدد منطقة سيـادة القوة الجوية للاتحاد السـوفيتى، وهى التى تضم الجـزء الأكبر من قارة أفـريقيا وجـميع جنوب شرقى آسيا والحـافة الشمالية من أسـتراليا، بينما تضم الدائرة الثانية منـطقة سيادة القوة الجوبة الأمريكية التى تشمل أمريكا الشمالية واللاتينية (شكل ٣٤).

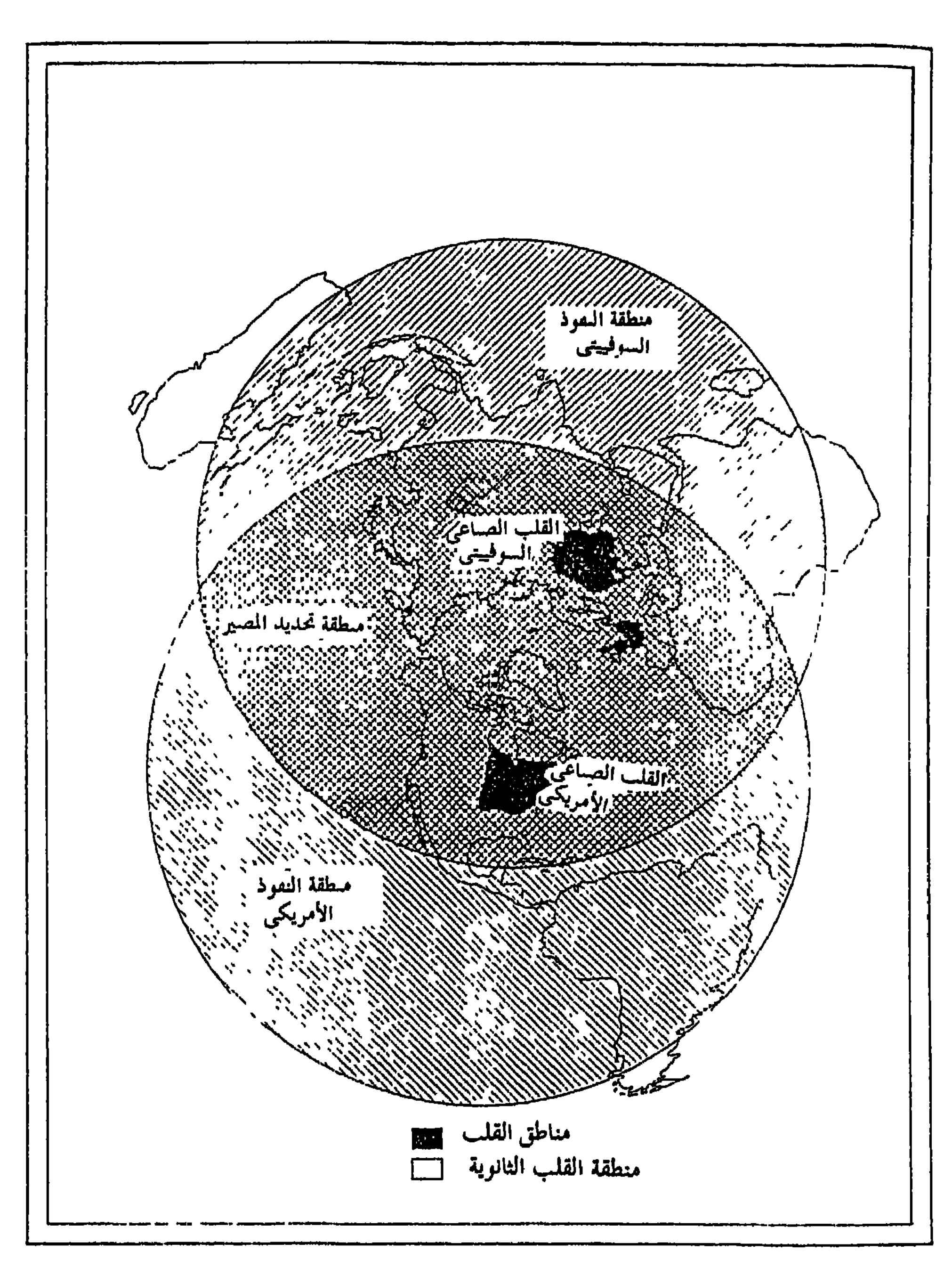
وأمـا النطاق الذى يتداخل فـيه النـفوذ الروسى والأمـريكى فقـد عبـر عنه سفرسكى فى الخريطة باسم «منطقة تحديد المصير Aıea of decision» لأهمية هذه المنطقة الإستراتيجية. فمن يتـحكم فى هذه المنطقة التى يتداخل فيها النفوذ الجوى للقوتين العالميتين يسيطر على العالم كله.

وتضم منطقة التداخل هذه أمـريكا الشمالية وأوربا وأفريقيا شـمال الصحراء الكبرى ومـعظم آسيـا والجزر اليابانيـة والجزر البـريطانية، وبذلك أصـبحت تضم الوطن العربى، ومن هنا كان منطوق نظرية سفرسكى على الشكل التالى :

(١) من يملك السيادة الجوية يسيطر على منطقة تداخل النفوذ (منطقة تحديد المصير).

(٢) من يتحكم فى منعلقة التداخل يسيطر على العالم كله.

وبناء على هذه النظرية فقد أوصى سفرسكى الولايات المتحدة الأمريكية بأن تركز على تفوقـها الجوى لكى تبنى لنفسهـا قوة ضاربة لا يفوقها قـوة جوية أخرى بالعالم، كمـا أوصاها بعدم القيـام بحروب محدودة مـثل حربها فى فيتنام حتى لا تستنزف قواها، وبـأن تصفى قواعدها فى الخارج لأنهـا تكلفها الكثيـر، وعليها أن تشعر العدو بأن أى عدوان من جانبه سيقابل باستخدام قواتها الجوية للقضاء عليه.



شكل (٣٤) نظرية القوة الجوية لسفرسكى

ويرى سفرسكى أن وجهة النظر العالمية هذه تقود الولايات المتحدة إلى فكرة الدفاع عن النصف الغربى من العالم، كما يرى أن من الضرورى فى هذه الظروف وضع تحصينات دفاعية عن النصف الغربى من العالم تأخذ اتجاها شماليا جنوبيا وليس شرقيا غربيا.

وقد أخذت الولايات المتحدة الأمريكية بآراء سفرسكى واتخذت من المنطقة القطبية الشمالية خطا أوليا للدفاع عن القارة بإنشاء مجموعة من القواعد الجوية ومحطات الأرصاد الجوية والرادار، وأطلقت على مجموعة الرادار فى هذه المنطقة «الإنذار المبكر Defence Early Warning» ويقابل ذلك من الناحية الأخرى تحصينات سوفيتية.

منذ ظهور نظرية سفرسكى فإن توقعاته التى بناها على القوة الجوية وما يمكن أن تحدثه من آثار على العلاقات الدولية أخذت تقترب من الصحة عاما بعد عام، فقد تطورت الأسلحة الجوية فى السنوات الأخيرة بدرجة تفوق الطائرة من حيث السرعة والمدى والقدرة على التدمير، ومنها الصواريخ عابرة القارات والأقمار والصواريخ أرض جو والقنابل اليدوية وغيرها من الأسلحة التى بإمكانها إصابة أهدافها بكل دقة أينما كانت على الكرة الأرضية، ومهما يكن بعد قواعد الإطلاق عن الهدف وهناك دول كثيرة أصبحت تملك إمكانيات التدمير هذه.

لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستواجه احتمال التدمير الشامل فى حالة قيام حرب عالمية وبصفة خاصة فى حالة استخدام السلاح النووى.

ولكن مما يلاحظ على نظرية سفرسكى أنه بالغ فى أهمية القوة الجوية بشكل أدى إلى تقليله من أهمية القوتين البرية والبحرية، رغم أن النصر يصبح صعب التحقيق دون تعاون جميع القوى على اختلاف أنواعها وأهميتها وفاعليتها فى ميدان القتال. فقد كانت إستراتيجية ألمانيا والسوفييت فى الحرب العالمية الثانية الاعتماد على القوة الجوية والقوة البحرية باعتبارهما مكملين للسلاح الرئيسى فى الحرب وهو القوات البرية.

كما يلاحظ أن سفرسكى فى أعطى أهمية كبيرة لمنطقة القطب الشمالى تفوق الواقع، حينما اعتبرها أخطر منطقة فى العالم، والسيادة عليها تعطى قوة للدولة التى يمكنها السيطرة عليها من أى من الدول الثلاث: الاتحاد السوفيتى أو بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية.

والمبادئ الإستراتيجية التى وضعها ماكندر (نظرية القوة البرية) وماهان (نظرية القوة البحرية) وسفرسكى (نظرية القوة الجوية) لم تكن مجرد آراء دون أن يُلْتَفَتَ إليها، وإنما وضعت موضع التطبيق من قبل بعض الدول ولا سيما الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية التى اتخذت منها أساسا لإستراتيجيتها العالمية فضاعفت جهودها لتحصين دفاعها الخارجى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وقد تأسست خطتها على أساس أن حدود السلامة بالنسبة لها توجد حيث تتعرض المصالح الأمريكية إلى خطر، وعلى إيجاد مشروع هجوم للقوة الأمريكية بكل الوسائل وفى كل المناطق الممكنة.

وفى سبيل ذلك نظمت شبكة قواعدها ومجالات مصالحها العسكرية فى مناطق تقع بعيدا عن حدودها الوطنية وأقامتها فى أى مكان تحدد أفضليته مبادئ الإستراتيجية العالمية عن طريق الاتفاق مع الدول التى تسمح لها بإقامة قواعد عسكرية فى أراضيها.

ولذلك شاركت فى حلف مع دول شمال الأطلنطى (NATO) التى تضم خمس عشرة دولة أمريكية وأوربية بالإضافة إلى تركيا، كما تسعى بعض دول شرق أوربا التى انفصلت عن الاتحاد السوفيتى للانضمام إلى هذا الحلف، وكما عقدت حلف ريو (RIO PACT) الذى يجمع بينها وبين دول أمريكا اللاتينية ما عدا كوبا التى ارتبطت بالمعسكر الاشتراكى، وكذلك حلف (ANZUS) الذى يربطها بكل من أستراليا ونيوزيلند، وحلف الفلبين مع الفلبين، وحلف اليابان مع اليابان، وحلف كوريا مع كوريا الجنوبية، وحلف فورموزا مع فورموزا، وحلف جنوب شرقى آسيا (SEATO) مع إنجلترا وفرنسا وأستراليا ونيوزيلند والفلبين وسيام

والهدف من إنشاء القواعد والمشاركة فى الأحلاف المشار إليها بعيدا عن حدود أرضها هو أن هذا البعد يساعدها على غلق طريق الوصول إلى أراضيها بوجه المعتدى، ويجعل هجوم قواتها فى حالة العدوان قريبا من مراكز العدو. ولذلك امتدت قواعدها إلى البحر الكاريبى ونيوفوندلاند وجرينلند وأيسلند والمملكة المتحدة والدانمرك وفرنسا وألمانيا وأسبانيا وإيطاليا وجزر الآزور ومنطقة الخليج العربى، ثم إلى فورموزا وكوريا الجنوبية، وبذلك أصبح دفاعها يشكل طوقا

حديديا يحيط باليابس الذى كان يسيطر عليه الاتحاد السوفيتي والصين، وهذه المنطقة التى تعد بمثابة القلب (Heartland) التى أشار إليها ماكندر، كما أن هذه القواعد الإستراتيجية تقع فى المنطقة الساحلية (الهلال الداخلى)، أو الرم لاند (Rimland) الذى أشار إليه سبيكمان.

ولكن هذا الطوق غير محكم حيث يشكل فيه الشرق الأوسط فجوة كانت ممثلة فى مصر وسوريا والعراق ثم فى ليبيا بعد إغلاقها لقاعدة هويلس، مما دعا الولايات المتحدة الأمريكية للعمل على مساندتها لإسرائيل ثم السعى إلى تقوية علاقاتها بمصر. وقد ساعدها على ذلك تفكك الاتحاد السوفيتي وضعف علاقاته بدول هذه المنطقة.

وتطبيقا لنظرية ماهان (القوة البحرية) فقد اهتمت الولايات المتحدة بقواتها البحرية فأنشأت الأساطيل التى تنتشر فى كل البحار كالأسطول السادس فى البحر الأبيض المتوسط والأسطول السابع فى المحيط الهادى.

(٤) الإستراتيجية الذرية :

الإستراتيجية الذرية هى تطبيق أصول الإسترانيجية وفقا لمقتضيات سلاح جديد هو السلاح الذرى.

والسلاح الذرى لا يختلف عن السلاح التقليدى من حيث الكم بمقدار ما يختلف عنه من حيث الطبيعة أو الكيف. فلا تناسب بينهما من حيث القوة أو من حيث الآثار. فمن حيث القوة نجد أن قنبلة ذرية متوسطة الحجم تعادل فى قوتها الانفجارية أربعة ملايين قنبلة من قنابل المدافع، وقنبلة هيدروجينية تعادل فى القوه الانفجارية نحو مائتى مليون قذيفة مدفع، ومن هنا يبدو لنا مدى الفرق بين القوه التدميرية لكل من السلاحين.

ومن حيث ميدان المعركة فإن السلاح التقليدى يحصر المعركة فى ميدان معين محدود، بينما يستطيع السلاح الذرى أن يجعل ميدان المعركة غير محدود، فينقل المعركة إلى أى بقعة يريد. وبذلك فإن فرعا من فروع الإستراتيجية وهو

«اللوجستيك» قد انقلبت أصوله رأسا على عقب، فلم تعد هناك مشكلة نقل المعدات، ولا نقل الجنود، ما دامت الصواريخ عابرة القارات تستطيع إصابة ما تشاء من الأهداف أينما كانت فى بقاع العالم.

ومن حيث الزمان فإن الصواريخ عابرة القارات قد ألغت عنصر الوقت فى الإستراتيجية. فإذا اعتبرنا أن الوقت بالنسبة إلى الطائرات على مختلف أنواعها محسوب بالساعات، فإن الوقت بالنسبة للصواريخ محسوب بالدقائق.

ومن حيث الحجم وقوة التدمير فقد تلاشت العلاقة بين الحجم وقوة التدمير ،فتبعا للإستراتيجية التقليدية نجد أن المدينة التى تحتاج لتدميرها نحو ألف طائرة فإن تدميرها وفقا للإستراتيجية الذرية يحتاج لطائرة واحدة لحملها تقوم بنفس المهمة وربما أكثر.

خطط الإستراتيجية الذرية :

لمواجهة هذا السلاح الخطير فإن الخطط الإستراتيجية التى بمكن اتباعها هى على الوجه التالى :

(١) الهجوم الوقائى لتدمير أسلحة العدو الذرية قبل أن تتاح له فرصة استعمالها.

(٢) الدفاع الوقائى عن طريق منع وصول أسلحة التدمير الذرى التى يسلطها العدو على البلاد. ومن أساليب تلك الخطة تدمير الصواريخ والقنابل الذرية قبل أن تصل إلى أهدافها. ومنها وسائل الوقاية المدنية التى تخفف من آثار الانفجار الذرى إذا ما حدث، كبناء المخابئ، وتوزيع الملابس الوقائية.

(٣) التهديد بالانتقام، وذلك ما يسمى «بإستراتيجية الردع»، وهذه الخطة تجعل العدو يتردد فى استخدام سلاحه الذرى حين يعلم أنه سيصاب بدمار كذلك الذى يصيب به عدوه.

ولكى تحمى الدولة قوتها الضاربة فإن هناك خططا ثلاثا :

(١) حماية المطارات وقواعد الصواريخ التى ستنطلق منها أدوات الهجوم المضاد

(٢) توزيع تلك المطارات وهذه القواعد على مناطق مختلفة حتى لا تتعرض للدمار الشامل.

(٣) الاحتفاظ بأسطول الغواصات الذرية حاملة الصواريخ، بحيث يوزع فى مناطق مختلفة من العالم للاستعانة بهذه الغواصات على الهجوم المضاد.

ولكن حتى فى حالة توافر هذه الخطط الثلاث، فإن ذلك لا يكفى لضمان الردع، إذ إنه من المشكلات المهمة مسألة ضمان استمرار المواصلات بين القيادة المنوط بها إصدار الأوامر، ومواقع القوى الضاربة (سواء كانت فى البر أو فى البحر أو فى الجو)، تلك التى ينطلق منها الهجوم المضاد، فلا فائدة من توزيع قوة الردع على خمسين قاعدة مثلا تكون منتشرة فى أنحاء مختلفة من العالم إذا كانت القيادة النى تصدر الأوامر بانطلاق الهجوم المضاد قد دمرت نتيجة الهجوم الأول، أو إذا كانت وسائل الاتصال بين القيادة والقواعد قد دمرت أو فقدت صلاحيتها للاتصال.

وإستراتيجية الردع نوعان : ردع ضد قوى العدو، وردع ضد مدن العدو. والمقصود بالنوع الأول أن الهحوم المصاد يكون هدفه تدمير قواعد صواريخ العدو ومطاراته، أى شلل قوته الذرية. أما النوع الثانى فإن هدفه تدمير مدن العدو فقط. وهناك فرق بين هذين النوعين كما يلى :

(١) أن القوة اللازمة للهجوم المضاد لتدمير قوة العدو تكون أكبر كثيرا من القوة اللازمة لتدمير مدنه، فتدمير قوة العدو الذرية تحتاج إلى دقة وإلى تحديد المواقع تحديدا وافيا، وإلى صواريخ قادرة على التخلص من الصواريخ المضادة المنوط بها حماية هذه القواعد. أما المدن فلا يمكن حمايتها نظرا إلى كثرتها، كما أن اتساع رقعتها يجعلها هدفا سهل المنال، فاتباع إحدى الخطتين يرجع إلى القوة الحقيقية للقوة الضاربة للدولة، فإذا كانت القوة الضاربة ضعيفة أو ناشئة، فإنها تتبع الهجوم المضاد لتدمير المدن لأنها لا تجد لديها القدرة الكافية على اتباع الخطة الأخرى.

(٢) خطة قصر الهجوم المضاد على تدمير مدن العدو ومن نتائجها انتقام هذا العدو بتدمير مدن من فرض عليه الهجوم المضاد ما دامت قواته الذرية لم يصبها الدمار.

(٣) إن اتباع كل من الخطتين يختلف باختلاف الموقع الجغرافى والاتساع الإقليمى لموطن العدو. فإذا كان إقليم العدو ضيقا مثل فرنسا وإنجلترا وإيطاليا فإنه لا فرق بين الهجوم الذى يقصد به تدمير المدن للعدو أو تدمير قوته الذرية، لأن تدمير القوى الذرية الموزعة فى الإقليم الضيق سيتم معه تدمير مدنه أيضا، وكذلك فإن تدمير مدنه سيتم معه تدمير قوته الذرية، ولذلك فإن الاختيار بين القوتين يكون فى حالة اتساع الإقليم المعادى مثل الولايات المتحدة أو الصين أو روسيا.

وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية التهديد بهذا السلاح عندما كان حكرا عليها، ولكن سرعان ما تغير الوضع بعد دخول الاتحاد السوفيتى فى هذا الصراع بتملكه للسلاح النووى، مما أرغم الولايات المتحدة على إعادة النظر فى تهديدها للدول وتركها لسياسة الانتقام واستخدام المرونة فى تعاملها مع الدول ومحاولة تجنب الصدام العسكرى.

وبظهور السلاح النووى تصبح نظرية الهارتلاند والنطاق الساحلى (Rimland) أمرا لا يقارن، فقد ظهرت هذه النظريات فى ظروف تختلف كثيرا عن ظروف استخدام السلاح النووى، ويكفى أن نعلم أن القنبلة التى ألقيت على هيروشيما فى اليابان رغم أنها من النوع الصغير وكانت فى بداية إنتاج هذا النوع من السلاح فإنها قتلت نحو ١٢٠ ألف نسمة بخلاف آثارها الإشعاعية التى ما زال اليابانيون يعانون منها كما ذكرنا.

ونتيجة للسباق بين الدول لتملك السلاح النووى، وبعد أن ازدادت خطورته، بدأت الدول الكبرى المتنافسة تسعى للبحث عن وسيلة لوقف سباق التسلح فى هذا المجال؛ نظرا لأن استخدامه سيكون مدمرا إلى حد كبير، وخصوصا عندما يتسع نطاق تملكه، فقد يساء استخدامه وخصوصا من الدول الصغرى إذا تعرضت لتهديد من دولة أخرى، ولا تجد أمامها مفرا من استخدامه عندما تجد نفسها معرضة للهزيمة. ولذلك عقدت معاهدة لحظر انتشار الأسلحة النووية فى

عام ١٩٦٨، ثم تبعها اتفاقية فى عام ١٩٦٩ وقعت فى عام ١٩٧٢، وأخرى فى فيينا عام ١٩٧٩. والغرض من هذه الاتفاقيات هو وضع حد للتسابق فى هذا النوع من السلاح وخصوصا بين الدولتين الكبريين : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قبل أن يتفكك. وقد انتهى أخيرا باتفاق وقعت عليه معظم دول العالم فى عام ١٩٩٥ لوقف التسلح النووى بل بتدميره والتفتيش عليه من قبل المراقبة الدولية. وقد ساعد على ذلك انهيار الاتحاد السوفيتى وتفككه ثم تحوله عن الشيوعية التى كانت من أهم أسباب الصراع بين الشرق والغرب. فقد كان الموضوع مركزا على مواجهة التوسع الشيوعى، وبانتهائه مع الاتحاد السوفيتى خفت حدة الصراع إلى حد كبير سواء على المستوى السياسى أو العسكرى، وإن كان قد ترك آثارا خطيرة نتيجة عدم وجود توازن بين القوى حيث أصبحت الولايات المتحدة تعد القوة العظمى فى غياب الاتحاد السوفيتى.

(٥) الإستراتيجية غير المباشرة :

تتضمن الإستراتيجية غير المباشرة عدة أساليب يختلف بعضها عن بعض، إلا أن بينها جامعا مشتركا هو عدم الهجوم على العدو هجوما مباشرا صريحا، وإنما يكون الهجوم فى هذه الحالة خفيا غير مباشر.

والأسلوب الأول لهذه الإستراتيجية يعرف باسم «حرب العصابات»، وهى التى تقوم بها جماعات تتسلل خلف خطوط العدو أو داخل معسكراته بهدف إحداث الفوضى والتدمير وإشاعة الفتن، ثم تنسحب هذه الجماعات المتسللة إلى معاقلها بعد قيامها بمهمتها. وأحدث أمثلة لذلك ما كان يقوم به الفدائيون المصريون ضد الإنجليز أثناء احتلالهم لمصر فى منطقة قناة السويس، وما كان يقوم به الفيتناميون ضد القوات الأمريكية فى فيتنام.

والأسلوب الثانى للإستراتيجية غير المباشرة هو الذى كان يدعو إليه الإستراتيجى البريطانى ليدل هارت، وهو الذى يهدف إلى إحداث جبهة ثانوية فى إقليم العدو، أو فى إقليم دولة تابعة له بعيدا عن جبهة القتال الأساسية، مثل ما قام به نابليون حينما دخل مصر عام ١٧٩٨ ليهاجم فيها الإمبراطورية البريطانية،

ومثل ما قام به الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية الذين فتحوا جبهة ثانوية حينما نزلت قواتهم فى جنوب أفريقيا.

والأسلوب الثالث للإستراتيجية غير المباشرة هو إثارة الفتن داخل إقليم العدو، كأن يسعى لأن تقاتل طائفة ضد طائفة أخرى، أو أن يثور مذهب ضد مذهب آخر مثل ما يحدث فى لبنان وفى العراق، أو أن تتحرك أقلية تطالب بامتيازات من الأكثرية مثل ما يحدث فى العراق بالنسبة للأكراد، أو نحو ذلك مما يؤدى إلى إضعاف العدو من الداخل.

واتباع الإستراتيجية غير المباشرة عادة يكون ضد العدو الذى يكون أعظم قوة من حيث عدد الجنود والتنظيم والعتاد، أو من حيث الحلفاء الذين يتعاونون معه ويقدمون له المساعدات فى صراعه. ولذلك فإن هذا التفوق هو الذى يرغم الطرف الأضعف على أن يأخذ أسلوب الإستراتيجية غير المباشرة، وذلك إما لكسب الوقت إلى أن يقوى، أو انتظارا لمساعدة قد تأتيه من الخارج فتساعده على الصمود أمام عدوه، وإما أملا فى أن يضيق العدو ذرعا بطول الكفاح فيتراجع أو يسعى إلى السلام.

وقد اتبعت الإستراتيجية غير المباشرة كثير من الدول فى السنوات الأخيرة، وذلك كان طبيعيا بالنسبة للدول التى كانت خاضعة للاستعمار، لأن المستعمر أقوى منها وليس أمامه إلا اتباع الإستراتيجية غير المباشرة فى كفاحه ضد عدوه الأقوى. كما أن اختراع السلاح الذرى جعل الحرب الذرية أمرا مستبعدا، لأنها إذا حدثت فإنما تؤدى إلى دمار شامل لجميع المحاربين لا فرق بين غالب ومغلوب، ولذلك فإن بعض الدول تلجأ للإستراتيجية غير المباشرة تجنبا للحروب التقليدية التى قد تؤدى إلى استخدام الأسلحة الذرية. ولهذا أصبحت الدول التى لا تستطيع الأخذ بالإستراتيجية التقليدية أو الذرية تتبع الإستراتيجية غير المباشرة فى صورها المختلفة، لأنها تبعد شبح الحرب الذرية التى تخشاها البشرية.

من هذا نرى أن الإستراتيجية غير المباشرة ليست هى الحرب العلنية بمفهومها التقليدى بقدر ما هى حرب جديدة تدخل فى إطار ما يسمى بالحرب الباردة ولا تتعارض مع التعايش السلمى.

ويسعى الطرف الضعيف فى الإستراتيجية غير المباشرة إلى أن يعوض هذا الضعف المادى بالنسبة إلى العدو الأقوى بمضاعفة قواه المعنوية، ولذلك فإن التعبئة

المعنوية غاية فى الأهميــة فى الإستراتيجية غــير المباشرة، سواء كانت مـعتمدة على شعارات حتمية التاريخ أو التحرر، أو إلى تأييد الرأى العام العالمى الذى يعد عنصرا أساسيا فى الإستراتيجة غير المباشرة.

كما أن الإســتراتيجيــة غير المباشــرة تستند إلى قوى الشعب، وإلــى المقاومة الشعبيــة؛ لأن الطرف الضعيف يجب أن يعتمد على تأييد الشــعب له واشتراكه فى الكفاح لتعويض ضــعفه أمام الطرف الأقوى. وهذا التضامــن يتحقق عندما يؤمن الشعب بالأهداف الســياسيــة التى فى سبيلها يدور الــكفاح، كما حــدث فى معظم حروب التحرير، التى خاضتها الشعوب ضد الاستعمار.

ويتطلب أسلوب الإستراتيجـية غير المباشرة السعى للحصــول على مساعدات من دول صديقة، مثل ما حدث أثناء كفاح الجزائريين ضد الاستعمار الفرنسى الذى اعتمد على مــساعدة الدول العربية، تلك المساعدات التى مــكنتهم من الصمود فى كفاحــهم إلى أن تم الاستقلال، ومــثل صمود الفيــتناميين أمام القــوات الأمريكية بفضل المساعدات التى كــانت تقدمها الصين والاتحاد السوفيــتى لهم، ومثل صمود المقاتلين الشيشان ضد روسيا الذى يعتمد على مساعدة الدول المجاورة.

كما أن الإستراتيــجية غير المباشرة تتطلب سرعة التــنقل والتحرك للانسحاب أمام فوات العدو بعد تسديد الضربات، وذلك يتــطلب أن تكون أسلحتهم خفيفة، كمــا يجب أن تكون لديهم دراية بأرض المعركة ومــسالكها حتى يمكنهم الانســحاب والتفرق من خلالها، ومواجهة الإستراتيجية غير المباشرة يتطلب إستراتيجية مضادة مثل محاولة إضــعاف قوة الفدائيين المعنوية والقــوى الشعبية التى تتبع فى كــفاحها الإستراتيجية غير المباشرة، وذلك بالعمل على عزلهم عن مصادر إمداداتهم، ومثل ابتكار إيديولوجيــة جديدة مناهضــة للإيديولوجية التى يكافــحون من أجلها. كــما يمكنهــا محاولة إثارة الفــتنة داخل صفــوف الفدائيــين أو قوى الشعــب، والعمل لعزلهم عن الــشعب، وإنشاء قــوات مناهضة لهم من مواطنــيهم مثل مــا قامت به ألمانيا أثناء الحــرب العالمية الثانيــة مع روسيا عندما اســتغلت القوميات المــتعددة التى يتكون منها الاتحاد السوفيتى لتكوين قوات تحارب فى صــفوف الجيش الألمانى ضد الجيش الروسى، ومثل ما قامت به بريطانيا عندما ســعت للوقيعة بين العرب وتركيا أثناء الحــرب العــالميــة الأولى، وذلك بمحاولــة إثارة العرب ضــد تركــيــا عن طريق الشريف حسين (اتفاقية حسين ـ مكمــاهون) التى انتهت بإضعاف تركيا وتمزقها من جراء انضمام العرب إلى بريطانيا ضدها.



المنظمات والأحلاف والتكتلات الدولية

أولا ـ المنظمات الدولية:

المنظمات العالمية: عصبة الأمم. هيئة الأمم المتحدة. منظمة المؤتمر الإسلامي.

المنظمات الإقليمية: جامعة الدول العربية. منظمة الدول الأمريكية. المنظمات الأفريقية. الاتحاد الأوربي.

ثانيا ـ الأحلاف العسكرية : حلف الريو. حلف شمال الأطلنطي. حلف جنوب شرق آسيا. حلف وارسو. حلف بغداد. الحلف العربي.

ثالثا ـ التكتلات الاقتصادية : اتحاد البنلوكس. هيئة الحديد والصلب. السوق الأوربية المشتركة. منظمة التجارة الأوربية الحرة. السوق الاشتراكية الدولية. التكتلات الاقتصادية الأمريكية. السوق العربية المشتركة.



أولا : المنظمات الدولية

درج الفقه على تصنيف المنظمات الدولية بمعيار عضويتها إلى المنظمات العالمية عندما تكون العضوية مفتوحة من حيث المبدأ لجميع دول العالم بغض النظر عن أى اعتبار إقليمى مثل جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمات محددة العضوية أى التى تكون العضوية فيها مقصورة على دولة تضمها أيديولوجية معينة ولو تعددت أقاليمها واختلفت اعتباراتها الأخرى مثل منظمة العالم الإسلامى.

وهناك نوع من المنظمات التى تقوم على أساس التعاون بين أعضائها فى مواجهة دول أخرى دون أن يتخذ هذا التعاون طابعا رسميا مثل مجموعة عدم الانحياز.

ويعرف الدكتور على صادق أبو هيف المنظمة الدولية بأنها : «تلك المؤسسات المختلفة التى تنشئها مجموعة من الدول على وجه الدوام للاضطلاع بشأن من الشئون الدولية العامة المشتركة».

ويعرفها الدكتور بطرس بطرس غالى بأنها : «هيئة دائمة تشترك فيها مجموعة من الدول رغبة فى السعى فى تنمية بعض مصالحها المشتركة ببذل مجهود تعاونى تقبل بسببه الخضوع لبعض القواعد القانونية فى تحقيق هذه المصالح».

ويعرفها دكتور عبد العزيز سرحان بأنها : «وحدة قانونية تنشئها الدول لتحقيق غاية معينة وتكون لها إدارة مستقلة يتم التعبير عنها عبر أجهزة خاصة بالمنظمة ودائمة».

كما يعرفها دكتور مفيد شهاب بأنها : «شخص معنوى من أشخاص القانون الدولى العام ينشأ من اتحاد إرادات مجموعة من الدول لرعاية مصالح مشتركة دائمة بينها، ويتمتع بإرادة ذاتية فى المجتمع الدولى وفى مواجهة الدول الأعضاء».

ومما سبق يمكننا القول بأن المنظمات الدولية هى مؤسسة ذات إرادة ذاتية وشخصية قانونية دولية مستقلة تنشئها مجموعة من الدول بقصد تحقيق أهداف مشتركة يحددها ويبين كيفية الوصول إليها الاتفاق المنشئ للمنظمة. مثل عصبة الأمم المتحدة.

ومن المنظمات الدولية ما هو عالمى مثل : عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنها ما هو إقليمى مثل : جامعة الدول العربية ومنظمة الدول الأمريكية، والمنظمات الأفريقية، والاتحاد الأوربى.

(١) عصبة الأمم :

شعر العالم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى بحجم الكارثة التى أدت إلى الدمار والخسائر الفادحة التى حلت بالدول المشاركة فى هذه الحرب، وبكثير من الدول بطريق غير مباشر. فقد بلغ عدد ضحايا هذه الحرب نحو ثمانية ملايين نسمة ونصف، وجرح وأسر نحو تسعة وعشرين مليونا. وأصبح من الضرورى وضع نهاية لهذا الصراع والسعى لإقامة العلاقات الودية بين شعوب العالم، وتجنب تكرار مثل هذه الحروب، وذلك بإقامة هيئة دولية دائمة تعمل على حفظ السلام ونشر الأمن والطمأنينة بين الشعوب، والسعى فى حل المشكلات وإنهاء المنازعات بين الدول بالطرق السلمية، وبما يحفظ لهذه الدول أمنها وسلامتها وسيادتها.

ولذلك دعا الرئيس ولسن (رئيس الولايات المتحدة الأمريكية) لإنشاء عصبة أمم يكون الغرض منها تحقيق التعاون العالمى، وضمان تنفيذ الالتزامات الدولية، ولتدعيم السلام فى جميع أنحاء العالم.

وقد اهتم بهذه الفكرة كل من فرنسا وبريطانيا رغم اختلاف وجهة نظر كل منهما، ففرنسا كانت ترى أن تتكون هذه العصبة من الحلفاء، يتفقون على توحيد مواردهم وإنشاء جيش موحد لهم، وهذا يعنى أن يكون هناك تحالف دائم لتأمين فرنسا وحلفائها، بينما كانت بريطانيا ترى تكوين مجلس دائم يجتمع فى فترات محددة، حيث يتفق أعضاء هذا المجلس على استخدام جيوش الدول الممثلة فى العصبة للقضاء على كل نشاط حربى تقوم به أية دولة يثبت لمجلس العصبة عدوانها.

وجاء قرار إنشاء عصبة الأمم أقرب إلى وجهة النظر الإنجليزية، وقد اتفق على أن يكون دستور العصبة وميثاقها جزءا لا يتجزأ من معاهدات الصلح التى انعقدت فى باريس فى يناير عام ١٩١٩، حيث كان القسم الأول من المعاهدة عبارة عن الست والعشرين مادة التى يتألف منها ميثاق عصبة الأمم، وفى القسم الأخير من المعاهدة جزء خاص بشئون العمال.

وقد جاء فى ميثاق عصبة الأمم «أن الغرض من إنشائها هو تأييد السلام العام، وأن هذا السلام لا يقوم إلا على أساس العدالة الاجتماعية».

وتقرر أن تضم هذه العصبة مندوبين يمثلون الدول المتحالفة المنتصرة، كما يسمح للدول المحايدة بأن تنضم إلى الجمعية، ولذلك انضم إليها خمس دول كأعضاء أصليين (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان)، وأربعون دولة ذات سيادة، منها الدول التى وقعت المعاهدات (٣٢ دولة)، وثلاث عشرة دولة محايدة دعيت للانضمام للعصبة، واستبعدت ألمانيا من الانضمام إلى العصبة.

ويدير شئون العصبة هيئتان تشريعيتان، وهما : الجمعية العمومية التى تجتمع مرة واحدة فى العام فى جنيف، والثانية مجلس العصبة (الهيئة التنفيذية) الذى يجتمع مرارا أثناء السنة بحسب ظروف المشكلات التى تعرض عليه. هذا بالإضافة إلى سكرتارية دائمة للعصبة.

ولكل دولة مشتركة صوت واحد فى الجمعية العمومية يتساوى فى ذلك الدول الكبرى والصغرى، أما مجلس العصبة فيتكون من الأعضاء الدائمين الذين يمثلون الدول الخمس الكبرى وهم : الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان، ومن الأعضاء غير الدائمين وهم أربعة مندوبين عن الدول التى يختارها مجلس العصبة، وقد زاد عدد الأعضاء غير الدائمين بعد ذلك إلى تسعة أعضاء.

وقد كانت الوظائف الرئيسية للعصبة تتركز فيما يلى :

(١) تدعيم السلام العالمى وتحكيم العقل فى حسم المنازعات الدولية بدلا من الالتجاء إلى الحرب.

(٢) النظر فى المنازعات التى لا يمكن تسويتها بأحكام القانون.

(٣) على كل دولة من دول العصبة أن تحيل كل نزاع من هذا النوع إلى المجلس، وألا تقوم بأى إجراء حربى إلا بعد أن يصدر المجلس قراره فى النزاع، وإذا خالفت ذلك تكون معرضة لجزاء تأديبى يفرضه جميع أعضاء العصبة.

(٤) إنشاء محكمة للعدل الدولية تنظر فـى المنازعات التى يمكن الفصل فيها بأحكام قانونية، ولذلك أنشئت «محكمة العدل الدولية فى عام ١٩٢١ ومقرها لاهاى.

(٥) العمل بالتدريج على نزع سلاح الدول المنضمة للعصبة.

(٦) على جميع الدول الأعضاء أن تودع فى مقر العصبة كل ما تبرمه من معاهدات مع دول أخرى، لكى تضمن العصبة عدم تعارض شروط هذه المعاهدات مع ميثاقها، وذلك لضمان عدم عقد اتفاقيات سرية بين الدول.

(٧) حماية حقوق الأقليات لمنع اضطهادها من الدول التى عرفت بالتعصب ضد الأقليات الجنسية أو الدينية.

(٨) الاهتمام بشئون الشعوب التى خضعت للاحتلال أو الانتداب.

(٩) تضم العصبة منظمة دولية تسمى «مكتب العمل الدولى» تحقيقا لأغراض عصبة الأمم التى تدعو إلى السلام الذى يقوم على أساس العدالة الاجتماعية. وتمثل فى هذا المكتب دول مختلفة لبحث ساعات العمل، والشروط التى يخضع لها أصحاب الأعمال والعمال، ومشكلة البطالة، وتعويض العمال، والتأمين الصحى، وتشغيل النساء والأطفال، والعمل الليلى، وعقد الاتفاقيات الدولية التى تضمن تنفيذ القرارات التى يتفق عليها. وتجتمع هيئة المكتب الدائمة فى مقرها بجنيف مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل.

ورغم أهمية عصبة الأمم فى الظروف الـى أنشئت فيها والدور الهام الذى يمكنها أن تقوم به، إلا أن طبيعة دستورها، والظروف التى أحاطت بالعالم بعد الحرب العالمية الأولى أضعفت من قيمتها وجعلتها تفشل فى تحقيق أهم هدف قامت من أجله، وهو منع الحروب وتدعيم السلام، وذلك لأن ثلاث دول من أهم دول العالم (الولايات المتحدة وروسيا وألمانيا) لم يكونوا أعضاء فى العصبة، لأن ألمانيا استبعدت نظرا لأنها كانت الدولة المعتدية، وكانت سببا فى ويلات هذه الحرب المدمرة، وروسيا لأنها انسحبت من الحرب واتفقت منفردة مع ألمانيا ولم تنضم للعصبة إلا فى عام ١٩٣٤، والولايات المتحدة رغم أنها الداعية لإنشاء

العصبة لأن مجلس الشيوخ الأمريكى لم يوافق على الانضمام إليها، وبالتالى لم توقع من قبل الولايات المتحدة.

ورغم ضعف عصبة الأمم، إلا أنها استطاعت القيام ببعض الخدمات المطلوبة منها، وازداد الإقبال للانضمام إلى عضويتها، ففى عام ١٩٢٠ كان عدد أعضائها الأصليين ٤٢ دولة، وارتفع إلى ٤٥ دولة فى عام ١٩٢١، وانضمت إليها المجر فى عام ١٩٢٢، وفى عام ١٩٢٣ انضمت أيرلند والحبشة (إثيوبيا)، وفى عام ١٩٢٦ انضمت ألمانيا، وأخيرا انضمت روسيا فى عام ١٩٣٥، وأصبح أعضاء العصبة ٦٢ دولة.

وقد تمكنت العصبة من حسم بعض المنازعات التى نشبت بين بعض الدول ولو أنها كانت بين الدول الصغرى مثل الخلاف بين فنلند والسويد عام ١٩٢٠ حول جزر «الاند Aland»، والنزاع بين بولند وألمانيا على حدود سيليزيا العليا فى عام ١٩٢١، وبين اليونان وبلغاريا حول الحدود فى عام ١٩٢٥، وبين بيرو وكولمبيا حول الحدود فى عام ١٩٣٣.

لكن عصبة الأمم كانت ضعيفة عند تعرضها لحل النزاع بين دولة كبرى وإحدى الدول الصغرى، مثل النزاع بين بريطانيا والعراق حول زيت البترول فى الموصل الذى كان حله على حساب العراق لصالح بريطانيا. ومثل النزاع الذى نشب بين بولند ولتوانيا عام ١٩٢٣ حول مدينة «ڤيلنا Vilna» وكانت فرنسا تؤيد بولند، ولذلك لم تستطع عصبة الأمم حسم هذا النزاع، بل ترك الأمر لاتفاق بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا الذى انتهى بتأييد استيلاء بولند على «ڤيلنا».

وفى نفس العام ثار نزاع بين إيطاليا واليونان عندما احتلت إيطاليا جزيرة «كورفو» اليونانية متجاهلة عصبة الأمم، ولم تكن عصبة الأمم تستطيع اتخاذ قرار عنيف ضد إيطاليا لضعفها فى تنفيذ قرارها، فتوسطت فرنسا وبريطانيا لدى إيطاليا حتى تم الجلاء عن جزيرة «كورفو».

كما ظهر فشلها عند قيام نزاع بين اليابان والصين حول «منشوريا» حيث كان اليابانيون يطمعون فى منشوريا، ولكن الصين وقفت أمام هذه الأطماع، واعتقدت الصين أن عصبة الأمم يمكنها حل المشكلة، ولكن العصبة لم تستطع منع اليابان

من احتلال منشوريا، ولما رفضت عصبة الأمم الاعتراف باحتلال منشوريا انسحبت اليابان منها.

كما عجزت عصبة الأمم عن منع إيطاليا من اعتدائها على الحبشة فى عام ١٩٣٥، ثم زادها ضعفا عدم احترام ألمانيا لقراراتها ثم انسحابها منها فى النهاية، وتلتها إيطاليا عندما رأت أن العصبة لا تخدم مصالحها. وبذلك لم تعد عصبة الأمم تشكل أداة تستطيع منع الحروب التى تعد من أهم وظائفها، وخاصة بعد انسحاب دول هامة منها مثل اليابان وإيطاليا وألمانيا ولعدم انضمام الولايات المتحدة إليها، ثم لعدم وجود قوة عسكرية تحت تصرفها تستطيع بها تنفيذ قراراتها، كما أن معظم قراراتها كانت تصدر لصالح الدول الكبرى التى اتخذتها أداة لتحقيق سياستها.

(٢) هيئة الأمم المتحدة:

إذا كانت الحرب العالمية الثانية قد نجحت فى إعاقة سعى الإنسان لبناء مجتمع دولى أفضل يسوده القانون وتحكمه العدالة، فإنها لم تنجح فى القضاء على هذه الفكرة وطمس معالمها، بل أسهمت هذه الحرب والدمار الذى لحق بالعديد من دول العالم والملايين من شعوبه فى تدعيم فكرة المضى فى بناء مجتمع السلام عن طريق إنشاء منظمة دولية جديدة على غرار عصبة الأمم تتولى إحلال قوة الحجة محل حجة القوة فى حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية، كما تأخذ على عاتقها مسئولية التعاون بين مختلف الأمم على اختلاف مذاهبها وعقائدها بشكل يستفاد فيه من تجارب الماضى مع نظرة ثابتة لاحتمالات المستقبل، ثم محاولة تدارك السلبيات التى كانت سببا ومعوقا أمام مهمة عصبة الأمم.

وقد ولدت المنظمة التى كان العالم يسعى إليها، بعد خطط فردية وحكومية ومؤتمرات دولية عديدة، وترتيبات كثيرة أسفرت عن ميثاق قلما شهدت العلاقات الدولية ميثاقا دقق واضعوه فى إعداده مثل ميثاق الأمم المتحدة، الذى يشكل دستور هذه المنظمة الدولية.

فقد صدرت التصريحات من قبل رؤساء الدول الكبرى قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية تدعو لإنشاء تنظيم دولى جديد، ولكن الخطوات الإيجابية فى هذا الصدد كانت فى أول أكتوبر عام ١٩٤٣، عندما اجتمع مندوبو الدول الأربع

الكبرى فى موسكو (الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتى والصين) حيث أعلنوا الخطوات الإيجابية الدقيقة لتحقيق مشروع المنظمة الدولية الجديدة، وتضمن إعلانهم هذا التزاما من جانب هذه الدول بإنشاء الأمم المتحدة.

وقد دعيت الدول التى أعلنت الحرب على ألمانيا للاشتراك فى مؤتمر يعقد فى سان فرانسسكو، فى الفترة الواقعة بين ٢٥ أبريل و٢٦ يونية عام ١٩٤٥ حيث قامت هذه الدول بالتوقيع على تصريح إنشاء الأمم المتحدة الذى أشرنا إليه، وصدر عن هذا المؤتمر ميثاق الأمم المتحدة الذى يدخل حيز التنفيذ اعتبارا من ٢٤ أكتوبر عام ١٩٤٥. وقد كان هذا إيذانا بميلاد هذه الهيئة الدولية خلفا لعصبة الأمم التى نشأت بعد الحرب العالمية الأولى.

وقد وقع على الميثاق كدول مؤسسة ٥١ دولة، خمسون منها حضروا مؤتمر سان فرانسسكو، وقد بلغ عدد أعضاء الأمم المتحدة ١٨٥ دولة فى عام ١٩٩٧ ينتمون إلى مختلف القارات والمذاهب الدينية والسياسية والاقتصادية.

وبعض الدول بقيت على الحياد ولم تنضم إليها مثل سويسرا والفاتيكان، ودول صغرى لم تنضم إليها مثل : أندورا، وبوتان، وليختنستين، وموناكو، وسان دومنجو الذين لا يملكون القدرات لمواجهة أعباء العضوية.

ومن الميثاق يمكن ملاحظة هيمنة الدول الكبرى، كما أن تعديل الميثاق وهو ممكن نظريا، لكنه لا يتحقق إلا بإجماع الدول الكبرى التى أشار إليها الميثاق صراحة وهى : الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين والاتحاد السوفيتى (روسيا حاليا).

أهداف الأمم المتحدة :

(١) المحافظة على السلم والأمن الدوليين، وذلك باتخاذ تدابير فعالة لتلافى الأخطار التى تهدد السلم والقضاء على كل عدوان أو غيره من الأعمال المخلة بالسلم (الفصل السابع) وبتسوية المنازعات الدولية التى يمكن أن تؤدى إلى فصم عرى السلم بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ العدالة والقانون الدولى.

(٢) تنمية العلاقات الودية بين الدول واتخاذ سائر التدابير اللازمة لتوطيد السلم فى العالم.

(٣) تحقيق التعاون الدولى فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية والمحافظة على حرمة حقوق الإنسان وحرياته دون تمييز فى العرق أو اللغة أو الدين أو تفريق بين الرجال والنساء.

(٤) جعل الأمم المتحدة مركزا لتنسيق جهود الدول للوصول إلى هذه الغايات المشتركة.

(٥) يرخص الميثاق بإقامة منظمات إقليمية مثل الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية تعالج الأمور المتعلقة بحفظ السلام والأمن الدوليين، مادامت هذه المنظمات تتفق مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة[١].

وتحقيقا للأهداف السابقة تعمل الأمم المتحدة وأعضاؤها وفق المبادئ التى حددتها المادة الثانية على الوجه التالى :

(١) المساواة فى السيادة بين جميع الأعضاء.

(٢) تنفيذ التزامات الميثاق بحسن نية مقابل التمتع بمزايا العضوية.

(٣) حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية بطريقة لا تتعارض مع العدل الدولى.

(٤) الامتناع عن التهديد واستخدام القوة فى العلاقات الدولية.

(٥) تقديم كل مساعدة ممكنة للأمم المتحدة فيما تتخذه من إجراءات وعدم مساعدة الدول التى تعاقبها.

(٦) على الدول غير الأعضاء التصرف وفق مبادئ الميثاق.

(٧) عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء.

---

(١) عبد الرحمن إبراهيم الضحيان وثائق المنظمات الدولية والإسلامية والعربية، السعودية، ١٩٩١، ص ٤٨

هيئات الأمم المتحدة :

تتكون الأمم المتحدة من ست هيئات رئيسيـة هى : الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتـصادى والاجتمـاعى، ومجلس الوصاية، ومحكمـة العدل الدولية، والأمانة العامة (السكرتارية).

(١) الجمعية العامة :

الجمعية العامة للأمم المتحدة هى الهـيئة الرئيسية الأولى فى المنظمة مما يعطيها تميزا على الفروع الأخرى للأمم المتحدة، فهى الهيئة الوحيدة التى تتمثل فيها جميع الدول الأعضاء على قـدم المساواة، ومداولاتها تشمل كل مـا يدخل فى الميثاق من موضـوعات وأمـور، وهى التى تنتخب أعـضاء مـجلس الأمن والوصاية وأعـضاء المجلس الاقتـصادى والاجتمـاعى وأعضاء مـحكمة العدل الدوليـة، وتعين الأمين العام، وهى التى تقر ميزانيات الفروع الأخرى، كما أن جميع أجهزة الأمم المتحدة ملزمة بتقديم تقارير عن أنشطتها إلى الجمعية العامة بما فيها مجلس الأمن، ويمكنها مناقشة أى موضوع يتعلق بصيانة السلام والأمن الدوليين، سواء كان هذا الموضوع مـعروضـا من قبل دولة من الأعـضاء، أو بواسـطة مجلس الأمن أو دولة ليـست عضوا.

وللجمعية العامة ثلاثة أنواع من الدورات :

(أ) الدورة العادية : وهى سنوية وتبدأ فى يوم الثلاثاء الثـالث من سبتمبر سنويا فى المقر العام للأمم المتحدة فى نيويورك، ولها أن تقرر اجتماعها فى مكان آخر بأغلبية أصوات الأعضاء.

(ب) يمكن أن تجتمع الجمعية العامه فى دورة خاصة حسب الحاجة بناء على طلب مجلس الأمن أو أغلبية أعضاء الجمعية العامة، أو بناء على طلب عضو يؤيده أغلبية الأعضاء.

(جـ) يمكن عقـد دورة خاصة طارئة خـلال أربع وعشرين سـاعة إذا تلقى الأمين العام طلبا بذلك من مجلس الأمن بموافقة تسعة أعضاء، أو من أغلبية أعضاء الجمعية العامة.

وقرارات الجمعية العامة تعد توصيات غير ملزمة قانونا، رغم أهمية هذه القرارات سياسيا وأدبيا، رغم ما قد تحدثه من بعض الآثار القانونية، وهذه نقطة الضعف فى قرارات الأمم المتحدة.

(٢) مجلس الأمن :

يعد مجلس الأمن من الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وهو يتكون من ١٥ عضوا ويتولى مسئوليات حفظ السلام والأمن نيابة عن الدول الأعضاء التى وافقت على قبول قراراته وعلى تنفيذها.

ومن بين أعضاء المجلس خمسة أعضاء دائمون وهم : الصين وفرنسا والاتحاد السوفيتى (روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتى) والولايات المتحدة والمملكة المتحدة. أما الأعضاء العشر غير الدائمين فتنتخبهم الجمعية العامة لمدة سنتين، ولا يجوز إعادة انتخاب أية دولة مرتين متتاليتين ولكل عضو فى المجلس صوت واحد[1].

وتصدر القرارات فى الموضوعات الإجرائية بموافقة تسع دول من أعضاء المجلس، أما فى الموضوعات الأخرى فيشترط موافقة تسع دول على أن يكون من بينها الأعضاء الخمس الدائمون. وهذه هى القاعدة المعروفة بحق الاعتراض (الفيتو)، أو التى تعرف باسم «إجماع الدول الكبرى»، وهذه نقطة الضعف فى تشكيل مجلس الأمن وأهميته.

وفى حالة مناقشة أى موضوع يرتبط بدولة عضو فى مجلس الأمن، فلابد أن تمتنع هذه الدولة عن التصويت سواء كانت من الأعضاء الدائمين أو غيرهم.

ويعد مجلس الأمن فى حالة انعقاد مستمر، ويمكنه أن يعقد اجتماعاته خارج المقر الرئيسى للأمم المتحدة إذا اقتضى الأمر ذلك.

ولمجلس الأمن حق مناقشة وبحث أى موضوع أو نزاع قد يؤدى إلى الصدام بين دولتين أو أكثر، ولأى دولة عضو فى المجلس أو الأمم المتحدة أو الأمين العام للأمم المتحدة أن يعرض على المجلس موضوع أى نزاع أو مشكلة

(١) حسين عمر . المنظمات الدولية، الطبعة الثالثة، جدة، ١٩٨٣.

تهدد الأمن والسلام الدوليين. وللمجلس أن يوصى بطرق التسوية السلمية اللازمة وتبعا للشروط التى يراها.

وفى حالة وقوع أى تهديد للسلام العالمى، أو الإخلال به، أو وقوع أى عمل عدوانى، للمجلس الحق فى اتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة التى يكون من شأنها استتباب الأمن والسلام، وتتمثل هذه الإجراءات فى قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، بل واستخدام القوات المسلحة إذا لزم الأمر، وذلك تطبيقا لميثاق الأمم المتحدة الذى نص على أن جميع الدول الأعضاء تتعهد بأن تضع تحت تصرف مجلس الأمن وبناء على طلبه ما يلزمه من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات اللازمة لحفظ السلام والأمن الدوليين.

(٣) المجلس الاقتصادى الاجتماعى :

يتكون المجلس الاقتصادى الاجتماعى من ٢٧ عضوا وفقا للتعديلات التى أدخلت ابتداءً من أغسطس عام ١٩٦٥، بعد أن كان عدد أعضائه ١٨ عضوا. ويتم انتخاب أعضائه بمعرفة الجمعية العامة وعلى أساس دورى، حيث تنتخب الجمعية تسعة أعضاء فى كل عام ولمدة ثلاثة أعوام، ويعقد المجلس فى كل عام، كما يحق له أن يعقد اجتماعاته فى أى وقت إذا لزم الأمر، ويكون صدور القرارات بأغلبية الحاضرين المشاركين فى التصويت.

ويمارس المجلس الاقتصادى والاجتماعى نشاطه تحت إشراف الجمعية العامة، باعتباره أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة التى توجه وتنسق العمل الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة. فهو يعنى بالمسائل التى يتوقف عليها بناء مجتمع يتسم بالرخاء والاستقرار والعدالة، مثل تخطيط التنمية الاقتصادية والعون المالى والفنى للدول النامية، وكذلك التنمية الصناعية ورفع مستويات التربية والتعليم والثقافة ورعاية الطفولة والشباب فى العالم، ومنع التمييز والحماية الدولية للاجئين. كما يحق للمجلس أن يعد مشروعات الاتفاقيات فى مجال العمل الاقتصادى والاجتماعى للعرض على الجمعية العامة، وله أن يدعو لعقد مؤتمرات دولية إذا لزم الأمر.

وللمجلس حق تأليف اللجان الفنية لمعاونته فى القيام بمهام أعماله، وتنظر هذه اللجان فى موضوعات معينة لتقديم النصح والمشورة الفنية، ويعمل تحت إشراف هذا المجلس خمس لجان اقتصادية إقليمية دائمة وهى : اللجنة الاقتصادية

الأوربية التى تكونت فى عام ١٩٤٧ وتعد أهم لجـان المجلس، واللجنة الاقتصادية لشئـون آسيا والشـرق الأقصى التى تكونت فى عـام ١٩٤٧، واللحنة الاقتـصادية لأمريكا اللاتينية التـى تكونت فى عام ١٩٤٨، واللجنة الاقتصادية الأفـريقية التى تكونت فى عام ١٩٥٦، واللجنة الاقتصادية لشمال غرب آسيا.

وتضم اللجان الخمس المشـار إليها لجانا فرعية مـتخصصة تتقدم باقـتراحاتها للمجلس فى الأمور التى تسند إليها.

(٤) مجلس الوصاية :

ويعد هذا المجلس أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة التى ينص ميثاقها على إنشاء نظام الوصاية لإدارة الأقاليم التى ترى الدول الأعـضاء أن يشملها هذا النظام للإشراف عليـها. فقـد أسند إلى هذا المجلس مهـمة معـاونة الجمـعية العـامة فى الإشراف على إدارة الأقـاليم المشمـولة بالوصاية، كمـا يؤدى المجلس نفس مهـمة مجلس الأمن بالنسبة للمناطق الإستراتيجية.

ويتكون مجلس الوصـاية من الأعضاء الدائمـين فى مجلس الأمن الذين لا يديرون مناطق تحت الوصاية، وأى عدد آخر مـن الأعضاء تنتخبهم الجمعـية العامة لمدة ثلاثة أعوام، لكى يحـققوا نوعـا من التوازن بين الدول الأعضـاء التى تشرف على مناطق مشمولة بالوصاية، وبين الدول التى لا تمارس هذه الوصاية.

ويتـولى هذا المجلس دراسة الـتقـارير التى ترفـعهـا إليه الـسلطات القائمـة بالإدارة، وله حق القيام بزيارات خاصة بصفة دورية للمناطق المشمولة بالوصاية.

(٥) محكمة العدل الدولية :

وتعد محكمة العدل الدولية الجهاز القـضائى الرئيسى للأمم المتحدة، ومقرها لاهاى فى هولند. وتتكون هذه المحكمـة من ١٥ قاضيـا يتولى انتخـابهم الجمعـية العامة ومجلس الأمن كل على حدة.

ولكل دولة من الدول الأعضـاء فى الأمم المتحدة الحق فى أن تلجأ مـباشرة إلى المحكمة إذا نشب بينها وبـين دولة أخرى نزاع، وقد تعهد جمـيع أعضاء الأمم المتحدة بالخضوع لأحكام هذه المحكمة.

ولا يقتصر عمل هذه المحكمة على الفصل فى المنازعات القضائية التى تعرض عليها، وإنما يمكن أن تتولى تقديم الاستشارات القانونية إلى الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو الأجهزة النوعية للأمم المتحدة، أو الوكالات المتخصصة الأخرى التى تأذن لها الجمعية بذلك.

(٦) الأمانة العامة :

وتعد الأمانة العامة الجهاز الرئيسى للأمم المتحدة، حيث تتولى الأمانة العامة الإشراف على شئون الأجهزة الأخرى، ويتولى رئاسة هذه الأمانة أمين عام تقوم الجمعية العامة بتعيينه بناء على توصية من مجلس الأمن.

وتتميز المهام التى يؤديها الأمين العام بالطابع الدولى البحت، ويعد موظفو الأمانة العامة موظفين مدنيين دوليين يقومون بخدمة العالم أجمع فى مختلف المجالات.

ويتألف جهاز الأمانة العامة من مجموعة أجهزة تعاون الأمين العام فى أداء مهامه للإشراف على جميع أجهزة الأمم المتحدة.

الأجهزة الفرعية للأمم المتحدة :

وإلى جانب الهيئات الست الرئيسية للأمم المتحدة التى أشرنا إليها هناك ستة أجهزة أخرى فرعية هى :

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:

وهو الذى يعمل على تنمية التقدم الاجتماعى، وتحسين مستويات المعيشة لجميع الشعوب، والعمل على النهوض بالتجارة الدولية.

ولهذا المؤتمر مجلس يتكون من ٥٥ عضوا، يتولون مهام المؤتمر فيما بين فترات انعقاده، ومقره جنيف فى سويسرا.

(٢) البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة :

وهو الذى أنشئ منذ عام ١٩٦٥ ، والذى يقوم بمساعدة الدول على بناء اقتصادها ورفع مستوى شعوبها عن طريق دعم كثير من المشروعات الممهدة لاستثمار رءوس الأموال من خلال خبراء دوليين.

(٣) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية :

حرصت الأمم المتحدة على تضييق الفجوة التى تفصل بين الدول النامية والدول المتقدمة، ولذلك أنشأت هذه المنظمة فى عام ١٩٦٧ لتقوم بمختلف الأنشطة المتعلقة بالدراسات وبرامج الأبحاث العلمية لتشجيع التنمية الصناعية والإسهام فى استخدام الوسائل الحديثة للإنتاج والتخطيط الصناعى، وبناء ودعم المؤسسات المشتغلة بالتكنولوجيا الصناعية، ونشر المعلومات الخاصة بالتطور التكنولوجى، والمعاونة فى إعداد برامج التنمية والمشروعات وتقديم النصح والمشورة والتوجيه بشأن استغلال الموارد الطبيعية والمنتجات الفرعية واستخدامها، والمعاونة فى تدريب الفنيين وتطوير النظام الدولى للملكية الصناعية بحيث تزداد سرعة انتقال المعرفة الفنية إلى الدول النامية، وكذلك المعاونة فى الحصول على التمويل الخارجى للمشروعات الصناعية المحددة.

(٤) وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين :

أنشأت الجمعية العامة هذه الوكالة فى عام ١٩٤٩ لتقديم المعونة للاجئين من عرب فلسطين، ويبلغ عدد المسجلين منهم لدى الوكالة ما يزيد على المليون لاجئ يقيمون فى الأردن ولبنان وسوريا وقطاع غزة.

وتعمل الوكالة بالتعاون مع حكومات الدول المعنية على إمداد هؤلاء اللاجئين بوسائل الإغاثة والخدمات المختلفة، كالغذاء والمأوى والرعاية الطبية والخدمات التعليمية والاجتماعية.

(٥) مكتب الأمم المتحدة لشئون اللاجئين :

كان من نتيجة الحروب والصراع الدائم فى السنوات الأخيرة أن اضطر عدد كبير من الأشخاص للفرار من أوطانهم مثل ما حدث للأكراد فى العراق، وكما حدث فى البوسنة والهرسك بعد تفكك يوغوسلافيا وفى الشيشان وأفغانستان. ويصبح هؤلاء الفارون لا وطن لهم ويبحثون عن المأوى فى بلدان أخرى، ولذلك عملت الأمم لمتحدة على رعاية هؤلاء وتخفيف البؤس والعناء الذى يلقونه وذلك بإقامة هذا المكتب الدائم الذى يتولى رعايتهم وذلك بتقديم الغذاء والمأوى عند وصولهم وإعداد برامج تهدف إلى مساعدتهم على أن يصبحوا معتمدين على أنفسهم وتوطينهم بأسرع ما يمكن.

(٦) صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) :

أحيانا يتعرض الأطفال والشباب فى البلدان النامية بسبب نقص الغذاء إلى كثير من الأمراض، كما أن عددا كبيرا منهم لم تتح له الفرصة لأن يأخذ قسطا ملائما من العلم والثقافة، ويحصل على المهارات الأولية، ولذلك قام الصندوق بالتعاون مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة بمساعدة البلاد النامية فى الجهود المبذولة من أجل وضع وتنفيذ البرامج التى تكفل للأطفال والشباب الرعاية الصحية والتغذية الصالحة والتعليم والتدريب المهنى.

كما يساعد اليونيسيف على تنفيذ برامج تدريب أبناء البلاد النامية المتعلقة برعاية الأطفال والشباب، وقد حقق اليونيسيف نجاحا كبيرا فى هذا المجال.

الوكالات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة:

إن إرساء قواعد السلام والأمن الدوليين لا يعتمد فقط على الجوانب السياسية، وإنما يحتاج إلى إنشاء علاقات ودية بين الدول تعتمد على العلاقات التجارية القائمة بينها، وإلى إزالة جانب من الحواجز الجمركية، والتخفيف من قيود تحويل النقد التى تعوق حركة التبادل التجارى أحيانا، وزيادة تدفق رءوس الأموال التى تساعد على زيادة الإنتاج الزراعى والصناعى، كما تستند على نشر التعليم لتعزيز التفاهم، وإلى تحسين أحوال العمال للقيام بنشاطهم، وتحسين إنتاج مواد الغذاء والشئون الصحية، وتحسين المواصلات، والاهتمام بخدمات الطيران. ولتحقيق ذلك فإن الولايات المتحدة قامت بإنشاء وكالات دولية متخصصة تابعة لها وهى: الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى ڤيينا، ومنظمة العمل الدولية فى جنيف، ومنظمة الأغذية والزراعة فى روما، ومنظمة التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) فى باريس، ومنظمة الصحة العالمية فى جنيف، ومجموعة البنك الدولى للإنشاء والتعمير فى واشنطن، وصندوق النقد الدولى، والهيئة الدولية للطيران المدنى فى مونتريال، والاتحاد العالمى للبريد، والاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية فى جنيف، والهيئة العالمية للأرصاد الجوية فى جنيف، والهيئة الاستشارية الدولية للملاحة البحرية فى لندن، والصندوق الدولى للتنمية الزراعية فى روما.

وتضم الجمعية عدة لجان تجرى معظم أعمالها من خلال هذه اللجان، وهى :

(١) اللجنة السياسية : التى تختص بالمسائل السياسية، وبالأمن ونزع السلاح وخفضه وقبول الأعضاء الجدد، وإيقاف الأعضاء وطردهم.

(٢) اللجنة الاقتصادية : وتختص بالمسائل الدولية ذات الطابع الاقتصادى والمالى.

(٣) اللجنة الاجتماعية : وتختص بالمسائل الدولية ذات الطابع الاجتماعى والثقافى والإنسانى.

(٤) اللجنة المختصة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى والموضوعة تحت الوصاية.

(٥) اللجنة الإدارية المختصة بالمسائل المتعلقة بإدارة الأمم المتحدة وموازنتها وموظفيها.

(٦) اللجنة القانونية وتختص بالمسائل المتعلقة بالقانون الدولى وتسجيل المعاهدات وامتيازات وحصانات الأمم المتحدة والمسائل المتعلقة بمحكمة العدل الدولية.

كما تضم عددا كبيرا من اللجان الإجرائية والفرعية أو القانونية، وجميعها تنشئها الجمعية العامة، ولها اختصاصات محددة بصورة دائمة أو مؤقتة، مثل لجنة نزع السلاح، ووكالة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم والمحكمة الإدارية للأمم المتحدة، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، والصليب الأحمر، واليونسكو، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير. وليس بالضرورة أن يشارك كل الأعضاء فى هذه الأنشطة، فكل حسب قدرته.

ومجلس الأمن الذى يعد من أخطر أجهزة الأمم المتحدة يشكل نقطة الضعف فيها، فدور مجلس الأمن تولى مسئولية حفظ السلام والأمن الدوليين نيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة الذين تعهدوا بقبول قراراته وتنفيذها، لكن ما يعيبه هو أن الدول الكبرى تتمتع بامتيازات لا تتمتع بها الدول الصغرى، ويبدو ذلك من تشكيل أعضاء المجلس، ففى المرحلة الأولى كان مجلس الأمن يتألف من

أحد عشر عضوا من أعضاء الأمم المتحدة، منهم خمسة أعضاء دائمون، وتم تعديل هذه المادة (٢٣) من الميثاق فى عام ١٩٦٥ ليصبح عدد أعضاء مجلس الأمن خمسة عشر عضوا من بينهم نفس الأعضاء الدائمين الخمسة كما كان من قبل، وهم : الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والصين والاتحاد السوفيتى، والآخرون أعضاء غير دائمين، تنتخبهم الجمعية العامة للأمم المتحدة لمدة سنتين غير قابلتين للتجديد. ويراعى فى انتخاب الأعضاء غير الدائمين التوزيع الجغرافى على أساس أن يكون مقعدان لأمريكا اللاتينية ومقعدان لأوربا، ومقعد لدول الكومنولث ومقعد لدول الشرق الأوسط. وهذه نقطة الضعف فى مجلس الأمن، فهو يخل بمبدأ المساواة من حيث عدالة التمثيل حسب التوزيع الجغرافى الواقعى، ثم من حيث ما يتمتع به الأعضاء الخمسة الدائمون من حق الفيتو (حق الاعتراض) على أى قرار يصدره المجلس مهما كانت أهميته، فإن أى عضو من الأعضاء الخمسة فى استخدامه لحق الفيتو يوقف تنفيذ القرار رغم موافقة جميع الأعضاء.

ودول العالم جميعها باستثناء الدول الخميس كونها تمثل بستة أعضاء بعيد عن الواقع كل البعد فى ظل الظروف الحالية، فقد تم ذلك فى عام ١٩٤٥ عند تشكيل المنظمة وكان عدد أعضائها ٥١ دولة، أما الآن وقد تزايد عدد أعضائها بعد استقلال كثير من الدول، وبذلك أصبح من الضرورى أن يعاد النظر فى هذا التشكيل. ولكن أى تعديل يتطلب إعادة النظر فى ميثاق الأمم المتحدة، وفى نفس الوقت موافقة مجلس الأمن، وهذا من الصعب فى ظل استخدام حق الفيتو، حيث لابد من اقتناع الدول الخمس الأعضاء الدائمين بأى تعديل.

ونتيجة المحاولات العديدة لإعادة النظر فى تشكيل مجلس الأمن فقد تم الاتفاق فى ديسمبر عام ١٩٦٥ على تعديل الميثاق فيما يتصل بتشكيل مجلس الأمن وطريقة التصويت، فأصبح مجلس الأمن بموجب هذا التعديل يتشكل من الخمسة أعضاء الدائمين وهم : الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين والاتحاد السوفيتى، كما ارتفع عدد الأعضاء غير الدائمين ليصبح عشرة أعضاء على أساس ثلاثة مقاعد لأفريقيا، ومقعدين لآسيا، ومقعدين لأوربا الغربية، ومقعدين لأمريكا

اللاتينية، ومقعد لأوربا الشرقية، ولكن حق الفيتو للأعضاء الدائمين بقى كما هو دون تعديل.

وتحاول الأمم المتحدة حاليا إعادة النظر فى عضوية مجلس الأمن بشكل عام والعضوية الدائمة بشكل خاص. فقد برزت دول كبرى مثل ألمانيا وإيطاليا والهند واليابان، كما أن الملاحظ أن أفريقيا لا تشغل أى عضوية دائمة فى المجلس بالإضافة إلى حق الفيتو الذى تتمتع به العضوية الدائمة فقط والذى وقف عائقا أمام كثير من القضايا الهامة ومنها قضية إسرائيل التى لم تستطع دول العالم اتخاذ قرار فيها ضد إسرائيل نظرا لاستخدام الولايات المتحدة حق الفيتو وإبطال أى مشروع قرار ضدها، ومثلها كثير من القضايا الدولية التى لا تتفق وأهواء الدول دائمة العضوية.

(٣) منظمة المؤتمر الإسلامى :

للإسلام نظرة للعلاقات الدولية تختلف فى أساسها عن تلك التى يأخذ بها عالم اليوم، فالإسلام أصلا لا يعترف بانقسام العالم إلى كيانات سياسبة ذات سيادة لكل منها نطاقها الذى يميزها فى العيش، فهو يهدف إلى توحيد بنى البشر فى ظل نظام قانونى واحد وهو الشريعة الإسلامية التى لا تميز بين البشر على أساس الأصل أو اللون أو اللغة، ولذلك فإن العالم الإسلامى يعد كيانا واحدا مهما تعددت أقاليمه وتباعدت أمصاره واختلف حكامه ما دامت السيادة فيها لدين الله وحده.

إن الشريعة الإسلامية خلافا لكل شريعة سبقت لم نكن دينا فحسب، بل هى أيضا نظام قانونى يضع للبشر حدودا فى أفعالهم وأقوالهم واعتقاداتهم وعلاقاتهم. فهى بذلك تحكم مختلف مظاهر النشاط الإنسانى. وهى - كما يقرر الفقهاء - أعدل الأنظمة القانونية وأفضلها، فهى مستمدة فى أصولها الرئيسية من عند الله، ولذلك فهى نظام خالد يحكم البشر إلى يوم يبعثون.

غير أن الشريعة الإسلامية رغم نزعتها العالمية واتجاهها إلى تكوين مجتمع إنسانى واحد، لم تمتد إلى كافة أنحاء العالم، ولذلك نشأ نوع من الخلاف

والمواجهة مع الأنظمة الأخرى التى تحاول الوقوف أمام المد الإسلامى، وقد تمكنت دوله من احتلال أراض إسلامية كثيرة، وأخضعت شعوبها للاستعمار المباشر أو فى مناطق نفوذها. وبفعل الحركات التحررية التى شهدها العالم منذ الحرب العالمية الأولى وحتى الآن استعادت هذه الشعوب حريتها وبرزت على المسرح الدولى دول مستقلة ذات سيادة وبخاصة فى قارتى آسيا وأفريقيا، ثم بدأت الدعوات والمحاولات لإيجاد نوع من التقارب بين دول العالم الإسلامى وشعوبه طوال هذا القرن على النحو التالى :

(١) المؤتمر العالمى الإسلامى :

عقد أول اجتماع لدول العالم الإسلامى فى مكة المكرمة عام ١٩٢٦م برعاية مصر والسعودية ومسلمين من الهند، ثم توالت اجتماعاته، حيث عقد اجتماع فى القدس عام ١٩٣١، واجتماع فى كراتشى عام ١٩٤٩، ١٩٥١، وفى بغداد عام ١٩٦٢، واجتماع فى مقديشيو عام ١٩٦٤. ولهذا المؤتمر لجنة مهمتها معالجة الشئون الثقافية والإدارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

(٢) ندوة المؤتمر الإسلامى :

تشكلت هذه الندوة فى اجتماع عقد فى القدس فى فى عام ١٩٥٣، وتتابعت اجتماعاتها فى دمشق عام ١٩٥٦، وفى القدس عامى ١٩٦٠، ١٩٦١. وقد ضمت عددا كبيرا من المسلمين من بلاد عربية وغير عربية.

(٣) المؤتمر الإسلامى العام :

تكون هذا المؤتمر عام ١٩٥٥، وقد أنشأ هذا المؤتمر عددا من المراكز الإسلامية فى البلدان الأجنبية التى تزايدت أعدادها فى السنوات الأخيرة وشملت دولا كثيرة فى مختلف أجزاء العالم، كما خصصت وشجعت البعثات الدراسية للمسلمين الأجانب فى الجامعات المصرية.

(٤) رابطة العالم الإسلامى :

أنشئت هذه الرابطة بقرار من المؤتمر الإسلامى الذى عقد فى مكة عام ١٩٦٢، وتهدف هذه الرابطة إلى الترويج وشرح تعاليم الإسلام ومواجهة الأباطيل

ومشوهى صورة الإسلام السمح بتعاليمه السماوية. كما أخذت الرابطة على عاتقها عددا من الأنشطة منها إنشاء مصرف إسلامى ومحطة إذاعة صوت الإسلام التى تبث برامجها إلى دول العالم بلغات متعددة، كما أصدرت جريدة لأخبار المسلمين فى العالم (المسلمون).

(٥) الاتحاد الإسلامى العالمى :

تأسس هذا الاتحاد فى باريس، ويهدف إلى مساعدة المحتاجين ونشر معارف الحضارة الإسلامية والدفاع عن المجتمع الإسلامى وتنظيم الغبادات الإسلامية.

(٦) منظمة المؤتمر الإسلامى :

جميع المنظمات أو المؤتمرات والندوات التى نشأت سواء الخاصة أم الرسمية بدأت تدعو لإقامة تجمع إسلامى دولى منذ منتصف الستينيات، وقد اصطدمت هذه الفكرة فى البداية بمعارضة من بعض الدول العربية بحجة أن من ورائها محاولات لإحياء فكرة الأحلاف المعارضة لسياسات هذه الدول. وقد لعبت الانقسامات التى كانت سائدة وقتها دورا كبيرا فى تباين المواقف إزاء فكرة هذا المجتمع الإسلامى.

وقد لعبت هزيمة عام ١٩٦٧ التى ألحقتها إسرائيل بالعرب دورا كبيرا فى تجميع العرب لمواجهة العدوان الإسرائيلى، كما كان ذلك مشجعا على المضى قدما فى إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامى، وقد مرت هذه الفكرة لتصبح واقعا عمليا بالمراحل التالية :

- مؤتمر ملوك ورؤساء دول وحكومات الدول الإسلامية فى الرباط فى سبتمبر عام ١٩٦٩م.
- مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى الأول فى جدة فى مارس عام ١٩٧٠.
- مؤتمر وزراء خارجية العالم الإسلامى المنعقد فى كراتشى فى ديسمبر عام ١٩٧٠.
- مؤتمر ملوك ورؤساء دول وحكومات الدول الإسلامية فى مارس عام ١٩٧٢ الذى أقر ميثاق المؤتمر الإسلامى.

وقد شارك فى إقرار ميثاق المنظمة ثلاثون دولة إسلامية، ثم انضمت إلى المنظمة بقية الدول الإسلامية تباعا.

أهداف منظمة المؤتمر الإسلامى :

حددت المادة الثانية من ميثاق المنظمة أهدافها على الوجه التالى :

- تعزيز التضامن الإسلامى بين الدول الأعضاء.
- دعم التعاون بين الدول الأعضاء فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتشاور بين الدول الأعضاء فى المنظمات الدولية الأخرى.
- العمل على محو التفرقة العنصرية والقضاء على الاستعمار بجميع أشكاله.
- اتخاذ التدابير اللازمة لدعم السلام والأمن الدوليين القائمين على العدل.
- تنسيق العمل من أجل الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها ودعم كفاح جميع الشعوب الإسلامية فى سبيل المحافظة على كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية.
- إيجاد المناخ الملائم لتعزيز التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء والدول الأخرى.

وتعمل الدول الأعضاء فى سبيل تحقيق الأهداف السابقة على أساس المبادئ التالية :

- المساواة التامة بين الأعضاء.
- احترام حق تقرير المصير وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء.
- احترام سيادة واستقلال وحدة أراضى كل دولة عضو.
- حل ما ينشأ من منازعات فيما بينها بحلول سلمية كالمفاوضة أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم.
- امتناع الدول الأعضاء عن استخدام القوة فى علاقاتها أو التهديد باستعمالها ضد وحدة وسلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأية دولة عضو.

عضوية منظمة المؤتمر الإسلامى :

تنص المادة الثامنة من ميثاق المنظمة على أن عضويتها للدول المشتركة فى المؤتمر الأول لملوك ورؤساء الدول والحكومات الإسلامية بالرباط والدول المشتركة فى مؤتمرات وزراء خارجية الدول الإسلامية فى جدة وكراتشى، كما يحق لكل دولة إسلامية أن تنضم للمنظمة، وكما يجوز لأى دولة أن تنسحب منها.

ويتضح من ذلك أن العضوية فى المنظمة على أساس عقائدى أى أن تكون الدولة مسلمة بغض النظر عن موقعها الجغرافى أو ارتباطاتها السياسية والاقتصادية أو إستراتيجيتها، وهذا ما يجعل منظمة المؤتمر الإسلامى تعد نوعا خاصا فى المنظمات الدولية يمكن أن نطلق عليه «المنظمات الدولية العقائدية».

وهناك وجهات نظر مختلفة فى تحديد مفهوم الدولة الإسلامية، فهل هى الدولة التى دينها الإسلام كمصر والكويت والأردن والسودان وباكستان، أم التى غالبيتها من المسلمين ولو كان دستورها علمانيا، أو التى فيها نسبة كبيرة من المسلمين مثل نيجيريا والهند وسيراليون، أو التى تطبق الشريعة الإسلامية مصدرا أساسيا للتشريع كالسعودية.

الواقع أن المعيار الأساسى الدقيق للعضوية صعب جدا، ولذلك نجد فى عضوية المنظمة أمثلة لكل ما ذكرنا من معايير، ولكن بشكل عام ليس هناك من يختلف فى وجود فرق شاسع بين الإسلام كعقيدة ومنهج حياة لا يشك أحد فى صلاحه لكل زمان ومكان وبين سلوك المسلمين الفعلى كدول أو أفراد.

وتضم منظمة المؤتمر الإسلامى ثلاث هيئات رئيسية هى : ملوك ورؤساء الدول والحكومات، ومؤتمر وزراء الخارجية، والأمانة العامة ومؤسساتها.

وقد تقرر فى مؤتمر جدة المنعقد فى مارس ١٩٧٢ إنشاء فروع تلحق بالأمانة العامة أهمها: الأنباء الإسلامية والبنك الإسلامى، وصندوق الجهاد لنجدة الفلسطينيين، ومنظمات مراكز ثقافية إسلامية بما فيها جامعة إسلامية، كما تقرر أن تنشأ فى الأمانة العامة إدارة مالية واقتصادية لخدمة السلام العالمى، ولتكون نواة لوكالة متخصصة فى الميادين المالية والاقتصادية التى تهم الدول الأعضاء.

المنظمات الإقليمية

إن الإقليميـة تعد وسيلة من وسـائل التعاون الدولى المنظم، قوامـه الوحدة الإقليمية، ووحدة المشكلة الإنسانية لجماعة الدول الداخلة فيه.

وفكرة المنظمـات الإقليميـة لاقت تشجيعا على المسـتوى المحلى والمسـتوى العالمى، وذلك لأن الدول المتجاورة جغرافيـا أقدر على التعاون فى حل مشاكلها أو التضافـر فيما بينهـا من الدول المتباعدة، فـالدول العربية أقدر على فهـم مشكلاتها ومعالجتها فيما بينها، ومثال الدول الأفريقية أو الأمريكية أو الأوربية.

ولذلك فإن هذا المبدأ رغم مـا واجهه من اعتـراض من قبل البعض، إلا أنه وجد تشجيعـا من منظمة الأمم المتحدة التى تضمن ميثاقـها فى فصله الثامن المبادئ التالية:

- جواز قيام منظمات دولية إقليمـية تعالج الأمور التى يكون العمل.الإقليمى مناسبا لها ما دامت هذه التنظيمات ونشاطها ملائمة ومتفقة مع مبادئ الأمم المتحدة.
- البـحث عن الحلول السلميـة للمنازعـات المحلية عن طريق هذه المنظـمات الإقلبميـة سواء بطلب من الدول المعنية أم بالإحالة عليهـا من قبل مجلس الأمن.
- جواز اسـتخدام مـجلس الأمن لهذه المنظمات الإقلـيمية فى تـطبيق نظرية الأمن الجماعى القائمة على ردع العدوان والدفاع عن المعتدى عليه.

ويجد هذا المبـدأ تجسـيدا فى بعض المنظمات الإقليـميـة مثل جامـعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية، ومنظمة الدول الأمريكية.

(١) جامعة الدول العربية:

نشأت فكرة جامعـة الدول العربية عقب الحرب العالميـة الثانية، وذلك عندما رأت بعض الدول العربيـة أن من مصلحتهـا لم شملها وتوحيـد خططها السيـاسية والاقتـصادية تمهيـدا لتحقـيق وحدتها الكبـرى. وهناك من يعتقـد بأن فكرة إنشاء

(١) حسن الإبراهيم وآخرون جولة فى السياسة الدولية. الكويت. ١٩٧٨، ص ١٦٨.

جامعة الدول العربية نبعت من بريطانيا التى أوحتها إلى بعض الحكام العرب وقتها فى محاولة لإجهاض الفكرة الوحدوية الكبرى، فى حين أنها تعد تكريسا لسيادة الأعضاء والحدود المصطنعة بين دول الوطن العربى، والواقع أنه رغم أصالة فكرة الوحدة العربية فإن ترجمتها إلى واقع عملى كان محل خلاف بين القادة العرب وقتها، مما مكن بريطانيا بنفوذها الواسع فى معظم دول الوطن العربى من الإيحاء بفكرة جامعة الدول العربية الحالية التى لا تتفق مع مبدأ الوحدة، وإن كانت تعكس أفضل ما أمكن التعارف عليه فى إطار المعطيات السياسية لفترة إقامتها. ويبدو ذلك مما قاله السيد عزام أول أمين عام لها فى العبارات الآتية : «إن جامعة الدول العربية التى كنت أدعو إليها غير جامعة الدول العربية التى كنت أمينا لها طوال سبع سنوات»، ويشرح ذلك فيقول : «لم يكن بالإمكان إنشاء جامعة عربية أفضل من تلك التى أنشئت فى عام ١٩٤٥، فالذين اجتمعوا آنذاك كانوا مختلفين فى كل شىء. . فى الرأى، وفى فهم العروبة، ومعنى العروبة. فعروبة عزام غير عروبة نورى، وغير عروبة النقراشى والصلح. وكنا جميعا فى هذا المضمار لا يفهم بعضنا بعضا، والمغرب كان يجهل فكرة العروية والوحدة، ودول الخليج لم يكن لها كيان، ولم يكن يسمع بها أحد فى ذلك الوقت».

وعموما، سواء كانت جامعة الدول العربية نابعة من رغبة عربية خالصة أو من وحى بريطانيا كما قيل، فقد أصبحت واقعا منذ توقيع ميثاق إنشائها فى ٢٢ مارس ١٩٤٥، وكان ذلك قبل إنشاء هيئة الأمم المتحدة بنحو ثلاثة أشهر، وتعد الجامعة العربية أقدم المنظمات الإقليمية التى أنشئت فى عصر الأمم المتحدة، فهى أقدم من منظمة الدول الأمريكية بثلاث سنوات، وقبل المجلس الأوربى بأربع سنوات، وقبل المجتمع الاقتصادى الأوربى بثلاث عشرة سنة، وقبل منظمة الوحدة الإفريقية بثمانى عشرة سنة. وتعد جامعة الدول العربية المنظمة الإقليمية الوحيدة التى تتسم بالطابع القومى، فهى تضم أبناء أمة واحدة وتستخدم لغة واحدة.

أهداف جامعة الدول العربية :

تهدف جامعة الدول العربية كما جاء فى ميثاق إنشائها إلى مجموعة من الأهداف على الوجه التالى :

(١) تحقيق التعاون العربى فى الجوانب السياسية، وذلك بتوثيق الصلات بين الدول المشتركة، وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون فيما بينها، وتأمين مستقبل الدول العربية وتحقيق أمانيها وآمالها، وتوجيه جهود هذه الدول إلى ما فيه خير الوطن العربى، وتنفيذ ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من اتفاقيات.

كما نص الميثاق على أن الدول الراغبة فيما بينها فى تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه الميثاق، لها أن تعقد بينها من الاتفاقيات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض خارج نطاق الجامعة، ولذلك شهدت جامعة الدول العربية قيام مجموعة من الاتفاقيات والاتحاد بين بعض دولها مثل الاتحاد الاندماجى الذى تم بين مصر وسوريا، ومجلس التعاون الخليجى، واتحاد دول المغرب العربى، واتحاد بين مصر واليمن والعراق، وبين مصر وليبيا، هذا بالإضافة إلى كثير من الاتفاقيات بين بعض دوله فى مجالات محددة.

(٢) تعمل الجامعة على صيانة استقلال وسيادة الدول الأعضاء باعتبارها ليست منظمة وحدة، وإنما هى منظمة تعاون اختيارى بين أعضائها.

(٣) تعمل الجامعة على المحافظة على السلام والأمن العربيين، وذلك بالقضاء على أى أسباب للمنازعات التى تمس الدول الأعضاء لمنع ما يهدد السلام والأمن فى المنطقة العربية، فقد فرض الميثاق على الدول الأعضاء عدم الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات التى تنشب بين الأعضاء، وإنما تحال لمجلس الجامعة لحلها إما بالتحكيم أو الوساطة.

كما ينص الميثاق فى حالة تعرض دولة عربية لعدوان خارجى سواء من دولة عربية أو من دولة أخرى أجنبية، فإن مجلس الجامعة يجتمع فورا ليقرر التدابير اللازمة لدفع هذا العدوان، ويشترط صدور القرار هنا بالإجماع فيما عدا صوت الدولة المعتدية إذا كانت من بين الدول الأعضاء، وهنا يبدو عدم فاعلية المجلس، فقد يكون من الصعب الحصول على الإجماع، وحتى فى حالة الحصول على الإجماع فكيف يمكن القيام بمواجهة العدوان بالسرعة والكفاءة اللازمة.

ولذلك أبرمت الدول العربية فى ١٧ يونية عام ١٩٥٠ معاهدة للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى لتلافى أوجه النقص التى وضحت فى حرب عام

١٩٤٨ مع إسرائيل، فقد حددت الاتفاقية ما يجب اتخاذه فى حالة مثل هذا العدوان ومنها التدابير العسكرية التى يقوم بها مجلس الدفاع المشترك الذى تتميز قراراته بأغلبية الثلثين فقط.

(٤) تحقيق التعاون العربى فى المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك حسب النظم المتبعة فى كل دولة عضو كما جاء فى المادة الثانية من الميثاق.

(٥) النظر فى مصالح البلاد العربية بصفة عامة وذلك بالاهتمام بشئون الأقطار العربية غير المستقلة عند إنشاء الجامعة، مع مراعاة أمانى هذه الأقطار والعمل على إصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل الوسائل والأسباب الممكنة.

وتعمل جامعة الدول العربية لتحقيق هذه الأهداف فى إطار المبادئ التالية :

- مبدأ المساواة فى السيادة بين الدول الأعضاء.
- مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول اللأعضاء.
- مبدأ منع الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات العربية.
- مبدأ المساعدة المتبادلة (أى حق الدفاع المشروع الجماعى).

وقد اشترك فى إنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ سبع دول عربية مستقلة فقط كأعضاء مؤسسين، حيث كان معظم دول العالم العربى تحت الاحتلال، والدول السبع هى : مصر وسوريا والسعودية ولبنان والعراق والأردن واليمن، ثم تتابع انضمام بقية الدول لعضوية الجامعة بعد استقلال كل منها إلى أن بلغ عدد أعضاء الجامعة حاليا ٢٢ دولة تمتد من المحيط الأطلسى إلى الخليج العربى.

وتباشر جامعة الدول العربية عملها من خلال ثلاث هيئات هى :

(١) مجلس الجامعة :

ويتألف من ممثلى الدول الأعضاء، ويجتمع هؤلاء فى مقر الجامعة بمدينة القاهرة فى دورتين عاديتين إحداهما فى مارس والأخرى فى سبتمبر من كل عام. ويمكن انعقاد المجلس فى دورات استثنائية فى حالة طلب دولتين فأكثر.

(٢) اللجان الفنية ، وهى :

اللجنة السياسية، واللجنة الثقافية الدائمة، واللجنة الدائمة للمواصلات، واللجنة الاجتماعية الدائمة، واللجنة القانونية الدائمة، ولجنة خبراء البترول العربى، واللجنة العسكرية الدائمة، واللجنة الدائمة للإعلام العربى، واللجنة الصحية الدائمة، واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان.

(٣) الأمانة العامة :

وهى الجهاز الإدارى للجامعة، ويتألف من الأمين العام والأمناء المساعدين والسكرتارية وعدد كاف من المختصين الرئيسيين والثانويين.

وإلى جانب الهيئات الرئيسية المشار إليها أنشئت إدارات أخرى مثل مكتب مقاطعة إسرائيل، ومعهد البحوث والدراسات العربية، والجهاز الإقليمى لمحو الأمية، والمركز الإحصائى العربى، ومركز التنمية للدول العربية.

كما ترتب على اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى إنشاء هيئات أخرى، وهى :

(١) هيئات عسكرية تتمثل فى مجلس الدفاع المشترك، ويضم وزراء الخارجية والدفاع فى الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز عسكرى فى نظام الجامعة، والهيئة العسكرية الدائمة، والهيئة الاستشارية العسكرية وتضم رؤساء أركان حرب الجيوش الأعضاء.

(٢) هيئات اقتصادية، وتتمثل فى المجلس الاقتصادى اعتبارا من عام ١٩٥٩ الذى أصبح الهيئة المختصة الرئيسية لسائر الشئون الاقتصادية والاجتماعية فى الجامعة.

(٣) الوكالات العربية المتخصصة التى أنشئت ضمن الإطار العام لجامعة الدول العربية ولكن بصورة مستقلة عن الجامعة كمنظمة، فهى تتمتع بشخصية معنوية وإدارة ذاتية خاصة لكل منها مثل الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية، والاتحاد البريدى العربى، واتحاد إذاعات الدول العربية، والمنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعى، والمنظمة العربية للعلوم الإدارية، ومنظمة العمل

العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمجلس العلمى العربى المشترك لاستخدام الطاقة الذرية، ومجلس الطيـران المدنى للدول العربية، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، والمركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة، والمنظمة العـربية للتنميـة الزراعية، والمنظمة العـربية للصحـة، والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى.

(٢) منظمة الدول الأمريكية :

ترجع فكرة إنشاء هذه المنظمة إلى عام ١٨٢٦ عندما دعا سيمون بولڤار إلى تكوين عصـبة أمم لدول أمريـكا اللاتينية وذلك فى مؤتمر بـنما، أما على المسـتوى الرسمى فـقد بدأ التقارب بين الولايات المـتحدة ودول أمريكا اللاتينيـة منذ أواخر القرن التاسع عشـر،وكان ذلك حين أعلن الرئيس الأمريكى منرو تصريحـه الشهير عام ١٨٢٣ وهو الـتصريح الـذى قصد منـه معارضـة التدخل الأوربى فـى القارة الجديدة والعمل على استقلال المستعمرات الأسبانية فى أمريكا.

ويرجع تاريخ المحادثات الخاصة بإنشاء تجـمع إقليمى أمريكى إلى عام ١٨٨٩ وهو تاريخ انعـقـاد أول مـؤتمر للدول الأمـريكـية فـى واشنطن بدعـوة من وزير خارجية أمـريكا، وقد اتخذ هذا المؤتمر قرارا بإنشاء مكتب للجمـهوريات الأمريكية مهـمتـه تجمـيع ونشر المعلومـات الخاصـة بالإنتاج والتـجارة والقـوانين واللوائح الجمركـية فى مختلف بلدان القـارة الأمريكية، وقد تغيـر اسم هذا المكتب فى عام ١٩١٠ ليصبح «الاتحاد الأمريكى Pan American union»، وقد ضم هذا المكتب مجلس إدارة مكونا من ممثلى الدول الأمريكيـة لدى الولايات المتحدة، واتفق على أن تكون اجتماعاته دورية كل خمس سنوات.

وقبيل الحـرب العالمية الثانيـة أحست الدول الأمريكية بالخطر الـذى يتهددها وبأنه من الضرورى ألا يقتصر عمل المؤتمرات الأمريكية على بحث المسائل القانونية والثقافـية والاجتماعـية، وإنما يمكن أن يمتد دور هذه المؤتمـرات إلى حفظ السلام والأمن فى القارة الأمريكية،وخصوصا بعد وضـوح عجز عصبة الأمم فى مواجهة أخطار النازية فى ألمانيا والفاشية فى إيطاليا.

وفى عام ١٩٣٦ عندما بدأت تلوح فى الأفق احتمالات حرب عالمية كبرى عقد مؤتمر أمريكى خاص فى بيونس أيرس Buenos Aires للبحث فى وسائل المحافظة على الأمن والسلام فى أمريكا، وأبرمت اتفاقية لهذا الغرض أعلنت فيها الدول الأمريكية تضامنها للمحافظة على السلم فى القارة، وأنها اعتزمت التشاور فيما بينها فى حالة قيام حرب بين دول أجنبية يكون من شأنها تهديد الأمن الأمريكى.

وقد تأكدت هذه المبادئ فى مؤتمر ليما عام ١٩٣٨ الذى قرر إنشاء مجلس يضم جميع وزراء خارجية دول أمريكا بقصد التشاور والتعاون فيما بينهم، وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية أدركت الدول الأمريكية الخطر المحدق بها من جراء هذه الحرب، ولذلك فإن الأمر يتطلب نوعا من الارتباط الأقوى، فاتخذت الولايات المتحدة عدة خطوات من جانبها مثل : إنشاء اللجنة الأمريكية الاستشارية للشئون الاقتصادية والمالية، واللجنة الأمريكية للدفاع، واللجنة الاستشارية السياسية.

وقد توجت الخطوات السابقة بميثاق عقد فى المكسيك فى مارس عام ١٩٤٥، ثم بمعاهدة ريودى جانيرو Rio de Ganero، فى ٢ سبتمبر عام ١٩٤٧ والتى بمقتضاها أقرت دول الاتحاد الأمريكى أن كل اعتداء مسلح يقع من دولة غير أمريكية على دولة أمريكية يعد موجها ضد الدول الأمريكية بأجمعها. ثم جاءت الخطوة الحاسمة فى هذا المسار فى أبريل عام ١٩٤٨ عندما اتفق على إنشاء منظمة الدول الأمريكية لتضم ٢٤ دولة أمريكية التى حلت محل الاتحاد الأمريكى القديم، كما وقعت على اتفاقية لحل المنازعات بين الدول الأمريكية بالطرق السلمية تعرف باتفاقية «يوجوتا»، ثم عدل هذا الميثاق فى عام ١٩٦٧ بما يضمن الفاعلية لهيئات المنظمة.

وقد ضم هذا الميثاق المبادئ التالية :

(١) احترام شخصية وسيادة واستقلال الدول، وقيام كل دولة بتنفيذ تعهداتها الناتجة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولى.

(٢) حسن النية فى العلاقات الدولية.

(٣) ضرورة تأسيس النظام السياسى لكل دولة أمريكية على الممارسة الفعلية للنظام الديمقراطى.

(٤) شجب العدوان وإقامة ضمان جماعى بين الدول الأمريكية كافة.

(٥) فض المنازعات بين الدول الأمريكية بالطرق السلمية.

(٦) اعتبار العدالة الاجتماعية والضمان الاجتماعى أساسين للسلام.

(٧) التعاون الاقتصادى بين الدول الأمريكية،وكذلك تعاونها فى رفع شأن حقوق الإنسان واحترام القيم الثقافية للقارة كشرط لازم لرخائها.

وتتكون المنظمة من الهيئات التالية :

(١) **المؤتمر الأمريكى** : وهو أعلى سلطة فى المنظمة ويتكون من كافة الدول الأعضاء، ويصدر قراراته بالإجماع، وينعقد مرة فى كل عام، وهو الذى يرسم السياسة العامة للمنظمة ويحدد نشاطها.

(٢) **مجلس وزراء خارجية الدول الأمريكية** : ومهمته دراسة الأمور العاجلة، وينعقد فورا كلما حصل اعتداء مسلح على دولة أمريكية، ويعاون هذا المجلس لجنة عسكرية تشكل من أعلى السلطات الحربية، وتصدر قرارات هذا المجلس بأغلبية الثلثين.

(٣) **المجلس التنفيذى** : ويتألف من مندوب عن كل دولة من الدول الأعضاء يعين خصيصا لذلك، ويختص هذا المجلس بدراسة المسائل المحالة إليه من المؤتمر أو من مجلس وزراء الخارجية، كما يقدم الاقتراحات بشأن تحقيق أهداف الميثاق وعقد المعاهدات بين الأعضاء.

(٤) **الأمانة العامة**: ويرأسها أمين عام يعينه مجلس المنظمة لمدة خمس سنوات ويساعده مجموعة من الإداريين وذوى الاختصاص.

(٥) **الهيئات المتخصصة** : تضم المنظمة عددا من المجالس المتخصصة مثل المجلس الاقتصادى والاجتماعى، والمجلس الثقافى، والوكالة الأمريكية للصحة، ومجلس القانونيين، والمعهد الأمريكى للعلوم الزراعية، ومصرف التنمية للدول الأمريكية، ولجنة حقوق الإنسان الأمريكية.

وفى الحقيقة يبدو النفوذ الأمريكى وخصوصا فى القطاعين الهامين السياسى والاقتصادى غاية فى الوضوح فى العديد من دول القارة، فقد استخدمت الولايات

المتحدة هذه المنظمة لتحقيق أغراضها ومصالحها البحتة، كما استخدمتها أيضا كسند لها فى قرارات الأمم المتحدة للوقوف أمام صدور أى قرار لا ترضى عنه الولايات المتحدة، ولذلك فإن الدول الأمريكية تسعى للخلاص من التسلط الأمريكى فى هذه المنظمة والاتجاه نحو التنظيم الدولى العالمى بدلا من المسار التنظيمى الإقليمى.

(٣) المنظمات الأفريقية :

لقد تعرضت القارة الأفريقية أكثر من أى قارة أخرى لأطول فترة حكم استعمارى أوربى، فقد تقاسمتها سبع دول أوربية هى : بريطانيا وفرنسا وأسبانيا وإيطاليا وبلجيكا والبرتغال وألمانيا. فقد كانت أفريقيا بالنسبة لهذه الدول تعد بكرا؛ فهى غنية بالمعادن اللازمة لحاجات هذه الدول، وللأيدى العاملة والأسواق الخارجية الواسعة لمنتجات الدول الأوربية، بالإضافة لأهمية القارة السياسية، وفى التسابق على المكانة الدولية بين هذه الدول.

لكل هذه الظروف كانت أفريقيا مسرحا للصراع بين هذه الدول، وكانت تتأثر بالأحداث التى تجرى فى أوربا، حيث كانت تعامل كما لو كانت غنائم حرب، فهزيمة أى دولة من هذه الدول كان يترتب عليها تقسيم مستعمراتها بين الدول المنتصرة، كما حدث فى أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية، فقد ترتب عليها خروج ألمانيا وإيطاليا المهزومتين من مناطق نفوذهما فى أفريقيا.

وقد بدأ الشعور بضرورة التحرر من سيطرة الحكم الأوربى يتبلور تدريجيا خلال النصف الأول من القرن العشرين، فتشكلت الأحزاب فى بعض الدول لمقاومة الاستعمار، وبدأت هذه الأحزاب تستقطب المشاعر الوطنية فى بلادها نحو الاستقلال والتحرر. وعندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها كانت هناك أربع دول أفريقية مستقلة فقط هى : مصر والحبشة (أثيوبيا) وليبريا وجنوب أفريقيا، ثم بدأ تزايد الدول المستقلة عاما بعد آخر إلى أن بلغ عددها فى أفريقيا نحو ثلث أعضاء منظمة الأمم المتحدة.

وقد ارتبطت محاولات الشعوب الأفريقية للتحرر من الاستعمار بمحاولات لتحقيق نوع من الوحدة أو التضامن فيما بينها فى نطاق اتحادات وتنظيمات أكبر تكون أقدر على مواجهة مشاكل ما بعد الاستقلال.

وقد بدأت هذه المحاولات فى ١٧ يناير عام ١٩٥٩ عندما اجتمع فى داكار عاصمة السنغال ممثلون من السنغال والسودان الفرنسى (مالى) وفولتا العليا وداهومى، وذلك لإقامة اتحاد فيما بينهم يسمى «اتحاد مالى» فى ظل ارتباطهم بفرنسا، حيث لم تكن هذه الدول تتمتع بالاستقلال السياسى الكامل، بل بحكم ذاتى فى ظل الدستور الفرنسى الصادر فى ٤ أكتوبر عام ١٩٥٨.

وقد وافق ممثلو هذه الدول على إقامة هذا الاتحاد الذى يتكون من وزارة اتحادية تضم وزارتين من كل دولة، وتكون هذه الوزارة مسئولة أمام برلمان يضم ٤٨ عضوا من الدول الأربع تنتخبهم المجالس التشريعية فى كل دولة.

ولكن رغم الاتفاق على هذا الدستور فى ١٧ يناير ١٩٥٩ فقد رفضت كل من فولتا العليا وداهومى التصديق عليه، ولذلك عدل فى أبريل عام ١٩٥٩ ليكون مقصورا على دولتين فقط هما السنغال والسودان الفرنسى (مالى)، وتبع ذلك موافقة فرنسا على منح الدولتين الاستقلال الكامل من قبل فرنسا فى ٢٠ يونيو عام ١٩٦٠.

ولكن هذا الاتحاد لم يكتب له النجاح لاختلاف الدولتين على شخصية رئيس الدولة الاتحادية مما أدى إلى انسحاب السنغال من الاتحاد فى ٢٠ أغسطس عام ١٩٦٠ وأعلن استقلالها فى اليوم نفسه، كما أعلن استقلال السودان الفرنسى فى ٢٢ سبتمبر عام ١٩٦٠ تحت اسم «جمهورية مالى»، واعترفت فرنسا بالدولتين.

وبعد فشل «اتحاد مالى» ظهرت محاولة اتحاد آخر بين أربع دول هى : النيجر وساحل العاج وفولتا العليا وداهومى، وبدأ ذلك باجتماع فى باريس فى ٦ مايو عام ١٩٥٩، وأعقبه اجتماع آخر فى «أبيدجان» عاصمة ساحل العاج فى ٢٩ مايو عام ١٩٥٩، حيث وضعت فيه أسس قيام اتحاد بين الدول الأربع اتخذ اسم «مجلس الوفاق الذى يتكون من رؤساء الدول الأربع ورؤساء ونواب المجالس التشريعية فى كل دولة، ومن بعض الوزراء، ويجتمع هذا المجلس عدة مرات فى كل عام، وتصدر قراراته بالإجماع، ويرأسه رؤساء الدول الأربع بالتناوب لمدة سنة لكل منهم. كما أنشئ جهاز اقتصادى يسمى «صندوق التضامن» تخصص له كل دولة منهم ١٠٪ من إيرادها. ولهذا الاتحاد سياسة خارجية موحدة، وضرائب

وخطط تنمية موحدة، وقواعد موحدة فى التوظيف، ولكن هذا الاتحاد لم يستمر طويلا.

وفى ٢٥ ديسمبر عام ١٩٦٠ عقد اجتماع فى كوناكرى بين رؤساء كل من غانا وغينيا ومالى للاتفاق على إقامة اتحاد يسمى «اتحاد الدول الأفريقية» ليبدأ بالدول الثلاث على أمل أن يضم دولا أفريقية أخرى حيث أعلن ميثاقه رسميا فى أول يولية عام ١٩٦١، وكان هذا يتضمن ما يلى :

«يعتبر اتحاد الدول الأفريقية نواة للدول المتحدة الأفريقية، وهو مفتوح لكل دولة أو اتحاد دول أفريقية تقبله بأهدافه وموضوعه، ويمكن لكل دولة أفريقية توافق على أهداف وموضوعات ميثاق الاتحاد أن تكون عضوا عندما تعلن ذلك رسميا».

وقد أنشئ لهذا الاتحاد عدة هيئات تدير شئونه تتمثل فى «مؤتمر الاتحاد» الذى ينعقد ثلاث مرات فى العام فى عواصم الدول الثلاث بالتناوب، ويرأس كل مؤتمر رئيس الدولة التى ينعقد فيها الاجتماع، وتتخذ القرارات بالإجماع. كما تتكون لجنة تحضيرية تجتمع عادة قبل انعقاد المؤتمر، ثم يضم الاتحاد لجانا أخرى اقتصادية ومالية، ولجانا لتنظيم التنظيمات الشعبية للربط بين الحركات الشعبية. ورغم كل ذلك فإن هذا الاتحاد لم يكتب له النجاح، ولكنه يعد محاولة على طريق الترابط بين الدول الأفريقية.

ولكن الاتحادات التى كانت أكثر فاعلية هى : منظمة الاتحاد الأفريقى الملجاشى، ومنظمة الدار البيضاء ومجموعة منروفيا، ثم منظمة الوحدة الأفريقية أخيرا... وفيما يلى سنتناول هذه المنظمات :

منظمة الاتحاد الأفريقى الملجاشى :

تعد هذه المنظمة امتدادا للمحاولات السابقة للاتحاد بين الدول التى كانت خاضعة لفرنسا وهى فى طريقها للاستقلال، ويرجع تاريخ هذه المنظمة إلى القانون الذى أصدرته حكومة ديجول فى فرنسا فى ٣ يونية عام ١٩٥٨ الذى أوضح فيه العلاقة بين فرنسا ومستعمراتها ليكون لهذه المستعمرات حق اختيار بين ثلاثة أوضاع:

(١) أن تبقى مقاطعات أو أقاليم تابعة لفرنسا فيما وراء البحار.

(٢) أن تعلن استقلالها على أن تنضم للجماعة الفرنسية وهى منظمة من نوع خاص يشبه الكومنولث البريطانى.

(٣) أن تنفصل تماما عن فرنسا وألا تنضم للجماعة الفرنسية.

وقد وافق البعض على الوضع الأول كمقاطعات تابعة لفرنسا مثل جيانا والمارتينيك وريونيون، بينما اختار البعض الآخر أن يكون كأقاليم فيما وراء البحار مثل الصومال الفرنسى وكاليدونيا الجديدة وبولينيزيا الفرنسية وكومور.

أما الأقاليم التى اختارت الاستقلال على أن تكون ضمن الجماعة الفرنسية فهى : أفريقيا الوسطى وتشاد والجابون وداهومى وساحل العاج والسنغال وڤولتا العليا والكونغو (برازاڤيل) والسودان الفرنسى (مالى) وموريتانيا ومدغشقر والنيجر[١]. بينما انفردت غينيا بالوضع الثالث حيث أعلنت استقلالها فى ٢ أكتوبر عام ١٩٥٨.

وعلى هذا الأساس قامت الجماعة الفرنسبة التى كانت تتكون من مجلس رياسة يرأسه الرئيس الفرنسى، ومجلس تنفيذى يشترك فيه رؤساء الدول والحكومات الأعضاء فى الجماعة الفرنسية، وبعض الوزراء، ومقر الجماعة باريس، ويمكن أن تجتمع فى أى عاصمة من عواصم الدول الأعضاء، كما تضم الجماعة «مجلس شيوخ» يتكون من مندوبى برلمانات الدول الأعضاء على أن يتناسب عددهم مع سكان كل دولة وعلى ألا يقل أعضاء كل دولة عن ثلاثة أعضاء. وكما تكونت محكمة تحكيمية تفصل بين المنازعات التى تنشأ بين الدول الأعضاء فى الجماعة.

وقد طرأ على هذه الجماعة بعض التغييرات حيث خرج كل من : ساحل العاج وڤولتا العليا والنيجر وداهومى فى يونية عام ١٩٦٠، كما خرجت منها جمهورية مالى فى سبتمبر عام ١٩٦٠، ولم يبق فى عضوية الجماعة فى نهاية عام ١٩٦٠ سوى أفريقيا الوسطى والكونغو (برازاڤيل) والسنغال والجابون وتشاد والكمرون ومدغشقر.

(١) بطرس غالى . منظمة الوحدة الأفريقية، القاهرة ١٩٦٤، ص ٣١.

وفى هذا الوقت بدأت بعض الدول الأفريقية تسعى لإنشاء منظمة أفريقية لا ترتبط بأى دولة أوربية، واجتمعت لهذا الغرض فى أكتوبر عام ١٩٦٠ فى أبيدجان كل من السنغال وأفريقيا الوسطى والكونغو (برازافيل) والجابون وموريتانيا وداهومى وساحل العاج والنيجر والكمرون وذلك لدراسة وسائل تنظيم العلاقات بينها. وكان من نتيجة هذا الاجتماع أن عقد مؤتمر برازافيل فى ١٥ ديسمبر عام ١٩٦٠ انضمت إليه دولتان جديدتان هما تشاد والكونغو (ليوبولدفيل) أسفر عن إنشاء لجان تضم ممثلين لكل دولة لوضع مشروع لإقامة منظمة أفريقية ملجاشية.

وفى مؤتمر عقد فى مدينة «ياوندى» بالكمرون فى مارس عام ١٩٦١ انضم إليه بالإضافة للدول السابقة الإحدى عشرة دولة مدغشقر وضعت الأسس لإنشاء المنظمة الأفريقية الملجاشية الذى أعلن مولدها فى مؤتمر تاناريف فى ١١ سبتمبر عام ١٩٦١.

وهذا الاتحاد هو اتحاد بين دول مستقلة ذات سيادة يهدف إلى تنظيم التعاون بين الدول الأعضاء لتقوية تضامنها والمحافظة على أمنها الجماعى والمساعدة على تقدمها وتثبيت السلام فى أفريقيا وملجاش والعالم، وعضوية هذه المنظمة مفتوحة لجميع الدول الأفريقية، ولذلك قبلت دولة توجو كعضو فى هذه المنظمة فى يونية عام ١٩٦٣.

ولهذه المنظمة هيئات تديرها تتكون من : مؤتمر رؤساء الدول الذى ينعقد بصفة دورية مرتين كل عام، ويمكن أن ينعقد فى دورات استثنائية بناء على دعوة من إحدى الدول الأعضاء، واجتماع للوزراء الذى يعد هيئة غيردائمة وغير منظمة تستطيع أن تجتمع فى دورات غير عادية حسب طبيعة الموضوعات، وتتكون من الوزراء المختصين والخبراء والمندوبين الدائمين لدى الأمم المتحدة، ثم من الأمانة العامة الإدارية للاتحاد ومقرها مدينة «كونونو» فى داهومى ويرأسها أمين عام إدارى معين لمدة سنتين.

كما أنشئت بجانب هذه الهيئات أجهزة أخرى بموجب اتفاقيات دولية المتمثلة فى ميثاق الدفاع للاتحاد، ومعاهدة التعاون الاقتصادى للاتحاد، واتفاق البريد للاتحاد.

وعندمـا انعقـد «مؤتمر أديس أبابا» فـى مايو ١٩٦٣ لإنشـاء منظمة الوحـدة الأفـريقيـة أصـبح هذا الاتحـاد غيـر ذيٍ مـوضـوع، رغـم منـاداة بعض الأعضـاء بالاحتفاظ به، ولكن عندما انعقـد مجلس رؤساء دول الاتحاد فى يوليو عام ١٩٦٣ بمدينة «كوتونو»، لـم يعلن تصفيته، وإنما كـان القرار أن يسير الاتحاد نحو الاندماج التدريجي في منظمة الوحـدة الأفريقية، إلى أن أعلن في الاجتمـاع الذي عقد في داكار في مارس عـام ١٩٦٤ تحويل هذا الاتحاد إلي منظمـة اقتصادية بحـتة بعد أن كان منظمة سياسية عامة.

منظمة الدار البيضاء :

أنشئت هذه المنظمة في اجتماع عقـد فيما بين ٣، ٧ يناير عام ١٩٦١ حضره كل من غانا وغينيا ومـالى والجمهورية العربية المتحـدة والمملكة المغربية والحكومة الجزائرية المؤقتة. وقـد كان الميثاق الذى وقعته هذه الدول يتـضمن الدعوة للوحدة الأفريقيـة الكاملة، ومبدأ عـدم الانحياز، ومحاربـة الاستعمار القـديم والحديث، وعدم تشجـيع بقاء القوات الأجنبية أو إنشـاء قواعد لها فى أفريقـيا، والعمل على تخليص القارة الأفريقيـة من التدخل الأجنبى فى شئونها السياسـية أو الاقتصادية، وإقامة تعاون بين الدول الأفريقية فى جميع الميادين.

وقد أنشـئت هيئات هامـة لإدارة هذه المنظمة تتمـثل فى جمعـية استـشارية أفريقيـة تتألف من ممثلين لكل دولة، واللجنة السيـاسية الأفريقـية التى تتكون من رؤساء الـدول الأعضاء أو ممثـليهم، وتجـتمع بصـفة دورية مـرة كل عام وبصـفة استثنائية إذا تطلب الأمر ذلك بناء على طلب أحد الأعضاء. وكان أول اجتماع لها فى القـاهرة فى أغـسطس عـام ١٩٦١، ثم اللجنة الاقـتـصـادية التى تضم وزراء الاقتصاد التى تجتمع بصفة دورية أيضا، التى كان أول اجتماع لها فى كوناكرى فى يولية عام ١٩٦١، ثم فى القاهرة فى أبريل عـام ١٩٦٢ حيث أسفر هذا عن إنشاء سوق أفريقية مـشتركة، وبنك أفريقى للتنمية، ومجلس للوحـدة الاقتصادية واتحاد للطيران، وآخر للبريد الأفريقى.

كما كـان من مبادئ منظمة الـدار البيضاء إنشاء لجنـة ثقافية أفريقـية، تضم وزراء التـربية والتـعليم، وقيـادة عسـكرية عليا تضم رؤسـاء أركان حـرب الدول الأعصاء، ثم مكتب للاتصال يعد الأمانة العامة للمنظمة مقره فى «باماكو» عاصمة مالى ورئـيسه أمـين عام يسـمى «سكرتير عـام مكتب الاتصال» ويعـين لمدة ثلاث سنوات من قبل اللجنة السياسية التى تضم رؤساء الدول الأعضاء.

ولكن هذه المنظمة رغم طموحاتها الكبيرة لم تحقق الأهداف التى رسمتها لنفسها، رغم ما بذلته من جهود من خلال الأجهزة المتعددة التى أنشأتها وذلك يرجع لاختلاف النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء والتباعد الجغرافى بين الأعضاء، كما أن اشتراك الجزائر كان رمزيا حيث لم تكن قد حصلت على استقلالها، ثم لوفاة الملك محمد الخامس ملك المغرب الذى كان له دوره الهام فى إنشاء هذه المنظمة، ولأن ثلاث دول من أعضائها (غانا وغينيا ومالى) كونت فيما بينها اتحادا خاصا كان له أثره فى المنظمة.

ولكن رغم هذا الإخفاق فإن هذه المنظمة قد ساعدت على التقارب بين الدول الأفريقية سياسيا واقتصاديا وقربت بين الدول الناطقة بالعربية والفرنسية والإنجليزية التى كان الاستعمار يسعى للتفرقة بينها، كما أنها ساعدت على أن يكون للجزائر شخصية دولية فى المجال الدولى والأفريقى، كما ساعدت أيضا فى الدعوة إلى مكافحة الاستعمار وإلى الدعوة إلى عدم الانحياز.

وقد كان لكل هذا أثره المساعد الذى أسهم فى إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية التى أعلنت فى أديس أبابا فى عام ١٩٦٣.

مجموعة مونروفيا :

سعت بعض الدول التى من خارج المنظمتين السابقتين إلى إيجاد منظمة أوسع نطاقا منهما، لا تفرق بين الناطقين بالفرنسية أو الإنجليزية أو غيرهما، ولذلك اجتمعت عشرون دولة فى مونروفيا عاصمة ليبيريا فى مايو عام ١٩٦١ وهى الدول الأعضاء فى الاتحاد الأفريقى الملجاشى مضافا إليها ليبيريا ونيجيريا وسيراليون والصومال وإثيوبيا وتونس. وانتهت الاجتماعات بصدور بيان يتضمن بعض المبادئ التى تكون أساسا للعلاقات بين الدول الأفريقية وهى المساواة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول واحترام سيادة كل دولة واستنكار الحركات الهدامة والمحمولة من الخارج، وإقامة تعاون أفريقى.

وقد عقدت مجموعة مونروفيا مؤتمرا فى لاجوس فى بداية عام ١٩٦٢ كان الهدف منه التقريب بين وجهة نظرها ووجهة نظر مجموعة الدار اليضاء، ولكن دول الدار البيضاء تخلفت عن الحضور احتجاجا على عدم دعوة الجزائر التى لم تكن قد حققت استقلالها رسميا. وقد أقر موتمر لاجوس مشروع إنشاء منظمة دولية أفريقية تهتم أساسا بالشئون الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، كما تعمل

على التفريق بين سياسات الدول الأعضاء، لكن هذه المنظمة ذابت واندمجت فى منظمة الوحدة الأفريقية فيما بعد.

وقد كانت كل هذه المحاولات المبكرة فى جمع شتات الدول الأفريقية عاملا مساعدا، كما كان لها آثارها الملموسة فى التهيئة لقيام منظمة الوحدة الأفريقية فى عام ١٩٦٣.

منظمة الوحدة الأفريقية :

سعت بعض الدول الأفريقية لإيجاد اتحاد يضم الدول الأفريقية مجتمعة بدلا من المنظمات الإقليمية المحدودة، ولهذا الغرض أمكن تجميع عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات الأفريقية فى مؤتمر أفريقى كبير فى أديس أبابا فى ٢٥ مايو ١٩٦٣ وهو الذى أسفر عن إبرام ميثاق «أديس أبابا» الذى أسفر عن إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية The Organization of African Unity.

وقد شهدت أروقة هذا المؤتمر جدلا كبيرا حول الشكل الذى ستكون عليه هذه المنظمة، فكان هناك اتجاه تزعمه الرئيس الغانى (كوامى نكروما) ينادى بتوحيد أفريقيا فورا عن طريق إنشاء دولة أفريقية فيدرالية تندمج فيها كل الكيانات السياسية الأفريقية القائمة. وحجة هذا الرأى أن الوحدة الأفريقية الفورية هى أفضل السبل لمحاربة الاستعمار بكل صوره وأشكاله، وهى وحدها الحل الأفضل للمنازعات القائمة على أساس الحدود، كما أنها الضمان لحرية القارة الأفريقية بأجمعها.

ولكن هذا الاتجاه لاقى معارضة من معظم الدول المشتركة فى المؤتمر على أساس أنه يتجاهل الصعوبات التى تقف أمام التوحيد السياسى لقارة أفريقيا لما تضمه من مختلف الجنسيات واللغات والديانات والقوميات.

كما كان هناك اتجاه لقيام تجمعات إقليمية في نطاق القارة الإفريقية تزعمه رئيس جمهورية ليبريا ثم اتجاه ثالث أقوى ينادى بإنشاء منظمة واحدة لكل القارة، وقد تزعم هذا الاتجاه جمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر العربية والإمبراطور هيلاسيلاسى رئيس أثيوبيا.

وفى ظل هذا الجدل وهذه الصراعات واختلاف وجهات النظر فى شكل الوحدة الأفريقية تم الاتفاق على إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية على أساس التعاون

الاختيارى بين الدول الأعضاء مع احتفاظ كل منهم بسيادته كما يبدو من أهداف ومبادئ المنظمة، ولكل دولة أفريقية مستقلة ذات سيادة الحق فى أن تصبح عضوا فى المنظمة.

أهداف منظمة الوحدة الأفريقية:

حددت المادة الثانية من منظمة الوحدة الأفريقية أهدافها على النحو التالى :

(١) تقوية وحدة أفريقيا وتحقيق تضامنها بطريقة تسمو على جميع الخلافات العنصرية والقومية وتضمن رفاهية ومستقبل الشعوب الأفريقية.

(٢) تنسيق وتعزيز التعاون بين دول المنظمة فى سبيل تحقيق حياة أفضل للشعوب الأفريقية.

(٣) الدفاع عن سيادة دول المنظمة وسلامة أراضيها واستقلالها.

(٤) القضاء على الاستعمار بكل صوره فى القارة الأفريقية.

(٥) تشجيع التعاون الدولى فى ظل احترام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان؛ وتحقيقا لهذه الأهداف ينسق أعضاء المنظمة سياساتهم العامة ويعملون على التوفيق بينها وخاصة من ناحية التعاون السياسى والاقتصادى والثقافى والصحى والدفاع والأمن.

مبادئ منظمة الوحدة الأفريقية :

تنص المادة الثالثة من ميثاق إنشاء المنظمة على المبادئ التالية :

(١) المساواة فى السيادة بين جميع الدول الأعضاء.

(٢) عدم التدخل فى الشئون الداخلية لجميع الدول الأعضاء.

(٣) احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقها.

(٤) التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم.

(٥) الاستنكار لأعمال الاغتيال السياسى فى جميع صوره وأنواع النشاط الهدام الذى تقوم به دولة مجاورة أو أى دولة أخرى.

(٦) التفانى المطلق فى سبيل التحرير التام للأراضى الأفريقية التى ما زالت تابعة.

(٧) تأكيد سياسة عدم الانحياز تجاه جميع الكتل.

وقد حددت المادة السابعة من ميثاق المنظمة هيئات المنظمة التى تتكون من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء والأمانة العامة ولجنة الوساطة والتحكيم.

وإلى جانب الهيئات التى تضمها المنظمة نص الميثاق على إنشاء لجان متخصصة حسب الضرورة، وتتألف كل لجنة من الوزراء المعينين أو أى وزراء آخرين تختارهم حكوماتهم. وتعد قرارات هذه اللجان بمثابة توصيات ترفع لمؤتمر الرؤساء، وهذه اللجان هى : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، ولجنة التربية والثقافة، ولجنة الصحة والرعاية الصحية والتغذية، ولجنة الشئون العلمية والفنية والأبحاث.

وأضيف إلى هذه اللجان فى مؤتمر الرؤساء بالقاهرة عام ١٩٦٤ لجنتان جديدتان هما : اللجنة القانونية الأفريقية، ولجنة النقل والمواصلات.

وقد ساهمت المنظمة فى حل كثير من المنازعات بين دول القارة وفى التعاون فى كثير من الميادين رغم العقبات والصراعات والتدخلات الأجنبية التى تعمل على تمزيق القارة.. كما تظهر فى كثير من القضايا مثل الموقف من إسرائيل أثناء عدوانها على مصر فى عام ١٩٦٧، والموقف من جنوب أفريقيا العنصرية، ومساعدة كثير من الدول لتحريرها من الاستعمار.

(٤) الاتحاد الأوربى :

تعد أوربا من أكثر القارات تمزقا وتفتتا من الناحية السياسية، وذلك ميراث تاريخى نشأ منذ أن كانت أوربا منازل لقبائل أوربية مختلفة، وكانت تتحدث بلهجات ولغات مختلفة، فأدى ذلك إلى إكساب شعوبها صفات قومية مختلفة ترتكز على اللغة أساسا.

ورغم هذا التباين اللغوى والقومى فقد حاولت أوربا عبر تاريخها الطويل أن تتحد، وكان ذلك من خلال الإمبراطورية الرومانية، ثم الكنيسة الكاثوليكية الرومانية أيضا، ثم الإمبراطورية الرومانية المقدسة التى تمثل محاولات لضم شتات القارة تحت سلطان واحد.

ولكن تفتت الإمبراطورية كان بداية لتفتت قارة أوربا، وحتى الكنيسة نفسها انقسمت إلى الكنيسة الشرقية والكنيسة الغربية، ثم انقسمت الكنيسة الغربية بدورها إلى البروتستانتية فى شمال أوربا والكنيسة الكاثوليكية فى دول جنوب أوربا.

كما ظهر الاختلاف فى أوربا أيضا فى الجانب الاقتصادى، حيث انقسمت أوربا إلى غربها المتقدم صناعيا ووسطها الذى يغلب عليه النشاط الزراعى، ولم يكن هناك ارتباط كبير بين شرق وغرب أوربا.

ثم حدث تمزق القارة بين الإمبراطورية العثمانية من جانب وبين روسيا ومطامعها فى شرق أوربا من جانب آخر، ثم بروز ألمانيا كدولة عظمى، كل ذلك زاد من تمزق القارة والتباعد بين دولها.

وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى منافسة، وبدأت الحرب الباردة تشتد بينهما، وأصبح لزاما على أوربا أن تجتمع وتخلق لها كيانا تستطيع به أن تدافع عن نفسها، فبدون التجمع لا تستطيع أية دولة أوربية منفردة أن تقف أمام هذين العملاقين.

ولذلك كانت المحاولة الأولى عندما التقى ممثلون لخمس دول أوربية فى بروكسل عام ١٩٤٨ وهم بريطانيا وفرنسا وهولند وبلجيكا ولوكسمبورج، ووقعوا اتفاقية للتعاون فى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والحضارية والدفاع الجماعى، ثم انضمت ألمانيا الغربية وإيطاليا إلى هده الاتفاقية بعد ذلك.

ورغم العقبات التى كانت أمام توحيد القوى العسكرية لهذه المجموعة إلا أنهم استطاعوا فى عام ١٩٥٥ توقيع اتفاقية «اتحاد أوربا الغربية The Western European Union (WEU)» وذلك لتنفيذ بنود اتفاقية بروكسل المشار إليها.

وقد اتفقت دول مجموعة بروكسل على إنشاء المجلس الأوربى عام ١٩٤٩ على أن يكون مركزه ستراسبورج، وكان الغرض من إنشائه صيانة المفاهيم

والأخلاقيات والمبادئ من ميراثهم الحضارى، والعمل على المحافظة على الحرية الفردية والسياسية، وسيادة القانون والمبادئ التى تقوم عليها الديموقراطية الصحيحة، وليكون ذلك محاولة للقضاء على الحواجز السياسية بين الأعضاء، وإزالة آثار الحروب الطويلة الدامية المدمرة بين هذه الدول، ثم لينتهى هذا المجلس بتكوين اتحاد سياسى يضم جميع الأعضاء لمواجهة ضغط الحوادث الخارجية وللتنسيق بين أفكارهم ومصالحهم من ناحية أخرى.

وبرغم ما كانت تبديه الولايات المتحدة وكندا من تأييد لهذه الوحدة الأوربية، باعتبار أن مصيرها مرتبط بمصير دول غرب أوربا، بقدر ما كانت بريطانيا لا تبدى حماسا كبيرا لهذا الاتحاد الأوربى، وتفضل أن تكون هناك اتفاقات على مسائل معينة كالتجارة وحرية الانتقال، إلى أن ينتهى ذلك تدريجيا بالاتحاد فيما بعد. ورغم ذلك فقد سار الاتحاد الأوربى فى طريقه وحقق نجاحا ملموسا فى السنوات الأخيرة، انتهت إلى تكوين برلمان أوربى مشترك، وإلى سوق أوربية مشتركة ناجحة، سنشير إليها فيما بعد، ثم أزيل كل خلاف بين دوله، بل يسير إلى ما هو أبعد من هذا حيث إزالة الحواجز الجمركية، وإصدار عملة موحدة بين دوله.

ويتألف المجلس الأوربى من مجلس للوزراء، ومن مجلس استشارى. وجميع الأعضاء ممثلون فى مجلس الوزراء وفى المجلس الاستشارى.

ثانيا ـ الأحلاف العسكرية :

الحلف العسكرى فى القانون الدولى والعلاقات الدولية هو علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر، يتعهد بموجبها الفرقاء المعنيون بالمساعدة المتبادلة فى حالة الحرب، سواء كان ذلك من أجل الدفاع وهو الشائع، أو من أجل الهجوم، وهو عادة يكون سريا.

والأحلاف العسكرية قديمة قدم انقسام العالم إلى كيانات سياسية تتصارع فيما بينها. ولعل أقدم الأحلاف ذلك الذى عقد فى عام ١٢٩٤ قبل الميلاد بين رمسيس الثانى وملك الحيثيين، كما عرف العرب الأحلاف قبل الإسلام مثل حلف الفضول.

والتحالف ضرورى لتوازن القوى. واختيار دولة ما لطريق التحالف ليس مسألة مبدأ وإنما هو مسألة ملاءمة، فالدولة تستغنى عن الأحلاف إذا وجدت أنها من القوة بحيث يمكنها الصمود أمام أعدائها دون دعم من أحد، أو أن أعباء الارتباطات الناجمة عن الأحلاف تفوق حسناتها المرتقبة.

فإذا كانت هناك دولتان متنافستان فإن أمامهما ثلاثة خيارات لتدعيم وتطوير مراكز قواهما : فبإمكانهما أن تزيدا من قوتهما، أو تضيفا إلى قوتهما قوة دولة أخرى، أو أن تسحب كل منهما من قوة الخصم قوى الدول الأخرى، فإذا اختارت أى منهما الطريق الأول أو الثانى فإن عليها أن تدخل فى سباق التسلح، أو أن ترتبط بالأحلاف[1].

وينبغى التمييز بين الأحلاف، فهناك أحلاف ثنائية وأحلاف جماعية، وأحلاف مؤقتة وأحلاف دائمة وأحلاف متكافئة وأخرى غير متكافئة، وهناك أحلاف تخدم مصالح وسياسات متطابقة Identical مثل التحالف الأمريكى البريطانى ضمن حلف شمال الأطلنطى الذى يعد نموذجا لخدمة المصالح المتطابقة، فهدف كل من الأطراف حفظ توازن القوى فى أوربا. أما التحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية والباكستان فهو أحد الأمثلة للتحالف الذى يخدم المصالح المتممة

(١) محمد عزيز شكرى : الأحلاف والتكتلات فى السياسة العالمية ـ عالم المعرفة ـ الكويت، ١٩٧٢، ص ١٤.

Complementary، فهو بالنسبة للولايات المتحدة يـخدم الهدف الرئيسى لها بترسيخ نطاق الاحتـواء للشيـوعية، وبالنـسبة للبـاكستـان فهـو يهدف إلى زيادة إمكانيـاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية تجاه جيرانها وتجاه المد الشيوعى أيضا.

ويعـد حلف الأطلـنطى عـام ١٩٤٩، وحلف وارسـو عـام ١٩٥٥ مـثـالا للتحالف الأيديولوجى Ideological. ويمكن إدخال مـيثاق الدفاع المشـترك للدول العربية ضـمن هذا النوع باعتباره مـثالا للتضامن العـقائدى ضد إسرائيل باعـتبارها عدوا مشتركا للجميع.

وهناك نوع من التـحالف يطلق عليـه «الانتفاع وحـيد الطرف» وفيـه يتلقى طرف واحد فى الحلف الجزء الأكبر من المنافع، بينما يتحمل الآخرون أثقل الأعباء وأقل المنافع. ومـثل هذا النوع يهدف إلى صـيانة الاسـتقـلال السيـاسى والسـيادة الإقليميـة للدول المستفيـدة، ولذلك فهو يشبـه معاهدات الضمـان والحماية. وفى حالة كـهذه نجد دولة كبـرى مثلا يمكن أن تتحكم فى حلف ضـعيف فيمـا يتصل بالمنافع والسياسـات، ولهذا السبب فإن من الأفضـل للدول الصغرى ألا تدخل فى مثل هذه الأحلاف إلا فى حالة الضرورة القصوى مثل الحلف بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، ويمكن أن يكون ذلك من مصلحة الدولة الضعيفة، فقد تستطيع الدولة الضعيفـة أن تفرض على الحليف القوى دعمها الذى هو أقل أهمـية بالنسبة للدولة الأكـبر مـثل العـلاقة بين إسـرائيل والولايات المتـحـدة الأمريكيـة، وبين الولايات المتحـدة وتايوان أو باكستان، ومـثل العلاقة التى كانت بين ألمانـيا والمجر والنمسـا قبـيل الحرب العـالمية الأولى، أو بين البـرتغال وحلف شمـال الأطلنطى بالنسـبة لموقع البـرتغال الإسـتراتيـجى، أو بين الولايات المتحـدة وأيسلند بالنسـبة للقاعدة العسكرية.

والتـحالف المثـالى هو الذى يحاول تحـويل بعض المصالح المشـتركـة للدول المتحـالفة إلى سـياسات وتـدابير مشـتركـة، لأن بعض المصالح قد لا تـكون هامة لأهداف الحلف بحيث يؤيدها البـعض ويرفضها البـعض الآخر. ومن هنا نرى أن قوة الحلف تعتمـد على مدى تلقى المصالح المشتركة التى يقوم عليهـا بالقياس بقوة المصالح الخاصة بالدول الأعضاء التى يمكن أن تتلاءم مع الأولى.

ولكى يكون الحلف فعالا وقادرا على التنسيق بين السياسات العامة والتدابير الدقيقة لأعضائه لتحقيق المصالح المشتركة، لابد من اتفاق أعضائه على الأهداف العامة وعلى السياسات والتدابير التفصيلية أيضا، فكثير من الأحلاف بقى حبرا على ورق لعدم توافر هذه الشروط، مثل الحلف العربى المعروف «بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى لعام ١٩٥٠».

والأحلاف كما ذكرنا قد تكون ثنائية أو جماعية، وقدتكون دائمة أو مؤقتة، وقد تكون متكافئة أو غير متكافئة.

(١) الأحلاف الثنائية والجماعية :

الأحلاف الثنائية هى ما تعقد بين دولتين، والأحلاف الجماعية تعقد بين أكثر من دولتين، وقد استعمل كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (قبل تفككه) الأسلوبين فى أحلافه، فقد اتبعته الولايات المتحدة فى أوربا الغربية حينما أبرمت حلف شمال الأطلنطى فى ٤ أبريل عام ١٩٤٩، وحلف جنوب شرق آسيا فى ٢ سبتمبر عام ١٩٥٤، ومثلها عندما قام الاتحاد السوفيتى بإبرام حلف وارسو فى ١٤ مايو عام ١٩٥٥.

وقد تلجأ بعض الدول إلى الاشتراك فى حلف ثنائى عندما يصعب إدخال الدول ضمن الحلف الجماعى، كما حدث بالنسبة لأسبانيا التى رفض حلف الأطلنطى إدخالها، فلجأت الولايات المتحدة إلى إبرام معاهدة ثنائية عسكرية مع أسبانيا فى ٢٦ سبتمبر عام ١٩٥٣، وكما فعلت نفس الشىء عندما أبرمت تحالفا مع اليابان فى ٨ سبتمبر عام ١٩٥١، بينما ارتبطت بحلف عسكرى جماعى مع دول جنوب شرقى آسيا فى سبتمبر عام ١٩٥٤ بدون اليابان لما بين اليابان وبين هذه الدول من مشكلات من جراء احتلال اليابان لهذه الدول.

وقد تلجأ الدولة الكبرى إلى التحالف الثنائى مع دولة ذات موقف خاص يتنافى مع دخولها فى حلف جماعى، مثل فنلند التى رفضت انضمامها إلى حلف وارسو الجماعى، رغم وقوعها فى دائرة نفوذ الاتحاد السوفيتى، ولكنها ارتبطت بالاتحاد السوفيتى من خلال تحالف ثنائى أبرم فى ٦ أبريل عام ١٩٤٨ لأنها ذات مركز سياسى خاص داخل المجموعة السوفيتية.

وقد تلجأ الدولة الكبرى إلى التحالف الثنائي مع دولة أخرى تقع فى منطقة فيها تحالف جماعى، ولكن لوضعها الخاص أو حتى لا يتحمل بقية أعضاء الحلف أعباء للدفاع عنها مثل ما حدث من التحالف بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية فى أول أكتوبر عام ١٩٥٣، ومع فورموزا (تايوان) فى ٢ ديسمبر عام ١٩٥٤، ولم تحاول إدخال الدولتين ضمن حلف جنوب شرق آسيا.

وقد تلجأ الدولة إلى التحالف الثنائى مع دولة أخرى رغم اشتراكها فى تحالف جماعى، إذا ما ظهر بينها وبين الدولة الأخرى تضامن أقوى من التضامن الذى تقضى به المحالفة الجماعية، كما فعلت مصر عندما أبرمت اتفاقية للدفاع المشترك بين الدول العربية، ومن بينها سوريا والمملكة العربية السعودية.

وحدث ذلك عندما تحالفت ثنائيا كل من ألمانيا وفرنسا فى ٢٢ يناير ١٩٦٣ رغم اشتراكهما فى حلف الأطلنطى.

وتختلف الآراء فى القيمة السياسية والأيديولوجية لكل من الحلف الثنائى والحلف الجماعى، حيث يرى البعض أن الحلف يعبر عن نزعة دكتاتورية فى السياسة الدولية، لأنه إذا قام بين دولتين إحداهما كبيرة والأخرى صغيرة فإن الدولة الكبرى تفرض سيطرتها على الصغرى، مثل تحالف الولايات المتحدة مع كوريا ومع فورموزا كما ذكرنا ومثل تحالف إنجلترا مع ماليزيا عام ١٩٥٧[1].

أما التحالف الجماعى ففيه نوع من الضمان للديمقراطية داخل الحلف، فسواء اتخذت قرارات الحلف بالإجماع أم بالأغلبية، فإن اشتراط توافر عدد معين من الأصوات دليل على أن الدولة الكبرى داخل الحلف لا تملى إرادتها على باقى الدول المتحالفة معها، لأن تعدد الدول يكفل نوعا من التوازن وحرية الرأى بين الدول المتحالفة بخلاف ما يحدث فى التحالف الثنائى. كما أن التحالف الجماعى من الناحية النفسية يبعث على الطمأنينة فى نفس الدول الصغيرة، حيث يمنحها القوة التى تستمدها من الدول المتحالفة معها.

---

(١) بطرس غالى · الإستراتيجية والسياسة الدولية، القاهرة / ١٩٦٧، ص ٧٤

(٣) الأحلاف المؤقتة والأحلاف الدائمة :

الأحلاف المؤقـتة هى التى تحـدد لها فتـرة زمنية مـعينة ينص عليـها فى متن المحالفة سـواء طالت هذه المدة أم قصرت، فقـد تكون خمسين سنة مـثل التحالف بين فـرنسا وبريطانيـا الذى أبرم فى ٤ مـارس عام ١٩٤٧، أو عـشر سنوات مـثل التحالف بين الولايات المتحـدة وأسبانيا المبرم فى ٢٦ سبتمـبر عام ١٩٥٣، أو سبع سنوات مثل التـحالف ببن مـصر وبريطانيا الـذى أبرم فى ١٨ نوفمبـر عام ١٩٥٤ بشأن قناة السويس الذى ألـغته الحكومة المصرية فى أول يناير عـام ١٩٥٧ لاشتراك ربطانيا فى العدوان الثلاثى على مصر فى أكتوبر عام ١٩٥٦.

أما التحالف الدائم فهو الذى لا يحدد له أجل معين أو تاريخ محدد لنهايته. وفى الواقع إن التـفـرقـة بين التـحالف الدائـم والمؤقت تعـد شكليـة أكثـر منهـا موضوعية. فبالرجوع إلى نصوص التـحالف نستطيع الحكم إذا كان النحالف مؤقتا أو دائما، ولكننا لا نسـتطيع أن نتغلغل فى ضمبـر المتحالفين لـنعرف ما إذا كانت نينهم أن يظلوا دائمبس أم لا.

فالولايات المتحده الأمريكية وبريطانيـا تنظر كل منهما إلى الأخرى على أنها حليـفة دائمة رغـم أن الحلف الذى أبرم بينهمـا هو حلف شمـال الأطلنطى الذى يقتضى ميثاقـه بأن مدته عشرون عاما، ولكنهما حلبفان دائـمان، كما تدل العلاقة السياسية والعسكرية بينهما منذ وفت طويل

والواقع أن التحالف بين دول ذات أنظمة سياسية واحدة، وأنظمة اجتماعية وافتصاديـة متشابهة وذات أيديولوجيـة مشتركة يجعل من الدول حليـفات دائمات ولو كانت المحالفة مؤقتة، كما ذكرنا بـالنسبة للولايات المتحدة البريطانية، بينما نجد المحالفات التى تبرم بين دول تختلف فى نظمها السياسـية والاجتماعية والاقتصادية تجعل منهـا حليفـا غير دائم ولو كـانت المحالفة دائمـة مثل التـحالف الذى تم ببن الولايات المتحدة وبريطانيا مع روسيا أثناء الحرب العالمية الثانية.

وعموما فـإن دوام الحلف أو تحديده يستند إلى عنصر قانونى يتـمثل فى مدة سريان الحلف كما حددت في الاتفاق، وعنصر سيـاسى ينمثل فى العلاقة السياسية التى تربط بين المتحـالفين، وفى عنصر تأسـيسى يتمثـل فى قوة الهيئـات التى تنشأ للإشراف على سياسة الحلف التى تعمل لتدعيمه.

(٤) الأحلاف المتكافئة وغير المتكافئة :

تعد المحالفة متكافئة إذا أبرمت بين دولتين متقاربتين، أو دول متقاربة من حيث القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية. فالمحالفة التى أبرمت بين ألمانيا وفرنسا فى يناير عام ١٩٦٣ تعد متكافئة لأن الدولتين متقاربتان من حيث القوة، أما المحالفة التى أبرمت بين الاتحاد السوفيتى وفنلند فى أبريل عام ١٩٤٨، أو بين ليبيا وبريطانيا فى يوليو عام ١٩٥٣، أو بين الولايات المتحدة وفورموزا فى ديسمبر عام ١٩٥٤ فكلها محالفات غير متكافئة نظرا لاختلاف الأطراف المتعاقدة من حيث القوة.

وعدم التكافؤ لا يتضح من نصوص الاتفاق عادة، فهى تصاغ بحيث تخفى عدم التكافؤ، ولكن ذلك يتضح من النظرة الأولى إلى إمكانات القوة العسكرية وغيرها التى بتمتع بها كل طرف من أطراف التحالف.

ويمكننا ملاحظة عدم التكافؤ إذا نظرنا إلى التحالف بين مصر وبريطانيا فى ٢٦ أغسطس عام ١٩٣٦، ففى البند الثالث عشر من ملحق المادة الثامنة من الاتفاق ورد النص التالى : «نظرا إلى أن سرعة الطيران الحديث وسعة مداه تقتضيان استخدام مساحات واسعة لحسن تدريب القوات الجوية فإن الحكومة المصرية تأذن للقوات الجوية البريطانية فى الطيران حيثما ترى ضرورة لذلك من أجل التدريب، ويكون لقوات الطيران المصرية مثل هذه المعاملة فى الأراضى البريطانية». وإذا عرفنا أن مصر لم يكن لديها طيران حربى يذكر وقتها ولا حاجة لها إلى التدريب حتى فوق أرضها لأدركنا مدى عدم التكافؤ رغم ذكره فى نصوص الاتفاق، فهو جانب شكلى فقط.

كما يظهر عدم التكافؤ فى التحالف الذى يتم بين الدول الاستعمارية مع دولة كانت تحت حمايتها أو داخلة فى دائرة نفوذها ثم منحتها استقلالها، ويتضح ذلك من سلسلة التحالفات التى أبرمتها بريطانيا مع الدول التى منحتها الاستقلال، أو التى كانت تحت حمايتها أو تحت الانتداب، مثل تحالفها مع العراق فى يونيو عام ١٩٣٠، ومع مصر فى أغسطس عام ١٩٣٦، ومع الأردن فى مارس عام ١٩٤٨، ومع ليبيا فى عام ١٩٥٣.

ونفس الشىء قامت به فرنسا فى تحالفها مع السنغال فى يونيو عام ١٩٦٠، ومع موريتانيا فى يونيو عام ١٩٦١، وتوجو فى يوليو عام ١٩٦٣، وتشاد فى أغسطس عام ١٩٦٠، ومع كل من ساحل العاج والنيجر وداهومى فى أبريل عام ١٩٦١.

ويمكننا التمييز بين نوعين من الأحلاف غير المتكافئة : النوع الأول يقوم على اعتبارات عسكرية، حيث تقدم الدولة الصغيرة ما تملك من قواعد عسكرية ذات أهمية إستراتيجية، بحيث تقدم الدولة الكبيرة مقابل ذلك السلاح والعتاد أو الضمان للدولة الصغيرة، ثم المحالفة غير المتكافئة التى تقوم على اعتبارات سياسية محضة دون النظر إلى الاعتبارات العسكرية، ومن هذه الاعتبارات أن تحول الدولة الكبيرة أمام دخول الدولة الصغيرة فى نزاع مع دولة صغيرة أخرى، أو أن تؤثر فى السياسة الخارجية لهذه الدولة الصغيرة، وكالحيلولة بينها وبين اتباع سياسة معسكر مناهض لها أو سياسة عدم الانحياز التى تبعدها عنها.

والأحلاف بين الدول ظاهرة ملموسة وقديمة كما ذكرنا، وهى نتيجة حتمية للصراع على النفوذ والسلطان، ومحاولة من الدول المتصارعة لإيجاد توازن بينها فى القوة والإمكانات. والمصلحة التى تجمع بين المتحالفين ينبغى أن تكون من الحيوية بحيث تحملهم على التعاون والعمل المشترك، رغم ما قد يكون بينهم من خلافات على مصالح أقل أهمية. وكلما كانت المصلحة المشتركة دقيقة ومحددة وواضحة كان التحالف أكثر قدرة على الاستمرار، ثم إنه لنجاح التحالف لابد من اتفاق تام بين الحلفاء على التدابير والخطوات الواجبة الاتخاذ لتحقيق المصلحة المشتركة.

والأحلاف الدولية مظهر من مظاهر التعاون الدولى المحدد بأهدافه ونطاق عضويته والمصالح المشتركة التى أنشئ من أجلها، لذا فقد تكون مجالا أرحب وأكثر ملاءمة لممارسة الدول لسياساتها الخارجية من التجمعات الأكبر والأوسع كالأمم المتحدة حيث تتضارب المصالح الفردية للدول الأعضاء مع المصالح المشتركة، وحيث ينعدم التجانس بينها وهو ما يلزم لنجاح أى شكل من أشكال التعاون المنظم، وبذلك تكون الأحلاف أكثر واقعية بالنسبة للدول الطامحة للنفوذ.

(٥) كيف تنشأ الأحلاف ومبررات نشأتها :

لكى نعلل نشوء الأحلاف فإننا نقوم بدراسة نشوء حلف معين لاستخلاص العوامل الأساسية التى أظهرته إلى حيز الوجود ثم نطبقها على الأحلاف الأخرى، فإذا تقاربت أو تشابهت هذه العوامل يمكننا التوصل إلى نظرية معينة يمكن أن تكون قاعدة لبقية الأحلاف، وسنتناول حلف وارسو كمثل لهذا الموضوع.

لقد جاءت «معاهدة الصداقة والتعاون المتبادلة» المبرمة فى مدينة وارسو بين الاتحاد السوفيتى وحلفائه الأوربيين السبعة (ألبانيا، وبلغاريا، والمجر، ورومانيا، وألمانيا الشرقية، وبولند، وتشيكوسلوفاكيا) فى ١٤ مايو عام ١٩٥٥، وذلك بعد ستة أيام من إنشاء «اتحاد أوربا الغربية» الذى جعل ألمانيا الغربية دولة ذات سيادة وقبلها عضوا عاملا فى حلف شمال الأطلنطى.

وكان حلف شمال الأطلنطى قد أبرم فى أبريل عام ١٩٤٩ بين الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولند ولوكسمبورج والدانمرك والرويج وأيسلند والبرتغال، ثم انضمت تركيا واليونان إلى الحلف عام ١٩٥٢، وتنص المادة الخامسة من هذا الاتفاق على : «إن أى اعتداء مسلح على دولة أو أكثر منها فى أوربا أو أمريكا الشمالية يعتبر اعتداءً عليها جميعا، وبالتالى تلتزم كل منها بمساعدة الدولة أو الدول المعتدى عليها باتخاذ ما تراه لازما من تدابير بما فى ذلك استعمال القوة المسلحة فرديا أو بالاتفاق مع الأطراف الأخرى». وقد نص الاتفاق على سريانه لمدة عشرين عاما. أما حلف وارسو الذى أبرم لمدة عشرين عاما أيضا فقد نصت مادته الرابعة على ما يلى :

«فى حالة وقوع اعتداء مسلح فى أوربا على طرف أو أكثر من أطراف المعاهدة، من قبل دولة أو مجموعة دول، تبادر كل دولة فى المعاهدة فرديا أو بالاتفاق مع الأطراف الأخرى إلى مساعدة الدولة أو الدول التى كانت عرضة للعدوان بكل الوسائل التى تراها ضرورية بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة».

وبذلك فإن حلف وارسو يشبه فى نصوصه إلى حد كبير حلف شمال الأطلنطى، ولا نعتقد أن حلف وارسو جاء ردا مباشرا على حلف الأطلنطى الذى سبقه بست سنوات، لكنه يمكن أن يكون ردا مباشرا على حلف شمال الأطلنطى

الجديد بعد انضمام ألمانيا الغربية إليه بعد الاعتراف بحقها الكامل فى السيادة وقبولها عضـوا بالحلف، بشـرط تنازلها عن حـقهـا فى بناء أسلحة نوويـة أو كيمـاوية أو بيولوجية أو صواريخ بعيدة المدى أو قاذفات قنابل.

وكما كان حلف وارسو نتيجة لتـوقيع معاهدة الدولة النمساوية التى وضعت حدا قانونيا لاحتلال النمسا من قبل السوفييت والدول الأوربية الأخرى، فقد كان الاحتلال السوفيتى للنمـسا الأساس القـانونى للمعـسكرات السوفيتية فى المجـر ورومانيا، فلمـا انتهى الاحتلال السوفيتى للنمسـا لـم يعد هناك مبرر قـانونى لهذه المعسكرات، كـما أن إدخال ألمانيـا الشرقية ضـمن دول حلف وارسو أوجد مـبررا للوجود السوفيتى فى دول شرق أوربا.

والواقع أن حلف وارسو لم يكن نتاج التفكير السوفيتى فقط، أو أنه لخدمة الاتحاد السوفيتى فقط كما يتـصور البعض، وإنما نتيجة مـعاناة دول شرق أوربا من الألمان طوال النصف الأول من القرن العـشرين، والذى أحياه ظهـور ألمانيا كدولة ذات سـيادة من قـبل الغرب ومـا يمكن أن يتـرتب على ذلك من مشكلات لهـذه الدول، فـقد أصـبح من مـصلحة هذه الدول أن تشكـل نوعا من أشكال الدفـاع المشترك مع الاتحاد السوفيتى.

من هنا نرى أن حلف وارسو كان ردا على تـصرف مشابه لخصم كبـير ممثلا فى حلف شمال الأطلنطى وخصـوصا بعد انضمام ألمانيا وحصولهـا على سيادتها، وبذلك يصبح الـتغيـير فى الحالة العـسكرية سابقا لإنشـاء الحلف الذى يضم دولا تخشى هذا التغيير، وبهذا يمكننا الوصول إلى فرضية عامة على الشكل التالى :

«تشكل الدول حلـفا عنـدما تـواجه تغـيـيرا جـديدا ومـهـددا فى الوضع العسكرى، وتحاول الدولة المسيطرة فيها لسلوك طرق جديدة لتدعيم مركز قوتها فى مواجهة الخصم ومركز نفوذها على حلفائها إذا تعرض أحد المركزين للخطر».

وإذا طبقنا هذه الصـيغة العـامة على الأحلاف الرئيـسية الأخـرى فى العالم وهى : حلف شمال الأطلنطى NATO وحلف جنوب شرق آسيا CENTO والحلف المركزى (حلف بغداد) SEATO لوجدنا عناصرها الثلاثة هى :

(١) تغيير جديد مهدد فى الوضع العسكرى.

(٢) الدولة المسيطرة تسعى لدعم مركزها فى مواجهة الخصم.

(٣) الدولة المسيطرة تسعى لتدعيم مركزها حيال حلفائها.

ومن أهم مظاهر تطور الحلف حجمه، فالأحلاف فى حالة مد وجزر، وإذا تأملنا تطورات الأحلاف كالأطلنطى ووارسو والحلف المركزى لوجدنا تغيرات هامة طرأت على هذه الأحلاف، وإذا لم يكن ذلك فى الشكل الرسمى للعضوية، ففى درجة الالتزام من قبل الأعضاء بدعمها، كما حدث بالنسبة لموقف فرنسا التى انسحبت من حلف الأطلنطى، وموقف الصين من تحالفها مع الاتحاد السوفيتى عام ١٩٧٢، وموقف اليونان من حلف شمال الأطلنطى بسبب الاحتلال التركى لجزء من قبرص.

وإذا تصورنا أن الأحلاف تساهم فى استتباب أمن أطرافها فإن ذلك يعد هاما بحد ذاته، لكن هذا الادعاء الذى يراه البعض غنيا عن الشرح هو لدى آخرين موضوع شك كبير، ومن هؤلاء المشككين فى جدارة الأحلاف كلوز كنور Klaus Knor الذى يقول : «إن القوة المسلحة أقل فائدة إما بسبب مشروعيتها المحدودة أو بسبب الخوف من التصاعد فى استخدامها، فإن الأحلاف ينبغى أن تكون أقل مما كانت عليه»(١).

ويرى جون بورتون John Burton : «أن التنافس العسكرى بين مجموعتين متصارعتين وشيوع القطبية الثنائية فى البنيان السياسى الدولى لا يفشل فى تحقيق مزيد من الأمل فحسب، بل يساهم باطراد فى زيادة التوتر وجعل الخلاف أكثر حدوثا. فالأحلاف لا تفشل فقط فى تحرير أعضائها من الإنفاق الزائد على التسلح، بل إنها تحلق تنافسا بين كتل من الدول مما يحتم مزيدا من الإنفاق».

على أنه ما أن يقوم تحالف مع دولة حتى تزداد أهمية استمرار حكومة تلك الدولة، ويصبح التركيز على الحيلولة دون حصول أى تغيير سياسى داخلى يكون من شأنه تهديد التحالف، وهكذا انساقت الولايات المتحدة إلى دعم حكومات طاغية وغير شعبية لكى تضمن عدم حدوث مثل هذا التغيير، وكذلك فإن

(1) Klaus Knor, On The use of military power in the nuclear age, Princeter 1966, p 153.

المساعدات قد أعطيت على أساس تمييزى مرجعه إلى الإستراتيجية القصيرة المدى أكثر من أهداف الرفاهية البعيدة»[1].

وفيما يلى سنتناول أهم الأحلاف العسكرية الجماعية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أما الأحلاف الثنائية فهى كثيرة جدا؛ لذلك فقد استبعدنا الخوض فيها لأن فاعليتها محدودة بالقياس بالجماعية.

(أ) حلف الريو Rio Pact :

يعد حلف الريو أو معاهدة المساعدة المتبادلة بين الدول الأمريكية The Inter American Treaty of Reciprocal Assistance الذى وقعت معاهدته فى مدينة ريودى جانيرو فى عام ١٩٤٧ أقدم حلف عسكرى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وترجع الخلفية التاريخية لهذا الحلف إلى المساعى التى ترمى إلى إيجاد تعاون وثيق بين دول القارة الأمريكية التى ترجع إلى الثلث الأول من القرن التاسع أثناء حروب الاستقلال التى خاضتها دول أمريكا الجنوبية ضد البرتغال والأسبان والتى تبلورت فيما بعد إلى مبدأ مونرو الشهير عام ١٨٢٣ الذى أعلن أن «أمريكا للأمريكيين». وذلك يعنى بسط نفوذ الولايات المتحدة على دول القارة لتصبح قوة عظمى وخصوصا بعد تحررها هى نفسها من الاستعمار البريطانى.

والولايات المتحدة باعتبارها الجار القوى تمكنت من تجميع الدول الأمريكية الأصغر فى مسيرة نحو التعاون الأمريكى اعتبارا من عام ١٨٨٩، وقد استمر هذا التعاون وتطور إلى أن انتهى بمؤتمر لوزراء خارجية هذه الدول انعقد فى المكسيك عام ١٩٤٥ ووضع «وثيقة شابلتبك Chapultepec» التى كانت مادتها الثامنة تعد النواة التى انبثق منها حلف الريو.

ويضم حلف الريو الأرجنتين وباربادوس وبوليفيا والبرازيل وشيلى وكولمبيا وكوستاريكا وكوبا (استبعدت كوبا من الحلف فى عام ١٩٦٢) والدومنكان وهايتى والأكوادور والسلفادور وجواتيمالا وهندوراس والمكسيك ونيكاراجوا وبنما

(١) محمد عزيز شكرى، مرجع سابق، ص ٣١.

وباراجــواى وبيرو وترينداد وأورجــواى وفنزويلا بالإضافــة إلى الولايات المتــحدة الأمريكية.

وتقضى المــادة الأولى من معاهدة الريو «بــأن أى هجوم مسلح ترتــكبه دولة ضد أى دولة أمريكية يعد هجوما على الدول الأمــريكية كلها، وبالتالى تتعاون هذه الدول لمواجهة هذا الهجوم ممارسة منها لحق الدفاع المشروع الفردى والجماعى الذى أقرته المــادة ٥١ من ميثــاق الأمم المتحــدة، كمــا تنص هذه المادة على أنه بناء على طلب دولة أو دول هوجمت مــباشرة، يمكن لأى دولة عضــو فى الحلف أن تقرر التدابير الفورية التى يمكن أن تتخذها وفاء منها لالتزامها كعضو فى الحلف انطلاقا من مبدأ التضامن القــارى، وواضح من هذا أنه يمكن للدولة الأقوى من الأعضاء الإسراع بالتدخل بــحجة الدفاع عن الدولة التى تعرضــت للعدوان. وقد أدى هذا إلى إطلاق يد الولايات المتحدة للتــحرك الانفرادى فى مثل هذه الظروف. ومما زاد من إطلاق يد الدولة الأقوى فى التدخل أن الفقرة الثالثة من المادة الأولى تبرر هذا التدخل ســواء كان الهجــوم المسلح الذى تعرضت له الدولــة الضحيــة قد وقع من خارجــها أو من داخلها. وقــد أدى ذلك إلى التدخل فى الشئــون الداخلية للدولة الأضعف بحجة حمايتها كما حدث فى الحرب الأهلية فى الدومنيكان عام ١٩٦٥، بل إنه سلاح خطير بيد الدولة الأقوى لمحاربة الانقلابات والثورات التى تحدث فى دولة أمريكية إذا استشعرت هذه الدولة الأقــوى أن فيها تهديدا لنفوذها داخل تلك الدولة.

وميثاق الــريو الذى أنشأ هذا الحلف أكمل فيما بعــد بمعاهدة بوجاتا Bogata لعام ١٩٤٨ التى أقامت منظمة الدول الأمريكيــة التى يعد مجلس إدارتها هو الجهاز التنفيذى للحلف الذى يطلق عليه «هيئة التشاور»، وهو يتكون من ممثل لكل دولة بدرجة سفيــر لدى حكومة الدولة التى لها مقر المجلس ليمثل دولتــه فيه، وينتخب المجلس رئيسا له ونائبا للرئيس لمدة سنة غيــر قابلة للتجديد. ويتبع هذا المجلس فى التشكيل الدستورى للمنظمة لجنة استــشارية للدفاع، كما أن هناك ما يعرف بمجلس الدفاع للدول الأمريكية ومقره واشنطن.

ولكن حلف ريو ليس له قيادة عسكرية أو قوات خاصة تحت تصرفه كما هو الحــال بالنسبــة للأحلاف العــسكرية الأخــرى، مما يعطى الفــرصة للدولة الكبــرى

الأقوى أى الولايات المتحدة من بسط نفوذها على القـارة الأمريكية بشطريها، وقد بذلت محاولات فى مؤتمر عام ١٩٦٥، وفى مـؤتمر بيونس أيرس عام ١٩٦٧ بحثت فيـه مسألة إقامـة قوة مسلحة دائمـة للحلف، لكن هذا المشروع رفض من غالبـية الأعضاء بما فيهم الولايات المتحدة.

وعمـوما فـإن هذا الحلف يعد حلفـا ضعـيفـا لأن صوت الولايات المتـحدة ونفـوذها هو الأقـوى من خـلال أجهـزة الحلف التى تمارس دور المـنفذ لرغـبـات واشنطن، وهى تتمثل حـاليا فى الدفاع عن الأنظمة السـائدة فى الدول الأمريكية، مادامت مساندة لها، ولذلك فهو ضعيف وليس له وزن دولى يذكر.

(ب) حلف شـمـال الأطـلنطى North Atlantic Treaty Organization (NATO):

إن حلف شمال الأطلنطى كان يعد موجـودا قبل الاتفاق عليه رسميا وذلك يرجع للعـلاقة الخاصـة التى تربط الولايات المتحـدة ببريطانيا وفـرنسا قـبل الحرب العالمية الأولى، بل تمتـد جذور هذه العلاقة إلى التراث المشـترك بين أوربا وأمريكا منذ القدم. وعندما اشتدت الحرب الباردة بين أوربا والاتحاد السوفيتى رأت كل من فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وهولند ولكسمبرج أن مصلحتهم تقتضى التحالف عسكريا لمواجهة هذا الخطر، وقد تم ذلك فـعلا فى ميثاق عقـد فى بروكسل فى مارس عام ١٩٤٨. ولكن هذا التحالف كـان فى حاجة إلى مساعـدة الولايات المتحدة لإمكان الوقوف أمـام توسع النفوذ السوفيتى فى أوربا، وفعـلا انضمت الولايات المتحدة إلى هذا الحلف بإبرام معاهدة حلف شمال الأطلنطى فى أبريل عام ١٩٤٩.

وقد وقع على هذا المـيثاق إحـدى عشرة دولة هى : بلجـيكا وهولند وكندا وفرنسـا وأيسلند وإيطاليـا ولوكسمـبورج والنرويج والبـرتغال وبريطانيـا والولايات المتحـدة، ثم انضم إلى الحلف بعد ذلك اليـونان وتركيا فى عـام ١٩٥٢، ثم ألمانيا الغربية فى عام ١٩٥٥.

والعامل الإستراتيجى العسكرى هو المـعيار الحاسم فى عضوية الحلف وليس العامل الإقليـمى كما يبـدو من اسم الحلف. فكما يلاحظ أن الحلف يضم تركـيا واليونان وهمـا لا تقعان على المحيط الأطـلنطى، كما أنه لا يضم دولا أفريقـية أو

من أمريكا اللاتينية رغم وقوعـها على الأطلنطى، وذلك لأن الهدف الأساسى من الحلف هو إقامة حزام حول الاتحاد السوفيتى.

وتقضى المادة الأولى من هذا الحلف «بالامتناع عن استـخدام القوة والتهديد باستخدامهـا بما يتعارض مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحـدة»، كما تعهدت بأن تعمل على تسوية منازعاتها الدولية بالطرق السلمية. ونصت المادة الرابعة على مبدأ «التشاور الجماعـى فى الحالات التى يعتقد معها بوجـود تهديد للكيان الإقليمى أو الاستقلال السـياسى أولاً من أى دولة منها». كما تضمـنت المادة الخامسة «أن أى عدوان يقع على دولة من دول الحلف يعد عدوانا ضد كل الدول المتحالفة، وعلى جميع الدول الأعضاء مقاومة هذا العدوان بما فى ذلك استخدام القوة»، كما أكدت المادة السـابعة على «عـدم تعـارض نصوص مـيثـاق هذا الحلف مع مـيثـاق الأمم المتحدة». ثم تضمنت المادة الثالثة عشرة على «سريان هذا الاتفاق لمدة عشرين عاما ويحق لأى طرف من الأطراف أن ينـسحب من الحـلف ويكون دلك بعـد سنة من التقدم برغبته فى الانسحاب».

ولكن الملاحظ أن الولايات المتـحـدة نهيـمن على الحلف ونوجـهـه لخدمـة مصالحها بالدرجة الأولى كما حدث عندما اسـتنفرت أمريكا قواتها العسكرية بما فيها قوات حلف شمال الأطلنطى خلال معـارك أكتوبر عام ١٩٧٣ ببن مصر وإسرائيل وذلك لحماية إسرائيل عندما أحست أنها معـرضة للهزيمة أمام تقدم الجبش المصرى بعد عبوره لقناة السويس.

وقد تعرض حلف شمال الأطلنطى لنقد جميع الأطراف، فالدول الاشتراكبة ترى أن هذا الحلف يناقض فى جوهره قـضية السلام ومـبادئ الأمم المتحـده، فقد وضح أن هدفه الأساسى هـو التربص بالدول الاشتراكيـة لاخـلافهـا العقائدى مع دوله بزعم أنها تهدد السلام فى أوربا والعالم، كما أنه يتناقض مع المعاهدتين اللتبن أبرمتا مع كل من بـريطانيا والاتحاد السوفبتى، وبين فرنسا والاتحاد السوفبتى عام ١٩٤٤، كما يتناقض مع مـعاهدتى مالطة وبوتسدام المبرمتـين ببن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وهمـا أيضا معاهدتا صـداقة وتفاهم؛ انقسم عـالم ما بعد الحرب بين هذه الدول على أساسها.

كما تنتقد دول عدم الانحياز هذا الحلف لأنها ترى أنه أكد انقسام العالم إلى كتلتين متناقضتين وجعل التقارب بينهما صعبا، ولأنه يدعو إلى التسابق فى التسلح مما يؤثر على مستويات المعيشة وبصفة خاصة بالنسبة للدول النامية.

كما أن هذا الحلف يضعف الأمم المتحدة، حيث ينصب نفسه حارسا على السلام الذى هو من مهام مجلس الأمن. كما أن هذا الحلف استخدم أكثر من مرة فى تدعيم الاستعمار، وقمع الحركات التحررية، كما حدث أثناء الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسى، والحركات التحررية فى المستعمرات البرتغالية فى أفريقيا، حيث استخدمت أسلحة الحلف فى قمع هذه الحركات التحررية التى تسعى للخلاص من قيد الاستعمار.

غير أن تفكك الاتحاد السوفيتى منذ عام ١٩٩٠، والتحول فى سياساته نحو الاقتصاد الحر، وما ترتب على ذلك من إلغاء حلف وارسو، والتفاهم الذى حدث بين القطبين الكبيرين روسيا والولايات المتحدة، ووقف سباق التسلح بينهما، وانفراد الولايات المتحدة بزعامة العالم، كل ذلك خفف من الأعباء التى كانت تشكل المشكلة الكبرى أمام الحلف، بل إن روسيا نفسها تسعى للانضمام لحلف شمال الأطلنطى، وكذلك تسعى بعض الدول التى انفصلت عنها أمثال لاتفيا وستونيا ولتوانيا وبولند وسلوفاكيا (جزء من تشيكوسلوفاكيا السابقة) والمجر.

(جـ) حلف جنوب شرق آسيا South East Asia Treaty Organization (SEATO):

إن التفكير فى إنشاء هذا الحلف بدأ منذ أن ظهرت الصين الشعبية كقوة متعاظمة فى القارة الأسيوية وفى السياسة الدولية عموما بعد عام ١٩٤٩. والدول التى سعت لإنشائه فى البداية هى الفلبين وتايلاند وكوريا الجنوبية، وذلك بدافع الخوف من الوقوع تحت سيطرة الشيوعية، وقد تأكدت هذه المخاوف بنشوب الحرب الكورية والهند الصينية، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية للعمل على إقامة، تنظيم دفاعى عن منطقة جنوب شرق آسيا الذى تم توقيعه فى سبتمبر عام ١٩٥٤ الذى يعرف بحلف جنوب شرق آسيا أو حلف مانيلا (SEATO). ويعد هذا الحلف امتدادا لحلف الأنزوس ANZUS الذى عقد بين الولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلاند فى سبتمبر عام ١٩٥١ للدفاع عن منطقة المحيط الهادى.

وقد اشترك فى حلف جنوب شرق آسيا كل من أستراليا وفرنسا ونيوزيلند والباكستان والفلبين وتايلاند والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وقد اعتبرت كل من كمبوديا ولاوس وفيتنام مستفيدة من المادة الرابعة من الاتفاق الذى يحدد أهداف هذا الحلف، ولكن كمبوديا أعلنت فيما بعد أنها لا ترتبط بهذه المعاهدة، وكذلك أعلنت لاوس (عقب توقيع اتفاقية جنيف فى يوليو عام ١٩٦٢) أنها لا تعترف بأية حماية أو تحالف بما فى ذلك حلف جنوب شرق آسيا، وذلك لأنها سلكت طريق الحياد. وفى نوفمبر عام ١٩٧٢ أعلنت الباكستان انسحابها من هذا الحلف بعد فشله فى تقديم المساعدة اللازمة فى حربها مع الهند عام ١٩٧١ التى أدت إلى انفصال الجزء الشرقى عنها باسم «جمهورية بنجلاديش»، بينما وقفت الصين التى كانت سببا من أسباب إنشاء هذا الحلف إلى جانب الباكستان فى صراعها مع الهند.

والهدف الرئيسى من إنشاء هذا الحلف هو ما عبرت عنه المادة الرابعة من الانفاق التى تنص على «أنه فى الحالات التى يقع فيها أى اعتداء مسلح على إحدى الدول الأعضاء فى المعاهده وفى حدود المنطقة النى بغطيها دفاع الحلف، فإن مثل هذا الاعنداء يعد موجها إلى كل دول الحلف، وبالتالى يتعين وفقا للإجراءات الدستورية الخاصة بكل دولة أن تتخذ من الإجراءات والترنيبات ما يمكنها من التصدى للعدوان». كما تضمنت هذه المادة «أنه فى الحالات التى يتفق فيها بالإجماع من قبل أعضاء الحلف على استخدام إقليم أى دوله من الدول المتحالفة لمقاومة العدوان الذى نقع على دولة منها فإن الاستخدام نكون مرتبطا بموافقة الدولة صاحبة هذا الإقليم».

وتبعا للمادة السابعة من الاتفاق نرك الباب مفتوحا لأى دوله ترغب فى الانضمام للحلف إذا كان ذلك من شأنه المساعدة فى تحقيق أهداف الحلف، وشرط الموافقة بالإجماع ضرورى لقبولها عضوا بالحلف.

ويلاحظ أن الولايات المتحدة التى تعد طرفا هاما فى هذا الحلف قد ذكرت فى فقرة خاصة فى المعاهدة «أن الولايات المتحدة وهى توقع على هذه المعاهدة، فإنما تفعل ذلك فى إطار إدراكها أن العدوان المسلح الذى يقع ضد دولة حليفة والذى يوجب التدخل الجماعى هو العدوان الشيوعى فقط، أما فى الحالات

الأخرى التى لا يكون مصدر العدوان فيها شيوعيا فإن الولايات المتحدة ستلجأ إلى التشاور مع حلفائها تمشيا مع المادة الرابعة السالفة الذكر». ولعل ذلك كان سببا فى عدم التدخل لمساعدة الباكستان ضد الهند، والذى كان سببا فى انسحابها من الحلف.

كما أن المادة الثامنة من الاتفاق استبعدت مستعمرة «هونج كونج» من منطقة الدفاع التى حددها الحلف باعتبارها مستعمرة بريطانية تتولاها هى بنفسها. ومن هنا يلاحظ أن الولايات المتحدة وبريطانيا يهمهما بالدرجة الأولى الدفاع عن مصالحهما أكثر من أى شىء آخر ممثلا فى مستعمراتهما، والوقوف أمام امتداد نفوذ الخصم الشيوعى وهو الصين.

ومما يوجه لهذا الحلف من نقد هو أنه يضم عددا من الدول ذات المصالح المتضاربة إستراتيجيا، والمختلفة أيديولوجيا، والمتفاوتة فى أساليب الحكم، مما أفقد هذا الحلف الحد الأدنى اللازم للتجانس لكى يستطيع تحقيق أهداف الحلف، فهذه الدول الأعضاء لا يجمعها غير عدائها للشيوعية من قبل الصين.

كما أن هذا الحلف يضم عددا محدودا من سكان جنوب شرق آسيا، فهو يخلو من الهند ومن أندونيسيا وبورما، تلك الدول التى تمثل مركز الثقل فى جنوب شرق آسيا، كما أن هذا الحلف فقد أهميته فى الفترة الأخيرة بعد التقارب الذى حدث بين الولايات المتحدة والصين، ثم تفكك الاتحاد السوفيتى واتجاهه نحو سياسة الاقتصاد الحر ونبذه للشيوعية، وبالتالى ضعف خطر المد الشيوعى الذى كان يخشاه الغرب، وقد انعكس هذا على الحلف.

(د) حلف وارسو The Warsaw Pact:

يعد حلف وارسو الذى يعرف باسم «معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة» الوحيد الذى أنشأته الدول الاشتراكية، وهو المنظمة التى تقابل حلف شمال الأطلنطى فى المعسكر الغربى. وقد ظهر هذا الحلف إلى حيز الوجود كما ذكرنا من قبل فى مايو عام ١٩٥٥ كرد فعل مباشر بعد انضمام ألمانيا الغربية إلى حلف شمال الأطلنطى.

فقد صدر بيان من الدول الاشتراكية يزعامة الاتحاد السوفيتى، بأنه «إذا أصرت الدول الغربية على التعاون مع ألمانيا الغربية فى ظل حلف شمال الأطلنطى

فإن دول شرق أوربا ستجد نفسها مضطرة لاتخاذ تدابير دفاعية جماعية خاصة بها لمواجهة تهديد ألمانيا الغربية». فقد كان الاتحاد السوفيتي يرى أن ظهور ألمانيا كدولة عسكرية قوية في قلب أوربا بعد حصولها على سيادتها وإدماجها في الترتيبات العسكرية لدول غرب أوربا يعد تهديدا مباشرا لأمنها القومي، مما أدى إلى قيامه بتنظيم إستراتيجيته الدفاعية والقيام بسلسلة من الاتفاقات الثنائية مع دول أوربا الشرقية، ثم بإنشاء حلف وارسو أخيرا.

وقد أعطى هذا الحلف نوعا من الشرعية للوجود السوڤيتي في شرق أوربا، كما أن هذا التحالف الجماعي جعل من الصعب على الدول الأعضاء أن تنسحب منه، لأن الانسحاب كان سيقابل بمقاومة جماعية من دول الحلف، كما حدث في تشيكوسلوڤاكيا عام ١٩٦٨. كما أن هذا الحلف استخدمه الاتحاد السوڤيتي كأداة تكتيكية في مفاوضاته مع الدول التي يكون طرفا فيها وبخاصة مع المعسكر الغربي.

ويضم حلف وارسو كلا من: ألبانيا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية والمجر وبولند ورومانيا بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتي، ويسرى لمدة عشرين عاما.

وقد تضمنت معاهدة وارسو مواد بعضها تقليدى مثل بقية الأحلاف، وبعضها الآخر له أهمية خاصة ترتبط بالأوضاع الذاتية الخاصة بالحلف. فالمادة الرابعة حصرت تطبيق معاهدة الحلف في النطاق الأوربى فقد نصت على ما يلى :

«إذا وقع عدوان مسلح فى أوربا ضد أية دولة عضو فى هذا الحلف من جانب دولة أو مجموعة من دول فإن على دول الحلف أن تقدم المساعدات الضرورية إلى الدولة التى استهدفها العدوان تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة الخاص بحق الدفاع المشروع».

ونظرا لربط مسئوليات الحلف بالقارة الأوربية، فإن دولا شيوعية هامة لم تنضم إليه مثل الصين وكوريا الشمالية وفيتنام الشمالية وكوبا، رغم أن المادة التاسعة من المعاهدة نصت على أن عضوية الحلف مفتوحة لأى دولة بصرف النظر عن طبيعة نظامها الاجتماعي أو السياسى إذا رغبت فى الالتزام بأحكام هذه المعاهدة. كما نصت المادة الحادية عشرة من المعاهدة على أنه «فى حالة إنشاء نظام للأمن الجماعى فى أوربا وعقد معاهدة أوربية عامة لتحقيق هذا الغرض فإن معاهدة

وارسو تنتهى بمجرد أن يبدأ سريان مفعول الاتفاقية العامة فى أوربا»، وفى سبيل هذا تسعى لتحرير أوربا من النفوذ الأمريكى بدعوتها إلى تعاون جماعى منظم.

ورئاسة هذا الحلف تستند إلى قائد سوفيتى يعاونه وزراء دفاع الدول الأعضاء ورؤساء أركان حربها، كما أن للحلف قوة خاصة تحت تصرف الدول الأعضاء.

وقد أعطى حلف وارسو قوة ردع مضادة لحلف الأطلنطى، كما أنه أصبح أداة فعالة فى يد الاتحاد السوفيتى للتصدى لحركات التحرر التى قد تظهر داخل معسكره للتصدى ضد التبعية إلى موسكو.

ولكن نفوذ المعسكر الشيوعى بزعامة الاتحاد السوفيتى أضعفه صراعها مع الصين وانضمام البعض إلى الصين مثل ألبانيا، ثم أخيرا ما انتهى إليه هذا الحلف من الإلغاء بعد تمزق الاتحاد السوفيتى وتغيير أيديولوجيته بانصرافه عن الشيوعية واتباعه أسلوب الاقتصاد الحر الذى ربطه بالغرب، ثم لاتحاد ألمانيا أخيرا بشقيها الشرقى والغربى، بل بسعى أعضاء الاتحاد السوفيتى السابق (معظمهم ضمن حلف وارسو) إلى الانضمام للمجموعة الأوربية وحلف شمال الأطلنطى، وبهذا أصبح حلف وارسو فى ذمة التاريخ.

(هـ) حلف المعاهدة المركزية (حلف بغداد سابقا) Central Treaty Organization :

ترجع بداية هذا الحلف إلى فبراير عام ١٩٥٥ وذلك عندما عقدت تركيا والعراق ميثاقا دفاعيا بينهما، ثم انضمت إليهما بريطانيا فى أبريل عام ١٩٥٥، والباكستان فى يوليو عام ١٩٥٥، ثم إيران فى نوفمبر عام ١٩٥٥. وقد فشلت محاولات نورى السعيد رئيس الحكومة العراقية وقتها فى إقناع بعض الدول العربية للانضمام إلى هذا الحلف وفى مقدمتها مصر وسوريا، بل إن جمال عبد الناصر قاوم إنشاء هذا الحلف وقتها، وكان عقبة أمام انضمام أية دولة من الدول العربية إليه.

ويلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تنضم إلى هذا الحلف رغم دورها الرئيسى فى التحريض على قيامه. وقد تركت المادة الخامسة من ميثاق هذا الحلف الباب مفتوحا أمام أية دولة ترغب فى الانضمام إلى هذا الحلف من الدول التى تعنى بالدفاع والأمن والسلم فى منطقة الشرق الأوسط، ثم عمًّا يسمى بخطر

الشيوعية على هذه المنطقة. وقد اتخـد من بغداد مقرا له، ثم انتقل إلى أنقرة بعد انسحاب العراق منه.

ولكن الواقع أن الدول الغـربيـة هى التى حـرضت وأملت هذا على الدول المشاركة، لأن هذا الحلف يرتبط بالقيمة الإستراتيجية الهائلة لمنطقة الشرق الأوسط من الناحية العسكرية باعتباره متاخمـا للاتحاد السوفيتى مصدر خطر المد الشيوعى، ثم القيمة الاقتصادية لهذه المنطقة باعتبارها مركز أكبر احتياطى للبترول فى العالم.

وبعد ثورة العراق فى عام ١٩٥٨ انسحب رسـميا من هذا الحلف اعتبارا من مارس عام ١٩٥٩، مما أضعفه، ولذلك انضمت الولايات المتحدة رسميا إليه تدعيما له اعتبارا من عام ١٩٥٩، حيث أعلنت وفقا لاتفاق انضمامها ما يلى :

«فى حالة وقوع عـدوان على إيران وباكستان وبريطانيا فـإن الولايات المتحدة وفق أحكام دستـورها سوف تتخـذ التدابير اللازمـة بما فى ذلك استخـدام القوات المسلحة بالاتفاق بينها وبين الدولة المعنية بالعدوان».

وقد حددت مدة الحلف بخمس سنوات قابلة للتجديد مدة مماثلة، كما أعطى الحق لأى دولة ترغب فى الانسـحـاب منه على أن تتـقـدم بطلب قبل نـهاية مـدة الحلف بستة شهور على الأقل.

والملاحظ أنه بإنشـاء هذا الحلف يكون المعسكر الغـربى قد اسـتكمل الطوق الذى أقامه حول المـعسكر الشيوعى، فحلف شمـال الأطلنطى يطوقه من الغرب، وحلف المعـاهدة المركزية (بغـداد سابقا) من الجـنوب، وحلف جنوب شرق آسـيا يطوق الاتحاد السوفيتى والصين من الشرق والجنوب الشرقى.

وحلف المعاهدة المركزية فى الوقت الحالى ليس له أى أثر ملموس فى منطقة الشرق الأوسط، فـقد تحول إلى أداة للتنسيق والتـشاور السياسى بين أعـضائه فى الجوانب السـياسيـة والاقتصـادية، وأصبح شأنـه شأن حلف جنوب شرق آسـيا، وذلك لأنه فشل فى ضم بعض الدول العربية الأخرى الهـامة كما كان مخططا له، كمـا أن الاتحاد السوفيتى مصـدر الخطر لم يعد كـما كـان من قبل، وبالتـالى فإن الهدف الأساسى من قيام هذا الحلف أصبح لا وجود له أخيرا.

(و) الحلف العربى (اتفاقية الدفاع المشترك) :

إن فكرة الضمان الاجتماعى العربى ضـد العدوان أو التهديد به تجد أصولها فى ميثاق جامعة الدولة العربية الذى وقع فى ٢٢ مارس عام ١٩٤٥ والذى جاء فى مادته السادسة ما يلى : «إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو خشى وقوعه، فللـدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتـداء أن تطلب دعوة مجلس الجامعة فورا للانعقاد. ويقـرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء. ويصدر القرار بالإجماع. فإذا كان الاعتـداء من إحدى دول الجامعة، لا يدخل فى حساب الإجمـاع رأى الدولة المعـتدية، وإذا وقع الاعـتداء بحـيث يجعل حكومـة الدولة المعتـدى عليهـا عاجزة عن الاتـصال بالمجلس فلمـمثل تلك الدولة فيـه أن يطلب انعقاده للغاية المبينة فى الفقرة السابقة».

ويلاحظ على هذا النص أنه اقـتصر على إجـراءات الدعوة وانعقـاد مجلس الجامـعة، فلم يحـدد نوع العدوان أو التـهديد به، ولـم يذكر نـوع الإجراءات التى يمكن أن تتخذ، كما أن اشتراط الإجماع فى قـرارات المجلس يعد عقبة كبيرة أمام اتخاذ القرار الحـاسم. هذا بالإضافة إلى أن الميثاق لا يلزم الدول الأعضـاء بتقديم المساعـدة مبـاشرة للدولة المعـتدى عليـها. كـما أن هذا الحلف لم يكن لـديه قوة عسكرية لتنفيذ القرارات.

ولكن الواقع أن جامعة الدول العربية تعـد أول منظمة دولية تنشأ فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانيـة، كما أن هذا الحلف العربى يعد بداية لتكوين الأحلاف، وبالتالى فـإن مثل هذه الأمور كانت فى بداية التـجربة ولم تظهر جوانب الـقصور فيها إلا عند التطبيق، وعلى سبيل المثال فى مثل العدوان العراقى على الكويت عام ١٩٩٠ لم يكن ممكنا الحصول على الإجماع فى مواجهة مثل هذا العدوان العراقى على الكويت عام ١٩٩٠ لـم يكـن ممكنا الحصول على الإجـماع فى مواجهـة مثل هذا العدوان من دولة عضو فى الجامعـة على دولة أخرى عضو أيضا. ولذلك فإن مثل هذه السلبيات عولجت فى المنظمات والأحلاف التى نشأت بعد ذلك.

وقد كان للحرب الإسرائيلية عـام ١٩٤٨ أثرها فى إعادة النظر فى ميثاق هذا الحلف ومعالجـة نقاط القصور فـيه، فكان أن أبرمت الدول العربية فـى يونيو عام ١٩٥٠ «اتفاقية الدفاع المـشترك والتعاون الاقتصادى لدول الجامـعة العربية». تلك الاتفاقـية التى أنشـأت ما يسـمى «الحلف العربى» الذى اعـتبـر قائمـا اعتـبارا من أغسطس عام ١٩٥٢.

وقد انضم إلى اتفاقية الدفاع المشترك كل من سوريا فى أكتوبر عام ١٩٥١، ومصر فى نوفمبر عام ١٩٥١، والأردن فى مارس عام ١٩٥٢، والعراق والسعودية فى أغسطس عام ١٩٥٢، ولبنان فى ديسمبر عام ١٩٥٢، واليمن فى أكتوبر عام١٩٥٣، والمغرب فى يونيو عام ١٩٦١، والكويت فى أغسطس عام ١٩٦١، وتونس والجزائر فى أغسطس عام ١٩٦٤، وليبيا فى سبتمبر عام ١٩٦٤، والبحرين وقطر فى نوفمير عام ١٩٧١، والصومال فى مايو عام ١٩٧٤، وبقية الدول العربية التى لم تودع وثائق الانضمام رسميا مثل الإمارات وسلطنة عمان تعد مشاركة فعليا فى مجلس وزراء الدفاع العرب».

وتلافيا للقصور فى الاتفاقية السابقة فقد نصت المادة الثانية فى الميثاق على ما يلى :

«تعتبر الدول المتعاقدة أن كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها أو على قواتها اعتداء عليها جميعا. ولذلك فإنها عملا بحق الدفاع الشرعى الفردى أو الجماعى عن كيانها تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها وبأن تتخذ على الفور منفردة أو مجتمعة جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما».

كما جاء فى المادة الثالثة : «أن تتشاور الدول المتعاقدة فيما بينها، بناء على طلب إحداها كلما هددت سلامة أراضى أية واحدة منها أو استقلالها أو أمنها، وفى حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، تبادر الدول المنعقدة على الفور إلى توحيد خططها ومساعيها فى اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعبة التى يقتضيها الموقف».

وتنفيذا للالتزامات السابقة تتعاون الدول المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها، وتشترك بحسب مواردها وحاجاتها فى تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أى اعتداء مسلح، كما تتعهد الدول المتعاقدة بعدم إبرام أى اتفاق دولى يتناقض مع هذه الاتفاقية. كما أن هذه الاتفاقية لا تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة أو المسئوليات التى يقوم بها مجلس الأمن فى سبيل المحافظة على السلام والأمن الدوليين.

وبجوز لأى دولة من المتعاقدين الانسحاب من الاتفاقية بعد مرور عشر سنوات من إنشائها، وذلك بعد سنة من تاريخ طلبها الانسحاب الذى تقدمت به إلى الجامعة العربية.

مما سبق نرى أن نقاط القصور قد عولجت، مما جعل هذه الاتفاقية يمكن أن تفسر بطريقة تجعلها فعالة من قبل الأجهزة التى أنشأتها المعاهدة إذا لم تقف أمام ذلك بعض العوامل السياسية والمؤثرات الخارجية.

ويتولى تنفيذ هذه الاتفاقية ثلاث هيئات عسكرية تضم مجلس الدفاع المشترك الذى يعد قمة القيادة فى الحلف، ويتكون من وزراء الخارجية والدفاع العرب فى الدول المتعاقدة أو من ينوب عنهم، وهو الذى يملك سلطة إصدار القرارات الملزمة وذلك بأغلبية ثلثى الأعضاء. كما يضم الجهاز التنفيذى هيئة استشارية عسكرية تتكون من رؤساء أركان حرب الجيوش للدول المتعاقدة للإشراف على اللجنة العسكرية الدائمة وتوجيهها فى جميع اختصاصاتها، ثم تأتى اللجنة العسكرية الدائمة فى أدنى درجات البنيان الهرمى للتنظيم العسكرى وهى تتألف من ممثلى هيئة أركان جيوش الدول المتعاقدة، وذلك لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه.

. ورغم المبادئ الهامة التى تناولتها هذه الاتفاقية والتى استكملت بها أوجه القصور الذى كان موجودا فإن مجلس الدفاع المشترك لم يتمكن من المساهمة الفعالة فى تحقيق فكرة الدفاع الجماعى العسكرى عن الأقطار العربية فى الاجتماعات القليلة التى عقدها، والتى بدأت فى عام١٩٥٣ أى بعد نحو عامين من توقيع الاتفاقية، ثم كان الاجتماع الثانى فى يناير عام ١٩٥٤، ثم توقفت الاجتماعات لمدة سبع سنوات إلى أن بدأت إسرائيل فى تنفيذ مشروع تحويل مياه نهر الأردن، فقد عقد اجتماع لمواجهة هذا الموقف فى يونيو عام ١٩٦١، ثم تكررت الاجتماعات لسبع دورات فى الفترة من عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٦٧.

وفى نوفمبر عام ١٩٦٩ انعقد مجلس الدفاع المشترك لمناقشة العدوان الإسرائيلى فى يونيو عام ١٩٦٧ بعد فشل الجهود السلمية، وأصبح الموقف يتطلب حشد جميع القوى لمواجهة العدوان الإسرائيلى، فانعقد مؤتمر للقمة العربية فى ديسمبر عام ١٩٦٩ فى الرباط الذى اتخذ أهم قرار فى هذا الشأن وهو : «إنشاء

---

(١) محمد عزيز شكرى : الأحلاف والتكتلات فى السياسة العالمية ـ عالم المعرفة ـ الكويت، ١٩٧٢، ص ١٤

نظام لإقامة الجيوش العربية ولتنقلاتها بين الدول العربية، وإنشاء قيادة عربية موحدة وتأسيس جيش التحرير الفلسطيني.

ولكن الملاحظ أن تنفيذ قرارات مجلس الدفاع المشترك فى دوراته المتتالية قد واجهتها صعوبات كثيرة، ترجع إلى التحفظات التى أبدتها كل من اليمن والعراق، والمحاولات الخارجية من قبل الدول الغربية المؤيدة لإسرائيل، والجدل الذى أثير حول قيادة الجيش الأردنى (كان يقود الجيش الأردنى ضابط بريطانى هو جلوب)، والأزمة التى نشأت عن موقف الحكومة الأردنية حول الضفة الغربية، ثم للتناقضات بين الأنظمة العربية، واختلاف مستوى التطور بين الدول الأعضاء، وانضمام العراق إلى الحلف المركزى فى وقت كان يعد عضوا فى هذا الحلف العربى، ولقيام مصر بعقد اتفاقية ثنائية بينها وبين كل من سوريا والسعودية فى أكتوبر عام ١٩٥٥، ومع الأردن فى مايو عام ١٩٥٦، ثم لكسر بيع السلاح الغربى بعقد مصر لصفقات تسليح مع الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا، ثم للوحدة بين مصر وسوريا فى عام ١٩٥٨، وللخلاف بين تونس وبقية الدول العربية عام ١٩٦٤، وللخلاف بين منظمة التحرير الفلسطينية وبعض بلدان الوطن العربى، وللنزاع المستمر بين الأعضاء من خلال عملهم داخل نطاق جامعة الدول العربية، ولتخلف بعض الدول عن سداد التزاماتها المادية للجامعة، ولعدم تنفيذ القرارات الدفاعية وتعليمات القائد العام للقيادة الموحدة التى أنشأها مؤتمر القمة فى عام ١٩٦٤، والتى جمدت فيما بعد ثم صفيت عمليا، ثم لفقدان الصراحة والوضوح فى معالجة الأمور المتعلقة بالدفاع المشترك واختلاف السياسات العربية الخارجية.

لكل هذه الأسباب كان من الطبيعى أن تفشل اتفاقية الدفاع العربى المشترك، وليس أدل على ذلك من وقوفها عاجزة أمام إسرائيل خلال هذه السنين، واضطرار الدول المجاورة لإسرائيل للاتفاق سلميا معها بعد أن أصبحت فى حالة عجز عن مواجهتها عسكريا، وبعد أن وقف الحلف العربى عاجزا أمام العدوان الثلاثى على مصر فى أكتوبر عام ١٩٥٦، وفى العدوان الإسرائيلى عام ١٩٦٧، وفى حرب مصر مع إسرائيل عام ١٩٧٣. فلم يكن التعاون العربى على مستوى الأحداث، ولم يكن يتفق مع ما تضمنه ميثاق الحلف العربى، وأمام العدوان المتكرر على لبنان دون حراكٍ مؤثر من قبل ما يسمى بالحلف العربى الذى أصبح حبرا على ورق.

ثالثا ـ التكتلات الاقتصادية :

نظرا للتطور الاقتصادى فى عالمنا المعاصر، واختلاف الموارد الاقتصادية بين دول العالم، وبسبب عدم تناسق توزيع الموارد الطبيعية على سطح الأرض، وكنتيجة للحروب التى مرت بها البشرية ولاسيما ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، فقد تغيرت الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمعظم دول العالم التى تأثرت بهذه الحروب سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، ولذلك أصبح التكتل الاقتصادى ظاهرة سائدة وضرورة اقتضتها الظروف لمواجهة الأخطار الاقتصادية التى تتعرض لها الدول فى السلم والحرب. فهناك ارتباط وثيق بين الموارد الاقتصادية والسياسية.

ويحقق التكتل الاقتصادى فوائد كثيرة للدول المنضمة فى مجموعة من مجموعاته، مثل ضمان الحصول على المواد الأولية، وتوسيع نطاق سوق السلع المنتجة، الأمر الذى يترتب عليه زيادة الإنتاج وخفض التكاليف مما يشجع على التخصص فى الإنتاج واستخدام وسائل الإنتاج الحديثة وزيادة الجودة. كما يؤدى التكتل الاقتصادى إلى رفع مستوى المعيشة وزيادة القوة الشرائية، وتوزيع عوامل الإنتاج على المنطقة المتسعة التى تضمها الكتلة الاقتصادية، فتقل الاختناقات الإقليمية فى كل من الإنتاج ومستوى المعيشة.

إن الهدف الرئيسى لأى تكتل بين مجموعة من الدول هو التكامل الاقتصادى بين هذه الدول للاستفادة من الموارد المختلفة الموزعة بين مجموعة دول التكتل، والتعرف على مواطن القوة والضعف فيها لرسم التخطيط الاقتصادى للاستغناء عن الخارج فى الاستيراد والتصدير، حيث تقوم إستراتيجية التكتل على سياسة الاكتفاء الذاتى والعمل بكل الوسائل لتحقيق هذا الهدف.

وقد وضحت سياسة الاكتفاء الذاتى التى يهدف إليها التكتل لأول مرة فى الحرب العالمية الأولى[1] بين إمبراطوريات الوسط (ألمانيا والنمسا والمجر وبلغاريا وتركيا)، وجبهة الحلفاء (فرنسا وإنجلترا وروسيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية)، حيث حاولت دول الجبهتين تنظيم إنتاجها واستهلاكها، وتحويل المصانع التى كانت تعمل فى سبيل إنتاج حاجات الاستهلاك العادية إبان فترات

(١) على احمد هارون · أسس الجغرافية الاقتصادية. مرجع سابق، ص ٦١

السلم إلى مصانع لإنتاج معدات القتال. كما مورست هذه السياسة فى الحرب العالمية الثانية حيث قطعت الاتصالات الخارجية وتعطلت وسائل المواصلات وتوقف الاستيراد فظهرت بذلك سياسة الاكتفاء الذاتى لمواجهة الموقف.

وليس من الضرورى أن يأتى التكتل الاقتصادى بفوائد متساوية لجميع دول المجموعة، فحجم الدول الأعضاء وعددها له أثره، واختلاف السلع المنتجة، واختلاف وسائل الإنتاج، والموقع الجغرافى لكل دولة من دول المجموعة، والارتباط بوسائل النقل المختلفة بسهولة ويسر بين دول التكتل عادة يختلف من دولة لأخرى. وكلما كان متوافرا كلما كان ذلك أفضل. وبعض العوامل التى تتوافر فى دولة قد لا تتوافر فى دولة أخرى، ولكن الفوائد مما بتوافر لدى بعض الدول من عوامل ينعكس على البعض الآخر فى ظل التكتل الاقتصادى.

وقد كانت شعوب قارة أوربا أول من أسهم فى نشأة التكتلات الاقتصادية نتيجة لما تعرضت له هذه الشعوب من أزمات اقتصادية بسبب الحروب العالمية. فقد فقدت دول غرب أوربا الاستعمارية معظم مستعمراتها، كما فقدت سيطرتها السياسية والعسكرية، وانقسمت إلى كتلتين، ترتبط إحداهما بالاتحاد السوفيتى والثانية بالولايات المتحدة. وقد سيطرت فكرة التكتل الاقتصادى فى أوربا عقب الحروب التى ألحقت الدمار بدول القارة، وأصبح محتما أن تفكر هذه الدول فى مواجهة الدولتين الكبيرتين (الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية)، وذلك بعد أن انقسمت أوربا إلى دول صغيرة متنافسة لا يمكنها البقاء والصمود أمام الدولتين الكبيرتين طالما بقيت هذه الدول منقسمة على نفسها، كما أصبح تكتل الدول الأوربية ملحا أمام بوادر ظهور الصين كدولة كبرى.

وقد مرت الجهود لتوحيد أوربا بمراحل متعددة سبقت إنشاء السوق الأوربية المشتركة التى توجت كل محاولات التكتل بصورها المختلفة، وكانت كل مرحلة تمثل محاولة على طريق الوحدة الاقتصادية، وتمثل هذه المحاولات فيما يلى :

١ ـ اتحاد البنيلوكس Benelux:

تكون هذا الاتحاد من ثلاث دول أوربية صغيرة متجاورة (بلجيكا وهولند ولكسمبورج)، ويعد هذا الاتحاد أول محاولة لتحقيق نوع من التكامل بين بعض

الدول الأوربية. وقد بدأ هذا الاتحاد باتفاق جمركى بين بلجيكا ولوكسمبورج فى عام ١٩١٨، وذلك بسبب موقع لوكسمبورج الجغرافى الداخلى ووصول معظم تجارتها عن طريق بلجيكا، ثم تطور هذا التعاون إلى وحدة اقتصادية كاملة ابتداء من عام ١٩٢٢م، أما هولند فقد انضمت إليهما بعد الحرب العالمية الثانية عندما فقدت مستعمراتها وخاصة أندونيسيا، وأصبحت فى وضع لا يسمح لها بالنمو الاقتصادى بمعزل عن جارتيها بلجيكا ولوكسمبورج، ولذلك عقدت اتفاقا جمركيا مع كل من بلجيكا ولكسمبورج فى عام ١٩٤٧م، ثم تحول هذا الاتفاق إلى وحدة اقتصادية بين الدول الثلاث فيما بعد. وقد حققت هذه الوحدة نجاحا كبيرا مما شجع على قيام غيرها من بقية الدول الأوربية بمحاولات للتكتل.

ومنذ عام ١٩٥٠ لم يكن قد ذكر شيء آخر حول معاهدة الاتحاد الاقتصادى بين دول البنيولكس. وفى نفس الوقت كان التكامل يشق طريقه قدما على جبهة عريضة داخل نطاق أوربا الغربية، ولذلك قررت دول البنيولكس أن كل الالتزامات التى أقدمت عليها تكون ضمن وثيقة واحدة يرتبط بها الاتحاد الاقتصادى فى شكل مؤسسة قائمة تمضى فى ممارسة نشاطها وليس مجرد اتفاق جمركى.

ولذلك تمت الموافقة فى ١٧ سبتمبر عام ١٩٥٧ على هذه الوثيقة التى وقعت فى لاهاى فى ٣ فبراير عام ١٩٥٨ والتى تعد منشئة لاتحاد البنيولكس، ونظرا لتأخر التصدبق عليها من قبل برلمانات الدول الثلاث فإنها لم تصبح نافذة المفعول إلا فى نوفمبر عام ١٩٦٠.

ويهدف هذا الاتحاد إلى بلوغ أكثر مستويات التوظف إقناعا، وأعلى مستوى معيشى يتمشى مع الحفاظ على الاستقرار النقدى، وكذلك ضمان أكثر التطورات ملاءمة فى صدد تبادل السلع والخدمات مع الدول الأخرى. كما يهدف إلى تحرير السلع والخدمات ورءوس الأموال وحرية تنقل الأشخاص وتنسيق السياسة الاقتصادية.

وقد كان لاتحاد البنيولكس فائدة بوصفه نموذجا للجماعة الاقتصادية الأوربية التى سلكت هذا الطريق على نطاق أوسع فيما بعد، والتى أضعفت بالتالى من أهمية البنيولكس.

(٢) هيئة الفحم والصلب الأوربية

The European Coal and Steel Community

فى عام ١٩٢٦ أنشئ اتحاد يضم أهم الدول المنتجة للصلب للسيطرة على عمليات الإنتاج وتحديد الأسعار وربطها بالطلب، وكان هذا الاتحاد محتكرا لصناعة الصلب.

وفى أبريل ١٩٥١ تكونت هيئة الفحم والصلب الأوربية من كل من فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وبلجيكا وهولند ولكسمبورج وهى هيئة حكومية هدفها تهيئة أفضل السبل لتنشيط صناعة الحديد والصلب عن طريق إزالة جميع العوائق التى كانت تحول دون انتقال الخامات والوقود وخردة الحديد والصلب. وكانت هذه الدول تحرص على الإنتاج بصورة أكثر كفاءة وإتقانا وأقل تكاليف، كما كانت تحرص على جمع شتات توزيع مناجم الفحم والحديد فى غرب أوربا.

وكان إنشاء هذه الهيئة يمثل تكاملا اقتصاديا واستثمارا مشتركا للفحم والحديد ومصانع الصلب وإشرافا مشتركا على تسويقها، فقد كان كثير من المناجم يفتقر إلى الفن التعدينى الحديث، كما كان كثير من مناجم الفحم والحديد ومصانع الصلب ذا أحجام إنتاجية محدودة، وكان البعض يخضع لقيود تجارية مختلفة ويواجه منافسة من دول أخرى. ولكن الهيئة ألغت الحواجز الجمركية لمنتجات الفحم والحديد والصلب بالنسبة لأعضائها، كما ألغت الحصص والقيود المفروضة على تحويل العملة بينهم فيما يتعلق بالمنتجات، وخفضت تكاليف النقل بين الأعضاء، مما أدى إلى زيادة تبادل الفحم والحديد والصلب بينهم.

وعلى الرغم من اقتصار هذا التكتل على نشاط محدود يتمثل فى تعدين الفحم والحديد، وفى صناعة الحديد والصلب، إلا أنها كانت مقدمة لخطوات أخرى أكثر أهمية يمتد نشاطها إلى قطاعات أخرى وهى السوق الأوربية المشتركة.

(٣) السوق الأوربية المشتركة European Economic Community (EEC):

كان للنجاح الذى حققته هيئة الفحم والصلب الأوربية الفضل فى عقد مؤتمر دولى بين بعض دول غرب أوربا فى يونية من عام ١٩٥٥م لدراسة الوسائل الكفيلة بتجميع موارد الثروة وإنشاء سوق مشتركة، فتم التوقيع على معاهدة روما

الخاصــة بإنشاء السوق الأوربية المشــتركة فى ١٢ مارس عــام ١٩٥٧م على أن يبدأ تنفيذها من أول يناير ١٩٥٨م.

وقد تألفت الســوق الأوربية المشتــركة من ست دول (ألمانيــا الغربية وفــرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولند ولكسمبــورج) وهى نفس الدول الأعضاء فى هيئة الفحم والصلب، انضم إليــهــا فى عام ١٩٧٢ كل من المملكة المتحــدة وأيرلند والدانمرك والنرويج، وتبعتها كل من إسبانيا والبرتغال فى عام ١٩٨٥م.

وإنشاء السوق الأوربية المشتركة يهدف إلى ما يلى :

(أ) وضع سياسة موحدة فى ميدان الإنتاج الزراعى.

(ب) وضع سياسة تجارية موحدة إزاء العالم الخارجى.

(جـ) إزالة العــقبــات التى تحــول دون انتقــال الأفــراد والخدمــات ورءوس الأموال بين دول السوق.

(د) إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء فى السوق.

(هـ) تحويل الدول الأعضاء إلى وحدة اقتصادية متكاملة.

(و) إقامة بنك الاستــثمار الأوربى لتمويل المشروعــات التى يصعب تمويلها داخليا.

وقــد ترتب على قيــام السوق الأوربيــة المشــتركــة زيادة التجــارة بين الدول الأعضــاء، فاتســعت الســوق وزادت وسائل النقل والمواصــلات بين تلك الدول، ونجحت الســوق فى تحقيق كثــير من أهدافها، رغم وجــود بعض العقبات المتــعلقة بالقوميات واللغات والاتجاهات الوطنية لبعض الدول الأعضاء.

(٤) منظمة التجارة الأوربية الحرة :

European Free Trade Association (EFTA)

تكونت منظمة التجارة الأوربية الحرة فى عام ١٩٥٩، والسبب فى إقامة هذه المنظمة هو قيام الســوق الأوربية المشتركة التى كانت تهــدف أولا إلى أن ينضم إليها معظم الدول الأوربيــة، ولكن بعض الدول أحجم عن الانضــمام إليهــا ومن بينها

المملكة المتحدة التى كانت ترى أن فى انضمامها إلى السوق الأوربية إضرارا بمصالحها التجارية[1] مع مستعمراتها وبدول الكومنولث، أما سويسرا فكانت ترى ضم الدول الإسكندناقية، وانتهى الأمر بتوقيع اتفاقية فى يوليو ١٩٥٩ بين سبع دول (المملكة المتحدة والسويد والنرويج وسويسرا والنمسا والبرتغال والدانمرك) وانضمت إليها فيما بعد فنلند وتبعتها أيسلند. وتقضى هذه المعاهدة بعدم تقييد الاستيراد والتصدير بين الدول الموقعة على المعاهدة، وإزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، وحريتهم فى التفاوض مستقلين بالنسبة للسياسة الداخلية للجمارك الخاصة، ولأعضاء المنظمة الحرية فى عقد الاتفاقيات التجارية والمالية.

وقد واجهت منظمة التجارة الحرة مشكلة اتخاذ سياسة جمركية موحدة تجاه الدول غير الأعضاء، مما أدى إلى تدفق منتجات هذه الدول من الخامات والسلع الوسيطة، كما حدث بالنسبة لمنتجات دول الكومنولث التى تدفقت على بريطانيا، ولم يكن اتفاق المنظمة يسمح بحرية انتقال رءوس الأموال والعمل داخل المنظمة، كما أن الاتفاق لم يكن يهدف لتوحيد النظم الاجتماعية، ولم يكن يغطى المنتجات الزراعية، لكنه كان يغطى المنتجات الصناعية فقط. وكانت المسافات المتباعدة واختلاف النظم والتقاليد والحضارات من الأمور التى عاقت نجاح المنظمة.

وبانضمام المملكة المتحدة إلى السوق الأوربية المشتركة فى يناير ١٩٧٢ وهى التى كانت أهم دول المنظمة انتهت منظمة التجارة الحرة ككتلة اقتصادية، حيث تبعتها كل من أيرلند والدانمرك والنرويج ثم البرتغال فيما بعد، وبذلك انضمت معظم دول المنظمة إلى السوق الأوربية المشتركة.

(٥) السوق الاشتراكية الدولية (Comecon) :[2]

وتضم هذه السوق الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوربا الاشتراكية فيما عدا يوغوسلافيا وألبانيا كما تضم منغوليا.

---

(١) كانت بريطانيا مرتبطة بمستعمراتها وبدول الكومنولث، وكانت النرويج والدانمرك والبرتغال مرتبطة بالاقتصاد البريطانى، أما سويسرا والنمسا والسويد فلم ينضموا للسوق الأوربية المشتركة لأن ذلك يؤثر فى سياستهم الحيادية.

(٢) انهارت السوق الاشتراكية الدولية بعد تفكك الاتحاد السوفيتى واتباع أسلوب الاقتصاد الحر.

وقد بدأ التعاون بين دول شرق أوربا والاتحاد السوفيتى عن طريق إنشاء مجلس التعاون الاقتصادى Council for Matual Economic Assistance (CMEA) فى عام ١٩٤٩، ردا على مشروع مارشال الذى وضعته الولايات المتحدة للنهوض بدول غرب أوربا، بحيث يتطور اقتصاد كل دولة منها بطريقتها الخاصة.

وبعد قيام السوق الأوربية المشتركة تكونت السوق الاشتراكية الدولية Comecon التى وضعت تخطيطا من شأنه تخصص كل عضو فى إنتاج السلع التى يتفوق فيها. وقد استفادت هذه المجموعة من تجاورها، ومن الاشتراك فى الناحية المذهبية، وفى كثير من العادات والتقاليد.

وقد استطاعت السوق الاشتراكية التخطيط لتدفق المواد الخام والسلع من الدول الشيوعية، كما مكنت من انتقال عوامل الإنتاج وخاصة رأس المال والعمال إلى الدول التى ينقصها الأيدى العاملة مثل تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية، فأدى ذلك إلى تطور هذه المناطق زراعيا وصناعيا. وبدأت هذه الدول فى تنمية علاقاتها التجارية بالدول الأخرى، وبصفة خاصة الدول النامية التى لم يكن للدول الاشتراكية نصيب فى التعامل معها من قبل.

وكان الاتحاد السوفيتى محور السوق الاشتراكية وقائدها ومنظمها، وكان الازدياد المطرد لسكان هذه المجموعة وزيادة إنتاجها الزراعى والمعدنى والصناعى، وزيادة تطورها الفنى ومركزها السياسى فى العالم، كل هذا كان من شأنه زيادة مساهمة هذه المجموعة فى الاقتصاد العالمى.

(٦) التكتلات الاقتصادية الأمريكية :

تعد الولايات المتحدة الأمريكية بما تتمتع به من موارد اقتصادية كبيرة فى مقدمة الدول التى تسهم بنصيب كبير فى بعض التكتلات الاقتصادية، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، نظرا لأن فائض إنتاجها يساعدها على تقديم المساعدات الفعالة للدول الفقيرة، كما يساعدها على تصريف فائض إنتاجها فى هذه الدول.

وتختلف التكتلات التى تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية باختلاف الظروف والدوافع التى تقوم من أجلها، فبعض هذه التكتلات محلية داخل العالم

الجديد، مثل منظمة الشعوب الأمريكية التى تضم ٢٢ دولة، منها ثلاث بأمريكا الشمالية ممثلة فى الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وتسع دول فى أمريكا الوسطى هى: جواتيمالا وهندوراس والسلفادور ونيكاراجوا وكوستاريكا وبنما وكوبا وهايتى والدومينيكان، وعشر دول فى أمريكا الجنوبية هى كولومبيا وبيرو وأكوادور والأرجنتين والبرازيل وشيلى وباراجواى وأراجواى وفنزويلا، وقد خرجت كوبا من هذه المجموعة فأصبحت تضم ٢١ دولة.

وتهدف هذه المنظمة التى بدأت منذ عام ١٩٥١ إلى تعاون أعضائها تعاونا مطلقا فى مختلف المجالات حماية للأمريكيين من أى تدخل أجنبى، فدول أمريكا اللاتينية تمثل سوقا هاما للولايات المتحدة الأمريكية.

وهناك تكتل اقتصادى بين دول أمريكا الوسطى بدأ منذ عام ١٩٦١، هو سوق أمريكا الوسطى The Central American Common Market (CACM). وأكبر اتفاقية اقتصادية بدأت فى عام ١٩٦١ بين دول أمريكا اللاتينية، وهى التى يطلق عليها منظمة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية The Latin American Free Trade Association (LAFTA).

وهناك اتفاقيات اقتصادية بين مجموعة الدول الإفريقية وأخرى بين دول الجامعة العربية، وهى التى عقدت فى عام ١٩٥٣ وتقضى بإعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية، وتفضيل المصنوعات العربية فى الاستيراد، وتسهل سبل التعامل التجارى وتبادل الخبرات، وتسهيل حركة الترانزيت وانتقال رءوس الأموال.

وتسعى دول العالم الإسلامى لعمل سوق إسلامية مشتركة غير أن هذه السوق تقف أمامها نفس العقبات التى عوقت قيام السوق العربية المشتركة بل تفوقها، لما بين دول العالم الإسلامى من اختلاف فى كثير من النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحضارية.

وهناك اتفاقيات عالمية تقضى عادة بتخصيص حصص معينة لإنتاج وتصدير بعض السلع لكل دولة وفق سعر محدد مثل اتفاقية القمح الدولية The International Wheat Agreament (IWA) تلك الاتفاقية النى بدأت فى عام ١٩٤٨

بما يزيد عن أربعين دولة مصدرة للقمح. وكان هدف هذه الاتفاقية ضمان حالة من الاستقرار فى سوق القمح واستقرار إنتاجه وتجارته، وقد نصت هذه الاتفاقية على أن تتعهد الدول المصدرة بتصدير حصة معينة من القمح كل سنة، على أن يتم التبادل بين المصدرين والمستوردين داخل هذه السوق وفق سعر محدد، وذلك بهدف تحقيق توازن بين العرض والطلب وبالتالى تحقيق الاستقرار لأسعار هذه المحاصيل.

كما تكونت منظمة النحاس التى تشكلت من الدول المصدرة للنحاس فى عام ١٩٦٧، وتضم شيلى وبيرو وزائير، وكذلك وكالة البوكسيت الدولية التى تكونت فى عام ١٩٧٤، من كل من أستراليا والدومنيكان وغانا وغينيا وهايتى وجاميكا وسيراليون وسورينام ويوغوسلافيا، ومنظمة الفوسفات التى تشكلت فى عام ١٩٧٣ وتضم المغرب وتونس والأردن والجزائر وسوريا والسنغال وتوجو، والمنظمة الدولية للمطاط التى تضم الدول المنتجة للمطاط الطبيعى وهى ماليزيا وأندونيسيا وتايلاند وسيرلانكا وسنغافورة، والاتفاقية الدولية للقصدير وتشمل الدول المصدرة للقصدير، والاتفاقية الدولية للبن التى وقعت فى عام ١٩٦٢ بالولايات المتحدة الأمريكية بين الدول المنتجة للبن. ومن الاتفاقيات الهامة تلك الاتفاقية التى قامت بها الدول المصدرة للبترول التى يطلق عليها «منظمة الأوبك Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC)» وهذه المنظمة تأسست فى عام ١٩٦٠ وتضم المملكة العربية السعودية وإيران والعراق وليبيا ونيجيريا والكويت والإمارات العربية المتحدة والجزائر وفنزويلا وأندونيسيا وقطر والجابون وأكوادور.

(٧) السوق العربية المشتركة:

تعود فكرة السوق العربية المشتركة إلى ما ورد فى «اتفاقية الوحدة الاقتصادية» التى تعود أصولها إلى المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية التى تنص على أن من أهداف الجامعة تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا فى الشئون الاقتصادية والمالية بما فى ذلك التبادل التجارى والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة وشئون المواصلات.

وقد تأكدت هذه الرغبة فى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى لعام ١٩٥٠ التى نصت فى مادتها السابعة على أن «تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية، وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادى وتنسيقه وإبرام ما يقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف».

كما أنشئ بناء على المادة الثامنة مجلس اقتصادى أسبغ عليه فيما بعد كيان ذاتى وأصبح محور النشاط الاقتصادى لجامعة الدول العربية.

وفى اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية المنعقدة فى دمشق فى مايو عام ١٩٥٦، اتخذ قرار يقضى بتأليف لجنة من الخبراء العرب، لوضع مشروع الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية جاء فيه ما يلى :

«لما كانت الوحدة الاقتصادية من أهم الأهداف التى تسعى إليها جامعة الدول العربية فإن اللجنة السياسية توصى بتأليف لجنة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل لهذه الوحدة والخطوات التى يجب أن تتبع لتحقيقها».

وقد أعدت لجنة الخبراء المشار إليها المشروع المطلوب الذى وافق عليه المجلس الاقتصادى فى يونيو عام ١٩٥٧. وقد جاء ذلك بعد نحو ستة أشهر من العدوان الثلاثى (البريطانى والفرنسى والإسرائيلى) على مصر، هذا العدوان الذى هز كيان العالم العربى وجعله يستيقظ من رقاده، ويدعو إلى توثيق الروابط والتعاون بشكل أكثر قوة ومتانة، كما كان فى الحسبان هزيمة العرب من إسرائيل فى عام ١٩٤٨، كل ذلك كان دافعا لضرورة التعاون وأهميته ببن الدول العربية.

على أن العالم العربى الذى يتعرض من وقت لآخر للهزات العنيفة سواء كانت نابعة من داخله أو بتأثير خارجى، كانت تؤدى إلى تغيير فى الحكومات والأنظمة والفلسفات الفكرية. وكان هذا من شأنه التأثير على مسار هذه الاتفاقيات، فتارة تنال الاهتمام وتبدأ فى الظهور، ثم سرعان ما تهمل أو تعدل وذلك تمشيا مع الأحداث. وهذا ما يفسر تجميد الاتفاقية الاقتصادية منذ إقرارها من قبل المجلس الاقتصادى فى يونيو عام ١٩٥٧ إلى أن أودعت بالجامعة بعد التصديق عليها من قبل الدول الأعضاء وأصبحت نافذة فى أبريل عام ١٩٦٤.

والدول التى وقعت على الاتفاقية هى: مصر والأردن وسوريا والكويت والمغرب والعراق واليمن، أما الدول التى صدقت عليها وأودعتها لدى جامعة الدول العربية فهى : الكويت ومصر وسوريا والعراق والأردن، ثم انضمت إليهم اليمن فى عام ١٩٦٧ ثم السودان فى عام ١٩٦٩، وهذا يعنى أن عدد الأعضاء سبعة، بينما تضم الجامعة ٢٢ عضوا حاليا.

وقد تضمنت الاتفاقية كما جاء فى مادتها الأولى ما يلى .

- حرية انتقال الأشخاص ورءوس الأموال.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى.
- حرية التنقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمطارات المدنية.
- حقوق التملك والإيصاء والإرث.
- توحيد سياسة الاستيراد والتصدير.
- توحيد التعريفة الجمركية والأنظمة الجمركية المطبقة فى كل دولة.
- توحيد أنظمة النقل والترانزيت.
- عقد الاتفاقات التجارية مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة.
- تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعى.
- تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة.
- تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها فى بلدان الأطراف المتعاقدة.
- اتخاذ أى إجراءات أخرى تلزم لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية الكاملة.

ونظرا لأن الاتفاقية تهدف إلى إقامة وحدة اقتصادية كاملة بين بلدان الوطن العربى، فإن الأمر كان يتطلب السير بالتدريج لتحقيق هذا الهدف نظرا لاختلاف الأنظمة والمستويات بين دوله. ولذلك جاء الملحق الأول للاتفاقية ليتضمن الأهداف التالية خلال المرحلة التمهيدية التى لا تتجاوز خمس سنوات:

- حرية انتقال الأشخاص والعمل والاستخدام والإقامة والتملك والإيصاء والإرث.

- إطلاق حرية نقل بضائع الترانزيت بدون قيد أو شرط أو تمييز.

- تسهيل تبادل البضائع والمنتجات العربية.

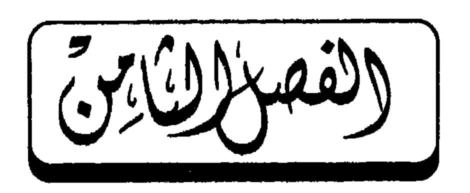
- حرية ممارسة النشاط الاقتصادى مع مراعاة عدم الإضرار ببعض الأطراف المتعاقدة.

- حرية استعمال المرافئ والمطارات المدنية بما يضمن ازدهارها وتنشيطها.

وقد أفسح هذا الملحق المجال أمام مجلس الوحدة الاقتصادية لمد هذه المرحلة لمدة خمس سنوات أخرى إذا كانت هذه الفترة كافية. كما أجاز لطرفين أو أكثر الانتقال من هذه المرحلة التمهيدية لمرحلة الوحدة الاقتصادية الكاملة مباشرة. كما أجاز الملحق أيضا لأى طرف من الأطراف فى الاتفاقية أن يعقد بصورة منفردة مع طرف أخر غير الأطراف الأعضاء اتفاقات ثنائية بشرط عدم المساس بأهداف هذه الاتفاقية.

ولكن ما الذى تم إنجازه منذ توقيع هذه الاتفاقية حتى الآن؟ لاشك أن الإجابة على هذا السؤال واضحة تمام الوضوح. إنه لم يتحقق شيء يذكر رغم شدة الحاجة إليها فى هذه الظروف بصفة خاصة، فما أحوج الدول العربية إلى مثل هذا التكتل الاقتصادى الذى تسعى إليه حتى الدول الكبرى التى تتقارب من بعضها البعض، وتوثق أواصر تعاونها فيما بينها لإدراكها الراسخ والموضوعى بأن فوائد التعاون الاقتصادى تزداد باطراد مع رسوخ جذور هذا النعاون.

ولذلك فإن التعاون الاقتصادى العربى مطلوب اليوم وبشدة أكثر من أى وقت مضى، فالوطن العربى غنى بموارده وإمكاناته الطبيعية والبشرية، ولا ينقصه سوى النظرة الموضوعية المجردة من الأنانية لاستغلال إمكاناته المهدرة ومواجهة الأخطار المحدقة به، وها هى السوق الأوربية المشتركة التى أنشئت بعد السوق العربية المشتركة، قد أثبتت وجودها ونجحت نجاحا كبيرا، بل أثمرت هذه الخطوات فى ترسيخ الوحدة الأوربية، فتعدت الوحدة الاقتصادية إلى السعى للوحدة السياسية التى وصلت إلى مرحلة متقدمة.



الفصل الثامن

تطور خريطة العالم

أولا : التطور الأيديولوجى لخريطة العالم.

ثانيا : التطور المكانى لخريطة العالم.



تطور خريطة العالم

تعد الخريطة السياسية من بين الجوانب الهامة التى تنال اهتمام الجغرافى الذى يبحث فى الجوانب السياسية، وخصوصا أنها تتميز بعدم الاستقرار، وهذا أمر طبيعى لأن الحدود السياسية من صنع الإنسان الذى هو دائما فى تغير، تغير فى مستواه الفكرى والاجتماعى والأيديولوجى والاقتصادى وفى طموحاته، مما قد يؤدى به إلى التوسع مكانيا، كما حدث فى ألمانيا قبيل الحرب العالمية الأولى والثانية، أو إلى توسع فى مناطق النفوذ كما حدث فى الاتحاد السوفيتى قبل تمزقه، وكما يحدث بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية الآن. فإذا ما ضعفت الدولة فإنها تصبح هدفا للعدوان والسيطرة وينتهى بها الأمر إلى الانكماش والتبعية، وكل هذا من شأنه أن ينعكس على الحدود السياسة توسعا وانكماشا.

وأسباب القوة التى تؤدى إلى التوسع، أو الضعف الذى يؤدى إلى الانكماش والتبعية كثيرة ومتنوعة، بعضها نابع من داخل الدولة، والبعض الآخر راجع لمؤثرات خارجية، وهذا ما أشرنا إليه بالتفصيل فى الفصل الرابع.

والجغرافى عليه أن يتناول بالدراسة ما يطرأ على تلك الحدود من تعديل والأسباب التى أدت إلى هذا التعديل، وما ترتب على ذلك من آثار من الجوانب المختلفة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، أى أن على الجغرافى أن يتعرف على تطور خريطة العالم والإلمام بكل تفاصيلها والوقوف على أبعادها.

ومن تتبعنا لتطور خريطة العالم يمكننا ملاحظة أن بعض المناطق قد تميزت بالاستقرار إلى حد كبير مثل أمريكا الشمالية ومعظم دول أمريكا اللاتينية، بينما حدث تطور كبير فى العالم القديم.

والملاحظ أن الأحداث التى مرت على دول العالم وبصفة خاصة منذ بداية القرن العشرين أدت إلى تغيير فى خريطة العالم من جانبين : أحدهما أيديولوجى والآخر مكانى.

أولا ـ التطور الأيديولوجى لخريطة العالم :

يعد الاتحاد السوفيتى العامل الأساسى من حيث التطور الأيديولوجى لخريطة العالم، وذلك لأنه منذ قيام الثورة الشيوعية فى روسيا فى عام ١٩١٧ أثناء الحرب العالمية الأولى، طرأ تغيير مكانى على حدود الدولة التى توسعت نتيجة مشاركتها فى الحرب العالمية الأولى، ثم توسعت بدرجة أكبر من حيث امتداد الفكر الاشتراكى الذى سعى الاتحاد السوفيتى لنشره بحجة حماية الطبقة الكادحة أى الطبقة العاملة.

وقد وجد الفكر الاشتراكى آذانا صاغية من قبل هذه الطبقة الكادحة التى تمثل الجزء الأكبر من سكان العالم، وخصوصا فى الدول النامية التى تعرض معظمها للاستعمار واستنزاف ثرواته. ولذلك امتد هذا الفكر ليضم بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتى كلا من: الصين وكوريا الشمالية وألمانيا الشرقية وفينام الشمالية وكوبا ودول شرق أوربا (بولند وتشيكوسلوفاكيا والمجر وبلغاريا ورومانيا وفنلند ولاتفيا وإستوانيا ولتوانيا ويوغوسلافيا وألبانيا)، ثم تغلغل ليضع ضمن مناطق نفوذه: مصر وسوريا والعراق وليبيا والجزائر والسودان واليمن الجنوبى، تلك الدول التى وجدت فيه الخلاص من سيطرة الدول الاسنعمارية، فهذه الدول كانت ضمن مناطق الصراع منذ ما بين الحربين العالميتين، وبذلك انقسم العالم إلى معسكرين أحدهما فى جانب الاتحاد السوفيتى الاشتراكى، والآخر فى جانب المعسكر الغربى الرأسمالى، بينما ظلت بعض الدول فى نطاق الصراع بين القوتين. وفى سبيل الخلاص من التبعية لأى من المعسكرين سعت هذه الدول إلى سلوك خط خاص هو ما أطلق عليه «مجموعة عدم الانحياز» التى ضمت عددا كبيرا من الدول بزعامة كل من: الهند وأندونيسيا ومصر ويوغوسلافيا، وغانا، ورغم أن بعض هذه الدول شيوعى مثل يوغوسلافيا وبعضها الآخر يرتبط بعلاقات خاصة مع الاتحاد السوفيتى، لكنها سلكت خطا يبعدها عن التبعية المطلقة للاتحاد السوفيتى، مثل مصر التى رغم ارتباطها اقتصاديا بالاتحاد السوفيتى لكنها حاولت أن تكون فى وضع حيادى، ومثلها بعض الدول الأخرى ضمن هذه المجموعة. ولكن مجموعة

عـدم الانحيـاز لم تكن من القـوة بحيث تسـتطيع الصـمـود أمام صراع القـوتين العظميـين، فبـوفاة زعـمـائها ومؤسـسيها أمـثال نهـرو فى الهـند، وجـمـال عـبد الناصر فى مصر، وسوكارنو فى أندونيـسيا، وتيتو فى يوغوسلافيا، ونيكروما فى غانا، ضـعفت هذه المجـموعة إلى حـد كبيـر وأصبحت فـى وضع أضعف من أن يكون حياديا بين صراع مراكز القوى والتكتلات الأقوى فى العالم.

ومنذ عام ١٩٩١ حدث تغـير مفاجئ أدى إلى تعديل كبيـر فى المد الشيوعى لما أصاب الاتحاد السوفيتى من تغير مـفاجئ فى فكره الأيديولوجى بشكل لـم تكن تتوقعه أكثر النبوءات تفاؤلا.

أسباب انهيار الاتحاد السوفيتى :

إن انهيـار الاتحاد السوفيتى ليس ظاهرة فريدة فى التـاريخ قديمه وحـديثه، فليس سقوط الشيوعية السوفيتية جديدا بدوره، فقد سبـقه انهيار النازية الألمانية، والفاشية الإيطاليـة. ولكن الفارق بين هذه الأنظمة أن انهيار الشيـوعية فى الاتحاد السوفيتى قد عجل بانهيار القوة العظمـى السوفيتية وتفكك أوصالها بدرجة لـم يكن يتخـيلها أحـد، فقد كـان الانهيـار على مختـلف الجوانب، فعلى الجـانب المكانى انحصر الاتحاد السـوفيتى فى دولة روسيا، أى فقد كل ما ضـمه إليه من قبل وقت نهضـته الكبرى، وقـوته العسكرية العظمى، ثم انهـيار فى فكره الشيـوعى وتحوله نهائيـا عن هذا الفكر إلى الاقتصاد الحـر المعاكس تماما لفكره الذى كـان يسعى إلى نشره منذ ثورته فى عام ١٩١٧.

وتأثير هذا الانهـيار تجاوز الاتحاد السوفـيتى إلى كثيـر من دول العالم بشكل عام، والوطن العربى والدول النـامية بشكل خاص، بل أدى إلى تغيـير جذرى فى ميـزان القوى العالمى، لأن تداعيـات هذا الانهيار لا سـابق لها من حيث شمـولها للجوانب الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية مما يبرر التأريخ به كبداية لنظام عالمى جديد لم تتضح معالمه بعد.

وقد كـانت البـداية لهذا لانهـيار مـا جاء فى تقـرير اللجنة المركزية للـحزب الشيوعى السوفيتى المقـدم إلى المؤتمر الرابع والعـشـرين فى أبريل عـام ١٩٧١[١]

(١) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، ندوة انهيار الاتحاد السوفيتى، فبراير ١٩٩٢.

حينما أعلن بريجنيف أن عوامل نمو الاقتصاد الوطنى أصبحت محدودة، وأكد على ضرورة زيادة إنتاجية العمل الاجتماعى، وأولوية التقدم العلمى، وتخفيض استهلاك المواد والتوفير فى الخامات، والاستفادة المثلى من اليد العاملة، وضرورة تحسين نظام إدارة الاقتصاد، وذلك عن طريق إعادة النظر فى تخطيط الاقتصاد الوطنى، وتقوية الحوافز الاقتصادية، سواء للمؤسسات أو العاملين، إلى جانب مشاركة الجماهير فى بحث الخطط والقرارات، وأن هذا يعد الطريق الوحيد إلى الرخاء والسعادة للمستقبل الشيوعى.

وقد جرى التركيز فى هذا التقرير على النظر فى أساليب إدارة الاقتصاد سواء على المستوى الكلى أو على مستوى المشروع، وفى سبيل ذلك برز اتجاهان :

الاتجاه الأول : يؤكد على أن نظام إدارة الاقتصاد فى الاتحاد السوفيتى لا يدعو للتشاؤم، ويرون إمكانية تحسين النظام وتطويره مع الإبقاء عليه ومع مراعاة أن يكون التطوير مدروسا وفى غير عجلة، أى على أساس النقاء الأيديولوجى للشيوعية.

والاتجاه الثانى : أكد على ضرورة الإصلاح الجذرى لإدارة الافتصاد، وإعادة بناء جذرية لتغيير كل مكوناته الرئيسية وليس بتطوير بعض عناصره، حيث كانوا يرون أن النظام القائم لم يعد يتلاءم مع المتغيرات ومواجهة التحدبات الجديدة، بل يعوق القدرة على مجابهتها، وقد تبنى هذا الاتجاه جورباتشوف فى تقريره الذى قدمه لمؤتمر الحزب الشيوعى السابع والعشرين فى فبراير عام ١٩٨٦ صوب تقويض دعائم الاقتصاد الموجه، أى اقتصاد الأوامر الموروثة، وذلك فى اتجاه ما أسماه «افتصاد السوق الاشتراكى» وأكد على أن علافات الإنناج الاشتراكى تفتح آفاقا رحبة أمام تطور القوى المنتجة، كما ركز على ضرورة الإصلاح الجذرى وليس الاقتصار على النحسين الجزئى، أى على أساس بناء الاشتراكية على أساس مقتضيات الواقعية العملية ولو على حساب الأيديولوجية الماركسية.

ولكن الاتجاهين بشكل عام يتفقان على حتمية التغيير، وذلك تحت ضغط ندهور النتمية الاقتصادية والاجتماعية فى الاتحاد السوفيتي كما يبدو من الجدول التالى :

معدلات النمو في الاتحاد السوفيتي بين عامي ١٩٦٦ ـ ١٩٨٤

المؤشـــرات	الخطة الثامنة ١٩٦٦-١٩٧١	الخطة التاسعة ١٩٧١-١٩٧٥	الخطة العاشرة ١٩٧٦-١٩٨٠	الخطة الحادية عشرة ١٩٨١-١٩٨٥
الدخل القومى	٤١	٢٨	٢١	١٤
الإنتاج الصناعى	٥٠	٤٣	٢٤	١٥
الإنتاج الزراعى	٢١	١٣	٩	٥
إنتاجية العمل	٣٧	٢٥	١٧	١٣
متوسط الدخل للفرد	٣٣	٢٤	١٨	٩

والواضح من الجدول أن مؤثرات الأداء الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتي قد كشفت عن هبوط معدل النمو الاقتصادى إلى حد كبير، وخاصة فى الصناعة والزراعة، فضلا عن تراجع معدلات نمو الدخل القومى وإنتاجية العمل ومتوسط دخل الفرد منذ بداية السبعينيات.

وقد لوحظ أن معدل إنتاجية العمل فى الصناعة بشكل عام قد ارتفعت من ٣٦ إلى ٥٨ خلال الفترة من ١٩٢١ ـ ١٩٨٧، بينما ارتفعت هذه النسبة فى اليابان من ٢٠ ـ ٩٠ فيما بين عامى ١٩٥٠ ـ ١٩٨٦، كما يقل مستوى إنتاجية العمل فى الزراعة بنحو خمس مرات عن المستوى المناظر له الدول فى الرأسمالية الصناعية.

ومن أجل الخروج من مأزق الاشتراكية السوفيتية طرحت بقوة ضرورة مراجعة النظرية الماركسية. فالملكية العامة كانت فى معظم الأحيان فريسة للنزعات المصلحية والمحلية الضيقة، حتى أصبحت كأنها أرض محايدة ليس لها مالك حقيقى، بل أصبحت تستغل فى حالات كثيرة لجباية الدخل غير المشروع، أما التخطيط المركزى فقد احتوى على كل شىء حتى أدق التفاصيل، واتخذت

القـرارات دون مراعـاة الإمكانات الفعليـة، كمـا ظهرت انتـهاكـات لأبرز مبـادئ الاشتراكية وهو التوزيع حسب العمل، سواء بضعف مكافحة الدخل غير المشروع، أو باختلال الربط بين مقدار العمل ومقدار الأسـتهلاك، وهو ما يشوه مبدأ العدالة الاجتماعية الذى يدعو إليه الفكر الشيوعى كما أنه ويعوق نمو إنتاجية العمل.

ولذلك أصبح من الصـعب تقديس الملكية العامة فـى حد ذاتها طالما أن هذه الملكية تفقد مبـررها التاريخى، إذ أصبحت تجسيدا لعلاقات الاسـتغلال وعائقا أمام رفع الإنتاجـية، كما أصـبح من المستحيل اسـتمرار تجاهل قـانون العرض والطلب وغيره من القوانين الاقـتصادية الموضوعية، طالما أن إدارة الاقتـصاد بالأوامر تقود إلى إهدار الموارد وكبح التطور.

ولذلك فإن علىّ الآلية الجديدة للاقتصـاد أن تكفل توجه الإنتاج نحو إشباع الحاجات الاجتـماعية على أساس تصفـية الإنتاج بالأوامر واقتصـاد العجز، وعلى أساس زيـادة الكفاءة وتأمـين التوازن، وعلى هذه الآليـة الجديدة أن توقف تبـديد الموارد، وأن تحـفز التـقدم العلمى، وأن تكفل توافق مـصالح وحـوافز العـاملين والمؤسسات والأقـاليم ككل، كما أن عليهـا أن توفر الشروط الديموقراطـية الملائمة واللازمـة لتوسـيع المبادرات والإبداعـات، مع مراعـاة أن تحقـيق هذا كله يتطلب التحول من الأساليب الإدارية إلى الأساليب الاقتصادية فى تسيير الاقتصاد.

ولتغيـير أساليب إدارة الاقتصاد السـوفيتى لتحقيق مـا ذكر، دار الصراع بين قوى المحافظة وقوى التـغيير التى أشرنا إليها. وقـوى التغيير نفسهـا انقسمت حول سـبل ووسـائل الإصلاح التى دارت حـول وتيـرة الإصـلاح فى إدارة الاقـتصـاد السوفيـتى، وهو الصراع الذى حسم مؤقتـا لصالح دعاة التنفيذ الثـورى للتحولات الليبراليـة وسياسات التخصصـية بعد فشل محاولة انقـلاب أغسطس عام ١٩٩١. وقبل الانقلاب كان الصراع قد برز بين صفوف مجموعة «البيروسترويكا» أى إعادة البناء، وهم دعاة الإصلاح التـدريجى ودعاة الإصلاح الثورى، فيمـا يتعلق بوتيرة الانتقـال إلى اقتـصاد السوق وإحـياء الملكيـة الخاصة، وتصـفيـة الإدارة المركزية،

---

(١) انهارت السوق الاشتراكية الدولية «الكوميكون» بعد تفكك الاتحاد السوفيتى واتباع أسلوب الاقتصاد الحر.

والاندماج فى الاقتصاد العالمى، ولو أن هذا الصراع كان يدور بشكل عام من حيث الجوهر فى إطار «إعادة بناء الاشتراكية».

وفى إطار هذا الصراع تحطم وهم استمرار الاتحاد السوفيتي الذى لم يكن سوى أحد الأوهام التى رددها جورباتشوف فى كتابه «البيروسترويكا» أى إعادة البناء، كما أتت «الجلاسنوست» أى المكاشفة والمصارحة التى وظفت لفضح النظام القديم وتبرير إعادة بنائه، فتحولت إلى أداة لإصلاح سياسى استهدف فى البداية إضعاف القوى البيروقراطية التى قاومت إعادة البناء حفاظا على سلطتها وامتيازاتها، أو خوفا مما بدا من تصفية للنظام الشيوعى وتقويض السلطة السوفيتية.

وكان تفكير جورباتشوف الجديد الذى تطور داخليا فى اتجاه مراجعة الماركسية، وما ترتب عليه من إضعاف الشمولية، ومن ازدهار الحركات القومية ذات الاتجاه الانفصالى، وما قاد إليه اقتصاد الأوامر من كارثة اقتصادية شاملة. إن كل هذا قد وسع من صفوف المعارضين لجورباتشوف من داخل الحزب والدولة بالإضافة إلى المؤسسة العسكرية والحركة العمالية، لكن إضعاف الحزب الشيوعى، وإلغاء تأميم الحياة السياسية والنقابية، وازدهار التيارات السياسية والثقافية والاجتماعية فضلا عن القومية والدينية، والانقسام داخل الحزب ذاته، ودور حورباتشوف فى لعبة التوازن بين القوى القديمة للنظام، والقوى الجديدة للمعارضة، والإقدام على إجراء انتخابات ديموقراطية على كل المستويات، كل هذا خلق مقدمات لسقوط الحزب الشيوعى السوفيتي، ونهاية السلطة الشمولية المركزية بعد فقدهما لهيبتهما.

لذلك بدأ جورباتشوف يفقد زمام السيطرة على مقاليد الحكم بعد أن أصبح مرفوضا من جميع الاتجاهات، فضلا عن عزلته ورفضه من قبل شعوب الاتحاد السوفيتى السابق التى حملته مسئولية الفوضى والتفكك، والأزمة التى قاد إليها بقيادته.عملية هدم النظام القديم وعجزه عن إقامة نظام بديل.

وحاولت قيادات الحزب الشيوعى القيام بانقلاب سياسى لحماية النظام القديم، لكنه كان عاجزا أمام ضعف الحزب والتيارات المعارضة المهوية، فكان

الانقلاب العسكرى الفاشل فى أغسطس عام ١٩٩١ الذى لم يكن سوى محاولة يائسة لإنقاذ الماضى، لكنه عجل بدفنه فسقط بسبب تردد وانقسام القوى التى استند إليها أكثر مما سقط بسبب قوة ووحدة القوى التى قاومته وعارضته.

وهكذا، بدلا من إنقاذ الاتحاد، فقد عجل انقلاب أغسطس ١٩٩١ بالقضاء على هذا الاتحاد، فقد أعطى فشله الضوء الأخضر للجمهوريات التى أعلنت استقلالها من قبله مثل لاتفيا وإستوانيا ولتوانيا لكى تمضى قدما نحو إتمام هذا الاستقلال دون خوف، بل اشتدت النزعة الانفصالية فى جمهوريات أخرى ومنها روسيا نفسها التى قاد انفصالها يلتسين فضلا عن تصريحاته حول تعديل الحدود الروسية القائمة مع أكرانيا وغيرها من الجمهوريات.

وكان إعلان نهاية الاتحاد السوفيتى وتكوين رابطة الكومنولث نتاج المخاوف والمصالح التى دفعت إلى رابطة اضطرارية انتقالية بين المركز الروسى والأطراف المستقلة لتكون على نمط الوحدة الأوربية.

وقبل انقلاب أغسطس الفاشل فى عام ١٩٩١ عدا لتوانيا التى أعلنت استقلالها فى مارس عام ١٩٩٠، واستونيا فى إبريل عام ١٩٩٠، ولاتفيا فى ٢٠ أغسطس ١٩٩١، فقد أعلنت جورجيا الاستقلال فى أبريل عام ١٩٩١، ثم توالت حركات الاستقلال بعد الانقلاب حيث أعلنت بيلاروسيا Belarus (روسيا البيضاء) الاستقلال في ٢٥ أغسطس عام ١٩٩١، ومولدافيا Moldavia في ٢٧ أغسطس ١٩٩١، وأذربيجان Azerbaijan في ٣٠ أغسطس ١٩٩١، وأكرانيا في ٢٤ أغسطس ١٩٩١.

وبعد أسبوع من فشل الانقلاب لم يتبق قانونا من الاتحاد السوفيتي غير روسيا الاتحادية وجمهوريات آسيا الوسطي الإسلامية الخمس وهم : قازاخستان وأوزباكستان وقرغيزيا وطاجستان وتركمانستان. فقد أعلنت هذه الجمهوريات انتزاع سيادتها واستقلالها قبل الانقلاب، لكنه كان من حيث الواقع وليس من حيث الشكل، وكل هذا ساهم فى هدم الاتحاد السوفيتى ببنيته القديمة سياسيا واقتصاديا وأيديولوجيا.

وقد كان هذا الانقلاب فى ١٩ أغسطس ١٩٩١، أى فى اليوم السابق للاجتماع الذى كان محددا للتوقيع على المعاهدة الجديدة التى تقضى باستقلال

جمهـوريات الاتحاد السوفيتي الراغـبة في ذلك والتي تنهى عمليا الاتحاد السـوفيتي بجمهورياته الاتحادية، وذلك محاولة لإنقاذ الاتحاد السوفيتي، ولكن كما ذكرنا فإن المواقف والظروف جـميـعـها لم تكن مـشـجعـة على ذلك، ومن هنا فـشل هذا الانقلاب، وكان أن تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهى كقوة عظمى يعمل حسابها.

ولكن رغم كل ذلك فالمحـتمل أن تظـل روسـيا الاتحـادية قـوة كـبرى حيث ما زالت تملك قوة نووية تفوق قـوة بريطانيا وفرنسا، كما أنها مـازالت عضوا دائما في مجلس الأمن، كما يمكنهـا أن تلعب دورا مؤثرا على المسرح الأوربي الدولي، فقد ورثت أكبـر ميراث من الاتحاد الـسوفيتي، فـهي تضم نحو ٧٥٪ من مسـاحة الاتحاد السوفيـتي السابق، وأكثر من نصف عدد سكانه، كـما تملك نحو ٩٠٪ من بترول الاتحاد السوفيتي الســابق، ونحو ٥٠٪ من الفحم، و٧٥٪ من الغاز الطبيعي ونحو ٤٥٪ من الحـديد. وبذلك فإن لدى روسـيا رصيـدا ضخمـا من الإمكانات يساعـدها على القيـام بدر هام عندما تتجـاوز مرحلة الانتـقال الحرجـة التي تمر بها حاليا.

تطور العلاقـة بين الدول العربية والجـمهوريات المسـتقلة (الاتحاد السوفيتي سابقا):

يمكننا تقسيم ورثة الاتحاد السوفيتي إلى أربع مجموعات :

(١) **مجمـوعة دول البلطيق** : وهذه الجمهوريات توجههـا يسير نحو الشمال الذي ترجع إليه جذورهــا النوردية، وإلى حيث تشابك روابطها التـاريخية، وليس هناك ما يدعوها للاتجاه جنوبا في اتجاه الدول العربية إلا لضرورات اقتصادية.

(٢) **المجمـوعة السلافـية** : وهي تضم روسيــا وأوكرانيا وبلاروسيــا (روسيا البيضاء).

وتعد روسيا أكبر هذه المجموعة بل أكبر دول الاتحاد السوڤيتي جميعه، فهي كما ذكـرنا تضم نحو ٧٥٪ من مســاحة الاتحاد السوڤيتي، وأكثـر من نصف عدد سكانه، وقد شغلت روسـيا موقع الاتحاد السوفيـتي، في المنظمات الدولية وورثت معظم ما خلفه الاتحاد السوفيتي وهي تحاول أن يكون لها الموقع الإستراتيجي الهام الذي كان يشغله الاتحاد السوڤيتي بين دول العالم. ولكن الانهـيار المفاجئ الذي انعكس على اقتصادها وتحولها فجأة من اليـسار إلى اليمين جعلها في مرحلة انتقال

صعبة وتعانى من التمزق الداخلى، بل من محاولة الحزب الشيوعى إلى العودة مرة أخرى. ولم تعد علاقة روسيا كما كان عليه الوضع بالنسبة لعلاقة الاتحاد السوفيتى بالوطن العربى، فهى مجرد علاقات اقتصادية بالدرجة الأولى، وليس كمناطق نفوذ لها أمام المعسكر الغربى والصراع الدولى كما كان الحال من قبل فى ظل الاتحاد السوفيتى كدولة عظمى.

أما أوكرانيا فهى دولة زراعية وصناعية وغنية فى مواردها وهى تسعى لتطوير اقتصادها، وتتجه نحو الغرب بحكم موقعها الجغرافى، لكنها يمكن أن تتجه نحو الوطن العربى لتسويق منتجاتها، أى لهدف اقتصادى.

كما أن بيلاروسيا توجهها نحو الغرب أساسا.

(٣) مجموعة جمهوريات القوقاز : وتضم هذه المجموعة أذربيجان ومولداڤيا، واتجاه هذه المجموعة نحو الشمال أى مع روسيا وأوكرانيا، أما أرمينيا فتسعى لتعزيز علاقاتها مع تركيا، بينما تسعى مولدافيا لتنمية علاقاتها مع رومانيا. ويبرز دور تركيا هنا فى علاقاتها بهذه المجموعة.

(٤) مجموعة الجمهوريات الإسلامية :

وتشترك هذه المجموعة فى الملامح التالية :

- أنها كانت سعيدة بتحررها من قبضة الاتحاد السوفيتى واتصالها المباشر بالعالم الخارجى.
- يدور التنافس بين أوزباكستان صاحبة الأغلبية العددية من الأوزبك المنتشرين فى بقية الجمهوريات الأخرى وبين كازاخستان صاحبة الثروات الطبيعية ومقر الأسلحة الإستراتيجية.
- تهتم هذه المجموعة بالعمل على تحويل اتجاه صادراتها ووارداتها نحو الخليج العربى عبر إيران، أو للوصول إلى البحر العربى عبر أفغانستان والباكستان.
- تحتاج هذه الجمهوريات إلى رءوس أموال ضخمة لتصنيع موادها الخام وإلى إنشاء شبكة نقل وإنشاء البنية الأساسية.
- تحتاج هذه الجمهوريات إلى العودة إلى جذورها الروحية، أى إلى الدين الإسلامى واللغة العربية، وهذا ما يمكن أن تقوم به الدول العربية.

وهنا يبرز دور تركيا وإيران والباكستان أقرب دول العالم الإسلامى وأكثرها ارتباطا بهذه المجموعة، ولذلك انضمت كل من أذربيجان وتركستان وأوزباكستان إلى منظمة التعاون الاقتصادى (E.C.O) التى تضم تركيا وإيران والباكستان والمتوقع أن تنضم بقية مجموعة الدول الإسلامية السوفيتية سابقا إلى هذه المنظمة.

وعلاقة الدول العربية بالاتحاد السوفيتى سابقا كانت تختلف من دولة لأخرى، فقد كانت على الوجه التالى :

- دول تعتمد على الاتحاد السوفيتى، من حيث التسليح والدعم السياسى مثل سوريا ومصر.
- دول على علاقة طيبة بالاتحاد السوفيتى مثل الجزائر واليمن وليبيا والسودان.
- دول ذات علاقة عادية مع الاتحاد السوفيتى مثل المغرب وتونس وموريتانيا وبعض دول الخليج.
- دول ذات علاقة سيئة بالاتحاد السوفيتى مثل الصومال.
- دول لا علاقة لها بالاتحاد السوفيتى مثل جيبوتى وبعض دول الخليج.

ومن هنا جاء اهتمام دول الوطن العربى بورثة الاتحاد السوفيتى وبخاصة مجموعة الجمهوريات الإسلامية.

ولكن التركيز الأساسى سيكون على الجانب الاقتصادى والجانب الروحى أكثر منه على العلاقات السياسية، كما ستركز الجمهوريات الإسلامية على جذب الاستثمارات من دول الخليج، ثم على البعثات العلمية الدينية إلى مصر والسعودية، كما تعمل هذه المجموعة على الانضمام للمؤتمر الإسلامى والاستفادة من بنك التنمية الإسلامى.

لكن الواقع أن ورثة الاتحاد السوفيتى مثار اهتمام أكثر من جانب، ولذلك يتنافس على التقرب إليها والتعامل معها أكثر من جانب.

فكما ذكرنا تكونت «منظمة التعاون الاقتصادى .E.C.O» التى تضم تركيا وإيران والباكستان وكل من تركمانستان وأوزباكستان وأذربيجان، كما تكونت منظمة

أخرى أطلق عليها «منظمة بحر قزوين» وتضم إيران وأذربيجان وكازاخستان وروسيا وتركمانستان.

وبالإضافة إلى هذه المنظمات توجد روابط ثنائية بين بعض الدول التى لا تقل أهميتها عن أهمية المنظمات المذكورة، وتستند هذه الروابط إلى علاقات طبيعية قديمة فى تلك المنطقة، فلا يمكن فصل الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى عن تركيا وإيران وأفغانستان وباكستان.

فبالنسبة لإيران يلاحظ الثقافة الروسية الفارسية الأصل فى تلك المنطقة منذ العصور الوسطى، وكما كانت إيران موجودة ثقافيا ولغويا وحضاريا منذ بداية القرن التاسع عشر فى هذه المنطقة المسماة «الجمهوريات الإسلامية المستقلة»، كما أن هناك نحو عشرة ملايين أذربيجانى موجودين فى منطقة الحدود المشتركة بين إيران وأذربيجان، الأمر الذى يجعل لإيران أثرا هاما فى هذه المنطقة، بالإضافة إلى كون إيران وباكستان وتركيا تعد معابر بين دول هذه المجموعة الإسلامية ودول الوطن العربى، أى أنها تعد معابر إستراتيجية لا يمكن تخطيها.

وبالنسبة لعلاقة تركيا بهذه المجموعة، فهناك تراث استعمارى تركى فى ظل الإمبراطورية العثمانية فى تلك المنطقة، فضلا عن أن دول الغرب تسعى لأن يكون لتركيا اليد الطولى فى هذه الجمهوريات الإسلامية بحكم كون تركيا عضوا فى حلف شمال الأطلنطى، ومن هنا تأتي مساعدة دول الغرب لتركيا للتغلغل فى هذه الجمهوريات الإسلامية تحقيقا لأغراض الغرب بطريق غير مباشر.

كما إن باكستان لها تأثير إستراتيجى واقتصادى وجغرافى هام فى تلك الجمهوريات، ومثلها أفغانستان التى ترتبط مع دول آسيا الوسطى، أى بالجمهوريات الإسلامية بتجربتين هامتين، إحداهما كانت فى عهد ستالين عندما هاجرت أعداد كبيرة من الطاجيك إلى أفغانستان هروبا من الاضطهاد والتعذيب من قبل ستالين فى بداية الثورة الشيوعية. فقد بلغ عدد المهاجرين إلى أفغانستان نحو أربعة ملايين يقيمون فى أفغانستان، والتجربة الثانية فى الغزو السوفيتى لأفغانستان حيث كان هناك تعاون وتلاحم ومساعدة من أبناء الجمهوريات الإسلامية لأفغانستان مما كان له أثره فى فشل الغزو السوفيتى لأفغانستان.

ومن هنا فإن هناك معطيات واقعية عديدة يجب مراعاتها عندما تحاول دول الوطن العربى رسم خريطة جديدة للعلاقة بينها وبين الجمهوريات الإسلامية بصفة خاصة، وبقية ورثة الاتحاد السوفيتى بصفة عامة، حيث يجب مراعاة وجود المنظمات القائمة التى تضم بعض هذه الدول ، ثم الروابط الثنائية التى أشرنا إليها التى لا يمكن إغفالها.

وهناك جوانب أخرى لها أثرها على خريطة العلاقات العربية مع الجمهوريات المستقلة بصفة عامة والإسلامية بصفة خاصة مثل :

- التنافس العربى فى هذه المنطقة، مثل ذلك الذى يحدث بين التيارات الفكرية العلمانية بمختلف صورها، وبين التيارات الأصولية على صعيد العقيدة ذاتها. وقد ترك هذا التنافس أثره على الأوضاع الداخلية فى الجمهوريات الإسلامية، كما يبدو من الحزب المسمى «حزب الأمة الإسلامية» الذى نشأ منذ عام ١٩٨٩ فى الجمهوريات الإسلامية والذى أعلن تأييده لجبهة الإنقاذ فى الجزائر.
- وهناك عوامل معرقلة لعلاقة الوطن العربى بالدول الإسلامية تأتى من ناحية إسرائيل، التى بادرت بالتحرك فور بدء تفكك الاتحاد السوفيتى، وذلك بإنشاء مركز لإحياء التراث اليهودى فى عاصمة أوزباكستان، كما تقوم بإجراء اتفاقات تكنولوجية وعسكرية مع أذربيجان. ومن هنا لابد من حدوث تناقض بين المد الإسرائيلى فى هذه الجمهوريات الإسلامية وبين المحاولة لوضع خريطة عربية للتعامل مع هذه الجمهوريات، كما أن الغرب لا يسعده قيام علاقات تعاون وصداقة بين العالم العربى والجمهوريات الإسلامية.

ويلاحظ أن هناك جهلا مشتركا بين دول العالم العربي والجمهوريات الإسلامية نتيجة وجود هذه الجمهوريات في كيان مغلق داخل الاتحاد السوفيتي لا يعرف الكثير عن العالم العربي ،نفس الشيء بالنسبة للعالم العربي الذي لا يعرف الكثير عن الجمهوريات الإسلامية. وعندما تفكك الاتحاد السوفيتى فجأة فوجئ العرب بعالم مليء بالعجائب التى تتراوح بين

الخلافات الاسمية إلى الخلافات الدينية إلى الخلافات المذهبية، ولا شك أن هذا كله كان يحتاج لوقت طويل إلى أن يتم التلاحم وتصحيح المفاهيم وإيجاد نقط الالتقاء الفكرى والثقافى وبالتالى الاقتصادى والسياسى.

- ويلاحظ عدم توافر عوامل الجذب فى الوطن العربى بالقياس بقوة الجذب من قبل الغرب، فهناك فرق كبير بين قوة جذب الجامعة العربية وقوة جذب الجماعة الأوربية، وخاصة أن هذه الجمهويات الإسلامية تحتاج إلى الدعم الاقتصادى المتوافر لدى الغرب أكثر من دول العالم العربى.

مما سبق نرى أن من الضرورى العمل على توظيف الأدوات الاقتصادية لتحقيق المصالح السياسية وتقوية الروابط الثقافية والحضاربة التى تربط الجانبين كما يجرى بين دول أوربا الغربية.

ثانيا ـ التطور المكانى لخريطة العالم :

كما ذكرنا من قبل فإن الخريطة السياسية للعالم دائما فى تغير، نظرا لأنها عمل من أعمال الإنسان الذى يختلف من حيث المستوى الفكرى والاقتصادى والاجتماعى من مكان لآخر، باعتبارها ظاهرة بشرية. والظاهرة البشرية ليست ثابتة كالظاهرة الطبيعية، ومن هنا كان التغيير الذى انعكس على الخريطة السياسية للعالم. فالعالم القديم الذى تعددت فيه الأديان واللغات والقوميات والأصول العرقية التى انعكست على أجزائه المختلفة كانت سببا من أسباب تمزقه فى بعض الأحيان، بينما العالم الجديد الذى تحكمه المصالح المادية بالدرجة الأولى، والذى بدأ من حيث انتهى العالم القديم من تقدم علمى فى مختلف الميادين يتميز هذا العالم الجديد بثبات حدوده السياسية إلى حد كبير.

وقد تكالبت الدول الاستعمارية للسيطرة على المناطق الغنية بمواردها والتى لا تمتلك القوة العسكرية للدفاع عن هذه الموارد أو الإمكانات المادية لاستغلالها وخصوصا فى أفريقيا، وجنوب شرق آسيا، ومنطقة الشرق الأوسط وشرق أوربا. فكان أن تمزقت أوصال هذه المناطق وتقاسمتها الدول الاستعمارية وخصوصا بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وهولند وأسبانيا والبرتغال.

وأكثر التغيرات التى حدثت فى الخريطة السياسية للعالم كانت منذ بداية القرن العشرين، ولذلك سنتناول هنا ما طرأ على الخريطة السياسية منذ بداية القرن العشرين باعتبارها الفترة التى حدث فيها أخطر تغيير فى الحدود السياسية، فهى الفترة التى نشبت فيها أخطر الحروب وأكثرها تدميرا وأبعدها آثارا، والتى من أبرزها الحربان العالميتان الأولى والثانية، وما ترتب عليهما من آثار بعيدة المدى.

ولذلك سنتناول هنا الخريطة السياسية قبيل الحرب العالمية الأولى، ثم ما طرأ عليها من تغيير عقب هذه الحرب، ثم الآثار التى ترتبت على الحرب العالمية الثانية. ففى هذه الفترة أى فى النصف الأول من القرن العشرين حدث أكبر تغير فى الخريطة السياسية، حيث مزقت بعض الدول، ونشأت دول أخرى لم يكن لها وجود من قبل، واتحدت بعض الدول اختياريا، وبذلك حدث تعديل فى الحدود السياسية بين هذه الدول.

تطور الخريطة السياسية فى أوربا :

تعد الخريطة السياسية لأوربا أكثر استقرارا رغم ما طرأ عليها من تغيير كما سنرى، فهى لا تقاس بالتغيير الذى طرأ على الخريطة السياسية فى أفريقيا وآسيا. فقد كانت أوربا فى حالة استقرار طوال القرن الماضى عقب الحروب النابليونية تبعا للحدود التى تقررت فى مؤتمر فينا عقب حروب نابليون. لكن خريطة أوربا السياسية قبيل الحرب العالمية الأولى تختلف عنها بعد هذه الحرب وبعد الحرب العالمية الثانية كما سنرى فيما يلى :

خريطة أوربا السياسية قبيل الحرب العالمية الأولى :

- فى بداية القرن العشرين وقبيل الحرب العالمية الأولى ظهرت ألمانيا كدولة موحدة قوية، ثم اتسعت لتضم الألزاس واللورين من فرنسا، وشلزفج وهلشتين من الدانمرك (شكل ٣٥).

- اتسعت إمبراطورية النمسا والمجر وأصبحت حدودها السياسية تسير مع كثير من الظاهرات الطبيعية على الوجه التالى :

- حدود النمسا مع ألمانيا كانت بمحاذاة السفوح الشمالية لجبال الألب.



(شكل ٣٥) أوربا قبيل الحرب العالمية الأولى

ـ حدود النمسا مع إيطاليا كانت محازية للسفوح الجنوبية لجبال الألب الدينارية الشمالية فى إقليم جورتزيا، الذى يعد إقليما انتقاليا فاصلا فى شكل تخوم بين سهل لمباردى Lombardy الإيطالى فى الجنوب، وبداية الألب الشمالية فى باڤاريا Bavaria الألمانية.

ـ كانت حدود إمبراطورية النمسا مع المجر مع ألمانيا وإقليم بوهيميا تسير مع غابة بوهيميا وغابة باڤاريا شمالى مسار نهر الدانوب بين بوهيميا الغربية والشمالية وإقليم سكسونبا الألمانى، وجبال إقليم السوديت الشرقى الفاصلة بين بوهيميا ومورافيا وبين إقليم سيليزيا الألمانى.

ـ امتدت حدود الإمبراطورية عبر جبال الكربات إلى سهول بولند الجنوبية وهضابها القليلة الارتفاع بعد تقسيم بولند بين النمسا وألمانيا وروسيا.

ـ كانت حدود الإمبراطورية مع روسيا تسير مع جبال الكربات كحاجز بين إقليم روتينيا وسهول أوكرانيا.

ـ سارت حدود الإمبراطورية مع جبال الكربات وجبال ترانسلڤانيا كحاجز بينها وبين رومانيا التى كانت تشغل سهول والاشيا المنحصرة بين نهر الدانوب وجبال ترانسلڤانيا.

ـ اتبعت حدود الإمبراطورية مسار نهر الدانوب ابتداء من الخانق الذى يعبره بين جبال ترانسلفانيا وجبال البلقان (البوابة الحديدية على نهر الدانوب) حتى قرب التقائه بإقليم البوسنة الجبلى.

ـ امتدت حدود إمبراطورية النمسا والمجر فوق إقلبم البوسنة والهرسك الذى كان تابعا للإمبراطورية العثمانية، ووصلت الحدود إلى ساحل دالماشيا عند حدود إمارة الجبل الأسود، وبذلك وصلت إلى بحر الأدرياتيك وأصبحت تعد من دول البحر الأبيض المتوسط.

ـ استقلت بلغاريا عام ١٩٠٨، كما استقل الجبل الأسود فى نفس العام وذلك على حساب الدولة العثمانية.

خريطة أوربا السياسية بعد الحرب العالمية الأولى :

تختلف خريطة أوربا نتيجة للحرب العالمية الأولى اختلافا كبيرا عن حالتها قبيل هذه الحرب، وذلك لأن هذه الحرب انتهت إلى ما يلى :

- تفكك إمبراطوريتين كبيرتين هما : الإمبراطورية العثمانية وإمبراطورية النمسا والمجر.

- ترتب على الثورة الشيوعية فى روسيا عام ١٩١٧ تغير جذرى من حيث قوة روسيا واتساعها على حساب دول أخرى فى غربها وجنوبها.

- لم تعد الدول الأوربية وحدها أقوى دول العالم، فقد ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كأغنى دولة اقتصاديا وأقواها عسكريا وأكثرها نفوذا.

- ظهرت اليابان كدولة كبرى وأخذت تنافس الغرب فى التوسع والاستعمار.

- أنشئ اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية المكون من روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء واتحاد جمهوريات القوقاز عام ١٩٢٣، وانضم إلى هذا الاتحاد كل من أوزباكستان وتركمانستان فى عام ١٩٢٤، ثم اتسع الاتحاد ليصبح ١٥ جمهورية فى عام ١٩٤٠ وهى : روسيا وأكرانيا وروسيا البيضاء وليتوانيا ولاتفيا واستوانيا ومولدافيا وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان وكازاخستان وأزباكستان وقرغيزستان وتركمانستان وطاجيستان.

- انقسمت إمبراطورية النمسا والمجر إلى دولتى النمسا والمجر، وانكمشت النمسا من ١١٦ ألف ميل٢ إلى ٢٢ ألف ميل٢، والمجر من ١٢٥ ألف ميل٢ إلى ٣٥ ألف ميل٢، وأصبحت كل من النمسا والمجر من الدول الداخلية.

- ظهرت فنلند فى عام ١٩١٧ بمساحة قدرها نحو ١٣٠ ألف ميل٢.

- أنشئت تشيكوسلوفاكيا عام ١٩١٨ بمساحة قدرها نحو ١٥٠ ألف ميل٢.

- تضاعفت مساحة رومانيا بعد أن ضم إليها إقليم بوكوڤينيا وترانسلڤانيا من إمبراطورية النمسا والمجر.

- أنشئت دولة يوغوسلافيا بعد إضافة إقليم سلوڤينيا وكرواتيا وإقليم سلافونيا (جزء من شمال الصرب) وإقليم البوسنة والهرسك إلى دولة الصرب فى

عام ١٩١٩ وأصبحت يوغوسلافيا تتكون من الصرب وكرواتيا والبوسنة والهرسك.

- أنشئت كل من لاتفيا واستونيا ولتوانيا وبلغاريا.

- اقتطع من النمسا لحساب إيطاليا التيرول الجنوبى ومنطقة الترنتينو وتريستا وإستريا وبعض الجزر على ساحل دلماشيا.

- اقتطع من ألمانيا تبعا لاتفاقية ڤرساى عام ١٩١٩، مساحات واسعة ضمت إلى بولند وأنشئ ممر دانزج ليكون منطقة حرة لعبور تجارة بولند إلى بحر البلطيق.

- اقتطعت منطقة شلزڤج وضمت إلى الدانمرك.

- اقتطعت منطقتا بوبيد وماليدى وضمتا إلى بلجيكا.

- اقتطعت منطقة ممل وضمت إلى لتوانيا.

- اقتطع جزء من سيلزيا العليا وجزء من إقليم بوزن وضما إلى بولند، وبذلك توسعت حدودها.

- ضم إلى شرق إيطاليا شبه جزيرة إستريا الشمالية لتشمل القمم العالية من جبال الألب.

- أصبحت أيرلند دولة مستقلة ذات سيادة عام ١٩١٩ .

- أصبحت كل من السويد والنرويج من الدول المستقلة ذات السيادة.

- فقدت بلغاريا تراقيا الغربية التى كانت قد استولت عليها من تركيا فى عام ١٩١٣، والتى كانت تعد المنفذ الوحيد لها على بحر إيجة وضمت إلى اليونان، وذلك بناء على اتفاقية نايلى Neuilly بين بلغاريا والحلفاء فى نوفمبر عام ١٩١٩، كما اقتطع منها بعض أجزاء صغيرة فى حدودها الغربية وضمت إلى يوغوسلافيا، وبذلك أصبحت أصغر دول البلقان مساحة.

- بناء على معاهدة سيڤر Sevre بين الدولة العثمانية والحلفاء فى أغسطس عام ١٩٢٠ انكمشت الإمبراطورية العثمانية لتصبح دولة تركيا التى انحصرت فى هضبة الأناضول حول أنقرة وجزء صغير من أوربا خلف القسطنطينية، وتنازلت الإمبراطورية العثمانية بمقتضى هذه المعاهدة عن المناطق التى كانت تحكمها واعترفت

بها كدول مستقلة مثل قبرص، كما تنازلت عن بعض الجزر التابعة لها فى بحر إيجة لليونان.

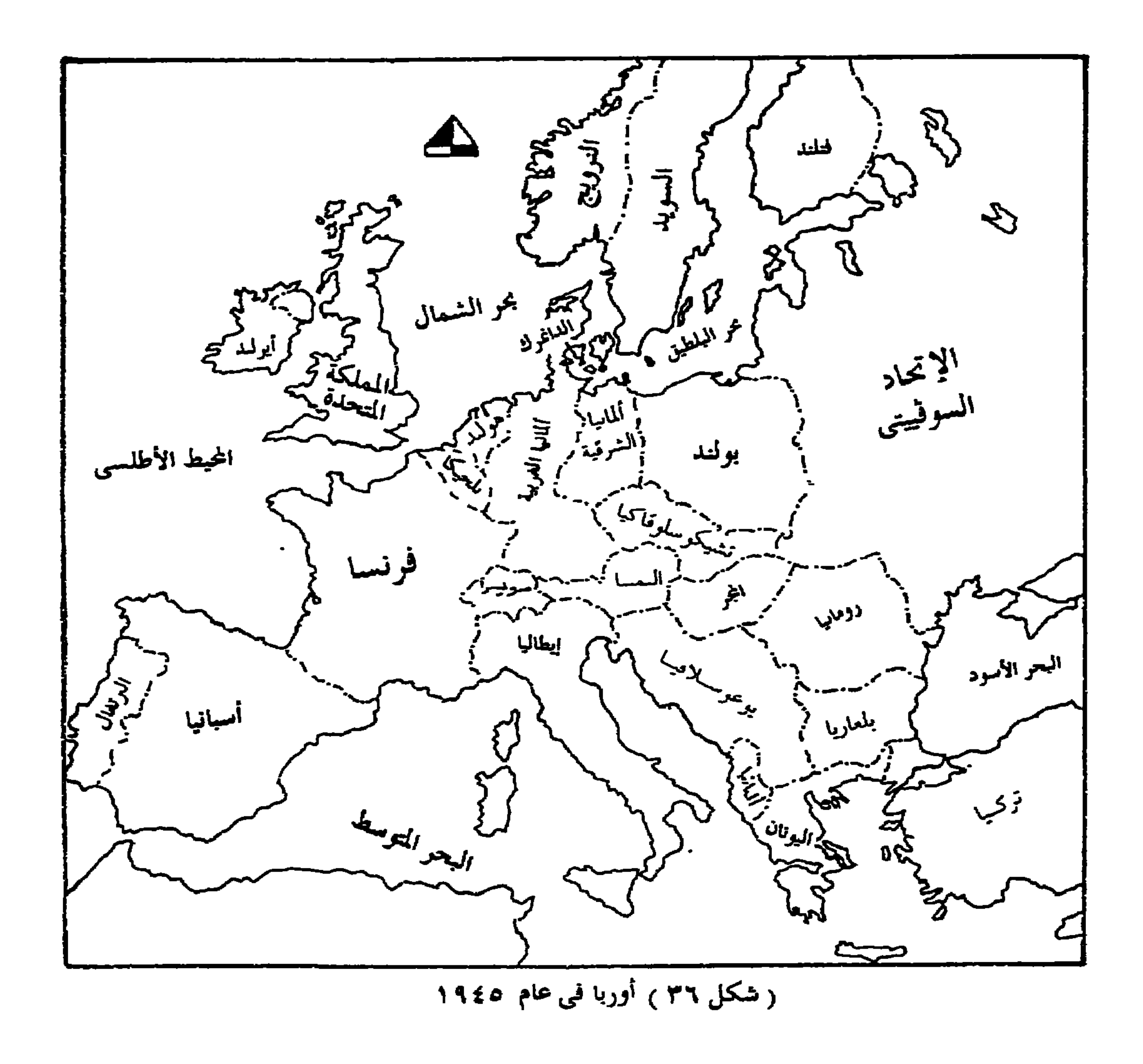
الخريطة السياسية لأوربا بعد الحرب العالمية الثانية :

حدثت تغيرات كثيرة فى خريطة أوربا أثناء الحرب العالمية الثانية بسبب تفوق ألمانيا، التى استعادت ممر دانزج وسيليزيا العليا ثم امتدت شرقا حتى نهر بوج، كما ساعدت روسيا فى استعادة ڤلناولبرج أى نحو ثلث بولند، وأضافت بوكوڤينا إلى المجر بعد اقتطاعه من تشيكوسلوڤاكيا، وإقليم ترانسلڤانا من رومانيا، وإقليم بنات من يوغوسلاڤيا، وامتدت بحدود المجر إلى نهر الدراف.

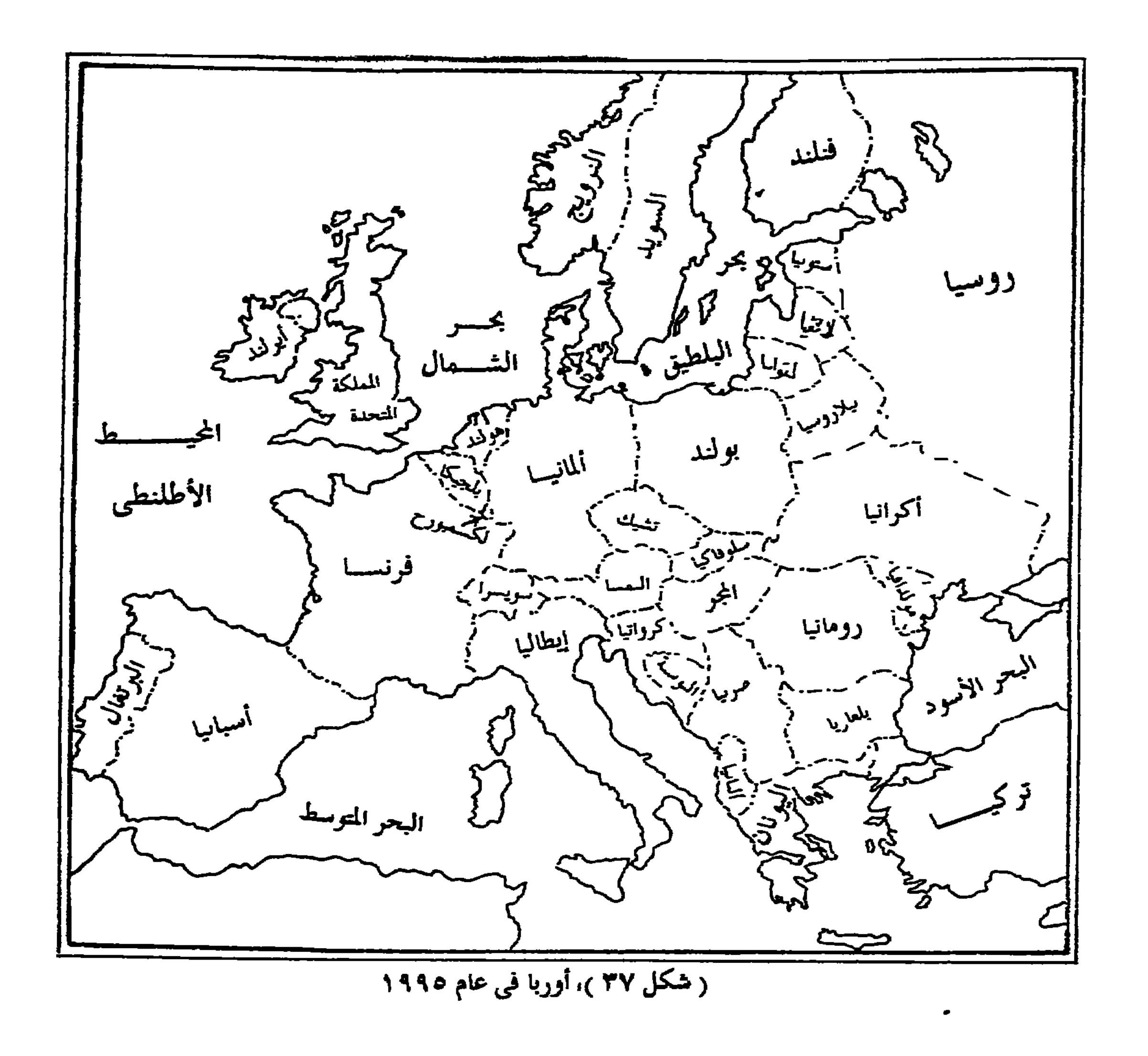
ولكن هذه التغيرات كانت مؤقتة لأنها لم تستمر طويلا، فسرعان ما تغير الوضع بعد هزيمة ألمانيا وحلفائها لتكتل الحلفاء ضد دول المحور بزعامة ألمانيا، وبذلك تغيرت خريطة أوربا تغييرا شاملا (شكل ٣٦). وأكثر ما حدث من تغيير كان فى شرق أوربا، أما فى غرب القارة فكان التغيير محدودا وذلك لأن الاتحاد السوفيتى امتدت حدوده فى الجنوب الغربى لتضم بساربيا وبوكوفينا، وكلاهما كان جزءا من رومانيا. كما تزحزحت حدود الاتحاد السوفيتى غربا لتضم جزءا من بولند ومنطقة روتينيا من تشيكوسلوفاكيا، وجزءا من ألمانيا (بروسيا الشرقية) والأراضى الساحلية من فنلند التى تطل على المحيط المتجمد الشمالى، وأراضى لتوانيا وإستونيا ولاتفيا، ومناطق بحيرة لادوجا وبوركالا.

كما اقتطع من إيطاليا شبه جزيرة إستريا وزرارا والجزر الساحلية المجاورة لساحل دلماشيا وضمت إلى يوجوسلافيا. وتحولت تريستا إلى ميناء حر، واقتطع منها جزر الدوديكاينز Dodecanese وضمت إلى اليونان.

وتوسعت تشيكوسلوفاكيا على نهر الدانوب عند منطقة براتسلاڤا، ثم انقسمت أخيرا فى عام ١٩٩٣ إلى دولتين مستقلتين هما : تشيك وسلوڤاكيا، كما توسعت بولند على حساب ألمانيا غربا فضمت جزءا من بروسيا الشرقية وسيليزيا وبوميرانيا، وظهرت أيسلند كدولة مستقلة، كما استقلت مدينة الفاتيكان لتكون مقرا للبابا. واستقلت مالطة عن بريطانيا عام ١٩٧٤ . وتمزق الاتحاد السوڤيتى.



(شكل ٣٦) أوربا فى عام ١٩٤٥



(شكل ٣٧)، أوربا فى عام ١٩٩٥

الخريطة السياسية لأفريقيا قبيل الحرب العالمية الأولى :

كانت أفـريقيا قـبيل الحرب العـالمية الأولى موزعـة بين الدول الاستعـمارية الكبرى : بريطانيا وفرنسا وألمانيا وأسبـانيا والبرتغال وبلجيكا وإيطاليا (شكل ٣٨)، ولم يكن مستـقلا منها سوى ليبـيريا والحبشة (أثـيوبيا)، وكانت الدولة العثـمانية تسيطر على مصر وليبيا.

وقد ظهر اتحـاد جنوب أفريقيا مسـتقلا استقـلالا داخليا فى عام ١٩١٠ فى أعقـاب حرب البوير، وكـان يشكل اتحادا يضم أربع ولايات كانت مـستعـمرة من بريطانيا من قبل وهى : رأس الرجاء الصالح وناتال وترنسفال وأورنج.

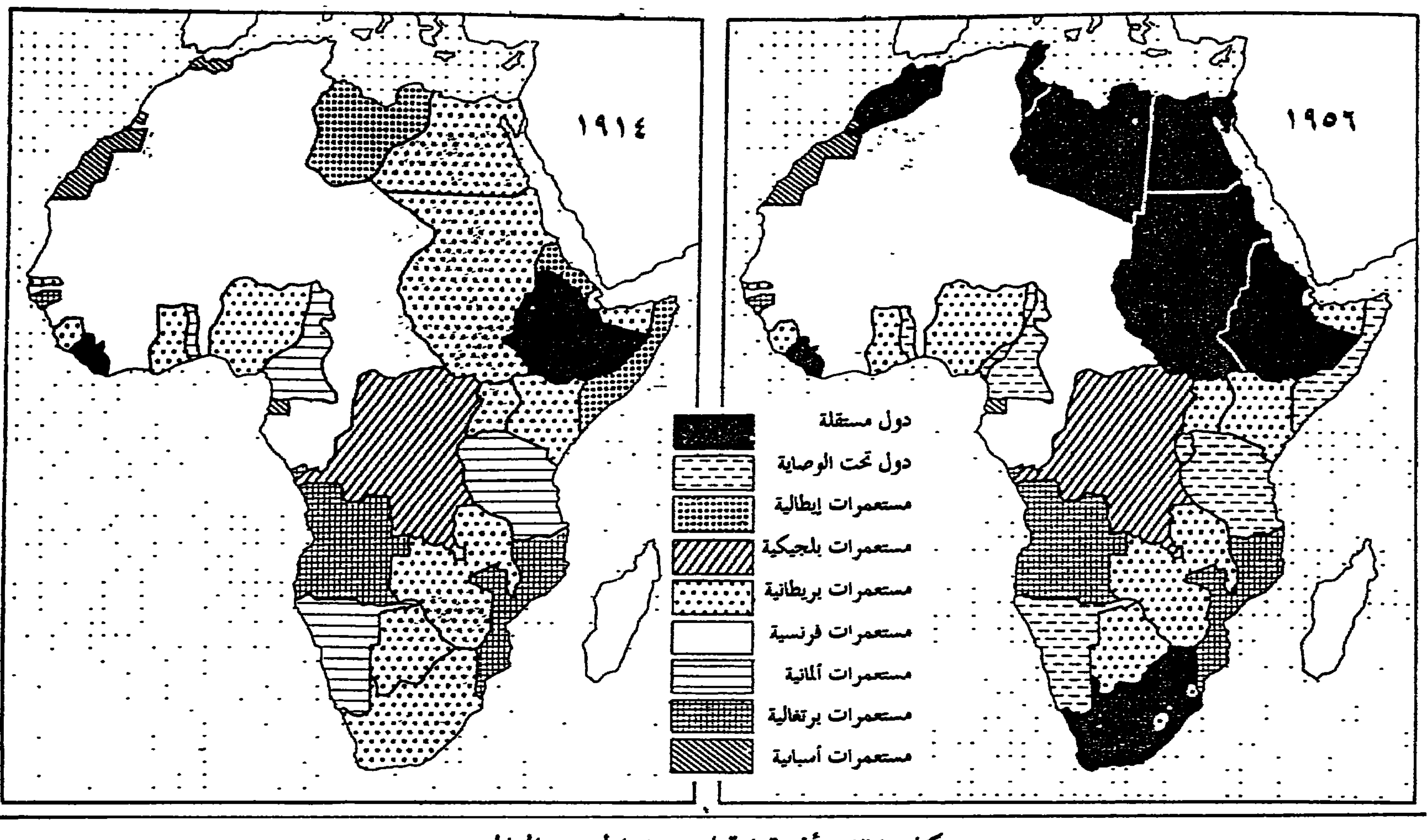
الخريطة السياسية لأفريقيا بعد الحرب العالمية الأولى :

عقب الحرب العالمية الأولى استقلت الدول التى كانت خاضعة للإمبراطورية العثمـانية، ومنها مصـر فى عام ١٩٢٢، كما انتـزعت أفريقيا الجنوبية الـغربية من ألمانيا وضمت إلى جنوب أفريقيا.

الخريطة السياسية لأفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية :

ترتب على الحرب العـالمية الثانية تغـيير كبـير فى الخريطة السـياسية لأفريـقيا حيث حصل عدد كبير من الدول الأفريقية على استقلاله ومنها :

- ليبيا التى استقلت عام ١٩٥٥ عن إيطاليا.
- استقلت تونس عام ١٩٥٦ عن فرنسا.
- زرعت إسرائيل فى فلسطين منذ عام ١٩٤٨ .
- حـصل السودان على اسـتقـلاله عـام ١٩٥٦ بعد أن كـان خاضـعا لمصـر وبريطانيا.
- استقلت غانا عن بريطانيا عام ١٩٥٧ .
- استقلت المغرب عن فرنسا عام ١٩٥٦ .
- استقلت الجزائر عن فرنسا عام ١٩٦٣ .
- استقلت غينيا عن فرنسا فى عام ١٩٥٨ .



(شكل ٣٨) أفريقيا قبل وبعد الحربين العالميتين

- اندمج الصومال البريطانى مع الصومال الإيطالى مكونا دولة الصومال المستقلة عام ١٩٦٠.

- استقلت فى عام ١٩٦٠ كل من نيجيريا وداهومى (بنين) وتوجو وتشاد والنيجر والكمرون.وموريتانيا والسنغال وساحل العاج وسيراليون وفولتا العليا (بوركينافاسو) وأفريقيا الوسطى والكونغو (زائير) ومدغشقر (مالاجاش).

- استقلت كينيا فى عام ١٩٦٣، كما استقلت تنجانيقا فى عام ١٩٦٠ ثم اتحدت مع زنجبار فى عام ١٩٦٥ مكونة جمهورية «تنزانيا».

- استقلت روديسيا الجنوبية (زمبابوى) عام ١٩٦٤، وروديسيا الشمالية (زامبيا) عام ١٩٦٤، وأوغندا عام ١٩٦٢، وباسوتولاند (ليسوتو) عام ١٩٦٦، وبتسوانا فى عام ١٩٦٧، وموريشيس Mouritius فى عام ١٩٦٨م.

كما استقلت كل من أنجولا وموزمبيق وغانا البرتغالية في عام ١٩٦٨م، وكابندا عن البرتغال وأريتريا عن أثيوبيا فى عام ١٩٩١، وجيبوتى عن فرنسا فى عام ١٩٩٧ (شكل ٣٩).

تطور الخريطة السياسية فى آسيا :

تعد قارة آسيا أكبر قارات العالم اتساعا، كما تضم معظم سكان العالم. وقد تعرضت قارة آسيا منذ بداية القرن العشرين لأحداث عديدة وخطيرة وبصفة خاصة فى شرقها وجنوبها الشرقى وفى جنوبها الغربى. وقد انعكست هذه الأحداث على خريطة آسيا السياسية.

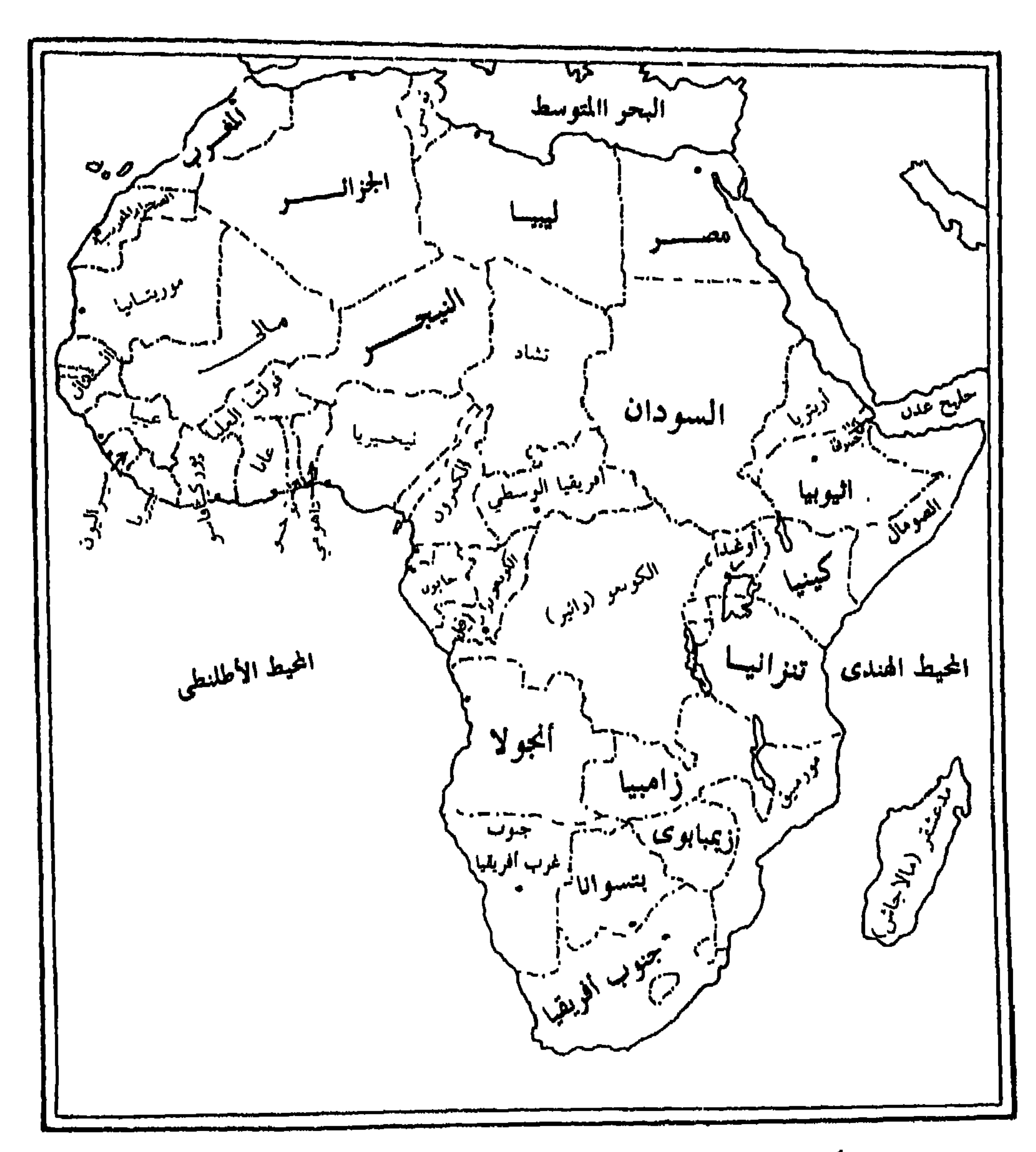
فقبل الحرب العالمية الأولى كان جنوب غرب آسيا خاضعا للدولة العثمانية فيما عدا جنوب شرق شبه الجزيرة العربية الذى كان خاضعا لبريطانيا.

الخريطة السياسية لآسيا بعد الحرب العالمية الأولى :

- ظهرت وحدات سياسية مستقلة فى جنوب روسيا وهى : أرمينيا وجورجيا وأذربيجان التى اندمجت فيما بعد فى الاتحاد السوفيتى.

- قسمت الهند فى عام ١٩٤٧ إلى دولتين هما : الباكستان والهند.

- فى عام ١٩٧١ انفصلت باكستان الشرقية عن الغربية كدولة مستقلة وأطلق عليها اسم «بنجلاديش».



شكل (٣٩) الخريطة السياسية لأفريقيا فى عام ١٩٩٥

- استقلت سيلان (سريلانكا) عام ١٩٤٨ .

- استقلت بورما (ميرامار) عام ١٩٤٨ .

- تمزقت الهند الصينية التى كانت خاضعة لفرنسا وتحولت إلى مجموعة من الدول هى : فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية ولاوس وكمبوديا، وقد اتحدت فيتنام الشمالية وا لجنوبية لتكونا معا دولة «فيتنام» أخيرا.

- استقلت أندونيسيا عن هولند عام ١٩٤٥ .

- استقلت جزر مالاديف عام ١٩٥٢ .

- ظهر اتحاد ماليزيا المكون من الملايو وسرواك وصباح عام ١٩٦٣ .

- ظهرت سنغافورة كدولة مستقلة عام ١٩٦٥ .

- استقلت الفلبين عام ١٩٤٦ .

- ظهرت فورموزا (نايوان) كدولة مستقلة عن الصين بعد قيام الثورة الشيوعية فى الصين عام ١٩٤٩ .

- انقسمت كوريا إلى قسمين : كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية عام ١٩٤٧ .

- ظهرت العراق وسوريا ولبنان والمملكة الأردنية الهاشمية كدول مستقلة عن الإمبراطورية العثمانية.

- استقلت اليمن الجنوبية عن بريطانيا.

- ظهرت الكويت والبحرين وقطر وعمان والإمارات العربية المتحدة كدول مستقلة.

- تمزق الاتحاد السوفيتى إلى مجموعة من الدول عام ١٩٩٠ وهى :

روسيا وروسيا البيضاء، وأكرانيا، ومولدافيا، واستونيا ولاتفيا، ولتوانيا فى أوربا، وجورجيا، وأرمينيا،وأذربيجان، وقازاخستان، وقرغيزيا، وطاجستان، وأوزباكستان، وتركمانستان فى آسيا.

تطور الخريطة السياسية فى أمريكا الشمالية :

لم يطرأ تغير يذكر على الخريطة السياسية لأمريكا الشمالية منذ بداية القرن العشرين، فهى تضم الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا والمكسيك. وقد كان لموقعها دور هام فى عدم تعرضها لمواجهات مباشرة فى الحروب داخل أراضيها باستثناء العدوان اليابانى على أسطولها البحرى فى ميناء هاربور Harbor أثناء الحرب العالمية الثانية.

وقد حدث تعديل فى عام ١٩٢٧ للحدود السياسية بين كويبك ولبرادور اقتطع بمقتضاه جزء من كويبك وضم إلى لبرادور، ولكن هذا التعديل لم يعد له أهمية بعد انضمام نيوفوندلاند إلى كندا فى عام ١٩٤٩

ولفرنسا جزيرتان صغيرتان هما : جزيرة «سانت بيير» وجزيرة «ميجلون» قرب السواحل الجنوبية لجزيرة نيوفوندلند.

وتمكنت الدانمرك من السيطرة على سواحل جزيرة جرينلند، وعندما نشب نزاع بينها وبين النرويج على منطقة من السواحل الشرقية للجزيرة لجأت الدانمرك إلى محكمة العدل الدولية التى حكمت لصالحها فى عام ١٩٣٣.

الخريطة السياسية لأمريكا الوسطى :

كانت أمريكا الوسطى خاضعة لنفوذ الأسبان، وهى تضم عددا كبيرا من الدول المستقلة، ولم يحدث بها تغيير يذكر منذ بداية القرن العشرين إلا فى انفصال بنما عن اتحاد كولومبيا فى عام ١٩٠٣ وتكوينها جمهورية مستقلة.

أما جزر البحر الكاريبى التى كانت تابعة لأسبانيا فقد انتقلت السيطرة عليها لبريطانيا وفرنسا وهولند والدانمرك بعد أن ضعفت أسبانيا، ثم انتقلت السيطرة بعد ذلك إلى الولايات المتحدة بعد تحررها من السيطرة البريطانية، ثم انتهت أخيرا بالاستقلال، فقد استقلت كوبا وهايتى Haiti، وكذلك الدومينيكان وأصبحتا جمهوريتين مستقلتين، كما استقلت فى عام ١٩٥٢ بورتوريكو Puertorico.

واشترت الولايات المتحدة جزر سانت توماس St. Thomas من الدانمرك فى عام ١٩١٣، وكذلك سان جون San Juan وسانت كروا St. Croix. كما استولت على جزيرة ناڤاسا Navasa وجزر سوان Swan شمال هندوراس.

وتمتلك بريطانيا فى البحر الكريبى جزر : جاميكا Jamaica وجزرَ باهاما Ba-hamas وترنداد Trindad وباربادوس Barbados وبربودا Barbuda وانتجوا Antigua وڤيرجن Virgin ولوسيا Lucia وسانت فنسنت St. Vincent ودومينكا Dominica.

أما فرنسا فتمتلك من جزر البحر الكاريبى كلا من : مارتنيك Martinique وجواديلوب Guadiloupe وجزر أنتيل الشمالية.

أما هولند فتمتلك جزر أوروبا Aruba وبونير Bonaire وكوراكاو Curacao وتقع جميعها شمال فنزويلا.

الخريطة السياسية لأمريكا الجنوبية :

وتضم أمريكا الجنوبية عشر جمهوريات مستقلة هى : شيلى والأرجنتين وبيرو وبوليفيا، وباراجواى، وأورجوى، والبرازيل وأكوادور وكولومبيا وفنزويلا، بالإضافة إلى مستعمرات ثلاث : جيانا Guyana ، وسورينام، وجيانا الفرنسية، ولم يحدث أى تغيير يذكر فى خريطة أمريكا الجنوبية منذ بداية القرن العشرين، بل منذ نهاية الاستعمار الأسبانى فى القارة.

وفى المحيط الهادى تظهر كل من أستراليا ونيوزيلند كدولتين مستقلتين منذ أوائل القرن العشرين، فقد استقلت أستراليا فى عام ١٩٠١ عن بريطانيا ومثلها نيوزيلند التى استقلت فى عام ١٩٠٤. وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية جميع جزر المحيط الهادى شمال خط الاستواء من أبرزها جزر هاوائى Hawaii وبيكر، وهولند، وجارڤس، وباليمرا، وكنجمان ريف التى تستخدمها الولايات المتحدة كمحطات ارتكاز لأسطولها البحرى فى عبوره المحيط الهادى.

أما جنوب خط الاستواء فإن الجزر تتوزع ملكيتها بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

فبريطانيا تملك جزر ڤيجى وسولومون الجنوبية، وجزر تنجو وجلبرت وإليس وڤينكس. أما فرنسا فتمتلك جزر نيوكاليدونيا، بينما تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية جزر ساموا الشرقية وجزيرة سوين.

وهناك جزر تعد ملكية مشتركة بين كل من بريطانيا والولايات المتحدة مثل جزر كانتون وأندربرى.

المراجع

أولا ـ المراجع العربية:

(١) أحمد حسن الرشيدى، مياه النيل فى سياسة مصر الخارجية، ندوة أزمة مياه النيل ـ كلية الزراعة ـ جامعة القاهرة ١٩٩٠.

(٢) بطرس غالى، منظمة الوحدة الأفريقية، القاهرة ١٩٦٧.

(٣) بطرس غالى، الإستراتيجية والسياسة الدولية، القاهرة ١٩٦٧.

(٤) جمال حمدان، إستراتيجية الاستعمار والتحرير، القاهرة ١٩٨٣.

(٥) حامد سلطان، القانون الدولى العام فى وقت السلم، القاهرة ١٩٦٩.

(٦) حسن الإبراهيمى وآخرون، جولة فى السياسة الدولية، الكويت ١٩٧٨.

(٧) حسين حمزة بندقجى، الدولة. دراسة تحليلية فى مبادئ الجغرافيا السياسية ـ الجزء الأول، القاهرة ١٩٧٥.

(٨) حسن عمر، المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة ـ الطبعة الثالثة، جدة ١٩٨٣.

(٩) دولت صادق ومحمود أبو العلا، الجغرافيا السياسية، القاهرة ١٩٧٧.

(١٠) دولت صادق وآخرون، الجغرافيا السياسية، القاهرة ١٩٧٧.

(١١) صالح عون هاشم الغامدى، العلاقة السعودية اليمنية، الإسكندرية ١٩٩٢.

(١٢) صلاح الشامى، دراسات فى الجغرافيا السياسية، القاهرة ١٩٧٣.

(١٣) عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة، بيروت ١٩٧٤.

(١٤) عبد الرحمن إبراهيم الضحيان، وثائق المنظمات الدولية الإسلامية والغربية، الرياض ١٩٩١.

(١٥) عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية، الكويت ١٩٧٧.

(١٦) على أحمد هارون، الموارد المائية والتنمية الزراعيـة فى مصر. ندوة الجغرافيا والتخطيط الإقليمى، جامعة الإسكندرية ٢٥ ـ ٢٧ فبراير ١٩٩٢.

(١٧) على أحمد هارون، أسس الجغرافيا الاقـتصادية ـ الطبعة الثانية، الإسكندرية ١٩٩٥.

(١٨) عمرو عبد الفتاح خليل، مضيق تيران، القاهرة ١٩٨٠.

(١٩) فتحى أبو عيانة، الجغرافيا السياسية، الإسكندرية ١٩٨٣.

(٢٠) فريمان، ترجـمة عبد العزيـز طريح شرف، الجغرافـيا فى مائة عام، الهـيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٦.

(٢١) محمد عبـد الغنى سعودى، الجغرافيا السياسـية والمشكلات الدولية، بيروت ١٩٧١.

(٢٢) محمد عبـد الغنى سعودى، الجغرافيا والعلاقات السيـاسية الدولية، القاهرة ١٩٨٥.

(٢٣) محـمد عزيز شكرى، الأحلاف والتكتـلات فى السياسـة الدولية، الكويت ١٩٧٨.

(٢٤) محمد كامل ليلة، النظم السياسية، القاهرة ١٩٧١.

(٢٥) محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية، القاهرة ١٩٨٤.

(٢٦) محمد رياض، الأصول العامة فى الجغرافيا السياسية والچيوبولتيكا، بيروت ١٩٧٩.

(٢٧) محمد متولى ومحمود أبو العلا، الجغرافيا السياسية، القاهرة ١٩٧٧.

(٢٨) محمد عبد المعز نصر، فى النظريات السياسية، بيروت ١٩٨١.

(٢٩) نجيب فهمى سعيد، ندوة أزمة مياه النيل، جامعة القاهرة ١٩٩٠.

(٣٠) نافع القصاب وآخرون، الجغرافيا السياسية، جامعة البصرة، تاريخ (بدون).

(٣٠) مركـز الدراسات السـياسيـة والإستـراتيچيـة بالأهرام، ندوة انهيـار الاتحاد السوفيتى وتأثيراته على الوطن العربى، القاهرة، فبراير ١٩٩٢.

ثانيا ـ المراجع الأجنبية:

(1) Alexander, Lewis M., A Comparative Study of Offshore Claims in Northern Europe, Washington, Office of Naval Research, 1960.

(2) Bowman Isaiah, Geography of Geopolitics, G. R. Vol. 32, 1942.

(3) Bowman Isaiah, The New World Problems in Political Geography, New York, World Book Com. 1921.

(4) Cohen Saul B., Geography and Politics in Divided World, New York, 1964.

(5) Dickinson, R. E., City, Region and Regionalism, New York, Oxford University Press, 1945.

(6) East, W. Gordon, How Strong is The Heartland, Foreign Affairs, Vol. 29, 1950.

(7) East, W. Gordon, The Geography of Land Locked States, Inst. Brit. Geographers, No. 28, 1960.

(8) Fairgrieve, J., Geography and World Power, New York, 1941.

(9) Fawcett, C., Marginal and Interior Lands of The Old World, Vol. 32, 1947.

(10) Freeman T. W., A Hundred Years of Geography, London, 1965

(11) Gottman, Jean, Geography and International Relations, New Jersy, 1964.

(12) Gottman, Jean, A Geography of Europe, New York, 1950.

(13) Hargreaves, Reginald, The Narrow Seas, London, 1959.

(14) Harm J. de Blij, Systematic Political Geography, Sec. Ed, New York, 1973.

(15) Hartshorne Richard, Political Geography, Inventory and Prospect, American Geography Syracuse, New York 1954.

(16) Hartshorne Richard, Political Geography in The Modern World, J. Conflict Resolution, March, 1960.

(17) Hartshorne Richard, Recent Development in Political Geography, American Political Science Rev., 1935.

(18) Hertz F., Nationality in History and Politics, London, 1944.

(19) Hooson, David J. M., A New Soviet Heartland, Geog. J. March 1962.

(20) Jackson, W. A., Doglas, Politics and Geographic Relationships, Readings on The Nature of Political Geography, New Jersy, 1964.

(21) Janowsky, Oscar, I., Nationalities and National Minorities, New York, 1945.

(22) Jones, S., The World Inventory and National Strategy, World Politics, Vol. 4, July 1954.

(23) Mackinder, Halford, J., The Physical Basis of Political Geography, Scot. Geog. Mag., February 1890.

(24) Mackinder, Halford, J., The Geographical Pivot of History, Vol. 23, London 1904.

(25) Meinig, Donald W., Cultural Blocs and Political Blocs, Emergent Patterns in World Affairs, Western Humanitie, Quarterly, Vol. 10, 1956.

(26) Meinig, Donald W., Heartland and Rimland in Eurasian History, Western Political Quater, Vol. 9, 1956.

(27) Moodie, A. E., Geography Behind Politics, Hutchinson, London, 1963.

(28) Pearcy, G. Etzel, The Continental Shelf, Canadian Geographers, No.5, 1961.

(29) Pounds, N. J. G., Political Geography, 2 nd ed. New York, Mc. Graw - Hill, 1972.

(30) Prescott, J. R. V., The Geography of Frontiers and Boundaries, London, 1967.

(31) Ratzel Friedrich, Poltisch Geographie, Municch and Berlin, 1923.

(32) Sample Ellen, Influences of Geographic Environment of The Press of Ratzel's System of Anthropo - Geography, New York, 1911.

(33) Smailes, A. E., The Geography of Towns, London, 1957.

(34) Smith, H. A., The Law and Custon of The Sea, London, 1948.

(35) Spykman, N. J., America's Strategy in World Politics Harcourt, New York, 1942.

(36) Spykman, N. J., The Geography of Peace, New York, 1944.

(37) Kasperson and Others, The Structure of Political Geography, Chicago, 1969.

(38) Kurganov, Ivan, The Problem of Nationality in Soviet Russia, Russian Rev. October 1951.

(39) Weigert H., Principles of Political Geography, New York, 1957.

(40) Whittlessey, Derwent, German Strategy of World Conquest, New York, 1942.

(41) Whittlessey, Derwent, The Earth and States, New York, 1939.

المحتويات

الموضوع	الصفحة

فهرس الأشكال

الصفحة

رقم الإيداع	٨٩٠٥ / ١٩٩٧
الترقيم الدولى I. S. B N	977 - 10 -1040 - 9

دار الفكر العربى

مؤسسة مصرية للطباعة والنشر والتوزيع

تأسست ١٣٦٥ هـ - ١٩٤٦م

مؤسسها : محمد محمود الخضرى

الإدارة : ١١ ش جواد حسنى - القاهرة
ص. ب : ١٣٠ - الرمز البريدى ١١٥١١
فاكس : ٣٩١٧٧٢٣ (٠٠٢٠٢)
ت : ٣٩٢٥٥٢٣ - ٣٩٢٠٩٥٦.

نشاط المؤسسة ١ - طبع ونشر وتوزيع جميع الكتب العربية فى شتى مجالات المعرفة والعلوم
٢ - استيراد وتصدير الكتب من وإلى جميع الدول العربية والأجنبية.

تطلب جميع منشوراتنا من فروعنا بجمهورية مصر العربية :

فرع مدينة نصر ٩٤ شارع عباس العقاد - المنطقة السادسة.
وإدارة التسويق : ت : ٢٧٥٢٧٩٤ - ٢٧٥٢٩٨٤.
فاكس : ٢٧٥٢٧٣٥.

فرع جواد حسنى: ٦ أ شارع جواد حسنى - القاهرة.
ت : ٣٩٣٠١٦٧.

فرع الدقى : ٢٧ شارع عبد العظيم راشد المتفرع من شارع محمد شاهين - العجوزة. ت ٣٣٥٧٤٩٨.

وكذلك تطلب جميع منشوراتنا من الكويت من مؤسسة : دار الكتاب الحديث

شارع الهلالى - برج الصديق - ص ب: ٢٢٧٧٥٤ الصفاة 130880 الكويت
ت : ٧/ ٥/ ٢٤٦٠٦٣٤ - فاكس ٢٤٦٠٦٢٨ (٩٦٥)

هذا الكتاب

يساهم فى إلقاء المزيد من الضوء على الجغرافية السياسية، التى ما زالت المكتبة الجغرافية تفتقر إلى المزيد من مراجعها، ويركز على الجوانب الأصولية لهذا العلم، والمشكلات الحدودية الدولية، ونظريات الإستراتيجية، والتكتلات الدولية، وتطور الخريطة السياسية للعالم، ثم شرح لأبعاد تفكك الاتحاد السوفيتى وانعكاس ذلك على الخريطة السياسية للعالم وعلى مراكز القوى العالمية.



المؤلف
أ. د علي أحمد هارون

* من مواليد محافظة قنا ـ جمهورية مصر العربية.
* ليسانس آداب من جامعة القاهرة عام ١٩٦٠.
* دراسات عليا فى التاريخ من معهد البحوث والدراسات العربية عام ١٩٦٤م.
* ماجستير فى الجغرافية من معهد البحوث والدراسات العربية عام ١٩٧١م.
* دراسات عليا فى الآثار والتاريخ القديم بكلية الآثار ـ جامعة القاهرة عام ١٩٧٣م.
* دكتوراه فى الجغرافية الاقتصادية من جامعة لوفان ببلجيكا عام ١٩٧٩م.
* عمل بكلية آداب سوهاج ـ جامعة أسيوط منذ عام ١٩٨٠ مدرسا فأستاذا مساعدًا ثم أستاذًا.
* عمل عميدًا لكلية آداب قنا عام ١٩٩٣م إلى أن أعير لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
* عمل رئيسا لقسم الجغرافيا بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم لمدة ست سنوات بداية من عام ١٩٨٤.
* أشرف وناقش عدد كبيرا من رسائل الماجستير والدكتوراه.
* عضو فى بعض الجمعيات الجغرافية العربية والأجنبية.
* شارك فى عدد كبير من المؤتمرات والندوات محليا ودوليا.
* ألف العديد من الكتب والبحوث.